جمهورية السودان

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية

الإِبْهَامُ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ

بحثٌ مُقدَّمٌ لنيلِ درجةِ الدُّكتوراه فِي اللُّغةِ العربيَّةِ، تَخصُّصِ النَّحوِ والصَّرْفِ

إعدادُ الطَّالِبِ: مُحَمَّد أَحْمَد عبدالله الأَشْوَلِيّ

إِشرافُ الأستاذِ الدَّكتورِ: مُصْطَفَى مُحَمَّد الفَكِي

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠م

صدق الله العظيم

سورة النحل ــ الآية (١٨)

الإهْدَاءُ

ـــ إلى والدِيَّ حفظَهُمَا اللهُ، وأَطَال في عُمرِهمَا،

فمَا زالا يدْعُوانِ لي بالتوفيقِ والنجاحِ.

ـــ إلى زوْجِي التي تَحْفَظُنِي غائبًا، وتَسُرُّنِي حاضِرًا.

ـــ إلى أولادِي بَارَكَ اللهُ فيهِمْ، ورزَقَنِي بِرَّهُمْ.

ـــ إلى أحفادِي حفَظَهُمُ اللهُ، ونَشَّأَهُمْ على طَاعتِهِ.

ـــ إلى مَشَائِخِي وأَساتِذَتِي.

شُكْرٌ وتَقْدِيْرٌ

الحمدُ للهِ حمدًا كثيرًا طيِّبًا مُباركًا فيهِ، اللهمَّ لكَ الحمدُ حتى تَرضَى، ولكَ الحمدُ إذا رضيتَ، ولكَ الحمدُ بعدَ الرِّضَى، ولكَ الشُّكرُ على نِعَمِكَ التي لا تُعدُّ ولا تُحصَى، اللهمَّ أَوزِعْنِي أنْ أَشكُرَ نِعمَتَكَ التي أَنْعَمْتَ عليَّ، أمَّا بعدُ، فقد مَنَّ اللهُ ـــ عَزَّ وجَلَّ ـ عليَّ بإتمامِ هذا البحثِ فلهُ الحمدُ كُلُّهُ، ولهُ الشُّكْرُ كُلُّهُ.

وأَرَى أنَّهُ بعدَ شُكْرِ اللهِ ـ عزَّ وجَلَّ ـ مِنَ الواجبِ عليَّ شُكْرُ أهلِ الفضلِ، الذينَ كانَ لهمُ اليدُ الطُّوْلَى في إخراجِ هذا البحثِ إلى حَيِّزِ الوجودِ، وأَوَّلُ هؤلاءِ أُستاذِي المُشرفُ على البحثِ الأستاذُ الدكتورُ مُصطفَى مُحمَّد الفَكِي، الذي تَفضَّلَ بالإشرافِ على هذا البحثِ. فقد كانَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ راعيًا ومُرشِدًا ومُقوِّماً مُذْ كانَ البحثُ خِطَّةً مُقترَحةً للتسجيلِ في مَساقِ الدكتوراه، ثُمَّ في مرحلةِ جمعِ المادَّةِ العلميَّةِ، ثُمَّ في مرحلةِ الصِّياغةِ والطِّباعةِ، وقد أفدتُ كثيرًا مِن توجيهاتِهِ الشَّفهيَّةِ، ومِن تعليقاتِهِ المكتوبةِ على الفصولِ والمباحثِ التي كُنْتُ أُقدِّمُهَا لهُ. فأسألُ اللهَ ـــ عزَّ وجَلَّ ـ أنْ يُطيْلَ عُمرَهُ في الطاعةِ، ويجعلَه ذُخرًا للعربيَّةِ وطُلاَّبِهَا.

وأَتوجَّهُ بالشُكرِ للأستاذِ الدكتورِ بكري الحاج، عميدِ كُلِّيَّةِ اللغةِ العربيَّةِ، والأستاذِ الدكتورِ مُحمَّد غالب، نائبِ العميدِ، اللذَيْنِ كانا أَوَّلَ مَنِ استقبلَنِي في الكليَّةِ، وتَفضَّلا عليَّ بقبولِي طالبًا في الكليَّةِ، وسَهَّلاَ لِيَ إجراءاتِ القبولِ. فجزَاهُمَا اللهُ عنِّي خَيْرَ الجزاءِ.

وأَشكُرُ أيضًا قِسمَ الدراساتِ النحويَّةِ واللغويَّةِ بالكُلِّيَّةِ، رئاسةً، وأعضاءً، على تَعاونِهم المُستَمِرِّ، كَمَا أَشكرُ الأستاذَ مُنسِّقَ الدراساتِ العُليا بالكليَّةِ على تعاونِهِ في تسهيلِ إجراءاتِ القبولِ والمُناقشَةِ. فجزاهمُ اللهُ عنِّي خَيرَ الجزاءِ.

وأَتوجَّهُ بالشكرِ أيضًا إلى كُلِّيَّةِ الدراساتِ العُليا، عمادةً، وتسجيلاً، ومُوظَّفِيْنَ، على حُسْنِ تعامُلِهِمْ، ودَمَاثةِ أخلاقِهِمْ. ومِنهمْ إلى جامعةِ أُمِّ دُرْمَانَ الإسلاميَّةِ رئاسةً، ومُدِيرِيْنَ، ومُوظَّفِيْنَ، فقد شَمِلُونِي بعطفِهِمْ ورِعايتِهِمْ.

كَمَا أَتوجَّهُ بالشكرِ الجزيلِ إلى حكومةِ جمهوريَّةِ السُّوْدانِ مُمَثَّلَةً في وزارةِ التعليمِ العالِي والبحثِ العلميِّ على قُبولِهَا إعطائِي مِنْحَةً مِن مِنَحِ التبادلِ الثقافِيِّ.

ولا يَفُوْتُنِي أنْ أَتقدَّمَ بالشكرِ الجزيلِ إلى إخوانِي المُبْتَعَثِيْنَ مِن الجمهوريَّةِ اليمنيَّةِ، وأخصُّ مِنهم الطُّلاَّبَ الحَضَارِمَ الذينَ كانُوا خيرَ سَنَدٍ ومُعِيْنٍ في مرحلةِ البحثِ، فقد ذَلَّلُوا كثيرًا مِن الصِّعابِ التي واجَهَتْنِي ولا سيَّمَا السَّكَنُ، ومُرافَقَتِي في مرحلةِ التسجيلِ. والشكرُ أيضًا لأُسرةِ آلِ باعبود وعميدِهَا الشيخِ مُصَدَّق عبدالله باعبود، الذي لمْ يَأْلُ جُهْدًا في الدَّعمِ والمُساندَةِ، فشُكرًا لهُ على مَا قَدَّمَ، وأَسألُ اللهَ أنْ يجعلَ ذلكَ في ميزانِ حَسَنَاتِهِ.

وأَتوجَّهُ بالشكرِ إلى جامعةِ حَضْرَمَوْتَ للعلومِ والتكنولوجيَا، رئاسةً، وعِمادةَ بحثٍ عِلْمِيٍّ، وإلى كُلِّيَّةِ الآدابِ، عِمادةً، وإدارةً، على ابتعاثِهِمْ إيَّايَ، ومَا قَدَّمُوهُ مِن تسهيلاتٍ كانَ لَهَا الأثرُ البالِغُ في إتمامِ البحثِ.

ويَطيبُ لِي أنْ أشكرَ قسمَ اللغةِ العربيَّةِ بكليَّةِ الآدابِ، في جامعةِ حضرموتَ، رئاسةً، وأعضاءً، الذينَ كانُوا خيرَ سَنَدٍ ومُعينٍ، وأخصُّ مِنهم أُستاذِي الدكتور عبدالله صالح بابعير، الذي قرأَ خِطَّةَ البحثِ وعَلَّقَ عليهَا بما أفادَ الباحثَ في تعديلِهَا وتقويمِهَا، وكذلكَ الشكرُ لأَخِي وصديقِي الدكتور حُسين علوي الحبشيّ، الذي أَغتبطُ بصُحبتِهِ، فقد كانَ نِعْمَ الأخُ والصديقُ، وكانَ يُؤثِرُنِي على نفسِهِ بالمصادرِ والمراجعِ، ولمْ يَبخلْ عليَّ بالنُصحِ والمَشَوْرَةِ، وكانَ يَشُدُّ مِن أَزرِي ويَحُثُّنِي على الكتابةِ. فجزاهُ اللهُ عنِّي خيرَ الجزاءِ.

والشكرُ أيضًا للقائمينَ على المكتباتِ العامَّةِ على تعاونِهم في إعارتِي المصادرَ والمراجعَ، وأخصُّ مِنهم الأستاذَ عبَّاس مُحمد باشكيل، القائمَ على المكتبةِ العامَّةِ بغيلِ باوزير.

وفي هذا اليومِ المُبَارَكِ أَتوجَّهُ بالشكرِ إلى الأساتذةِ في لجنةِ المُناقشةِ؛ لِتفضُّلِهِمْ عليَّ بقبولِ مُناقشةِ البحثِ، وتقويمِ ما اعْوَجَّ مِنهُ، وتوجيهِ الباحثِ إلى الطريقِ المُستقيمِ، وهُمْ أَهْلٌ لذلكَ بما امتَلَكُوْهُ مِن خبراتٍ في مجالِ البحثِ العلميِّ.

أَسألُ اللهَ أنْ يَكتُبَ أَجرَ عَمَلِهِمْ هذَا في ميزانِ حَسَنَاتِهِمْ، وأنْ يُثِيْبَهُمْ عَنَّا ــ مَعْشَرَ الباحثينَ ــ خيرَ الجزاءِ.

وأخيرًا أشكرُ كُلَّ مَن أعانَنِي في إنجازِ هذا البحثِ ــ مُكْثِرًا كان أو مُقِلاًّ ــ وإنْ لمْ يُسْعِفِ المقامُ بذكرِهِمْ، فهُمْ أهلُ الفضلِ والمِنَّةِ، فجزاهُمُ اللهُ عنِّي خيرَ الجزاءِ.

المُقَدَّمَةُ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ، والصلاةُ والسلامُ على المَبعوثِ رحمةً للعالَمِينَ، نَبِيِّنَا مُحمَّدٍ وعلى آلهِ وصَحبِهِ أَجْمَعِينَ، أمَّا بعدُ، فقد مَنَّ اللهُ ــ عَــزَّ وجَــلَّ ــ علــيَّ باختيارِ موضوعِ (الإبهامُ في الدَّرسِ النَّحويِّ) ليكونَ استكمالاً لِمُتَطَلَّبَاتِ الحُصــولِ على درجةِ الدكتوراه في اللغةِ العربيَّةِ، تَخَصُّصِ النَّحوِ والصرفِ. ومِن الأســبابِ الدَّاعيَةِ لاختيارِ هذا الموضوعِ:

١ــ رغبةُ الباحثِ في خدمةِ اللغةِ العربيَّةِ، لغةِ القرآنِ الكريمِ، بِبَيَانِ خَصِيْصَــةٍ مِن خَصائِصِهَا، والكشفِ عن دُرَّةٍ مِن دُرَرِهَا، وذلكَ بحصولِ الإبهامِ فــي بعــضِ تَعبيراتِهَا؛ لإثارةِ المُتَلَقِّي وتَشْوِيقِهِ، بإبهامِ الكلامِ أَوَّلاً ثُمَّ تَفسيرِهِ بعدَ ذلكَ، أوْ تَرْكِــهِ مِن غيرِ تَفسيرٍ إذا كانَ المَقامُ يَطلُبُ ذلكَ.

وللوصولِ إلى ذلكَ سَعَى الباحثُ إلى التَّعرُّفِ على مواضعِ الإبهامِ، وأسبابِهِ، وأغراضِهِ، وما يَتعلَّقُ بهِ مِن أحكامٍ نحويَّةٍ.

٢ــ هذا الموضوعُ يُبْرِزُ بشكلٍ واضحٍ تَعَانُقَ النَّحوِ معَ الدلالةِ، ويُوضِحُ أنْ ليسَ النحوُ مُقتصِرًا على تمييزِ صحيحِ الكلامِ مِن فاسدِهِ، بلْ غايتُهُ أَسْمَى مِن ذلكَ، فبــهِ يُعرَفُ صريحُ الكلامِ ومُجْمَلُهُ، وعامُّهُ وخاصُّهُ، ومُحْكَمُهُ ومُتشــابِهُهُ. كَمــا يُبْــرِزُ صِدْقَ المَقُولَةِ المشهورةِ: الإعرابُ فَرْعُ المعنَى، فكثيــرٌ مِــن الأبــوابِ النحويَّــةِ وُضِعَتْ مِن أجلِ رفعِ الإبهامِ الحاصلِ في المُفرَداتِ أو التراكيبِ، كبابِ التمييــزِ، والحالِ، والإضافةِ، والتوابعِ، وغيرِهَا.

فالنحوُ العربيُّ لا يَنْفَصِمُ عنِ الدلالةِ أبدًا، كما هو ظاهرٌ في مصادرِهِ الأُوْلَى؛ فهذا شَيْخُ الصِّناعةِ، وإمامُ النحوِ سيبويهِ يَربطُ في كتابِهِ بينَ النحوِ والمعنَــى فــي تَصويبِهِ وتَخْطِئَتِهِ، وهذا عبدُالقاهرِ الجُرجانِيُّ يَقصدُ بعلمِ المعانِي معــانِي النحــوِ.

ويَرَى الباحثُ أنَّ دراسةَ النحوِ عن طريقِ الدلالةِ يُبرزُ مَكنوناتِ اللغةِ، ويُبعِدُ الجَفَافَ عنهَا، ويُيَسِّرُ تَعلِيمَهَا وتَعَلُّمَهَا.

٣ــ أَكْثَرَ النحويونَ مِن ذِكْرِ كلمةِ الإبهامِ في كُتبِهِم، مِمَّا لَفَتَ نظرَ الباحثِ إلى ذلكَ، كَما أنَّ هُناكَ ما قد يُظَنُّ أنَّهُ مُرادِفٌ للإبهامِ، كالإجْمَالِ، واللَّبْسِ، والشَّكِّ، والظَّنِّ، والوَهْمِ، والإيْهَامِ، والإلْغَازِ. ولذلكَ حَاوَلَ الباحثُ المَيْزَ بينَهَا مِن الناحيَةِ الاصطلاحيَّةِ؛ لأنَّهَا تَشْتَرِكُ في المعنى اللغويِّ وهو الخَفَاءُ وعدمُ الوضوحِ، مُفِيْدًا مِن جُهودِ مَن قد سَبَقَهُ في ذلكَ.

٤ــ رَأَى الباحثُ أنَّ مادَّةَ هذا الموضوعِ مُفرَّقَةً ومُشَتَّتَةً في أبوابِ النحوِ، فسَعَى إلى جَمْعِهَا، ولَمِّ أَشْتَاتِهَا في كتابٍ واحدٍ، مِمَّا يُسَهِّلُ على الباحثِ فيهَا سُرعةَ الوصولِ إليهَا، والإفادةَ مِنهَا.

٥ــ إنَّ هذا الموضوعَ ــ بِحَسَبِ عِلْمِ الباحثِ ــ لمْ يَحْظَ مِن قَبْلُ بدراسةٍ مَنْهَجِيَّةٍ، في رسالةٍ جَامِعِيَّةٍ خَاضعةٍ للمُناقشةِ والتحكيمِ. ولمَّا سُجِّلَ الموضوعُ، لمْ يَعلَمِ الباحثُ أنَّ هناكَ شيئًا ما قد كُتِبَ في الموضوعِ، ومَرَّتْ مرحلةُ جمعِ المادَّةِ، وبدأتُ في مرحلةِ الصياغةِ، حِينَهَا علمتُ أنَّ هُناكَ كتابًا للدكتور إبراهيم بركات عنوانُهُ (الإبهامُ والمُبهَماتُ في النحوِ العربيِّ)، فتَاقَتْ نفسِي للحصولِ عليهِ، ومُطالَعَةِ مادَّتِهِ، فأَعانَنِي أحدُ الزملاءِ الدَّارسِيْنَ في القاهرةِ، فأَهدانِي نُسخةً مِن الكتابِ، فلمَّا قَرأْتُهُ وجدْتُ أنَّهُ يَقْرُبُ مِن موضوعِي في مواضعَ مِنهَا مُحاولتُهُ حَصْرَ المُبهَمَاتِ، ويَختلِفُ عنهُ في مواضعَ أخرى، مِنهَا أنَّ الكتابَ لمْ يَذكُرْ أحكامَ الإبهامِ، ولا أغراضَهُ ولا أسبابَهُ، ولا سُبُلَ التخلُّصِ مِنهُ، وإنْ جاءَ شيءٌ مِنها فهو عارضٌ. كما أنَّ المُؤلِّفَ لمْ يُعْنَ بتحريرِ مُصطلَحِ الإبهامِ، ولا الإشارةِ إلى المُصطلَحَاتِ المُشابِهَةِ.

كُلُّ ذلكَ كانَ مُحفِّزًا للباحثِ في سَدِّ هذهِ الثغراتِ، وإخراجِ البحثِ وفقَ مَنهجيَّةٍ عِلميَّةٍ تَجعلُهُ أَكثرَ فائدةً للدارسينَ.

وقدِ اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أنْ يُقَسَّمَ على تَمهيدٍ، وثلاثةِ فصولٍ، تَسبِقُهَا مُقَدَّمَةٌ، وتَتْلُوْهَا خَاتِمَةٌ، ثُمَّ الفهارسُ الفَنِّيَّةُ.

ـ المُقَدَّمَةُ:

بَيَّنَ فيهَا الباحثُ أهميَّةَ الموضوعِ، وأسبابَ اختيارِهِ، والدراساتِ السابقةَ، وتَقسيماتِ الموضوعِ، ومنهجَ الدراسةِ.

ـ التَّمهيدُ:

وعنوانُهُ (الإبهامُ وإشْكَالُ المُصطَلَحِ)، وتناولَ الباحثُ فيهِ مَسائلَ أَرْبَعَ:

الأُوْلَى: الإبهامُ في اللغةِ، وذِكْرُ المعانِي المُعجميَّةِ لهُ.

الثانيةُ: الإبهامُ بوصفِهِ مُصْطَلَحًا في العلومِ المُختلِفةِ، كعلومِ القُرآنِ، والحديثِ، والبلاغةِ، وفُصِّلَ القولُ في الإبهامِ بوصفِهِ مُصطَلَحًا نحويًّا، بوضعِ تعريفٍ يَشمَلُ مواضعَهُ المُختلِفةَ في أبوابِ النحوِ. كَمَا حُدِّدَتِ الأُسَسُ التي انْمَازَ بهَا عن غيرِهِ.

الثالثةُ: شِبْهُ الإبهامِ، وفيهَا أَبانَ الباحثُ عن مواضعَ واقعةٍ في المرتبةِ الوُسْطَى، بينَ الوضوحِ والإبهامِ، وفيهَا شيءٌ مِن الوضوحِ، وشيءٌ مِن الإبهامِ، ولذلكَ سُمِّيَ المُتَّصِفُ بهَا الشَّبيهَ بالمُبهَمِ. وقد حَاولَ الباحثُ حصرَ مَواضعِهِ إجمالاً.

الرابعةُ: المُصطَلَحَاتُ المُشابِهةُ للإبهامِ، التي تَشترِكُ مَعَهُ في الدلالةِ اللُّغويَّةِ، وتَختلِفُ عنهُ في الدلالةِ الاصطلاحيَّةِ، وهي: الإجْمالُ، واللَّبْسُ، والشَّكُّ، والظَّنُّ، والوَهْمُ، والتَّوَهُّمُ، والإيْهَامُ، والإِلْغَازُ، والغُمُوْضُ.

ـ الفصلُ الأَوَّلُ:

وعنوانُهُ (أسبابُ الإبْهامِ، وأغراضُهُ، وأحكامُهُ)، وفيهِ ثلاثةُ مباحِثَ:

المبحثُ الأَوَّلُ:

وعنوانُهُ (أسبابُ الإبهامِ)، بَيَّنَ فيهِ الباحثُ الأسبابَ التي تُؤدِّي إلى الإبهامِ، كالشيوعِ في الدلالةِ، ونُقصَانِهَا، وحذفِ جُزْءٍ مِن أجزاءِ التركيبِ، وتَعدُّدِ الدلالةِ، وغيرِهَا.

المبحثُ الثانِي:

وعنوانُهُ (أغراضُ الإبهامِ)، أَبانَ الباحثُ فيهِ عنِ الأغراضِ التي يُمكِنُ فيهَا استخدامُ الإبهامِ، كإرادةِ التعظيمِ، والتحقيرِ، والتوكيدِ، والتشويقِ، وإخفاءِ الأمرِ عنِ المُتلَقِّي، وغيرِهَا.

المبحثُ الثالثُ:

وعنوانُهُ (أحكامُ الإبهامِ)، أوضحَ الباحثُ فيهِ أَهمَّ الأحكامِ النحويَّةِ التي انْمَازَتْ بهَا المُبهَمَاتُ، كجوازِ بناءِ المُبهَمِ المُعرَبِ إذا أُضِيْفَ إلى مَبنِيٍّ، وإضافةِ بعضِ المُبهَمَاتِ إلى الجُمَلِ، والمواضعِ التي لا يَصِحُّ فيهَا الإبهامُ، ومَراتِبُ الإبهامِ مِن حيثُ القُوَّةُ والضعفُ، والأصالةُ والعَرُوضُ، والتَّفسيرُ وعدمُهُ.

ــ الفصلُ الثانِي:

وعنوانُهُ (سُبُلُ التَّخلُّصِ مِن الإبهامِ)، وفيهِ مبحثانِ:

المبحثُ الأَوَّلُ:

وعنوانُهُ (القرائنُ اللفظيَّةُ المُخلِّصَةُ مِن الإبهامِ)، وهي نوعانِ بِحَسَبِ تَقدُّمِهَا على المُبهَمِ وتَأخُرِّهَا عنهُ، فمِن القرائنِ المُتقدِّمةِ: (أَلِ) المُعَرِّفَةُ، ومَرجعُ ضميرِ الغائبِ بِحَسَبِ الأصلِ. ومِن القرائنِ اللاحقةِ: التمييزُ، والحالُ، والمفاعيلُ، والمنصوبُ على الاختصاصِ، والصلةُ، والتوابعُ، والمخصوصُ بالمدحِ أو بالذَّمِّ، والعلامةُ الإعرابيَّةُ، ومُخلِّصاتُ الفعلِ المضارعِ لأَحَدِ الزمانينِ، والسِّياقُ.

المبحثُ الثانِي:

وعنوانُهُ (القرائنُ غيرُ اللفظيَّةِ المُخلِّصةُ مِن الإبهامِ)، وهي نوعانِ أيضًا: قرائنُ مَعنويَّةٌ، كقَصْدِ العمومِ والاستغراقِ، والعَلَمِيَّةِ الشخصيَّةِ، والعَلَمِيَّةِ بالغَلَبَةِ. وقرائنُ حاليَّةٌ، كالإشارةِ الحِسِّيَّةِ، والقَصْدِ، والتَّكلُّمِ والخِطَابِ، والتَّنْغِيْمِ، وعِلْمِ المُخاطَبِ، والحالِ التي يُقالُ فيهَا الكلامُ.

ـ الفصلُ الثالثُ:

وعنوانُهُ (مواضعُ الإبهامِ)، وفيهِ مبحثانِ:

المبحثُ الأَوَّلُ:

وعنوانُهُ (الإبهامُ في الدلالةِ التركيبيَّةِ)، أَبانَ الباحثُ فيهِ أنَّ الإبهامَ كَمَا يَحصُلُ في دلالةِ الكلماتِ المُفرَدةِ يَحصُلُ كذلكَ في دلالةِ التركيبِ، ومِن التراكيبِ المُبهَمَةِ الدلالةِ: المُمَيَّزُ في تَمييزِ النسبةِ، وإسنادُ الفعلِ الناقصِ إلى اسمِهِ، والتركيبُ قبلَ الحالِ، وقبلَ المفاعيلِ، وغيرُهَا.

المبحثُ الثانِي:

وعنوانُهُ (الإبهامُ في الدلالةِ غيرِ التركيبيَّةِ)، وفيهِ مَطْلَبانِ:

الأَوَّلُ: الإبهامُ في الدلالةِ الإفراديَّةِ، ومِنْهُ: النكرةُ، وأسماءُ الأعدادِ، وأسماءُ المقاديرِ، وأسماءُ الزمانِ والمكانِ، و(غيرُ، ومِثْلُ) وما جَرَى مَجرَاهما، والكناياتُ غيرُ العدديَّةِ.

الثانِي: الإبهامُ في الدلالةِ الوظيفيَّةِ، ومنهُ: أسماءُ الاستفهامِ، وأسماءُ الشرطِ، و(مَن، ومَا) إذا كانتَا نَكِرَتَيْنِ مَوْصُوفَتَيْنِ، و(ما) التَّعجُّبِيَّةُ، و(أَيٌّ) الندائيَّةُ، والضمائرُ، وأسماءُ الإشارةِ، والأسماءُ الموصولةُ، والكناياتُ العدديَّةُ، وغيرُهَا.

الخَاتِمَةُ:

ذَكَرَ فيهَا الباحثُ خُلاصةَ البحثِ، وأَهَمَّ النتائجِ التي تَوَصَّلَ إليهَا.

الفهارسُ الفَنِّيَّةُ:

وَضَعَ الباحثُ في نهايةِ البحثِ مجموعةً مِن الفهارسِ على النحوِ الآتِي:

ـ فهرسُ الآياتِ القرآنيَّةُ.

ـ فهرسُ الأحاديثِ النبويَّةِ.

ـ فهرسُ الأمثالِ.

ـ فهرسُ أبياتِ الشِّعْرِ والرَّجَزِ.

ـ فهرسُ الأعلامِ.

ـ فهرسُ المصادرِ والمراجعِ.

ـ فهرسُ المُحتوياتِ.

وقدِ اعتمدَ الباحثُ على المَنهجِ الاستقرائِيِّ الوصفيِّ التعليليِّ، وذلكَ بِتَتَبُّعِ المُبهَماتِ في الأبوابِ النحويَّةِ، وذِكْرِ نصوصِ النحويينَ على إبهامِهَا، مَعَ ذِكْرِ عِلَّةِ ذلكَ، وإبداءِ الرَّأْيِ فيهَا بترجيحِ ما يَرَاهُ الباحثُ صوابًا، كأنْ يَكونَ ما نَصَّ النحويونَ على أنَّهُ مُبهَمٌ مِن قبيلِ الشبيهِ بالمُبهَمِ.

وقد عُنِيَ الباحثُ بتخريجِ الشَّواهدِ القرآنيَّةِ، والحديثيَّةِ، والشِّعْرِيَّةِ، والأمثالِ، كما عني بترجمةِ الأعلامِ،حتَّى وإنْ جَاءَتْ في أَثناءِ نَصٍّ مَنقولٍ، وتمَّ الاكتفاءُ بترجمةِ الأعلامِ في علومِ اللغةِ العربيَّةِ، وبعضٍ مِمَّن لهم آراءُ تَخُصُّ الموضوعَ.

وقد خَرَّجْتُ الآياتِ القرآنيَّةِ على الكتابِ العزيزِ، بِقراءَةِ حَفْصٍ عن عَاصِمٍ، فإنْ كانَ في الآيةِ قراءاتٌ يَتَطَلَّبُ البحثُ ذِكْرَهَا تَمَّ تَخريجُهَا على كُتُبِ القراءاتِ والتَّفسيرِ.

وخَرَّجْتُ الأحاديثَ النبويَّةَ الشريفةَ على مَظَانِّهَا في كُتُبِ الصِّحاحِ، والسُّنَنِ، والمسانيدِ.

وخَرَّجْتُ الأمثالَ على مَظَانِّهَا في كُتُبِ الأمثالِ، ثُمَّ خَرَّجْتُهَا على بعضِ المراجعِ النحويَّةِ التي ذَكَرَتْهَا.

وخَرَّجْتُ الشَّواهِدَ الشِّعريَّةَ على دواوينِ الشعراءِ التي وَقَفْتُ عليهَا، وتَوافَرَتْ لديَّ في مرحلةِ تخريجِ الشواهدِ، ثُمَّ خَرَّجْتُهَا على كُتُبِ النَّحوِ والأدبِ، ذاكرًا اسمَ الشاعرِ إنْ كانَ الشاهدُ مَعْزُوًّا إليهِ، ومُبِيْنًا عمَّا حَصَلَ في عزوِهِ خلافٌ.

أَحَلْتُ على المصادرِ والمراجعِ في الهامشِ مُرتَّبةً بِحَسَبِ الأسبقيَّةِ في سنةِ وفاةِ المُؤلِّفِ، ذاكرًا معلوماتِ النَّشْرِ في أَوَّلِ موضعٍ يَرِدُ فيهِ ذِكْرُ المصدرِ أوِ المرجعِ.

تَرْجَمْتُ في الهامشِ للأعلامِ الواردةِ في مَتْنِ البحثِ، وذلكَ في أَوَّلِ موضعٍ يَرِدُ فيهِ ذِكْرُ العَلَمِ، واقْتَصرتُ في الترجمةِ على ذِكْرِ اسمِ العَلَمِ، وأَشْهَرِ مُصنَّفاتِهِ، وسَنَةِ وفاتِهِ.

شَرَحْتُ بعضَ المُفرَداتِ الواردةِ في الشواهدِ، والنصوصِ، والتي رأيْتُ أنَّ شرحَهَا يُعيْنُ القارِئَ على فَهْمِ النَّصِّ.

رَتَّبْتُ الآياتِ في الفهرسِ بِحَسَبِ ترتيبِ السُّوَرِ في القُرآنِ الكريمِ.

أمَّا الأحاديثُ النبويَّةُ، والأمثالُ، والأعلامُ، والمصادرُ والمراجعُ فقد رَتَّبْتُهَا هِجَائِيًّا بِحَسَبِ الحرفِ الأَوَّلِ مِنهَا.

وأمَّا الشواهدُ الشِّعريَّةُ فجَعَلْتُهَا على قِسمَيْنِ، قسمٍ لأبياتِ الشِّعْرِ، والآخرِ للرَّجَزِ، ففي الرَّجزِ رَتَّبْتُ الأبياتِ هِجَائيًّا بِحَسَبِ حرفِ الرَّوِيِّ وحَرَكَتِهِ، بادئًا بالرَّوِيِّ الساكِنِ، ثُمَّ المفتوحِ، ثُمَّ المضمومِ، ثُمَّ المكسورِ. وكذلكَ فعلتُ في الشِّعْرِ، فإنْ وُجِدَتْ أبياتٌ مُتَّحِدَةٌ في الرَّوِيِّ، وفي حَرَكَتِهِ رَتَّبْتُهَا بِحَسَبِ البُحُورِ الشِّعريَّةِ، كما هو تَرتيبُ العَروضيينَ: الطويلُ، ثُمَّ المديدُ، ثُمَّ البسيطُ، ثُمَّ الوافرُ، ثُمَّ الكاملُ، ثُمَّ الهزَجُ، ثُمَّ الرَّمَلُ، ثُمَّ السريعُ، ثُمَّ المُنْسَرِحُ، ثُمَّ الخفيفُ، ثُمَّ المُضارِعُ، ثُمَّ المُقْتَضَبُ، ثُمَّ المُجْتَثُّ، ثُمَّ المُتَقَارِبُ، ثُمَّ المُتَدَارَكُ. فإنِ اتَّحَدَ بعضُ الأبياتِ في الرَّوِيِّ، وفي حركتِهِ، وفي البَحْرِ، اعتمدتُ على الترتيبِ الهِجائِيِّ للحرفِ الذي يَسبِقُ الرَّوِيِّ.

وبعدُ، فهذَا جهدُ المُقِلِّ، فإنْ كانَ فيهِ إجادةٌ ومُوافَقَةٌ للصوابِ فهو مِن اللهِ ــ عزَّ وجلَّ ــ ثُمَّ مِن فَضْلِ أُستاذي الدكتور مُصطفَى مُحمَّد الفَكِي، الذي أَدْنَى مَجلِسِي مِنهُ، وقَرَّبَنِي إليهِ، وأَخْلَصَ في النُّصْحِ والتَّوجيهِ، فجَزَاهُ اللهُ عنِّي خَيْرَ الجزَاءِ، وما كانَ مِن نقصٍ وخَطَأٍ فهو مِن تقصيري، رَاجِيًا أَلاَّ أُحْرَمَ أَجْرَ مَنِ اجتهدَ ولمْ يُوافِقْهُ الصَّوابُ. واللهَ أسألُ أنْ يَعْفُوَ عنِّي، فهو المُستعانُ، وعليهِ التُّكْلانُ، وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ.

مُحمَّد أحمد الأشْوَلِيُّ

التَّمْهِيْدُ

الإِبهامُ وإِشكالُ المُصطلَحِ

أَوَّلاً: الإِبْهَامُ فِي اللُّغَةِ

ثانِيًا: الإِبْهَامُ فِي الاصْطِلاحِ

ثالِثًا: شِبْهُ الإِبْهَامِ

رابِعًا: المُصْطَلَحَاتُ المُشَابِهَةُ لِلإِبْهَامِ

التَّمهيدُ

الإبهامُ وإشكالُ المُصطلَحِ

أوَّلاً: الإبهامُ في اللُّغةِ:

يَدلُّ لفظُ الإبهامِ في اللُّغةِ ــ في أَشْهرِ معانيهِ ــ على الخَفاءِ وعدمِ الوضوحِ، والمُساواةِ في الصِّفَةِ، يتَّضحُ ذلك مِن خلالِ تَتَبُّعِ الجَذرِ اللُّغويِّ (بَهَمَ)، وما اشتُقَّ منهُ في أَشْهرِ المُعجماتِ العربيَّةِ التي تُعْنى بدارسةِ الألفاظِ. وقد حصرَ ابنُ فارس[1] دَلالةَ (بَهَمَ) على هذا المعنى، إذ يقولُ: «الباءُ والهاءُ والميمُ: أنْ يبْقى الشيْءُ لا يُعرفُ المَأْتَى إليهِ»[2]، وذَكَرَ كلماتٍ كثيرةً تَحملُ هذهِ الدَّلالةَ، وحَكَمَ على ما جاءَ مُخالفاً هذهِ الدَّلالةَ بالشُّذوذِ، كإطلاقِ البَهْمِ على صغارِ الغَنَمِ، وإطلاقِ البُهْمَى على نباتٍ صحراويٍّ، وإطلاقِ الإبهامِ على الإصبعِ الكبيرةِ القصيرةِ.

ومِن المعاني التي ذكرتْهَا المُعجماتُ العربيةُ للجَذرِ (بَهَمَ) وما اشتُقَّ منهُ ما يَأتِي[3]:

---

[1] هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، كان نحوياً على طريقة الكوفيين، من مصنفاته: المقاييس في اللغة، والمجمل في اللغة، وفقه اللغة، ومقدمة في النحو، وغيرها، توفي سنة٣٩٥هـ. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٣٥٢/١-٣٥٣، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا ــ بيروت، المكتبة العصرية، (غ.ط.ت).

[2] معجم مقاييس اللغة، (بهم)، لأحمد بن فارس، اعتنى به: محمد عوض مرعب، والآنسة فاطمة محمد أصلان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١ ،٢٠٠١م.

[3] ينظر: مادة(بهم) في المعجمات الآتية: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار الهلال، (غ.ط.ت)، وأساس البلاغة، للزمخشري، بيروت، دار المعرفة، (غ.ط.ت)، وتصحيح الفصيح ٤٢٧، لابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، طبع وزارة الأوقاف المصرية، (غ.ط)، ١٩٩٨م، وتهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: رياض زكي قاسم، بيروت، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠١م، والصحاح، للجوهري، اعتنى به مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١، ١٩٩٩م،

ــ البَهْمُ: صغارُ الغنمِ.

ــ البَهْمَة: اسمٌ للذكَرِ والأُنثى مِن أولادِ بقرِ الوحشِ وضُروبِ الغنمِ.

ــ البُهْمَةُ، ومن معانيهَا:

ــ الفارسُ الشجاعُ الذي يُحيِّرُ مُقاتِلَهُ في كيفيةِ قتالِهِ.

ــ جماعةُ الفرسانِ.

ــ الرَّجُلُ إذا كانَ لا يُثنَى عن شيءٍ أرادَهُ.

ــ والليلةُ التي لا يَطلعُ فيهَا القمرُ.

ــ والصخرةُ الملساءُ التي لا خَرْقَ فيهَا.

ــ والمسألةُ المُعضِلةُ المُشكِلةُ.

ــ البُهْمَى: نباتٌ تحبُّ الغنمُ أكلَهُ ما دامَ أخضرَ، فإذا يَبِسَ امتنعتْ عنهُ بسببِ كثرةِ شَوْكِهِ.

ــ البَهِيْمُ: مِن خلالِ تتبُّعِ دلالةِ هذا اللفظِ وُجِدَ أنَّهُ يدلُّ على ما جرَى على نَسَقٍ واحدٍ:

ــ فاللونُ البهيمُ ما كانَ واحداً لم يخلطْهُ لونٌ آخَرُ، ومنهُ قالوا للفرسِ بهيمٌ، والبهيمُ مِن النِّعاجِ السوداءُ التي لا بياضَ فيهَا، والصوتُ البهيمُ ما كانَ لا ترجيعَ فيهِ، أيْ أنَّهُ جارٍ على مُستوًى صوتيٍّ واحدٍ.

ــ والليلُ البهيمُ الأسودُ لا ضوءَ فيهِ إلى الصباحِ.

ولسان العرب، لابن منظور، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٩٤م، والمصباح المنير، للفيومي، بيروت، مكتبة لبنان، (غ.ط)، ١٩٨٧م، والقاموس المحيط، للفيروز أبادي، إعداد وتقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٩٩٧م، وتاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٤م، والمعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس وآخرين، بيروت، دار الأمواج، ط٢، ١٩٩٠م.

ــ والأمرُ البهيمُ المجهولُ الذي لا يُعرَفُ.

ــ البَهِيْمَةُ: ما كانَ مِــن الحيــوانِ لا يُميِّــزُ ولا يَعقِــلُ ولا ينطِــقُ، سُــمِّيَ كَذلِكَ لِعدمِ تمييزِهِ، وأنَّ الأُمورَ كُلَّهَا عندَهُ سَواءٌ، وهنــاكَ مَــن يَخُــصُّ البهيمــةَ بذواتِ الأَربعِ مِن دوابِّ البَرِّ والبحرِ.

ــ الإبْهَــامُ: الإصــبعُ الكُبــرى التــي تَلِــي الســبَّابةَ، ويُســمِّيْهَا بعضُــهمْ القصيرةَ.

ــ وأَبْهَمَ الأمرُ: خَفِيَ وأَشكَلَ ، وأَبْهَمَ الأمرَ : أخفاهُ وأَشكلَهُ.

ــ وأَبْهَمَهُ عنِ الأمرِ: نحَّاهُ عنهُ.

ــ وبَهَّمَ الرجلُ: سُئلَ عنِ الأمــرِ فــأطرقَ وتحيَّــرَ، ويُطلَــقُ كــذلكَ علــى الرجلِ إذا لم يُقاتِلْ، وبَهَّمُوا الــبَهْمَ: إذا أفــردوهُ عــن أُمَّهاتِــهِ فرَعَــوْهُ وحــدَهُ، وبَهَّمُوا بالمكانِ تَبْهِيْماً، أيْ أقامُوا بهِ ولم يبرحُوهُ.

ــ المُبْهَمُ: يُلاحَظُ أنّ ما ذكرَهُ علماءُ اللغةِ مِــن معــاني هــذا اللفــظِ تُشــيرُ إلى الخَفاءِ، وعدمِ الوضوحِ ــ يدُلُّ على ذلــكَ جَعْلُــهُ وصْــفاً لكلمــاتٍ كثيــرةٍ، مِنهَا:

ــ البابُ المُبهَمُ: المُغلَقُ الذي لا يُهتَدَى لفتحِهِ.

ــ والحائطُ المُبهَمُ: الذي ليسَ فيهِ بابٌ.

ــ والطريقُ المُبهَمُ: الخفيُّ الذي لا تظهرُ مَعالمُهُ.

ــ والأمرُ المُبهَمُ: المُشتَبِهُ الذي لا يُعرَفُ وجهُهُ.

ــ والكلامُ المُبهَمُ: الذي لا يُعــرَفُ لــهُ وجــهٌ يُــؤْتَى مِنــهُ، أيِ الكــلامُ الغامضُ الذي لا يتعيَّنُ المقصودُ مِنهُ.

ويَجمَعُ هذه المعاني قولُهُمْ: المُبهَمُ « ما يَصعبُ على الحاسَّةِ إدراكُهُ إنْ كانَ محسوساً، وعلى الفهمِ إنْ كانَ معقولاً»[١].

ومِن كلِّ ما سبقَ ذكرُهُ يتَّضحُ أنَّ للإبهامِ في اللغةِ دَلالتَيْنِ رئيستَيْنِ، هُمَا: خفاءُ مدلولِ الشيءِ وعدمُ وضوحِهِ، واستواءُ حالاتِهِ وأوصافِهِ بحيثُ لا يُمكنُ التمييزُ بَينهَا. وكِلتَا الدَّلالَتَيْنِ تُناسبانِ المعنى الاصطلاحيَّ للإبهامِ كمَا سنرَى لاحقاً.

ثانياً: الإبهامُ في الاصطلاحِ:

حاولَ البحثُ في الصفحاتِ السابقةِ تتبُّعَ المعاني اللُّغويَّةِ المشهورةِ للإبهامِ، واتَّضحَ أنَّهُ يُشيرُ إلى الخفاءِ وعدمِ الوضوحِ في أغلبِ معانيهِ، وشذَّتْ بعضُ المواضعِ ــ وهي قليلةٌ ــ عن هذا المعنى، كإطلاقِ الإبهامِ على الإصبعِ الكبيرةِ، وإطلاقِ البُهْمَى على نباتٍ صحراويٍّ.

والبحثُ معنيٌّ الآنَ بتتبُّعِ المعنى الاصطلاحيِّ للإبهامِ؛ لأنَّ « درسَ المصطلحِ، وتحديدَ الميدانِ الذي يُرادُ للبحثِ أنْ يدورَ فيهِ، هُمَا أُولَى خُطُواتِ البحثِ»[٢]. وبالنظرِ إلى الإبهامِ بوصفِهِ مُصطلَحاً ــ أيْ بَعدَ نقلِهِ مِن المعنى اللغويِّ ــ نجدُ أنَّهُ يختلفُ بحسبِ العِلْمِ المُستخدَمِ فيهِ، فالمُبهَمُ في القرآنِ وعلومِهِ يُطلَقُ على أُمورٍ مِنهَا: الآياتُ التي لمْ يُبَيَّنْ حكمُهَا[٣]، والقارئُ الذي لمْ يُصرَّحْ باسمِهِ[٤]، والتحريمُ الذي لا يحِلُّ بوجهٍ ولا

---

[١] المعجم الوسيط (بهم).

[٢] نسخ الوظائف النحوية ١٦، د/ خديجة محمد الصافي، القاهرة، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، ط١، ٢٠٠٨م.

[٣] ينظر: تصحيح الفصيح ٣٠٤ ــ ٣٠٥.

[٤] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٩/٢، للصبان، بيروت، دار الفكر، (غ.ط.ت).

سببٍ[١]. والمُبهَمُ في عِلْمِ الحديثِ مَنْ أُغفِلَ ذكرُ اسمِهِ مِن الرجالِ والنساءِ في متنِ الحديثِ أو سندِهِ[٢].

والمُبهَمُ عندَ الأصوليينَ المُجْمَلُ[٣]، وفَرَقَ بعضُهُمْ بينَ المُبهَمِ والمُجمَلِ، فالمُبهَمُ ما تتعارضُ فيهِ الاحتمالاتُ مِن غيرِ ترجيحِ معنًى على معنًى، والمُجمَلُ ما تتعارضُ فيه الاحتمالاتُ معَ ترجيحِ أحدِ المعنيَيْنِ على الآخَرِ[٤]. والمُبهَمُ عندَ البلاغيينَ كمَا عرَّفَهُ ابنُ أبي الإصبعِ [٥]: « أنْ يقولَ المتكلِّمُ كلاماً يحتملُ معنيينِ متضادَّيْنِ لا يتميَّزُ أحدُهمَا مِن الآخَرِ، ولا يأتي في كلامِهِ بما يَحصُلُ بهِ التمييزُ في ما بَعدَ ذلكَ، بلْ يَقصدُ إبهامَ الأمرِ فيهمَا قَصْدًا»[٦]. أمَّا المُبهَمُ عندَ النحويينَ فهو ما سيتمُّ تفصيلُهُ؛ لأنَّهُ موضوعُ هذا البحثِ.

---

[١] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣/٢، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م، وتصحيح الفصيح ٣٠٥، وتهذيب اللغة (بهم)، ولسان العرب (بهم).

[٢] ينظر: الغوامض والمبهمات ٢٥/١، لابن بشكوال، تحقيق وتخريج: محمود مغراوي، جدة، دار الأندلس الخضراء، ط١، ١٩٩٤م، والمستفاد من مبهمات المتن والإسناد ٩١/١ــ ٩٢، لأبي زرعة العراقي، تحقيق: عبد الرحمن عبدالحميد البر، المنصورة، دار الوفاء، جدة، دار الأندلس الخضراء، ط١، ١٩٩٤م، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٠٣/١، للتهانوي، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

[٣] ينظر: المستصفى من علم الأصول ٢١/٢، للغزالي، تحقيق وتعليق: محمد سليمان الأشقر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٠٣/١.

[٤] ينظر: العربية والغموض ٨٨، د/ حلمي خليل، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٨م.

[٥] هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد بن بن ظافر بن أبي الأصبع العدواني، من العلماء بالأدب، من مصنفاته: بديع القرآن، وتحرير التحبير، وغيرها، توفي سنة ٦٥٤هـ. ينظر: الأعلام ٣٠/٤، للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٤، ١٩٩٩م.

[٦] تحرير التحبير ٥٦٩، لابن أبي الأصبع، تحقيق: د/ حفني محمد شرف، القاهرة، دار التعاون، ط١، ١٩٩٥م، وينظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة ٢٢، د/ إنعام فوال عكاوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٦م، والعربية والغموض ١٥٦.

الإبهامُ في اصطلاحِ النحويينَ:

كلامُ النحويينَ في الإبهامِ قديمٌ جداً، فقد وردَ ذكرُهُ كثيراً في كتابِ سيبويهِ[1]، بوصفِهِ أوَّلَ مُدوَّنةٍ نحويَّةٍ وصلتْ إلينا، ثُمَّ حذا حذوَهُ مَنْ جاءَ بعدَهُ مِن النحويينَ. والمُلاحَظُ على جهودِ علماءِ النَّحو ـــ القُدَامَى والمتأخرينَ ــ في حديثِهِمْ عنِ الإبهامِ والمُبهَماتِ أنَّهَا كانتْ نظراتٍ مُختلِفةً بحسبِ البابِ الذي يَرِدُ فيهِ، وأنَّهمْ كانوا يقتصِرونَ على ذكرِ المُبهَماتِ، كأسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولةِ، وأيٍّ، وغَيْرٍ، وسِوَى، ومِثْلٍ، وغيرِهَا مِن المواضعِ. أمَّا المُحْدَثونَ والمُعاصِرُونَ فقدْ وجدَ الباحثُ ــ بحسبِ استقراءِ المراجعِ الحديثةِ والمُعاصِرةِ ـــ تعريفَيْنِ للإبهامِ، أمَّا الأَوَّلُ فنصَّ على أنَّ « الإبهامَ عدمُ تحديدٍ لمدلولِ اللفظِ، معَ جوازِ تنقُّلِهِ وشيوعِهِ في أفرادٍ غيرِ متماثِلِيْنَ، وحاجتِهِ إلى تحديدٍ وتفسيرٍ وبيانٍ بإحدى الدلالاتِ التي تُزيلُ الإبهامَ»[2]، ونصَّ الآخَرُ على أنَّ «الإبهامَ مِن أكثرِ المُصطَلَحاتِ ارتباطًا بالحديثِ عنِ المعنى في مجالِ النَّحوِ، ويُقصَدُ بهِ عمومًا غُموضُ هذا المعنى على مُستوى الكلمةِ المفرَدةِ، مِن حيثُ تعيينُهَا وتعريفُهَا، أو على مُستوى التَّركيبِ معَ الحالِ والتمييزِ»[3]. ويتَّضحُ مِن هذينِ التعريفينِ أنَّهمَا قصرَا الإبهامَ على عدمِ وضوحِ الدلالةِ ، بسببِ الشِّيوعِ، وهذا قُصورٌ ينبغي تلافيْهِ في تقديرِ الباحثِ؛ لأنَّهمَا لم يتطرَّقا إلى الإبهامِ الناشئِ مِن قصدِ المتكلِّمِ إخفاءَ الأمرِ عنِ السامعِينَ أو عن بعضِهِمْ

---

[1] هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، أخذ النحو عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر، وبمذهبه أخذ أهل البصرة، له المصنف المشهور (الكتاب)، توفي سنة ١٨٠هـ، وقيل: ١٨٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٩-٢٣٠.

[2] الإبهام والمبهمات في النحو العربي ٢٧، د/ إبراهيم بركات، المنصورة، دار الوفاء، (غ.ط)، ١٩٨٧م.

[3] الشكل والدلالة ١٥٥، د/ عبد السلام السيد حامد، القاهرة، دار غريب، (غ.ط.ت).

دونَ بعضٍ، الذي يُعَدُّ أحدَ دوالِّ الإبهامِ كمَا يَراهُ الباحثُ. كما أنَّ مِن المُحْدَثِينَ مَن قَصَرَ الإبهامَ في التركيبِ على الحالِ والتمييزِ[1]، ويرى الباحثُ أنَّ الإبهامَ في التركيبِ لهُ مواضعُ كثيرةٌ مِنهَا: الإبهامُ في جملةِ المدحِ والذمِّ، وفي المُبدَلِ مِن الجملةِ، وفي إسنادِ الصفةِ المشبَّهةِ. وسيحاولُ الباحثُ تَتَبُّعَ كلامِ النحويينَ في الإبهامِ ودراستَهُ دراسةً متأنِّيةً، ثُمَّ تحديدَ مصطَلحٍ جامعٍ مانعٍ يشملُ المبهَماتِ النحويَّةَ جميعَهَا.

ويَدلُّ على اهتمامِ النحويينَ بالإبهامِ أنَّهمْ نقلُوهُ مِن كونِهِ عِلَّةً يُعلِّلونَ بهَا في بعضِ المواضعِ إلى أنْ جعلُوهُ اسماً لبعضِ الألفاظِ، كإطلاقِهِمْ الأسماءَ المُبهَمةَ على أسماءِ الإشارةِ[2]، وعلى الأسماءِ الموصولةِ[3]، والضمائرِ[4]، و(أيٍّ) في النداءِ[5]، وبعضِ أسماءِ الزمانِ

---

[1] ينظر: العربية والغموض ١١٦، والشكل والدلالة ١٥٦.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ١٢٥/١، ٥/٢، ٢٨٠/٣، ٢٢٨/٤، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، (غ.ط.ت)، والمقتضب ١٨٦/٣ ، ٤ /٢٦٥، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (غ.ط.ت)، والإيضاح ٢١٨، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م، وشرح المفصل ٢٤/١، ٥٦/٣، ١٤٠/٧، لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، (غ.ط.ت).

[3] ينظر: المخصص ١٠١/١٤/٤، لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (غ.ط.ت)، وأسرار العربية ٣١٧، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م، وشرح المفصل ٨٦/٥.

[4] ينظر: كتاب سيبويه ٧٧/٢ــ ٧٨، والأصول في النحو ٤٧٦/١، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٨١/١، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، ١٩٨٧م.

[5] ينظر: المقتضب ٤/ ٢١٩،٢١٦، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/١، لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط١، ١٩٨٢م.

والمكانِ[١]، والمصدرِ المؤكَّدِ[٢]، كما أطلقُوا على الفعلِ المضارعِ الفعلَ المُبهَمَ[٣].

وبالنظرِ في كتبِ النحوِ وجدَ الباحثُ أنَّ الحديثَ عن الإبهامِ يَعتمِدُ على الأسسِ الآتيةِ:

١ــ الشِّيوعِ وعدمِ التَّعيينِ بوقوعِ المُبهَمِ على كُلِّ شيءٍ:

جعلَ النحويونَ الشِّيوعَ وعدمَ التعيينِ[٤]، ووقوعَ اللفظِ على كلِّ شيءٍ ــ علّةً لإبهامِ أسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولةِ، والمقاديرِ، وأسماءِ الزمانِ والمكانِ، والنكرةِ، وغيرِهَا؛ لأنَّ الإبهامَ عمومٌ فيناسبُهُ الشِّيوعُ وعدمُ التعيينِ. فسيبويهِ يُطلقُ على أسماءِ الإشارةِ الأسماءَ المبهَمةَ معلِّلاً ذلكَ بوقوعِهَا على كلِّ شيءٍ، « فهذه الأسماءُ لمَّا كانتْ مبهَمةً تقعُ على كلِّ شيءٍ وكثُرتْ في كلامِهِمْ خالفُوا بهَا ما سِواهَا»[٥]. وذَكَرَ

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٣٥/١-٣٦، ٢٨٥/٣، والمقتضب ٢٧١/٢، ٣٣٩/٤، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٧٤، للشنتريني، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، جدة، دار المدني، ط١، ١٩٨٩م، وشرح الكافية الشافية ٢٢٢/١، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.

[٢] ينظر: شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير) ٣٣٤/١، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م، والمقرب ٢١٢، لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٥/١، لابن عقيل، تحقيق: محمد بركات، دمشق، دار الفكر، (غ.ط)،١٩٨٠م، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧٣/٢، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

[٣] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢٣٠/١، ٣١٢، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: علي محمد الشوملي، الرياض، مكتبة الخريجي، ط١، ١٩٨٥م، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ٤١٧، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (غ.ط.ت).

[٤] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٥، د/ تمام حسان، القاهرة،عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م، ونسخ الوظائف النحوية ٢٣٢.

[٥] كتاب سيبويه ٢٨٠/٣.

المبرِّدُ[1] أنَّ «الاسمَ المنكَّرَ هو الواقعُ على كلِّ شيءٍ مِن أُمَّتِهِ لا يَخصُّ واحداً مِن الجنسِ دونَ سائرِهِ»[2]. والمُبهَمُ مِن أسماءِ المكانِ «أنْ لا تكونَ لهُ نهايةٌ معروفةٌ ولا حدودٌ محصورةٌ»[3]، وكذلك الأعدادُ تقعُ على جميعِ المعدوداتِ[4]، فـ«إذا قلتَ: لي عشرونَ فقد أبهمتَ الأنواعَ، فإذا قلتَ: درهماً، فقد اختصصْتَ نوعاً»[5]، والمقاديرُ تقعُ على كلِّ مقدَّرٍ[6]، و«كلُّهَا مُحتاجةٌ إلى إبانتِهَا بالأنواعِ؛ لأنَّهَا تقعُ على أشياءَ كثيرةٍ»[7]، فالمُبهَمُ عموماً ما دلَّ على مُسمًّى غيرِ معيَّنٍ[8]، ونصوصُ النحويينَ في ذلكَ كثيرةٌ ليسَ هدفُنَا الإحاطةَ بهَا[9].

والكُلِّيَّةُ في قولِهمْ (تقعُ على كلِّ شيءٍ) ليستْ مطلَقة، بلْ قدْ تكونُ في الجنسِ والنوعِ (التذكيرِ، والتأنيثِ)، (والعاقلِ، وغيرِ العاقلِ)، وقد

---

[1] هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، إمام أهل البصرة في العربية، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، لقبه المازني بالمبردـ بكسر الراء ـ أي المثبت للحق، فغيّره الكوفيون إلى المبردـ بفتح الراء ـ، من مصنفاته: المقتضب، والكامل، والرد على سيبويه، وغيرها، توفي سنة ٢٨٥هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٢٦٩-٢٧١.

[2] المقتضب ٤/٢٧٦.

[3] الإيضاح ١٦٠.

[4] ينظر: الإيضاح ١٨٢، وشرح المفصل ٢/٧٠، والنحو الوافي ٤/٥٢٥، لعباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.

[5] كتاب سيبويه ٢/١٧٢.

[6] ينظر: شرح المفصل ٢/٧٣.

[7] المرجع نفسه ٢/٧٣.

[8] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٩.

[9] ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٣، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م، والمقتضب ٢/١٤٥، والأصول ١/١١٥، وأسرار العربية ٢٥٢، وشرح المفصل ٥/٨٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٧٥٠، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد علي حمد الله ومازن المبارك، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي ٢/٥١٤، لابن حمدون، تحقيق: محمد صدقي، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)،١٩٩٥م.

تشملُ العددَ(المفردَ، والمثنى، والجمعَ)، وقد يتخلَّفُ بعضُهَا، ولو أُخِذَ أنموذجٌ على ذلكَ مِن بابِ الأسماءِ الموصولةِ، لوجدنَا أنَّ (أيَّاً) تصلحُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، العاقلِ وغيرِ العاقلِ، والمفردَدِ والمثنَّى والجمعِ[١]، و(مَنْ) تصلحُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، والمفردَدِ والمثنَّى والجمعِ، ولكنَّهَا تخصُّ العاقلَ[٢]، و(ما) تصلحُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، والمفردَدِ والمثنَّى والجمعِ، ولكنَّهَا تخصُّ غيرَ العاقلِ[٣]، و(الذي) يصلحُ للعاقلِ وغيرِ العاقلِ، ولكنَّهُ خاصٌّ بالمذكَّرِ المفردَدِ[٤]، ومثْلُ هذا يُقالُ في أسماءِ الإشارةِ، ولذلكَ يقولُ النحويونَ عن هذهِ الأسماءِ إنَّهَا كلِّيَّاتٌ وضعًا جزئيَّاتٌ استعمالاً[٥]، فالكلِّيَّةُ هنَا عامَّةٌ مخصوصةٌ[٦]، أيْ تقعُ على كلِّ شيءٍ يحتملُهُ اللفظُ بحسبِ القواعدِ النحويَّةِ المقرَّرةِ.

---

[١] ينظر: شرح المفصل ١٢٩/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٥٥٠/٢، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٧م، وحاشية ابن حمدون ٥١٤/٢.

[٢] ينظر: علل النحو ٤٣٦، للوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٩٩م، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٦/١، وشرح المفصل ١٠،١٣/٤، وارتشاف الضرب ٥٤٧/٢.

[٣] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١، وشرح التسهيل ٢١٥/١، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، وشرح ألفية ابن مالك ٣٣، لابن الناظم، عناية: محمد سليم اللبابيدي، بيروت، منشورات ناصر خسرو، (غ.ط)،١٣١٢هـ، وهمع الهوامع ٢٩٨/١.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب ٥٢٥/١، والمساعد ١٣٨/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٥١/١، لابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م، وهمع الهوامع ٢٦٧/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٤٧/١، للأشموني، بيروت، دار الفكر، (غ.ط.ت)، وحاشية الصبان ١٤٧/١.

[٥] ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦١/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١١٣/١-١١٤، لياسين العليمي، بيروت، دار الفكر، (غ.ط.ت)، وحاشية ابن حمدون ٩٣/١.

[٦] ينظر: المستصفى ١٥٣/٢، والبحر المحيط ٣٨٩/١٠، لأبي حيان الأندلسي، عناية: زهير جعيد، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٢م.

٢ــ الاحتمالِ من غيرِ ترجيحٍ:

مِن سماتِ المُبهَماتِ أنَّهَا لا تَخصُّ شيئاً بعينِهِ كما ذُكِرَ آنفاً، وهذا يجعلُهَا عندَ المتلقِّي محتمِلةً كلَّ ما يصحُّ أنْ تُطلَقَ عليهِ، وشرطُ هذا الاحتمالِ أنْ يكونَ على السَّواءِ مِن غيرِ ترجيحِ أحدِ الاحتمالاتِ على الآخَرِ[١]، «والشيءُ إذا كانَ مُبهَماً كانَ أعظمَ في النفوسِ لاحتمالِهِ أُموراً كثيرةً»[٢]. فالمقاديرُ والأعدادُ تَحتمِلُ أجناساً كثيرةً[٣]، «ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: عندي عشرونَ، احتملَ أنواعاً مِن المفرداتِ، فإذا قلتَ: درهماً أو ديناراً فقد أزلْتَ ذلكَ الإبهامَ»[٤].

وكذلك اسمُ الإشارةِ، والاسمُ الموصولُ، عندَ إطلاقِهِمَا يحتملانِ الوقوعَ على كلِّ شيءٍ بحضرةِ المتكلِّمِ[٥]؛ «لأنَّ اسمَ الإشارةِ مِن غيرِ إشارةٍ حسيَّةٍ إلى المشارِ إليهِ مُبهَمٌ عندَ المخاطَبِ؛ لأنَّ بحضرةِ المتكلِّمِ أشياءَ يُحتَملُ أنْ يكونَ مُشاراً إليهَا، وكذا الموصولاتُ مِن دونِ الصلاتِ مبهَمةٌ عندَ المخاطَبِ»[٦]، والفعلُ المضارعُ سُمِّيَ مبهَماً لاحتمالِهِ الحالَ والاستقبالَ[٧]. فالاحتِمالُ سِمَةٌ مميَّزةٌ للمبهَماتِ بشرطِ عدمِ الترجيحِ.

---

[١] ينظر: المستصفى ٢١/٢، وإرشاد الفحول ٧٢١/٢، للشوكاني، تحقيق وتعليق: سامي بن العربي الأثري، قدم له: الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، والشيخ سعد بن ناصر السثري، الرياض، دار الفضيلة، ط١، ٢٠٠٠م، والعربية والغموض ٨٨.

[٢] أسرار العربية ١١٥.

[٣] ينظر: المقتضب ١٤٤/٢، والأصول ٣٠٧/١، ٣٢/٢، وأسرار العربية ٣٤٨، وشرح المفصل ٧٢/٢ ــ ٧٣.

[٤] شرح المفصل ٧٠/٢.

[٥] ينظر: شرح المفصل ١٢٦/٣، ٨٦/٥، ١٤٠، ١١٦/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٣ /٤٢١، للرضي الاستراباذي، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

[٦] شرح كافية ابن الحاجب ٣٢١/٣.

[٧] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٩/١ــ١٧٠، ورصف المباني ٤٧، وارتشاف الضرب ٤١٤/١.

٣ــ نُقصانِ الدلالةِ والافتقارِ إلى مُفَسِّرٍ:

ومِن سماتِ المبهَماتِ نقصانُ دلالتِهَا وضعاً، ويُشترَطُ لهَا استعمالاً مجيءُ ما يُكمِلُ دلالتَهَا[١]، فـ« المبهَمُ مِن الأسماءِ ما افتقرَ في البيانِ عن معناهُ إلى غيرِهِ»[٢] فاسمُ الإشارةِ ناقصُ الدلالةِ وتكتمِلُ دلالتُهُ بالإشارةِ الحسِّيَّةِ[٣]، أو بذكرِ التَّابعِ بعدَهُ[٤]، وقد علَّلَ النحويونَ بناءَ اسمِ الإشارةِ بأُمورٍ مِنهَا افتقارُهُ إلى المواجَهةِ أو ما يقومُ مقامَهَا[٥] ويُسمِّيْ بعضُ النحويينَ الأسماءَ الموصولةَ الأسماءَ النواقصَ[٦]، « فالموصولُ وحدَهُ اسمٌ ناقصٌ، أيْ ناقصُ الدلالةِ،فإذا جئتَ بالصلةِ قيلَ موصولٌ حينئذٍ»[٧]، و(أيٌّ) في النداءِ جِيْءَ به وُصْلَةً لنداءِ ما فيهِ (أَلْ)، « وهو اسمٌ مُبهَمٌ مُفتقِرٌ إلى ما يُوضِّحُهُ ويُزيلُ إبهامَهُ»[٨]، والضمائرُ مُفتقِرةٌ إلى اسمٍ ظاهرٍ ترجعُ

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٨٨، ٢١٢، وشرح المفصل ٨٧/٥، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٢-٩١، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك ٥١٤/٢، للمكودي، تحقيق: محمد صدقي، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٥م، وحاشية ابن حمدون ٥١٤/٢.

[٢] شرح المفصل ١١٦/٨.

[٣] ينظر: شرح المفصل ١٢٦/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٨/٢، ٧٥/٣، ٨٢، ٣٢١.

[٤] ينظر: الأصول ٣٧٤/١، وشرح المفصل ٨٦/٥، ١١٦/٨، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٢٢/١ــ ٣٢٣، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

[٥] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/١، والمساعد ١٩٤/١، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢٦٣/١، للسلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط١، ١٩٨٦م.

[٦] ينظر: البحر المحيط ٣١٢/٧، وشرح جمل الزجاجي ٨٩، ١٠٩، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٦م، وشرح المكودي ١١٣/١.

[٧] شرح المفصل ١٥٠/٣.

[٨] الكشاف ٤٦/١.

إليهِ[١]. وهكذا بقيَّةُ المُبهَماتِ كأسماءِ الزَّمانِ والمكانِ[٢]، والمقاديرِ[٣]، والأعدادِ[٤]، و(غيرِ) وما جرى مجراهَا[٥].

فنقصانُ الدلالةِ أمرٌ قارٌّ في المُبهَماتِ بحسبِ وضعِهَا، لكنَّهَا في الاستعمالِ مشروطٌ في أغلبِهَا الإتيانُ بمَا يُزيلُ هذا الإبهامَ، هذا إذا لمْ يكُنِ الإبهامُ مقصوداً بالوضعِ والاستعمالِ معاً كأبوابِ التعجُّبِ والشرطِ والاستفهامِ[٦]. وقد يدعو المقامُ إلى إبقاءِ المُبهَمِ الذي شرطُهُ إزالةُ إبهامِهِ في الاستعمالِ ــ ناقصَ الدلالةِ مِن غيرِ ذِكْرِ ما يفسِّرُهُ إمَّا

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/١٠٥، والمقرب ٣٦٧، وشرح المفصل ٨٥/٣ ، وشرح التسهيل ١٦٧/١، واللغة العربية معناها ومبناها١١٠ ــ ١١١.

[٢] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٠٨، وارتشاف الضرب ٢٥١/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٤١/١، لخالد الأزهري، بيروت، دار الفكر، (غ.ط.ت)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٤٧/١، للخضري، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

[٣] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها٩٠ ــ ٩١،٩٦ ــ ٩٧.

[٤] ينظر: الأصول ٣١١/١، والنحو الوافي ٥٢٥/٤، واللغة العربية معناها ومبناها ٩٠ــــ ٩١، ٩٦ــ٩٧.

[٥] ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٢٢/٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٩٣، لابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦.

[٦] ينظر: المقتضب ١٧٣/٤ ،١٧٧، والأصول ١٠٢/١ ،٣٣٧ ، والنكت ٢١٠/١، وشرح المفصل ٤٦/٧، وشرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٦/٤.

تخفيفاً للعِلْمِ بهِ مِن السياق[1]، وإمَّا لغرضٍ بلاغيٍّ كقصدِ التَّفخيمِ والتَّعظيمِ[2]، أو قصدِ الإبهامِ على السامعِ[3].

فمِن شواهدِ حذفِ المفسِّر للعِلْمِ بهِ قولُ الرَّاجزِ[4]:

مِنَ اللَّوَاتِيْ والَّتِيْ واللَّاتِيْ زَعَمْنَ أنَّيْ كَبُرَتْ لِدَاتِيْ

ومِن أمثلةِ النحويينَ قولُهُمْ: كَمْ مالُك؟، أيْ: كمْ درهماً أو ديناراً مالُك ؟[5]. ومِن شواهدِ حذفِ المفسِّرِ لغرضٍ بلاغيٍّ قولُ الشَّاعرِ[6]:

وَلَقَدْ رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيْرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتَيَّا وَالَّتِيْ

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٣٤٤/٢ــ ٣٤٥، وإيضاح الشعر ٤٦٣، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم ــ بيروت، دار العلوم الثقافية، ط١، ١٩٨٧م، وشرح كافية ابن الحاجب ١٥٣/٣.

[2] ينظر: إيضاح الشعر ٤٢٥ــ ٤٢٦، وشرح كافية ابن الحاجب ١٧٤/١، ٣ /١٠-١١، ١٣٥، وشرح التصريح ١٤٢/١، وحاشية الخضري ١٦٢/١- ١٦٣، ومعاني النحو ١٣٥/١، د/ فاضل السامرائي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٧م.

[3] ينظر: الخصائص ٣٨٧/٢، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، (غ.ط.ت)، وشرح الكافية الشافية ٣٠٧/١، ٣١١، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٥٤٦/١، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٧م، وشرح التصريح ١٤٢/١.

[4] الرجز لأبي النجم العجلي في: لسان العرب (ما)، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٣٠/٦، للشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م، وبلا عزو في: إيضاح الشعر ٤٦٣، والخصائص ٣٠٤/١، وشرح المفصل ٨٩/٥، ٨١/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٧٧/٦، ١٤٥، ١٤٧، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م. [اللدة: الترب، الذي يولد مع غيره، أو قريبا منه].

[5] ينظر: شرح المفصل ١٢٨/٤ــ ١٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢.

[6] البيت لسلمى بن ربيعة في: شرح ديوان الحماسة ٥٥٢/٢، للمرزوقي، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، (١٩٥١-١٩٥٣م)، وخزانة الأدب ١٤٦/٦، وبلا عزو في: إيضاح الشعر٤٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣١١/١. [الثأي: الفساد].

وقولُ الرَّاجزِ[١]:

وَاللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْـــــــــلَمَتْ مِـــــــنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِ مَتْ

وقد جمعَ ابنُ مالكٍ[٢] هـذينِ النـوعينِ مِـن الحـذفِ فـي قولِـه فـي حـذفِ الصلةِ[٣]:

وَحَذْفُهَا فِيْ قَصْدِ الابْهَامِ اسْتَبِحْ وَحَيْـــــثُ دُوْنَهَا الْمُرَادُ مُتَّضِحْ

وسيُفصَّلُ الحديثُ عن هذه المواضعِ في الفصلِ الأولِ مِن هذا البحثِ.

٤ــ إخفاءِ الأمرِ عنِ المُتَلَقِّي:

استعملَ النحويونَ لفظَ الإبهامِ للدلالةِ علـى معنًـى آخَـرَ، يختلـفُ تمامـاً عن المعاني السَّابقةِ، أيْ أنَّ الأمـرَ هنـا لا علاقـةَ لـهُ بعـدمِ الاختصـاصِ أو نقصانِ الدلالةِ، بل قد تكونُ الدلالةُ هنَا واضحةً تمـامَ الوضـوحِ بالنسـبةِ إلـى المُتكلِّمِ، ولكنَّهُ يُريدُ أنْ يبعثَ فـي نفـوسِ السـامعِينَ، أو فـي نفـوسِ بعضِـهِمْ الاحتمالاتِ مِن غيرِ أنْ يُوقِعَهُمْ في الشـكِّ[٤]، بـأنْ يُخفـيَ الأمـرَ عـنهُمْ مـعَ عِلْمِهِ بهِ، وهذا مَا سمَّاهُ النحويونَ الإبهامَ علـى السَّـامعِ، فـإنْ أرادَ أنْ يوقعَـهُ

---

[١] الرجز لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٧٦، صنعه وشرحه: علاء الدين أغـا، الريـاض، النـادي الأدبي، (غ.ط)، ١٩٨١م، ولسان العرب (ما)، والدرر ٢٣٠/٦، وبلا عزو في: الخصائص ٣٠٤/١، وشرح المفصل ٨٩/٥، ٨١/٩، وشرح الكافية الشافية ٣١٢/١، والمقاصد النحوية في شرح شـواهد الألفية ٥١٥/٣، للعيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٥م، [مسلمت: مسلمة، (اسم رجل). بعد مت: بعد ما].

[٢] هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، من مصنفاته: الخلاصة، والكافية الشـافية وشـرحها، وعمدة الحافظ وشرحها، والتسهيل وشرحه، وغيرها، تـوفي سـنة ٦٧٢هـ. ينظـر: بغيـة الوعـاة ١٣٠/١-١٣٤.

[٣] ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٠٧/١.

[٤] ينظر: شروح التلخيص ٣٨٤/١ــ٣٨٥، لسعد الدين التفتازاني، وبهاء الدين السبكي، وابن يعقوب المغربي، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط.ت).

في الشكِّ فذلكَ ما اصْطُلِحَ عليه التشْكِيْكُ[1]، على أنَّ بعضَ النحويينَ لا يَفْرُقُ بينَ الإبهامِ والتشكيكِ، بل يجعلُهُمَا مُترادِفَينِ[2].

ويكونُ الإبهامُ على السامعِ بطرائقَ منهَا:

أ ــ استعمالُ حرفِ العطفِ (أو): فمِن معانيهَا الإبهامُ على السامعِ[3]، كقولِكَ: قامَ زيدٌ أو عمرٌو، وأنتَ تعلمُ القائمَ مِنهمَا، غيرَ أنَّكَ تُخفيْهِ عنِ السامعِينَ، أو عن بعضِهِمْ ومِن ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾[4].

ب ــ استعمالُ (إمَّا وإمَّا)[5]، كقولِكَ: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، وأنتَ تعلمُ القائمَ مِنهمَا، فإنَّ هذا الأسلوبَ يؤدِّي مَا يؤدِّيهِ حرفُ العطفِ (أو) مِن كونِهِ لأحدِ الشيئينِ في أصلِ الاستعمالِ[6]، ودلالتِهِ على الإبهامِ على السامعِ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[7].

---

[1] ينظر: شروح التلخيص ١/٣٨٤ ــ ٣٨٥.

[2] ينظر: شرح المفصل ٨/٩٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى ٣٣٢، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٨م، وشرح شذور الذهب ٣٩٠، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢/١٤٥.

[3] ينظر: النكت ٢/٨٠٣، وتلقيح الألباب ١٧٢، ١٧٣، وشرح ألفية ابن معط ١/٧٨١، ورصف المباني ١٠١، ١٣٢، والبرهان في علوم القرآن ٤/٢٣٤، للزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م ، وارتشاف الضرب ٢/٦٣٩، وشرح المكودي ٢/٤٨٤، وحاشية الصبان ٣/١٠٦، والنحو الوافي ٣/٦٠٥ (الهامش).

[4] سورة يونس ٢٤.

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٥، ومغني اللبيب ٨٥، والمساعد ٢/٤٦٠، وحاشية الخضري ٢/١٥٢.

[6] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٢٠، والبسيط ١/٣٤٢، وشرح ألفية ابن معط ١/٧٨١.

[7] سورة التوبة ١٠٦.

ج ــ استعمالُ الفعلِ المُغيَّرِ الصيغةِ بعدَ حذفِ الفاعلِ والإتيانِ بمَا ينوبُ عنهُ، فإنَّ مِن أغراضِ حذفِ الفاعلِ الإبهامَ على السامعِ[١]، نحو قولِكَ: ضُرِبَ زيدٌ، وأنتَ تعلمُ الضاربَ ــ غيرَ أنَّك أخفيتَهُ عنِ السامعِ.

د ــ استعمالُ بعضِ النماذجِ الكلاميَّةِ، نحو: كلَّمتُ أحدَ الرَّجُلَيْنِ، واخترتُ أحدَ الأمرينِ[٢]، فالمتكلِّمُ هنَا عالمٌ بمَنْ كلَّمَ مِن الرجلينِ، وبالأمرِ الذي اختارَهُ، ولكنَّهُ يُريدُ الإبهامَ على السامعِ بإخفاءِ الأمرِ عنهُ.

هذهِ أهمُّ الأُسسِ التي يعتمدُ عليها الإبهامُ في الدرسِ النحويِّ، غيرَ أنَّ لفظَ الإبهامِ قد وردَ عندَ بعضِ النحويينَ بمعنى الضعفِ في الصفةِ، فقد جعلَ ابنُ يعيشَ[٣] المُحلَّى بالألفِ واللامِ أَبْهَمَ المعارفِ، بقولِهِ: « والألفُ واللامُ أبهمُ المعارفِ وأقربُهَا مِن النكراتِ»[٤]؛ لأنَّ (أل) تكونُ في بعضِ استعمالاتِهَا للجنسِ، فيكونُ مدخولُهَا معرفةً لفظاً نكرةً معنىً[٥].

ويربطُ سيبويهِ بين الإبهامِ والبناءِ في قولِهِ: « هذا بابُ الظروفِ المبهَمةِ غيرِ المتمكِّنةِ ... وذلك: أَيْنَ، ومتى، وكَيْفَ، وحَيْثُ، وإِذْ، وإِذَا...»[٦] ، وغيرُ المُتمكِّنِ هو المبنيُّ، وقد شرحَ السِّيْرَافيُّ[٧] قولَ سيبويهِ

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٥/١، والبحر المحيط ١٠٥/١، وحاشية الصبان ٦١/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٣٢/١.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٩٩/٨.

[٣] هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، من مصنفاته: شرح المفصل للزمخشري، وشرح التصريف الملوكي لابن جني، توفي سنة ٦٤٣هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٥١/٢-٣٥٢.

[٤] شرح المفصل ٨٧/٥.

[٥] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٢٣/١، ٣٢٦، وهمع الهوامع ١٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨٠/١، وحاشية الصبان ١٣٥/١ ــ ١٣٦.

[٦] كتاب سيبويه ٢٨٥/٣.

[٧] هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أخذ النحو عن السراج ومبرمان، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشواهد سيبويه، وغيرها، توفي سنة ٣٦٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥٠٧/١-٥٠٨.

هذا بقولِهِ: « وسيبويهِ يُجري كثيراً علـى المبنيـاتِ لفـظَ الإبهـامِ»[١]. والواقـعُ اللغويُّ يؤيدُ مَا ذهبَ إليهِ سـيبويهِ والسـيرافيُّ، فـإنَّ معظـمَ المبهَمـاتِ مِـن المبنيَّاتِ[٢].

وبالنظرِ في جهـودِ المحـدَثينَ والمعاصـرينَ مِـن البـاحثينَ فـي علـومِ العربيَّةِ نجدُ أنَّهُمْ لمْ يخرجُوا عـنِ الأُسـسِ التـي حـدَّدهَا النحويـونَ القُـدامى للإبهامِ، وهي الشيوعُ وعدمُ التعيينِ، والاحتمـالُ، ونقصـانُ الدلالـةِ والافتقـارُ إلى مُخصِّصٍ[٣]. وتجدرُ الإشارةُ هنَـا إلـى أنَّ تمَّـام حسَّـان[٤] جعـلَ النكـرةَ مِن أسماءِ الذواتِ كـ(رَجُلٍ ، وكِتـابٍ) مِـن المُعَـيَّنِ[٥]، وهـو بـذلكَ يُخـالفُ النحويينَ؛ لأنَّ النكرةَ ــ مِن أيِّ نوعٍ كانتْ ــ شـائعةٌ فـي جنسِـهَا لا يَخـتصُّ بهَا فردٌ عن غيرِهِ، ولهذا السببِ كانتْ علاقـةُ الإبهـامِ بـالتنكيرِ وثيقـةً جـدّاً. أمَّا المعارفُ فحقُّهَا ألاَّ تكونَ مبهَمةً؛ لأنَّهَا معيَّنـةُ المـدلولِ، ولكـنَّ بعضَـهَا ــ على الرغمِ مِن أنَّها تدلُّ في الاستعمالِ على مُعـيَّنٍ ــ تَتَّسـمُ بالشـيوعِ وعـدمِ التعيينِ في وضعِها اللُّغويِّ؛ ولذلك عُدَّتْ مِن المُبهَماتِ.

وبعدَ أنِ استقرى البحثُ آراءَ النحويينَ في الإبهـامِ، والأسـسَ التـي يقـومُ عليها يمكنُ وضعُ التعريفِ الآتي للإبهامِ:

---

[١] كتاب سيبويه ٣/٢٨٥(الهامش).

[٢] ينظر: اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج) ٢٢٨، د/ سمير شريف ستيتية، إربد، عالم الكتـب الحديث، ط١، ٢٠٠٥م.

[٣] ينظر: الواضح في النحو ٤٠، د/ محمد خير الحلواني، اللاذقيـة، مكتبـة الشـاطئ الأزرق، ط٣، ١٩٧٩م، واللغة العربية معناها ومبناها ٩٥ــ ٩٧، والخلاصة النحوية ٨٠، د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٥م، ومقالات في اللغة والأدب ١/٧٢، ٢/٣٣٣، د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٦م.

[٤] الدكتور تمام حسان، عالم العربية المعاصر، له مؤلفات كثيرة أشهرها: مناهج البحث في اللغـة، واللغة العربية معناها ومبناها، والأصول، ومقالات في اللغة والأدب، والخلاصة النحوية، وغيرها.

[٥] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٩٦ ــ ٩٧.

الإبهامُ: هو الخفاءُ وعدمُ وضوحِ الدلالةِ الناشئانِ مِنَ احتمالِ الكلمةِ المُفرَدةِ أو التركيبِ دلالتينِ أو أكثرَ، ولا يتبادرُ إلى الذهنِ منهمَا أومنهَا شيءٌ، بسببِ الشيوعِ ونُقصانِ الدلالةِ، أو قَصدِ المُتكلِّمِ إخفاءَ الأمرِ عنِ المُتَلَقِّي.

فإنْ دلَّ اللفظُ على معناهُ مِن غيرِ احتمالٍ، أو احتملَ المعنى وغيرَهُ، وتبادرَ إلى الذهنِ المعنى المرادُ فذلك الوضوحُ[1]، وإنْ تبادرَ إلى الذهنِ المعنى غيرُ المرادِ فذلك اللبسُ[2]، وإنِ احتملَ المعنى وغيرَهُ، ولمْ يتبادرْ إلى الذهنِ أحدُهمَا فذلكَ الإبهامُ[3]. وهذا المعنى يُناسبُ المعنى اللغويَّ للإبهامِ وهو خفاءُ المدلولِ وعدمُ وضوحِهِ، واستواءُ حالاتِهِ وأوصافِهِ بحيثُ لا يُمكنُ التمييزُ بينَهَا، فأخذَ النحويونَ هذا المعنى مِن اللغةِ إلى الصِّناعةِ، فصارَ خاصًّا ببعضِ الألفاظِ والتراكيبِ النحويَّةِ.

وتجدرُ الإشارةُ هنَا إلى أنَّ الإبهامَ يكونُ بأصلِ الوضعِ لا بالاستعمالِ؛ لأنَّ أكثرَ المبهَماتِ مشروطٌ فيها إزالةُ الإبهامِ في الاستعمالِ، وعلى الرغمِ مِن ذلك تُسمَّى مُبهَماتٍ نظرًا لأصلِ الوضعِ؛ لأنَّ الطارئَ لا يُعتدُّ بهِ[4]. و أمَّا مَا يراهُ بعضُ الباحثينَ مِن أنَّ أسماءَ الإشارةِ، والأسماءَ الموصولةَ، وضميرَ الغائبِ ليستْ مُبهَمةً، بناءً على أنَّ أعيانَهَا مدلولٌ

---

[1] ينظر: البحر المحيط ٣/٢١ــ ٢٢، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١/٤١، للعلوي اليمني، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط)،١٩٨٠م.

[2] ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح ١/٦٦ ، ١٦١ ،٢٨١، وحاشية الصبان ٢/٥٦، وحاشية ابن حمدون ٢/٧٣٥، وحاشية الخضري١ /٤٠٩. وزاد الباحث حسين الحبشي على حد اللبس قوله: (أو أن يفهم المتلقي المراد وغيره لا بقصد احتمال إرادتهما كليهما) ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٧، أطروحة دكتوراه، جامعة صنعاء، كلية اللغات، ٢٠٠٩م.

[3] ينظر: البحر المحيط ٣/٢١ــ ٢٢، والطراز ١/٤٢، والتعريفات ٢٦١، لعلي الجرجاني، حققه، وقدم له، ووضع فهارسه: إبراهيم الإبياري، بيروت، عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٧م، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١/٦٦، وحاشية الصبان ١/٦٠، ٢/٥٦، وحاشية الخضري ١/١٢٣، ٣٧٥ ،٤٠٩.

[4] ينظر: البسيط ١/٤٩١ــ ٤٩٢، والشكل والدلالة ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.

عليهَا بالسياق، فهذا لا يتعارضُ معَ الحكمِ بإبهامِهَا؛ لأنَّهُمْ نظروا إلى السياق والاستعمالِ وحدَهمَا، والأصلُ النظرُ إلى هذهِ الأسماءِ بالمقارنةِ بينَ الأصلِ المُجرَّدِ والاستعمالِ[١].

وتتَّسمُ اللغةُ العربيَّةُ بأنَّهَا تؤثرُ التعيينَ والتحديدَ على الإبهامِ[٢]، وتميلُ إلى التفريقِ والتخصيصِ أكثرَ مِن ميلِهَا إلى الجمعِ والتعميمِ. والنفسُ البشريَّةُ عموماً مجبولةٌ على الانتقالِ مِن الخفاءِ والغموضِ إلى الوضوحِ[٣]؛ ولذلكَ كانَ الأصلُ في استعمالِ المبهَماتِ أنْ يُؤتَى بمَا يزيلُ الإبهامَ عنهَا أو يقلِّلُهُ، إلاَّ إذا اقتضى المقامُ إبقاءَ الإبهامِ مِن غيرِ توضيحٍ، أيْ كانَ الإبهامُ مقصوداً. فالدلالةُ على المعاني في العربيَّةِ ثلاثةُ أنواعٍ[٤]: دلالةُ إيضاحٍ، ودلالةُ إبهامٍ، ودلالةُ إبهامٍ وإيضاحٍ معاً.

---

[١] ينظر: الشكل والدلالة ١٥٨-١٥٩.

[٢] ينظر: التطور النحوي للغة العربية ٩٠، لبرجشتراسر، إخراج: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٩٧م.

[٣] ينظر: الطراز ٤٣٣/١.

[٤] ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء ١٧٢، لحازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٦م، وظاهرة اللبس في العربية ــ جدل التواصل والتفاصل ٢١١، مهدي أسعد عرار، عمّان، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٣م.

ثالثًا: شِبْهُ الإبهامِ:

وقد لفتَ نظرَ الباحثِ أنَّ هناكَ ألفاظًا تقعُ في المرتبةِ الوسطى بينَ الإبهامِ والتعيينِ؛ فهي واقعةٌ في منزلةٍ بينَ منزلتينِ، وفيهَا مِن كلِّ منزلةٍ صفةٌ، ففيهَا إبهامٌ مِن وجهٍ، وتَعيينٌ مِن وجهٍ[١]، ولذلكَ أطلقَ عليهَا بعضُ النحويينَ اسمَ الشبيهِ بالمبهَمِ[٢]، ويُسمِّيهَا بعضُهُمْ المُبهَمَ حكماً[٣].

ومِمَّا يمكنُ إدخالُهُ في الشبيهِ بالمُبهَمِ مَا يأتي[٤]:

أ ــ أسماءُ المقاديرِ الدَّالَّةِ على الوزنِ، أو الكيلِ، أو المساحةِ، نحوُ: عندِيْ رطلٌ عسلاً، ومِكيالٌ أرزًّا، وفدانٌ شعيرًا. فهي تَدلُّ على مقدارٍ مَعلومٍ ولكنَّهُ مَجهولُ النَّوعِ.

ب ــ أسماءُ العددِ الصريحِ بموازنتِهَا بالكناياتِ العدديَّةِ، فالعددُ الصريحُ فيهِ إبهامٌ مِن حيثُ عدمُ دلالتِهِ بلفظِهِ على تعيينِ نوعِ المعدودِ، وفيهِ اختصاصٌ مِن حيثُ دلالتُهُ نصًّا على العددِ، أمَّا الكناياتُ فالنوعُ والعددُ مُبهَمانِ فيهَا.

---

[١] ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠/١، للعكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ.ط)، ١٩٧٦م، وشرح التسهيل ١٧٠/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١، ٦٨٣، وارتشاف الضرب ٤٦١/١، ٤٩٦، وشفاء العليل ٢١١/١، وهمع الهوامع ٢٣٢/١، وشرح التصريح ١١٣/١-١١٤، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١١٣/١-١١٤، وحاشية ابن حمدون ٩٣/١، والكواكب الدرية على متممة الآجرومية ١١٥/١، للأهدل، بيروت، دار الفكر، ط٥، ١٩٩٥م، وجامع الدروس العربية ١٠٩/١، للغلاييني، صيدا ــ بيروت، المكتبة العصرية، ط١٢، ١٩٧٣م، وعلم الدلالة (علم المعنى) ٣٩، د/ محمد علي الخولي، عمّان، دار الفلاح، ط١، ٢٠٠١م.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب ٢٥٠/٢، وهمع الهوامع ١١١/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٨٠/١، وحاشية الخضري ٤٤٩/١، وجامع الدروس العربية ٤٦/٣، ومعاني النحو ١٦٣/٢.

[٣] ينظر: حاشية الخضري ٤٤٩/١.

[٤] ينظر: تفصيل هذه المواضع في مظانها من البحث.

ج ــ النكــرةُ المُخصَّصــةُ بالوصــفِ، أو بالإضــافةِ إلــى نكــرةٍ، مثــالُ التخصيصِ بالوصفِ: (رجلٌ عالمٌ)، ومثالُــهُ بالإضــافةِ: (رجــلُ علــمٍ)، وهــذا التخصيصُ يجعلُها في منزلةٍ بينَ التعيينِ والإبهامِ.

د ــ النكرةُ المحدودةُ، والمقصودُ بهَا مَا دلَّ على مقــدارٍ معلــومٍ، ســواءٌ أكــانَ زماناً أم غيرَهُ، كيومٍ، وليلةٍ، وشــهرٍ، ودرهــمٍ، ودينــارٍ، فهــذهِ النكــرةُ تُشــبهُ المُبهَمَ في عدمِ التعيينِ، وتُشبهُ المُعيَّنَ في دلالتِهَا على مقدارٍ معلومٍ.

هـ ــ عَلَمُ الجنسِ، وحقيقةُ أمرِهِ أنَّــهُ معرفــةٌ فــي الــذهنِ نكــرةٌ فــي الواقــعِ، كــ(أسامة) علَمٌ لجنسِ الأسدِ، و(ثُعالَة) علَمٌ لجــنسِ الثعلــبِ، فــإنَّ أســامةَ فــي الواقعِ يصدقُ على كلِّ أسدٍ، وثُعالَةَ في الواقعِ يصدقُ علــى كــلِّ ثعلــبٍ، فهــو شبيهٌ بالمبهَمِ في عدمِ التعيينِ في الواقعِ، وشــبيهٌ بــالمُعيَّنِ لأنَّــه يُعــيِّنُ مدلولَــهُ في الذهنِ.

و ــ المُحلَّى بــ(أل) الجنسيَّةِ، وهو يُشبهُ علَــمَ الجــنسِ فــي أنَّــهُ معرفــةٌ فــي الذهنِ نكرةٌ في الواقعِ، فالمقصودُ مِنهمَا استحضــارُ الجــنسِ وهيئتِــهِ المعلومــةِ في الذهنِ، ولكنَّهمَا في الواقعِ يَصدُقانِ على الجنسِ لا على فردٍ مُعيَّنٍ منهُ.

ز ــ العلَمُ الشخصيُّ المُشتركُ، وفيهِ اختصــاصٌ مِــن حيــثُ أصــلُ الوضــعِ، فإنَّ العلَمَ الشخصيَّ وُضِعَ لــيخصَّ شخصــًا بعينِــهِ، وفيــهِ إبهــامٌ مِــن حيــثُ الاستعمالُ؛ لأنَّ أغلبَ الأعلامِ الشخصيَّةِ مُشترَكةٌ بينَ أكثرَ مِن شخصٍ.

ح ــ الضــميرُ، بالموازَنــةِ بــينَ أصــلِ وضــعِهِ واســتعمالِهِ، فالضــمائرُ مخصوصةٌ مِن جهةٍ، شــائعةٌ مِــن جهــةٍ أُخــرَى، فالضــميرُ (أنَــا) لِلمــتكلِّمِ المفرَدِ، ولِكُلِّ مُتكلِّمٍ مِنهُ نصيبٌ، و(أنــتَ) لِلمخاطَــبِ المفــرَدِ، ولِكــلِّ مُخاطَــبٍ مِنهُ نصيبٌ.

ط ــ اسمُ الإشارةِ، وهو مُبهَمٌ في أصــلِ الوضــعِ، مُخــتصٌّ فــي الاســتعمالِ، فاسمُ الإشارةِ (ذَا) يَصلُحُ لكلِّ مُشارٍ إليهِ مُفــرَدٍ مُــذكَّرٍ، لكنَّــهُ فــي الاســتعمالِ يختصُّ بواحدٍ مُعيَّنٍ فقطْ.

ي ــ الاسمُ الموصولُ، وهو مُبهَمٌ في أصلِ الوضعِ، مُختصٌّ في الاستعمالِ، فالاسمُ الموصولُ (الذي) يَصلُحُ لكلِّ مَنِ اتَّصفَ بالصِّلةِ، ولكنَّهُ في الاستعمالِ يختصُّ بواحدٍ مُعيَّنٍ، معهودٍ بينَ المُتكلِّمِ والسامعِ.

رابعًا: الإبهامُ والمُصطلحاتُ المُشابِهةُ:

النَّاظرُ في كتبِ النَّحويينَ يجدُهُمْ يَخلُطونَ كثيرًا بينَ الإبهامِ وألفاظٍ تُشبهُهُ، فمِن ذلك الخلطُ بينَهُ وبينَ اللَّبسِ[١]، والخلطُ بينَهُ وبينَ الإجمالِ[٢]، والخلطُ بينَ اللَّبسِ والإجمالِ[٣]. والباعثُ على هذا الخلطِ ــ كما يراهُ بعضُ الباحثينَ[٤] ــ هو الاعتمادُ على معانيهَا اللُّغويَّةِ المتقاربةِ، ولكنَّ هذا لا يُعفيهمْ مِن الميْزِ بينَهَا؛ «لأنَّهمْ قد صرَّحوا بأنَّ الأصلَ في المعاني الاصطلاحيَّةِ كونُهَا أخصَّ مِن اللُّغويَّةِ لا مُباينةً لهَا»[٥]، ولذلكَ يَنبغي للمُصطلَحِ في العِلْمِ الواحدِ «ألاَّ يتعددَ مدلولُهُ، وإلاَّ دخلَ الضَّيْمُ على دلالتِهِ الاصطلاحيَّةِ وفقدتْ مَا يُرادُ لهَا مِن الدقَّةِ والتحديدِ، وأصبحَ أشبهَ بالدلالةِ اللُّغويَّةِ ذاتِ العرفِ العامِّ»[٦]. وحتى تتَّضحَ معالمُ الموضوعِ يجبُ التفرقةُ

---

[١] ينظر: شرح التصريح ٢٧٥/١، واللبس في الدرس النحوي ١٩.

[٢] ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح ١٤١/١، واللبس في الدرس النحوي ١٩.

[٣] ينظر: حاشية ياسين على ألفية ابن مالك ١٩٩/١، ٢٠٦، ٢٣٦، لياسين العليمي، فاس، المطبعة المولوية، ١٣٣٧هـ، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٦٦/١، ٢٩٥، ٣٢١، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي ٤٧/٢، ٦٣، المسمى: مجيب الندا على قطر الندى، لياسين العليمي، القاهرة، مطبعة التقدم العلمية، (غ.ط)، ١٣٤٧هـ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤٥٦/١، للشهاب الخفاجي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م، وحاشية الصبان ٦٠/١، ١٦٢، ٢١٢، ٥٦/٢، ٩١، ١٠٧، ١٩٢/٤، ٣١٥، وحاشية ابن حمدون ٢٥٤/١، ٧٣٥/٢، وحاشية الخضري ١٢٣/١، ١٧٤.

[٤] ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٢٠.

[٥] حاشية الصبان ٤٨/١.

[٦] مقالات في اللغة والأدب ١٠٦/٢.

بينَ الإبهامِ والمُصطلحاتِ المُشابِهةِ لهُ؛ «لأنَّ درسَ المصطلَحِ وتحديدَ الميدانِ الذي يُرادُ أنْ يدورَ فيهِ، هُمَا أُولَى خُطواتِ البحثِ»[١]. ومِن المصطلحاتِ المشابِهة للإبهامِ:

١ــ الإجْمَالُ:

أشهرُ المعاني اللُّغويَّةِ للإجمالِ:

ــ الجمعُ ضدُّ التفريقِ[٢].

ــ التحصيلُ ضدُّ التفصيلِ والبيانِ[٣].

أمَّا الإجمالُ في الاصطلاحِ فنجدُ النحويينَ قد تأثَّروا بالأصوليينَ في تعريفِهم المُجْمَلَ أنَّه: مَا دلَّ على أحدِ معنيينِ لا مزيَّةَ لأحدِهمَا على الآخَرِ[٤]، أو: اللفظُ لا يُفهَمُ منهُ عندَ الإطلاقِ شيءٌ[٥]. وقد جعلَ الغزاليُّ[٦] المُجمَلَ والمُبهَمَ شيئًا واحدًا بقولِهِ: «... أو يَتعارضُ فيهِ الاحتمالاتُ مِن

---

[١] نسخ الوظائف النحوية ١٦.

[٢] ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٣٩٥/٢، للفيروز آبادي، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، المكتبة العلمية، (غ.ط.ت)، ولسان العرب (جمل)، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣٤٠/١.

[٣] ينظر: بصائر ذوي التمييز ٣٩٥/٢، وحاشية الصبان ٥٦/٣.

[٤] ينظر: المستصفى ٢٨/٢، والمحصول في علم أصول الفقه ١٥٥/٣-١٥٩، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د/ طه جابر العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م، والبحر المحيط في أصول الفقه ٤٣/٣، للزركشي، تحقيق: د/ محمد محمد تامر، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط)، ٢٠٠٠م، والتعريفات ٢٥، وإرشاد الفحول ٧٢١/٢.

[٥] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٤٣/٣ ، التعريفات ٢٧٤، وإرشاد الفحول ٧٢١/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٤٠/١، ٣٤٣.

[٦] هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي، فيلسوف متصوف، له نحو مائتي مصنف، منها: إحياء علوم الدين، والمستصفى من علم الأصول، والمنخول من علم الأصول، توفي سنة ٥٠٥هـ. ينظر: الأعلام ٢٢/٧.

غيرِ ترجيحٍ فيُسمَّى مُجمَلاً ومُبهَماً»[1]، وقد فسَّرَ السيوطيُّ[2] المُجمَلَ بالمُبهَمِ أيضاً[3].

وأوَّلُ[4] من حدَّهُ مِن النحويينَ ـــ بحسبِ استقرائي ـــ ياسينُ العليميُّ[5]، في حديثِهِ في الفرقِ بينَ اللَّبسِ والإجمالِ، ومِن مقولاتِهِ في ذلكَ:

ـ «والفرقُ بينَهمَا أنَّ في الأوَّلِ يَتبادرُ الفَهْمُ إلى خِلافِ المُرادِ، وفي الثاني لا يتبادرُ إلى شيءٍ، بل يَقِفُ لاستواءِ الأمرينِ عندَهُ»[6].

ـ «الإجمالُ ألاَّ يَفهمَ السامعُ شيئاً مِن المُرادِ وغيرِهِ»[7].

ـ «الإجمالُ ألاَّ تتَّضحَ الدلالةُ، واللَّبسُ أنْ يَدلَّ اللفظُ على غيرِ المرادِ»[8].

وتابعَهُ في ذلكَ مَن جاءَ بعدَهُ مِن النحويينَ[9].

---

[1] المستصفى ٢/٢١، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١/٢٠٣.

[2] هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، له نحو ستمائة مصنف، منها: الإتقان في علوم القرآن، والأشباه والنظائر في العربية، والأشباه والنظائر في فروع الشافعية، والاقتراح، وتفسير الجلالين، وهمع الهوامع، توفي سنة ٩١١هـ. ينظر: الأعلام ٣/٣٠١-٣٠٢.

[3] ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٣/٥٨، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٨٧م، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/٢٠٣.

[4] ينظر: حاشية ياسين على الألفية ١/٢٤٤، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١/٦٦، ١٧١، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي ١/٤٧، واللبس في الدرس النحوي ٢٠.

[5] هو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي، له حواش كثيرة، منها: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على متن شرح القطر وشرحه للفاكهي، وحاشية على التصريح شرح التوضيح، وغيرها، توفي سنة ١٠٦١هـ. ينظر: الأعلام ٩/١٣٠.

[6] حاشية ياسين على شرح التصريح ١/٦٦، وينظر: حاشية ياسين على الألفية ١/٢٤٤.

[7] حاشية ياسين على شرح التصريح ١/١٧١، وينظر: حاشية ياسين على الألفية ١/١٩٩.

[8] حاشية ياسين على شرح التصريح ١/٢٨١.

[9] ينظر: حاشية الشهاب ١/٤٥٦، وحاشية الصبان ٢/٥٦، وحاشية ابن حمدون ٢/٧٣٥، وحاشية الخضري ١/١٢٣.

ويتَّضــحُ مِمَّا سبقَ أنَّ الإجمالَ في الاصطلاحِ يأخذُ منحيينِ[١]:

الأوَّلُ: أنَّ المُجمَلَ لا يُفهَمُ منهُ شيءٌ.

الثاني: أنَّ المُجمَلَ مَا تعدَّدتْ الاحتمالاتُ فيهِ على السَّواءِ.

ويرى الباحثُ أنّ مَا سـمَّاهُ هـؤلاءِ النحـويينَ إجمـالاً هـو الإبهـامُ فـي وجهِهِ الأوَّلِ، أيْ عدمُ تبادرِ المُرادِ ولا خلافِهِ؛ بسـببِ عـدمِ وضـوحِ الدلالـةِ. وهذا الإجراءُ يُعدُّ خلطًا بينَ المصـطلحاتِ ينبغـي تلافيـهِ، ومِمَّـا وقـعَ فيـهِ الخلطُ بينَ الإبهامِ والإجمالِ قولُ ياسـينَ فـي إبهـامِ الصِّـلةِ وتَعيينِهَـا: « قـالَ اللَّقَـانيُّ[٢]: اعلـمْ أنَّ المُبهَمـةَ ضـدُّ المفصَّـلةِ المُعيَّنـةِ، والمجهولـةَ ضـدُّ المعهودةِ، فاستثناءُ المُبهَمـةِ مِـن المعهـودةِ لـيسَ كمَـا ينبغـي؛ إذِ المُبهَمـةُ للمخاطَبِ على سبيلِ الإبهامِ والإجمالِ»[٣].

والإجمالُ كمَا يراهُ أحدُ الباحثينَ[٤]، ــ ويرتضيهِ البحثُ هنَا ـــ : أنْ يُفْهِـمَ الكلامُ المعنى المُرادَ وغيرَ المُرادِ بقصدِ إرادتِهمَا جميعًا. ومِن شواهدِهِ على هـذا المعنى قولُهُ تعالَى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾[٥]؛ « لأَنَّ النسـيانَ والإذكـارَ لا يتعيَّنُ مِن واحدةٍ منهمَا، بلْ ذلكَ على الإبـهامِ»[٦]، والمعنـى: إنْ ضلَّتْ هذهِ أذكرتْهَا هذهِ، وإنْ ضلَّتْ هذهِ أذكرتْهَا هذهِ، فالتي تُذكِّرُ هـي الـذَّاكِرةُ،

---

[١] ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٢٣.

[٢] هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، من مصنفاته: جوهرة التوحيد، وبهجة المحافل، وحاسية على مختصر خليل، وقضاء الوطر، وغيرها، توفي سنة ١٠٤١هـ. ينظر: الأعلام ٢٨/١.

[٣] حاشية ياسين على شرح التصريح ١٤١/١.

[٤] ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٢٣– ٢٤.

[٥] سورة البقرة٢٨٢.

[٦] التبيان ٢٣٠/١، وينظر: البحر المحيط ٧٣٤/٢، وحاشية الشهاب ٧٢١/٢، واللبس في الدرس النحوي ٢٤.

والتي تُذكَّرُ هي الناسيةُ[١]. معَ ملاحظةِ أنَّ العُكبُريَّ[٢] سمَّى الإجمالَ إبهاماً، وهذا خلطٌ بينَ المصطلحاتِ. ومِن الشواهدِ أيضًا قولُهُ تعالَى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾[٣]، فإرادةُ حرفيِ الجرِّ (فِيْ) و(عَنْ) في هذه الآيةِ مُحتَمَلةٌ، «لقرينةٍ كانتْ أو أنَّ الحذفَ لأجلِ الإبهامِ ليرتدعَ مَن يَرغبُ فيهنَّ لجمالِهنَّ، ومَن يرغبُ عنهنَّ لدمامتِهنَّ»[٤]ــ معَ ملاحظةِ استعمالِ الإبهامِ في موضعِ الإجمالِ، ومِن الشواهدِ قولُ الشَّاعرِ[٥]:

وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِيَ خَالِدٌ وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيْعَ الأَلائِمِ

فيجوزُ أنْ يقدَّرَ (في) أو (عن) قبلَ (أنْ) في الشطرينِ، لكنْ على سبيلِ البدلِ، فإنْ قدَّرتَ (في) في الأوَّلِ، قدَّرتَ (عن) في الثاني، والعكسُ بالعكسِ[٦].

ومِمَّا يُلاحَظُ هنَا أنَّ الإبهامَ والإجمالَ يشتركانِ في أنَّهمَا يكونانِ في جانبِ السامعِ أو المتلقِّي، ولا يكونانِ في جانبِ المتكلِّمِ أو المُنْشِئِ؛ لأنَّهُ

---

[١] ينظر: البحر المحيط ٧٣٤/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢١٥/٢، وحاشية الشهاب ٦١٢/٢.

[٢] هو أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري، من مصنفاته: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، واللباب في علل البناء والإعراب، وغيرها، توفي سنة ٦١٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٨/٢-٣٩.

[٣] سورة النساء ١٢٧.

[٤] شرح الأشموني ٩١/٢، وينظر: الكشاف ٢٧٥/١، للزمخشري، تحقيق: محمد مرسي عامر، القاهرة، دار المصحف، ط٢، ١٩٧٧م، وتفسير البيضاوي ٣٦٣/٣-٣٦٤، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م، وشرح التصريح ٣١٣/١، وروح المعاني ١٥٥/٥، للآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.

[٥] البيت بلا عزو في: مغني اللبيب ٧٨٢. [الألائم: جمع لئيم على غير القياس].

[٦] ينظر: مغني اللبيب ٦٨٢، واللبس في الدرس النحوي ٢٦.

يَعِي مَا يقولُ ويَقصدُ، كمَا يشتركانِ في أنَّهمَا جائزانِ في الاستعمالِ، بلْ هُمَا مِن مقاصدِ البلغاءِ، إذا ناسبَا المقامَ[١].

٢ــ الشكُّ، والتَّشْكيكُ، والظَّنُّ:

يدلُّ الشكُّ لغةً على التداخلِ والخفاءِ وعدمِ اليقينِ[٢]، قالَ ابنُ فارسٍ: «الشينُ والكافُ أصلٌ واحدٌ مشتقٌّ بعضُهُ مِن بعضٍ، وهو يدلُّ على التداخلِ ... ومِن هذا البابِ الشكُّ الذي هو خِلافُ اليقينِ، وإنَّما سُمِّيَ كذلكَ؛ لأنَّ الشاكَّ كأنَّهُ شُكَّ لهُ الأمرانِ في مِشَكٍّ واحدٍ ... وهو لا يَتيقَّنُ واحدًا منهمَا»[٣].

أمَّا الشكُّ في الاصطلاحِ[٤] فهو التردُّدُ بينَ أمرينِ لوجودِ دليلينِ مُتعارضينِ لا يُمكنُ ترجيحُ أحدِهمَا على الآخَرِ. كأنْ يقولَ القائلُ: سافرَ زيدٌ أو عمرٌو، وهو يَعلمُ أنَّ السفرَ حصلَ مِن أحدِهمَا، ولكنَّهُ لا يستطيعُ تعيينَ المُسافرِ منهمَا، فشكُّ المتكلِّمِ هنَا مَبعثُهُ استواءُ الأمرينِ عندَهُ، وتوقُّفُهُ في ترجيحِ أحدِهمَا على الآخَرِ، وهذا هو مَنشأُ التشابهِ بينَ الشكِّ والإبهامِ، فإنَّهمَا يَشتركانِ في عدمِ الترجيحِ بينَ الأمرينِ أو الأمورِ لاستوائِهَا، علاوةً على اشتراكِهمَا في الدلالةِ على الخفاءِ وعدمِ الوضوحِ. ويفترقانِ في أنَّ الشكَّ يكونُ في جانبِ المُنشئِ، والإبهامَ يكونُ في جانبِ

---

[١] ينظر: شرح الأشموني ٥٦/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٧١/١، وحاشية الصبان ٦٠/١، ١٦٢، ٢٨٨، ٩١/٢، ١٩٢/٤، وحاشية ابن حمدون ٢٥٤/١، وحاشية الخضري ٣٧٥/١.

[٢] ينظر: معجم مقاييس اللغة (شكك) ، ولسان العرب (شكك) ، وتاج العروس (شكك).

[٣] معجم مقاييس اللغة (شكك).

[٤] ينظر: التعريفات١٦٨، وكشاف اصطلاحات الفنون٥٣٠/٢ ، وينظر أيضًا: شرح المفصل ٧٨/٧، وشرح ألفية ابن معط ٧٨١/١، وبدائع الفوائد ٢٠٥/١، ٢٩٨/٢، لابن قيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد الجمال، بإشراف سعيد عبد الفتاح، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٦، والنحو الوافي ٥/٢(الهامش).

المُتلقِّي، قالَ المالِقيُّ[1]: « والفرقُ بينَهمَا أنَّ الشكَّ لا يعلمُهُ المُخبِرُ، والإبهامَ يعلمُهُ ويُبهِمُ على السامعِ»[2]. فالمثالُ السابقُ يَصلُحُ للشكِّ وللإبهامِ ولكنْ مِن منظورينِ مُختلِفينِ، فإنْ كانَ المُتكلِّمُ لا يَعلَمُ المُسافِرَ فهو شاكٌّ، وإنْ كانَ يعلمُهُ، ولكنَّهُ أرادَ أنْ يُخفيَ الأمرَ عنِ السامعِينَ أو عن بعضِهِمْ، لغرضٍ يُريدُهُ فهو مُبْهِمٌ.

أمَّا التشكيكُ فهو إيقاعُ المُتلقِّي في الشكِّ قَصْدًا[3]، وقد شاعَ بينَ النحويينَ[4] جعْلُهُ مُرادفًا للإبهامِ ، يقولُ ابنُ يعيشَ: « وقد يكونُ المُتكلِّمُ غيرَ شاكٍّ، وإنَّمَا أرادَ تشكيكَ السامعِ بأمرٍ قصدَهُ فأبهَمَ عليهِ»[5]، وأشارَ ياسينُ إلى الإبهامِ مُفرِّقًا بينَهُ وبينَ الشكِّ بقولِهِ: « الفرقُ بينَهُ وبينَ التشكيكِ أنَّ المقصودَ في الأوَّلِ الإخفاءُ بحسبِ بادئِ الرأيِ»[6]، أيْ أنَّ الإخفاءَ في الإبهامِ يكونُ مِن غيرِ قصدٍ إلى إيقاعِ المُتلقِّي في الشكِّ، وبذلكَ يَختلِفُ عنِ التشكيكِ فإنَّهُ إيقاعُ المتلقِّي في الشكِّ قصدًا. ويشتركانِ في الدلالةِ على الخفاءِ، وفي أنَّهما يكونانِ في جانبِ المُتلقِّي، أمَّا المُنشئُ فيهمَا فإنَّهُ يَعلَمُ حقيقةَ الأمرِ.

---

[1] هو أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي، من مصنفاته: رصف المباني في حروف المعاني، وشرح الجزولية، توفي سنة ٧٠٢ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٣١/١-٣٣٢.

[2] رصف المباني ١٣٢. وينظر: شرح المكودي ٤٨٤/٢ ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ٢١٢، للإربلي، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩١م، وحاشية الصبان ١٠٦/٣.

[3] ينظر: شروح التلخيص ٣٨٤/١-٣٨٥.

[4] ينظر: شرح المفصل ٩٩/٨، وشرح قطرالندى ٣٣٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٤٥/٢، والكواكب الدرية ٥٥١/٢.

[5] شرح المفصل ٩٩/٨.

[6] حاشية ياسين على شرح التصريح ١٤٥/٢.

وأمَّا الظنُّ فهو ترجيحُ أحدِ الاحتمالينِ أو الاحتمالاتِ على الآخَرِ؛ لوجودِ مَزيَّةٍ فيهِ تجعلُ الذهنَ يَميلُ إليهِ، معَ عدمِ طرحِ الاحتمالِ الآخَرِ[1]، كقولِكَ: ظننتُ المئذنةَ برجًا، فهناكَ بِناءٌ مرتفعٌ وقعَ الشكُّ فيهِ، أمئذنةٌ هو أم برجٌ ؟، ثُمَّ مالَ الذهنُ إلى أنَّهُ برجٌ لِعِظَمِ ارتفاعِهِ، معَ بقاءِ احتمالِ كونِهِ مئذنةً موجودًا في الذهنِ.

وبذلكَ يختلفُ الظنُّ عنِ الشكِّ في الترجيحِ لأحدِ الأمرينِ في الظنِّ، وعدمِ الترجيحِ بينَهمَا في الشكِّ، غيرَ أنَّهمَا يَتَّفقانِ في أنَّهمَا يكونانِ في جانبِ المُنشئِ.

ويُلاحَظُ أنَّ بعضَ النحويينَ[2] يجعلُ الشكَّ مِن معاني أفعالِ القلوبِ (ظنَّ وأخواتِهَا)، ويقصدُ بهِ ترجيحَ أحدِ الأمرينِ الجائزينِ معَ تجويزِ نقيضِهِ، فيكونُ بذلك مُرادفًا للظنِّ، والأَوْلى التفريقُ بينَهمَا.

أمَّا إذا وازنَّا بينَ الإبهامِ والظنِّ فنجدُ أنَّهما يختلفانِ مِن وجهينِ همَا: حُصولُ الإبهامِ في جانبِ المُتلقِّي، وحصولُ الظنِّ في جانبِ المُنشئِ، وأنَّ الإبهامَ لا يحصلُ فيهِ ترجيحٌ بينَ الأمرينِ، بلْ يَبقى الذهنُ مُتوقِّفاً، أمَّا الظنُّ فشرطُهُ ترجيحُ أحدِ الأمرينِ على الآخَرِ. معَ ملاحظةِ اتِّفاقِهمَا في الدلالةِ اللُّغويَّةِ، وهي الخفاءُ وعدمُ الوضوحِ.

٣ــ اللَّبْسُ:

يدلُّ اللبسُ في اللُّغةِ على الاختلاطِ والاشتباهِ والإشكالِ[3]، يقولُ ابنُ فارسٍ: «اللامُ والباءُ والسينُ أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على معنى المُخالَطَةِ

---

[1] ينظر: أسرار العربية ١٤٩، وشرح المفصل ٧٨/٧، والبحر المحيط ٥٨/٣، وبدائع الفوائد ٢٩٨/٢، والنحو الوافي ٥/٢(الهامش).

[2] ينظر: النكت ١٧٤/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٠٥/١، والبحر المحيط ٢٩٥/١، ٣٣٥/٦.

[3] ينظر: تصحيح الفصيح ١١٥، ولسان العرب (لبس)، وتاج العروس (لبس)، واللبس في الدرس النحوي ٢٥.

والمُداخَلةِ»[1]. أمَّا اللبسُ في اصطلاحِ النحويينَ فقد اختلفَ التعبيرُ عنهُ بينَ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ والمُعاصِرينَ، فقد وردَ اللَّبسُ عندَ المتقدِّمينَ بمعناهُ اللُّغويِّ، أيِ الاختلاطِ والاشتباهِ والإشكالِ الناتجِ عنِ التعميمِ في مقامِ التخصيصِ، والإبهامِ في مقامِ الإيضاحِ ، والإجمالِ في مقامِ التبيينِ[2]، فمِمَّا وردَ فيهِ اللَّبسُ بمعنى الاختلاطِ الناتجِ عنِ الشيوعِ في مدلولِ النكرةِ[3] قولُ سيبويهِ: « ولا يبدأُ بمَا يكونُ فيهِ اللَّبسُ وهو النكرةُ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: كانَ إنسانٌ حليماً، أو كانَ رجلٌ منطلقاً، كنتَ تُلبِس لأنَّهُ لا يُستنكَرُ أنْ يكونَ في الدُّنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أنْ يبدأُوا بمَا فيهِ اللَّبسُ»[4]، ومِمَّا وردَ فيهِ اللَّبسُ بمعنى الاشتباهِ[5] قولُهُ: « وقد تقولُ: كانَ زيدٌ الطويلُ منطلقاً، إذا خِفتَ التباسَ الزيدَينِ»[6]، ووردَ اللَّبسُ بمعنى الإشكالِ في قولِ المُبرِّدِ في بابِ الإخبارِ بالذي: «... فالوجهُ في هذا، وفي كلِّ مسألةٍ يَدخلُهَا اللَّبسُ أنْ يَقرَّ الشيءُ في موضعِهِ لِيزولَ اللَّبسُ، وإنَّمَا التقديمُ والتأخيرُ في مَا لا يُشكِلُ»[7].

أمَّا المُتأخرونَ مِن النحويينَ فقد فَرَقَ بعضُهُمْ بينَ اللَّبسِ وغيرِهِ مِن المُصطلحاتِ المُشابِهةِ[8]، فخصُّوا اللَّبسَ بأنْ يتبادرَ إلى الفهمِ غيرُ المرادِ، ومِن ذلكَ قولُ ياسينَ في الفرقِ بينَ اللبسِ والإجمالِ: « والفرقُ بينَهمَا أنَّ

---

[1] معجم مقاييس اللغة (لبس).

[2] ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٢.

[3] ينظر: المرجع نفسه ٣.

[4] كتاب سيبويه ٤٨/١، وينظر: المقتضب ٢٦١/٤.

[5] ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٣.

[6] كتاب سيبويه ٤٨/١، وينظر: الخصائص ٢٣٨/٣-٢٣٩.

[7] المقتضب ١١٨/٣.

[8] ينظر: حاشية ياسين على الألفية ١٩٩/١، ٢٤٥، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٦٦/١، ١٦١، ٢٨١، ٣٢١، وحاشية الشهاب ٤٥٦/١، وحاشية الصبان ٥٦/٢، وحاشية الخضري ١٢٣/١، واللبس في الدرس النحوي ٣.

في الأوَّلِ يتبادرُ الفهمُ إلى خلافِ المرادِ، وفي الثاني لا يتبادرُ إلى شيءٍ، بلْ يَقِفُ لاستواءِ الأمرَينِ عندَهُ»[١]، وقولُ الصبَّانِ[٢] في الفرقِ بينَهمَا: «الفرقُ ... أنَّ الأوَّلَ يتبادرُ فهمُ المرادِ، والثاني احتمالُ اللفظِ المرادَ وغيرَهُ مِن غيرِ تبادرٍ لأحدِهمَا»[٣]، معَ ملاحظةِ أنَّهمَا يُريدانِ بالإجمالِ هنَا الإبهامَ كمَا ارتضاهُ الباحثُ.

أمَّا المُعاصرونَ فمِن تعريفاتِهِمْ للَّبسِ قولُ تمَّام حسَّان: «المقصودُ باللَّبسِ تعدُّدُ احتِمالاتِ الدلالةِ على المعنى دونَ مُرجِّحٍ»[٤]، وهو أقربُ للإبهامِ منهُ إلى اللَّبسِ. وحاولَ أحدُ الباحثينَ تلافي القصورِ الحاصلِ في مُصطلَحِ اللبسِ قديماً وحديثاً فنصَّ على أنَّ اللَّبسَ في الدرسِ النحويِّ: «أنْ يَسبقَ إلى فهمِ المتكلِّمِ غيرُ المُرادِ، أو أنْ يَفهمَ المُتلقِّي المُرادَ وغيرَهُ لا بقصدِ احتِمالِ إرادتِهمَا كِلَيْهمَا»[٥].

مثالُ اللبسِ الناشئِ مِن سبقِ فهمِ المُتلقِّي إلى غيرِ المُرادِ[٦]، قولُكَ: أكرمتْ ليلى سلمى، وأنتَ تقصدُ حصولَ الإكرامِ مِن سلمى، ولكنَّكَ قدَّمتَ وأخَّرتَ، مِن غيرِ قرينةٍ تُعيِّنُ المُرادَ، فيذهبُ فَهمُ السامعِ إلى حصولِ الإكرامِ مِن ليلى، لِمجيءِ لفظِهَا بعدَ الفعلِ مباشرةً، فيقعُ اللَّبسُ. ومثالُ اللَّبسِ الناشئِ مِن سَبقِ الفَهمِ للمُرادِ وغيرِهِ لا بقصدِ احتِمالِ إرادتِهمَا

---

[١] حاشية ياسين على شرح التصريح ٦٦/١، وينظر: حاشية ياسين على الألفية ٢٤٤/١.

[٢] هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان، من مصنفاته: الكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية، وغيرها، توفي سنة ١٢٠٦هـ. ينظر: الأعلام ٢٩٧/٦.

[٣] حاشية الصبان ٥٦/٢.

[٤] خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ٥٧، د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٦م، وينظر: اجتهادات لغوية١٨٤، ١٨٥، د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٧م، والخلاصة النحوية ٢٤، ومقالات في اللغة والأدب ١٨٠/١، ٣٧٨، ٦٠/٢.

[٥] اللبس في الدرس النحوي ٧.

[٦] ينظر: المرجع نفسه ٨.

جميعاً[1]، قولُكَ: رغبتُ أنْ تُسافرَ؛ فإنَّ الفعلَ (رَغِبَ) يتعدَّى بـ(في) و(عن)، معَ اختلافِ الدَّلالةِ بينَهمَا، فقد يَفهمُ المُخاطَبُ رغبتَكَ في سَفرِهِ، ورُبَّمَا يَفهمُ رغبتَكَ في عَدمِ سَفرِهِ، مِن غيرِ قرينةٍ تُعيِّنُ أحدَهمَا ولا كِلَيْهمَا، فيَحصلُ اللَّبسُ.

وبذلكَ يَختلفُ اللَّبسُ عن الإبهامِ في الاصطلاحِ النحويِّ؛ لأنَّ الإبهامَ ــ كما قرَّرَ البحثُ ــ ألاَّ يتبادرَ إلى ذهنِ المُتلقِّي المُرادُ ولا غيرُ المُرادِ، بسببِ الشيوعِ ونُقصانِ الدلالةِ، أو قصدِ إخفاءِ الأمرِ عنِ المُتلقِّي. ويَختلفانِ كذلكَ في الحُكمِ، فاللَّبسُ ممنوعٌ عندَ جمهورِ النحويينَ[2]؛ لأنَّ اللُّغةَ وُضِعتْ للإبانةِ عنِ المعاني، وليسَ للتعميةِ عنهَا وإخفائِهَا، ومِن نصوصِ النحويينَ في ذلكَ، قولُ ابنِ السرَّاجِ[3] : « والإلباسُ متى وقعَ، لمْ يَجُزْ؛ لأنَّ الكلامَ وُضِعَ للإبانةِ»[4]. وقد خالفَ ابنُ الحاجِّ[5] جمهورَ

---

[1] ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٨.

[2] ينظر: تصحيح الفصيح ٧١، وأسرار العربية ٤٦، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٥٦-١٥٧، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٠م، والأشباه والنظائر في النحو ٣٠٩/١-٣١٣ ، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، صيدا ــ بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٩م، وحاشية الصبان ٥٦/٢، وحاشية الخضري٣٧٥/١، والنحو الوافي ٣١١/١ (الهامش)، والجملة العربية والمعنى ٦٩، د/ فاضل السامرائي، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٠م، واللبس في الدرس النحوي ١٤، ١٥.

[3] هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج، قرأ كتاب سيبويه على المبرد، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي، من مصنفاته: الأصول الكبير، وجمل الأصول، والموجز، وغيرها، توفي سنة ٣١٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٠٩/١-١١٠.

[4] الأصول في النحو ٢١٩/١.

[5] هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن الحاج، قرأ على أبي علي الشلوبين، وله إملاء على كتاب سيبويه، ومختصر خصائص ابن جني، ونقد على مقرب ابن عصفور، توفي سنة ٦٤٧هـ، وقيل: ٦٥١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٥٩/١-٣٦٠.

النحويينَ في حكمِهِ على اللَّبسِ بالجوازِ[1]، ولذلكَ لا يُعتدُّ بقولِهِ هذا؛ لأنَّهُ كانَ لا يَفرُقُ بينَ اللَّبسِ والإبهامِ، معَ مُلاحظةِ أنَّ بعضَ النحويينَ أجازَ حصولَ اللبسِ في الكلامِ بشرطَينِ[2]، أوَّلِهمَا: أنْ يكونَ قليلاً نادراً، وآخِرِهمَا ألاَّ يُغيِّرَ مضمونَ الجملةِ.

أمَّا الإبهامُ فجائزٌ في الكلامِ؛ لأنَّهُ لا يُنافي الإبانةَ، بلْ يَجعلُهُ بعضُهُمْ مِن مقاصدِ البُلغاءِ[3]، إذا قصدوا التعظيمَ أو التشويقَ أو غيرَ ذلكَ[4]. هذا بشرطِ ألاَّ يكونَ الإبهامُ في مقامِ البيانِ والتَّعيينِ، فإنْ كانَ كذلكَ صارَ الإبهامُ مَعِيباً كاللَّبسِ[5].

ويَشتركُ الإبهامُ واللبسُ في عدمِ وضوحِ الدلالةِ[6]، وفي أنَّهمَا يَكونانِ في جانبِ المُتلقِّي لا المُتكلِّمِ[7]؛ لأنَّ المُتكلِّمَ يَعرفُ مُرادَ نفسِهِ، فلا يَحصُلُ عندَهُ لبسٌ ولا إبهامٌ.

---

[1] ينظر: شرح التصريح ٢٠٨/٢، وهمع الهوامع ٥١٥/١، وحاشية ياسين على الألفية ١٨٧/٢، و حاشية الصبان ١٩٣/١، ٢٦٦، ١٩٠/٤، واللبس في الدرس النحوي ١٥.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/٢، ومغني اللبيب ٧٨٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٧/٢، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م، وشرح التصريح ٢٨١/١-٢٨٢، وشرح الأشموني ٥٦/٢، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي ٤٧/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٢٩/١، وحاشية الخضري ٣٧٤/١.

[3] ينظر: شرح التصريح ٢٨٢/١، وشرح الأشموني ٥٦/٢، وحاشية الصبان ٦٠/١، ١٦٢، ٩١/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٥٤/١.

[4] ينظر: الكشاف ١٣٦/٣، وشرح المفصل ١١٤/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ١٦٣/٤، والبسيط ٨٦٧/٢-٨٦٨، والجملة العربية والمعنى ٢٧٦-٢٧٨.

[5] ينظر: حاشية الصبان ٦٠/١، ٩١/٢، ١٩٠/٤، واللبس في الدرس النحوي ٢٦.

[6] ينظر: الشكل والدلالة ١٥٥، والعربية والغموض ١١٦.

[7] ينظر: حاشية ياسين على الألفية ٦٦/٢.

وقد وقعَ الخلطُ بينَ مُصطَلَحَيِ الإبهامِ واللَّبسِ كثيراً عندَ النحويينَ[١]، بإدخالِهِم الإبهامَ في اللَّبسِ، ومِن ذلكَ قولُ خالدٍ الأزهريِّ[٢]: «الإلباسُ غيرُ مانعٍ لحصولِهِ في الاسمِ والفعلِ، فالاسمُ نحوُ (مُخْتَار) إذْ يَحتمِلُ أنْ يكونَ وصفاً للفاعلِ والمفعولِ»[٣]، فعلَّقَ ياسينُ على ذلكَ بقولِهِ: «أمَّا نحوُ(مُختار) فليسَ مِن بابِ الإلباسِ ... بل هو مِن بابِ الإجمالِ»[٤]، وقالَ الصبَّانُ في نقدِهِ ابنَ مالكٍ: « مذهبُ المصنِّفِ ... شمولُ اللَّبسِ للإجمالِ»[٥]. وهذا الخلطُ حاصلٌ بينَ اللَّبسِ والإبهامِ على ما ارتضاهُ البحثُ مِن أنَّ المقصودَ بالإجمالِ عندَ أولئكَ النحويينَ، هو الإبهامُ كمَا يَراهُ الباحثُ.

٤ــ الوهْمُ، والإيهامُ، والتَّوهُّمُ:

الوَهْمُ مصدرُ (وَهِمَ في الشيءِ وإلى الشيءِ)، وهو ذَهابُ الذِّهنِ إلى شيءٍ وهو يُريدُ غيرَهُ[٦]، والإيْهَامُ مصدرُ (أَوْهَمَ)، وهو إيقاعُ المُتلقِّي في الوهْمِ، والتَّوَهُّمُ مصدرُ (تَوَهَّمَ) بمعنى تَخيُّلِ الشيءِ وتَمثُّلِهِ، وهو سبقُ

---

[١] ينظر: شرح التصريح ١٢٥/٢-١٢٦، وحاشية ياسين على الألفية ١٩٩/١، ٢٠٦، ٢٤٥، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٤٨/١، ٢٩٥، ٢٣/٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٥٧، وحاشية الصبان ٦٠/١، ١٦٢، ٦٤/٢، ١٦٥/٤، ١٦٩، ٢٤٢، وحاشية ابن حمدون٢٢٩/١، ٢٥٤، ٧٣٥/٢، وحاشية الخضري ١/ ١٢٣، ٣٧٤.

[٢] هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري، من مصنفاته: المقدمة الأزهرية في علم العربية، والتصريح بمضمون التوضيح، وغيرها، توفي سنة ٩٠٥هـ. ينظر: الأعلام٢٩٧/٢.

[٣] شرح التصريح ٢٩٥/١.

[٤] حاشية ياسين على شرح التصريح ٢٩٥/١.

[٥] حاشية الصبان ٩١/٢.

[٦] ينظر: تصحيح الفصيح ٢٤٣، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب١٣٥/١، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م، ولسان العرب (وهم)، وتاج العروس (وهم)، وحاشية الصبان ١٧٠/٣، واللبس في الدرس النحوي ٣٢.

الذهنِ إلى غيرِ المُرادِ[1]. يقولُ ابنُ فارسٍ: « ومِن سننِ العربِ التوهُّمُ والإيهامُ، وهو أنْ يَتوهَّمَ أحدُهُمْ شيئًا ثُمَّ يَجعلُ ذلكَ كالحقِّ»[2].

والرَّابطُ بينَ معاني هذهِ الألفاظِ الثلاثةِ انصرافُ الذهنِ إلى غيرِ المُرادِ، « فإنْ كانَ انصرافُهُ في جانبِ المُنشئِ فهو الوَهْمُ والتَّوهُّمُ، وإنْ كانَ انصرافُهُ في جانبِ المُتلقِّي فهو الإيهامُ»[3].

وقد وردَ الإيهامُ مُصطلحًا بلاغيًّا مُرادفاً للتَّوريَةِ في علمِ البديعِ[4]، وهو أنْ يَذكُرَ المُتكلِّمُ لفظًا مُشتَركًا بينَ معنيينِ قريبٍ وبعيدٍ، وهو يُريدُ البعيدَ، ويُوهِمُ السامعَ أنَّهُ يُريدُ القريبَ.

أمَّا التوهُّمُ فقد وردَ مُصطلحًا نحويًّا في مَا يُسمَّى بالعطفِ على التوهُّمِ أو (العطفِ على المعنى)، ويُعنَى بهِ « استغراقُ المُتكلِّمِ استغراقًا نفسيًّا في الفكرةِ والموضوعِ، فيَعتمدُ على مَا يَكثُرُ في اللُّغةِ مِن أصولٍ تركيبيَّةٍ وعاداتٍ كلاميَّةٍ، فيَسوقُ كلامَهُ على وفقِهَا، والمُقامُ لا يَحتَمِلُهُ لاعتمادِهِ على أصلٍ آخَرَ»[5]. ومِن المسائلِ المشهورةِ للعطفِ على التوهُّمِ العطفُ على توهُّمِ الجرِّ[6]،

---

[1] ينظر: تصحيح الفصيح ٢٤٣، والاقتضاب ١٣٥/١، ولسان العرب (وهم)، وتاج العروس (وهم)، وحاشية الصبان ١٧٠/٣، واللبس في الدرس النحوي ٣٢.

[2] الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ١٧٢، لابن فارس، علق عليه وضبط حواشيه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

[3] اللبس في الدرس النحوي ٣٣.

[4] ينظر: البرهان٥٠١/٣، والإيضاح في علوم البلاغة ٣٦٤، للخطيب القزويني، بيروت، دار الكتب العلمية (غ٠ط٠ت)، وشروح التلخيص ٣٢٢/٤-٣٢٣، والتعريفات٦٠، ٩٧، والإتقان ٢٥٠/٣.

[5] الواضح في النحو ٤٠٦ ، وينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٢٧، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (غ٠ط)، ١٩٨٤م.

[6] ينظر: كتاب سيبويه ٢٩/٣ ، ١٠٠-١٠١، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤، وشرح المفصل ٥٢/٢، ٥٦/٧-٥٧، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢٦/٤، وارتشاف الضرب ٤٧٠/٢، والحمل على غير الظاهر في الدراسة النحوية ١٨٢، (أطروحة دكتوراه)، للباحث عبداللطيف سالم باخبازي، بغداد،

ومِن شواهدِهِ قولُ الشاعرِ[1]:

بَدَا لِيَ أَنِّيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فـ(سابق) مَعطوفٌ على خبرِ ليسَ(مُدركَ) علـى تَـوهُّمِ أنَّـهُ مجـرورٌ بالبـاءِ الزائدةِ؛ لكثرةِ دخولِهَا عليهِ.

وإذا وازنَّا بينَ الإبهامِ والإيهامِ نجدُ أنَّهمَـا يَشـتركانِ فـي أنَّهمَـا يَكونـانِ في جانبِ المُتلقِّي، أيْ أنَّ المُنْشِئَ يَعلـمُ حقيقـةَ الأمـرِ، كمَـا يَشـتركانِ فـي الوجهِ الثاني مِن وجهَيِ الإبهامِ وهو قصدُ إخفاءِ الأمـرِ عـنِ المُتلقِّـي، لكـنْ لا بقصدِ إفهامِهِ شيئًا في الإبهـام، وبقصـدِ إفهامِـه غيـرَ المُـرادِ فـي الإيهـامِ. ولِتقاربِ الإبهامِ والإيهامِ في الرَّسمِ وقعَ التصحيفُ بينَهمَـا فـي بعـضِ الكتـبِ النحويَّةِ[2]، بسقوطِ إحدى نُقطتَيِ اليـاءِ المثنَّـاةِ، أو بزيـادةِ نُقطـةٍ علـى البـاءِ المُوحَّدةِ. وقد تنبَّهَ بعضُ المؤلِّفينَ لِمثـلِ هـذا، فـنصَّ علـى نوعيـةِ الحـرفِ، كأنْ يُقالَ: الإبهامُ بالباءِ المُوحَّدةِ[3].

أمَّا الإبهامُ والتوهُّمُ فبينَهمَا اخـتلافٌ فـي أنَّ التـوهُّمَ يَكـونُ فـي جانـبِ المُنشئِ، والإبهامَ ــ كمَا ذكرْنَا ــ يَكـونُ فـي جانـبِ المُتلقِّـي، وفـي التـوهُّمِ

الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م، ونزع الخافض في الدرس النحوي ٢١٤-٢١٥، (رسالة ماجستير)، للباحث حسين علوي الحبشي، المكلا، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٤م.

[1] البيت لزهير بن أبي سلمى في: شرح ديوانه٢٨٧، صنعة أبي العباس ثعلب، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، (غ.ط)، ١٩٦٤م، وكتاب سيبويه ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، وشرح المفصل ٥٢/٢، ومغني اللبيب ٦١٩، وخزانة الأدب ٥٥٤/٨، والدرر ١٦٣/٦، ورواية الديوان (ولا سابقي شيء)، ولا شاهد فيه، وروي في كتاب سيبويه ١٦٥/١ (ولا سابقًا شيئًا)، ولا شاهد فيه أيضًا، وينسب البيت لصرمة في كتاب سيبويه ٣٠٦/١، ولصرمة أو لزهير في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١٧٩/١، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م، وبلا عزو في: الخصائص ٣٥٣/٢.

[2] ينظر: الكشاف ١٣٥/٥، وشرح المفصل ١٠٥/٨، وشرح الكافية الشافية ١٩٠٩/٤، وارتشاف الضرب ١٩٤/٢، والتعريفات ٩٢، وشرح التصريح ١٣/١، ٢٧٥، وحاشية ابن حمدون ٤٩٢/٢.

[3] ينظر: همع الهوامع ١٧٣/٣.

انصرافُ الذهنِ إلى غيرِ المُرادِ، أمَّا في الإبهامِ فيبقى الذهنُ متوقِّفًا لا يَحكُمُ بشيءٍ.

٥ــ الإِلْغازُ:

اللُّغزُ لغةً الطريقُ المُنحرِفُ، ثُمَّ سُمِّيَ بهِ الكلامُ؛ لانحرافِهِ عن نمطِهِ الظاهرِ[١] يقالُ: أَلْغَزَ كلامَهُ وفي كلامِهِ، إذا عَمَّى مُرادَهُ ولَمْ يُبيِّنْهُ، وأضمرَهُ على خلافِ ما أظهرَهُ[٢]. وقد سَمَّى سيبويهِ التَّارِكَ لكلامِ الناسِ الذي يَسبقُ إلى أفئدتِهِمْ مُلْغِزًا[٣]. والكلامُ الذي يَسبقُ إلى الأفئدةِ مَا كانَ على السليقةِ اللُّغويَّةِ التي تُوضِّحُهُ وتُصحِّحُهُ[٤].

انتقلَ اللُّغزُ بعدَ ذلكَ مِن مدلولِهِ اللُّغويِّ إلى المدلولِ الاصطلاحيِّ في علمِ البلاغةِ[٥]، فقد عرَّفَهُ ابنُ رَشِيْقٍ[٦] بقولِهِ: « هو أنْ يَكونَ للكلامِ ظاهرٌ عَجَبٌ لا يُمكِنُ، وبَاطنٌ مُمكِنٌ غيرُ عَجَبٍ»[٧]. وعلى الرغمِ مِن أنَّ الإلغازَ خارجٌ عن حُدودِ الفصاحةِ للغموضِ المقصودِ فيهِ، اتَّخذَهُ بعضُ الأدباءِ والشعراءِ فنًّا يَتبارَونَ فيهِ[١].

---

[١] ينظر: البرهان ٣/٣٤٥.

[٢] ينظر: أساس البلاغة ٤١٠ ، ولسان العرب (لغز)، وتاج العروس (لغز).

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ١/٣٠٨.

[٤] ينظر: النحو والدلالة ١٣٣، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩م.

[٥] ينظر: الطراز ٣/٦٢، والتعريفات ٦٠، والمعجم المفصل في علوم البلاغة ٦٣٢-٦٣٣، والعربية والغموض ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ومقالات في اللغة والأدب ٢/٤١.

[٦] هو أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، من مصنفاته: العمدة في صناعة الشعر ونقده، والشذوذ في اللغة، وغيرها، توفي سنة ٤٦٣هـ. ينظر: الأعلام ٢/١٩١.

[٧] العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني ١/٤٨٤، قدم له: د/ صلاح الدين الهواري، وأ/ هدى عودة، بيروت، دار ومكتبه الهلال، ط١، ١٩٩٦م، وينظر: العربية والغموض ١٧٣.

[١] ينظر: سر الفصاحة ٢١٥-٢١٦، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي، تحقيق: علي فوده، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م، والعربية والغموض ١٧٣.

ويتَّضحُ أنَّ اللُّغزَ مِن خلالِ تعريفِهِ واستعمالِهِ مُنافٍ للإبانةِ؛ ولذلكَ لمْ يَكنْ مُتطلَّبًا نحويًّا، وإنَّمَا وردَ في البلاغةِ لِدواعٍ مَقاميَّةٍ تَقتضيهِ[1]. وذَكَرَ السيوطيُّ أنَّ اللُّغزَ الواردَ في كتبِ النحوِ على قِسمَينِ[2]:

ــ لغزٌ يُطلَبُ بهِ تَفسيرُ المعنى.

ــ لغزٌ يُطلَبُ بهِ تَوجيهُ الإعرابِ.

ومثالُ القسمِ الأوَّلِ قولُ مُلْغِزٍ: (مَا منصوبٌ أبداً على الظرفِ لا يَخفضُهُ سِوَى حرفٍ) [3]، والجوابُ لفظُ (عِنْدَ). ومثالُ القسمِ الثاني قولُ آخَرَ:

جَاءَكَ سُلَيْمَانَ أَبُوْ هَاشِمَا فَقَدْ غَدَا سَيِّدَهَا الحَارِثُ

فيُقالُ فيهِ: مَا وجهُ نصبِ (سُليمانَ)، والظاهرُ فيهِ أنَّهُ فاعِلٌ؟، وعَلامَ انتصبَ (هَاشِمًا) والظاهرُ جرُّهُ بالإضافةِ ؟. وقدْ فسَّرَهُ السيوطيُّ بقولِهِ: «(جاءَ) فعلٌ ماضٍ، (كسليمانَ) جارٌّ ومجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ الفتحُ؛ لأنَّهُ لا ينصرفُ، وإنَّما أُفرِدتِ الكافُ في الخطِّ لِيتأتَّى الإلغازُ، (أبوها) فاعلُ (جاءَ)، والضميرُ لامرأةٍ قد عُرِفتْ مِن السياق، (شِمَا) فعلُ أمرٍ مِن شَامَ البرقَ يَشِيْمُهُ، ونونُهُ للتوكيدِ كُتِبَتْ بالألفِ على القياسِ، (سَيِّدَهَا) نُصِبَ بـ(شِمْ)، كمَا تَقولُ: انظرْ سيدَهَا، و(الحارثُ) فاعلُ (غَدَا)»[4].

ويَتَّضحُ مِن المُوازنةِ بينَ الإبهامِ والإلغازِ أنَّهمَا يَشتركانِ في الدلالةِ اللُّغويَّةِ وهي الخفاءُ وعدمُ الوضوحِ، وكونُ المُرادِ محجوبًا عنِ المُتلقِّي، ويعلمُهُ المُنشئُ، كمَا يَشتركانِ في قصدِ إخفاءِ المعنى عنِ السامعِ، ولكنْ في الإلغازِ يَذهبُ ذهنُ المُتلقِّي إلى غيرِ المُرادِ ابتداءً؛ لأنَّ قصدَ المُنشئِ

---

[1] ينظر: الطراز ٦٢/٣، واللبس في الدرس النحوي ٣٦.

[2] ينظر: الأشباه والنظائر ٧/٣-٨.

[3] ينظر: الأشباه والنظائر ٧/٣. وتنظر أمثلة أخرى: ٨/٣-٧١.

[4] ينظر: الأشباه والنظائر ٨/٣.

كدَّ ذهنِهِ وامتحانَ فهمِهِ، أمَّا في الإبهامِ فيَبقَى المُتلقِّي مُتوقِّفاً لا يَحكُمُ بشيءٍ.

٦ــ الغُمُوضُ:

يَدلُّ المعنى اللُّغويُّ للغموضِ على الخفاءِ وعدمِ الوضوحِ، يَتَّضحُ ذلكَ مِن المُعجماتِ اللُّغويَّةِ[١]، يَقولُ ابنُ فارسٍ: «الغَمْضُ تَطَامُنٌ مِن الأرضِ، وجمعُهُ غُمُوْضٌ، ثُمَّ يُقالُ: غَمُضَ الشيءُ مِن العِلْمِ وغيرِهِ فهو غامضٌ»[٢].

ولم يَجِدِ الباحثُ صدًى للغموضِ بوصفِهِ مُصطَلَحًا مِن مُصطلحات علومِ اللُّغةِ العربيَّةِ لا عندَ المُتقدِّمينَ ولا عندَ المُتأخِّرينَ؛ لأنَّهمْ ــــ فيمَا يُظَنُّ ــ جعلُوهُ معنًى مُعجميًّا عامًّا، يَشملُ كلَّ ما خَفِيَتْ دلالتُهُ مِن المُفرداتِ والتراكيبِ[٣]، كالاشتراكِ اللَّفظيِّ، والتَّرادفِ، والتَّضادِ، والإبهامِ، والإجمالِ، واللَّبسِ، والتَّعقيدِ، والتَّوريَةِ، والكنايةِ، والمُعاضلَةِ[٤].

ومِمَّا يَدلُّ على أنَّ الغُموضَ لا يَعدُوْ أنْ يَكونَ معنًى مُعجميًّا عامًّا مَا يَأتِي:

ــ أنَّ اللُّغويينَ والنحويينَ والبلاغيينَ لمْ يَستعمِلوا مُصطَلَحَ الغُموضِ للدلالةِ على عدمِ وضوحِ المعنى، ولكنَّهمُ استَعملُوا جُزئياتِهِ كالاشتراكِ اللفظيِّ، والتَّرادفِ، والتَّضادِّ، والإبهامِ، والإجمالِ، واللَّبسِ، والتَّعقيدِ، والتَّوريَةِ،

---

[١] ينظر: معجم مقاييس اللغة (غمض)، وأساس البلاغة ٣٢٩، ولسان العرب(غمض)، وتاج العروس (غمض).

[٢] معجم مقاييس اللغة (غمض).

[٣] ينظر: العربية والغموض٩٥، ٩٦، ١٣٠، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧١، ١٧٣.

[٤] التعقيد أن يكون الكلام غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد، والمعاظلة وصف يعرض للكلمات مجتمعة يوجب ثقلها، واضطراب اللسان عند النطق بها. ينظر: علوم البلاغة ٢٦-٢٩، ٣٠-٣٢، لأحمد مصطفى المراغي، مكة المكرمة، دار إحياء التراث الإسلامي، ط١٠، ١٩٩٢م، والمعجم المفصل في علوم البلاغة ٣٨٩-٣٩٠، ٦٥١.

والكنايةِ، والمُعاضلةِ. وقد أوصلَ بعضُهمُ المُصطلحاتِ الدَّالةَ على الغُموضِ إلى أربعينَ مُصطَلَحًا[١].

ــ قولُ أحدِ المُحْدَثينَ: « وقد استعملَ النحاةُ للدلالةِ على عدمِ وضوحِ المعنى أو غُموضِهِ مُصطَلَحَينِ، هُمَا: اللَّبسُ والإبهامُ»[٢].

ــ وقولُ آخَرَ: « وأمَّا مصطلَحُ اللَّبسِ ــ وهو والإبهامُ يُمثِّلانِ معاً مَا يُستعمَلُ في الدلالةِ على الغُموضِ ... ــ فهو كالإبهامِ أيضًا في ارتباطِهِ بالدلالةِ وعدمِ الوضوحِ»[٣]. فنراهمَا قدْ جَمعَا بينَ اللَّبسِ والإبهامِ في معنًى لغويٍّ عامٍّ هو الغُموضُ.

ــ أنَّ مَن بَحَثَ الغُموضَ واعتنى بهِ مِن المُحْدَثينَ والمُعاصرينَ يَجعلُهُ شاملاً الأصواتَ، والبُنَى الإفراديَّةَ، والتركيبيَّةَ، والدلالةَ[٤]، ومنهم مَن جعَلَهُ صِفةً خياليَّةً تَنشأُ قبلَ مرحلةِ الصِّياغةِ النحويَّةِ[٥].

وقد شاعَ مُصطلَحُ الغُموضِ عندَ المُحْدَثينَ والمُعاصرينَ ــ ولا سيَّمَا في عِلْمِ الدلالةِ ــ، كقولِ أحدِهِمْ: «الغُموضُ هو تَطرُّقُ الاحتمالِ إلى المعنى أو خَفاؤُهُ وإبهامُهُ»[١]، وقولِ الآخَرِ: «غُموضُ المعنى هو تَعدُّدُ معاني الكلمةِ الواحدةِ أو الجملةِ الواحدةِ»[٢]. وقولِ الثالثِ: « الغُموضُ معناهُ أنَّكَ لا تَحسِمُ حسمًا فيمَا تَعنيهِ،

---

[١] ينظر: العربية والغموض ٢٣٥.

[٢] العربية والغموض ١١٦، وينظر: ١٣٠.

[٣] الشكل والدلالة ١٥٠.

[٤] ينظر: العربية والغموض٣٠-٣١، ٣٩-٤١، ٢٣٠، وعلم الدلالة (علم المعنى) ١٤١، ١٤٩، ١٦٤.

[٥] ينظر: المتشابه ٣٠، د/ حسين نصار، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٣م.

[١] العربية والغموض ٢٣٠، وينظر: ٢٦، ٣٠.

[٢] علم الدلالة (علم المعنى) ١٤١.

أو تَقصدُ إلى أنْ تَعنيَ أشياءَ عديدةً، وفيهِ احتِمالُ أنَّكَ تَعني واحـدًا أو آخَـرَ مِـن شيئَينِ أو تَعني كِلَيْهِمَا مَعًا، وأنَّ الحقيقةَ الواحدةَ ذاتُ معانٍ عِدَّةٍ»[١].

فالمُلاحظُ على هذهِ التعريفاتِ الاصطلاحيَّةِ للغُموضِ التَّعميمُ، وحقُّ المعـاني الاصطلاحيَّةِ أنْ تكونَ أخصَّ مِن اللُّغويَّةِ [٢]، «فالاصطلاحاتُ بِطاقاتٌ لِمدلولاتِهَا العلميَّةِ التي لا تَتطابَقُ كثيرًا معَ المعنى المُعجميِّ العامِّ»[٣].

وبالموازنةِ بينَ الإبهامِ والغُموضِ نجدُ أنَّهمَا يَشتركانِ في المعنى العامِّ، وهـو الخفاءُ وعدمُ وضوحِ الدلالةِ، وأنَّهمَا يَكونانِ في جانبِ المُتلقِّي، في حينِ يَفترقـانِ في أنَّ الإبهامَ أخصُّ مِن الغُموضِ؛ لأنَّ الإبهامَ صارَ مُصطَلَحًا، فـي حـينِ بَقـيَ الغُموضُ على دلالتِهِ اللُّغويِّةِ، وأنَّ الإبهامَ سَبَبٌ والغُموضُ نتيجةٌ لهُ.

فالإبهامُ، والإجمالُ، والشَّكُّ، واللَّبسُ، والتَّوهُّمُ والإيهامُ، والإلغازُ، كلُّهَـا مِـن مَظاهرِ خَفاءِ الدلالةِ وعدمِ وضوحِهَا.

وبهذا يكونُ البحثُ قد بَيَّنَ معنى الإبهامِ في اللُّغةِ والاصطلاحِ، ومـازَ بينَـهُ وبينَ ما يشابِهُه مِن مُصطلَحاتٍ استعملَهَا النحويونَ أو ذكرُوهَا في مُؤلَّفاتِهِمْ.

---

[١] علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق ١٩٥، د/ فايز الداية، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٥م.

[٢] ينظر: حاشية الصبان ٤٨/١، ومقالات في اللغة والأدب ١٠٦/٢.

[٣] مناهج البحث في اللغة ١٦٦، د/ تمام حسان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، (غ٠ط)، ١٩٩٠م.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

أَسْبَابُ الإِبْهَامِ وأَغْرَاضُهُ وأَحْكَامُهُ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: أسبابُ الإبهامِ

المبحثُ الثَّانِي: أَغْرَاضُ الإبهامِ

المبحثُ الثَّالِثُ: أحكامُ الإبهامِ

أسبابُ الإبهامِ

ينشأُ الإبهامُ في الكلامِ لأسبابٍ كثيرةٍ، قد تكونُ مِنَ المُنْشِئِ، وقد تكونُ مِنَ المُتَلَقِّي، وقد تكونُ مِن تركيبِ الكلامِ، ومِنهَا:

١ــ الشِّيوعُ في الدَّلالةِ:

مِمَّا يُميِّزُ المُبهَماتِ عَن غيرِهَا أنَّ دَلالتَهَا شائعةٌ غيرُ مُحدَّدةٍ، ويُعَدُّ الشِّيوعُ سببًا رئيسًا في حصولِ الإبهامِ، وسنذكرُ طائفةً مِن المُبهَماتِ لِملاحظةِ ذلكَ:

أ ــ النكرةُ:

انتَظَمَتِ النَّكرةُ في سِلكِ المُبهَماتِ بسببِ شِيوعِهَا[١]، فـ«الاسمُ المنكَّرُ هو الواقعُ على كلِّ شيءٍ مِن أمَّتِهِ، لا يخصُّ واحدًا مِن الجنسِ دونَ سائرِهِ»[٢]، كقولِكَ: (رَجُل)، فإنَّهُ يصلُحُ لكلِّ مذكَّرٍ مفرَدٍ عاقلٍ بالغٍ. وقدْ أشارَ سيبويهِ إلى أنَّ شِيُوعَ النَّكرةِ مِن أسبابِ عدمِ وضوحِ المعنَى بقولِهِ: «ولا يُبدأُ بما يكونُ فيه اللَّبسُ وهو النَّكرةُ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: كانَ إنسانٌ حليماً، أو كانَ رجلٌ منطلقاً، كنتَ تُلبِس لأنَّهُ لا يُستنكَرُ أنْ يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرِهُوا أنْ يبدَأُوا بمَا فيهِ اللَّبسُ»[٣]، فشِيوعُ النَّكرةِ جعلَهَا مُبهَمةَ المعنَى. وعلى الرَّغمِ مِن أنَّ النَّكراتِ كلَّهَا

---

[١] ينظر: الأصول ٣٩/٢، والإيضاح ١٩٣، ٢١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ١٣٧/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٣٣/١، وارتشاف الضرب ٤٥٩/١، وشرح التصريح ٩٥/٢.

[٢] المقتضب ٢٧٦/٤، وينظر: دلائل الإعجاز ١٤٢، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط٣، ١٩٩٢م، والإنصاف ٣٣٧/١، وأسرار العربية ٢٩٨.

[٣] كتاب سيبويه ٤٨/١، وينظر: المقتضب ٢٦١/٤.

شائعةٌ إلاَّ أنَّهَا مُتفاوتَةٌ في قوَّةِ الشِّيوعِ [١]، فما كانَ أكثرَ عمومًا فهو أنْكرُ وأَبْهَمُ مِمَّا هو أخصُّ مِنهُ، «فأنكرُ الأسماءِ قولُ القائلِ: (شيءٌ)؛ لأنَّهُ مُبهَمٌ في الأشياءِ كلِّهَا، فإنْ قلتَ: (جِسْمٌ) فهو نكرةٌ، وهو أخصُّ مِن (شيءٍ)، كمَا أنَّ حيوانًا أخصُّ مِن جسمٍ، وإنسانًا أخصُّ مِن حيوانٍ، ورَجُلاً أخصُّ مِن إنسانٍ» [٢].

ب ــ علمُ الجنسِ، والمُحلَّى بـ(أل) الجنسيَّةِ:

قسَّمَ النَّحويُّونَ العَلَمَ مِن حيثُ شيُوعُهُ وتخصيصُهُ إلى عَلَمِ جنسٍ وعَلَمِ شخصٍ[٣]، فعَلَمُ الشَّخصِ مَا خصَّ واحدًا بعينِهِ، أمَّا علمُ الجنسِ فلا يخصُّ واحدًا بعينِهِ، فهو في ذلكَ يُشبهُ النكرةَ، قالَ سيبويهِ: «هذا بابٌ مِنَ المعرفةِ يكونُ فيهِ الاسمُ الخاصُّ شائعًا في الأُمَّةِ، ليسَ واحدٌ مِنهَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الآخَرِ، نحوُ قولِكَ لِلأسدِ أبو الحارثِ وأسامةُ، ولِلثَّعلبِ ثُعالَةٌ وأبو الحُصَيْنِ» [٤]، فأبو الحارثِ وأسامةُ يصلُحانِ لِلإطلاقِ على كُلِّ أسد، وأبو الحصينِ وثُعالةُ يصلُحانِ لِلإطلاقِ على كلِّ ثعلبٍ؛ لأنَّهُ لا فرقَ بينَ تعريفِ الجنسِ وتنكيرِهِ[٥]. وحقيقةُ علمِ الجنسِ أنَّهُ معرفةٌ في الذهنِ نكرةٌ في الواقعِ[٦]، كـ(أسامة) علَمٌ لجنسِ الأسدِ، و(ثُعالَة) علَمٌ لجنسِ الثعلبِ، فإنَّ أسامةَ في الواقعِ يصدقُ على كلِّ أسدٍ، وثُعالَةَ في الواقعِ يصدقُ على كلِّ ثعلبٍ، فهو شبيهٌ بالمبهَمِ في عدمِ التعيينِ في الواقعِ، وشبيهٌ بالمُعيَّنِ لأنَّهُ يعيِّنُ

---

[١] ينظر: الأصول ١٤٨/١، والخصائص ٢٦٥/٢، وشرح المفصل ٨٨/٥، وارتشاف الضرب ٤٥٩/١، والطراز ١١/٢، وشرح الجمل لابن هشام ٢٦١، وشرح الأشموني ١٠٦/١.

[٢] المقتضب ١٨٦/٣.

[٣] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٧، وشرح ابن عقيل ١٣٩/١، وشرح المكودي ٩٩/١، وشرح التصريح ١١٣/١، والأشباه والنظائر ٢٠٥/٢، ومعاني النحو ٦٥/١.

[٤] كتاب سيبويه ٩٣/٢.

[٥] ينظر: التبيان ١٤٩/١، ٦٢٣/٢، وشرح المفصل ٩٤/٧.

[٦] ينظر: شرح المفصل ٩٨/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٢٦/٣، وشرح ابن عقيل ١٣٩/١، وهمع الهوامع ٢٣٢/١، وحاشية الصبان ١٣٥/١، وحاشية الخضري ١٣٠/١.

مدلولَهُ في الذهنِ، أيْ أنَّ (أسامةَ) يدلُّ ــ في الواقع ــ على واحدٍ غيرِ معلومٍ مِــن جنسٍ معلومٍ في الذهنِ هو(الأسدُ)[١]. ويتَّضحُ الأمرُ بموازنتِهِ بعلَمِ الشخصِ، فــإنَّ العلَمَ الشخصيَّ يُعيِّنُ مسمَّاهُ في الذهنِ وفي الوجودِ[٢]، وعلَمُ الجنسِ يُعيِّنُ مســمَّاهُ في الذهنِ فقط، أمَّا في الواقعِ فلا يُعيِّنُ شيئاً؛ لأنَّهُ يَصلُحُ لكــلِّ فــردٍ مِــن أفــرادِ الجنسِ، ولذلكَ يُعاملُهُ النحويونَ معاملةَ العلَمِ الشخصيِّ نظراً إلى لفظِهِ، ومعاملــةَ النكرةِ نظراً إلى معناه[٣]، فصحَّ لذلكَ جعْلُهُ مِن الشبيهِ بالمُبهَمِ. والمُحلَّى بـــ(أل) الجنسيَّةِ يُشبِهُ عَلَمَ الجنسِ في الشّيوعِ وعدَمِ التَّعيينِ في الواقع، وإنْ كانَ معرفةً في الذهنِ[٤].

وإذا كانَ عَلَمُ الشَّخصِ مشترَكًا بينَ أكثرَ مِن واحدٍ فإنَّهُ ينتقلُ مِنَ الخصــوصِ إلى الشّيوعِ[٥]، بزوالِ تعريفِ العلميَّةِ عنهُ، كأنْ يُسمِّيَ أكثرُ مِــن شــخصٍ ابنَــهُ (زيداً)، فيكونُ مثلَ (رَجُل)، ويرى الباحثُ أنَّ فــي العَلَــمِ الشخصــيِّ المُشــترَكِ اختصاصًا مِن حيثُ أصلُ الوضعِ، وإبهامًا مِن حيثُ الاستعمالُ؛ لأنَّ أغلبَ الأعلامِ الشخصيَّةِ مُشترَكةٌ بينَ أكثرَ مِن شخصٍ، فيُعَدُّ في هذهِ الحالةِ مِن الشبيهِ بــالمُبهَمِ،

---

[١] ينظر: شرح التسهيل ١٨٣/١، وحاشية الصبان ١٣٥/١، والشكل والدلالة ١٩٦.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٩٣/٢، وهمع الهوامع ٢٣٢/١، وحاشية ابن حمدون ٩٩/١، وحاشية الخضري ١٣٠/١.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ٤٩٦/١، وشرح ابن عقيــل١٣٩/١، وشــرح المكــودي ٩٩/١، وشــرح التصريح ١٢٤/١، وهمع الهوامع ١٨٥/١.

[٤] ينظر: الإيضاح ١١١، والخصائص ١٠٠/٣، والتبيان ٦٢٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢ــ ٩٨، وشرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ ،٣٢٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣١٨/٣، وشرح الأشموني ١٧٩/١، ١٨٠، وحاشية الصبان ١٣٥/١-١٣٦، وحاشية الخضري ١٨٢/١، والشكل والدلالة ١٩٥.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ١٠٣/٢، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ٧٨، للمهلبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٠م، وشرح المفصل ٤٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٠٠/١-١٠١، وشرح التسهيل ١٨٠/١-١٨١، والبسيط ٢٤٦/١، ٣٠١.

فإذا أُريدَ تعيينُهُ تعيينًا كاملاً عُرِّفَ بتعريفٍ آخرَ[1]، كالتعريفِ بـ(أل)، أو بالإضافةِ، فيُقالُ: الزَّيدُ، أو زيدُنا، كما قالَ الشَّاعرُ[2]:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

أو بِذِكرِ مُعيِّنٍ آخَرَ كالبدلِ في نحوِ: جاءَ زيدٌ أخوكَ، والنَّعتِ في نحوِ: زيدٌ الطويلُ.

ج ــ اسمُ الإشارةِ:

يُسمِّيهِ النَّحويُّونَ الاسمَ المُبهَمَ، ويُعلِّلونَ ذلكَ بوقوعِهِ على كُلِّ شيءٍ[3]، أيْ أنَّهُ يصلُحُ لأنْ يُشارَ بِهِ إلى كلِّ شيءٍ مِن حيوانٍ وجمادٍ، وعاقلٍ وغيرِ عاقلٍ، فإذا قلتَ: (ذا) مِن غيرِ إشارةٍ حِسِّيَّةٍ، أو ذِكرِ ما يُوضِّحُهُ مِنَ التَّوابِعِ، كانَ مُبهَمًا يَحتَمِلُ الإشارةَ إلى كلِّ ما كانَ حاضرًا. ويُقاسُ عليهِ أسماءُ الإشارةِ الأُخرَى، وفي ذلكَ يقولُ ابنُ السَّرَّاجِ: «(هذا) مُبهَمٌ يصلُحُ أنْ تُشيرَ بِهِ إلى كلِّ ما بِحضرتِكَ، فإذا أَلبسَ على السَّامعِ فلمْ يَدْرِ إلى الرَّجُلِ تُشيرُ أمْ إلى الرُّمحِ، وَجَبَ أنْ تقولَ: بِهذا الرَّجُلِ، أو بِهذا الرُّمحِ»[4].

د ــ الاسمُ الموصولُ:

إبهامُ الاسمِ الموصولِ يتَّضحُ في أمرينِ، أوَّلِهمَا: أنَّهُ إذا ذُكِرَ الموصولُ ولمْ تُذْكَرِ الصِّلَةُ، كقولِكَ: (جاءَ الذي)، فإنَّهُ يكونُ شائعًا لا يُعْلَمُ المُرادُ بِهِ، فإذا ذُكِرَتِ الصِّلَةُ ــ وكانتْ معهودةً ــ زالَ الشُّيوعُ وعُلِمَ المُرادُ، كقولِكَ: جاءَ الذي فازَ،

---

[1] ينظر: المقتضب ٤/ ١٦٦، ٢٢٠، ٢٧٦، والنكت ٦٨٦/١، وأسرار العربية ١٠٩، ٢٦٠، ونظم الفرائد ٧٨، وشرح المفصل ٤٥/١، ٤٦، وشرح التسهيل ١٨٠/١-١٨١، وجواهر الأدب ٣١٥.

[2] البيت لرجل من طيء في: المقاصد النحوية ٥١١/٢، وخزانة الأدب ١٩٦/٢، ١٩٤/٤، ٢٣١/٧، بلا عزو في: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٢، ٣٣٥/٣، وشرح التصريح ١٥٣/١، وشرح الأشموني ١٨٦/١. [النقا: الكثيب من الرمل. الأبيض: السيف. الماضي: القاطع. يمان: منسوب إلى اليمن].

[3] ينظر: كتاب سيبويه١٢٥/١، ٢٨٠/٣، والمقتضب١٤٥/٢، ٢٨٧، ١٨٦/٣، والأصول ١١٥/١، والنكت٤٨١/١، وشرح المفصل١٣٩/٣، ٨٦/٥، والبسيط٣٠٨/١، وارتشاف الضرب ٤٩٦/١.

[4] الأصول ٣٢/٢، وينظر: شرح المفصل ٥٧/٣، ١٢٦.

بِشرطِ أنْ يكونَ المُتلقِّي عالمًا بِمَنْ فازَ. وثانيْهُمَا: إذا كانتِ الصِّلةُ مذكورةً ولكنَّهَا غيرُ معهودةٍ لِلمُتلقِّي ــ أيْ أنَّها مُبهَمةٌ[1] ــ؛ لأنَّ الموصولَ بِحَسَبِ صِلتِهِ، يَكمُلُ تعريفُهُ بِكَمالِ وضوحِهَا، ويَنقُصُ بنقصانِهَا[2]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى ۞ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾[3]، وكقولِ الشَّاعرِ في وصفِ الخمرِ[4]:

فَقَدْ مَضَى مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ البَاقِيْ

فالصِّلةُ مُبهَمةٌ في الشَّاهِدَينِ؛ لأنَّهَا غيرُ مُعيَّنةٍ.

وإذا أُرِيْدَ بالموصولِ الدَّلالةُ على الجنسِ وافقَتْهُ صلتُهُ في ذلكَ[5]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[6]، وقولُ الشَّاعرِ[7]:

وَيَسْعَى إِذَا أَبْنِيْ لِيَهْدِمَ صَالِحِيْ وَلَيْسَ الَّذِيْ يَبْنِيْ كَمَنْ شَأْنُهُ الْهَدْمُ

بلْ يجوزُ ــ إذا لمْ يُقصَدْ بالموصولِ التَّخصيصُ ــ إطلاقُ (الذي) ــــ وهو مفردٌ ــ على الجمعِ[8]، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَالَّذِيْ جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ

---

[1] ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١، ٢٨٨، والبحر المحيط ٣٦٣/٧، ١٤٦/٨، ١١/١٠، ١٣، ١٤، والطراز ٧٨/٢-٨٠، وشروح التلخيص٣٠٦/١، وهمع الهوامع٢٧٩/١، وحاشية الصبان٣/١، ٢٥٧/٢، والكواكب الدرية ١٤١/١.

[2] ينظر: شرح التسهيل ١١٧/١-١١٨، وشرح التصريح ١٤١/١.

[3] سورة النجم ٥٣-٥٤. وينظر في توجيهها: البحر المحيط ١٤/١٠، ٢٨، وفتح القدير ١٦٧/٥، للشوكاني، حققه وخرج أحاديثه وفهرسها: سيد إبراهيم، القاهرة، دار الحديث، ط٢، ١٩٩٧م.

[4] البيت بلا عزو في: الإيضاح في علوم البلاغة ٤٣، والطراز ٨٤/٢، والفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان١٨١، لابن قيم الجوزية، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط.ت).

[5] ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١، وشرح التسهيل١٨٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٥٢/٤-٢٥٣، وشرح التصريح ١٤١/١.

[6] سورة النساء ١٦.

[7] البيت بلا عزو في: شرح التسهيل ١٨٧/١.

[8] ينظر: شرح التسهيل ١٩١/١-١٩٢، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٨٤، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م ، وارتشاف الضرب ٥٢٤/١، ومغني اللبيب ٢١٠، وشرح التصريح ١٤٠/١.

الْمُتَّقُوْنَ﴾[1]، وكقولِ الشَّاعرِ في أحدِ توجيهاتِهِ[2]:

وَإِنَّ الَّذِيْ حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وفي بيانِ سببِ إبهامِ الاسمِ الموصولِ يقولُ ابنُ يعيشَ: «واعلمْ أنَّ الموصولاتِ ضربٌ مِنَ المُبهَماتِ، وإنَّما كانتْ مُبهَمةً لِوقوعِهَا على كُلِّ شَيءٍ مِن حيوانٍ وجمادٍ وغيرِهَا»[3].

هـ ــ الضميرُ:

يظهرُ أثرُ الشِّيوعِ في إبهامِ الضميرِ في المواضعِ التي يُضمَرُ فيها قبلَ الذِّكرِ[4]، فذِكرُ الضميرِ قبلَ مرجعِهِ يجعلُهُ شائعًا لا يخصُّ واحدًا بعينِهِ؛ «لأنَّ المُضمَرَ قبلَ الذِّكرِ يُشبِهُ النَّكرةَ، لأنَّهُ لا يُعلَمُ إلى أيِّ شيءٍ يعودُ حتَّى يُفسَّرَ»[5]، مثالُ ذلكَ قولُكَ: رُبَّهُ رَجلاً لقيتُ، فالضميرُ (الهاء) قبلَ ذكرِ مرجعِهِ (رَجلاً) شائعٌ لا يخصُّ شيئًا بعينِهِ، وجازَ دخولُ (رُبَّ) على الضميرِ وهي مُختصَّةٌ بالنَّكراتِ؛ لأنَّ هذا الضميرَ يُشبِهُ النَّكرةَ في الشِّيوعِ وعدمِ التَّعيينِ[6]. وهناكَ مَنْ يُعطِي الضمائرَ كلَّهَا حكمَ أسماءِ الإشارةِ في الشُّيوعِ بقولِهِ: «علاماتُ الإضمارِ مُبهَمةٌ كلُّهَا، مِن قِبَلِ أنَّ (هو) وأخواتُهَا، و(هذا) وأخواتُهَا تقعُ على كُلِّ شيءٍ مِنَ الحيوانِ

---

[1] سورة الزمر ٣٢. وينظر في توجيهها: البحر المحيط ٩/٢٠٣-٢٠٤، وروح المعاني١٢/٢٥٨.

[2] البيت للأشهب بن رميلة في: كتاب سيبويه ١/١٨٧، والمقاصد النحوية ١/٢٩٤، وخزانة الأدب ٦/٨، ٢٥، وللأشهب أو لحريث بن محفظ في: الدرر ١/١٤٨، وبلا عزو في: شرح المفصل ٣/١٥٥، وشرح التسهيل١/١٩٢، ومغني اللبيب٢٥٥، وشفاء العليل ١/٢٢٣.[فلج: اسم موضع في بلاد مازن].

[3] شرح المفصل ٣/١٣٩، وينظر: ٤/٥، ٥/١٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٨٧، والبسيط ١/٢٨٨.

[4] ينظر: الإيضاح ٢٠١، والنكت ١/٥٣٧، وشرح المفصل ٣/١١٨، وهذا البحث ٧١، ٣٥٦.

[5] أسرار العربية ١٠٩، وينظر: حاشية الصبان ٤/٥٦.

[6] ينظر: الإيضاح ٢٠١، والنكت ١/٥٣٧، وتلقيح الألباب ١٠٨، ونظم الفرائد ٢٤٧، وشرح المفصل ٣/١١٨، ٨/٢٨.

والمواتِ وغيرِهِ»[1]، ويرى الباحث أن الضمائرُ مخصوصةٌ مِن جِهةٍ شائعةٌ مِن جِهةٍ أُخرَى [2]، فهي شائعةٌ في أصلِ الوضعِ، مخصوصةٌ في الاستعمالِ، فالضميرُ (أنا) لِلمتكلِّمِ المفرَدِ، ولِكُلِّ مُتكلِّمٍ مِنهُ نصيبٌ، و(أنتَ) لِلمخاطَبِ المفرَدِ، ولِكلِّ مُخاطَبٍ مِنهُ نصيبٌ.

و ــ أسماءُ العددِ:

أسماءُ العددِ مُبهَمةٌ؛ لأنَّهَا تقعُ على المعدوداتِ كلِّهَا[3]، ويزولُ إبهامُهَا بِذِكرِ التَّمييزِ أوِ المضافِ إليهِ، فإذا قلتَ: عندِي عشرونَ، فقدْ ذكرتَ عددًا مُبهَمًا يقعُ على كلِّ معدودٍ، فإذا قلتَ: درهمًا، تعيَّنَ الشَّيءُ المعدودُ[4].

ز ــ كناياتُ العددِ:

الكناياتُ العدديَّةُ ألفاظٌ يُكْنَى بِهَا عَن عددٍ مجهولِ النَّوعِ والمقدارِ، ثُمَّ يُبيَّنُ النَّوعُ بمَا يُذْكَرُ بعدَهَا مِنْ تمييزٍ أو مضافٍ إليهِ، فهي شائعةُ المدلولِ؛ لِوقوعِهَا على كلِّ شيءٍ يصلُحُ لِلعدِّ[5]. فـ(كَمْ، وكَأَيِّنْ، وكَذَا)، كناياتٌ عن عددٍ مُبهَمٍ تصلُحُ لِلقليلِ والكثيرِ، والمذكَّرِ والمؤنَّثِ، والعاقلِ وغيرِ العاقلِ[6].

ح ــ المقاديرُ:

المقاديرُ ثلاثةُ أنواعٍ[7]: ممسوحاتٌ، ومَكِيلاتٌ، وموزوناتٌ، «وكلُّهَا مُحتاجةٌ إلى إبانتِهَا بالأنواعِ؛ لأنَّهَا تقعُ على أشياءَ كثيرةٍ» [8]، فإذا قلتَ: عندِي مِكيالٌ،

---

[1] النكت ٤٨١/١، وينظر: كتاب سيبويه ٧٧/٢-٧٨، وشرح المفصل ١١٦/٨.

[2] ينظر: شرح التسهيل ١٧٠/١، وارتشاف الضرب ٤٩٦/١، وشرح التصريح ١١٣/١-١١٤.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ٢٩٨/٣، وشرح المفصل ١١٨/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٦٠٩/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٩١/٢.

[4] ينظر: المقتضب ٣٢/٣، والإيضاح ١٨٢.

[5] ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣/٢.

[6] ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣/٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤، ورصف المباني ٢٠٥.

[7] ينظر: الإيضاح ١٨٠، وشرح الأشموني ١٩٦/٢.

[8] شرح المفصل ٧٣/٢ ، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٩١/٢.

احتَملَ كلَّ شيءٍ يُكالُ، بسببِ الشِّيوعِ في مدلولِهِ، ويزولُ الشِّيوعُ عنهُ ويصيرُ محدودًا بذكرِ التمييزِ أوِ المضافِ إليهِ، نحوُ: عندي مِكيالٌ قمحًا أو مِكيالُ قمحٍ.

ط ــ المصدرُ المُبهَمُ:

المصدرُ نوعانِ: مُبهَمٌ ومختصٌّ، والفرقُ بينَهمَا أنَّ المُبهَمَ شائعٌ غيرُ مُحدَّدٍ، صالحٌ لِلكثيرِ والقليلِ مِن جنسِهِ[١]، أمَّا المختصُّ فمُحدَّدٌ بوصفٍ، أو بإضافةٍ، أو بغيرِ ذلكَ، فإذا قلتَ: ضربتُ ضربًا، كانَ الضَّربُ شائعًا غيرَ مُحدَّدٍ، ويصيرُ محدودًا بقولِكَ: ضربتُ ضربةً، أو ضربتَيْنِ، أو ذلكَ الضَّربَ.

ي ــ الزَّمانُ المُبهَمُ:

المرادُ بالزَّمانِ المُبهَمِ «ما يقعُ على قدرٍ مِنَ الزَّمانِ غيرَ مُعيَّنٍ» [٢]، نحوُ: وقتٍ، وحينٍ، وزمانٍ، وقبلُ، وبعدُ. فهذهِ الأسماءُ صالحةٌ لِجميعِ الأزمنةِ قليلِهَا وكثيرِهَا[٣]، وهذا الشِّيوعُ أدخلَهَا في طائفةِ المُبهَماتِ. أمَّا الزَّمانُ المختصُّ فمَا كانَ مُحدَّدًا بزمنٍ بعينِهِ، نحوُ: وقتِ الغروبِ، وزمنِ الشِّتاءِ.

ك ــ المكانُ المُبهَمُ:

المرادُ بِهِ «مَا لا يختصُّ بمكانٍ بعينِهِ» [٤]، أيْ أنَّهُ ليسَ لَهُ حُدودٌ معلومةٌ تحصُرُهُ، وبِدايتُهُ ونِهايتُهُ غيرُ معلومةٍ[٥]، كالجهاتِ الستِّ، وحيثُ، وعندَ، وقبلُ، وبعدُ. فهذه الأسماءُ صالحةٌ لِجميعِ الأمكنةِ شائعةٌ فيهَا[٦]، أمَّا المكانُ المختصُّ فمَا كانَ لَهُ هيئةٌ وحدودٌ محصورةٌ، نحوُ: المسجدِ، والبيتِ، ومكةَ.

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، والمقرب ٢١١، والبسيط ٤٧٤/١.

[٢] شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، وينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦/٢، والمساعد ٤٩٠/١، وهمع الهوامع ١٠٢/٢، وشرح الأشموني ١٢٨/٢، وحاشية الخضري ٤٤٧/١.

[٣] ينظر: الإيضاح ١٥٨، والنكت ١١٠/١، والمساعد ٣٥٣/٢، وحاشية ابن حمدون ٣٦٨/١.

[٤] شرح شذور الذهب ٢١٤.

[٥] ينظر: الأصول ١٩٧/١، وتلقيح الألباب ٧٤، وشرح المفصل ٤٣/٢، والمقرب ٢١٢.

[٦] ينظر: المقتضب ٣٣٩/٤، والنكت ١١٠/١، وشرح المفصل ٣٦/٢، ٩١/٤، وارتشاف الضرب ٥٠٥/٢، والأشباه والنظائر ١٠٥/٢.

ل ــ (غيرُ) و(مِثْلُ) وما جرَى مجرَاهما:

وجهُ الإبهامِ في (غير) أنَّهَا اسمٌ لكلِّ مُغايرٍ، ووجهُهُ في (مثل) أنَّهَا صالحةٌ لكلِّ مُماثِلٍ[١]، وهذه الأسماءُ لا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، بلْ تتخصَّصُ حَسْبُ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: جاءَنِي غيرُكَ، لمْ تخصَّ شخصًا بعينِهِ[٢]، فكلُّ مَن عدَا المخاطَبِ يصحُّ أنْ يُطلَقَ عليهِ (غير)، فالشِّيوعُ في هذه الأسماءِ لا يزولُ لِشدَّةِ تَوغُّلِهَا في الإبهامِ.

م ــ الأسماءُ الدَّالةُ على العمومِ:

قدْ يَعمدُ المتكلِّمُ إلى ألفاظِ العمومِ لِتحقيقِ الإبهامِ، كأسماءِ الاستفهامِ وأسماءِ الشَّرطِ، فالاسمُ مِنهَا شائعٌ يصلُحُ أنْ يُطلَقَ على أسماءٍ كثيرةٍ، قالَ ابنُ جنِّيٍّ[٣]: «أَلَمْ تسمعْ إلى ما جاؤُوا بِهِ مِنَ الأسماءِ المُستَفْهَمِ بِهَا، والمشروطِ بِهَا، كيفَ أغنَى الحرفُ الواحدُ عَنِ الكلامِ الكثيرِ المُتناهِي في الأبعادِ والطُّولِ» [٤]، فـ(مَنْ) تُغنِي عَنْ ذكرِ النَّاسِ كلِّهِمْ، و(أَيْنَ) تُغنِي عن ذكرِ الأماكنِ كلِّهَا، و(مَتَى) تُغنِي عن ذكرِ الأزمنةِ كلِّهَا، وهكذا بقيَّةُ الأسماءِ.

ومِنَ الألفاظِ الدَّالَّةِ على العمومِ[٥]: مَا، ومَنْ، وكُلٌّ، وأَحَدٌ، وعَرِيبٌ، ودَيَّارٌ، ومَا جرَى مجرَاهَا.

---

[١] ينظر: البسيط ١٠٤٤/٢، وشرح التصريح ٢٧/٢، وهمع الهوامع ٤١٤/٢، وحاشية ابن حمدون ٣٦٨/١.

[٢] ينظر: المقتضب ٢٧٤/٢، ٢٨٨/٤، ٢٨٩، والأصول ٥٨/١، ١٥٣، ٥/٢، والإيضاح ٢١١، وأسرار العربية ٢٥٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٦٦/٣ ، والبسيط ١٠٤٤/٢-١٠٤٥.

[٣] هو أبو الفتح عثمان بن جني، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة، كان يعتني بالتصريف أكثر من النحو، من مصنفاته: الخصائص، وسر الصناعة، وشرح تصريف المازني، واللمع، وغيرها، توفي سنة ٣٩٢ هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٣٢/٢.

[٤] الخصائص ٨٢/١ ، وينظر: الأصول ١٣٦/٢، والمخصص ١٠٩/١٤/٤، وشرح المفصل ٩٣/١، ١٠٥/٤، ١٣٣/٨، وشرح التسهيل ٧١/٤، وارتشاف الضرب ٥٥٠/٢.

[٥] ينظر: الخصائص ٨٢/١ ، والتبيان ٣١٧/١، ٥٣/٢، وارتشاف الضرب ٥٤٧/٢، ومغني اللبيب ٤٢٥، والمساعد ٨٧/٢ ، وشرح التصريح ٨/٢، والكواكب الدرية ٥٠٠/٢.

ن ــ الفعلُ المضارعُ:

سُمِّيَ الفعلُ مُضارعًا لِمضارعتِهِ الاسمَ، أيْ لِمشابهتِهِ إيَّاهُ، ومِن أَوجُهِ المشابهةِ «أنَّهُ يكونُ شائعًا فيتخصَّصُ، كما أنَّ الاسمَ يكونُ شائعًا فيتخصَّصُ، ألاَ ترَى أنَّكَ تقولُ: (يقومُ) فيصلُحُ لِلحالِ والاستقبالِ، فإذا أدخلتَ عليهِ السِّينَ أو سوفَ اختصَّ بالاستقبالِ، كما أنَّكَ تقولُ: (رَجُل) فيصلُحُ لِجميعِ الرِّجالِ، فإذا أدخلتَ عليهِ الألفَ واللاَّمَ اختصَّ برجلٍ بعينِهِ»[1]، وبسببِ هذا الشِّيوعِ والاشتراكِ سُمِّيَ الفعلُ المضارعُ مُبهَمًا[2].

والظَّاهرُ مِن كلامِ سيبويهِ أنَّ المضارعَ صالحٌ لِلدَّلالةِ على الحالِ والاستقبالِ[3]، أيْ أنَّهُ شائعٌ فيهما، ثُمَّ اختلفَ النَّحويُّونَ بعدَ سيبويهِ في هذهِ المسألةِ على أقوالٍ[4]:

الأَوَّل: أنَّهُ حقيقةٌ في الحالِ والاستقبالِ.

الثَّانِي: أنَّهُ حقيقةٌ في الحالِ مجازٌ في الاستقبالِ.

الثَّالِث: أنَّهُ حقيقةٌ في الاستقبالِ مجازٌ في الحالِ.

والمشهورُ أنَّهُ إذا خَلاَ مِنَ القرائنِ تجرَّدَ لِلحالِ[5].

---

[1] أسرار العربية ٤٦-٤٧.

[2] ينظر : شرح ألفية ابن معط ٣١٢/١، وهذا البحث ٨، ٣٣٣.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ١٢/١.

[4] ينظر: الأصول ٣٨/١-٣٩، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٣/١-٨٤، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤-١٣، وشرح ألفية ابن معط ٢٣٠/١، ورصف المباني ٤٧-٤٨، وارتشاف الضرب ٥/٣.

[5] ينظر: اللمع في العربية٦٩، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م، وشرح المفصل ٤/٧، وشرح التسهيل ٢١/١-٢٣، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤، والبسيط ٢٤٠/١-٢٤١.

٢ــ نقصانُ الدَّلالةِ:

مِنَ الأسبابِ الدَّاعيةِ إلى نُشُوْءِ الإبهامِ نقصانُ الدَّلالةِ، فإنَّ المُبهَماتِ تتمازُ بشدَّةِ تعلُّقِهَا بغيرِهَا[١]، وعدمِ اكتمالِ معناهَا إلاَّ بِمَا ينضمُّ إليهَا مِن وصفٍ أو إضافةٍ أو تمييزٍ أو غيرِ ذلكَ[٢]، وهناكَ مَنْ يَربطُ ربطًا قويًّا بينَ الإبهامِ ونقصانِ الدَّلالةِ والافتقارِ إلى المفسِّرِ[٣]، فيُسمِّي بعضُ النَّحويينَ الأسماءَ المُبهَمةَ الأسماءَ الناقصةَ[٤]، إشارةً مِنهمْ إلى بُروزِ هذهِ الصِّفةِ فيهَا.

ويُمكنُ استِجْلاَءُ هذا السَّببِ ــ نقصانِ الدَّلالةِ ــ في المُبهَماتِ الآتيةِ:

أ ــ النكرةِ اللاَّزمِ وصفُهَا (مَا ومَنْ):

يُسمِّيهَا بعضُ النَّحويينَ النَّكرةَ النَّاقصةَ[٥]، إشارةً إلى أنَّ دَلالتَهَا ناقصةٌ، لا تَكتمِلُ إلاَّ بذكرِ الصِّفةِ اللاَّزمةِ بعدَهَا، وذلكَ (مَا ومَنْ) إذا كانتَا نكرتَيْنِ، فإنَّ الصِّفةَ تلزمُهمَا[٦]، بخلافِ النَّكرةِ التي لا تلزمُهَا الصِّفةُ، نحوُ: (رَجُل)، فإنَّ دَلالتَهَا غيرُ ناقصةٍ، غيرَ أنَّ دَلالتَهَا شائعةٌ. و(مَن) النَّكرةُ الموصوفةُ بمعنَى إنسانٍ، و(مَا) النَّكرةُ الموصوفةُ بمعنَى شيءٍ، وليسَ لَهمَا معنًى مِن غيرِ ذكرِ الوصفِ بعدَهمَا[٧]،

---

[١] ينظر: حاشية الخضري ٢١/٢.

[٢] ينظر: شرح التسهيل ٢٣٩/٣، واجتهادات نحوية ١٥٤، ٣٤٥، والخلاصة النحوية ٨٠، ومقالات في اللغة والأدب ٢٩٩/٢-٣٠٠.

[٣] ينظر: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ٩٦، د/ سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، (غ.ط.ت).

[٤] ينظر: أسرار العربية ٣٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/١، ٤٧٠/٢، ٤٧٢، والبحر المحيط ٣١٢/٧، وشرح المكودي ١١٣/١، وشرح التصريح ١٤٠/١، ٨٧/٢، ٩٦، وحاشية الصبان ١٥٦/١.

[٥] ينظر: شرح التصريح ٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٨/٣، وحاشية الصبان ١٥٦/١، ٦٠/٢.

[٦] ينظر: كتاب سيبويه ١٠٥/٢-١٠٦، والأصول ٣٢٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/٢.

[٧] ينظر: كتاب سيبويه ١٠٥/٢-١٠٦، والأصول ٣٢٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٣٨/٣، وشرح الجمل لابن هشام ٣٨٤، ٣٨٥، وحاشية الخضري ٥٦/١.

فهما يُشبهانِ مَن ومَا الموصولتينِ، لا معنًى لَهمَا بغيرِ الصِّلةِ. فمِن شواهدِ (مَــنِ) الموصوفةِ قولُ الشَّاعرِ[١]:

أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٍ وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِيْنِ

بمعنَى رُبَّ إنسانٍ تغتشُّهُ، وقولُ الآخَرِ[٢]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

بمعنَى فكفَى بنا فضلاً على إنسانٍ غيرِنَا.

ومِن شواهدِ (مَا) الموصوفةِ قولُ الشَّاعرِ[٣]:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوْسُ مِنَ الأَمْــ ــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

بمعنَى رُبَّ شيءٍ تكرهُهُ النُّفوسُ.

وقولُ الآخَرِ[٤]:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى الأَدِيْبُ فَلاَ تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيْدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

أيْ : لشيءٍ نافعٍ.

---

[١] البيت بلاعزو في: كتاب سيبويه١٠٩/٢، والأصول٤٢١/١، والنكت ٤٩٨/١، والمساعد ١٦٣/١، والدرر ٣٠١/١، ١٣٢/٤، ٢١٣.

[٢] البيت لكعب بن مالك في: ديوانه ٢٨٩، تحقيق: سامي مكي العاني، بغداد، مكتبة النهضة ــ مطبعة المعارف، ط١، ١٩٦٦م، وخزانة الأدب ١١٢/٦، والدرر ٧/٣، ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن في: المقاصد النحوية ٢٩٨/١، (وليس في ديوان حسان)، ولأحد الأنصار في: كتاب سيبويه ١٠٥/٢، وبلا عزو في: النكت ٤٩٧/١، وشرح المفصل ١٢/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ١٣٦/٣.

[٣] البيت لأمية بن أبي الصلت في: كتاب سيبويه ١٠٩/٢، والنكت ٤٩٨/١، خزانة الأدب ١٠٢/٦، والدرر ٧٧/١، وعزي إلى أمية وإلى غيره في: المقاصد النحوية ٢٩٦/١، وخزانة الأدب ١٠٧/٦-١٠٩، وبلا عزو في: الأصول ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل ٢١٥/١، والمساعد ١٦٣/١.[العقال: الحبل الذي يشد به يد الدابة ليمنعها من الذهاب].

[٤] البيت بلا عزو في: شرح التسهيل ٢٣٩/٣، ومغني اللبيب ٣٩١، وشرح الأشموني ١٥٤/١.

ب ــ الأسماءِ اللاَّزمِ إضافتُهَا:

المرادُ بالأسماءِ الملازِمةِ الإضافةِ تلكَ الأسماءُ التي لا تَكتمِلُ دَلالتُهَا إلاَّ بذكرِ المضافِ إليهِ[١]، فـ(أيٌّ) موضوعةٌ على الإضافةِ؛ لأنَّهَا «اسمٌ مُبهَمٌ يقعُ على كلِّ شيءٍ مِمَّنْ يَعقِلُ ومَا لا يعقِلُ مِن حيوانٍ وغيرِهِ، فافتقرَ إلى الإضافةِ لِلإيضاحِ كافتقارِ الموصولِ لِلصِّلةِ» [٢]، ومثلُهَا في ذلكَ: قبلُ، وبعدُ، وعندَ، وبينَ، ودونَ، وغيرُ، ومثلُ، وسِوَى، وكلٌّ، وبعضٌ، وكِلا، وكِلتَا، وغيرُهَا مِمَّا يُلازمُ الإضافةَ إلى المفردِ[٣]، وكذلكَ (إذْ) لا تَكتمِلُ دَلالتُهَا إلاَّ بذكرِ الجملةِ المضافِ إليهَا، ومِثلُهَا: (إذَا، وحَيْثُ)، في لزومِ الإضافةِ إلى الجملةِ[٤]. أمَّا الأسماءُ غيرُ الملازِمةِ الإضافةِ فإنَّ دَلالتَهَا مفهومةٌ مِن غيرِ إضافةٍ، فإنْ أُضيفتْ زادَتْهَا الإضافةُ إيضاحًا.

وتَجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ المضافَ إليهِ ــ مفردًا كانَ أو جملةً ــ قدْ يُحذَفُ مِن بعضِ الأسماءِ الملازِمةِ الإضافةِ ويُعوَّضُ مِنْهُ التَّنوينُ المُسمَّى تنوينَ العِوضِ[٥]، كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوْا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[٦]، وقولِهِ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِيْنَ﴾[٧]، وقولِهِ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[٨]. وقدْ يُحذفُ المضافُ إليهِ ويُنوَى

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٤/٩٥-٩٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٠٦، وشرح التسهيل ٣/٢٣٩، ٢٤٦، وشفاء العليل ٢/٧٢٠-٧٢١، وهمع الهوامع ٢/٤٢١.

[٢] شرح المفصل ٢/١٢٩، وينظر : ٢/١٣١، وشرح التصريح ٢/٣٤، ٢٤٨.

[٣] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٣، ٢/٣٤٢، ٣٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٢٢، وشرح التسهيل ٣/٢٤٠، ،٢٤٣، ٢٤٦، ٢٦١، وهمع الهوامع ٢/١٤١-١٤٣، ٤٢١-٤٢٥.

[٤] ينظر: النكت ١/١١٥، وشرح المفصل ٢/١٣١، ٤/٩١، ٩٥-٩٦، ٥/١٣٨، ورصف المباني ٣٤٧، والمساعد ١/٥٢٩، وحاشية الخضري ١/٥٦.

[٥] ينظر: شرح المفصل ٣/٣٠، وشرح التسهيل ٣/٢٥٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/١١٣٥، ومغني اللبيب ١١٨- ١١٩، وهمع الهوامع ٢/١٢٨-١٢٩، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١/٣٤، وحاشية الخضري ١/٥٦.

[٦] سورة الإسراء ١١٠.

[٧] سورة النمل ٨٧.

[٨] سورة الزلزلة ٤.

معنَاهُ لا لفظُهُ فيُبنَى المضافُ ــ الذي كانَ معربًا ــ على الضَّمِّ[1]، ويكونُ ذلكَ في الغاياتِ، كـ(قَبْلُ وبَعْدُ) وأخواتِهمَا، كمَا جاءَ في قولِهِ تعالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[2].

ج ــ (أيٌّ) النِّدائيَّةِ:

تلزمُ (أيٌّ) النِّدائيَّةُ (هَا) التنبيهِ والوصلَ باسمٍ مُحلَّى بـ(أَلِ) الجنسيَّةِ، أو باسمِ الإشارةِ المجرَّدِ مِن كافِ الخطابِ، أو باسمِ الموصولِ المُحلَّى بـ(أَلْ)، بشرطِ أنْ تخلُوَ صلتُهُ مِمَّا يدلُّ على الخطابِ[3]، مثالُ ما استوفَى الشُّروطَ: قولُهُ تعالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾[4]، وقولُ الشَّاعرِ[5]:

أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَيْكُمَا وَدَعَانِيْ وَاغِلاً فِيْمَنْ وَغَلْ

وقولُهُ تعالَى: ﴿وَقَالُوْا يَا أَيُّهَا الَّذِيْ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُوْنٌ﴾[6].

واختصَّتْ (أيٌّ) بذلكَ لأنَّهَا موضوعةٌ على الإبهامِ[7]، أيْ نُقصانِ الدَّلالةِ، فالمتكلِّمُ لا يستطيعُ أنْ يقولَ: يا أيٌّ، أو يا أيُّهَا، ويَسكتُ؛ لِنقصانِ دَلالةِ (أيٌّ)، فلا

---

[1] ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٧٧٠/٣، لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٧م، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/٢، وشرح التسهيل ٢٤٣/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ١٤٣، ٢٥٢، وشرح الأشموني ٢٧٣/٢-٢٧٤.

[2] سورة الروم ٤.

[3] ينظر: همع الهوامع ٣٨/٢.

[4] سورة الانفطار ٦.

[5] البيت بلا عزوفي: شرح عمدة الحافظ٢٨١/١، وارتشاف الضرب١٢٨/٣، وشرح المكودي ٥١٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٣٨/٣، وشرح الأشموني ١٥٣/٣، والدرر ٣٣/٣. [الواغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعوة].

[6] سورة الحجر ٦.

[7] ينظر: كتاب سيبويه ١٨٨/٢، ٢١٢، والأصول ٣٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، وشرح المكودي ٥١٤/٢، وحاشية الخضري ١٨٠/٢.

تَكتمِلُ إلاَّ بذكرِ مَا بعدَها مِمَّا ذُكِرَ، حتَّى يصيرانِ كأنَّهمَا اسمٌ واحدٌ، فإذا قلتَ: يا أيُّها الرَجُلُ، كأنَّكَ قلتَ: يا رجلُ[1].

د ــ اسمِ الإشارةِ:

يعزُو النَّحويُّونَ بناءَ اسمِ الإشارةِ إلى مُشابهتِهِ الحرفَ في الوضعِ أو في المعنَى، «لاحتياجِهَا في وضعِهَا إلى مَا تَبِيْنُ بِهِ مِنْ قرينةِ الإشارةِ» [2]، فإذا لمْ تكنْ هناكَ إشارةٌ حسِّيَّةٌ افتقرَ إلى الإيضاحِ بالتَّابعِ[3]، نحوُ: مررتُ بهذا الرَّجُلِ، ومِمَّا يدُلُّ على نقصانِ دَلالةِ اسمِ الإشارةِ صحَّةُ جعْلِهِ وُصْلَةً لِنداءِ مَا فيهِ (أَلْ) نحوُ: يا هذا الرَّجلُ[4].

هـ ــ الاسمِ الموصولِ:

أشارَ سيبويهِ إلى أنَّ الأسماءَ الموصولةَ مفتقرةٌ إلى الصِّلةِ التي يُسمِّيهَا حشْوًا، وأنَّهُ لا معنَى لَهَا مِنْ غيرِ الصِّلةِ[5]، وأنَّ الاسمَ الموصولَ معَ صِلتِهِ بمنزلَةِ اسمٍ واحدٍ[6]، «ألا ترَى أنَّكَ لو قلتَ: (جاءَنِي الذي)، أو(مررتُ بالذي)، لمْ يدلَّكَ ذلكَ على شيءٍ حتَّى تقولَ: مررتُ بالذي قامَ» [7]، فـ(الذي قامَ) بمنزلةِ (زيدٍ أو

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ١٨٨/٢، ٢١٢، والنكت ٥٤٣/١، وشرح المفصل ٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣.

[2] شرح المقدمة الكافية ٧١٥/٣، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١، وشرح التسهيل ٢٥٢/١، والمساعد ١٩٤/١، والشكل والدلالة ٥٥.

[3] ينظر: المقتضب ٢١٦/٤، ٢٢٠، والأصول ٣٢/٢، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٢٦٠-٢٦١، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (غ.ط)، ١٩٨٣م، والمقتصد ٩٢٣/٢، وشرح المفصل ٥٧/٣، ١٢٦، وشرح التسهيل ٢٥٢/١، والمساعد ١٩٤/١، وحاشية ابن حمدون ٥١٦/٢.

[4] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٢، وهمع الهوامع ٣٨/٢.

[5] ينظر: كتاب سيبويه ١٠٥/٢-١٠٧، ٣٤٧، ١٣٥/٤، و معاني القرآن وإعرابه ٧١/١، والبسيط ١٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٥٦/١، وحاشية الخضري ١٤٧/١.

[6] ينظر: كتاب سيبويه ٦/٣، ٣٣٣، والإيضاح ١٠٠، وشرح المفصل ١٠٠/١، ١٣٨/٣.

[7] ينظر: المقتضب ١٩٧/٣.

محمَّدٍ). واتَّضحَ بذلكَ الفرقُ بينَ الاسمِ الموصولِ والاسمِ الظَّاهرِ، فالاسمُ الظَّاهرُ يدلُّ على معنًى مخصوصٍ في نفسِهِ مِن غيرِ افتقارٍ إلى غيرِهِ، أمَّا الموصولُ فلا يدلُّ على معنًى مخصوصٍ إلاَّ بالصِّلةِ[١].

ويُسمِّي بعضُ النَّحويينَ الاسمَ الموصولَ الاسمَ النَّاقص[٢]، ومِن ذلكَ قولُ ابنُ يعيشَ: «الموصولُ وحدَهُ اسمٌ ناقصٌ، أيْ ناقصُ الدَّلالةِ، فإذا جئتَ بالصِّلةِ قيلَ موصولٌ حينَئذٍ» [٣]، كمَا أنَّهُ لا يُحكَمُ على الموصولِ بالتَّعريفِ إلاَّ بعدَ تمامِهِ بصلتِهِ[٤].

و ــ الضميرِ:

يَربطُ النَّحويونَ بينَ الضميرِ ومفهومِ الإبهامِ[٥]، أيِ افتقارِ الضميرِ إلى مَا يُوضِّحُهُ، «والمرادُ بالافتقارِ كونُ الضميرِ لا تتمُّ دَلالتُهُ على مُسمَّاه إلاَّ بِضَميمةٍ مِن مُشاهدَةٍ أو مَا يقومُ مقامَهَا، فأشبهَ بذلكَ الحرفَ؛ لأنَّهُ في الغالبِ لا يُفهَمُ معناهُ بنفسِهِ بلْ معَ ضَميمٍ» [٦]ــ أيْ أنَّهُ ناقصُ الدَّلالةِ[٧]ــ، ويتَّضِحُ مِن هذا النَّصِّ أنَّ مِن أسبابِ بِناءِ الضميرِ افتقارَهُ إلى مرجعٍ يعودُ إليهِ، وذلكَ في ضميرِ الغائبِ، أو إلى قرينةٍ كالتكلُّمِ والخطابِ في ضميرَيِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ[٨].

ز ــ أسماءِ العددِ:

أسماءُ العددِ مُبهَمةٌ؛ لأنَّهَا ناقصةُ الدَّلالةِ، ولا تكتملُ دَلالتُهَا إلاَّ بِذِكرِ التَّمييزِ أوِ المضافِ إليهِ، قالَ سيبويهِ: «إذا قلتَ لِي عشرونَ، فقدْ أَبهمْتَ الأنواعَ، فإذا قلتَ:

---

[١] ينظر: الإنصاف ٢٢٩/٢.

[٢] ينظر: أسرار العربية ٣٢٧، وشرح الجمل لابن هشام ٨٩، ١٠٩، ٤١٣، وشرح المكودي ١١٣/١، وشرح التصريح ١٤٠/١، ٨٧/٢، ٩٦، وحاشية الصبان ١٥٦/١، ٦٠/٢.

[٣] شرح المفصل ١٥٠/٣.

[٤] ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١.

[٥] ينظر: دراسات لغوية تطبيقية ٩٥، ١٢٦.

[٦] شرح التسهيل ١٦٧/١، وينظر : المساعد ١١٨/١، وشفاء العليل ٢٠٦/١.

[٧] ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح ١٢٦/٢.

[٨] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٦/٣.

درهمًا فقدِ اختصصتَ نوعًا»[1]؛ لأنَّهُ لمْ يَجتمعْ في (عشرينَ) العددُ والنوعُ، بلْ فُهِمَ مِنها العددُ حَسْبُ، فافتقرتْ إلى أنْ يُضَمَّ إليهَا مَا يدُلُّ على نوعِ المعدودِ[2].

ح ــ كناياتِ العددِ:

كناياتُ العددِ أَشدُّ إبهامًا مِنهُ؛ لأنَّهَا أَشدُّ نقصًا في الدَّلالةِ، فلا يُفهَمُ مِنهَا العددُ ولا نوعُهُ ابتداءً، ثُمَّ يَتَّضحُ النَّوعُ بمَا يُذكَرُ بعدَهَا مِن تمييزٍ أو مضافٍ إليهِ[3]، أمَّا العددُ فيبقَى مُبهَمًا في (كَمِ) الخبريَّةِ وأخواتِهَا لإفادةِ التَّكثيرِ، أمَّا (كَمِ) الاستفهاميَّةُ فقدْ يَتَّضحُ العددُ الذي أُبهِمَ فيهَا في البدلِ التَّفصيليِّ[4]، ولكنَّهُ لا يتعيَّنُ تعيينًا كاملاً، كأنْ يُقالَ: كَمْ كتابًا اشتريتَ؟ أَعشرينَ أمْ ثلاثينَ، وإنَّمَا يكونُ التَّعيينُ الكاملُ في الجوابِ عَنِ السُّؤالِ.

ط ــ اسمِ المكانِ المُبهَمِ:

يُعدُّ اسمُ المكانِ المُبهَمِ مِنَ الأسماءِ النَّاقصةِ الدَّلالةِ؛ لأنَّهُ لا تُعرَفُ حقيقتُهُ بنفسِهِ، بلْ يَفتقِرُ إلى غيرِهِ في بيانِ صورةِ مُسمَّاه[5]، كأسماءِ الجهاتِ السِّتِّ ومَا رادَفَهَا، نحوُ: فوقُ، وتحتُ، ويمينُ، وشمالُ، وأمامُ، وخلفُ، وقُدَّامُ، ووراءُ، وما شابَهَهَا، نحوُ: جانبٌ، ومكانٌ، وناحيةٌ.

ي ــ الفعلِ النَّاقصِ:

تُسمَّى الأفعالُ في بابِ كانَ وأخواتِهَا الأفعالَ النَّاقصةَ، «وإنَّمَا سُمِّيتْ ناقصةً لأنَّ الأفعالَ كلَّهَا تَكتفِي بِمَا يرتفعُ بِهَا، وتكونُ في المنصوبِ بالخيارِ إلاَّ هذهِ الأفعالَ، فإنَّهَا لا تَكتفِي بِما ترفعُهُ، ولا بُدَّ لَهَا مِنَ المنصوبِ ... فصارتْ بذلكَ

---

[1] كتاب سيبويه ١٧٢/٢، وينظر: المقتضب ١٤٤/٢.

[2] ينظر: شرح المفصل ١٨/٦.

[3] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم٢٩٢، وشرح التصريح٢٧٩/٢، وحاشية الخضري٣٢٣/٢، ٣٢٥.

[4] ينظر: نظم الفرائد ٩٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٥/٣-١٢٨٦.

[5] ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٨، والمساعد ٥٢١/١، وشرح التصريح ٣٤١/١، وهمع الهوامع ١١١/٢، وحاشية الخضري ٤٤٧/١.

ناقصةً»[1]، هذا على المشهورِ مِن قولِ النَّحويينَ، ومِنْهمْ مَنْ يرَى أنَّ هذهِ الأفعالَ سُمِّيتْ ناقصةً؛ لأنَّهَا لا تدُلُّ على الحدثِ، وإنَّمَا تدُلُّ على الزَّمانِ حَسْبُ[2]. والرَّاجحُ أنَّهَا سُمِّيتْ كذلكَ لِدلالتِهَا على حدثٍ ناقصٍ يَكتمِلُ بذكرِ الخبرِ، ولعلَّ هذا مِن بابِ الإبهامِ أوَّلاً ثُمَّ التَّفسيرِ ثانيًا قياسًا على غيرِهَا مِن المسائلِ.

ك ــ حروفِ المعانِي:

حرفُ المعنَى لا يدُلُّ على معنًى في نفسِهِ، وإنَّمَا يدُلُّ على معنًى في غيرِهِ، فهو غيرُ مُستقِلٍّ بنفسِهِ[3]؛ «لأنَّهُ موضوعٌ لِربطِ معانِي الأفعالِ وشبهِهَا بالأسماءِ، فلا يُفهَمُ معناهُ إلاَّ بجملةٍ يقعُ فيهَا» [4]، وهذا دليلُ نقصانِ دلالتِهَا، فحرفُ الجرِّ لا يُفيدُ إلاَّ معَ مجرورِهِ، وحرفُ العطفِ لا يُفيدُ إلاَّ معَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ، وهكذا بقيَّةُ الحروفِ.

٣ــ الحذفُ:

يُعدُّ الحذفُ أحدَ مَظاهرِ شجاعةِ العربيَّةِ[5]، وهو أعظمُ قواعدِ البلاغةِ ومِن مُهمَّاتِ عُلومِهَا، والأصلُ في الكلامِ ألاَّ يُحذفَ منهُ شيءٌ، ولذلكَ فمِن أسبابِ نُشُوْءِ الإبهامِ حذفُ جزءٍ مِنَ الكلامِ، فـ«قدْ يُشكِلُ الكلامُ ويَغْمُضُ بالاختصارِ والإضمارِ»[6]، والحذفُ عندَ النَّحويينَ

---

[1] البسيط ٧٣٧/٢، وينظر : شرح ألفية ابن معط ٨٦٧/٢، وارتشاف الضرب ٧٥/٢، وشفاء العليل ٣٠٨/١، وشرح المكودي ١٦٠/١.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب ٧٥/٢، وشفاء العليل ٣٠٨/١، وشرح المكودي ١٦٠/١، ومعاني النحو ١٩١/١.

[3] ينظر: شرح المفصل ١٣٩/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٦/٣-٧، والبسيط ٢٨١/١، وشرح ألفية ابن معط ٢٠١/١، وشرح ابن عقيل ٣٣/١، وشرح التصريح ٥٢/١، وحاشية الخضري ٣٣/١.

[4] حاشية الخضري ٥٧/١، وينظر: شرح التصريح ٥٢/١.

[5] الخصائص ٣٦٠/٢.

[6] تأويل مشكل القرآن ٢١٨، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت، المكتبة العلمية، (غ.ط.ت)، وينظر: ظاهرة اللبس في العربية ١٥٢.

نوعانِ[١]: حذفُ اختصارٍ لِوجودِ دليلٍ على المحذوفِ، يقولُ ابنُ السَّرَّاجِ: «اعلمْ أنَّ جميعَ مَا يُحذَفُ فإنَّهمْ لا يَحذِفُونَ شيئًا إلاَّ وفي مَا أَبْقَوْا دليلٌ على مَا أَلْقَوْا»[٢]، وحكمُهُ الجوازُ، ومِن أمثلتِهِ قولُكَ: (محمَّدًا)، في جوابِ مَن سألَكَ: مَن رأيْتَ؟، فقدْ حُذِفَ الفعلُ والفاعلُ لِوجودِ الدَّليلِ عليهِمَا في السُّؤالِ، ومِنْهُ حذفُ المخصوصِ في نحوِ: محمَّدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ؛ لأنَّهُ تقدَّمَهُ مَا يدُلُّ عليهِ. وحذفُ اقتصارٍ لِعدمِ وجودِ دليلٍ على المحذوفِ، وفيهِ تفصيلٌ؛ فقدْ منعَهُ بعضُهُم مطلَقًا[٣]، وأجازَهُ آخرُوْنَ إذا كانَ في استعمالِهِ غرضٌ يقصِدُهُ المتكلِّمُ[٤]، وهو الرَّاجحُ لِورودِهِ في الكلامِ، ومِن أمثلتِهِ قولُهُ تعالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى واتَّقَى﴾[٥]، فقدْ حُذِفَ مفعولا (أعطَى)، ومفعولُ (اتَّقَى) مِن غيرِ دليلٍ، وفي هذا النَّوعِ مِنَ الحذفِ يقولُ عبدُ القاهرِ الجرجانِيُّ[٦]: «هذا بابٌ دقيقُ المسلكِ، لطيفُ المأخذِ، عجيبُ الأمرِ، شبيهٌ بالسِّحرِ، فإنَّكَ تَرَى بِهِ تركَ الذِّكرِ أفصحَ مِنَ الذِّكرِ، والصَّمتَ عَنِ الإفادةِ أزيدَ لِلإفادةِ، وتجدُكَ أَنْطَقَ مَا تكونُ إذا لمْ تنطُقْ، وأتمَّ مَا تكونُ بيانًا إذا لمْ تُبِنْ» [٧].

ويحصلُ الإبهامُ في حالِ عدمِ وجودِ دليلٍ على المحذوفِ، إشارةً إلى أنَّ المحذوفَ «شيءٌ لا يُحيطُ بِهِ الوصفُ، أو لِتذهبَ نفسُ السَّامعِ فيهِ كلَّ مَذهبٍ» [٨]،

---

[١] ينظر: مغني اللبيب ٧٩٧، وشرح الأشموني ٢/٣٤-٣٥، ٩٣، وحاشية الصبان ٢/٣٤-٣٥، وحاشية الخضري ١/٤١١.

[٢] الأصول ٢/٢٥٤.

[٣] ينظر: أسرار العربية ١٥١-١٥٣، وشرح المفصل ٧/٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٤، وشرح الأشموني ٢/٣٤، وحاشية الخضري ١/٤١١.

[٤] ينظر: شرح المفصل ٧/٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٧، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١/٢٦١، وحاشية الصبان ٢/٣٤، وحاشية الخضري ١/٣٤٩.

[٥] سورة الليل ٥. وينظر في توجيهها: البحر المحيط ١٠/٤٩٣.

[٦] هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي الفارسي، من مصنفاته: المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرحه، والجمل، والعوامل المائة، والعمدة في التصريف، وغيرها، توفي سنة ٤٧١ هـ، وقيل ٤٧٤ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/١٠٦-١٠٧.

[٧] دلائل الإعجاز ١٤٦، وينظر: علوم البلاغة ٨٢.

[٨] الإيضاح في علوم البلاغة ١٨٨، وينظر: شروح التلخيص ٣/١٩٥.

أو في حالِ وجودِ دليلٍ، ولكنَّهُ مُتأخِّرٌ عَنِ المحذوفِ، فـ «إنَّ الشَّيءَ إذا أُضمِرَ ثُمَّ فُسِّرَ كانَ أفخمَ مِمَّا إذا لمْ يتقدَّمْهُ إضمارٌ» [1]، فإذا ذُكِرَ المحذوفُ زالَ عَنِ النَّفسِ مَا كانتْ فيهِ مِن كَدٍّ وحَدَسٍ وتَخْمِينٍ.

ومِنَ المواضعِ التي حصلَ فيها الحذفُ مِن غيرِ دليلٍ لِغرضٍ يقصدُهُ المتكلِّمُ، ومِن غيرِ ذكرٍ لِمَا يدلُّ على المحذوفِ، متأخِّرًا عنهُ:

أ ــ حذفُ التَّمييزِ:

يُؤتَى بالتَّمييزِ لِرفعِ إبهامٍ تقدَّمَهُ في مفردٍ أو جملةٍ مُبهَمةِ النِّسبةِ، ولذلكَ فهو يُؤدِّي وظيفةً دَلاليَّةً مُهِمَّةً تتطلَّبُ ذِكرَهُ، ولكنَّ الاستعمالَ وَرَدَ بحذفِهِ اختصارًا لِلعلمِ بِهِ، كمَا وردَ حذفُهُ اقتصارًا مِن غيرِ دليلٍ لِغرضٍ يقصدُهُ المتكلِّمُ[2]، كمَا في قولِكَ: (عندِي عشرونَ)، مِن غيرِ أيَّةِ قرينةٍ تدُلُّ على المحذوفِ، قاصدًا الإبهامَ على السَّامعِ؛ لِيذهبَ ذهنُهُ في تقديرِ المحذوفِ كلَّ مَذهبٍ مُمكنٍ، وفي ذلكَ يقولُ ابنُ جنِّيٍّ: «وقدْ حُذِفَ التَّمييزُ وذلكَ إذا عُلِمَ مِنَ الحالِ حكمُ مَا كانَ يُعلَمُ مِنهَا بِهِ، ... فإنْ لمْ يُعلَمِ المُرادُ لزمَ التَّمييزُ إذا قَصَدَ المتكلِّمُ الإبانةَ، فإنْ لمْ يُردْ ذلكَ وأرادَ الإلغازَ وحذفَ جانبِ البيانِ، لمْ يُوجِبْ على نفسِهِ ذِكرَ التَّمييزِ، وهذا إنَّمَا يُصلِحُهُ ويُفسدُهُ غرضُ المتكلِّمِ» [3].

ب ــ حذفُ صلةِ الموصولِ:

الموصولُ مفتقرٌ إلى صلةٍ تُوضِّحُهُ وتُزيلُ الإبهامَ عنهُ، وقدْ تُحذفُ هذه الصِّلةُ لِلعِلمِ بِهَا، وذلكَ لا يُؤثِّرُ على دَلالةِ الكلامِ، وفي بعضِ المواضعِ تُحذفُ مِن غيرِ دليلٍ لِنكتةٍ يقصدُهَا المتكلِّمُ[4]، كمَا في قولِ

---

[1] البرهان ١١٩/٣.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٦/٢، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢، والحذف في الأساليب العربية ١٢٨–١٢٩، لإبراهيم عبدالله رفيدة، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ط١، ٢٠٠٢م.

[3] الخصائص ٣٧٨/٢، وينظر: ظاهرة اللبس في العربية ٨١.

[4] ينظر: النكت ٦٤٧/١، والإيضاح في علوم البلاغة ١٨٨–١٨٩، وشروح التلخيص ١٩٥/٣، ومعاني النحو ١٣٥/١، والحذف في الأساليب العربية ٢٩٢.

الرَّاجزِ[1]:

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِيْ إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

فحَذَفَ الصِّلَةَ مِن غيرِ دليلٍ مُبالَغةً في عِظَمِ المُصيبةِ وأنَّهَا لا يُحيطُ بِهَا البيانُ؛ لأنَّهَا قدْ بلغتْ غايةً لا يُدرَكُ كُنْهُهَا في الشِّدَّةِ والعظمةِ[2].

ج ــ حذفُ المفعولِ بِهِ:

إذا حُذِفَ المفعولُ بِهِ لِغيرِ دليلٍ حصلَ الإبهامُ لِغرضٍ يقصدُهُ المتكلِّمُ[3]، كإفادةِ التَّعظيمِ، أوِ الإشارةِ إلى أنَّ التَّعيينَ غيرُ مقصودٍ، بلِ المقصودُ إيقاعُ الحدثِ على كلِّ مفعولٍ مُمكنٍ، كقولِكَ: محمَّدٌ يُعطِي ويمنعُ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿رَبِّيَ الَّذِيْ يُحْيِيْ وَيُمِيْتُ﴾[4]، وقولُهُ: ﴿كُلُوْا وَاشْرَبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْا﴾[5]، وقولُهُ: ﴿هَلْ يَسْتَوِيْ الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالَّذِيْنَ لَا يَعْلَمُوْنَ﴾[6]، وقولُهُ ﷺ: «إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوْا الذِّبْحَةَ، وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوْا الْقِتْلَةَ»[7]. وذلك بِتَنْزِيْلِ الفعلِ المتعدِّيْ مَنزِلَةَ الفعلِ اللاَّزمِ، ومِنَ النَّحويينَ مَن يرَى أنَّهُ إذا لمْ يُقصدِ التَّعيينُ فليسَ هناكَ مفعولٌ محذوفٌ[8]؛ لأنَّ الغرضَ إثباتُ المعنَى مِن غيرِ قصدٍ لإفادةِ مَنْ وقعَ عليهِ الفعلُ؛ لأنَّ المعنَى: محمَّدٌ يفعلُ

---

[1] الرجز للعجاج في: كتاب سيبويه ٣٤٧/٢، ٤٨٨/٣، والنكت ٦٤٧/١، وبلا عزو في: المقتضب ٢٨٩/٢، وشرح المفصل ١٤٠/٥، ومغني اللبيب ٨١٦، وخزانة الأدب ١٤٥/٦. [تردت: هلكت، أو سقطت من مكان عال].

[2] ينظر: إيضاح الشعر ٤٢٦ ، وشرح كافية ابن الحاجب ١٥٣/٣.

[3] ينظر: دلائل الإعجاز ١٥٧، وشرح التسهيل ١٦٣/٢، والبسيط ٤٢١/١، والبرهان ٢٠٥/١، ٢٠٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٣، ٢٨٤، والبحر المحيط ١٧٤/٧.

[4] سورة البقرة ٢٥٨.

[5] سورة الأعراف ٣١.

[6] سورة الزمر ٩.

[7] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في المسند ٣٣٧/٢٨، حديث رقم (١٧١١٣)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٩م.

[8] ينظر: مغني اللبيب ٧٩٧–٧٩٨، وحاشية الصبان ٣٤/٢، وعلوم البلاغة ٨٦.

الإعطاءَ والمنعَ، وربِّيَ الذي يفعلُ الإحياءَ والإماتَةَ، وأَوْقِعُوا الأكلَ والشُّربَ وذَرُوا الإسرافَ، وإذا أَوْقَعْتُمُ الذَّبحَ والقتلَ فأَحسِنُوا.

ومَا قيلَ في الأفعالِ المتعدِّيةِ إلى مفعولٍ واحدٍ يُقالُ في الأفعالِ المتعدِّيةِ إلى مفعولينِ إذا حُذِفَ أحدُهُمَا أو كِلاهُمَا[١]، كقولِكَ: أعطيتُ محمَّدًا، أو: أعطيتُ دينارًا، أو: أعطيتُ، فإذا ذَكرْتَ المفعولينِ كانَ تَناهِيًا في البيانِ، وإذا اقتصرْتَ على أحدِهِمَا كانَ ذلكَ توسُّطًا في البيانِ[٢]، فإذا اقتصرْتَ على الفعلِ وحذفْتَ المفعولينِ مِن غيرِ دليلٍ كانَ ذلكَ تَناهِيًا في الإبهامِ وعدَمِ التَّخصيصِ، ومِن ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾[٣]، وكذلكَ الأفعالُ المتعدِّيةُ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٤].

والسَّامعُ أَوَّلَ مَا يسمعُ مثلَ تلكَ الشَّواهدِ يذهبُ ذهنُهُ إلى البحثِ عَنِ المفعولِ المحذوفِ، ولكنَّهُ يَرجعُ بعدَ البحثِ وكَدِّ الذِّهنِ مِن غيرِ فائدةٍ؛ لأنَّهُ لمْ يعثرْ على شيءٍ.

د ــ حذفُ الفاعلِ:

يُحذفُ الفاعلُ لِغرضٍ يَقصدُهُ المتكلِّمُ[٥]، كالجهلِ بِهِ، كقولِكَ: كُسِرَ الزُّجاجُ، إذا كنتَ تجهلُ الفاعلَ، أوِ العِلْمِ بِهِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[٦]، أو قُصِدَ

---

[١] يمنع بعض النحويين حذف المفعولين كليهما في باب ظن إذا لم يوجد دليل، ومنع آخرون حذف أحدهما، وجواز حذفهما معا، وأجاز غيرهم حذف أحد المفعولين أوكليهما إذا كان لغرض يقصده المتكلم. ينظر: النكت ١/١٧٤-١٧٥، وشرح المفصل ٧/٣٨، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٩٠-٩١، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م، وحاشية الصبان ٢/٣٤.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٧/٨٢.

[٣] سورة الليل ٥.

[٤] ينظر: النكت ١/١٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠، وشرح الأشموني ٢/٣٩.

[٥] ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦١٥، والطراز ٣/٢٢٧، وهمع الهوامع ١/٥١٨-٥١٩، وحاشية ابن حمدون ١/٢٣١-٢٣٢، ومعاني النحو ٢/٦٣.

[٦] سورة النساء ٢٨.

إبهامُهُ لِتعظيمِهِ، كقولِكَ: خُلِقَ الخنزيرُ، حذفْتَ الفاعلَ المُعظَّمَ لِئلاَّ يُقرَنَ بالمفعولِ المحقَّرِ، أو لِتحقيرِهِ، كقولِكَ: طُعِنَ عمرُ، حذفْتَ المفعولَ المحقَّرَ لِئلاَّ يُقرَنَ بالفاعلِ المعظَّمِ، أو لِلخوفِ عليهِ، كالمثالِ الأَوَّلِ إذا كانَ الفاعلُ شخصًا عزيزًا عليكَ، سيلحقُهُ ضررٌ لو صرَّحْتَ باسمِهِ، أو لِلخوفِ مِنهُ، إذا كانَ شرِّيرًا سيُصيبُكَ ضررٌ مِنهُ لو صرَّحْتَ باسمِهِ، أو لِلإشارةِ إلى عدَمِ تعيينِهِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾[1]؛ لأنَّهُ لا يتعلَّقُ المُرادُ بفاعلٍ مُعيَّنٍ.

هـ ــ حذفُ الجوابِ:

الجوابُ ومَا يطلُبُهُ مُتلازِمانِ، كالشَّرطِ وجوابِهِ، والقسَمِ وجوابِهِ، ويجوزُ حذفُ الجوابِ إذا دلَّ عليهِ دليلٌ، كمَا أنَّهُ إذا اجتمعَ الشَّرطُ والقسَمُ يُغنِي جوابُ المُتقدِّمِ مِنهمَا عنْ جوابِ المُتأخِّرِ[2].

وقدْ يُحذفُ الجوابُ مِن غيرِ دليلٍ لِغرضٍ مقصودٍ، قالَ الزَّرْكَشِيُّ[3]: «وحذفُ الجوابِ يقعُ في مواقعِ التَّفخيمِ والتَّعظيمِ ... وإنَّمَا يُحذَفُ لِقصدِ المُبالَغَةِ؛ لأنَّ السَّامعَ معَ أقصَى تَخيُّلِهِ يذهبُ مِنهُ الذِّهنُ كلَّ مَذهَبٍ»[4]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[5]، أيْ لَرأيتَ أمرًا فظيعًا لا يكادُ يُحيطُ بِهِ

---

[1] سورة النساء ٨٦.

[2] يشترط لذلك ألاَّ يتقدم عليهما اسم يحتاج إلى خبر، فإذا تقدم كان الجواب للشرط مطلقا. ينظر تفصيل المسألة في: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١-٥٤١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، وأوضح المسالك ١٩٧/٤-١٩٨، وشرح الأشموني ٢٧/٤-٣١، والصدارة في النحو العربي ٦٣-٦٤، لعبد الرحمن الشنقيطي، القاهرة، النهار للطبع والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٩م.

[3] هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، من مصنفاته: البحر المحيط في أصول الفقه، والديباج في توضيح المنهاج، وعقود الجمان، وغيرها، توفي سنة ٧٩٤ هـ. ينظر: الأعلام ٦٠/٦-٦١.

[4] البرهان ٢١٨/٣، وينظر : الكشاف ٤/٥.

[5] سورة الأنعام ٢٧.

البيانُ[١]، وقولُهُ: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوْهَا وَفُتِحَتْ أَبوَابُهَا﴾[٢]؛ فحُذِفَ الجوابُ لأنَّ وصفَ مَا يَجِدُونَهُ لا يتناهَى[٣]، ويقولُ القائلُ: واللهِ لَئِنْ فعلتَ، ويسكتُ عنْ ذكرِ الجوابِ مبالَغةً في التَّهديدِ والوعيدِ، فتجرِي أنواعُ العِقابِ كلُّهَا في ذِهنِ السَّامعِ، فلا يَدرِي مَاذا سيُفْعَلُ بِهِ[٤].

وبذلكَ يصدُقُ مَا ذكرَهُ أبُو حيَّانَ[٥] مِن أنَّ حذفَ الجوابِ أبلغُ وأَهْيَبُ مِنَ النَّصِّ عليهِ[٦].

و ــ حذفُ المنعوتِ:

يجوزُ حذفُ المنعوتِ إذا عُلِمَ، فإنْ لمْ يُعْلَمْ وجبَ ذكرُهُ ــ لأنَّ حذفَهُ مدعاةٌ لحصولِ الإبهامِ ــ إلاَّ إذا كانَ الإبهامُ مقصودًا فيجوزُ حذفُهُ[٧]، كأنْ يقولَ المتكلِّمُ: رأيتُ مُتحرِّكًا، بذكرِ النَّعتِ وحذفِ المنعوتِ، ليبعثَ في ذِهنِ السَّامعِ كلَّ الاحتمالاتِ. ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[٨]، ومَهْمَا قدَّرْتَ المحذوفَ في هذهِ الآيةِ فإنَّهُ لا يَفِي بالغرضِ؛ لأنَّ في حذفِ الموصوفِ فخامةً تُفقَدُ بذِكرِهِ[٩].

---

[١] ينظر: البحر المحيط ٤٧٣/٤، وروح المعاني ١٢١/٤.

[٢] سورة الزمر ٧٣.

[٣] ينظر: تفسير الرازي٢٤/٢٧/١٤، لفخر الدين الرازي، قدم له: خليل محيي الدين الميس، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٤م، والبحر المحيط ٢٢٥/٩، وروح المعاني ٢٨٨/١٢.

[٤] ينظر: شرح المفصل ٩/٩، والبسيط ٨٦٧/٢-٨٦٨، والجملة العربية والمعنى ٢١٦.

[٥] هو محمد بن يوسف بن علي، الشهير بأبي حيان الأندلسي، من مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب، والتذكرة، وغيرها، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١-٢٨٣.

[٦] ينظر: البحر المحيط ٤٣١/٧.

[٧] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٤٦/١، وحاشية الصبان ٧٠/٣.

[٨] سورة الإسراء ٩.

[٩] ينظر: البحر المحيط ١٨/٧، وروح المعاني ٢٢/٨، والتحرير والتنوير ٤٠/١٥/٧، لابن عاشور، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، (غ.ط)، ١٩٩٧م.

ومِنَ المواضعِ التي حصلَ فيها حذفٌ معَ ذكرِ مَا يدُلُّ على المحذوفِ مُتأخِّرًا عنْ موضعِ الحذفِ؛ لِتحصُلَ نُكْتَةُ الإبهامِ ثُمَّ الإيضاحِ:

أ ــ الحذفُ في بابِ الاشتغالِ:

قدْ يكونُ الغرضُ مِنَ الحذفِ في بابِ الاشتغالِ حصولَ الإبهامِ أَوَّلاً ثُمَّ الإيضاحِ ثانيًا بذكرِ المُفسِّرِ[١]، فمِن ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٢]، «وأصلُ الكلامِ: وإنِ استجارَكَ أحدٌ مِنَ المشركينَ فأَجِرْهُ، فحُذِفَ الفعلُ مِنَ الموضعِ الذي يجبُ وقوعُهُ فيهِ لِيحصُلَ لَهُ إبهامٌ[٣]، فإذا فُسِّرَ كانَ أوقعَ في النَّفسِ مِن ذكرِهِ غيرَ مُفَسَّرٍ مِن أَوَّلِ الأمرِ»[٤]، ويزدادُ الإبهامُ في بابِ الاشتغالِ إذا كانَ المحذوفُ مِن غيرِ لفظِ المذكورِ[٥]، كأنْ تقولَ: محمَّدًا ضربتُ أخَاهُ.

ب ــ حذفُ مفعولِ المَشِيْئَةِ وما جرَى مجرَاها:

يُحذفُ مفعولُ المشيئةِ والإرادةِ والمحبَّةِ[٦] بقصدِ الإبهامِ ثُمَّ التَّفسيرِ، وأكثرُ مَا يكونُ ذلكَ بعدَ أداةِ الشَّرطِ؛ لأنَّ دليلَ المحذوفِ مذكورٌ في جَوابِهَا، ومِن ذلكَ قولُهُ تعالَى:﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٧]، والتَّقديرُ: ولو شاءَ هِدايتَكُمْ لَهداكُمْ أجمعينَ، «فإنَّهُ إذا سمعَ السَّامعُ (ولو شاءَ) تعلَّقتْ نفسُهُ بمشيْئَتِهِمْ عليهِ، ولا يدرِي مَا هو،

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٧٤/١، والبسيط ٦٣٠/٢، والبرهان ١٠٢/٣.

[٢] سورة التوبة ٦.

[٣] هذا على القول المشهور وهو قول البصريين. ينظر: الإنصاف ١٣٤/٢.

[٤] جواهر الأدب ٢٠٠.

[٥] ينظر: البرهان ٢٣٦/٣-٢٣٧.

[٦] ينظر: البرهان١٩٧/٣، والإيضاح في علوم البلاغة١٠٩، والإتقان١٧٢/٣، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ١٦٨، لعبد المتعال صعيدي، القاهرة، مكتبة كلية الآداب، (غ.ط)، ١٩٩٧م ،

[٧] سورة النحل ٩.

فلمَّا ذُكِرَ الجوابُ استبانَ بعدَ ذلكَ »[1]. ومِنَ الشَّواهدِ أيضًا قولُ الشَّاعرِ[2]:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ

ومِمَّا يجدُرُ ذكرُهُ أنَّ هذا المفعولَ لا يُذْكَرُ إلاَّ إذا كانَ غريبًا أو عظيمًا[3]، كقولِهِ تعالَى: ﴿لَوْأَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ﴾[4]، وقولِهِ: ﴿لَوْأَرَادَاللهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾[5]، فقدْ ذُكِرَ المفعولُ في الآيتينِ لِيتقرَّرَ في ذهنِ السَّامعِ لِغرابتِهِ وعظَمتِهِ.

ج ــ حذفُ الفاعلِ وذِكرُ مَا يدُلُّ عليهِ بعدَ حذفِهِ:

وَرَدَ في بعضِ الشَّواهدِ ذكرُ اسمٍ مرفوعٍ بعدَ استيفاءِ الفعلِ المُغيَّرِ الصِّيغةِ نائبَ الفاعلِ، وذلكَ لأنَّهُ لمَّا حُذِفَ الفاعلُ حصلَ بحذفِهِ إبهامٌ في الكلامِ يبعثُ على السُّؤالِ عنْ بيانِهِ[6]، فوردَ هذا الاسمُ دليلاً على الفاعلِ المحذوفِ، على نمطِ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ، ومِنَ الشَّواهدِ على ذلكَ قِراءَةُ مَنْ قرأَ[7]: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾[8]، بحذفِ الفاعلِ وتغييرِ

---

[1] الإتقان ١٧٢/٣، وينظر: شروح التلخيص ١٣١/٢-١٣٢.

[2] البيت للبحتري في: ديوانه ٤٢٢/١، شرحه وعلق عليه: د/محمد التونجي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٤م، ودلائل الإعجاز ١٦٣.

[3] ينظر: شروح التلخيص ١٣١/٢-١٣٢، والإتقان ١٧٢/٣، وعلوم البلاغة ٨٨.

[4] سورة الأنبياء ١٧.

[5] سورة الزمر ٤.

[6] ينظر: شرح المفصل ٨٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٧٣/١، ومغني اللبيب ٨٠٧، وشروح التلخيص ١٤/٢، وهمع الهوامع ٥١٤/١، وعلوم البلاغة ٨٦.

[7] قرأ بها ابن عامر، وأبوبكر، وقرأ الباقون (يُسَبِّحُ) بالبناء للفاعل. ينظر: حجة القراءات ٥٠١، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م، والنشر في القراءات العشر ٣٣٢/٢، للجزري، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط.ت)، وإتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر ٢٩٨/٢-٢٩٩، للبنَّا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.

[8] سورة النور ٣٦-٣٧.

صيغةِ الفعلِ، فلمَّا أُبْهِمَ الفاعلُ بحذفِهِ سئلَ عنهُ فقيلَ: مَنْ يُسبِّحُهُ؟، فقيلَ: رجالٌ، أيْ: يُسبِّحُهُ رجالٌ. ومِمَّا يُستدَلُّ بِهِ أيضًا قولُ الشَّاعرِ[1]:

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ

فكأنَّ سائلاً قالَ: مَنْ يَبكِيْهِ؟، فقيلَ: ضارعٌ، أيْ: يَبكِيْهِ ضارعٌ.

٤ــ تَقَدُّمُ ضميرِ الغائبِ على مَرجِعِهِ:

الضمائرُ مِن حيثُ الدَّلالةُ ثلاثةُ أنواعٍ: متكلِّمٌ ومخاطَبٌ وغائبٌ، والمتكلِّمُ والمخاطَبُ تفسَّرُهُما المشاهدَةُ والحضورُ[2]، أمَّا ضميرُ الغائبِ فلا بُدَّ لَهُ مِن مرجعٍ يُفسِّرُهُ؛ «لأنَّهُ وَضَعَهُ الواضعُ معرفةً لا بنفسِهِ بلْ بسببِ مَا يعودُ عليهِ»[3]، والأصلُ فيهِ أنْ يكونَ مُتقدِّمًا، إمَّا حقيقةً وإمَّا حُكمًا[4]، مثالُ التَّقدُّمِ الحقيقيِّ قولُهُ تعالَى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾[5]، وقولُكَ: أكرمَ محمَّدٌ صديقَهُ، وفي تلكَ الحالةِ يكونُ الضميرُ سالِمًا مِنَ الإبهامِ؛ لأنَّهُ قدْ عُلِمَ الاسمُ الذي يعودُ إليهِ، ووَصفَهُ سيبويهِ بأنَّهُ الإضمارُ

---

[1] البيت للبيد بن ربيعة في: ملحق ديوانه ٣٦٢، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، وزارة الإرشاد، (غ.ط)، ١٩٦٢م، وللحارث بن نهيك في: كتاب سيبويه١/٢٨٨، وخزانة الأدب ١/٢٩٧، ولنهشل بن حري في: خزانة الأدب ١/٣٠٢، وعزي لهما ولغيرهما في: المقاصد النحوية ٢/٢٠٤، وبلا عزو في: كتاب سيبويه ١/٣٦٦، والشعر والشعراء ١/٩٩، لابن قتيبة، تحقيق:أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ط٢، ١٩٩٨م، والمقتضب ٣/٢٨٢، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ٢/٤٩. [الضارع: الذليل. المختبط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة. الطوائح: المهلكات].

[2] ينظر: النكت ١/٦٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥، وشرح التسهيل ١/١٥٦، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٤٦، ٦٦٠، وارتشاف الضرب ١/٤٨١، وهمع الهوامع ١/٢١٨.

[3] شرح كافية ابن الحاجب ٣/١٠، وينظر: البسيط ١/٣٠٣، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٨، وهمع الهوامع ١/٢١٨.

[4] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/٦٧٥، ٦٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥-٧، وشرح التسهيل ١/١٥٧، و شرح كافية ابن الحاجب ٣/٧، وهمع الهوامع ١/٢١٨-٢٢٤، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١/٩٦.

[5] سورة الذاريات ٤٨.

الذي يجوزُ السُّكوتُ عليهِ[1]. ومثالُ التَّقدُّمِ الحُكْمِيِّ قولُهُ تعالَى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[2]، فقدْ قُدِّمَ المفعولُ لفظًا ــ وإنْ كانتْ رتبتُهُ التَّأخيرَ ــ لِكي يصحَّ عودُ الضميرِ عليهِ.

وقدْ يكونُ مرجعُ الضميرِ متأخِّرًا ــ وهو خِلافُ الأصلِ ــ؛ لأنَّهُ في هذهِ الحالة يبقَى مُبهَمًا لا يُعرَفُ المُرادُ بِهِ حتَّى يأتِي مُفسِّرُهُ بعدَهُ[3]، وهو نوعانِ:

ــ **جائزٌ** في الاستعمالِ لِوجودِ نُكتةٍ بلاغيَّةٍ فيهِ؛ وهي الإبهامُ ثُمَّ الإيضاحُ، ويُسمَّى هذا النَّوعُ الإضمارَ على شريطةِ التَّفسيرِ[4]، ولا يجوزُ فيهِ السُّكوتُ على الضميرِ، بل لا بُدَّ مِن ذكرِ مُفسِّرِهِ، قالَ سيبويهِ: «ولا يجوزُ لَكَ أنْ تقولَ: نِعْمَ، ولا رُبَّهُ، وتسكتُ؛ لأنَّهُمْ إنَّمَا بَدَأُوْا بالإضمارِ على شريطةِ التَّفسيرِ، وإنَّمَا هو إضمارٌ مُقدَّمٌ قبلَ الاسمِ»[5]. وقد حصرَ النَّحويونَ المواضِعَ التي يعودُ فيهَا الضميرُ على مُتأخِّرٍ لِغرضِ حصولِ الإبهامِ أوَّلاً ثُمَّ الإيضاحِ ثانيًا؛ حتَّى تتشوَّقَ النَّفسُ لِمعرفةِ ذلكَ المرجِعِ المتأخِّرِ ــ في الآتِي[6]:

أ ــ ضميرِ الشَّأنِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٦/٢.

[2] سورة البقرة ١٢٤.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ٦/٢، والخصائص ٢٠/٢، والنكت ٦٥١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥/٢-٧، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، والبسيط ٣٠٣/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٦/١ .

[4] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٦/٢، والإيضاح ١٠٣، ٢٠١، ودلائل الإعجاز ١٦٣، وشرح التسهيل ١٦٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٨١/٢، والبسيط ٣٠٣/١، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٨ .

[5] كتاب سيبويه ١٧٦/٢ .

[6] ينظر: شرح المفصل ٩٤/٧، والبسيط ٣٠٣/١-٣٠٤، وشرح شذور الذهب ١٣٨-١٣٩، والمساعد ١١٣/١-١١٤، وشفاء العليل ٢٠٢/١-٢٠٣، وهمع الهوامع ٢٢٢/١-٢٢٤، والأشباه والنظائر ٢٧٨/٤، وشرح الأشموني ٦٠/٢، وحاشية الصبان ١٠٨/١. وينظر تفصيل هذه المواضع في الفصل الثالث.

الصُّدُوْرِ﴾[1]، وقولِهِ: ﴿قُلْ هُوَاللهُ أَحَدٌ﴾[2].

ب ــ الضميرِ الذي محلُّهُ الجرُّ برُبَّ، كقولِ الشَّاعرِ[3]:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُوْرِثُ المَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوْا

ج ــ الضميرِ المستَتِرِ في نِعْمَ وبِئْسَ وما جرَى مجرَاهما، كقولِهِ تعالَى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِيْنَ بَدَلاً﴾[4]، وقولِكَ: نِعْمَ رَجُلاً محمَّدٌ، وظَرُفَ جَلِيْسًا عَلِيٌّ[5].

د ــ الضميرِ المبدَلِ مِنهُ اسمٌ ظاهرٌ بعدَهُ يُوضِّحُهُ، كقولِهِمْ: اللَّهُمَّ صَلِّ عليهِ الرَّؤُوْفِ الرَّحِيْمِ[6]، وقولِ الشَّاعرِ[7]:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُوْدِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

وقولِ الرَّاجزِ[8]:

---

[1] سورة الحج ٤٦.

[2] سورة الإخلاص ١.

[3] البيت بلا عزو في: شرح التسهيل ١٨٤/٣، وارتشاف الضرب ٤٦٣/٢، ومغني اللبيب ٦٣٨، والمقاصد النحوية ٤٣٧/٢، وهمع الهوامع ٣٥١/٢. [دائبا: دائما].

[4] سورة الكهف ٥٠.

[5] ذكر أبو حيان أنه لا ضمير في مثل هذا التركيب عند الكوفيين، بل الاسم المرفوع فاعل. ينظر: ارتشاف الضرب ٤٨٤/١، ٢٠/٣.

[6] ينظر: شرح التسهيل ١٦١/١، ١٦٩/٢-١٧٠، وارتشاف الضرب ٤٨٥/١، وشرح شذور الذهب ١٣٨، والمساعد ١١٤/١، وهمع الهوامع ٢٢٣/١.

[7] البيت للفرزدق في: ديوانه ٢٩٧/٢، بيروت، دار صادر، (غ.ط)، ١٩٦٦م، ولسان العرب (حتم)، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٣، وبلا عزو في: اللمع ١٤٥، ٢٥١، وشرح المفصل ٦٩/٣، وشرح شذور الذهب ٣٨٥. ورواية الديوان: (ضنت به نفس حاتم) ولا شاهد فيه. [حاتم: هو حاتم الطائي، المشهور بالكرم].

[8] البيت بلا عزو في: كتاب سيبويه ٧٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦/٢، ورصف المباني ٦٨٩، ومغني اللبيب ٥٩٣، ٦٣٩، وهمع الهوامع ١٢١/٣، ١٥٠، والدرر ٢٢١/١، ١٢/٦، ٦٢. [قرقرى: موضع باليمامة. كوانس: الظباء في بيوتها، واستعاره الراجز هنا للإبل].

وَقَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البَائِسَا

ومِنهُ أَحَدُ توجيهاتِ مَا جاءَ على نَمطِ لُغةِ (أَكَلُونِي البَرَاغِيْثُ)[1]، وخُـرِّجَ عليـهِ قولُـهُ تعالَى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2]، بجعلِ (الذين) بدلاً مِنَ الضميرِ قبلَهُ[3].

هـ ــ الضميرِ في بابِ التَّنازعِ إذا أُعْمِلَ الثَّانِي في الظَّاهـرِ[4] واحـتاجَ الأوَّلُ إلى مرفوعٍ، كقولِ الشَّاعِرِ[5]:

جَفَوْنِيْ وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِيْ لِغَيْرِ جَمِيْلٍ مِنْ خَلِيْلِيَ مُهْمِلُ

و ــ الضميرِ المُخبَرِ عَنهُ بمُفسِّرِهِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[6].

ــ والنوعُ الثاني مِن مواضعِ عَوْدِ الضميرِ على مُتأخِّرٍ ــ شاذٌّ؛ لِعدَمِ وجودِ نُكْتَـةٍ في استعمالِهِ، ولا يُجيزُهُ أكثرُ النَّحويينَ في شِعرٍ ولا نَثرٍ[7]؛ لأنَّهُ مُخِلٌّ بالفصاحـةِ

---

[1] ينظر: التبيان ٩١١/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٣-٨٤، ٢١٧-٢١٨، ورصف المباني ١٧-١٩، وشرح التصريح ٢٧٥/١، وشرح الأشموني ٤٧/٢-٤٨، والكواكب الدرية ١٦١/١-١٦٤، وجامع الدروس العربية ٢٤٣/٢.

[2] سورة الأنبياء ٣.

[3] ينظر: البحر المحيط ٥٦٤/٧، وروح المعاني ٩/٩، والتحرير والتنوير ١٣/١٧/٨. وفي الآية توجيهات أخرى، تنظر في: تفسير الرازي ١٤٢/٢٢/١١، وفتح القدير ٥٦٣/٣.

[4] هذا مذهب البصريين . ينظر : الإنصاف ٨٧/١.

[5] البيت بلا عزو في: شرح التسهيل ١٧٠/٢، وشفاء العليل ٢٠٣/١، والمقاصد النحوية ٢٨١/٢، وشرح الأشموني ١٠٤/٢، والدرر ٢١٩/١، ٣١٨/٥.

[6] سورة الأنعام ٢٩، وسورة المؤمنون ٣٧.

[7] ينظر: المساعد ١١٣/١، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٩، وشرح التصريح ٢٨٣/١-٢٨٤، وهمع الهوامع ٢٢١/١، وشرح الأشموني ٥٨/٢-٦٠، وحاشية ابن حمدون ٢٣١/١ .

لِضعفِ التَّأليفِ[1]، وخـــصَّهُ بعضُـــهم بالضَّـــرورةِ، وأجـــازَهُ آخَـــرونَ فـــي السَّعَةِ[2]، كقولِهم: زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ، فقد عادَ الضميرُ مِنَ الفاعـــلِ المتقـــدِّمِ لفظًـــا ورتبةً، على المفعولِ المتأخرِ لفظًا ورتبةً، ومثلُهُ قولُ الشَّاعرِ[3]:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوْهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوْا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُوْرُ يَنْتَصِرُ

وقولُ الآخَرِ[4]:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

٥ــ أنْ يَسبِقَ الضميرَ أكثرُ مِنَ اسمٍ يصلُحُ كلٌّ مِنهَا أنْ يكونَ مرجِعًا:

قد يكونُ المرجعُ المتقدِّمُ سببًا في نُشُوْءِ الإبهامِ لا مُعِيْنًا على إزالتِهِ، وذلكَ إذا وُجِدَ أكثرُ مِنَ اسمٍ يسبقُ الضميرَ ويصلحُ كلٌّ مِنهَا لأَنْ يكونَ مَرجِعًـــا، ولا تُوجَـــدُ قرينةٌ تُعَيِّنُ المقصودَ مِنهَا، نحوُ قولِكَ: إذا جاءَكَ محمَّدٌ وسعيدٌ فأكرمْـــهُ، ونحـــوُ: نصحتُ أختِي أنْ تبقَى معَ أُمِّي لأَنَّهَا مريضةٌ، ومِمَّا قيلَ بإبهامِ المرجعِ فيهِ قولُـــهُ تعالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[5]، ففي هذهِ الحالةِ يبقَى الضميرُ مُبهَمًا لا يُدرَى على مَنْ يَرجعُ، ولا تُوجَدُ قرينةٌ تـــدُلُّ علـــى المرجـــعِ، علـــى أنَّ النَّحويينَ يقولونَ برُجحانِ عودِهِ إلى المتأخِّرِ ــ بشرطِ أنْ يكونَ غيرَ المضافِ إليهِ

---

[1] ينظر : شروح التلخيص ٩٧/١-٩٨ .

[2] ينظر: الخصائص ٢٩٣/١-٢٩٤، وشرح ألفية ابن معط ٤٩٠/١-٤٩١ ، والمساعد ١١٣/١، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٩، وشفاء العليل ٤٢٣/١، وشرح التصريح ٢٨٣/١-٢٨٤ .

[3] البيت لأحد أصحاب مصعب في: المقاصد النحوية ٢٤٠/٢، وبلا عزو في: شرح ابن عقيل ٣٧٨/١، وشفاء العليل ٤٢٣/١.

[4] البيت لحسان بن ثابت في: ديوانه ٤٥٤، ضبطه وصححه: عبد الحمن البرقوقي، بيروت، دار الأندلس،(غ.ط)، ١٩٧٨م، وشرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢، وشرح التسهيل ١٣٥/٢، ومغني اللبيب ٦٣٩، والمقاصد النحوية ٢٣٨/٢، وبلا عزو في: شرح ابن عقيل ٣٧٨/١، وشرح الأشموني ٥٨/٢. [مطعم: يقصد به مطعم بن عدي بن نوفل، والد جبير بن مطعم].

[5] سورة فاطر ١٠. وينظر في توجيهها: البحر المحيط ١٩/٩، والتحرير والتنوير ٢٧٢/٢٢/١١.

ــ ولمْ يُوجَدْ دليلٌ على غيرِ ذلكَ[1]، وقد أشارَ إلى ذلكَ ابنُ مالكٍ بقولِهِ: «واللاَّئقُ بالمُفسِّرِ لِكونِهِ جزءَ المُفسَّرِ في تكميلِ وضوحِهِ أنْ يتَّصلَ بِهِ، فلذلكَ إذا ذُكِرَ ضميرٌ واحدٌ بعدَ اثنينِ فصاعدًا جُعِلَ لِلأقربِ، ولا يُجعَلُ لِغيرِهِ إلاَّ بدليلٍ مِن خارجٍ»[2]، مثالُ ذلكَ الدليلِ الخارجيِّ أنْ تقولَ: جاءَنِي عالِمٌ وجاهلٌ فأكرمتُهُ، وقولُهُ تعالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[3]، وقد تُوجَدُ قرينةٌ تُعيِّنُهُ لِلعودةِ إلى الاسمِ المتأخِّرِ على الرَّغمِ مِن أنَّ الأصلَ فيهِ أنْ يعودَ على المتقدِّمِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾[4]؛ لأنَّ الأصلَ عندَ النَّحويينَ عودُ الضميرِ على المُضافِ لا على المُضافِ إليهِ[5]، كمَا في قولِكَ: جاءَ أخو خالدٍ فأكرمتُهُ، فعلى الأصلِ يعودُ الضميرُ على الأخِ لا على خالدٍ، ومِن أمثلةِ مَا وُجِدَتْ فيهِ القرينةُ قولُكَ: تركَ الطَّفلُ السَّريرَ لأنَّهُ مكسورٌ.

ويرَى الباحثُ أنَّهُ إنْ لمْ تُوجَدْ قرينةٌ تُعَيِّنُ المرجعَ فالإبهامُ حاصلٌ لا مَحالةَ، لأنَّ قصدَ المتكلِّمِ هو الفيصلُ في هذهِ المسألةِ، فرُبَّمَا قصدَ عودَهُ إلى المتقدِّمِ، والسَّامعُ لا يَدرِي، ورُبَّمَا أرادَ إخفاءَ المرجعِ عَنْ بعضِ السَّامعينَ؛ لأنَّهُ معهودٌ بينَهُ وبينَ بعضِهِمُ الآخَرِ، وبذلكَ يُحقِّقُ غرضًا مُهِمًّا في الكلامِ. والخُلاصةُ أنَّهُ لا بُدَّ مِنَ القرينةِ إلاَّ إذا قصدَ المتكلِّمُ الإبهامَ.

ويُشْبِهُ مسألةَ تعدُّدِ مرجعِ الضميرِ كلُّ مَا وُجِدَ فيهِ مُتعلِّقانِ أو أكثرُ يصلحُ كلٌّ مِنهما أنْ يتعلَّقَ بِما سَبَقَهُ، مِن غيرِ قرينةٍ تدُلُّ على المقصودِ. ومِن فُروعِ هذهِ المسألةِ:

---

[1] ينظر: شرح التسهيل ١٥٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٨/٣، وحاشية الصبان ١٠٧/١، ومعاني النحو ٥٨/١.

[2] شرح التسهيل ١٥٦/١-١٥٧.

[3] سورة الجمعة ١١. وينظر في توجيهها: البحر المحيط ١٧٦/١٠.

[4] سورة غافر ٣٧.

[5] ينظر: حاشية الصبان ١٠٨/١-١٠٩، ومعاني النحو ٥٩/١.

أ ــ مَجِيءُ النَّعتِ بعدَ المركَّبِ الإضافِيِّ، نحوُ: رأيتُ راكبَ الحصانِ الذي سقطَ في السِّباق، فـ(الذي) يصلحُ لأنْ يكونَ نعتًا لِلرَّاكبِ، وأنْ يكونَ نعتًا لِلحصانِ، ولا قرينةَ تُعَيِّنُ المقصودَ مِنهما، فيحصُلُ الإبهامَ، فإنْ وُجِدَتِ القرينةُ زالَ الإبهامُ، نحوُ: قرأَ محمَّدٌ موسوعةَ العُلومِ الأمريكيةِ، فالعلامةُ الإعرابيَّةُ هي التي تُعَيِّنُ المنعوتَ، وإنْ كانَ الأصلُ عندَ النَّحويينَ كَوْنَ النَّعتِ لِلمضافِ لا لِلمضافِ إليهِ[1]إنْ لمْ يُوجَدْ دليلٌ على غيرِ ذلكَ[2]؛ لأنَّ المضافَ هو المقصودُ بالحكمِ، وإنَّما جِيءَ بالمضافِ إليهِ لِغرضِ التَّخصيصِ.

ب ــ مَجِيءُ الحالِ بعدَ اسمينِ يصلحُ كلٌّ مِنهمَا لأنْ يكونَ صاحبَهَا، نحوُ: لقيتُ محمَّدًا راكبًا، (والمتكلِّمُ مُذكَّر)، فقد يكونُ المتكلِّمُ هو الرَّاكبُ، وقد يكونُ محمَّدًا هو الرَّاكبُ، ولا قرينةَ تُعَيِّنُ أحدَهمَا، وكذلكَ لو قالتِ امرأةٌ: لقيتُ زينبَ راكبةً، فهُنا يحصلُ الإبهامُ، فإذا كانَ الإبهامُ مقصودًا جازَ التَّركيبُ، وإنِ لمْ يكنْ مقصودًا مُنِعَ، ويرَى أكثرُ النَّحويينَ أنَّ الحالَ في مِثْلِ هذهِ التَّراكيبِ يُعطَى لِلمُتأخِّرِ مِنَ الاسمَيْنِ[3]؛ لِيَتَّصلَ الحالُ بصاحِبِهِ، وذهبَ بعضُهم إلى العكسِ[4]. فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُعَيِّنُ الصَّاحبَ مِنهما زالَ الإبهامُ، كأنْ يكونَ المتكلِّمُ مؤنَّثاً والحالُ مُذكَّرًا أو مُؤنَّثًا، كأنْ تقولَ امرأةٌ: لقيتُ محمَّدًا راكبًا، أو: لقيتُ محمدًا راكبةً.

ج ــ مَجِيءُ حالينِ متأخِّرَينِ عَنِ اسمَيْنِ يصلحُ كلٌّ مِنهما لأنْ يكونَ صاحبًا لأحدِهما، نحوُ: لَقِيَ محمَّدٌ سعيدًا مُصعِدًا مُنحدِرًا، فَمَنِ المُصعِدُ ومَنِ المُنحدِرُ؟. وتَوجيهُ النَّحويينَ لِمثلِ هذا التَّركيبِ إعطاءُ الحالِ المتقدِّمةِ لِلاسمِ المتأخِّرِ، والحالِ

---

[1] ينظر: مغني اللبيب ٧٣٩، وحاشية الصبان ٧٣/٣، والنحو الوافي ١٦٧/٣-١٦٨.

[2] إذا كان المضاف لفظ (كل) فالنعت للمضاف إليه؛ لأن (كل) جيء بها لإفادة التعميم لا للحكم عليه. ينظر: مغني اللبيب ٧٣٩، والنحو الوافي ١٦٧/٣-١٦٨.

[3] ينظر: مغني اللبيب ٧٣٣، وشرح ابن عقيل ٤٩٨/١، وشرح الأشموني ١٨٤/٢-١٨٥، وحاشية الصبان ١٨٤/٢، وحاشية الخضري ٤٩٨، والنحو الوافي٣٨٦/٢.

[4] ينظر: حاشية الصبان ١٨٤/٢.

المتأخِّرَةِ لِلاسمِ المتقدِّمِ[١]. فإنْ وُجدتْ قرينةٌ تُعَيِّنُ الصَّاحبَ جـازَ، كـأنَ يكـونَ أحدُهما مُذكَّـرًا والآخَرُ مُؤنَّثًا، نحـوُ: لَقِيَ محمَّدٌ فاطمةَ راكـبًا ماشيةً، وكـقول الشاعر[٢]:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِيْ تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

وكذلكَ الحُكمُ إذا كانَ هناكَ ثلاثةُ أسماءٍ مُتقدِّمةٌ فأكثرُ، يتأخَّرُ عنها ثلاثةُ أحـوالٍ فأكثرُ[٣].

د ــ عطفُ اسمٍ على اسمَيْنِ مُخْتَلِفَيِ الإعرابِ يصلحُ لِلعطفِ على كلِّ واحدٍ مِنهمَا، نحوُ: تصنعُ أمريكا الصَّواريخَ المُضادَّةَ لِلطَّائراتِ والمُصفَّحاتِ، فهـذا التَّركيـبُ يَحتمِلُ أنَّهُمْ يصنعونَ الصَّواريخَ والمصفَّحاتِ، أو أنَّهـمْ يصـنعونَ نـوعينِ مِـنَ الصَّواريخِ، نوعًا مُضادًّا لِلطَّائراتِ ونوعاً مُضادًّا للمُصفَّحاتِ[٤]؛ لأنَّ (المُصفَّحاتِ) جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، فتكونُ علامةُ نصبِهِ وجرِّهِ واحدةً هي الكسرةُ.

٦ــ النِّسبةُ الحاصلةُ بينَ العاملِ والمعمولِ:

قد ينشأُ الإبهامُ بسببُ النِّسبةِ، بِأنْ يُنسَبَ شيءٌ إلى شيءٍ آخَرَ إجمالاً، وهو في الواقعِ منسوبٌ إلى شيءٍ في ذلكَ المُجمَلِ، ثُمَّ يُؤتَى بذلكَ الشَّيءِ مُوضِّـحًا لإبهـامِ تلكَ النِّسبةِ. ويُمكِنُ تَتَبُّعُ النِّسبةِ المُبهَمةِ في المواضِعِ الآتيةِ:

أ ــ النِّسبةُ التي يُفسِّرُها التَّمييزُ:

المُبهَمُ الذي يُفسِّرُهُ التَّمييزُ نوعانِ، ذاتٌ (مُفرَدٌ)، ونِسبةٌ (جملةٌ)، أمَّـا الـذَّاتُ المُبهَمةُ فقد سبقَ ذِكرُهَا في شيوعِ الدَّلالةِ[٥]، والحديثُ الآنَ سيكونُ عَـنِ النِّسـبةِ

---

[١] ينظر: مغني اللبيب ٧٣٣، والنحو الوافي ٣٨٧/٢.

[٢] البيت لامرئ القيس في: ديوانه ٤١، بيروت، دار صادر، (غ.ط.ت)، وشرح المعلقات السبع ٥٠، للزوزني، اعتنى به: محمد مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٢/١، والدرر ١٠/٤، وبلا عزو في: رصف المباني ٣٣٠، ومغني اللبيب ٧٣٤، وهمع الهوامع ٢٤٤/٢. [المرط: كساء خز له علم. المرحل: المشى، وهو ضرب من البرود].

[٣] ينظر: النحو الوافي ٣٨٧/٢.

[٤] ينظر: علم الدلالة (علم المعنى) ١٥٨.

[٥] ينظر: هذا البحث ٤٩.

المُبهَمةِ، وذلكَ إذا نُسِبَ شيءٌ إلى شيءٍ آخرَ في الظَّاهرِ والمنسوبُ إليهِ في الحقيقةِ غيرُهُ، فتكونُ هذهِ النِّسبةُ سببًا في حصولِ الإبهامِ[1]، فمِن ذلكَ قولُكَ: تَصبَّبَ محمَّدٌ عرقًا، فالإبهامُ حاصلٌ في نسبةِ التَّصبُّبِ إلى محمَّدٍ، فقد أُسْنِدَ التَّصبُّبُ إلى محمَّدٍ، والمُتَصبِّبُ في الواقعِ عَرَقُهُ، وهذا التَّركيبُ مُحَوَّلٌ عن أصلٍ هو: تَصبَّبَ عَرَقُ محمَّدٍ، ثُمَّ حُوِّلَ الإسنادُ إلى محمَّدٍ لِلمبالَغةِ والتَّوكيدِ[2]؛ «لأنَّ الشيءَ إذا ذُكِرَ مُبهَمًا توافرتِ الدَّواعِي إلى طلبِ فهمِهِ، فإذا فُسِّرَ بعدَ ذلكَ فقد ذُكِرَ مرَّتينِ»[3]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُه تعالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[4]، فنسبةُ التَّفجيرِ إلى الأرضِ مُبهَمةٌ، ولِذلكَ فُسِّرتْ بالتَّمييزِ (عيونًا).

وقد تكونُ النِّسبةُ التي يُفسِّرُها التَّمييزُ بينَ ما يُشبِهُ الفعلَ ومعمولِهِ[5]، نحوُ قولِكَ: سعيدٌ طَيِّبٌ نَفْسًا، ومسرورٌ قلبًا، وعجبتُ مِن طِيْبِهِ نَفْسًا، وقولِهِ تعالَى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا﴾[6]، ويُقالُ فيهِ ما قيلَ في النِّسبةِ بينَ الفعلِ ومعمولِهِ.

ب ــ النسبةُ التي يُفسِّرُهَا غيرُ التمييزِ:

ومِن ذلكَ معمولُ الصِّفةِ المشبَّهَةِ، مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، كقولِكَ: محمَّدٌ حَسَنٌ وجهُهُ، أو: محمدٌ حسنٌ وجهَهُ، أو: محمَّدٌ حَسَنُ الوجهِ، ففي إسنادِ الحسنِ إلى محمَّدٍ إبهامٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ الذي حَسُنَ ــ في الواقعِ ــ شيءٌ مِن محمَّدٍ، ولذلكَ جاءَ معمولُ الصِّفةِ ــ الفاعلُ في حال الرفعِ، والشبيهُ بالمفعولِ في حالِ النَّصبِ، والمضافُ إليهِ في حالِ الجرِّ ــ مُفسِّرًا ومُوضِّحًا هذا الإبهامَ[7].

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٩٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٧، والمساعد ٦١/٢، وشرح الأشموني ١٩٥/٢.

[2] ينظر: شرح المفصل ٧٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٨/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٦/١، والجملة العربية والمعنى ٢١٤.

[3] شرح ألفية ابن معط ٥٧٦/١.

[4] سورة القمر ١٢.

[5] ينظر: المساعد ٦١/٢، وشرح الأشموني ١٩٥/٢، والشكل والدلالة ١٧٤-١٧٥.

[6] سورة مريم ٧٤.

[7] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥٠٦/٣، ٥٠٧، شرح التصريح ٣٩٤/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٦/٢، وحاشية ابن حمدون ٤٤/١، والجملة العربية والمعنى ٢١٥-٢١٦.

ومِمَّا يُفسِّرُ النِّسبةَ بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ، وبدلُ الاشتمالِ، نحـوُ: حَسُـنَ محمَّـدٌ وجهُهُ، أو: حَسُنَ محمدٌ خُلُقُه، فهناكَ إبهامٌ في إسنادِ الحسنِ إلى محمَّـدٍ، وضَّـحَهُ البدلُ بنوعَيْهِ على طريقةِ الإبهامِ أوَّلاً ثُمَّ التَّفسيرِ ثانيًا[١].

٧ــ تَعدُّدُ الدَّلالةِ:

إنَّ تعدُّدَ دلالةِ اللَّفظِ الواحدِ يُعَدُّ سببًا مِن أسبابِ تَخَلُّـقِ الإبهـامِ فـي بعـضِ السِّياقاتِ التي تخلُوْ مِن قرينةٍ على الدَّلالةِ المقصودةِ، ويُمكنُ تقسيمُ مُتعدِّدِ الدَّلالـةِ على قسمينِ: المشترَكِ اللَّفظِيِّ، والمشترَكِ الوظيفِيِّ.

أوَّلاً: المشترَكُ اللَّفظِيُّ:

الاشتراكُ اللَّفظِيُّ واردٌ في العربيَّةِ لأسبابٍ تدعُو لِذلكَ[٢]، قالَ سيبويهِ: «واعلمْ أنَّ مِن كلامِهِم اختلافَ اللَّفظينِ لاختلافِ المعنيينِ، واختلافَ اللَّفظـينِ والمعنـى واحدٌ، واتِّفاقَ اللَّفظينِ واختلافَ المعنيينِ»[٣]، ومعناهُ دَلالةُ اللَّفـظِ الواحـدِ علـى معنيينِ مختلفينِ فأكثرَ دَلالةً على السَّواءِ[٤]، فـ«كلُّ لفظٍ مشترَكٍ مُبهَمٌ لِدلالتِهِ على أكثرَ مِن معنًى»[٥]، أيْ مِن غيرِ قرينةٍ تُعَيِّنُ أحدَ تلكَ المعانِي؛ لأنَّ تَعدُّدُ الدَّلالةِ مِن غيرِ ترجيحٍ مِنَ الأسسِ التي يُبنَى عليهَا الإبهامُ، ومِن أمثلةِ المشترَكِ اللَّفظِيِّ التـي لَهَا صلةٌ بِموضوعِنا لفظُ (عين)[٦]، في قولِكَ: رأيتُ عينًا، فإنَّ ذِهنَ المُتلقِّي يذهبُ

---

[١] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٩٣/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٠١/٢، وشروح التلخيص٣٩/٣.

[٢] ينظر: المزهر ٢٩٢/١، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م، والمشترك اللغوي نظرية وتطبيقا ٥٤-٥٧، د/ توفيق محمد شاهين، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٩٨٠م، والبلاغة وقضايا المشترك اللفظي ٩٧-١٠٢، د/ عبدالواحد حسن الشيخ، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، (غ.ط)، ١٩٨٦م.

[٣] كتاب سيبويه ٢٤/١.

[٤] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٣٠٧/١، والمزهر ٢٩٢/١، وعلم الدلالة ١٥٨، د/ أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٦، ٢٠٠٦م ، والبلاغة وقضايا المشترك اللفظي ٩٥-٩٧.

[٥] العربية والغموض ٧٩، وينظر: علم الدلالة (علم المعنى) ١٤١.

[٦] ينظر: الصاحبي ٥٩، ١٥٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩١/٢، والمزهر ٢٩٢/١، ٢٩٥، وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى ٨٨، لأحمد السجاعي، القاهرة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، (غ.ط)، ١٩٢٥م، وكشاف اصطلاحات الفنون ١٢٤/٤، والمشترك اللغوي ٢٩، ٢٨٨، والجملة العربية والمعنى ١٣.

إلى كلِّ المعانِي المُمكِنةِ؛ لأنَّهَا مشترَكٌ لفظِيٌّ لَهُ أكثرُ مِن معنًى، ولا توجدُ قرينةٌ تدلُّ على أحدِ تلكَ المعانِي، فإذا وُجدتِ القرينةُ اتَّضحَ المقصودُ، كأنْ تقولَ: رأيتُ عينًا جاريةً، أو عينَ العدوِّ. ولا يفوتُنَا هُنَا أنْ ننبِّهَ إلى أنَّهُ يُمكِنُ استعمالُ المشترَكِ اللَّفظِيِّ مِن غيرِ قرينةٍ إذا كانَ الإبهامُ مقصودًا[1]، كأنْ يُريدَ المتكلِّمُ إفهامَ مقصودِهِ مُخاطَبًا مُعَيَّنًا يَعلمُ المقصودَ مِنَ المشترَكِ؛ لِكونِهِ معهودًا بينَهمَا مِن قبلُ، أو لِقرينةٍ خفيَّةٍ يَفهمُها المُخاطَبُ وتَخفَى على الآخَرِيْنَ.

ثانيًا: المشترَكُ الوظيفِيُّ:

ويُعنَى بِهِ الاشتراكُ الحاصلُ في الوظيفةِ النَّحويَّةِ التي يُؤدِّيْها اللَّفظُ، ولَيسَ الاشتراكَ الحاصلَ في المعنَى المُعجَمِيِّ، كالاشتراكِ الحاصلِ في وظيفةِ (مَا)، فإنَّها تكونُ اسمًا ولَها وظائفُ مُختلِفةٌ، فتكونُ استفهاميَّةً، وشرطيَّةً، وتَعجُّبيَّةً، وموصولةً، ونكرةً موصوفةً، وتكونُ حرفًا ولَهَا وظائفُ مُختلِفةٌ، فتكونُ نافيةً، ومصدريَّةً، وكافَّةً، وغيرَ ذلكَ[2]، وبالقرائنِ المُتعدِّدةِ يُمكِنُ معرفةُ الوظيفةِ التي تُؤدِّيهَا الكلمةُ.

وقد يَحدُثُ في بعضِ السِّياقاتِ أنْ تَحتمِلَ الكلمةُ أكثرَ مِن وظيفةٍ، مِن غيرِ أنْ يكونَ في الكلامِ ما يُعَيِّنُ الوظيفةَ المقصودةَ، وهُنا ينشأُ الإبهامُ، ومِن أمثلةِ ذلكَ: (ما لَكَ خيرٌ)، فإنَّ (ما) تَحتمِلُ أنْ تكونَ حرفَ نفيٍ، كمَا تَحتمِلُ أنْ تكونَ اسمًا موصولاً[3]، فإنْ قلتَ: ما لَكَ مِن خيرٍ، تَعيَّنَتْ لِلنَّفيِ[4]. وقدْ تكونُ (ما) مُحتملةً لأداءِ وظيفتَيِ الاستفهامِ والنفيِ كمَا في قولِكَ: مَا أغنَى عنكَ مالُكَ، فلو قيلَ: مَاذا أغنى عنكَ مالُكَ؟ لَتعيَّنَ الاستفهامُ، ولو قيلَ: مَا أغنى عنكَ مالُكَ شيئًا لَتعيَّنَ النفيُ[5]. وقدْ تَشترِكُ أيضًا في أداءِ وظيفتَيِ الاستفهامِ والتَّعجُّبِ في نحوِ قولِكَ: ما

---

[1] ينظر: المزهر ٢٩٢/١، وكشاف اصطلاحات الفنون ٥٢٧/٢، والمشترك اللغوي ٥٤.

[2] ينظر: رصف المباني ٣١٠-٣١٩، والبرهان ٤٢٢/٤، وارتشاف الضرب ٥٤٣/١، ومغني اللبيب ٣٩٠-٤١٩، وجواهر الأدب ٤٨٩-٥٠٠.

[3] ينظر: الجملة العربية والمعنى ١٣.

[4] لأنه يشترط في (مِن) الزائدة عند الجمهور أن يسبقها نفي أو شبهه. ينظر: شرح المفصل ١٣/٨، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وشرح التصريح ٨/٢.

[5] ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٢٤٨.

أسعدَكَ[1]. ومِثْلُ ذلكَ الاشتراكُ في دَلالةِ (إنْ) في قولِكَ: محمَّدٌ لا يَكذبُ وإنْ أُكْرِهَ على ذلكَ، فتَحتمِلُ (إنِ) الشَّرطَ، أيْ أنَّهُ لا يَكذبُ ولو أُكْرِهَ، والنَّفيَ أيْ أنَّهُ لا يَكذبُ وما أُكرِهَ على ذلكَ[2].

وقد يحصلُ اشتراكٌ باعثُهُ التَّداخُلُ في معانِي الأدواتِ[3]، كأنْ تكونَ الأداةُ الواحدةُ مُتعدِّدةَ المعانِي، ولا يُوجَدُ دليلٌ يُعَيِّنُ أحدَهَا، كقولِكَ: جئتُكَ بشيءٍ مِنَ الذَّهبِ، فـ(مِن) هُنا مُحتمِلةٌ لِلتَّبعيضِ ولِبيانِ الجنسِ، وفي قولِكَ: أنَّى جِئْتَ؟ تَحتمِلُ (أنَّى) معنَى (كيفَ، ومَن أينَ، ومتَى)، ومِمَّا يَحتمِلُ هذه المعانِي الثلاثةَ قولُهُ تعالَى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[4].

وقد يحصلُ الاشتراكُ في وظيفةِ الفاعلِ والمفعولِ، كأنْ يُضافَ المصدرُ إلى اسمٍ قابلٍ لأنْ يكونَ قائمًا بالفعلِ أو مُتلقِّيًا لَهُ، ويَصدُقُ ذلكَ على قولِكَ: رأيتُ رَجُلاً غنيًّا يرغبُ في مُساعدةِ الأساتذةِ، ويكرهُ إزعاجَ الطُّلَّابِ، ويُحِبُّ زيارةَ الأصدقاءِ، فإنَّ (مساعدةَ الأساتذةِ)، و(إزعاجَ الطُّلَّابِ)، و(زيارةَ الأصدقاءِ) تَحتمِلُ أنْ تكونَ مِن إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِهِ، أو مِن إضافةِ المصدرِ إلى مفعولِهِ[5]، ولا تُوجَدُ قرينةٌ تُعَيِّنُ المقصودَ ــ وإن كانت إضافة المصدر إلى فاعله أكثر في الاستعمال من إضافته إلى مفعوله[6] ــ. فإنْ وُجِدَتِ القرينةُ زالَ الإبهامُ، كوجودِ العلامةِ الإعرابيَّةِ في قولِكَ: أعجبنِي إكرامُ زيدٍ عمرٌو، أو: أعجبنِي إكرامُ زيدٍ عمرًا، والقرينةُ المعنويَّةُ في قولِكَ: تَسرُّنِي مُكافأةُ المُتفوِّقِيْنَ، وتَعتَنِي المدرسةُ بتدريبِ المُعلِّمِيْنَ.

---

[1] ينظر: المرجع نفسه ٢٤٩.

[2] ينظر: الجملة العربية والمعنى ١٦٤.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل ١٥٠/٢-١٥١، وشرح المكودي ٤٨٤/٢، والجملة العربية والمعنى ٢٠١، وظاهرة اللبس في العربية ١٥٣.

[4] سورة البقرة ٢٢٣. وينظر في توجيهها: البحر المحيط ٤٢٨/٢-٤٢٩.

[5] ينظر: علم الدلالة (علم المعنى) ١٥١، وظاهرة اللبس في العربية ١٢٩.

[6] ينظر: الخصائص ٤٠٦/٢، والبحر المحيط ٤٣٢/٨، والبرهان ٤١٦/٢.

فإنْ كانَ المضافُ إليهِ مِنَ الأسماءِ التي لا تكونُ فاعلةً، وإنَّمَا تكونُ مفعولـــةً، فالتَّركيبُ لا يَحتمِلُ إلاَّ معنًى واحدًا[1]، نحوُ: تنظيفِ البيتِ، وطحنِ الطَّعامِ.

٨ ــ عَدَمُ الاشتِهارِ:

يُمكِنُ أنْ يكونَ عدمُ الاشتهارِ سببًا في حُدوثِ الإبهامِ، فإذا كانَ لِلشَّخصِ اســمٌ و كُنْيَةٌ، يَشتهِرُ بأحدِهمَا عندَ قومٍ وبالآخَرِ عندَ آخَرِيْنَ، فإذا استُعْمِلَ غيرُ المشــهورِ حصلَ الإبهامُ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُ الرَّاجزِ[2]:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ

فقد حصلَ إبهامٌ عارضٌ في الكُنيةِ (أبو حفصٍ)؛ بسببِ عدمِ اشتهارِها[3]، ولِــذلكَ جِيْءَ بعطفِ البيانِ المشهورِ (عُمَرَ) لإزالةِ هذا الإبهامِ.

هذهِ أهمُّ الأسبابِ التي يَنشأُ بتأثيرِهَا الإبهامُ، وهي ــ كمَا لاحظْنَا ــ ناتجةٌ إمَّا مِنَ المُنشِئِ، وإمَّا مِنَ المُتلقِّي، وإمَّا مِن تركيبِ الكلامِ.

---

[1] ينظر: علم الدلالة (علم المعنى) ١٥١.

[2] الرجز لرؤبة بن العجاج في: شرح المفصل ٧١/٣، (وليس في ديوانه)، ولعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في: خزانة الأدب ١٥٢/٥، ١٥٣، ولأعرابي في: المقاصد النحوية ٢٢٠/٢، ١٥٤/٣، وبلا عزو في: أوضح المسالك١١٨/١، وشرح ابن عقيل ١٣٨/٢، وشرح الأشموني ١٢٩/١. [النقب: رقة خف الناقة. الدبر: الجرح على ظهر الناقة من أثر الرحل والقتب. أبو حفص عمر: هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين].

[3] ينظر: النكت ٢٧٢/١-٢٧٣، وشرح المفصل ٦٣/٣، ٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١، ٣٠١، والمقرب ٣٢٧، والبرهان ٤٧٦/٢، وشروح التلخيص ٣٧٤/١.

المبحثُ الثَّانِي

أغراضُ الإبهامِ

للكلامِ ثلاثُ دَلالاتٍ: دَلالةُ إيضاحٍ، ودَلالةُ إبهامٍ، ودَلالةُ إبهامٍ وإيضاحٍ معـــاً، ولكلٍ مِنهَا مَقامٌ تَرِدُ فيهِ، ويَتِمُّ الانتقالُ مِن الإيضاحِ ابتداءً إلـــى الإبهـــامِ أوَّلاً ثُـــمَّ الإيضاحِ ثانيًا، أوْ إلى الإبهامِ مِن غيرِ إيضاحٍ؛ لِيؤدِّيَ أغراضاً معنويةً، مِنهَا:

١ــ التَّعظيمُ:

لعلَّ التَّعظيمَ مِن أبرزِ الأغراضِ التي مِن أجْلِهَا يُؤْتَى بالإبهامِ؛ لأنَّه «إذا أُبْهِـــمَ الشَّيءُ ثُمَّ أُوْضِحَ كانَ تفخيمًا لشأنِهِ»[١]، وكانَ أعظمَ في النفوسِ؛ لأنَّهُ يَحتمِلُ أُمورًا كثيرةً[٢]، ويذهبُ ذهنُ المُتَلَقِّيْ في تفسيرِهِ كلَّ مَذهبٍ، فإنْ أرادُوا الإيضاحَ بعدَ ذلكَ جاءُوا بِمَا يُفيدُ ذلكَ، وإنْ أرادُوا إبقاءَ الإبهامِ تَركُوْهُ مِن غيرِ إيضاحٍ[٣]. وإذا كـــانَ التَّعظيمُ مصحوبًا بالتَّخويفِ سُمِّيَ تهويلاً[٤]، كقولِـــهِ تعـــالَى: ﴿فَغَشِيَهُـمْ مِنَ الْيَـمِّ مَا غَشِيَهُـمْ﴾[٥]، وإذا كانَ مجرَّدًا عَنِ التَّخويفِ سُمِّيَ تفخيمًا[٦]، كقولِهِ تعالَى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾[٧].

---

[١] الكشاف ١٨٣/٥، وينظر: ٢٥٢/٦.

[٢] ينظر: أسرار العربية ١١٥، وشرح المفصل ١٤٣/٧، ٩/٩، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، والبسيط ٨٦٧/٢، والفوائد المشوق ١٧٩.

[٣] ينظر: البسيط ٧٥٧/٢، ٨٦٨.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٥/١، والطراز ٢٢٧/٣، وبدائع الفوائد ١٦٥/١، وحاشية الصبان ١٦٢/١، وحاشية الخضري ١٤١/١، ومعاني النحو ٣٧/١-٣٨.

[٥] سورة طه ٧٨.

[٦] ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٥/١، والطراز ٢٢٧/٣، وبدائع الفوائد ١٦٥/١، وحاشية الصبان ١٦٢/١، وحاشية الخضري ١٤١/١، ومعاني النحو ٣٧/١-٣٨.

[٧] سورة النجم ١٠.

ويَحصُلُ التَّعظيمُ الناشِئُ عَنِ الإبهامِ بِمَا يأْتِي:

أ ــ الحذفِ:

للحذفِ أغراضٌ كثيرةٌ مِنهَا إفادةُ التَّعظيمِ[١]، لِمَا فيهِ مِن الإبهامِ، فإنَّ الــذِّهنَ يذهبُ في تقديرِ المحذوفِ كُلَّ مَذهبٍ، فيعظُمُ شَأْنُهُ ويعلُوْ مَكانُهُ في النَّفْسِ[٢]، ومِمَّا كانَ الحذفُ فيهِ للتَّعظيمِ حذفُ الصِّلةِ[٣] كمَا في قولِ الرَّاجزِ[٤]:

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِيْ إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

فحذْفُ الصِّلةِ هُنا دلَّ على عِظَمِ المُصيبةِ وأنَّها قدْ بلغَتْ غايةً لا يُدْرَكُ كُنْهُهَا فــي الشِّدةِ والعَظَمةِ[٥].

وحذْفُ جوابِ الشَّرْطِ[٦]، كقولِــهِ تعــالَى:﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[٧]، أيْ: لرأيتَ أمرًا فظيعًا لا تُحيطُ بهِ العِبارةُ[٨]. وغيرُهَا مِن مواضعِ الحذفِ[٩].

ب ــ التَّعجُّبِ:

ومِنْهُ القياسيُّ كصيغةِ (مَا أَفْعَلَهُ)، فــ(ما) التَّعجُّبيَّةُ لفظٌ مُبهَمٌ غيرُ مُحــدَّدٍ[١]، ولِذلكَ ناسبَتِ التَّعجُّبَ؛ لأنَّهُ لا يُتعجَّبُ إلاَّ مِن خَفِيِّ السَّببِ، نحوِ: ما أَجْمَلَ السَّماءَ!

---

[١] ينظر: الإتقان ١٧١/٣.

[٢] ينظر: البرهان ١١٩/٣، ومعاني النحو ١٣٥/١.

[٣] ينظر: النكت ٦٤٧/١، والإيضاح في علوم البلاغة ١٨٨-١٨٩، وشروح التلخيص ١٩٥/٣، ومعاني النحو ١٣٥/١.

[٤] سبق تخريجه ٦٣.

[٥] ينظر: إيضاح الشعر ٤٢٦، وهذا البحث ٦٢.

[٦] ينظر: الكشاف ٢٥٢/٦، وشرح المفصل ٩/٩، والبرهان ٢١٨/٣، والبحر المحيط ٤٣١/٧، والجملة العربية والمعنى ٢١٦، ٢٧٧.

[٧] سورة الأنعام ٢٧.

[٨] ينظر: البحر المحيط ٤٧٣/٤، وروح المعاني ١٢١/٤.

[٩] ينظر: الكشاف٢٤٤/٦، والبرهان١٠٢/٣، ١٧٨، والبحر المحيط١٨/٧، ٥٠٧/١٠، والطراز ٢٢٧/٣.

«والشَّيْءُ إذا كانَ مُبهَمًا كانَ أعظمَ في النُّفوسِ»[٢]. ومِنْهُ السَّماعيُّ، نحوُ: يا لَهُ رَجُلاً، ولله دَرُّهُ رَجُلاً، فالتَّعجُّبُ في هذهِ الجملِ يفيدُ التَّعظيمَ[٣].

ج ــ استعمالِ النَّكِرَةِ:

للتنكيرِ أغراضٌ كثيرةٌ منها الدَّلالةُ على التَّعظيمِ[٤]، فمِن ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾[٥]، أيْ: هُدًى عظيمٍ لا يُبلَغُ مَداهُ[٦]، وقولُهُ تعالَى: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُوْلِهِ﴾[٧]، أيْ: بحربٍ عظيمةٍ[٨].

د ــ الإضمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ:

أَغلبُ المواضعِ التي يَحصلُ فيها الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ يُستفادُ مِنها التَّعظيمُ[٩]، فإنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكرِ يدُلُّ على حضورِ المُضمَرِ في الذِّهنِ والاعتناءِ بِهِ وتعظيمِهِ. ومِن ذلكَ إضمارُ الشَّأنِ، فإنَّ المُتكلِّمَ إذا قَصدَ «أنْ يستعظِمَ السَّامعُ حديثَهُ فَقَبْلَ الأخذِ بِهِ افتتحَهُ بالضميرِ المُسمَّى ضميرَ الشَّأنِ عندَ البصريينَ،

---

[١] ينظر: النكت ٢١٠/١، وشرح المفصل ١٤٣/٧.

[٢] أسرار العربية ١١٥، وينظر: شرح المفصل ١٤٣/٧.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٩٥/٢-٩٦.

[٤] ينظر: الكشاف ٢٧/١، ١٠٠/٦، والبرهان ١٠٨/٤، والبحر المحيط ٤٣٤/٣، ٢٠٧/٨، ٥٧١/٩، وروح المعاني ٤٣١/٢، ٥٧/٥، ومعاني النحو ٣٧/١-٣٨.

[٥] سورة البقرة ٥.

[٦] ينظر: تفسير الرازي ٣٩/٢/١، وروح المعاني ١٢٧/١، والتحرير والتنوير ٢٤٥/١/١.

[٧] سورة البقرة ٢٧٩.

[٨] ينظر: تفسير البيضاوي٦٠٧/٢، وتفسير أبي السعود٣١٧/١، للقاضي أبي السعود العمادي، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م، وروح المعاني٥٢/٢.

[٩] ينظر: الكشاف ١٠٠/١، ١٧/٣، وشرح المفصل ٢٨/٨، وشرح المقدمة الكافية ٦٧٧/٢، ٧١٠، ٤٧٢/٤، وشرح الكافية الشافية ٢٣٤/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٦٣/١، ١٠/٣، والبسيط ٨٦٧/٢، وهمع الهوامع ٢٢٤/١، وحاشية الصبان ١٠٨/١، وروح المعاني ٤٢٨/٢.

وضميرَ المجهولِ عندَ الكوفِيينَ»[1]، ولِذلكَ يَشترِطُ كثيرٌ مِن النَّحويينَ في الجملةِ التي تُفسِّرُ ضميرَ الشَّأنِ أنْ يكونَ مضمونُهَا عظيمًا[2]، ولكنَّ الواقِعَ اللُّغويَّ لا يُوافِقُ ما ذهبُوا إليهِ؛ لأنَّ أكثرَ الشَّواهدِ والأمثلةِ المذكورةِ في كُتُبِ النَّحوِ تكادُ تخلُوْ مِن تعظيمِ مضمونِ الجملةِ المفسِّرةِ لِضميرِ الشَّأنِ، فلا تعظيمَ في قولِهِم: إنَّهُ أمةُ اللهِ ذاهبةٌ، ولا في قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[3]، أمَّا التَّعظيمُ في قولِه تعالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4] فهو ناشِئٌ مِن حقيقةٍ دينيَّةٍ شرعيَّةٍ لا حقيقةٍ لُغويَّةٍ، ولِذلكَ فالتَّعظيمُ النَّاشِئُ مِن إضمارِ الشَّأنِ سببُهُ حقيقةٌ أُسلوبيَّةٌ تَركيبيَّةٌ هي الإبهامُ ثُمَّ الإيضاحُ، وليسَ لأنَّ الجملةَ بعدَهُ ذاتُ مضمونٍ عظيمٍ[5].

ومِن الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ الضميرُ الواقعُ بعدَ (رُبَّ)[6]، نحوُ: رُبَّهُ رَجُلاً، فإنَّهُ بمعنَى: رُبَّ رَجُلٍ عظيمٍ لا أقْدِرُ على وصفِهِ [7]. والضميرُ الواقعُ بعدَ (نِعْمَ وبِئْسَ) وما جرَى مجرَاهمَا[8]، نحوُ: نِعْمَ رَجلاً زَيْدٌ، وبِئْسَ رَجلاً عمرٌو. وليسَ التَّعظيمُ

---

[1] شرح التسهيل ١٦٣/١.

[2] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٦٨/٣، والطراز ١٤٣/٢، وضمير الشأن والفصل ٢٠، د/ فوزي حسن الشايب، جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٧، الرسالة ٢٤٩، سبتمبر٢٠٠٦م.

[3] سورة القصص ٨٢.

[4] سورة الإخلاص ١.

[5] ينظر: ضمير الفصل والشأن ٢١-٢٢.

[6] ينظر: شرح المفصل ٢٨/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٦/٢، ومعاني النحو ٣٥/٣.

[7] ينظر: المساعد ٢٩٠/٢، وهمع الهوامع ٣٥١/٢.

[8] ينظر: شرح المفصل ٢٨/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٦/٢، ١٠/٣، والطراز ١٤٣/٢، وحاشية الصبان ١٠٨/١، والجملة العربية والمعنى ٢٧٦.

حاصلاً بالضميرِ كمَا يرَى بعضُ النَّحويينَ[1]، وإنَّما حصلَ بالإضمارِ قبلَ الـذِّكرِ؛ لأنَّهُ لا تعظيمَ في الضميرِ في قولِكَ: بِئْسَ رَجلاً عمرٌو.

هـ ــ دَلالةِ فاعلِ المدحِ على الجنسِ:

مِن أجلِ الإبهامِ لمْ تعملْ (نِعْمَ) وما جرَى مجرَاهَا في الدَّلالةِ على المـدحِ إلاَّ في الجنسِ، قَصْدًا لِلتَّعظيمِ[2]، كمَا حصلَ في الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، نحوُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، فقد مُدِحَ الجنسُ لأجلِ بعضِ أفرادِهِ للدَّلالةِ على تعظيمِ ذلكَ الفردِ[3].

و ــ الوصفِ بـــ(ما):

تُسمَّى (ما) هذهِ الإبهاميَّةَ، وقد يكونُ الوصفُ بها دالاً على التَّعظيمِ[4]، نحـوُ: لأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيْرٌ أَنْفَهُ[5]، أيْ: لأمرٍ عظيمٍ، وكقولِ الشَّاعرِ[6]:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِيْ صَبَاحٍ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ

ز ــ الاستفهامِ:

قدْ يَخرجُ الاستفهامُ عَن معناهُ الأصليِّ إلى أغراضٍ مِنها التَّعظـيمُ[1]، نحـوُ قولِكَ: أيُّ شاعرٍ هو؟، أيْ: هو شاعرٌ عظيمٌ، وكقولِ الشَّاعرِ[2]:

---

[1] ينظر: شرح التسهيل ١٢/٣، والمساعد ١٢٩/٢، وهمع الهوامع ٢٢/٣.

[2] ينظر: البرهان ٣٣٠/٢.

[3] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٩٧١/٢، وهمع الهوامع ٢٠/٣.

[4] ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٥/١، وهمع الهوامع ٣٠٠/١-٣٠١، والواضح في النحو ٣٨٢.

[5] ينظر: مجمع الأمثال ١٢١/٣، للميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م ، و همع الهوامع ٣٠١/١، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨، وحاشية الصبان ١٥٤/١.

[6] البيت لأنس بن مدركة في: خزانة الأدب ٨٧/٣، والدرر ٣١٢/١، ٨٥/٣، و لرجل من خثعم في: خزانة الأدب ٨٦/٣، وبلا عزو في : كتاب سيبويه ٢٢٧/١، والمقتضب ٣٤٥/٤، وارتشاف الضرب ٥٤٥/١، وجواهر الأدب ٤٩٦، وهمع الهوامع ٣٠١/١.

أَضَاعُوْنِيْ وَأَيَّ فَتًى أَضَاعُوْا لِيَوْمِ كَرِيْهَةٍ وَسِدَادِ ثَغْرِ

بمعنَى أضاعُوا فتًى عظيمًا، ومِنهُ استعمالُ (أَيَّانَ) المختصَّةِ بالاستفهامِ عَنِ الأمورِ العظيمةِ[٣]، كقولِهِ تعالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[٤].

ح ــ استعمالِ (كَمْ، وكَأَيِّنْ، وكَذَا) الخبريَّاتِ:

تدُلُّ (كَمْ وكَأَيِّنْ وكَذَا) الخبريَّةُ على التكثيرِ، والتكثيرُ غالبًا مَا يكونُ في مَقامِ الافتخارِ والتَّعظيمِ[٥]، كقولِهِ تعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٦]، وقولِهِ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾[٧].

ط ــ عدمِ تعيينِ الصِّلةِ:

المشهورُ أنَّ الصِّلةَ تُعرِّفُ الموصولَ، ولِذلكَ اشتُرِطَ فيهَا أنْ تكونَ معهودةً[٨]، أيْ معلومةً عندَ المُتَلَقِّيْ، كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِيْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٩]، ويُستثنَى مِن ذلكَ مَا إذا قُصِدَ تعظيمُ الموصولِ، فقدْ أجازَ

---

[١] ينظر: بدائع الفوائد ١٦٥/١، والجملة العربية والمعنى ٢٧٧ ، والمعجم المفصل في علوم البلاغة ١٣١.

[٢] البيت للعرجي في: لسان العرب (سدد)، وبلا عزو في: إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٦/١، للقيسي، دراسة وتحقيق: د/محمد الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م، وخزانة الأدب ١١٢/١. [الكريهة: النازلة والشدة. الثغر: موضع المخافة من أطراف البلاد].

[٣] ينظر: شرح المفصل ١٠٦/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٩٠/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٨/٢، والأشباه والنظائر ٢٥٦/٢، ومعاني النحو ١٨٠/٢.

[٤] سورة النازعات ٤٢.

[٥] ينظر: شرح شذور الذهب ٤٠٣ ، ومعاني النحو ٢٩٦/٢.

[٦] سورة يس ٣٦. وينظر في توجيهها: روح المعاني ٥/١٢-٦.

[٧] سورة آل عمران ١٤٦.

[٨] ينظر: ارتشاف الضرب ٥٢٤/١، وشرح الأشموني ١٦١/١-١٦٢، وحاشية الخضري ١٦٥/١.

[٩] سورة الأحزاب ٣٧.

النحويُّونَ في صلتِهِ أنْ تُبْهَمَ[1]، قالَ ابنُ مالكٍ: «وقدْ يُقصَدُ تعظيمُ الموصولِ فَتُبْهَمُ صلتُهُ»[2]، ومِن شواهدِ إبهامِ الصِّلةِ قولُهُ تعالَى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾[3]، وقولُ النبيِّ ﷺ في وصفِ الجَنَّةِ: «فيها ما لا عينٌ رأَتْ، ولا أُذُنٌ سمعتْ، ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ»[4]، وقولُ الشَّاعرِ[5]:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِيْنَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

فالصِّلةُ في هذهِ الشَّواهدِ مُبهَمةٌ أيْ غيرُ دالَّةٍ على شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، والقصدُ مِن ذلكَ تعظيمُ الموصولِ.

ي ــ استعمالِ لفظِ (بعضٍ):

يدلُّ لفظُ (بعضٍ) على أمرٍ مُبهَمٍ غيرِ مُحدَّدٍ، وقدْ يُفيدُ في بعضِ السِّياقاتِ التَّعظيمَ[6]، ومِن ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[7]، والظَّاهر أنَّ المرادّ بهِ نبيُّنَا محمَّدٌ ﷺ، وأُبْهِمَ تعظيمًا لَهُ وإعلاءً لِقدْرِهِ[8]. وقولُ الشَّاعرِ[1]:

---

[1] ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١، ٢٨٨، والبحر المحيط ٣٦٣/٧، ١٤٦/٨، ١١/١٠، ١٣، ١٤، والطراز ٧٨/٢-٨٠، وشروح التلخيص ٣٠٦/١، وهمع الهوامع ٢٧٩/١، وحاشية الصبان ٣/١، ٢٥٧/٢، والكواكب الدرية ١٤١/١.

[2] شرح التسهيل ١٨٧/١.

[3] سورة النجم ١٦. وينظر في توجيهها: تفسير البيضاوي ٩/٩، والبحر المحيط ١٣/١٠.

[4] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في المسند ٧١/١٦، حديث رقم (١٠٠١٧)، والبخاري في صحيحه، ينظر: الجامع الصحيح ٤٣٢/٢، حديث رقم (٣٢٤٤)، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، المكتبة السلفسة، ط١، ١٤٠٠هـ. ونص الحديث فيهما: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت... ».

[5] البيت بلا عزو في: شرح شذور الذهب٩٣، والمقاصد النحوية ٥٣٧/٢، وشرح الأشموني٢٥٧/٢، والدرر ١٤٧/٣. [دان: قريب].

[6] ينظر: الكشاف ٣١/٢، وتفسير الرازي ٢١٨/٦/٣، وروح المعاني ٣٢٣/٦.

[7] سورة البقرة ٢٥٣.

[8] ينظر: الكشاف١٤٤/١-١٤٥، والبحر المحيط ٦٠١/٢، وروح المعاني ٤/٣.

تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوْسِ حِمَامُهَا

فإنَّهُ أرادَ نفسَهُ، وأَبهَمَهَا قصدًا للتَّعظيمِ، كأنَّهُ قالَ: نَفْسًا كبيرةً، أو: نَفْسًا أيَّ نفسٍ[٢]. وهناكَ مواضعُ أخرَى يُفيدُ فيهَا الإبهامُ التَّعظيمَ لمْ نذكرْهَا خشيةَ الإطالةِ، مُكْتَفِيْنَ بمَا ذكرْنَاهُ[٣].

ومِمَّا تجدُرُ الإشارةُ إليهِ هنَا أنَّ التَّعظيمَ في الشَّواهدِ والأمثلةِ السَّابقةِ ناشِئٌ عَنِ السِّياقِ الذي وردَ فيهِ اللفظُ المُبهَمُ بالدرَجةِ الأُولَى، وأنَّ الإبهامَ قدْ عَضَدَ السِّياقَ في إظهارِ التَّعظيمِ، والدَّليلُ على ذلكَ أنَّ النَّكرةَ، و(ما) الإبهاميَّةَ، يدُلاَّنِ على التَّعظيمِ أو التَّحقيرِ بِحسَبِ السِّياقِ.

٢ــ التَّحقيرُ والتَّقليلُ:

قدْ يُبهَمُ الكلامُ لِنكتةٍ أخرَى هي إفادةُ التَّحقيرِ، ولِلسِّياقِ أثرٌ مُهِمٌّ في بيانِ هذهِ النُّكتةِ، ومِن الأنماطِ التي يظهرُ فيهَا التَّحقيرُ مَا يأتِي:

أ ــ استعمالُ النَّكرةِ:

مِن أغراضِ استعمالِ النَّكرةِ الدَّلالةُ على التَّحقيرِ والتَّقليلِ[٤]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى حكايةً عَنِ الكُفَّارِ: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾[٥] يعنونَ

---

[١] البيت للبيد في: ديونه ٣١٣، والشعر والشعراء ٩٨/١، والخصائص ٧٤/١، والكشاف ٣١/٢، وبلا عزو في: الخصائص ٣٤١/٢، وخزانة الأدب ٣٢٦/٧. [الحِمام: قضاء الموت وقدره].

[٢] ينظر: الكشاف ٣١/٢.

[٣] ينظر: الكشاف ١٨٣/٥، وشرح المفصل ٩/٩، والبرهان ١٧٨/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٧/١، والبحر المحيط ١٨/٧، ٢٥٨/٩، والكواكب الدرية ١٣٤/١.

[٤] ينظر: الكشاف ٤٢/٦، ١٠٠، والبرهان ١٠٩/٤، والبحر المحيط ٥٧١/٩، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣٤٧/١.

[٥] سورة سبأ ٧.

بِهِ محمدًا ﷺ تحقيرًا لشأنِهِ[1]، وقولُهُ: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[2]، أيْ: مِن شيءٍ حقيرٍ مَهينٍ[3]، ومِن ذلكَ قولُ الشَّاعرِ[4]:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِيْ أَرْنَبَا

فقدِ ابتدأَ بالنَّكرةِ (مُرسَّعة)، وجازَ ذلكَ لأنَّهُ قَصَدَ إبهامَهَا تحقيرًا لِلموصوفِ، إذ يَحتمِي بأدنَى تَميمةٍ[5].

ب ــ الوصفُ بـــ(ما) الإبهاميَّةِ:

يَدُلُّ الوصفُ بـــ(ما) في بعضِ السِّياقاتِ على التَّحقيرِ[6]، كقولِكَ مُحقِّرًا: هلْ أعطيتَ إلاَّ عَطِيَّةً مَا، أيْ: عطيَّةً قليلةً حقيرةً، وقولِكَ: أكلتُ شيئًا مَـا، أيْ: شيئًا حقيرًا أو قليلاً.

ج ــ عدمُ تعيينِ الصِّلةِ:

قدْ يُرادُ بإبهامِ الصِّلةِ إفادةُ التَّحقيرِ، قالَ الصَّبَّانُ: «شرطُ الموصولِ إذا لمْ يكنْ للتَّعظيمِ أو التَّحقيرِ عهدُ الصِّلةِ»[7]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿أَلْقُوْا مَا أَنْتُمْ مُلْقُوْنَ﴾[1]، ففي إبهامِ الصِّلةِ تحقيرٌ للمُلْقَى، وإعلامٌ بأنَّهُ شَيْءٌ لا يُلتَفَتُ إليهِ[2].

---

[1] ينظر: تفسير أبي السعود ٢٤٧/٥، وروح المعاني ٢٨٣/١١، والتحرير والتنوير ١٤٨/٢٢/١١.

[2] سورة عبس ١٨.

[3] ينظر: البحر المحيط ٤٠٩/١٠، وروح المعاني ٢٤٦/١٥، وفتح القدير ٥٤٧/٥.

[4] البيت لامرئ القيس في: ديوانه ٧٤، والبسيط ٥٤٠/١، ولسان العرب (رسع)، (عسم)، وشرح ابن عقيل ٢١٦/١، والمقاصد النحوية ٣٥٦/١، وبلا عزو في : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٠/١، وشرح الأشموني ٢٠٨/١. [المرسعة: الرجل الأحمق. أرساغ: جمع رسغ، وهو موصل الكف بالذراع. العسم: يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد].

[5] ينظر: حاشية الخضري ٢١٦/١.

[6] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٣٥/٣، وجواهر الأدب ٤٩٦، وهمع الهوامع ٣٠١/١، وحاشية الصبان ١٥٤/١، وروح المعاني ٢٠٨/١، والجملة العربية والمعنى ٢٨١.

[7] حاشية الصبان ٣/١.

ويرَى الباحثُ أنَّ المؤثِّرَ الرَّئيسَ في إفادةِ التحقيرِ هو السِّياقُ، وأنَّ الإبهامَ قدْ ساعدَ السِّياقَ في الدَّلالةِ عليهِ، يدُلُّ على ذلكَ أنَّ مِن أغراضِ النَّكرةِ، و(ما) الإبهاميَّةِ، وإبهامِ الصِّلةِ، التَّعظيمَ والتحقيرَ، والسِّياقُ هو الذي يُحدِّدُ المعنَى المقصودَ.

٣ــ التَّوكيدُ:

وهذا الغرضُ مقصورٌ على مَا حصلَ فيهِ الإبهامُ أوَّلاً ثُمَّ التَّفسيرُ ثانيًا؛ لأنَّ فيهِ ذِكْرُ الشَيْءِ مرَّتينِ، مرَّةً مُبهَمًا وأخرَى مُفسَّرًا[٣]، فيُستَفادُ مِنهُ التَّوكيدُ، قالَ رَضِيُّ الدِّينِ الاسْتَرَابَاذِيُّ[٤]: «والغرضُ مِن الإبهامِ ثُمَّ التَّفسيرِ إحداثُ وقعٍ في النُّفوسِ لِذلكَ المُبهَمِ؛ لأنَّ النُّفوسَ تتشوَّقُ إذا سمِعَتِ المُبهَمَ إلى العِلْمِ بالمقصودِ مِنهُ، وأيضًا في ذِكرِ الشَّيءِ مرَّتينِ مُبهَمًا ثُمَّ مُفسَّرًا توكيدٌ ليسَ في ذِكرِهِ مرَّةً»[٥].

ومِنَ الأنماطِ التي يكونُ فيهَا الإبهامُ مُفيدًا التوكيدَ مَا يأتِي:

أ ــ استعمالُ البَدَلِ:

في ذِكرِ البدلِ بعدَ المُبدَلِ مِنهُ تفسيرٌ بعدَ الإبهامِ، فيحصُلُ بذلكَ التَّوكيدُ؛ لأنَّ «فائدةَ البدلِ أنَّ ذلكَ الشَّيءَ يَصيرُ مذكورًا مرَّتينِ»[٦]، ومِن شواهدِهِ قولُهُ تعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٧]، وقولُهُ: ﴿لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ

---

[١] سورة يونس ٨٠.

[٢] ينظر: البحر المحيط ٩٢/٦، وروح المعاني ١٥٦/٦، والتحرير والتنوير ٢٥٤/١١/٦.

[٣] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، ٥٠٦-٥٠٧، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٦/١ ، والجملة العربية والمعنى ٢١٥-٢١٦.

[٤] هو محمد بن الحسن الاستراباذي، من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافية ابن الحاجب أيضًا، توفي سنة٦٨٤هـ، وقيل: ٦٨٦ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥٦٧/١-٥٦٨، والأعلام ٨٦/٦.

[٥] شرح كافية ابن الحاجب ١٧٤/١-١٧٥.

[٦] البرهان ٤٦٩/٢.

[٧] سورة آل عمران ٩٧. ينظر في توجيهها: تفسير الرازي ١٦٧/٨/٤.

السَّمَوَاتِ﴾[1]، ومِنهُ قولُ النَّبيِّ ﷺ: «أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَمْرَيْنِ خَفِيْفَةٍ مَؤُنَتُهُمَا، عَظِيْمٍ أَجْرُهُمَا، ... الصَّمْتُ وحُسْنُ الخُلُق» [2].

ب ــ ذكرُ (ما) بعدَ النَّكرةِ:

إذا ذُكِرَتْ (ما) بعدَ النَّكرةِ زادَتْهَا إبهامًا، وفي هذا توكيدٌ لِلإبهامِ[3]عَلاوةً على ما تُفيدُهُ مِن تعظيمٍ أو تحقيرٍ، كقولِهِمْ: لأَمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفَهُ[4]. ومِن ذلكَ زيادةُ (ما) على أدواتِ الشَّرطِ[5]، فإنَّهَا تُبهِمُ ما لمْ يكنْ مُبهَماً، كـ(إذ، وحيثُ)، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوْهَكُمْ شَطْرَهُ﴾[6]، وتؤكِّدُ إبهامَ مَا كانَ مُبهَمًا، كـ(أَيْنَ، ومَتَى، وأَيٍّ)، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُوْنُوْا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِيْ بُرُوْجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾[7]، ونحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوْا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[8].

ج ــ الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ:

المواضعُ التي يُضمَرُ فيهَا قبلَ الذِّكرِ تكونُ مِن بابِ التَّوكيدِ؛ لأنَّ فيهَا ذِكرُ الشَّيءِ مرَّتينِ، مُبهَمًا ثُمَّ مُفسَّرًا فيكونُ آكَدُ لَهُ[9]، نحوُ: رُبَّهُ رَجلاً لقيتُ، فالضميرُ

---

[1] سورة غافر ٣٦-٣٧. ينظر في توجيههما: تفسير الرازي ٦٧/٢٧/١٤، وروح المعاني ٣٢٢/١٢.

[2] رواه الطبراني بلفظ: «يا أبا ذر: ألا أدلك على خصلتين هما أخف على الظهر، وأثقل في الميزان من غيرهما، قال: بلى يا رسول الله، قال:عليك بحسن الخلق وطول الصمت». ينظر: المعجم الأوسط، للطبراني، ١٤٠/٧-١٤١، حديث رقم (٧١٠٣)، باب (ما جاء في حسن الخلق) القاهرة، دار الحرمين، (غ.ط)، ١٩٩٥م.

[3] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٣٥/٣.

[4] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٨٦.

[5] ينظر: الكشاف ٢٢٢/٤، وشرح المفصل ١٠٤/٤، ٤٦/٧، ١٣٣/٨، ٥/٩، ونتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار ٧٣، لمصطفى الأطهوي، تحقيق: إبراهيم عمر زبيدة، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط١، ١٩٩٢م ، وحاشية الخضري ٢٧٧/٢.

[6] سورة البقرة ١٤٤، ١٥٠.

[7] سورة النساء ٧٨.

[8] سورة الإسراء ١١٠.

[9] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، وحاشية الصبان ١٠٨/١.

ومرجعُهُ في المعنَى سواءٌ، غيرَ أنَّ الضميرَ مُبهَمٌ، والمرجِعَ مُفسِّرٌ لَهُ، ومثلُ ذلكَ يُقالُ في بقيَّةِ مواضعِ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ.

هـ ــ الإطنابُ بما يُفيدُ الإيضاحَ بعدَ الإبهامِ:

مِن أغراضِ الإطنابِ أنْ يُرَى المعنَى في صورَتينِ[1]، إحداهما مُبهَمةٌ والأخرَى مُفصَّلةٌ، كقولِهِ تعالَى: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾[2]، «فقدْ أُبهِمَ الكلامُ أوَّلاً، فقيلَ: اشرحْ لِي، ويسِّرْ لِي، فعُلِمَ أنَّ ثَمَّ مشروحًا ومُيسَّرًا، ثُمَّ بُيِّنَ ورُفِعَ الإبهامُ بذِكرِهمَا، فكانَ آكَدُ لِطلبِ الشَّرحِ والتَّيسيرِ لِصدرِهِ وأمرِهِ مِن أنْ يقولَ: اشرحْ صدرِي ويسِّرْ أمرِي، على الإيضاحِ السَّاذجِ؛ لأنَّهُ تكريرٌ للمعنَى الواحدِ مِن طريقِ الإجمالِ والتَّفصيلِ»[3]. ومِن ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾[4]، فقدْ أبهمَ في قولِهِ: (ما يُوحَى)، ثُمَّ أوضحَ بعدَ ذلكَ.

٤ــ التَّشويقُ:

التَّشويقُ غرضٌ رئيسٌ في موضوعِ الإبهامِ، وذلكَ أنَّ ذِكرَ الشَّيءِ مُبهَمًا يجعلُ النَّفسَ مُتشوِّقةً إلى معرفةِ تفسيرِهِ؛ لأنَّ النَّفسَ البشريَّةَ مجبولةٌ على ذلكَ، فيحصُلُ لهَا بعدَ العِلمِ بالمجهولِ لذَّةٌ، «واللَّذَّةُ عَقِبَ الألَمِ أقوَى مِن اللَّذَّةِ التي لمْ يتقدَّمْهَا ألمٌ»[5]. ومِنَ الأنماطِ التي يحصُلُ فيها التَّشويقُ:

---

[1] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١٩٦، وشروح التلخيص ٣/٢٠٩-٢١٠، والإتقان ٣/٢١٤.

[2] سورة طه ٢٥-٢٦. وينظر في توجيهها: روح المعاني ٨/٤٩٦، والتحرير والتنوير ٨/١٦/٢١١.

[3] الكشاف ٤/٣١.

[4] سورة طه ٣٨-٣٩. وينظر في توجيهها: روح المعاني ٨/٥٠١.

[5] الإيضاح في علوم البلاغة ١٩٦.

أ ــ ذِكرُ المُبدَلِ مِنهُ ثُمَّ البدلِ:

ومِن شواهدِهِ قولُهُ تعالَى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾[1]، فقدْ أَبهمَ أوَّلاً بذكرِ (الأسباب)؛ «لأنَّهُ لمَّا كانَ بُلوغُهَا أمرًا عجيبًا أرادَ أنْ يُورِدَهُ على نَفْسٍ مُتشوِّقةٍ إليهِ، لِيُعطيَهُ السَّامعُ حقَّهُ مِن التَّعجُّبِ»[2]، ثُمَّ أوضحَهُ بعدَ ذلكَ بقولِهِ (أسبابَ السَّمواتِ).

ب ــ ذِكرُ الضميرِ ثُمَّ ذكرُ مرجِعِهِ:

ذِكرُ الضميرِ المُبهَمِ قبلَ مرجِعِهِ يُحدِثُ وقعًا في نفسِ المُتَلَقِّي، يجعلُهَا تتشوَّقُ إلى معرفةِ المرجِعِ[3]، «وتحصيلُ البلاغةِ فيهِ مِن جهةِ إضمارِهِ أوَّلاً وتفسيرِهِ ثانيًا؛ لأنَّ الشَّيءَ إذا كانَ مُبهَمًا فالنُّفوسُ مُتطلِّعةٌ إلى فهمِهِ، ولهَا تشوُّقٌ إليهِ»[4]، كقولِكَ: أكرمتُهُ محمَّدًا، ورُبَّهُ رَجلاً صافحْتُ.

ج ــ ذِكرُ الفعلِ والفاعلِ في أسلوبِ المدحِ والذَّمِّ ثُمَّ ذكرُ المخصوصِ:

أسلوبُ المدحِ والذَّمِّ موضوعٌ على الإبهامِ أوَّلاً ثُمَّ التَّفسيرِ ثانيًا، نحوُ: نِعْمَ الطَّالبُ سعيدٌ، «وفائدةُ الإبهامِ ثُمَّ التَّفسيرِ أنَّ الشَّيءَ إذا أُبهِمَ ثُمَّ فُسِّرَ كانَ في النَّفْسِ أَوْقَعَ، بِمَا جَبَلَ اللهُ النُّفوسَ عليهِ مِنَ التَّشوُّقِ إلى معرفةِ مَا قُصِدَ إبهامُهُ»[5].

د ــ عدمُ تعيينِ الصِّلةِ:

ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾[6]، فأَبْهَمَ الصِّلةَ حتَّى تتشوَّقَ النَّفْسُ إلى معرفةِ ذلكَ المُبهَمِ؛ لأنَّ «الإبهامَ أوَّلاً يُوقِعُ السَّامعَ في حَيْرَةٍ

---

[1] سورة غافر ٣٦-٣٧.

[2] الكشاف ١٣٨/٥، وينظر: البحر المحيط ٢٥٨/٩.

[3] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، والطراز ١٤٢/٢، وحاشية الصبان ١٠٨/١.

[4] الطراز ١٤٢/٢.

[5] الإيضاح في شرح المفصل ٩٩/٢، و ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٣/٤.

[6] سورة النمل ٢٢. وينظر في توجيهها: البحر المحيط ٢٢٥/٨، وروح المعاني ١٨٢/١٠.

وتَفَكُّرٍ واستعظامٍ لِمَا قرعَ سمعَهُ، فلا تزالُ نفسُهُ تنزِعُ إليهِ، وتشتاقُ إلى معرفتِـهِ، والاطِّلاعِ على كُنْهِ حقيقتِهِ))[1].

٥ــ إخفاءُ الأمرِ عَنِ المُتَلَقِّي:

يُعدُّ إخفاءُ الأمرِ عَنِ السَّامعينَ أو عنْ بعضِـهِمْ، أحـدُ الأغـراضِ المُهمَّـةِ في موضوعِ الإبهامِ، وفيهِ يسعَى المُتكلِّمُ إلـى بعـثِ الاحتمـالاتِ فـي نفـوسِ السَّامعينَ لِغرضٍ يقصدُهُ[2]، ومِن طرائقِ هذا الأُسلوبِ:

أ ــ استعمالُ حرفِ العطفِ (أو): وحقيقـةُ أمـرِهِ أنَّـهُ يُفـرِدُ شـيئاً مِـن شيءٍ[3]، كقولِكَ: جاءَنِي زيدٌ أو عمـرٌو، فالأصـلُ أنَّ أحـدَهمَا جـاءَكَ. ومِـن معانيهِ الإبهامُ على السَّامعِ[4]، كقولِكَ: قامَ زيدٌ أو عمـرٌو، وأنـتَ تعلـمُ القـائمَ مِنهمَا، غيرَ أنَّكَ تُخفيهِ عَنِ السَّامعِ، ومِـن ذلـكَ قولُـهُ تعـالَى: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾[5]، وقولُ الشاعرِ[6]:

تَمَنَّى ابْـنَتَايَ أَنْ يَعِيْشَ أَبُوْهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ

---

[1] الطراز ٧٨/٢، وينظر: الفوائد المشوق ١٧٩.

[2] ينظر: النكت ٨٠٣/٢ ، وتلقيح الألباب ١٧٢، و شرح كافية ابن الحاجب ١٦٤/٤.

[3] ينظر: الأصول في النحو ٥٥/٢، والنكت ٨٠٣/٢، وشرح المفصل ٩٩/٨، والإيضاح في شـرح المفصل ٢١١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٢٠/٤، ٤٢٦، وبدائع الفوائد ٢٠٥/١، وهمع الهوامـع ١٧٣/٣.

[4] ينظر: النكت ٨٠٣/٢ ، وتلقيح الألباب ١٧٢، ١٧٣، وشرح ألفية ابن معـط ٧٨١/١ ، ورصـف المباني ١٠١، ١٣٢، والبرهان في علوم القـرآن ٢٣٤/٤، وارتشـاف الضـرب ٦٣٩/٢، وشـرح المكودي ٤٨٤/٢، وحاشية الصبان ١٠٦/٣، والنحو الوافي ٦٠٥/٣ (الهامش).

[5] سورة يونس٢٤. وينظر في توجيهها: البحر المحيط ٣٩/٦.

[6] البيت للبيد بن ربيعة في: ديوانه ٢١٣، وشرح المفصل ٩٩/٨، وشـرح كافيـة ابـن الحاجـب ٤٢١/٤، وخزانة الأدب ٣١٤/٤، ٧٣/١١، والدرر ٢٧٠/٦، وبلا عزو فـي: جـواهر الأدب ٢١٢. [ربيعة: قبيلة منسوبة إلى ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. مضر: قبيلة منسوبة إلى مضر بن معـد بن عدنان].

ب ــ استعمالُ إمَّا و إمَّا[1]: كقولِكَ: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، وأنتَ تعلمُ القائمَ مِنهما، فإنَّ هذا الأُسلوبَ يؤدِّي ما يؤدِّيهِ حرفُ العطفِ (أو) مِن كونِهِ لأحدِ الشَّيئينِ في أصلِ الاستعمالِ[2]، ومِن دلالتِهِ على الإبهامِ على السَّامعِ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[3]، والفرقُ بينَ(أو) و(إمَّا) هُنَا، أنَّ الاحتمالَ والشكَّ باستعمالِ(أو) يَسري مِن آخرِ الكلامِ إلى أوَّلِهِ، بخِلافِ (إمَّا)، فإنَّ المتكلِّمَ بِهِ يبدأُ شاكًّا مِن أوَّلِ الكلامِ[4].

ج ــ استعمالُ الفعلِ المغيَّرِ الصيغة بعدَ حذفِ الفاعلِ والإتيانِ بمَا ينوبُ عنه؛ لأنَّ مِن أغراضِ حذفِ الفاعلِ الإبهامَ على السَّامعِ[5]، نحو قولِك: ضُرِبَ زيدٌ، وأنتَ تعلمُ الضَّاربَ ــ غيرَ أنَّكَ أخفيتَهُ عَنِ السَّامعِ.

د ــ استعمالُ بعضِ النَّماذجِ الكلاميَّةِ، نحو: كلَّمتُ أحدَ الرَّجُلَيْنِ، واخترتُ أحدَ الأمرينِ[6]، فالمتكلِّمُ هُنا عالمٌ بمَنْ كلَّمَ مِن الرَّجلينِ، وبالأمرِ الذي اختارَهُ، ولكنَّهُ يُريدُ الإبهامَ على السَّامعِ بإخفاءِ الأمرِ عنهُ.

هـ ــ الاستفهامُ، نحوُ قولِكَ: علمتُ أيُّهُمْ قامَ؟، معناهُ: علمتُ المشكوكَ في قيامِهِ الذي يُستفهَمُ عنهُ، «وإنَّما لمْ يُصرِّحْ باسمِ القائمِ، ولمْ يَقُلْ: علمتُ زيدًا قائمًا، أو

---

[1] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٥/١، ومغني اللبيب ٨٥ ، والمساعد ٤٦٠/٢ ، وحاشية الخضري ١٥٢/٢.

[2] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤٢٠/٤، والبسيط ٣٤٢/١، وشرح ألفية ابن معط ٧٨١/١.

[3] سورة التوبة ١٠٦. وينظر في توجيهها: التحرير والتنوير ٢٨/١١/٦.

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤٢٦/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٩، والبسيط ٣٤٣/١ ، وشرح ألفية ابن معط ٧٨٢/١، ومغني اللبيب ٨٦ ، وهمع الهوامع ١٧٧/٣.

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٥/١ ، والبحر المحيط ١٠٥/١، وحاشية الصبان ٦١/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٣٢/١.

[6] ينظر: شرح المفصل ٩٩/٨.

علمتُ قيامَ زيدٍ؛ لأنَّ المتكلِّمَ قدْ يكونُ لَهُ داعٍ إلى إبهامِ الشَّيءِ على المخاطَبِ مــعَ معرفتِهِ بذلكَ المُبهَمِ»[١].

و ــ استعمالُ الكناياتِ: الكناياتُ ألفاظٌ يُعبَّرُ بِها عَمَّا وقعَ في الكــلامِ، ومِــن أغراضِهَا إخفاءُ الأمرِ عَنِ المُتلقِّي[٢]، كقولِكَ: جاءَ فــلانٌ، وأنــتَ تريــدُ زيــدًا، وكقولِكَ: قالَ فلانٌ: كِيْتَ وكِيْتَ، تُخفِي المقولَ عَنِ المُتلقِّي معَ علمِكَ بِهِ، ومِن ذلكَ الكنايةُ بــ(كَمْ، وكَأَيِّنْ، وكَذَا) الخبريَّاتِ.

ز ــ الحذفُ: قدْ يكونُ الغرضُ مِنَ الحذفِ إخفاءَ الأمرِ عَنِ المتلقِّي، ومِن ذلكَ حذفُ الصِّلةِ، «فيجوزُ حذفُ الصِّلةِ إذا أردتَ إبهامَهَا على السَّامعِ لِيذهبَ الــذَّهنُ بِهَا كُلَّ مَذهبٍ»[٣]، أو أنْ يَفهمَهَا بعضُ السَّامِعينَ وتَخفَى على بعضِهِمْ، ومِن شواهدِ حذفِ الصِّلةِ لِغرضِ الإبهامِ قولُ الشَّاعرِ[٤]:

وَلَقَــدْ رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيْرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتَــــيَّا وَالَّتِيْ

وقولُ الرَّاجزِ[٥]:

وَاللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْــــــــلَمَتْ مِــــــنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِ مَتْ

ومِن ذلكَ حذفُ التَّمييزِ[٦]، وحذفُ المنعوتِ[٧].

٦ــ عدمُ إثارةِ المُتَلَقِّي:

يُبهِمُ المتكلِّمُ أحيانًا لكي لا يُثيرَ حفيظةَ المُتلقِّي، فيُؤَدِّيَ بِهِ ذلــكَ إلــى التَّــدبُّرِ والتَّفكُّرِ، ومِنَ الشواهدِ على ذلكَ قولُهُ تعــالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُــمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ

---

[١] شرح كافية ابن الحاجب ١٦٤/٤.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٢/٣، ٢٣٤.

[٣] معاني النحو ١٣٥/١، وينظر: شرح التصريح ١٤٢/١.

[٤] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٤.

[٥] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٥.

[٦] ينظر: الخصائص ٣٧٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٣٨٦/٢.

[٧] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٤٦/١، وحاشية الصبان ٧٠/٣.

مُبِيْنٍ﴾[1]، وقولُهُ: ﴿بِأَيِّيْكُمُ الْمَفْتُوْنَ﴾[2]، قال الزركشي: «وإنَّمَا جاءَ اللفظُ بالإبهامِ على أسلوبِ المجامَلَةِ في الكلامِ، والإمهالِ لَهُمْ لِيقعَ التَّدبُّرُ والتَّذكارُ»[3].

٧ــ عدمُ قَصْدِالتَّعيين:

يكونُ الإبهامُ في بعضِ المواضعِ إشارةً إلى أنَّ التَّعيينَ غيرُ مقصودٍ، وأنَّ التَّعميمَ هو المقصودُ[4]، كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيْرًا﴾[5]، وقولِهِ: ﴿إِذَا قِيْلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوْا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوْا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيْلَ انْشُزُوْا فَانْشُزُوْا﴾[6]، فقدْ حُذِفَ المفعولُ في الآيةِ الأُولَى، وحُذِفَ الفاعلُ في الآيةِ الثَّانيةِ لِعدمِ القصدِ إلى التَّعيينِ، إذ لا يتعلَّقُ بتعيينِهِمَا كبيرُ فائدةٍ.

ولِلإبهامِ أغراضٌ أخرَى نكتفِي هُنا بالإشارةِ إليهَا، ومنهَا[7]:

ــ شناعةُ المعبَّرِ عنهُ وقبحُهُ.

ــ السِّترُ على المتحدَّثِ عنهُ.

هذهِ أهمُّ الأغراضِ التي يؤدِّيْهَا الإبهامُ، وهي كمَا رأيْنَا لا يكادُ يخلُوْ كلامٌ مِن أحدِهَا إنْ لمْ يكُنْ مِن أكثرِهَا.

---

[1] سورة سبأ ٢٤. وينظر في توجيهها: تفسير أبي السعود ٢٥٩/٥، وروح المعاني ٣١٣/١١.

[2] سورة القلم ٦. وينظر في توجيهها: التحرير والتنوير ٦٦/٢٩/١٤.

[3] البرهان ٤٦٨/١. وينظر: بغية الإيضاح ٨٨، والنحو الوافي ٦٠٥/٣(الهامش).

[4] ينظر: شرح التسهيل ١٦٣/٢، والبرهان ٢٠٥/١، ٢٠٦ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٣، ٢٨٤، والبحر المحيط ١٧٤/٧.

[5] سورة الفرقان ١٩.

[6] سورة المجادلة ١١.

[7] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٧٦١/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٢/٣، ٢٣٤، والبرهان ٢٠٢/١-٢٠٤.

المبحثُ الثالثُ

أحكامُ الإبهامِ ومراتبُهُ

أوَّلاً: أحكامُ الإبهامِ:

للإبهامِ أَثرٌ كبيرٌ في اللُّغةِ عامَّةً وفي النَّحوِ خاصَّةً، وحديثُنَا في هذا المبحثِ سيكونُ في أَثرِ الإبهامِ في النَّحوِ؛ لأنَّهُ موضوعُ البحثِ.

أوَّلا: بعضُ المُبهَماتِ لا تتعرَّفُ بإضافتِهَا إلى المعرفةِ:

الإضافةُ نوعانِ[1]: لفظيَّةٌ ومعنويَّةٌ، وتُسمَّى اللَّفظيَّةُ غيرَ مَحْضَةٍ وغيرَ حقيقيَّةٍ، وتُسمَّى المعنويَّةُ المَحْضَةَ والحقيقيَّةَ، والغرضُ مِنَ الإضافةِ اللَّفظيَّةِ التخفيفُ بحذفِ التَّنوينِ أو نونِ المثنَّى والجمعِ[2]، وتكونُ في الوصفِ المُشتقِّ المضافِ إلى معمولِهِ، كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، نحوُ: كاتِبُ الدَّرسِ، ومعمورُ الدَّارِ، كانَا قبلَ الإضافةِ: كاتِبٌ الدَّرسَ، ومعمورٌ الدَّارَ. كمَا تُفيدُ رفعَ القبحِ عن إسنادِ الصِّفةِ المشبَّهةِ إلى معمولِهَا[3]، نحوُ: مررْتُ بالرَّجلِ الحسنِ الوجهِ، فإنَّ في رفعِ المعمولِ قبحاً لِخُلُوِّ الصِّفةِ المشبَّهةِ مِن ضميرٍ يعودُ على الموصوفِ، وفي نصبِ المعمولِ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به قبحاً لإجراءِ الوصفِ المشتقِّ مِن الفعلِ اللَّازمِ مُجرى الوصفِ المشتقِّ مِن الفعلِ المتعدِّي، والجرُّ يُخلِّصُ مِن هذينِ القبحينِ. ولا يُفيدُ هذا النوعُ مِن الإضافةِ تعريفًا؛ لأنَّهَا على تقديرِ الانفصالِ، ولا تخصيصًا؛ لأنَّ التَّخصيصَ بالمعمولِ موجودٌ قبلَ الإضافةِ.

أمَّا الإضافةُ المعنويَّةُ فغرضُهَا التَّعريفُ أَوِ التَّخصيصُ، فتُفيدُ التَّعريفَ إذا كانَ المضافُ إليه معرفةً، نحوُ: كتابُ محمَّدٍ، بشرطِ أَلا يكونَ المضافُ مِنَ الأَسماءِ

---

[1] ينظر: شرح المفصل ١١٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٨/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٧/٢، وهمع الهوامع ٤١٤/٢.

[2] ينظر: شرح المفصل ١١٩/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٨/٢، ٢٥٤، ٢٥٥، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٦/٢، وحاشية ابن حمدون ٣٤٥/١.

[3] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وأوضح المسالك ٨٣/٣، ومغني اللبيب ٦٦٥، وشرح التصريح ٢٨/٢-٢٩، وحاشية الخضري ٩/٢، ١٣، والنحو الوافي ٣٢/٣-٣٣.

المُوغِلةِ في الإبهامِ، فإنْ كانَ المضافُ مِنَ الأسماءِ المُوغِلةِ في الإبهامِ فإضافتُهُ تُفيدُ التَّخصيصِ لا التَّعريفِ، نحوُ: مِثْلُكَ وغَيْرُكَ، وتُفيدُ الإضافةُ التَّخصيصَ أيضًا إذا كانَ المضافُ إليه نكرةً، نحوُ: كتابُ طالبٍ.

والبحثُ مَعنِيٌّ في هذا المطلبِ بهذهِ الأسماءِ التي لا تتعرَّفُ بإضافتِهَا إلى المعرفةِ، التي سمَّاهَا النَّحويُّونَ الأسماءَ المُوغِلةَ في الإبهامِ[١]، وهي أسماءٌ مسموعةٌ يَجمعُهَا هذا الضَّابطُ، أيْ عدمُ تعرُّفِهَا إذا أُضيفتْ إلى المعرفةِ. ومنهَا[٢]: غَيْرُ، وسِوَى، ومِثْلُ، وشِبْهُ، ونَحْوُ، وسِيَّ، وضَرْبُ، وتِرْبُ، ونِدُّ، وخَدْنُ، وحَسْبُ، وشَرْعُ، وكَفْيُ، ونَهْيُ، وهَدُّ، وهَمُّ.

وقدِ اختلفَ النَّحويُّونَ في عِلَّةِ عدَمِ تعرُّفِ هذهِ الأسماءِ إذا أُضيفتْ إلى المعرفةِ، فمنهُمْ مَن يرَى أنَّ السَّببَ في ذلكَ شِدَّةُ تَوغُّلِهَا في الإبهامِ وعدَمُ التَّعيينِ[٣]، فـ(غيرُكَ) مثلا يشملُ كُلَّ مَن عدَاكَ، و(مثلُكَ) يشملُ كُلَّ مَن ماثلَكَ، وإنَّما أفادَتْهَا الإضافةُ التَّخصيصَ فقطْ. وفي ذلكَ يقولُ رضيُّ الدين الاستراباذي: «اعلمْ أنَّ بعضَ الأسماءِ قد توغَّلَ في التَّنكيرِ بحيثُ لا يتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ إضافةً حقيقيَّةً، نحوُ: غيرُكَ، ومثلُكَ، وكُلُّ مَا هو بمعنَاهَا مِن: نظيرِكَ، وشبِيهِكَ، وسِواكَ، وشبهِهَا» [٤].

ومِنَ النَّحويِّينَ مَن يرَى أنَّ السَّببَ في ذلكَ كونُ إضافتِهَا غيرَ محضةٍ؛ لأنَّ هذهِ الأسماءَ بمعنى اسمِ الفاعلِ الذي لِلحالِ أو الاستقبالِ[٥]، فـ(غيرُ) بمعنى مُغايرٍ

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٨٨/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وشرح التصريح ٢٦/٢، وحاشية الخضري ١٧٣/١، والنحو الوافي ٢١١/١ (الهامش)، والمعجم المفصل في النحو العربي ١٦٥/١، د/ عزيزة فوال بابتي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م، وهذا البحث ١٠٧.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٤٢٢/١-٤٢٣، وشرح المفصل ٥٠/٣، وارتشاف الضرب ٥٠٣/٢، وشرح التصريح ٢٧/٢، والنحو الوافي ٢٥/٣-٢٦، ومعاني النحو ١٠٩/٣-١١٢.

[٣] ينظر: شرح المفصل ١٢٥/٢-١٢٦، والبسيط ١٠٤٤/٢-١٠٤٥، ومغني اللبيب ٢١٠، والمساعد ٣٣١/٢، وشرح التصريح ٢٦/٢، وشرح الأشموني ٢٤٤/٢.

[٤] شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٨٦/٤-٢٨٧، والنكت ٤٣٢/١-٤٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٢/٢، وشرح التصريح ٢٧/٢.

و(مثلُ) بمعنى مُماثِلٍ، فلم تُفِدْهَا الإضافةُ تعريفًا ولا تخصيصًا، وإنَّمَا أفادتْهَا التخفيفَ فقطْ. يتَّضِحُ ذلكَ مِن قولِ سيبويهِ: « ومِن ذلكَ قولُ العربِ: لِي عشرونَ مثلَه، ... فالمثلُ وأخواتُهُ كأنَّهُ الذي حُذِفَ مِنه التَّنوينُ في قولِهِ: مِثْلٌ زيدًا» [١]. وهُناكَ مَن يرَى أنَّ السَّببَ كونُ هذه الأسماءِ استُعمِلتْ في أوَّلِ أمرِهَا مضافةً، وأوَّلُ مراتِبِ الاسمِ التَّنكيرِ[٢].

والرَّاجحُ مِن هذهِ الأقوالِ في نظرِ الباحثِ القولُ الأوَّلُ أيْ أنَّ شِدَّةَ الإبهامِ حالتْ بينَ هذهِ الأسماءِ والتَّعريفِ الكاملِ، فقبلَ الإضافةِ كانتْ مُبهَمةً إبهامًا كاملاً، وبعدَ الإضافةِ نقصَ إبهامُهَا قليلاً، ولكنَّهُ لمْ يَرْتقِ إلى درجةِ التَّعريفِ، وربَّمَا لا يصحُّ القولُ بجعلِ الإضافةِ غيرَ محضةٍ؛ لأنَّ بعضَ هذهِ الأسماءِ لم يُسمَعْ فيهَا التَّنوينُ الذي تُزيلُهُ الإضافةُ غيرُ المحضةِ[٣]، فلا يُقالُ: حَسْبٌ لكَ.

ويُمكِنُ تقسيمُ هذهِ الأسماءِ بالنظرِ إلى الخِلافِ في تعريفِهَا على النَّحوِ الآتي:

١ــ (غيرُ) وما كانَ بمعناها مِمَّا دلَّ على مُغايَرَةٍ:

يَرَى بعضُ النَّحويِّينَ أنَّهَا لا تتعرَّفُ بإضافتِهَا إلى المعرفةِ ألبتَّةَ[٤]؛ لِعدَمِ انحِصارِ المُغايَرَةِ، فمعنى (غيرك) كُلُّ مَن عداكَ، فلم يحصُلْ تعيينٌ بعدَ الإضافةِ، قالَ المُبرِّدُ: « فأمَّا مررتُ برجلٍ غيرِكَ فلا يكونُ إلا نكرةً؛ لأنَّهُ مُبهَمٌ في النَّاسِ أجمعينَ» [٥].

ويرَى آخرونَ أنَّ إضافةَ (غير) إلى المعرفةِ تُضعِفُ إبهامَهَا، وتُكسِبُهَا شيئًا مِنَ التَّخصيصِ يُقرِّبُهَا مِنَ المعرفةِ[٦]. ويرَى فريقٌ ثالثٌ أنَّ (غيرًا) المضافةَ إلى معرفةٍ يُمكِنُ أنْ تتعرَّفَ، ولكنَّ التَّعريفَ ليسَ بسببِ الإضافةِ بل بأمرٍ مِن خارجِهَا،

---

[١] كتاب سيبويه ٤٢٧/١، وينظر: المقتضب ٢٨٨/٤-٢٨٩.

[٢] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٠/٢-٧١، وهمع الهوامع ٤١٤/٢.

[٣] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٠/٢، وهمع الهوامع ٤١٤/٢.

[٤] ينظر: المقتضب ٢٨٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وارتشاف الضرب ٥٠٤/٢، وشفاء العليل ٧٨٦/٢، وهمع الهوامع ٤١٥/٢.

[٥] المقتضب ٢٨٨/٤.

[٦] ينظر: التبيان ١٠/١، ومغني اللبيب ٢١٠.

وهُوَ وقوعُ (غيرٍ) بينَ معرفتينِ مُتضادَّتينِ[١]، كقولِكَ: عليكَ بالحركةِ غيرِ السُّكونِ، أو إضافتُهَا إلى مُعرَّفٍ لهُ ضدٌّ واحدٌ فقطْ[٢]، كقولِكَ: عليكَ بغيرِ الحركةِ، مِمَّا يدُلُّ على انحِصارِ جِهاتِ المغايَرةِ، أو بِدلالةِ الحالِ على كمالِ المغايَرةِ[٣]، أيْ كونِهَا مِن كُلِّ وجهٍ.

ويُؤكِّدُ الباحثُ هُنا ضرورةَ النَّصِّ على أنَّ (غيرًا) لا تتعرَّفُ إلا إذا وقعتْ بينَ معرفتَينِ متضادَّتَينِ[٤]، ولا يُكتَفَى بوقوعِهَا بينَ متضادَّينِ[٥]؛ لأنَّهَا قدْ وقعتْ بينَ متضادَّينِ والسابقُ مِنهمَا غيرُ معرفةٍ ولمْ تتعرَّفْ، كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[٦]؛ ولِذلكَ جازَ إعرابُهَا نعتًا لِلنَّكرةِ[٧].

٢ــ (مثلُ) وما كانَ بمعناهَا مِمَّا دلَّ على مُماثَلةٍ:

إنْ لُوحِظَ فيهَا بعدَ الإضافةِ الشِّيوعُ وعدَمُ التَّعيينِ فحكمُهَا عدَمُ التعرُّفِ؛ لأنَّهَا لا تَخُصُّ شيئًا بعينِهِ[٨]، قال ابنُ مالِكٍ: « وكَذا (مثلُ) إذا أُضيفَ إلى معرفةٍ دونَ قرينةٍ تُشعِرُ بمماثَلةٍ خاصَّةٍ، فإنَّ الإضافةَ لا تُعرِّفُهُ ولا تُزيلُ إبهامَهُ»[٩]، وذلكَ إذا كانَ المماثِلُ أكثرَ مِن شخصٍ، أو أُريدَ مُطلَقُ المماثَلةِ لا كَمالُهَا[١٠]. وإنْ لُوحِظَ

---

[١] ينظر: التبيان ١٠/١، وروح المعاني ٩٧/١.

[٢] ينظر: المقتصد ٨٧٣/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وروح المعاني ٩٧/١.

[٣] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وشرح التصريح ٢٦/٢-٢٧.

[٤] مِمَّن نص على ذلك: العكبري، والآلوسي. ينظر: التبيان ١٠/١، وروح المعاني ٩٧/١.

[٥] مِمَّن اكتفى بذلك: ابن مالك، وابن هشام، وخالد الأزهري، والأشموني. ينظر: شرح الكافية الشافية ٩١٦/٢، وشرح التسهيل ٢٢٦/٣، ومغني اللبيب ٢١٠، وشرح التصريح ٣٦٠/١، وشرح الأشموني ٢٤٥/٢.

[٦] سورة فاطر ٣٧.

[٧] ينظر: شرح التسهيل٢٢٧/٣، ومغني اللبيب ٢١١، وشرح الأشموني ٢٤٥/٢، وحاشية الخضري ٤٧٠/١-٤٧١.

[٨] ينظر: المقتضب٢٨٦/٤-٢٨٧، والأصول٨٥/١، وإيضاح الشعر٤٥٤، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وشرح التصريح ٢٦/٢-٢٧.

[٩] شرح الكافية الشافية ٩١٧/٢.

[١٠] ينظر: شرح التصريح ٢٦/٢-٢٧.

فيهَا بعدَ الإضافةِ انحِصارُ المماثَلَةِ والتَّعيينِ فحكمُهَا التَّعرُّفُ، بأنْ كانَ المماثِلُ واحدًا، أو كانتِ المماثَلَةُ في أمرٍ مشهورٍ بينَهمَا[1]، قالَ سيبويهِ: « وزعمَ يونسُ[2] أنَّهُ يقولُ: مررتُ بزيدٍ مثلِكَ، إذا أرادُوا: مررتُ بزيدٍ المعروفِ بشبهِكَ، فتجعلُ (مثلَ) معرفةً»[3]، أو أُريدَ بالمماثَلَةِ كمالُهَا مِن كُلِّ وجهٍ[4]. واستثنَى بعضُ النَّحويِّينَ (شَبِيْهَ) فقالُوا: إنَّهُ يتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ دائمًا، لِدلالتِهِ على قُوَّةِ المشابَهَةِ[5].

٣ــ (حَسْبُ) وما جرَى مُجرَاهَا:

مِنَ النَّحويِّينَ مَن يرَى أنَّ هذهِ الأسماءَ بمعنى الفعلِ[6]، فلذلكَ لا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، قالَ المُبرِّدُ: « وأمَّا حَسْبُكَ وهدُّكَ وشرعُكَ وكَفيُكَ فكلُّهَا نكراتٌ؛ لأنَّ معناها يَكفِي»[7]، أيْ أنَّها بمعنى اسمِ الفاعلِ الذي إضافتُه غيرُ محضةٍ، فلذلكَ لا تتعرَّفُ، فتكونُ صفةً إذا وقعتْ بعدَ النَّكرةِ، نحوُ: مررتُ برجُلٍ حسبِكَ مِن رجُلٍ، وتكونُ حالا إذا وقعتْ بعدَ المعرفةِ، نحوُ: هذا محمَّدٌ حسبُكَ مِن رجُلٍ[8].

وقدْ يَعرِضُ لـ(حسْبُ) وأخواتِهَا ما يُعرِّفُهَا في بعضِ المواضعِ ــ وإنْ كانَ

---

[1] ينظر: المقتضب ٢٨٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٧/٢-٩١٨، وشرح التسهيل ٢٢٦/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وهمع الهوامع ٤١٥/٢.

[2] هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيبويه، وسمع منه الكسائي والفراء، توفي سنة ١٨٢هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٦٥/٢.

[3] كتاب سيبويه ٤٢٨/١.

[4] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وشرح التصريح ٢٧/٢.

[5] ينظر: المقتضب ٢٨٨/٤، وشرح المفصل ١٢٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، والبسيط ١٠٤٧/٢، وارتشاف الضرب ٥٠٣/٢، ومعاني النحو ١١٢/٣.

[6] ينظر: شرح المفصل ١٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٨/٢، شرح كافية ابن الحاجب ٤٢/٢.

[7] المقتضب ٢٨٨/٤.

[8] ينظر: شرح التصريح ٥٢/٢-٥٣، وحاشية الخضري ٣٣/٢، والنحو الوافي ١٥٠/٣.

الشَّائعُ تنكيرَها [١] ــ، فقد ذَكرَ سيبويهِ فيمَا نقلَهُ عنِ الخليلِ[٢] ويــونسَ « أنَّ هــذهِ الصِّفاتِ المضافةَ إلى المعرفةِ التي صارتْ صِفةً للنَّكرةِ، قدْ يجوزُ فيهنَّ كُلِّــهنَّ أنْ يَكُنَّ معرفةً، وذلكَ معروفٌ في كلامِ العربِ»[٣]، وكلامُ سيبويهِ عامٌّ يشملُ كُلَّ مــا كانتْ إضافتُه غيرَ محضةٍ، فإنَّهُ قدْ يُقصَدُ بإضافتِهِ الثُّبوتُ فيتعرَّفُ[٤].

ويترتَّبُ على هذا الخِلافِ في (غيرٍ) وما ذُكِرَ مِن أخواتِهَا ـــ مِــن حيــثُ تعريفُهَا أو عدَمُ تعريفِهَا ــ مسألةُ جوازِ وقوعِهَا نعتًا لِلمعرفةِ، فمَن مَنَــعَ تعريفَهَــا مَنَعَ وقوعَهَا نعتًا لِلمعرفةِ؛ لِوجوبِ المطابَقَةِ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ فــي التَّعريــفِ والتَّنكيرِ[٥]، وأعربَهَا بَدَلاً فيمَا وردَ مِن شواهدٍ تَبِعتْ فيهَا مَا قبلَهَــا فــي علامــةِ الإعرابِ[٦]؛ لِعدَمِ اشتراطِ هذهِ المطابَقَةِ بينَ البدلِ والمُبدَلِ مِنه[٧]، وقدْ خَرَّجَ عليــهِ بعضُ النَّحويِّينَ[٨] قولَهُ تعالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٩] فــي

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ١٤/٢، ٤٢٣، وشرح المفصل ١٢٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٨/٢.

[٢] هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه، له من المصنفات: كتاب العين، والجمل، والعروض، وغيرها. توفي سنة ١٧٥هـ، وقيل: ١٧٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥٥٧/١-٥٦٠.

[٣] كتاب سيبويه ٤٢٨/١.

[٤] ينظر: البحر المحيط ٤٩/١.

[٥] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣١/٢، وشرح شذور الذهب ٣٧٦/٣، وهمع الهوامع ١١٧/٣.

[٦] إن كانت هذه الأسماء منصوبة بعد معرفة أعربت حالا . ينظر : شرح التصريح ٥٢/٢.

[٧] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٠/١-٤٥١، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٠٤/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٣/٣، ٣٨٧-٣٨٨، وهمع الهوامع ١٥٠/٣.

[٨] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٣/١، ٤٢/٤، وإعراب القرآن ١٧٥/١، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٨م، وشرح التسهيل ٢٢٧/٣، والبحر المحيط ٥٠/١، وبدائع الفوائد ٢٦٢/٢، وشرح التصريح ٣٦٠/١، وروح المعاني ٩٧/١.

[٩] سورة الفاتحة ٧.

قراءةِ الجمهورِ[١]. وإنْ كانَ مَا قبلَهَا نكرةً أُعربتْ نعتًا، كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾[٢]، وقولِهِ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾[٣]، ومَن قالَ بتعريفِهَا بتعريفِهَا لِزوالِ الإبهامِ عنهَا أجازَ وقوعَهَا نعتًا لِلمعرفةِ، ومِمَّا خُرِّجَ عليه ما سبقَ ذِكرُهُ مِن قولِهِ تعالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، في أَحدِ توجيهاتِهَا[٤]، وقولُ الرَّاجزِ[٥]:

فَلْيَكُنِ المَغْلُوْبُ غَيْرَ الغَالِبِ وَلْيَكُنِ المَسْلُوْبُ غَيْرَ السَّالِبِ

ومَن قالَ إنَّ الإضافةَ أَضعفتْ إبهامَهَا ولمْ تُزلْهُ، أجازَ وقوعَهَا نعتًا لِنوعٍ خاصٍّ مِنَ المعارفِ، وهو المعرفةُ القريبةُ مِنَ النَّكرةِ، كأنْ يكونَ المنعوتُ اسمًا موصولا، والمُسوِّغُ لِذلكَ أنَّ فيهمَا إبهاماً مِن وجهٍ وتخصيصًا مِن وجهٍ آخرَ، وهذا يجعلُهمَا مِمَّا اصطلحَ عليه الباحثُ الشبيهَ بالمبهَمِ. ومِمَّا خُرِّجَ على هذا الوجهِ[٦] الآيةُ السابقةُ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وقولُهُ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾[٧]، إلى قولِهِ: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾[٨].

---

[١] قرأ الجمهور بجر (غير)، وقرأ غيرهم بنصبها. ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١٠٣/١، للعكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م، وإتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر ٣٦٨/١، للبنا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٧٨م، والقراءات القرآنية في البحر المحيط ٧/١، استخرجها وعلق عليها: محمد أحمد خاطر، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، (غ.ط.ت).

[٢] سورة البقرة ٢٣٠.

[٣] سورة محمد٣٨.

[٤] ينظر: التبيان ١٠/١، وروح المعاني ٩٧/١ ، وهمع الهوامع ٤١٥/٢، وشرح الأشموني ٢٤٤/٢، وروح المعاني ٩٧/١.

[٥] الرجز لأبي طالب في: شرح الأشموني ٢٤٥/٢، وبلا عزو في : شرح التسهيل ٢٢٦/٣.

[٦] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٣/١، والتبيان ١٠/١، وشرح التسهيل ٢٢٧/٣، والبحر المحيط ٥٠/١، ومغني اللبيب ٢١٠، وشرح التصريح ٣٦٠/١، وروح المعاني ٩٧/١.

[٧] سورة النور ٣١.

[٨] سورة النور ٣١.

ثانيًا: بعضُ المُبهَماتِ تُضافُ إلى الجُمَلِ:

حقُّ الإضافةِ أنْ تكونَ إلى الأسماءِ؛ لِتُفيدَ التَّعريفَ أوِ التَّخصيصَ، والإضافةُ إلى الجُملِ على غيرِ القياسِ. فمِمَّا حصلتْ فيه الإضافةُ إلى الجُملةِ نحوُ قولِكَ: جئتُكَ حينَ قامَ زيدٌ، وحينَ زيدٌ قائمٌ، والأصلُ هُنا أنْ يُؤتَى بالحرفِ المصدريِّ، كأنْ يُقالَ: جئتُكَ حينَ ما قامَ زيدٌ، ولكنَّ العربَ اتَّسعتْ في بعضِ ذلكَ فخصَّتْ أسماءَ الزَّمانِ بإضافتِهَا إلى الجُملِ الفعليَّةِ والاسميَّةِ مِن غيرِ حرفٍ مصدريٍّ مذكورٍ[١]، ولكنَّ الإضافةَ في الحقيقةِ إلى المصدرِ المُلاحَظِ مِن هذهِ الجُملِ لا إلى الجملِ نفسِهَا[٢]، أيْ مصدرِ الفعلِ مِنَ الجملةِ الفعليَّةِ، ومصدرِ الخبرِ مضافًا إلى المبتدأ مِنَ الجملةِ الاسميَّةِ، فيكونُ التَّقديرُ في الجملتَينِ: جئتُكَ حينَ قيامِ زيدٍ. والفائدةُ مِنَ الإضافةِ إلى الجملِ الدَّلالةُ على الزَّمنِ والتَّجدُّدِ والحُدوثِ في الجملةِ الفعليَّةِ، والدَّلالةُ على الثُّبوتِ والدَّوامِ في الجملةِ الاسميَّةِ[٣].

ومِنَ النَّحويِّينَ مَن يجعلُ إضافةَ أسماءِ الزَّمانِ إلى الأفعالِ خاصَّةً[٤]، للعلاقةِ بينَ الفعلِ واسمِ الزَّمانِ، وذلكَ لاقترانِ الزَّمانِ بالحدَثِ؛ ولأنَّ الزَّمانَ حركةُ الفعلِ، والفعلَ حركةُ الفاعلِ. ولعلَّ الصَّوابَ نِسبةُ الإضافةِ إلى الجملةِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يتجرَّدُ مِنَ الفاعلِ، ولِتشملَ نوعَيِ الجملةِ الفعليَّةِ والاسميَّةِ، كمَا وردتْ بذلكَ الشَّواهِدُ، فمِن إضافةِ اسمِ الزَّمانِ إلى الجملةِ الفعليَّةِ قولُ الشَّاعرِ[٥]:

---

[١] ينظر: شرح المفصل ١٦/٣، والبسيط ١٦٥/١.

[٢] ينظر: الإيضاح في علل النحو ١١٣، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م، ونتائج الفكر ٧٤، للسهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، بيروت، مطابع الشروق، (غ.ط)، ١٩٧٨م، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥١، وارتشاف الضرب ٥٢٥/٢، والأشباه والنظائر ٢١١/١، وحاشية الصبان ٦٧/١.

[٣] ينظر: النحو الوافي ٨٥/٣.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه ١١٧/٣، والأصول ١٢/٢، وشرح المفصل ١٦/٣.

[٥] البيت للنابغة الذبياني في: ديوانه ٧٩، تحقيق وشرح: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، (غ.ط)، ١٩٦٣م، وكتاب سيبويه ٣٣٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٩٩٣م، والنكت ٦٣٤/١، والمقاصد النحوية ٥٣٤/٣، وشرح التصريح

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

ومِن إضافتِهِ إلى الجملةِ الاسميَّةِ قولُ الآخَرِ[1]:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِيْنِ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

وبالنَّظرِ إلى أسماءِ الزَّمانِ المضافةِ إلى الجُملِ يُمكِنُ تقسيمُهَا على قسمَينِ[2]:

الأوَّلُ: ما يُضافُ إلى الجُملِ وجوبًا:

ويَنحصِرُ ذلكَ في (إذْ وإذَا) ويشارِكُهمَا في ذلكَ (حَيْثُ) مِن أسماءِ المكانِ[3]؛ وعِلَّةُ وجوبِ إضافةِ هذهِ الأسماءِ الثَّلاثةِ إلى الجُملِ أنَّهَا مُفتقِرةٌ إليهَا لا يَتمُّ معناهَا إلاَّ بهَا، فشابهتْ بذلكَ الأسماءَ الموصولةَ في افتقارِهَا إلى الجُملةِ. ومعلومٌ أنَّ هذهِ الأسماءَ مُبهَمةٌ، فـ(إذِ) اسمٌ دالٌّ على زمنٍ مُبهَمٍ شائعٍ في الأزمنةِ الماضيةِ كلِّهَا[4]، و(إذَا) اسمٌ مُبهَمٌ شائعٌ في الأزمنةِ المُستقبَلةِ كلِّهَا، و(حَيْثُ) اسمٌ مُبهَمٌ شائعٌ في الأمكنةِ كلِّهَا. على أنَّ (حَيْثُ) قدْ تَرِدُ لِلزَّمانِ كما يَرَى بعضُ النَّحويِّينَ[5] مُستشهِدًا بقولِ الشَّاعرِ[6]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـــــــــهُ نَجَاحًا فِيْ غَابِرِ الأَزْمَانِ

١٩٨/١، والدرر ١٤٤/٣، وبلا عزو في: شرح المفصل ١٦/٣، ٩١/٤. [الصبا: الميل إلى هوى النفس. وازع: كافّ].

(١) سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٨٨.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٦/٣، ومغني اللبيب ٥٤٧، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح التصريح ٣٨/٢-٤١.

(٣) شذ إضافة بعض الأسماء من غير أسماء الزمان، منها: آية، ولدن، وريث، وذو التي بمعنى صاحب. ينظر: الأصول ١٢/٢، وشرح التسهيل ٢٥٨/٣-٢٦٠، والنحو الوافي ٩٤/٣-٩٥.

(٤) قد تدل (إذ) في بعض السياقات على الزمن المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ [سورة غافر ٧١]. ينظر: مغني اللبيب ١١٣، وحاشية الخضري ١٨/٢.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٦٩/٣، وشرح ألفية ابن معط ٢٣٢/١، ومغني اللبيب ١٧٨، وهمع الهوامع ١٥٣/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٣٨/٢.

(٦) البيت بلا عزو في: شرح عمدة الحافظ ٣٦٥/١، ومغني اللبيب ١٧٨، وشرح قطر الندى ٩٨، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٣، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/٢، وشرح الأشموني ١١/٤، وخزانة الأدب ١٩/٧. [الغابر: من الأضداد، بمعنى الباقي والماضي، وهو هنا بمعنى الباقي]

فهي هُنا لِلزَّمانِ بدلالةِ السِّياق، وإنْ كانتْ مكفوفةً عنِ الإضافةِ بـــ(مـــا)، ومِـــن شواهدِ إضافتِهَا إلى الجُملةِ ودلالتِهَا على الزَّمانِ قولُ الشَّاعرِ[١]:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيْشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِيْ سَاقَهُ قَدَمُهْ

وتُضافُ (إذْ وحيثُ) إلى الجُملتَينِ الفعليَّةِ والاسميَّةِ[٢]، فمِن شواهدِ إضـــافةِ إذْ قولُهُ تعالَى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾[٣]، ويشترطُ في الجملةِ الاسميةِ ألاَّ يكونَ الخبرُ فيهَا جملةً فعليةً فعلُهَا ماضٍ[٤]، ومـــن أمثلةِ إضافةِ حيثُ، قولُهُ تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٥]، وقـــولُكَ: سأجلسُ حيثُ أنتَ جـــالسٌ، ولا تضـــافُ (إذا) إلاَّ إلى الجملةِ الفعليـــةِ حَسْبُ[٦]، لتضمُّنِهَا معنى الشرطِ[٧]، ومن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعـــالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ﴾[٨]، وقولُهُ: ﴿إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾[٩]. وقد تحذفُ الجملةُ

---

[١] البيت لطرفة بن العبد في: ديوانه ٢٣، بيروت، المطبعة اللبنانية، (غ.ط)، ١٨٨٦م، ولسان العرب (سوق)، (هدى)، وخزانة الأدب ١٨/٧، والدرر ١٢٥/٣، وبلا عزو في: إيضاح الشعر ٢٠٩، وشرح المفصل ٩٢/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٦٩/٣.

[٢] شذ إضافة (حيث) إلى المفرد في نحو: (حيث لي العمائم)، و(أما ترى حيث سهيل طالعا). ينظر: شرح المفصل ٩٢/٤، وشرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢-٩٣٨، والمساعد ٥٢٩/١، وشرح التصريح ٣٩/٢، وهمع الهوامع ١٥٢/٢-١٥٣.

[٣] سورة التوبة ٤٠.

[٤] ينظر: شرح التصريح ٣٩/٢، والنحو الوافي ٨١/٣-٨٢، ٨٥.

[٥] سورة البقرة ١٤٩، ١٥٠.

[٦] يرى الأخفش والكوفيون أن (إذا) تدخل أيضا على الجملة الاسمية، مستشهدين بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق ١]. ينظر: شرح المفصل ٩٧/٤، ومغني اللبيب ١٢٧، وشرح ابن عقيل ٢٤/٢، وهمع الهوامع ١٣٣/٢. وهناك من يرى أن (إذا) غير مضافة إلى الجملة بعدها. ينظر: ارتشاف الضرب ٥٥٠/٢، والمساعد ٥٠٧/١، وحاشية ابن حمدون ٣٥٨/١.

[٧] ينظر: شرح المفصل٩٦/٤، وحاشية ياسين على شرح التصريح٤١/٢، وحاشية الخضري ٢٣/٢.

[٨] سورة الإسراء ٨٣.

[٩] سورة الإسراء ١٠٧.

بعدَ (إذْ وإذا) ويعوَّضُ عنهَا التنوينُ[1]، ومِن شواهدِ حذفِهَا بعدَ إذْ قولُــهُ تعــالَى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[2]، وقولُهُ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[3]، ومِن شواهدِ حذفِهَا بعدَ إذا قولُهُ تعــالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾[4]، وقولُهُ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ﴾[5]. فــ(إذْ وإذا) في هذهِ الآياتِ مضافتانِ إلى الجمــلِ المحذوفةِ التي عوِّضَ عنهَا التنوينُ.

ويرى بعضُ النحويينَ أنَّ (لمَّا) مِنَ الأسماءِ التي تدلُّ على الزمانِ الماضي[6]، ويسمُّونَهَا (لمَّا) الحينيةَ، في نحوِ قولِهِ تعــالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾[7]، وهي مختصةٌ بالدخولِ على الجملةِ الفعليةِ التي فعلُهَا ماضٍ، ولذلكَ تكونُ إضافتُهَا واجبةً إلى هذهِ الجملةِ، ويرى آخرونَ أنَّهَا حرفُ وجودٍ لوجودٍ، لا محــلَّ لهُ مِن الإعرابِ[8].

---

[1] ينظر: شرح المفصل ٤٧/٢، وارتشاف الضرب ٣١١/١، ٢٣٤/٢، ومغني اللبيب١١٨، ٤٤٧، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٣٤/١، وحاشية الصبان ٣٦/١، وحاشية الخضري ١٩/٢.

[2] سورة الواقعة ٨٣-٨٤.

[3] سورة الزلزلة ٤.

[4] سورة النساء ٦٦-٦٧.

[5] سورة الإسراء ١٠٠.

[6] ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٤٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣-١٦٤٤، وشرح التسهيل ١٠٢/٤، والبسيط٢٣٨/١، ورصف المباني٢٨٤، ومغني اللبيب ٣٦٩، وشرح التصريح ٣٩/٢-٤٠.

[7] سورة هود ٦٦.

[8] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣-١٦٤٤، وشرح التسهيل ١٠٢/٤، والبسيط ٢٣٨/١، ورصف المباني ٢٨٣-٢٨٤، والنكت الحسان ٢٩٨، ومغني اللبيب ٣٦٩، وشرح التصريح ٤٠/٢.

الثاني: ما يضافُ إلى الجملِ جوازًا:

ويشملُ ذلكَ أسماءَ الزمانِ[1]الملحقةِ بـ(إذْ) في إبهامِهَا ودلالتِهَا على الزمنِ الماضي، ويجوزُ إضافتُهَا إلى الجملتينِ الفعليةِ والاسميةِ، كمَا يشملُ أسماءَ الزمانِ الملحقةَ بـ(إذا) في إبهامِهَا ودلالتِهَا على الزمنِ المستقبلِ، ويجوزُ إضافتُهَا إلى الجملةِ الفعليةِ حَسْبُ، على أنَّ بعضَ النحويينَ يرى أنَّ أسماءَ الزمانِ الملحقةَ بـ(إذا) تضافُ إلى الجملتينِ الفعليةِ والاسميةِ[2]، مستشهدينَ على ذلكَ بمَا وَرَدَ مِن شواهدَ، منهَا قولُ اللهِ تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾[3]، وقولُ الشاعرِ[4]:

فَكُنْ لِيْ شَفِيْعًا يَوْمَ لا ذُوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيْلا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

ولعلَّ ذلكَ لأنَّ هذهِ الأسماءَ لمْ تتضمَّنْ معنى الشرطِ[5] ــ وهو المانعُ من الإضافةِ إلى الجملةِ الاسميةِ ــ أو لأنَّ هذهِ الأسماءَ محمولةٌ على (إذْ) لتحقُّقِ وقوعِ مَا أضيفتْ إليهِ، أيْ بتنزيلِ المستقبلِ منزلةَ الماضي.

وأضيفتْ أسماءُ الزمانِ الملحقةُ بـ(إذْ وإذا) إلى الجملةِ جوازًا لا وجوباً للدلالةِ على فرعيتِهَا، لأنَّ الأصلَ فيهَا أنْ تضافَ إلى المفردِ.

---

[1] يتساهل بعض النحويين في هذا الموضع فيقول: ظروف الزمان، والأصح أن يقال: أسماء الزمان؛ لأن الظرف خاص بموقع النصب حسب، على أن الشواهد المستشهد بها تشمل ما كان منصوبا وما كان غير منصوب.

[2] ينظر: شرح التسهيل ٢٥٨/٣، ومغني اللبيب ٧٥٨، وشرح الأشموني ٢٠/٢، وهمع الهوامع ١٧٢/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٤١/٢.

[3] سورة غافر ١٦.

[4] البيت لسواد بن قارب في: شرح عمدة الحافظ ٢١٥/١، والمقاصد النحوية ٤٦١/١، ٥٤٢/٢، وشرح التصريح ٢٠١/١، ٤١/٢، والدرر ١٢٦/٢، ١٤٨/٣، وبلا عزو في: أوضح المسالك ٢٦٣/١، وهمع الهوامع ٤٠٥/١، وشرح الأشموني ٢٥٦/٢. [الفتيل: حبل دقيق من ليف، والسحاة التي في شق النواة].

[5] ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح ٤١/٢.

وأسماءُ الزمانِ المبهَمةُ التي تلحقُ بـ(إذْ وإذا) في هذا البابِ على قسمينِ[1]: أوَّلُهمَا ما دلَّ على زمانٍ مطلقٍ غيرِ محدودٍ: كـ(وقتٍ، وحينٍ، وزمنٍ، وزمانٍ، ومدةٍ)، وثانيْهمَا ما دلَّ على زمانٍ مبهَمٍ من وجهٍ مختصٍ من وجهٍ آخرَ كـ(يومٍ، ونهارٍ، وصباحٍ، وغداةٍ، وعشيةٍ، ومساءٍ، وساعةٍ)، فهذهِ الأسماءُ ظاهرُهَا التحديدُ ولكنْ يجوزُ أنْ يرادَ بهَا مطلقُ الوقتِ، فتضافُ إلى الجملِ. أمَّا إنْ كانَ الزمانُ محدودًا بدلالتِهِ على زمنٍ معيَّنٍ، فلا يجوزُ إضافتُهُ إلى الجملةِ[2]؛ لأنَّهُ لا يُحملُ على (إذْ وإذا) في دلالتِهمَا على الزمنِ المبهَمِ، فانتفتْ علةُ جوازِ الإضافةِ وهي الحملُ على (إذْ وإذا)، فإنْ أريدَ إضافةُ الزمانِ المحدودِ فلا يضافُ إلاَّ إلى المفردِ. ويكونُ الزمانُ محدودًا بدلالتِهِ على زمنٍ معيَّنٍ، كـ(سحرَ) إذا أريدَ بهِ هذا الوقتُ من يومٍ بعينِهِ، أو بالدلالةِ الصريحةِ على العددِ، كـ(أسبوعٍ، وشهرٍ، وسنةٍ، ويومينِ، وشهرينِ).

ويشترطُ في الجملةِ التي تضافُ إليهَا أسماءُ الزمانِ أنْ تكونَ خبريةً مثبتةً، أو منسوخةَ الابتداءِ بلا النافيةِ للجنسِ، أو ما ولا العاملتينِ عملَ ليسَ، أو مصدرةً بفعلٍ متصرِّفٍ ماضٍ أو مضارعٍ[3].

ويترتبُ على إضافةِ أسماءِ الزمانِ المبهَمةِ إلى الجملةِ حكمُهَا مِنْ حيثُ الإعرابُ والبناءُ، وهو موضوعُ حديثِنَا في المطلبِ التالي.

ثالثًا: بعضُ المعرباتِ المبهَمةِ تُبنَى جوازًا إذا أضيفتْ إلى مُبهَمٍ:

هناكَ صلةٌ وثيقةٌ بينَ الإبهامِ والبناءِ، وإذا نظرْنَا في المبنيَّاتِ وجدْنَا فيهَا قسطًا من الإبهامِ، وممَّا يقوِّيْ هذهِ الصلةَ بينَهمَا أنَّ الافتقارَ سببٌ مشتركٌ بينَهمَا، فما كانَ مفتقرًا إلى غيرِهِ فهو مُبهَمٌ وحقُّهُ أنْ يكونَ مبنيًّا، لمشابهتِهِ الحرفَ في

---

[1] ينظر: شرح التسهيل ٢٥٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٢٠/٢، وشفاء العليل ٧١٥/٢-٧١٦، وحاشية الخضري ٢٠/٢.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٤٢/٢، وشرح التسهيل ٢٥٣/٣، ٢٥٤، ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٢، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح المكودي ٣٥٥/١.

[3] ينظر: شرح التسهيل٢٥٢/٣-٢٥٣، وارتشاف الضرب ٥٢١/٢، والنحو الوافي٧٨/٣ (الهامش).

افتقارِهِ إلى ما يُتمِّمُ معناهُ؛ لأنَّ ما كانَ ناقصَ الدلالةِ لا يكتملُ معناهُ إلاَّ بضمِّ غيرِهِ إليهِ، فيكونُ بذلكَ كأنَّهُ بعضُ اسمٍ، وبعضُ الاسمِ لا يكونُ معربًا ولذلكَ هو في حكمِ المبنيِّ[1]؛ لأنَّهُ لمْ يُوضعْ لمعنًى مستقلٍّ، وذلكَ كبناءِ الأسماءِ الموصولةِ، و(إذْ، وإذا، وحيثُ)، فإنَّهُ لا يَكتملُ معناهَا إلاَّ بذكرِ جملةٍ بعدَهَا، وكبناءِ غيرٍ ومثلٍ وقبلٍ وبعدٍ والجهاتِ الستِّ؛ لأنَّهُ لا يَكتملُ معناهَا إلاَّ بذكرِ المضافِ إليهِ.

ويرى بعضُ النحويينَ أنَّ الشيوعَ في الدلالةِ بوصفِهِ أحدَ أسبابِ الإبهامِ يُعدُّ أحدَ أسبابِ البناءِ[2]، فمِن ذلكَ قولُ ابنِ يعيشَ في بناءِ (لدى): « والذي أوجبَ بناءَهُ فرطُ إبهامِهِ؛ لوقوعِهِ على كلِّ جهةٍ مِن الجهاتِ الستِّ»[3]، وكذلكَ (لدنْ وحيثُ)، فقدْ جُعِلَ شيوعُهمَا في المكانِ سببًا لبنائِهمَا، وجُعل الشيوعُ في الزمانِ سببًا لبناءِ (إذْ وإذا). والذي يبدو للباحثِ أنَّ الشيوعَ في الدلالةِ ليسَ سببًا مستقلاً في البناءِ وإنَّمَا هو سببٌ مساعدٌ يعضُدُ السببَ الرئيسَ لبناءِ المبهماتِ وهو الافتقارُ.

وقدِ اعتنَى النحويونَ بذكرِ عِلَّةِ ما أُعربَ مِن المبهَماتِ مُشيرينَ بذلكَ إلى أنَّ حقَّ المُبهَمِ أنْ يكونَ مبنيًّا، فالقياسُ في (معَ وعندَ) أنْ يكونا مبنيينِ لإبهامِهمَا ولكنَّهمَا في الاستعمالِ مُعربانِ؛ لأنَّ العربَ تصرَّفتْ فيهمَا[4]، فاستُعْمِلا فيمَا كانَ حاضرًا أو غائبًا، ومعلومٌ أنَّ التصرُّفَ يناسبُ الإعرابَ، وبقيتْ (لدى، ولدنْ) على بنائِهمَا؛ لأنَّهُمْ لمْ يتصرَّفوا فيهمَا هذا التصرُّفَ، وعدَمُ التصرُّفِ يناسبُهُ البناءُ. كذلكَ قبلُ وبعدُ وغيرُ وما شابهَهمَا القياسُ فيهَا أنْ تُبنَى لإبهامِهَا، ولكنَّهَا أُعربتْ ــ إلاَّ في حالةٍ واحدةٍ ــ بسببِ لزومِهَا الإضافةَ إلى المفردِ، وهذا يبعدُهَا مِن شبهِ

---

[1] ينظر: علل النحو ٤٢٦، والنكت ١/١١٣، ١١٤، ١١٥، وأسرار العربية ٣٣٠، والتبيان ١/٢٣٦، وشرح المفصل ٣/٣٠، ٤/٨٦، ٨٨، ٩٦.

[2] ينظر: النكت ١/١١٠، وشرح المفصل ٤/٩١، ١٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٥.

[3] شرح المفصل ٤/١٠٠.

[4] ينظر: شرح المفصل ٤/١٠٠، والبرهان ٤/٣١٦.

الحرفِ[1]، وأُعربتْ (أيٌّ) في الشرطِ، والاستفهامِ، والنعتِ، والحالِ، وفي الموصولِ ــ إلاَّ في حالةٍ واحدةٍ مِن حالاتِ الموصولِ ــ للسببِ نفسِهِ[2].

والأسماءُ الموصولةُ مبنيَّةٌ بسببِ افتقارِهَا إلى جملةِ الصلةِ، وإنَّمَا أُعربَ (اللذانِ واللتانِ) لوجودِ صورةِ التثنيةِ التي هي مِن خصائصِ الأسماءِ المتمكنّةِ[3]، وكذلكَ يقالُ في (ذانِ وتانِ) مِن أسماءِ الإشارةِ.

والبناءُ نوعانِ[4]:

ــ أوَّلُهُمَا واجبٌ، وهو ما كانَ سببُهُ شبهَ الحرفِ، كبناءِ الضمائرِ، وأسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولةِ، وبعضِ الظروفِ.

ــ وثانيْهُمَا جائزٌ، ومن أسبابِهِ:

أ ــ إضافةُ الاسمِ المُبهَمِ المعربِ إلى مبنيٍّ.

ب ــ إضافةُ الاسمِ المُبهَمِ المعربِ إلى مبنيٍّ معَ حذفِ صدرِ الجملةِ التي توضحُهُ، وهذا خاصٌّ بـــ(أيٍّ) الموصولةِ.

ج ــ إضافةُ الاسمِ المبهَمِ المعربِ إلى مبنيٍّ أو معربٍ ثُمَّ حذفُ المضافِ إليهِ ونيةُ معناه. وسنفصِّلُ الحديثَ في هذهِ الأقسامِ الثلاثةِ لمَا فيهَا مِن أحكامٍ.

١ــ إضافةُ الاسمِ المبهَمِ المعربِ إلى مبنيٍّ:

الإضافةُ التي توجبُ البناءَ هي الإضافةُ إلى الجملةِ، وبهَا تتحقَّقُ مشابهةُ الاسمِ الحرفَ في احتياجِ كلٍّ منهمَا إلى جملةٍ تبيِّنُ معناهُ وترفعُ الإبهامَ عنهُ[5]، وذلكَ كإضافةِ (إذْ وإذا) من أسماءِ الزمانِ و(حيثُ) من أسماءِ المكانِ. أمَّا الإضافةُ إلى

---

[1] ينظر: شرح المفصل٦٠/٦، وشرح الألفية لابن الناظم٣٦، وشرح المكودي٤٥/١، وهمع الهوامع ١٤١/٢، ١٤٣، وشرح الأشموني ٥٥/١، وحاشية ابن حمدون ٣٦٨/١، والنحو الوافي ٩٤/١.

[2] ينظر: شرح المفصل ١٤٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ١١١/١، وشرح الأشموني ٥٥/١، واللسانيات ٢٢٨-٢٢٩.

[3] ينظر: أوضح المسالك ٣٣/١، وشرح الأشموني ٥٥/١، والنحو الوافي ٩٤/١.

[4] ينظر: شرح المفصل ٨٠/٣-٨١، وحاشية الصبان ٥٠/١، وحاشية الخضري ٥٧/١.

[5] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٩/١، وشرح الكافية الشافية ٩٣٩/٢، وشرح التسهيل ٢٥٢/٣، والمساعد ٣٥٤/٢، وحاشية ابن حمدون ٤٧/١، وحاشية الخضري ٣٧/٢.

المُفردِ فلا توجبُ البناءَ وإنَّمَا تُجيزُهُ حَسْبُ في بعضِ المواضعِ[1]، وكذلكَ ما يضافُ حينًا إلى المفردِ وحينًا إلى الجملةِ كـ(حينٍ ووقتٍ ويومٍ)، يجوزُ فيه البقاءُ على الإعرابِ، ويجوزُ البناءُ.

ومِن أحكامِ الإضافةِ أنَّ المضافَ يكتسبُ كثيرًا مِن أحكامِ المضافِ إليهِ ـــ لأنَّهمَا كالشيءِ الواحدِ ـ ومنهَا البناءُ، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ المضافُ مِن الأسماءِ المبهَمةِ[2]، ولذلكَ يُعدُّ من أسبابِ البناءِ العارضِ إضافةُ المبهَم المعربِ إلى مبنيٍّ.

وقدْ أفادَ النحويونَ مِن هذا في توجيهِ كثيرٍ مِن الشواهدِ التي يُخالفُ ظاهرُهَا ما أصَّلُوهُ مِن قواعدَ، كتخريجِهِمْ قولَهُ تعالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[3]، في قراءةِ فتحِ (مثل)[4]، وكذلك قولُ الشاعرِ[5]:

فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وذهبَ ابنُ مالكٍ ووافقَهُ السيوطيُّ إلى «أنَّهُ لا يُبنَى مضافٌ إلى مبنيٍّ بسببِ إضافتِهِ إليهِ أصلاً؛ لأنَّ الإضافةَ مِن خصائصِ الأسماءِ التي تَكفُّ سببَ البناءِ

---

[1] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٥٢، ١٥٣، والمساعد ٣٥٤/٢، وحاشية ابن حمدون ٤٧/١.

[2] ينظر: شرح المفصل ٤٧/٢، ٨١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/١، وشرح ألفية ابن معط ٢٣٦/١، ومغني اللبيب ٦٧٠، وشرح التصريح ١٩٨/١، وحاشية الصبان ٢٥٦/٢.

[3] سورة الذاريات ٢٣.

[4] الضم قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر، والفتح قراءة الباقين. ينظر: حجة القراءات ٦٧٩، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م، والتبصرة في القراءات السبع ٦٨٣، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محمد غوث الندوي، بومباي، الدار السلفية، ط٢، ١٩٨٢م، والبحر المحيط ٥٥٣/٩، وإتحاف فضلاء البشر ٤٩٢/٢.[ومن تخريجات هذه القراءة: البناء على الفتح، النصب على الحال من الضمير المستتر في (حق)، النصب على الظرفية، النصب على نزع الخافض].

[5] البيت للفرزدق في: ديوانه ١٨٥/١، وكتاب سيبويه ٦٠/١، والنكت ١٩٥/١، والمقاصد النحوية ٤٥١/١، وشرح التصريح ١٩٨/١، وخزانة الأدب ١٢٤/٤، والدرر ١٠٣/٢، ١٥٠/٣، وبلا عزو في: أسرار العربية ١٤١، ورصف المباني ٣١٢، ومغني اللبيب ١١٤.

وتُلغيْهِ في غيرِ موضعٍ ، فكيفَ تكونُ داعيةً إليهِ ؟»[1]. ويُمكنُ أنْ يُقالَ ردًّا عليهمَا بأنَّهُ وإنْ كانتِ الإضافةُ مِن خصائصِ الأسماءِ فإنَّهُ قدْ عارضَهَا أمرانِ همَا إبهامُ المضافِ، وإضافتُهُ إلى مبنيٍّ، فلذلكَ جازَ البناءُ كخصيصةٍ تميزُ بناءَ الأسماءِ المبهَمةِ عن بناءِ غيرِهَا، وقدْ وردتْ بذلكَ الشواهدُ الفصيحةُ. وممَّا يعزِّزُ القولَ بجوازِ البناءِ أنَّ الكوفيينَ يحكمونَ على (غيرٍ) بالبناءِ مطلقًا، سواءٌ أضيفتْ إلى مبنيٍّ أم أضيفتْ إلى معربٍ؛ لأنَّهُ وُجِدَ فيهَا سببٌ يُقوِّي البناءَ وهو تضمُّنُهَا معنى حرفِ الاستثناءِ[2].

ويمكنُ تقسيمُ المضافِ الذي يُبنَى جوازًا بسببِ إضافتِهِ إلى مبنيٍّ على قسمينِ:

أ ــ المبهَمُ المضافُ إلى المفردِ:

والمضافُ في هذا القسمِ على نوعينِ:

الأوَّلِ: أنْ يكونَ مِن أسماءِ الزمانِ المبهَمةِ:

مِن أسماءِ الزمانِ المضافةِ إلى المفردِ (حينٌ، وزمنٌ، ووقتٌ، ويومٌ، وساعةٌ)، والأصلُ في هذه الأسماءِ الإعرابُ، ويجوزُ فيهَا البناءُ على الفتحِ في مواضعَ منهَا إضافتُهَا إلى مفردٍ مبنيٍّ[3]، وهو بالاستقراءِ اسمُ الزمانِ (إذْ)، نحوُ: حينئذٍ، وساعتئذٍ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[4]، قُرئَ بكسرِ (يومٍ) على الإعرابِ وهو الأصلُ، وبفتحِهَا على البناءِ[5]؛ لاستيفائِهَا شرطَ البناءِ، ومثلُهُ

---

[1] همع الهوامع ١٧٣/٢.

[2] ينظر: الإنصاف ٢٦٥/١، والتبيين ٤١٦-٤١٧، وشرح كافية ابن الحاجب ١٥٧/٢.

[3] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٥/٥، والأصول ١٤٠/٢، ومغني اللبيب ٦٧٠، وحاشية الخضري ٢١/٢.

[4] سورة هود ٦٦.

[5] قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر بالفتح على البناء، والباقون بالكسر على الإعراب. ينظر: المبسوط في القراءات العشر ٢٠٤-٢٠٥، للأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ــ بيروت، مؤسسة علوم القرآن، ط٢، ١٩٨٨م، وحجة القراءات ٣٤٤، والنشر في القراءات العشر ٢٨٩/٢، لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط.ت)، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٩/٢، والقراءات في البحر المحيط ٢٩١/١.

في ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[1]، قُرئَ بالكسرِ وبالفتحِ[2].

والثاني: أنْ يكونَ مبهَمًا مِن غيرِ أسماءِ الزمانِ[3]:

ومِن ذلكَ إضافةُ (غيرٍ ومثلٍ[4] ودونَ وبينَ)، فمِن شواهدِ بناءِ (غيرٍ) على الفتحِ بسببِ إضافتِهِ إلى مبنيٍّ مُفردٍ قولُ الشاعرِ[5]:

لُذْ بِقَيْسٍ حِيْنَ يَأْبَى غَيْرُهُ تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيْضًا خَيْرُهُ

فيجوزُ في (غيرٍ) الضمُّ علامةَ إعرابٍ لأنَّهُ فاعلٌ، ويجوزُ البناءُ على الفتحِ لأنَّهُ اسمٌ مُبهَمٌ أضيفَ إلى مبنيٍّ. هذا مذهبُ البصريينَ، أمَّا الكوفيونَ فيجيزونَ بناءَهَا على الفتحِ مطلقًا سواءٌ أضيفتْ إلى مبنيٍّ أمْ أضيفتْ إلى معربٍ، كما أشرنَا إلى ذلكَ مِن قبلُ، ومِن شواهدِ بناءِ (مثلٍ) على الفتحِ قولُهُ تعالَى: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾[6]، قُرئَ بالضمِّ إعرابًا على الأصلِ؛ لأنَّهُ خبرُ إنَّ، وبالفتحِ بناءً[7]، ومِن ذلكَ قولُ الشاعرِ السابقِ ذكرُهُ:

فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

---

[1] سورة المعارج ١١.

[2] قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر بالفتح على البناء، والباقون بالكسر على الإعراب. ينظر: المبسوط ٢٠٤-٢٠٥، وحجة القراءات ٧٢٣، والنشر ٢٨٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٩/٢، والقراءات في البحر المحيط ٧١٧/٢.

[3] ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٢٢/٢، وارتشاف الضرب ٥٢٨/٢، وشرح شذور الذهب ٩٣-٩٤، والمساعد ٣٦١/٢، وهمع الهوامع ١٧٣/٢، وحاشية الخضري ٢١/٢.

[4] يرى ابن مالك أن (مثل) لا يجري مجرى (غير) في البناء؛ لأنه وإن وافقه في نقصان الدلالة فقد خالفه بمشابهته تام الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع. ينظر: شرح التسهيل ٢٦٣/٣.

[5] البيت بلا عزو في: شرح التسهيل ٣١٧/٢، ومغني اللبيب ٢١١، وخزانة الأدب ٣٧٥/٣.

[6] سورة النساء ١٤٠.

[7] قراءة (مثلهم) بالفتح شاذة. ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٤١٤/١-٤١٥، والقراءات في البحر المحيط ١٥٢/١.

وفيهِ تخريجاتٌ كثيرةٌ منهَا بناءُ (مثلٍ) على الفتحِ[1].

ومِن شواهدِ بناءِ (بينَ) على الفتحِ قولُهُ تعالَى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2]، قُرِئَ بالضمِّ على الإعرابِ؛ لأنَّهُ فاعلٌ، وبالفتحِ على البناءِ[3]. ومِن الشواهدِ التي خُرِّجَتْ على ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَمِنَّا دُوْنَ ذَلِكَ﴾[4]، ببناءِ (دونَ) على الفتحِ في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّهُ مبتدأٌ مؤخرٌ، وقد استوفى شرطَ البناءِ.

ب ــ المُبهَمُ المضافُ إلى الجملةِ:

والمضافُ إلى الجملةِ على نوعينِ أيضًا:

الأوَّلِ: أنْ يكونَ مِن أسماءِ الزمانِ المبهَمةِ:

الأصلُ في أسماءِ الزمانِ المبهَمةِ غيرِ (إذْ وإذا) أنْ تضافَ إلى المفردِ، نحوُ: صمتُ يومَ الخميسِ، وسافرتُ وقتَ الغروبِ، ولكنَّ العربَ اتَّسعتْ فيهَا فخصَّتْهَا بجوازِ إضافتِهَا إلى الجملةِ صراحةً مِن غيرِ توسُّطِ حرفٍ مصدريٍّ[5]، وإذا أضيفتْ أسماءُ الزمانِ المبهَمةُ إلى الجملةِ جازَ فيهَا الإعرابُ والبناءُ على التفصيلِ الآتِي[6]:

١ــ إذا كانتِ الجملةُ المضافُ إليهَا اسمُ الزمانِ فعليةً فعلُهَا مبنيٌّ سواءٌ أكانَ ماضيًا أمْ مضارعًا، ترجَّحَ البناءُ على الإعرابِ، فمِن شواهدِ الجملةِ ذاتِ الفعلِ

---

[1] ينظر: النكت١/١٩٥-١٩٦، وأسرار العربية١٤١-١٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور١/٦٠٥-٦٠٦، وأوضح المسالك ١/٢٥٣، والمقاصد النحوية ١/٤٥٢، وشرح التصريح ١/١٩٨. [ومن هذه التخريجات: أنه غلط من الفرزدق، وقيل: إن (مثل) منصوبة على أنها حال، أو ظرف مكان].

[2] سورة الأنعام ٩٤.

[3] الضم قراءة الجمهور، والفتح قراءة نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر. ينظر: المبسوط ١٧٢، وحجة القراءات ٢٦١، والنشر ٢/٢٦٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٢-٢٣، والقراءات في البحر المحيط ١/١٩٢.

[4] سورة الجن ١١.

[5] ينظر: الأصول ٢/١١، وشرح المفصل ٣/١٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٢٦٦.

[6] ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٥٢-٢٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٣، والنكت الحسان ١٦٠، وهمع الهوامع ٢/١٧٠-١٧١.

الماضِي قولُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّــهُ»[١]، وقولُ الشاعرِ[٢]:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

فقدْ أضيفَ اسما الزمانِ المبهمينِ (يومٌ) و(حينٌ) إلى جملةٍ فعليــةٍ فعلُهَــا مــاضٍ فترجَّحَ بناؤُهمَا على الفتحِ، ومِن شواهدِ الجملةِ ذاتِ الفعلِ المضارعِ المبنيِّ قــولُ الآخرِ[٣]:

لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِيْ تَحَلُّمًا عَلَى حِيْنَ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيْمِ

فقد أضيفَ اسمُ الزمانِ المبهَمُ (حينٌ) إلى جملةٍ فعليةٍ فعلُهَا مضارعٌ مبنيٌّ لاتصالِهِ بنونِ الإناثِ، فبُنِيَ على الفتحِ، وبناؤُهُ في هذهِ الحالةِ أرجحُ مِن إعرابِهِ.

٢ــ إذا كانتِ الجملةُ اسميــةً أو فعليَّةً فعلُهَا مضارعٌ معربٌ ترجَّحَ الإعرابُ على البناءِ[٤]، فمِن شواهدِ الجملةِ الاسميةِ قولُ الشاعرِ[٥]:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِيْنِ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

ومِن شواهدِ الجملةِ الفعليةِ ذاتِ المضارعِ المعربِ قولُهُ تعالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٦]، قُرِئَ بالضمِّ على الإعرابِ، وبالفتحِ على البناءِ[٧].

---

[١] الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٣٦/١٢، برقم (٧٣٨١)، وروايته: (من أَمَّ هذا البيت)، وفي صحيح البخاري: (من حج هذا البيت)، ينظر: ٧/٢، حديث رقم (١٨٢٠)، كتاب المحصر، باب قوله تعالى: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة ١٩٧].

[٢] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٠٧.

[٣] البيت بلا عزو في: مغني اللبيب ٦٧٢، والمقاصد النحوية ٥٣٧/٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/٢، وخزانة الأدب ٣٧٦/٣، والدرر ١٤٥/٣. [التحلُّم: تكلف الحلم. يستصبين: يعددنه صبيا].

[٤] البصريون يوجبون الإعراب في هذه الحالة. ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/١، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، وارتشاف الضرب ٥٢٢/٢، ومغني اللبيب ٦٧٢، والمساعد ٣٥٥/٢.

[٥] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٨٨.

[٦] سورة المائدة ١١٩.

[٧] قرأ الجمهور بالضم على الإعراب، وقرأ نافع بالفتح، فقيل فتح إعراب وقيل فتح بناء. ينظر: المبسوط ١٦٥، حجة القراءات ٢٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٤٧/١، والقراءات في البحر المحيط ١٧٩/١.

الثاني: أنْ يكونَ مُبهَمًا مِن غيرِ أسماءِ الزمانِ:

أُلحقتِ الأسماءُ المبهمةُ غيرُ الدالةِ على الزمانِ بالأسماءِ الدالةِ على الزمانِ في جوازِ إضافتِهَا إلى الجملةِ، وللدلالةِ على هذا الإلحاق لمْ تُضفْ هذهِ الأسماءُ إلى صريحِ الفعلِ مباشرةً، كما أُضيفتْ إليهِ أسماءُ الزمانِ المبهَمةِ، بل يُشترطُ هُنا توسُّطُ حرفٍ مصدريٍّ بينَهمَا[1]، ومِن الشواهدِ على ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2]، قُرئَ بالضمِّ إعرابًا وبالفتحِ بناءً على أحدِ تخريجاتِ الآيةِ[3]، وقولُ الشاعرِ[4]:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِيْ غُصُوْنٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

يُروَى بضمِّ (غيرٍ) إعرابًا وبفتحِهَا بناءً[5].

ويمكنُ الإشارةُ هُنا إلى أنَّ البناءَ في بعضِ المواضعِ أقوى منهُ في مواضعَ أُخرَ[6]، كأنْ ينضمَّ إلى إبهامِ المضافِ وبناءِ المضافِ إليهِ تضمُّنُ المضافِ معنى الحرفِ، فالبناءُ في قولِ الشاعرِ المذكورِ آنفا:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِيْ غُصُوْنٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

أقوى من البناءِ في قولِ الشاعر[7]:

لُذْ بِقَيْسٍ حِيْنَ يَأْبَى غَيْرُهُ تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيْضًا خَيْرُهُ

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٩/٣، ٢٦٠، ٢٦٦.

[2] سورة الذاريات ٢٣ .

[3] ينظر: هذا البحث ١١٤.

[4] البيت لأبي قيس الأسلت في: خزانة الأدب ٣٧٥/٣، ٣٧٧، والدرر ١٥٠/٣، ولأبي قيس بن رفاعة في: شرح المفصل ٨٠/٣، وبلا عزو في: كتاب سيبويه ٣٢٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/٢، وشرح المفصل ٨٠/٣، ١٣٥/٨، ومغني اللبيب ٢١١. [الأوقال: جمع وقل، وهو شجر الدوم إذا كان يابسا].

[5] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٥/٥.

[6] ينظر: شرح المفصل ٨٢/٣، ومغني اللبيب ٢١١.

[7] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١١٦.

لتضمُّنِ (غيرٍ) في البيتِ الأولِ معنى حرفِ الاستثناءِ علاوةً على إبهامِهَا وبناءِ الاسمِ الذي أُضيفتْ إليهِ.

وإذا كانَ المضافُ المعربُ غيرَ مُبهَمٍ فإنَّهُ لا يُبنَى بإضافتِهِ إلى المبنيِّ، نحوُ: أكرمَني غلامُ هذا الرجُلِ، فلا يُبنَى (غلامُ) بسببِ هذهِ الإضافةِ؛ لأنَّهُ معلومٌ مخصوصٌ، ولا شبهَ لهُ بالحرفِ[1]، وكذلكَ إذا أُضيفَ المُبهَمُ المعربُ إلى اسمٍ معربٍ فإنَّهُ لا يُبنَى[2]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَيَعْبُدُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾[3].

٢ــ إضافةُ الاسمِ المُبهَمِ المعربِ إلى مبنيٍّ معَ حذفِ صدرِ الصلةِ:

مِن المُبهَماتِ ما يُشترطُ لجوازِ بنائِهِ علاوةً على إضافتِهِ إلى مبنيٍّ أنْ يُحذفَ صدرُ الجملةِ التي توضحُهُ، وهذا خاصٌّ بـ(أيٍّ) الموصولةِ[4]، بشرطِ أنْ تكونَ الصلةُ جملةً اسميةً، فإنْ كانتْ فعليةً أو شبهَ جملةٍ أُعربتْ إجماعاً[5]، ويذكرُ النحويونَ أنَّ لـ(أيٍّ) الموصولةِ حالاتٍ أربعٍ[6]، تُعربُ في ثلاثٍ ــ والإعرابُ هو الأصلُ ــ؛ للزومِهَا الإضافةَ لفظًا أو معنًى، وتُبنَى في واحدةٍ على الضمِّ لعروضِ سببِ البناءِ، فتعربُ:

أ ــ إذا أُضيفتْ وذُكرَ صدرُ صلتِهَا، نحوُ: لأُكرِمَنَّ أيَّهم هو ناجحٌ.

ب ــ إذا لم تُضفْ وذُكرَ صدرُ صلتِهَا، نحوُ: لأُكرِمَنَّ أيًّا هو ناجحٌ.

ج ــ إذا لم تُضفْ ولم يُذكرْ صدرُ صلتِهَا، نحوُ: لأُكرِمَنَّ أيًّا ناجحٌ.

فـ(أيٌّ) في المواضعِ الثلاثةِ مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ. وتُبنَى جوازًا في الحالةِ الرابعةِ وهي:

---

[1] ينظر: الأصول ٢٧٦/١، ومغني اللبيب ٦٧٢.

[2] ينظر: التبيين ٤١٦.

[3] سورة الفرقان ٥٥.

[4] يرى الكوفيون أن (أيًّا) الموصولة معربة دائمًا. ينظر: الإنصاف ٢١٧/٢.

[5] ينظر: حاشية الصبان ١٦٦/١.

[6] ينظر: شرح ابن عقيل ١٦٩/١-١٧٠، وشرح المكودي ١١٦/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/١-٢٩٥ ، والنحو الوافي ٣٦٣/١-٣٦٤.

د ــ إذا أُضيفتْ وحُذفَ صدرُ صلتِهَا، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[1]، قُرئَ بالفتحِ إعرابًا وبالضمِّ بناءً[2]، ومِن الشواهدِ أيضاً قولُ الشاعرِ[3]:

إِذَا مَا لَقِيْتَ بَنِيْ مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

فـ(أيٌّ) اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ جرٍّ بحرفِ الجرِّ.

وسببُ بنائِهَا أنَّهُ « لمَّا حُذفَ صدرُ صلتِهَا نُزِّلَ ما هي مضافةٌ إليهِ منزلتَهُ، فصارتْ كأنَّهَا منقطعةٌ عن الإضافةِ لفظًا ونيةً معَ قيامِ موجبِ البناءِ[4]، فمَن لاحظَ ذلكَ بنَى، ومَن لاحظَ الحقيقةَ أعربَ»[5]، وبُنيتْ على الضمِّ لأنَّهُ أقوى الحركاتِ.

٣ــ إضافةُ المُبهَمِ المُعرَبِ إلى مبنيٍّ أو مُعرَبٍ ثُمَّ حذفُ المضافِ إليه ونيةُ معناه

مِن أسبابِ بناءِ الاسمِ المُبهَمِ إضافتُهُ ثُمَّ قطعُهُ عنِ الإضافةِ ونيةُ معنى المضافِ إليهِ، ويكونُ ذلكَ في الأسماءِ التي لا يتَّضِحُ معناهَا إلاَّ بالإضافةِ، مثلِ:قبلُ، وبعدُ، ودونَ، وعلُ، وأوَّلُ، وغيرُ، وحسبُ، وقطُّ، وعوضُ[6]،

---

[1] سورة مريم ٦٩.

[2] الضم قراءة الجمهور، والفتح قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ الهراء، واختلف في الفتحة فقيل علامة إعراب وقيل علامة بناء. ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٥٤-٥٥، والقراءات في البحر المحيط ١/٤٠٠.

[3] البيت لغسان بن وعلة في: الإنصاف ٢/٢٢١، والمقاصد النحوية ١/٢٥٧، والدرر ١/٢٧٢، وله أو لرجل من غسان في: خزانة الأدب ٦/٦٠، ٦١، وبلا عزو في: شرح المفصل ٣/١٤٧، ٤/٢١، ٧/٨٧، ومغني اللبيب ١٠٨، ٥٣٥، وشرح الأشموني ١/١٦٦.

[4] يقصد بموجب البناء افتقارها إلى مضاف إليه.

[5] شرح الأشموني ١/٥٥، وينظر: حاشية الصبان ١/١٦٦، وحاشية ابن حمدون ١/١١٧.

[6] لا تبنى بعض هذه الأسماء على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه إلا بشروط، فيشترط في (عل) أن يدل على علو معين، ويشترط في (أوَّل، وقطّ) أن يكونا ظرفين، ويشترط في (غير) أن يسبق بـ(ليس) أو لا النافية للجنس، ويشترط في (حسب) أن يكون بمعنى: ليس غير أو لا غير.

وأسماءِ الجهاتِ الستِّ، ولهَذهِ الأسماءِ في الاستعمالِ أربعُ حالاتٍ[1]، تُعربُ في ثلاثٍ على الأصلِ للزومِهَا الإضافةَ لفظًا أو معنًى، وتُبنَى في واحدةٍ لعروضِ سببِ البناءِ، فتُعربُ:

أ ــ إذا أُضيفتْ لفظًا، نحوُ: جئتُ مِن قبلِ زيدٍ، ورأيتُ رجُلاً غيرَ محمدٍ.

ب ــ إذا حُذفَ المضافُ إليهِ ونُويَ لفظُهُ، كقولِ الشاعرِ[2]:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

فقد تُرِكَ المضافُ على حالِهِ كما لو كانَ المضافُ مذكورًا، إشارةً إلى نيَّةِ لفظِ هذا المضافِ المحذوفِ.

ج ــ إذا حُذفَ المضافُ إليهِ ولمْ يُنْوَ لفظُهُ ولا معناهُ، كقراءةِ مَن قرأَ[3]: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[4]، وكقولِ الشاعرِ[5]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الحَمِيْمِ

ينظر: شرح المفصل ١٠٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/٢، وحاشية الخضري ٣٣/٢، ٣٤، والنحو الوافي ١٤٧/٣، ١٥٠، ١٥٢.

(١) ينظر: شرح المفصل ٨٦/٤، ٨٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٥-١٥٦، وأوضح المسالك ١٣٨/٣-١٤٢، وشرح ابن عقيل ٣٥/٢-٣٧، وهمع الهوامع ١٤١/٢، ومعاني النحو ١١٨/٣.

(٢) البيت بلا عزو في: شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢، وشرح قطر الندى ٢٦، والمقاصد النحوية ٥٥٣/٢، وشرح التصريح ٥٠/٢، شرح الأشموني ٢٦٩/٢، والدرر ١١٢/٣.

(٣) في هذه الآية قراءات منها: بناء قبل وبعد على الضم، وهي قراءة الجمهور، والجر والتنوين، وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي، والجر والتنوين في قبل، والبناء على الضم في بعد، وقرئت بالجر فيهما من غير تنوين. ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٧٨/٢-٢٧٩، والقراءات في البحر المحيط ٥٢٠/٢.

(٤) سورة الروم ٤.

(٥) البيت لعبد الله بن يعرب في: المقاصد النحوية ٥٥٤/٢، وخزانة الأدب ٤٠٩/١، والدرر ١١٢/٣، وليزيد بن الصعق في: خزانة الأدب ٤٠٧/١، وبلا عزو في: شرح المفصل ٨٨/٤، وشرح التصريح ٥٠/٢. [ساغ: سهل. أغص: من الغصة، وهو ماغص به الإنسان من الطعام. الحميم: من الأضداد، ويطلق على الحار والبارد، والمقصود هنا البارد].

فالتنوينُ هُنا دلالةً على حذفِ المضافِ إليهِ لفظًا ومعنًى، على سبيلِ التنكيرِ والإبهامِ. وتُبنَى على الضمِّ جوازًا في الحالةِ الرابعةِ وهي:

د ــ إذا حُذفَ المضافُ إليهِ ونُوِيَ معناهُ كقراءةِ مَن قرأَ[1]: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، وكقولِكَ: قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ[2]، فالبناءُ على الضمِّ صارَ علامةً على نيةِ معنى المضافِ إليهِ المحذوفِ، والفرقُ بينَ نيةِ اللفظِ ونيةِ المعنَى أنَّكَ في الأولِ تنوي لفظًا معيَّنًا لا يقومُ غيرُهُ مقامَهُ، أمَّا في الثاني فإنَّ المُهِمَّ هو المعنَى بأيِّ لفظٍ أُدِّيَ.

وسببُ بناءِ هذهِ الأسماءِ افتقارُهَا للمضافِ إليهِ المحذوفِ وتضمُّنُهَا معناهُ، فصارتْ كأنَّهَا بعضُ اسمٍ لا يستحقُّ الإعرابَ[3]، وقيلَ: شبهُهَا بأحرفِ الجوابِ (نَعَمْ وبَلَى) في كونِهَا يُستغنَى بهَا عن ذكرِ الشيءِ بعدَهَا[4]، وبُنيتْ على خصوصِ الضمِّ؛ لأنَّهُ أقوى الحركاتِ، أو لِيكملَ لهَا جميعُ الحركاتِ.

وإذا بُنيتْ هذهِ الكلماتُ على الضمِّ سُمِّيتْ غاياتٍ[5]؛ لأنَّ « حدَّ الكلامِ وأصلَهُ أنْ يُنطقَ بهنَّ مضافاتٍ، فلمَّا اقتُطِعَ عنهنَّ ما يُضفْنَ إليهِ وسُكِتَ عليهنَّ، صِرْنَ حدودًا يُنتهَى عندَهَا، فلذلكَ سُمِّيتْ غاياتٍ» [6].

رابعًا: هناكَ مواضعُ في الأبوابِ النحويةِ يُشترطُ فيهَا التعيينُ لا الإبهامُ:

في بعضِ الأبوابِ النحويةِ مواضعُ يُشترطُ فيهَا الإبهامُ، ومواضعُ يُشترطُ فيهَا التعيينُ، والجهلُ بهذهِ المواضعِ يُوقعُ في الخطأ، وستُذكرُ المواضعُ التي يُشترطُ

---

[1] البناء على الضم قراءة الجمهور. ينظر: القراءات في البحر المحيط ٥٢٠/٢.

[2] يرى الأخفش أن الضمة في (ليس غير) علامة إعراب لا بناء، ويرى الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين أنها ضمة بناء. ينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٧/٢، ومغني اللبيب ٢٠٩، والمساعد ٥٩٥/١، وحاشية الصبان ١٦١/٣.

[3] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٧٧٠/٣، وشرح التسهيل ٢٤٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٦، وشرح المكودي ٣٦٨/١، وشرح التصريح ٥١/٢، وحاشية الخضري ٣٧/٢.

[4] ينظر : حاشية الخضري ٣٧/٢ ، وحاشية ابن حمدون ١٤/١، ٣٦٨.

[5] ينظر: الأصول ١٤٢/٢، وشرح المفصل ٨٥/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٥٥/٣، وحاشية الصبان ٦٥/١.

[6] شرح المفصل ٥٨/٤ .

فيها الإبهامُ في الفصلِ الثالثِ، وسيَقتَصِرُ البحثُ هُنا على ذكرِ أبرزِ المواضعِ التي يُشترطُ فيهَا التعيينُ، ومنهَا:

١ــ المبتدأُ المخبَرُ عنهُ:

المبتدأُ نوعانِ[١]: مخبَرٌ عنهُ، ووصفٌ مُكتفٍ بمرفوعِهِ، والذي يُشترطُ فيهِ التعيينُ هو المبتدأُ المخبَرُ عنهُ، فالأصلُ فيهِ أنْ يكونَ معرفةً أو نكرةً مفيدةً كي يحصُلَ بهِ التعيينُ[٢]، أمَّا المعرفةُ فمعيَّنةٌ، وأمَّا تعيينُ النكرةِ فيكونُ بتقريبِهَا مِن المعرفةِ، فيقلُّ إبهامُهَا، وذلكَ بحصولِ الفائدةِ منهَا، وتحصُلُ الفائدةُ مِن النكرةِ بأمورٍ سمَّاهَا النحويونَ مُسوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ[٣]، أوصلَهَا بعضُهُمْ إلى أكثرَ مِن ثلاثينَ[٤]، وتَرجعُ كلُّهَا إلى أمرينِ همَا العمومُ والخصوصُ. فإذا كانتِ النكرةُ غيرَ مفيدةٍ فلا يصحُّ الابتداءُ بهَا إلاَّ إذا كانَ الإبهامُ مقصودًا[٥]، وسببُ منعِ وقوعِ النكرةِ غيرِ المفيدةِ مبتدأً ما فيهَا مِن شيوعٍ وإبهامٍ يمنعُ تحصيلَهَا عندَ المخاطَبِ كي يُصغِيَ إلى الحكمِ عليهَا[٦].

أمَّا المبتدأُ المكتفي بمرفوعِهِ، فهو نكرةٌ[٧]؛ لأنَّهُ حكمٌ تقدَّمَ على المرفوعِ بهِ، وهو في الأصلِ خبرٌ، حتى أنَّهُ يصحُّ إعرابُهُ خبرًا مقدمًا والمرفوعُ بعدَهُ مبتدأٌ

---

[١] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٠، وارتشاف الضرب ٢/٢٤، وأوضح المسالك ١/١٦٧، وشرح ابن عقيل ١/١٩١، وشرح المكودي ١/١٢٨، وشرح الأشموني ١/١٨٩.

[٢] ينظر: شرح المفصل ١/٨٦، وشرح كافية ابن الحاجب ١/٢٠٢، ومغني اللبيب ٧٤٩، وشرح التصريح ١/١٦٨، والأشباه والنظائر ٢/٦٣، وحاشية الخضري ١/٢١١.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٠٢-٢٠٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٤-٤٥، وشرح شذور الذهب ١٧٣، وشرح ابن عقيل ١/٢١٢-٢١٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٤-٢٠٨.

[٤] ينظر: شرح شذور الذهب ١٧٣، وشرح ابن عقيل ١/٢١٨، وحاشية ابن حمدون ١/١٤١، والنحو الوافي ١/٤٨٥.

[٥] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٩-٣٥٠، وشرح التسهيل ١/٢٩٣، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٢١، والمساعد ١/١٧٨، ٢١٨، وشرح الأشموني ١/٢٠٨، وحاشية الصبان ١/٢٠٨.

[٦] ينظر : كتاب سيبويه ١/٤٧-٤٨، والخصائص ١/٢٩٩-٣٠٠، وشرح المفصل ١/٨٦، وبدائع الفوائد ٢/٣٦٧.

[٧] ينظر: حاشية الصبان١/٢١٢، وحاشية الخضري ١/٢٠٥، والنحو الوافي ١/٤٤٥.

مؤخرٌ في بعضِ المواضعِ[١].

٢ــ صاحبُ الحالِ:

صاحبُ الحالِ هو ما جاءتِ الحالُ موضحةً لهُ، وهو كالمبتدأ في المعنى؛ لأنَّهُ مخبَرٌ عنهُ بالحالِ، ولذلكَ حقُّهُ أنْ يكونَ معرفةً أو نكرةً مفيدةً[٢]، وتكونُ النكرةُ مفيدةً إذا وُجدَ فيهَا مسوغٌ مِن مسوغاتِ تنكيرِ صاحبِ الحالِ[٣]، كأنْ تكونَ النكرةُ موصوفةً، أو مضافةً، أو مسبوقةً بنفيٍ أو شبهِهِ[٤].

وتُفيدُ هذهِ المسوغاتُ كذلكَ عدَمَ التباسِ الحالِ بالنعتِ في بعضِ الصورِ[٥]، نحوُ: رأيتُ رجُلَ علمٍ مقبلاً، أو: رأيتُ رجُلاً طويلاً مقبلاً، فلولا التخصيصُ بالإضافةِ في المثالِ الأولِ، وبالنعتِ في المثالِ الثانِي لكانَ (مقبلاً) نعتًا لا حالاً. على أنَّهُ ندرَ مجيءُ صاحبِ الحالِ نكرةً مِن غيرِ مسوّغٍ[٦]، ومِن ذلكَ قولُ العربِ: عليهِ مائةٌ بِيْضًا[٧]، ومنهُ الحديثُ: «صَلَّى رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا»[٨]، وهذا ما جعلَ بعضَ النحويينَ يرى أنْ لا داعِيَ لهذهِ

---

[١] ينظر: أوضح المسالك ١/١٧٥، وشرح ابن عقيل ١/١٩٦، وشرح الأشموني ١/١٩٢-١٩٣.

[٢] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٧، ومغني اللبيب ٧٤٩، وشرح ابن عقيل ١/٤٨٧، وشرح المكودي ١/٣٠٥-٣٠٦، وشرح التصريح ١/٣٧٥، والكواكب الدرية ٢/٣٧٥.

[٣] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٧، وأوضح المسالك ٢/٢٧١-٢٧٨، وشرح التصريح ١/٣٧٦-٣٧٧، وشرح الأشموني ٢/١٧٥-١٧٦.

[٤] ينظر تفصيل هذه المواضع في الفصل التالي.

[٥] ينظر: شرح المفصل ٢/٦٢، ٦٣، وحاشية الصبان ٢/١٧٤، وحاشية الخضري ١/٤٩٠، ومعاني النحو ٢/٢٥٣-٢٥٤، واللبس في الدرس النحوي١٨١-١٨٧.

[٦] ينظر: نتائج الفكر ١٨٢-١٨٣، وأوضح المسالك ٢/٢٧٨، وشرح شذور الذهب ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٠، وشرح الأشموني ٢/١٧٦، وحاشية الخضري ١/٤٩٠، ومعاني النحو ٢/٢٥٣.

[٧] ينظر: كتاب سيبويه ٢/١١٢، ١٥٩، والخصائص ٢/٤٩٢، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٢٠، وارتشاف الضرب ١/٣٥٧، والمساعد ٢/١٧، وشرح التصريح ١/٣٧٨.

[٨] أخرجه الإمام مالك في الموطأ ١/١٣٥، برقم (١٧)، كتاب الصلاة، باب صلاة الإمام وهو جالس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، (غ.ط.ت)، وأخرجه أحمد

المسوغاتِ، وإنَّما المسوغُ هو المعنى؛ لأنَّ معنى الحالِ غيرُ معنى الصفةِ، فإذا أردتَ الحالَ نصبتَ، وإذا أردتَ النعتَ أتبعتَ[١].

٣ــ النائبُ عن الفاعلِ إذا كانَ مصدرًا أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا:

إذا كانَ النائبُ عنِ الفاعلِ أحدَ هذهِ الثلاثةِ[٢] فإنَّهُ يُشترطُ فيهِ أنْ يكونَ مُتصرِّفًا ومختصًّا[٣]، ومعنى التصرفِ ألاَّ يلازمَ استعمالاً معيَّنًا كـ(سبحانَ) مِن المصادرِ، وكـ(سحرَ) مِن يومٍ مخصوصٍ، و(لدنْ) مِن الظروفِ، وكـ(رُبَّ، وأحرفِ القسمِ) مِن أحرفِ الجرِّ.

أمَّا الاختصاصُ في المصادرِ فيُقصَدُ بهِ ألاَّ يكونَ المصدرُ لمجردِ التوكيدِ، بلْ يزيدُ عليهِ بالتعريفِ، أو بيانِ النوعِ، أو بيانِ العددِ[٤]، نحوُ: سِيْرَ السيرُ، أيِ السيرُ المعهودُ عندَ المخاطَبِ، وسِيْرَ سيرٌ سريعٌ، أو: سِيْرَ سيرُ الأميرِ، وسِيْرَ سيرينِ، فإن كانَ المصدرُ لمجردِ التوكيدِ فلا تصحُّ نيابتُهُ عنِ الفاعلِ، فلا يُقالُ: سِيْرَ سيرٌ؛ لعدَمِ الفائدةِ من إسنادِ الفعلِ إلى المصدرِ المُبهَمِ، فالفعلُ يدلُّ عليهِ وضعًا[٥]، إلاَّ إذا قُدِّرَ لهُ مُخصِّصٌ يُناسبُ المقامَ، ويُفهَمُ ذلكَ مِن تنغيمِ الكلامِ، أو بأنْ كانَ المُخصِّصُ مذكورًا في الكلامِ السابقِ فيجوزُ الاستغناءُ عنهُ، كأنْ يُقالَ: ما سِيْرَ سيرٌ سريعٌ، فتقولُ: بلْ سِيْرَ[٦]. وكذلكَ إذا قصدَ المتكلمُ البليغُ الإبهامَ على السامعِ لغرضٍ

في مسنده ٥٢٧/١٧، برقم (٢٥٠٢٩)، والبخاري في صحيحه ٢٢٩/١، برقم (٦٨٨)، كتاب الأذان، باب (إنما جعل الإمام ليؤتم به).

[١] ينظر: نتائج الفكر ١٨٢، ومعاني النحو ٢٥٣/٢.

[٢] وقع الخلاف في نيابة الجار والمجرور، فالجمهور على نيابة الاسم المجرور، وابن هشام على نيابة ضمير مبهم مستتر، الفراء على نيابة حرف الجر، وابن درستويه والسهيلي والرندي على نيابة ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل. ينظر: همع الهوامع ٥٢٢/١-٥٢٣.

[٣] ينظر: المقتضب ٥٣/٤، والمقرب ١١٩، وشرح التسهيل ١٢٦/٢-١٢٧، وارتشاف الضرب ١٩٠/٢، وشرح قطر الندى ٢٠٦-٢٠٧، وشرح التصريح ٢٨٩/١-٢٩٠، وحاشية الخضري ٣٨٦/١.

[٤] ينظر: البسيط ٩٨٣/٢، وارتشاف الضرب ١٨٨/٢، وحاشية الخضري ٣٨٦/١.

[٥] ينظر: شرح التصريح ٢٨٩/١، وحاشية الصبان ٦٤/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٣٨/١، وحاشية الخضري ٣٨٧/١.

[٦] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٧/١، والمقرب ١١٩، وارتشاف الضرب ١٨٨/٢-١٨٩.

يقصدُهُ جازَ لهُ أنْ يُنيبَ المصدرَ المُبهَمَ عنِ الفاعلِ[١]، وخُرِّجَ عليهِ قولُهُ تعالَى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾[٢]، أيْ: عفوٌ أيُّ عفوٍ.

والظرفُ المختصُّ ما دلَّ على زمانٍ معيَّنٍ أو مكانٍ معيَّنٍ، ويحصُلُ التعيينُ بالتعريفِ أو بالوصفِ أو بالإضافةِ[٣]، نحوُ: صِمْتَ رمضانُ، أو يومٌ طويلٌ، أو يومُ الخميسِ، وجُلِسَ مكانٌ حسنٌ، أو أمامُكَ. فإنْ كانَ الظرفُ الزمانيُّ أو المكانيُّ مُبهَمًا، نحوُ: وقتٍ، ومكانٍ، فلا تصحُّ نيابتُهُ عنِ الفاعلِ[٤]؛ لأنَّهُ لا فائدةَ مِن إسنادِ الفعلِ إلى المُبهَمِ مِن الظروفِ، فإنَّ الفعلَ يدلُّ على الزمانِ وضعًا، وعلى المكانِ التزامًا[٥]، فإنْ قُدِّرَ للظرفِ المُبهَمِ مُخصِّصٌ ــ وربَّما فُهِمَ ذلكَ مِن تنغيمِ الكلامِ، أو قَصدَ المُتكلِّمُ الإبهامَ ــ جازتْ نيابتُهُ.

ويُقصَدُ باختصاصِ المجرورِ أنْ يكونَ معرفةً أو نكرةً مفيدةً بوصفٍ أو بإضافةٍ أو بغيرِ ذلكَ[٦]، نحوُ: جِيءَ بفاطمةَ، وجُلِسَ على الكرسيِّ، وجُلِسَ على كرسيٍّ مُريحٍ أو كرسيِّ المديرِ، ولا يجوزُ: جِيءَ بإنسانٍ، أو: جُلِسَ على كرسيٍّ، لعدَمِ الفائدةِ.

٤ــ المخصوصُ بالمدحِ أو الذَّمِّ:

يُشترطُ في المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ أنْ يكونَ معرفةً أو نكرةً قريبةً منهَا، وأنْ يكونَ أخصَّ مِن الفاعلِ لا مساويًا لهُ ولا أعمَّ مِنهُ[٧]؛ لتحصُلَ مِنهُ فائدةُ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ، وهو المقصودُ مِن تركيبِ الجملةِ في أسلوبِ المدحِ والذمِّ، مثالُ ما استوفَى الشروطَ: نِعْمَ الرجُلُ محمدٌ، أو: نعمَ الرجُلُ رجُلٌ يُواظبُ على

---

[١] ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح ٢٨٩/١، وحاشية الخضري ٣٨٦/١.

[٢] سورة البقرة ١٧٨.

[٣] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، والمقرب٢١٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٢، وحاشية الصبان ٦٤/١، وحاشية الخضري ٣٨٦/١.

[٤] ينظر: شرح التسهيل ١٢٧/٢، وشرح قطر الندى ٢٠٦-٢٠٧، وشرح المكودي ٢٣٨/١.

[٥] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٠٨، وشرح التصريح ٢٩٠/١، وحاشية الصبان ٦٤/٢.

[٦] ينظر: النحو الوافي ١١٨/٢-١١٩.

[٧] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٥/٤، وشفاء العليل ٥٩٠/٢، وهمع الهوامع ٢٨/٣، وحاشية الخضري ٨٠/١، والنحو الوافي ٣٧٧/٣.

النوافلِ. ولا يصحُّ أنْ تقولَ: نعمَ العاملُ رجُلٌ؛ لعدَمِ الفائدةِ مِن ذلكَ، إلاَّ أنْ يُقدَّرَ للمخصوصِ ما يُعيِّنُهُ بحسبِ المقامِ.

٥ــ المتعجَّبُ منهُ:

المتعجَّبُ منهُ هو المنصوبُ في صيغةِ (ما أَفْعَلَهُ)، والمجرورُ في صيغةِ (أَفْعِلْ بهِ)، وشرطُهُ أنْ يكونَ مُعيَّنًا لا مُبهَمًا[١]؛ لأنَّهُ مخبَرٌ عنهُ في المعنَى، وحقُّ المخبَرِ عنهُ أنْ يكونَ معلومًا لا مجهولاً، فيكونُ معرفةً أو نكرةً قريبةً منهَا، بوصفٍ أو بإضافةٍ أو بغيرِ ذلكَ، نحوُ: ما أحسنَ محمدًا!، وما أسعدَ رجُلاً اتَّقى اللهَ!، وأحسِنْ بمحمدٍ!، وبرجُلٍ يقولُ الصدقَ!. ولا يُقالُ: ما أحسنَ رجُلاً، ولا أحسِنْ برجُلٍ، لعدَمِ الفائدةِ مِن ذلكَ، ويُستثنَى مِن ذلكَ ما إذا قُدِّرَ للمتعجَّبِ منهُ ما يُخصِّصُهُ.

٦ــ الاسمُ المتقدِّمُ في بابِ الاشتغالِ:

يُشترطُ في الاسمِ المتقدمِ في بابِ الاشتغالِ أنْ يكونَ معيَّنًا لا نكرةً محضةً[٢]؛ ليصحَّ رفعُهُ بالابتداءِ ــ وحقُّ المبتدأ أنْ يكونَ معلومًا ــ وإنْ تعيَّنَ نصبُهُ لأمرٍ عارضٍ كصورِ وجوبِ النصبِ، ولذلكَ لمْ يُجعلْ مِن بابِ الاشتغالِ قولُهُ تعالَى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[٣]؛ لأنَّ (رهبانيةً) نكرةٌ غيرُ مخصَّصةٍ، ولذلكَ تكونُ معطوفةً على ما قبلَهَا، وجملةُ (ابتدعوها) صفةٌ[٤]، ويمكنُ أنْ يُحملَ على الاشتغالِ بشرطِ أنْ تُقدَّرَ صفةٌ للنكرةِ تناسبُ المقامَ. ووقعَ الخلافُ

---

[١] ينظر: شرح التسهيل ٣١/٣، ٣٦، وارتشاف الضرب ٣٦/٣، وشفاء العليل ٦٠١/٢، وشرح التصريح ٨٩/٢، وشرح الأشموني ١٩/٣، وحاشية الصبان ١٩/٣.

[٢] ينظر: مغني اللبيب ٧٥٠، وحاشية الصبان ٧١/٢، وحاشية الخضري ٤٠٠/١.

[٣] سورة الحديد ٢٧.

[٤] ينظر: مغني اللبيب ٧٥٢، وحاشية الصبان ٧١/٢.

في قولِ الشاعرِ[1]:

فَارِسًا مَا غَادَرُوْهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلا نِكْسٍ وَكِلْ

فمَن جعلَ (ما) زائدةً أعربَ (فارسًا) منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ، ولمْ يجعلْهُ مِن بابِ الاشتغالِ؛ لأنَّ النكرةَ غيرُ مخصَّصةٍ، ومَن جعلَ (ما) اسمًا يُفيدُ الوصفَ فتختصُّ بهِ النكرةُ، أجازَ نصبَهُ على الاشتغالِ[2].

٧ــ المستثنَى والمستثنَى منهُ:

اشتُرِطَ الاختصاصُ في المستثنَى والمستثنَى مِنهُ بأنْ يكونَا مَعرفتَيْنِ أو نكرتينِ مختصَّتينِ[3]؛ لتحصُلَ الفائدةُ مِن الاستثناءِ، فيُقالُ: جاءَ الطلابُ إلاَّ محمدًا أو إلاَّ أحدَهمْ، وجاءَني رجالٌ كانُوا عندَكَ إلاَّ رجُلاً منهمْ، ومِن ذلكَ وقوعُ النكرةِ في سياقِ النفيِ، كقولِكَ: ما جاءَني أحدٌ إلاَّ رجُلاً أو إلاَّ محمدًا. ولا يصحُّ أنْ يُقالَ: جاءَني ناسٌ إلاَّ زيدًا، ولا جاءَني القومُ إلاَّ رجُلاً، لعدَمِ الفائدةِ مِن النكرةِ المحضةِ.

٨ــ المنصوبُ على الاختصاصِ:

لا يكونُ المنصوبُ على الاختصاصِ مِن الأسماءِ المُبهَمةِ، بلْ يكونُ مِنَ الأسماءِ المُعيَّنةِ ذاتِ الدلالةِ الصريحةِ، فلا يكونُ نكرةً، ولا ضميرًا أوِ اسمَ إشارةٍ أوِ اسمَ موصولٍ[4]؛ لأنَّ الغرضَ مِن هذا الأسلوبِ بيانُ وتوضيحُ الضميرِ المُتقدِّمِ، والنكرةُ أعمُّ مِن الضميرِ فلا تبيِّنُهُ، والضميرُ واسمُ الإشارةِ والاسمُ الموصولُ

---

[1] البيت لعلقمة الفحل في: علقمة بن عبدة الفحل، حياته وشعره ١١٥، لعبدالرحمن حسين، بيروت، المكتب الإسلامي ــ الرياض مكتبة فرقد الخاني، ط١، ١٩٨٦م، وله أو لامرأة من بني الحارث في: المقاصد النحوية ٢٦٢/٢، وبلا عزو في: مغني اللبيب ٧٥٢، وشرح ابن عقيل ٤٠٠/١. [الملحم: الدعي، الملزق بالقوم ليس منهم. الزميل: الضعيف الجبان. النكس: المقصر عن النجدة والكرم. الوكل: العاجز المتكل على غيره].

[2] ينظر: مغني اللبيب ٧٥٢، وحاشية الصبان ٨٢/٢، وحاشية الخضري ٤٠٠/١.

[3] ينظر: المقرب ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٢٩٥/٢، وشرح التصريح ٣٤٧/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٣٤٧/١، والكواكب الدرية ٣٨٨/٢، وجامع الدروس العربية ١٢٤/٣-١٢٥.

[4] ينظر: البحر المحيط ٦٤٢/١، ٤٦/٣، ٦٣، والنكت الحسان ٩٦، وشرح التصريح ١٩٠/٢، وشرح الأشموني ١٨٧/٣، وحاشية الخضري ٢٠٤/٢، ومعاني النحو ١٠١/٢، ١٠٥.

كناياتٌ، فلا يحصُلُ بهَا التوضيحُ، قالَ سيبويهِ: « اعلمْ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ تُبهِمَ في هذا البابِ فتقولُ: إنِّي هذا أفعلُ كذَا وكذَا، ولكنْ تقولُ: إنِّي زيدًا أفعلُ، ولا يجوزُ أنْ تَذكُرَ إلاَّ اسمًا معروفًا؛ لأنَّ الأسماءَ إنَّمَا تذكرُهَا توكيدًا وتوضيحًا للمضمرِ»[١]، ومن خلالِ الاستقراءِ وُجِدَ أنَّ المنصوبَ على الاختصاصِ يكونُ أحدَ الأنماطِ الآتيةِ[٢]:

أ ــ معرفًا بـ(أل)، نحوُ: نحنُ ــ العربَ ــ أوفى بالعهودِ.

ب ــ مُعرَّفًا بالإضافةِ، نحوُ قولِهِ ﷺ: «إِنَّا ــ مَعَشرَ الأَنْبِيَاءِ ــ لا نُورَثُ، مَا تَركناهُ صدقةً»[٣]، وقولِ الراجزِ[٤]:

نَحْنُ بَنِيْ ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ

ج ــ مُعرَّفًا بالعلميَّةِ، نحوُ: بكَ ــ اللهَ ــ نرجُوْ الفضلَ، ونحوُ قولِ الراجزِ[٥]:

بِنَا تَمِيْمًا يُكْشَفُ الضَّبَابْ

د ــ (أيُّهَا) أو (أيَّتُهَا) متبوعينِ بما يعيِّنُهمَا، نحوُ: أنا أفعلُ كذَا أيُّهَا الرجُلُ، واللَّهمَّ اغفرْ لنَا أيَّتُهَا العصابةُ[٦].

---

[١] كتاب سيبويه ٢/٢٣٦.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٢/١٨، والبحر المحيط ٣/٦٣، ومغني اللبيب ٨٩١-٨٩٢، وشرح شذور الذهب ٢٠٣-٢٠٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٤، وجامع الدروس العربية ٣/١٦-١٧، والواضح في النحو ٢٥٨-٢٥٩.

[٣] الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٦/٤٧، برقم (٩٩٧٢).

[٤] الرجز للحارث الضبي في: الدرر ٣/١٣، وشطره الثاني (والموت أحلى عندنا من العسل)، وبلا عزو في: لسان العرب (جمل)، وشرح شذور الذهب ٢٠٤، وهمع الهوامع ٢/٢٣. [ضبة: هو ضبة بن أد بن طابخة بن إياس بن مضر].

[٥] الرجز لرؤبة بن العجاج في: ملحق ديوانه ١٦٩، اعتنى بترتيبه وتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٠م، وكتاب سيبويه ٢/٧٥، ٢٣٤، والمقاصد النحوية ٣/٢٨٣، وخزانة الأدب ٢/٣٦٦، والدرر ٣/١٥، وبلا عزو في: شرح المفصل ٢/١٨، وشرح الأشموني ٣/١٨٧. [تميم: قبيلة منسوبة إلى تميم بن مر بن أد بن مضر. الضباب: ندى كالغبار].

[٦] ينظر: كتاب سيبويه ٣/١٧٠، والمقتضب ٣/٢٩٨، والمخصص ١/٣/١٢٠، ومغني اللبيب ٨٩١.

٩ــ الاسمُ بعدَ مُذْ ومُنذُ:

يُشترطُ في الاسمِ بعدَ مذْ ومنذُ ــ مجرورًا أو مرفوعًا ــ أنْ يكونَ دالاًّ على الزمانِ المُعيَّنِ لا المُبهَمِ، أو أنْ يكونَ معدودًا، وأنْ يكونَ متصرِّفًا ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلاً[١]، نحوُ: ما رأيتُ محمدًا مُذْ يومِ الخميسِ، أو مُنذُ يومانِ، ولا يصحُّ أنْ تقولَ: مُذْ يومٍ، مِن غيرِ تعيينٍ أو عددٍ.

وإنْ وقعَ بعدَهمَا المصدرُ فيُشترَطُ فيهِ التعيينُ وتقديرُ اسمِ زمانٍ يضافُ إليهِ[٢]، نحوُ: ما رأيتُ محمدًا مُذْ قدومِ أبيهِ مِن السفرِ، أو: مُنذُ أنْ سافرَ أبوهُ، على تقديرِ: مُذْ زمنِ قدومِ أبيهِ، ومُنذُ زمنِ سفرِ أبيهِ، ولا يصحُّ تركُ المصدرِ مِن غيرِ تعيينٍ، فلا يُقالُ: مُذْ قدومٍ، ولا مُنذُ سفرٍ، لعدَمِ الفائدةِ.

١٠ــ الاسمُ بعدَ حتَّى:

يُشترطُ في الاسمِ بعدَ حتى أنْ يكونَ طرفًا لمَا قبلَهُ، ولهذا التزمُوا أنْ يكونَ مُعيَّنًا[٣]، فلا يُقالُ: جاءَني القومُ حتى رجُلٌ، لا عطفًا ولا جرًّا؛ لأنَّهُ حدٌّ مِن غيرِ فائدةٍ.

١١ــ المندوبُ:

المندوبُ هو المنادَى المُتفجَّعُ عليهِ أو المُتوجَّعُ منهُ، والغرضُ مِن الندبةِ الإعلامُ بعظمةِ المندوبِ، وإظهارِ أهميَّتِهِ أو شدَّتِهِ أو بالعجزِ عنِ احتمالِ ما بهِ[٤]؛ ولذلكَ لا يُندَبُ إلاَّ ما كانَ معروفًا مُشتَهِرًا[٥]، كأنْ يكونَ عَلَمًا مشهورًا، نحوُ: وا عمرَاه، أوِ اسمًا مضافًا إضافةَ توضيحٍ يَشتَهِرُ بهَا، نحوُ: وا أميرَ المؤمنيناه، أوِ اسمًا موصولاً بصلةٍ مُعيِّنةٍ مشهورةٍ، نحوُ: وا مَن حفرَ بئرَ زمزمَاه.

---

[١] ينظر: شرح شذور الذهب ٢٨٧، والمساعد ٥١٤/١، وشفاء العليل ٤٧٤/١، وشرح الأشموني ٢٠٧/٢، والكواكب الدرية ٤١٨/٢-٤٢٠.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٤/٢، والمساعد ٥١٤/١، وشفاء العليل ٤٧٤/١.

[٣] ينظر: شرح المفصل ١٦/٨، وارتشاف الضرب ٦٤٧/٢، وجواهر الأدب ٤٠٨-٤٠٩.

[٤] ينظر: النكت ٥٦٧/١، والإنصاف ٣٣٧/١، وشرح المقدمة الكافية ٤٥٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣، وشرح الأشموني ١٦٨/٣.

[٥] ينظر: المقتضب ٢٧٥/٤، وتلقيح الألباب ١٣٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٨٤/١-٣٨٥ ، وهمع الهوامع ٤٩/٢.

ولا تُندبُ النكرةُ؛ لأنَّهَا مُبهَمةٌ لا تخصُّ واحدًا بعينِهِ، ولا الضميرُ ولا اسمُ الإشارةِ، ولا الموصولُ بصلةٍ لا تعيِّنُهُ[1]؛ لأنَّهَا كناياتٌ لا تخلوْ مِن إبهامٍ فلا تدلُّ على المندوبِ دلالةً يتبيَّنُ بهَا عذرُ النادبِ، فلا يُقالُ: وا رجُلاه، ولا: وا هذاه، ولا: وا مَن في الدارَاه؛ لأنَّكَ في هذهِ الحالةِ كأنَّكَ قلتَ: وا مَن لا يعنينِي أمرُهُ[2]. قالَ سيبويهِ: « إذا ندبتَ فإنَّمَا ينبغِي لكَ أنْ تفجَّعَ بأعرفِ الأسماءِ، وأنْ تَخُصَّ ولا تُبهِمَ؛ لأنَّ الندبةَ على البيانِ ... لأنَّكَ إذا ندبتَ تُخبِرُ أنَّكَ قد وقعتَ في عظيمٍ وأصابَكَ جسيمٌ مِن الأمرِ، فلا ينبغِي لكَ أنْ تبهِمَ»[3].

وما ذكرْنَاهُ مِن منعِ ندبةِ النكرةِ والمعارفِ المبهَمةِ هو مذهبُ البصريينَ، وهو الأرجحُ؛ لأنَّهُ يُناسبُ الغرضَ مِن الندبةِ، أمَّا الكوفيونَ فأجازُوا ندبةَ النكرةِ وغيرِهَا مِن المعارفِ المُبهَمةِ[4].

١٢ــ صلةُ الاسمِ الموصولِ:

شرطُ الصلةِ التعيينُ؛ لكي يحصُلَ بهَا تعريفُ الموصولِ وإخراجُهُ مِن الإبهامِ إلى الإيضاحِ، ولذلكَ أوجبُوا فيهَا أنْ تكونَ خبريَّةً[5]لا إنشائيةً[6]؛ لأنَّ الإنشاءَ غيرُ مُتحقِّقٍ في الواقعِ قبلَ النطقِ بهِ، وأوجبُوا فيهَا كذلكَ ألاَّ تكونَ دالةً على التعجُّبِ[7]؛ لأنَّ التعجُّبَ إنَّمَا يكونُ مِمَّا خفِيَ سببُهُ، فالإبهامُ متأصِّلٌ فيهِ، و« ما هو مُبهَمٌ في

---

[1] ينظر: الأصول ٣٥٨/١، وشرح المفصل ١٤/٢، وشرح ألفية ابن معط ١٠٥٨/٢، وارتشاف الضرب ١٤٣/٣، وشرح الجمل لابن هشام ٢٥٩، وشرح التصريح ١٨٢/٢، وشرح الأشموني ١٦٨/٣.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٢٢٨/٢، والنكت ٥٦٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/٢.

[3] كتاب سيبويه ٢٢٧/٢.

[4] ينظر: الإنصاف ٣٣٧/١، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٤٩، للزبيدي، تحقيق: د/ طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.

[5] تشاركها في هذا الحكم جملة النعت؛ لأن الغرض منها إيضاح المنعوت. ينظر: شرح المفصل ٥٣/٣، والنحو الوافي ٤٧٣/٣(الهامش).

[6] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٦٨٥/١، وارتشاف الضرب ٥٢١/١، وشرح الأشموني ١٦٣/١، وحاشية الخضري ١٦٤/١.

[7] ينظر: ارتشاف الضرب ٥٢١/١ ، شرح الأشموني ١٦٤/١، وحاشية الخضري ١٦٥/١.

نفسِهِ لا يحصُلُ بهِ التوضيحُ والتخصيصُ لغيرِهِ»[1]. كما اشتُرطَ في الصلةِ أنْ تكونَ معهودةً للمخاطَبِ[2]، أيْ أنَّهُ يعلمُ مضمونَهَا، إلاَّ إذا قصدَ الإبهامَ فيجوزُ أنْ تكونَ الصلةُ غيرَ معهودةٍ.

خامسًا: قصدُ الإبهامِ يُبيحُ كثيرًا من المواضعِ الممنوعةِ:

يحقُّ للبليغِ أنْ يقصدَ الإبهامَ قصدًا لغرضٍ يبتغيهِ، وقد ذَكرَ البحثُ هذهِ الأغراضَ في الفصلِ السابقِ، ومِن المواضعِ التي كانَ قصدُ الإبهامِ فيهَا مُبيحاً الممنوعَ:

أ ــ الحذفُ مِن غيرِ دليلٍ:

لا يكونُ الحذفُ جائزًا إلاَّ إذا كانَ هناكَ دليلٌ على المحذوفِ، فإنْ لمْ يكنْ هناكَ دليلٌ فلا يُعدُّ الحذفُ جائزًا قياسًا، غيرَ أنَّ الباحثَ وجدَ كثيرًا مِن المواضعِ حصلَ فيها الحذفُ بسببِ قصدِ الإبهامِ[3]، كحذفِ الصلةِ، والتمييزِ، والفاعلِ، والمنعوتِ، وغيرِ ذلكَ. وقد جعلَ خالدٌ الأزهريُّ قصدَ الإبهامِ قرينًا للدليلِ في قولِهِ: « يجوزُ حذفُ الصلةِ إذا دلَّ عليهَا دليلٌ أو قُصِدَ الإبهامُ»[4]، ولذلكَ يرى الباحثُ أنَّ قصدَ الإبهامِ يُعدُّ أحدَ الأسبابِ التي تُبيحُ الحذفَ.

ب ــ تقديمُ ضميرِ الغائبِ على مرجعِهِ:

ويُسمِّيهِ النحويونَ الإضمارَ قبلَ الذكرِ، أوِ الإضمارَ على شريطةِ التفسيرِ، ولا يجوزُ عندَهمْ إنْ لمْ يكنْ هناكَ قصدٌ للإبهامِ ثُمَّ التفسيرِ[5].

ج ــ نيابةُ المصدرِ المُبهَمِ عنِ الفاعلِ:

---

[1] شرح ألفية ابن معط ٦٨٥/١.

[2] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٢/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٨٦/١.

[3] ينظر: هذا البحث ١٤-١٥، ٦٢-٦٩.

[4] شرح التصريح ١٤٢/١.

[5] ينظر: هذا البحث ٧٠-٧١، ٣٥٦.

أشارَ البحثُ إلى أنَّ شرطَ نيابةِ المصدرِ عنِ الفاعلِ التصرفُ والاختصاصُ، إلاَّ إذا قُصِدَ الإبهامُ جازَ نيابةُ المصدرِ المُبهَمِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾[1]،أيْ: عفوٌ أيُّ عفوٍ.

ولا يُعدُّ الإبهامُ معتبرًا إلاَّ إذا صدرَ مِن شخصٍ بليغٍ يقصدُهُ، وليسَ عفوَ الخاطرِ، ولذلكَ نجدُ النحويينَ ينصُّونَ على أنَّ الإبهامَ مِن مقاصدِ البلغاءِ[2].

سادسًا: للإبهامِ صلةٌ وثيقةٌ بعلمِ النحوِ وأبوابِهِ، فهناكَ أبوابٌ نحويَّةٌ وُضِعَتْ مِن أجلِ رفعِ الإبهامِ، فلولا الإبهامُ لَمَا كانَ هناكَ ذِكرٌ للإضافةِ المحضةِ، ولا التمييزِ ولا الحالِ ولا التوابعِ ولا الاختصاصِ، وغيرِ ذلكَ ممَّا سَيُذكَرُ مُفصَّلاً في مبحثِ سبلِ التخلصِ مِن الإبهامِ.

ثانيًا: مَراتبُ الإبهامِ:

المُبهَماتُ ليستْ سواءً في درجةِ الإبهامِ، فهي ــ وإنِ اجتمعتْ في إطارِ هذا المسمَّى ــ درجاتٌ مختلفةٌ إجمالاً وتفصيلاً، فبالموازنةِ بينَ المبهَماتِ عمومًا نجدُهَا متفاوتةً، وبالموازنةِ بينَ المبهماتِ في البابِ الواحدِ نجدُهَا كذلكَ تتفاوتُ في مستوَى الإبهامِ. والدليلُ على ذلكَ ما وردَ مِن أوصافٍ أطلقَهَا النحويونَ على بعضِ المُبهَماتِ تُشيرُ إلى وجودِ هذا التفاوتِ، منهَا: الألفاظُ المتوغلةُ في الإبهامِ، والشديدةُ الإبهامِ والمفرطةُ في الإبهامِ. ويمكنُ تقسيمُ المُبهَماتِ على الحيثياتِ الآتيةِ:

ــ شدّةِ الإبهامِ وضعفِهِ.

ــ أصالةِ الإبهامِ وعروضِهِ.

ــ تفسيرِ الإبهامِ وتركِهِ مِن غيرِ تفسيرٍ.

---

[1] سورة البقرة ١٧٨.

[2] ينظر: شرح التصريح ١٨٢/١، وشرح الأشموني ٥٦/٢، وحاشية الصبان ٦٠/١، ١٦٢، ٩١/٢، ١٩٢/٤، وحاشية ابن حمدون ١٥٤/١، وحاشية الخضري ٣٧٥/١.

أولاً: تقسيمُ المُبهَماتِ مِن حيثُ شدَّةُ الإبهامِ وضعفُهُ:

إذا نظرتَ إلى المُبهَماتِ إجمالاً فإنَّكَ تجدُ أنَّ بعضَهَا أشدُّ إبهاماً مِن بعضٍ، فالإبهامُ في التعجبِ أشدُّ مِن غيرِهِ؛ لأنَّ التعجُّبَ مبنيٌّ على الإبهامِ[1]، أيْ على خفاءِ السببِ، ولذلكَ اختارُوا لهُ أشدَّ الأدواتِ إبهامًا وهي (ما)[2]؛ إذْ كانتْ تقعُ على كلِّ شيءٍ وما ليسَ بشيءٍ، ولا تُثنَّى ولا تُجمَعُ، ولأنَّهَا تؤكِّدُ إبهامَ ما قبلَهَا في مثلِ قولِكَ: سافرتُ لأمرٍ ما[3]، مِن غيرِ أنْ يُؤتَى بعدَهَا في التعجُّبِ بصلةٍ ولا صفةٍ؛ لأنَّهَا تتخصَّصُ بهمَا، «ولا يجوزُ التخصيصُ في هذا البابِ لأنَّكَ لو خصَّصتَ شيئًا لزالَ التعجُّبُ ... والتعجُّبُ كلُّهُ إنَّما هو مِمَّا لا يُعرفُ سببُهُ، فأمَّا ما عُرِفَ سببُهُ فليسَ مِن شأنِ الناسِ أنْ يتعجبُوا منهُ، فكلما أُبْهِمَ السببُ كانَ أفخمَ وفي النفوسِ أعظمَ»[4]، فإذا قلتَ متعجبًا: ما أجملَ السماءَ! فلأنَّكَ نظرتَ إلى السماءِ فراقَكَ منظرُهَا وغابَ عنكَ سببُ هذا الجمالِ الساحرِ، فحُقَّ لكَ أنْ تتعجَّبَ.

والشرطُ الجازمُ كالتعجُّبِ في شدّةِ الإبهامِ ــ وإنْ كانَ في نظرِ الباحثِ يأتِي في الدرجةِ الثانيةِ ــ لأنَّهُ لمْ يَقتصِرْ على (ما) بلْ جِيْءَ معَهَا بأدواتٍ أُخَرَ تَقِلُّ عنهَا في شدَّةِ الإبهامِ، ومنهَا: أيٌّ، و مَن، ومَتَى، وأيْنَ. والغرضُ مِن هذا الأسلوبِ تعليقُ الجوابِ على الشرطِ مِن غيرِ تخصيصٍ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ على الإبهامِ[5]، يدلُّنَا على ذلكَ أنَّ أيًّا مِن أدواتِ الشرطِ إذا جاءَ بعدَهَا ما يُوضحُهَا زالَ عنهَا معنى

---

[1] ينظر: النكت ٢١٠/١، واللباب ١٩٦/١، والتبيين ٢٨٣، وشرح المفصل ١٤٩/٧، وشرح ألفية ابن معط ٩٥٨/٢، وحاشية الصبان ١٧/٣، وحاشية الخضري ٨٩/٢.

[2] ينظر: النكت ٢١٠/١، وأسرار العربية ١١٥، والتبيين ٢٨٣، وشرح المفصل ١٤٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢، والمساعد ١٤٨/٢.

[3] ينظر: الكشاف ٥٧/١، واللباب ١٩٦/١-١٩٧، والبحر المحيط ١٩٧/١، ١٩٨، وبدائع الفوائد ١٣٨/١، وروح المعاني ٢٠٨/١، ومعاني النحو ١٢٠/١.

[4] الأصول ١٠٢/١، وينظر: البرهان ٣٣٠/٢.

[5] ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، وشرح المفصل ١٠٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٨/٤، ٩٥، والأشباه والنظائر ١٠١/١.

الشرطِ والجزمِ[١]، فإذا كانتْ (مَن) جازمةً في قولِكَ: مَن يزرْنا نزرْه، فهي موصولةٌ في قولِكَ: إنَّ مَن يزورُنا نزورُه؛ لوجودِ الصلةِ الموضحةِ. وكذلك لا تكونُ (إذْ، وحيثُ) مِن أدواتِ الشرطِ الجازمةِ إلاَّ إذا لحقتْهمَا (ما) الكافةُ لهمَا عنِ الإضافةِ[٢]، كقولِ الشاعرِ[٣]:

إِذْمَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

وقولِ الآخرِ[٤]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـــــــــهُ نَجَاحًا فِيْ غَابِرِ الأَزْمَانِ

والإضافةُ من الأمورِ التي يحدثُ بها التعيينُ أو التخصيصُ.

ويُستثنَى مِن ذلكَ (أيٌّ) إذا أُضيفتْ لفظًا أو معنًى، فإنَّ الإضافةَ تمنحُهَا شيئًا مِن التخصيصِ[٥] يجعلُهَا مثلَ (غيرٍ وأخواتِهَا) الآتِي ذكرُهَا، فإذا أرادُوا بهَا كمالَ الإبهامِ ألحقُوا بهَا (ما) الكافةَ لهَا عنِ الإضافةِ[٦]، كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوْا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[٧].

ثُمَّ تأتِي الأسماءُ المسموعةُ الملازمةُ التنكيرِ، كأحدٍ، وعريبٍ، وديارٍ[٨]، فقد شبَّهَهَا ابنُ جنِّيٍّ بأسماءِ الشرطِ والاستفهامِ في إغنائِهَا عنِ الكلامِ الكثيرِ

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٣/٧٠، والأصول ٢/١٦٦، و شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٠٧-١٠٨.

[٢] ينظر: المقتضب ٢/٤٧، وشرح المفصل ٧/٤٦، والأشباه والنظائر ١/١٠١، ومعاني النحو ٤/٧١، ٨٢.

[٣] البيت لعباس بن مرداس في: كتاب سيبويه ٣/٥٧، وشرح المفصل ٤/٩٧، ٧/٤٦، وخزانة الأدب ٩/٣٠، ٣١، وبلا عزو في: المقتضب ٢/٤٧، والخصائص ١/١٣١.

[٤] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٠٧.

[٥] ينظر: إيضاح الشعر ٤٥٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٣١٧ .

[٦] ينظر: الكشاف ٣/١٩٦، ٤/٢٢٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١/٣٣٩، وحاشية الخضري ٢/٢٧٧، ومعاني النحو ٤/٧٠.

[٧] سورة الإسراء ١١٠.

[٨] ينظر: كتاب سيبويه ٢/١٨١، والأصول ١/٨٤، والخصائص ١/٨٢، والمساعد ٢/٨٧، وحاشية الخضري ١/١٠٨، وقد ذكر ابن عقيل مجموعة من هذه الأسماء منها: أحد، وعريب، وديَّار، وشفر،

المُتناهِي[1]، وهي كذلكَ لا تتعرَّفُ أبدًا، بلْ يتعرَّفُ ما كانَ بمعناهَا كإنسانٍ ورجُلٍ، وغيرِهَا.

ثُمَّ (كمْ، وكأينْ، وكذَا) الخبريَّاتُ، وهي أسماءٌ يُكنَّى بهَا عن عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدارِ[2]، ثُمَّ يُبيَّنُ الجنسُ بما يُذكرُ بعدَهَا مِن تفسيرٍ، أمَّا المقدارُ فيبقَى مجهولاً عندَ السامعِ، كقولِكَ: كمْ كتبٍ عندِي!، ويلحقُ بهَا أسماءُ الاستفهامِ وهي كناياتٌ عمَّا يُجهلُ مِن الذَّواتِ والأزمنةِ والأمكنةِ والأحوالِ والأعدادِ، فـ(مَن) مثلاً يُستفهَمُ بهَا عن الذاتِ، و(كمْ) يُستفهَمُ بهَا عمَّا عُلِمَ جنسُهُ بمَا يُذكَرُ بعدَهَا مِن تفسيرٍ، وجُهِلَ مقدارُهُ عندَ المتكلمِ وعُلِمَ في ظنِّهِ عندَ السامعِ، يَطلبُ منهُ بيانَهُ[3]، نحوُ: كمْ أخًا لكَ؟.

تأتِي بعدَ ذلكَ الأسماءُ التي لا تَتعرَّفُ بالإضافةِ الحقيقيَّةِ إلى المعرفةِ، ويُسمِّيْهَا النحويونَ الأسماءَ المُوغِلةَ في الإبهامِ[4]، ومنهَا: غيرُ، ومثلُ، وحسبُ، وسوى، وسِيَّ بمعنى مثْلِ، وشبهُ، وضربُ، وتِربُ، وبينَ، وعندَ، ولدَى، وقبلُ، وبعدُ، والجهاتُ الستِّ، وغيرُهَا. فهذه الأسماءُ لا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، بلْ تتخصَّصُ فقطْ[5]؛ والسببُ في ذلكَ شدَّةُ إبهامِهَا، فلا تقوَى الإضافةُ على

وكتيع، وكرَّاب، ودُعويّ، ونُمّيّ، ودارِيّ، ودُوريّ، وطُوريّ، وطُوْئيّ، وطُؤْويّ، ودُبِّيّ، ودُبَّيْج، وأريم، وأرم، ووابر، ووابن، وتَأْمُور، وتُؤْمور. ينظر: المساعد ٨٧/٢.

[1] ينظر: الخصائص ٨٢/١.

[2] ينظر: شرح التسهيل ٤١٨/٢، والمساعد ١٠٦/٢، وشروح التلخيص ٦٨٦/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٧٩/٢، وحاشية الصبان ٧٩/٤.

[3] ينظر: شروح التلخيص ٦٨٦/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٧٩/٢، وحاشية الصبان ٧٩/٤.

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، ٢٥٥/٣-٢٥٦، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٦، وشرح ألفية ابن معط ٧٣٩/١، ومغني اللبيب ٢١٠، وحاشية الخضري ١٧٣/١، ٤٧٠-٤٧١.

[5] ينظر: المقتضب ٣٤١/٤، والأصول ١٩٩/٢، والإيضاح ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٩١٦/٢-٩١٧، وشرح التسهيل ٢٢٦/٣-٢٢٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وبدائع الفوائد ٢٦٥/٢، ومغني اللبيب ٢١٠، وشرح التصريح ٣٤١/١، وحاشية الخضري ٤٧١/١.

تعريفِهَا وتكتفِي بتخصيصِهَا، فإذا قلتَ: سرَّني غيرُكَ، فإنَّكَ لـمْ تُعـيِّنْ شخصًـا معلومًا، بلْ كُلُّ مَن عدَا المُخاطَبِ فهو غيرُهُ، وهكذا يُقالُ في بقيةِ الأسماءِ.

يلِي ذلكَ اسمُ الجنسِ النكرةِ بوصفِهِ مُشتركًا معنويًّا بأصلِ الوضعِ[١]، صـالحًا لكلِّ فردٍ مِن أفرادِ الجنسِ، نحوُ: رجُلٍ، وأسدٍ. ومِمَّا يدلُّ على أصالةِ الإبهامِ فـي النكرةِ أنَّكَ قد تَصِفُ النكرةَ بوصفٍ لا يُشاركُهَا فيـهِ شـيءٌ آخـرُ فـلا تُسـمَّى معرفةً[٢]، بلْ تُسمَّى نكرةً مخصَّصةً، نحوُ قولـكَ: اعبُـدْ إلهـاً خلـقَ السـمواتِ والأرضِ.

ثُـمَّ تأتِي المقاديرُ والأعـدادُ فهي وإنْ دلّتْ عـلى مقدارٍ معلومٍ لا تدلُّ على نوعِ هذا المقدارِ[٣]، فيُؤتَى بالمفسِّرِ لبيانِ النوعِ، نحوُ: عنـدِي عشـرونَ كتابـاً، ومكيالٌ شعيرًا، وفدانٌ أرزًّا، كما أنَّ المقدارَ إذا كانَ دالاًّ على المساحةِ فليسَ لـهُ حُدودٌ مضبوطةٌ ولا مكانٌ معلومٌ[٤].

وأخيرًا تأتِي المبهَماتُ مِن المعارفِ[٥]، والأصلُ في المعارفِ أنْ تدلَّ علـى شيءٍ معيَّنٍ معلومٍ لا إبهامَ فيهِ، ولكنْ إذا نُظِرَ إلى أصلِ هذهِ المعارفِ قبلَ مجـيءِ

---

[١] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٤٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣١٤/٢، ٩٠/٣، وشرح ألفية ابن معط ٧٤٦/١، ٧٧٠، وشرح التصريح ١٠٨/٢، والأشباه والنظائر ١٠٢/٢.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٣، وحاشية الصبان ١٦١/١.

[٣] ينظر: شرح التسهيل ٤١٨/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٢/١، والمسائل السفرية في النحو ٢٤، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ حاتم الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م، والمساعد ١٠٦/٢.

[٤] ينظر: تلقيح الألباب ٧٤، وشرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٥٥/٣-٢٥٦، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٨ ، وشرح قطر الندى ٢٦٠، وحاشية ابن حمدون ٢٨٠/١.

[٥] اعتمد البحث في هذا الترتيب على أن ما لم يؤت له بتفسير لا في أصل الوضع ولا في الاستعمال هو أقوى المبهمات، ثم يليه ما فسر في الاستعمال بعض إبهامه وترك بعضه، ثم ما فسر في الاستعمال ولكن التفسير لم يرفع إبهامه بل قلله فقط، ثم ما ورد مفسرا وغير مفسر، وأخيرا ما لم يرد إلا مفسرا.

المعرِّفِ، أو إلى ما يَعرِضُ لهَا مِن اشتراكٍ بعدَ التعريفِ، ظهرَ فيهَا الإبهامُ[1]، وقد يُظَنُّ أنَّ هناكَ تناقضًا بينَ التعريفِ والإبهامِ، وأنَّهُ لا تكونُ المعرفةُ مُبهَمةً، أشارَ إلى ذلكَ ابنُ جُمْعَةَ المَوْصِلِيِّ[2] في تعليلِهِ تسميةَ اسمَيِ الإشارةِ والموصولِ بالمبهَمِ بقولِهِ: « وسُمِّيَ هذا الضربُ من المعارفِ مُبهَمًا لأنَّهُ في أصلِ الوضعِ لمْ يختصَّ بمعنًى معيَّنٍ، فإنَّ قولَكَ (هذا) يصلحُ لكلِّ مشارٍ إليهِ في أصلِ الوضعِ إلاَّ أنَّهُ لمَّا كانَ في حالِ الاستعمالِ لا يُشارُ بهِ إلاَّ إلى مخصوصٍ مُعيَّنٍ عُدَّ في المعارفِ، وكذلكَ الموصولُ، فإنْ قيلَ: فإطلاقُ الإبهامِ عليهمَا يُنافِي تعريفَهمَا، أُجيبَ بأنَّا لا نُسلِّمُ المنافاةَ؛ لأنَّ الذي يُنافِي التعريفَ إنَّما هو التنكيرُ، وأمَّا الإبهامُ فإنَّمَا يُنافِي البيانَ والتعيينَ، فحينئذٍ يصدقُ على الاسمِ كونُهُ مُبهَمًا معرفةً»[3]. وقد سمَّى بعضُ النحويينَ المحلَّى بـ(أل) أَبهَمَ المعارفِ[4]؛ لأنَّهَا تكونُ عهديَّةً وجنسيَّةً، كمَا أنَّ بعضَ المعارفِ لا يَكتفِي بقرينةٍ واحدةٍ للتعيينِ كاسمِ الإشارةِ مثَلاً، فـ(هذا) قد لا يتعيَّنُ بالإشارةِ الحسيَّةِ، فيحتاجُ حينئذٍ لاسمِ الجنسِ، (هذا الرجُلُ)، وقد لا يحصلُ بهمَا التعيينُ الكاملُ، فيُؤتَى بمُعيِّنٍ آخرَ كالنعتِ (هذا الرجُلُ الطويلُ)[5] مثَلاً، وأنَّ الاسمَ الموصولَ كما يكونُ للعهدِ يكونُ كذلكَ للجنسِ[6]، ولذلكَ يُسمِّي بعضُ النحويينَ هذا النوعَ بالمُبهَمِ المخصوصِ[7]، إشارةً

---

[1] ينظر: المقتضب ١٨٦/٣، وشرح المفصل ١٣٩/٣، ٨٦/٥، ١١٦/٨، وشرح التسهيل ١٧٠/١، والبسيط٣٠١/١، وشفاء العليل٢١١/١، وشروح التلخيص ٢٩٥/١، وشرح التصريح ١١٣/١-١١٤.

[2] هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي، المشهور بابن القواس، من مصنفاته: شرح ألفية ابن معط، وشرح كافية ابن الحاجب، توفي بعد سنة ٦٩٤هـ. ينظر: بغية الوعاة ٩٩/٢، والأعلام ١٦/٤.

[3] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٦٨٣/١.

[4] ينظر: شرح المفصل ٥٨/٣، ٨٧/٥.

[5] ينظر: الأصول٣٢/٢، وشرح المفصل ١٢٦/٣، والبسيط ٣٢٢/١، وحاشية ابن حمدون ٥١٦/٢.

[6] ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٩/٢، والكشاف٢٩/١، وشرح التسهيل ١٩١/١-١٩٢، والبحر المحيط ٧١٣/١، وشرح التصريح ١٤٠/١، وهمع الهوامع ١٧٩/١.

[7] ينظر: التبيان ١٠/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٣١/١، ٦٣٣، وحاشية الخضري ٤٧١/١.

إلى أنَّ فيهِ اختصاصًا من وجهٍ وإبهامًا مِن وجهٍ آخرَ. والمعتَبرُ في المعرفةِ إنَّما هو تَعيينُهَا عندَ المخاطَبِ[١].

وبالنظرِ إلى المبهَماتِ تفصيلاً، أيِ المبهَماتِ في البابِ الواحدِ مُنفرِدًا نجدُ أنَّ ألفاظَ البابِ الواحدِ تتفاوتُ مِن حيثُ شدّةُ الإبهامِ وضعفُهُ، كما يُلاحَظُ في النماذجِ الآتيةِ:

أ ــ النكراتُ ليستْ سواءً في قُوَّةِ الإبهامِ، يتضحُ ذلكَ مِن خلالِ ما ذكرَهُ النحويونَ في ترتيبِ النكراتِ مِن حيثُ العمومُ والخصوصُ، « فأنكرُ الأسماءِ قولُ القائلِ شيءٌ؛ لأنَّهُ مُبهَمٌ في الأشياءِ كلِّهَا، فإنْ قلتَ: جسمٌ فهو نكرةٌ وهو أخصُّ مِن شيءٍ، كما أنَّ حيوانًا أخصُّ مِن جِسمٍ، وإنسانًا أخصُّ مِن حيوانٍ، ورجُلاً أخصُّ مِن إنسانٍ»[٢]، فهذهِ النكراتُ بعضُهَا أنكرُ مِن بعضٍ، فكلَّمَا كانَ أكثرَ عمومًا فهو أنكرُ مِمَّا هو أخصُّ منهُ[٣].

ب ــ وأدواتُ الشرطِ الجازمةُ كذلكَ ليستْ سواءً في درجةِ الإبهامِ فأشدُّهَا (إنْ)؛ لأنَّهَا تَعمُّ ما كانَ ذاتًا وزمانًا ومكانًا[٤]، ثُمَّ (ما) لأنَّهَا أشدُّ الأسماءِ إبهامًا فتقعُ على الموجودِ والمعدومِ[٥]، ثُمَّ (أيٌّ) لكونِهَا تَعمُّ بحسبِ ما تضافُ إليهِ، فتكونُ ذاتاً

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢ ، وحاشية الصبان ١٣٦/١.

[٢] المقتضب ١٨٦/٣، وينظر: الأصول ١٤٨/١، والخصائص ٢٦٥/٢، وشرح المفصل ٨٨/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢، وارتشاف الضرب ٤٥٩/١، وشرح الجمل لابن هشام ٢٦١، وشرح الأشموني ١٠٦/١، وحاشية الخضري ١٠٦/١.

[٣] ينظر: الأصول ١٤٨/١ ، واللمع ١٥٨-١٥٩، وشرح المفصل ٨٨/٥، والطراز ١١/٢، وشرح الأشموني ١٠٦/١.

[٤] ينظر: المقتضب ٥٠/٢-٥٣، وعلل النحو ٤٣٥، واللباب ٥٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ٣٢٠/١، والمساعد ١٣٣/٣، وأُمَّات الأبواب النحوية ٥٩، رسالة ماجستير، للباحث محمد أحمد الأشولي، المُكَلاَّ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، ٢٠٠٥م.

[٥] ينظر: البرهان ٤٢٣/٤، وبدائع الفوائد ١٣٨/١، ومعاني النحو ١٢٠/١.

وزمانًا ومكانًا[1]. وحتى أدواتُ المعنَى الواحدِ ليستْ سواءً، فـ(أينَما) أشدُّ إبهاماً مِن (حيثُما) وإنْ كانَا يدلاَّنِ على المكانِ؛ لأصالةِ (أينَ) وفرعيةِ (حيثُ) فلا تكونُ (حيثُ) جازمةً إلاَّ إذا اتصلتْ بهَا (ما) الكافَّةُ، ورُبَّمَا ظهرَ هذا التفاوتُ في الأداةِ الواحدةِ، فـ(أينَما) أشدُّ إبهامًا مِن (أينَ)، و(أيُّما) أشدُّ إبهامًا مِن (أيٍّ)، وذلكَ لأنَّ (ما) إذا زِيدتْ على أدواتِ الشرطِ أَبهَمَتْ ما لمْ يكنْ مُبهَمًا منهَا، وزادتْ إبهامَ ما كانَ مُبهَمًا منهَا[2]، وهذا دليلٌ على ثراءِ اللغةِ العربيةِ موازنةً بغيرِهَا مِن اللغاتِ.

وأدواتُ الاستفهامِ تُشبهُ أدواتُ الشرطِ في تفاوتِ دلالتِهَا على الإبهامِ، فالاستفهامُ بـ(الهمزةِ و أوْ) أشدُّ إبهامًا مِن الاستفهامِ بـ(الهمزةِ وأمْ)[3]؛ لأنَّ جوابَ (الهمزةِ و أوْ) يكونُ بالتصديقِ، وجوابُ (الهمزةِ وأمْ) يكونُ بالتعيينِ، « يقولُ المستفهِمُ: أزيدٌ عندَكَ أوْ عمرٌو؟ فيقولُ المخبِرُ: نَعَمْ، فإذا قالَ لهُ: نعمْ، علِمَ كونَ أحدِهما بغيرِ عينِهِ عندَهُ؛ لأنَّ معنَى: أزيدٌ عندَكَ أو عمرٌو؟ أأحدُهمَا عندَكَ؟ ... فإنْ أرادَ المُستفهِمُ أنْ يُعيِّنَ لهُ المسؤولُ ما علِمَهُ بسؤالِهِ بـ(أوْ) ويُخصِّصُهُ لهُ، سألَهُ بـ(أمْ) فقالَ: أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو؟ فأجابَهُ المُخبِرُ فقالَ: زيدٌ أو عمرٌو، فتعيَّنَ بخبرِ المخبِرِ إيَّاهُ ما كانَ قد علِمَهُ مُبهَمًا»[4]. وأعمُّ أسماءِ الاستفهامِ (ما)، ثُمَّ (أيٌّ)، لِمَا قيلَ في الشرطِ، و(أيَّانَ) أشدُّ إبهامًا مِن (متَى) وإنْ كانَا يدلاَّنِ على الزمانِ، قال سيبويهِ: « لو قالَ إنسانٌ: ما معنَى (أيَّانَ)؟ فقلتَ: متَى، كنتَ قد أوضحتَ، وإذا

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢٥، وأسرار العربية ٣٣٣، وشرح المفصل ٢/١٣١، شرح الألفية لابن الناظم ١٥٤-١٥٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٥٠، وشرح التصريح ٢/٢٤٨، ومعاني النحو ٤/٧٠.

(2) ينظر: الكشاف ٤/٢٢٢، وشرح المفصل ٤/١٠٤، ٧/٤٦، ٨/١٣٣، ٩/٥، وحاشية الخضري ٢/٢٧٧، ومعاني النحو ٤/٧٠، ٧١، ٨٢.

(3) ينظر: الأصول ٢/٢١٤، والصاحبي ٨٨، والنكت ٢/٧٩٧، ودرة الغواص في أوهام الخواص١٦٠، للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، (غ.ط)، ١٩٩٧م، وتلقيح الألباب ١٧٥.

(4) الإيضاح ٢٢٤-٢٢٥.

قالَ: ما معنَى متَى؟ قلتَ: في أيِّ زمانٍ، فسألَكَ عنِ الواضحِ شقَّ عليكَ أنْ تجيءَ بمَا تُوضِّحُ بهِ الواضحَ»[١].

ج ــ والأسماءُ الموصولةُ كذلكَ، فالمشتركُ منهَا أشدُّ إبهامًا مِن المختصِّ[٢]، وأَبْهَمُ المشتركِ (ما) لِمَا سبقَ ذكرُهُ، ثُمَّ (أيٌّ)؛ لأنَّ إبهامَهَا لا يزولُ بالصلةِ بلْ تحتاجُ أيضًا إلى الإضافةِ[٣]، نحوُ: يعجبُنِي أيُّهم هو ناجحٌ.

د ــ وضميرُ الغائبِ أشدُّ الضمائرِ إبهامًا[٤]، وما تأخرَ مرجعُهُ مِن ضميرِ الغائبِ أشدُّ إبهامًا مِمَّا تقدَّمَ مرجعُهُ[٥]، والضميرُ المفردُ المذكَّرُ أشدُّ إبهامًا مِن غيرِهِ[٦].

هـ ــ (عندَ، ولدَى، ولدُنْ، وحيثُ، ودونَ) أشدُّ إبهامًا مِن الجهاتِ الستِّ؛ لأنَّهَا أعمُّ منهَا[٧].

ثانيًا: تقسيمُ المُبهَماتِ مِن حيثُ أصالةُ الإبهامِ وعُروضُهُ:

يُمكنُ تقسيمُ المُبهَماتِ مِن هذهِ الحيثيةِ على مُبهَماتٍ أصيلةٍ ومُبهَماتٍ عارضةٍ. والأصيلةُ تُقسَّمُ على:

ــ مبهَماتٍ وضعًا واستعمالاً.

ــ مبهَماتٍ وضعًا مُخصَّصاتٍ استعمالاً.

---

(١) كتاب سيبويه ٢٣٥/٤.

(٢) ينظر: البرهان ٤٢٣/٤، وبدائع الفوائد ١٣٨/١، وشرح المكودي ١١٠/١، وشرح الأشموني ١٤٦/١، وحاشية الصبان ١٠٧/١، ١٤٦.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر ٤٥٤، وشرح التسهيل ٢١٥/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٣٥/١-١٣٦، وحاشية الصبان ١٦٧/١، وحاشية الخضري ١٦٩/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨٤/٣-٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٧/٤-٢٤٨، والأشباه والنظائر ٢٠٤/٢.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٨/٤-٢٤٩.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٧/٤-٢٤٨، والأشباه والنظائر ٢٠٤/٢.

(٧) ينظر: النكت ١١٠/١،وشرح المفصل٩١/٤، وشرح ألفية ابن معط٥٤٤/١، وهمع الهوامع١٢١/٢.

مِن المُبهَماتِ وضعًا واستعمالاً: التعجُّبُ، والشرطُ، والأسماءُ الملازمةُ التنكيرِ، و(كمْ، و كأينْ، وكذَا)؛ لأنَّ إبهامَ المقدارِ فيهَا حاصلٌ وضعًا واستعمالاً، وأسماءُ الاستفهامِ؛ لأنَّ الذاتَ، أو الزمانَ، أو المكانَ، أو العددَ، أو الحالَ مُبهَمٌ فيها وضعًا واستعمالاً، ومطلوبٌ إيضاحُهُ بالجوابِ، وكذلكَ المنادَى إذا كانَ نكرةً غيرَ مقصودةٍ، واسمُ الجنسِ النكرةُ إذا أُريدَ بهِ في الاستعمالِ عدَمُ التخصيصِ، و(غيرُ وما جرَى مجرَاهَا) مِن الأسماءِ التي لا تتعرَّفُ بالإضافةِ، بلْ يحصُلُ لهَا شيءٌ مِنَ التخصيصِ[1]، وقد قيلَ: إنَّ غيرًا تتعرَّفُ بشيءٍ مِن خارجِ اللفظِ وهو وقوعُهَا بينَ مُتضادَّينِ[2]، كما في قولِهِ تعالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[3]، ولكنَّ هذا لا يَطَّرِدُ فقد وقعتْ في بعضِ المواضعِ بينَ مُتضادَّينِ ولمْ تتعرَّفْ[4]، كما في قولِهِ تعالَى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[5]؛ لأنَّهَا نعتٌ للنكرةِ[6].

ومِن القسمِ الثانِي وهو المُبهَماتُ وضعًا المُخصَّصاتُ استعمالاً: المنادَى إذا كانَ نكرةً مقصودةً، واسمُ الجنسِ النكرةُ إذا أُريدَ بهِ في الاستعمالِ التخصيصُ، وأسماءُ المقاديرِ والأعدادُ، وأسماءُ الإشارةِ، والأسماءُ الموصولةُ، والضمائرُ،

---

[1] ينظر: إيضاح الشعر٤٥٤، والإنصاف ٢٤٥/١، وأسرار العربية ١٨٧، وشرح التسهيل ٢٢٦/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وشرح التصريح ٢٦/٢، وهمع الهوامع ٤١٤/٢.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية ٩١٦/٢-٩١٧، وشرح التسهيل ٢٢٦/٣-٢٢٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وبدائع الفوائد ٢٦٥/٢، ومغني اللبيب ٢١٠، وحاشية الخضري ٤٧١/١.

[3] سورة الفاتحة ٧.

[4] وقع الخلاف بين النحويين في (غير) إذا وقعت بين متضادين، فهناك من يرى أنها لا تتعرف أبدا، وهناك من يرى أنها تتعرف، وتوسط فريق فقال إن إبهامها يضعف ولكنه لا يصل إلى درجة التعريف. ينظر: المقتضب ٢٨٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وارتشاف الضرب ٥٠٣/٢-٥٠٤، ومغني اللبيب ٢١١، وروح المعاني ٩٧/١.

[5] سورة فاطر ٣٧ .

[6] ينظر: شرح التسهيل ٢٢٧/٣، ومغني اللبيب ٢١١، وشرح الأشموني ٢٤٥/٢، وحاشية الخضري ٤٧٠/١-٤٧١.

والمحلَّى بـــ(أَلْ)، فهذه الأسماءُ كلُّهَا وَضَعَهَا الواضعُ لا لِتَخُصَّ شيئًا بعينِهِ، ولكنَّهَا تخصَّصتْ في الاستعمالِ بسببِ ما لازمَهَا مِن قرائنِ التخصيصِ.

وقد يعرضُ لشيءٍ مِمَّا ذُكِرَ في هذا القسمِ فيُبهَمُ في الاستعمالِ أيضًا، كحـــذفِ التمييزِ أو المضافِ إليهِ مِن المقاديرِ والأعدادِ، وحذفِ صلةِ الموصولِ، ونقلِ (أَلْ) مِن الدلالةِ على العهدِ إلى الدلالةِ على الجنسِ[١].

ويكونُ الإبهامُ عارضًا إذا كانَ اللفظِ مُعيَّنًا في أصلِ وضعِهِ، ثُمَّ عَرضَ لهُ ما نقلَهُ مِن التعيينِ إلى الإبهامِ، ومِن ذلكَ:

أ ــ العلَمُ الشخصيُّ إذا اشتركَ فيهِ أكثرُ مِن واحدٍ[٢]. والأصلُ في العلَمِ الشخصيِّ أنْ يدلَّ على شخصٍ واحدٍ مُتميِّزٍ بأوصافٍ لا يُشاركُهُ فيهَا غيـــرُهُ، كـــــ(محمـــدٍ وزيدٍ)، ثُمَّ يحصُلُ الاشتراكُ بأنْ يُسمِّيَ أكثرُ مِن أبٍ ابنَهُ محمدًا أو زيـــدًا، فيكـــونُ العلَمُ في هذهِ الحالةِ شبيهًا بالنكرةِ، بسببِ عروضِ الإبهامِ فيهِ، ولـــذلكَ لا يَكتمـــلُ تعريفُهُ إلاَّ بما يُزيلُ هذا الإبهامَ عنهُ[٣].

ب ــ الاشتراكُ اللفظيُّ في النكرةِ[٤]، كحصولِ الاشتراكِ في كلمةِ (عينٍ) التي لهَا في أصلِ الوضعِ معنًى واحدٌ فقطْ، أمَّا في الاستعمالِ فلهَا أكثرُ مِن معنًى، فإنْ لـــمْ توجدْ قرينةٌ تُعيِّنُ المعنَى المقصودَ حصلَ الإبهامُ.

ج ــ كلُّ ما كانَ مُعيَّنًا وقَصدَ بهِ المُتكلِّمُ الإبهامَ على السامعِ[٥].

د ــ ما عَرَضَ فيهِ احتمالُ عدَمِ الاشتهارِ[٦]، كقولِ الراجزِ[٧]:

---

[١] ينظر: هذا البحث ٦٠-٦٣، ٨٣، ١٤٩-١٥١.

[٢] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٤٢/١، والبسيط ١/ ٢٨٨، ٢٩٧، ٣٠١، ٥١٠ وشرح ألفية ابن معط ٧٤٥/١-٧٤٦، ٧٥١، وشرح التصريح ١٠٨/٢، والأشباه والنظائر ٢٠٤/٢، وحاشية الصبان ١٢٧/١.

[٣] ينظر: شرح التسهيل ١٧٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠، وهذا البحث ٢٤٠.

[٤] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٩١/٢، والطراز ٢٤/١.

[٥] ينظر: هذا البحث ١٤-١٧.

[٦] ينظر: هذا البحث ٨١.

[٧] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٨١.

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ

فيُحتملُ أنْ يكونَ المُتكلِّمُ قد توقَّعَ أنْ تكونَ الكُنيةُ غيرَ مُشتهِرةٍ عندَ السامعِ، فأوضحَهَا بذِكْرِ الاسمِ. وكذلكَ لو قيلَ: رأيتُ أخاكَ، وكانَ للمخاطَبِ أكثرُ مِن أخٍ، حصلَ الإبهامُ إذا لمْ يكنْ هناكَ عهدٌ في أخٍ معيَّنٍ.

ثالثًا: تقسيمُ المُبهَماتِ مِن حيثُ التفسيرُ وعدمُهُ:

أشارَ ابنُ أبِي الربيعِ[1] إلى أنَّ العربَ «إذا أرادُوا أنْ يُعظِّمُوا أبهمُوا، فقد يُفسِّرونَ وقد لا يُفسِّرونَ»[2]، وعليهِ يُمكنُ تقسيمُ المُبهَماتِ مِن هذهِ الحيثيةِ على قسمينِ:

أ ــ مُبهَماتٍ لا يُؤتَى لهَا بتفسيرٍ.

ب ــ مُبهَماتٍ يُؤتَى لهَا بتفسيرٍ.

والإبهامُ في القسمِ الأوَّلِ لا يزولُ ألبتَّةَ، كالتعجُّبِ[3] والشرطِ فإنَّهمَا وُضِعَا للإبهامِ المشروطِ عدَمُ إزالتِهِ[4].

والمُبهَماتُ في القسمِ الثانِي أنواعٌ:

١ــ نوعٌ مُفسَّرٌ في اللفظِ، مُبهَمٌ في المعنَى[5]، ومنهُ: غيرُ وما جرَى مجرَاهَا، وعلَمُ الجنسِ، والمحلَّى بـ(أل) الجنسيةِ، والاسمُ الموصولُ إذا أُبهِمتْ صلتُهُ أو أُريدَ بهِ الدلالةُ على الجنسِ، واسمُ الإشارةِ إذا كانَ هناكَ أشياءُ متعددةٌ ولا يُدرَى على أيِّهَا وقعتِ الإشارةُ.

---

[1] هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع الإشبيلي، قرأ النحو على الدباج والشلوبين، من مصنفاته: شرح الإيضاح، والملخص، وشرح سيبويه، وشرح الجمل. توفي سنة ٦٨٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٢٥/٢-١٢٦.

[2] البسيط ٨٦٨/٢ ، وينظر: ٧٥٧/٢.

[3] ذهب الأخفش في أحد ثلاثة أقوال له إلى أن (ما) التعجبية اسم موصول والجملة بعدها صلة، وقد رُدَّ قولُهُ. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١، وارتشاف الضرب ٣٣/٣، وشرح التصريح ٨٧/٢. وذهب ابن مالك إلى أن جملة التعجب توضح الإبهام الذي في (ما) التعجبية. ينظر: شرح التسهيل ٣١/٣.

[4] ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، والأصول ١٠٢/١، ١٦٦/٢، والأشباه والنظائر ١٠١/١.

[5] ينظر: هذا البحث ٤٣-٥٨، ١٠١-١٠٥.

٢ــ ونوعٌ فُسِّرَ ثُمَّ تُرِكَ تفسيرُهُ لغرضِ الإبهامِ[١]، ومنهُ: ما حُذِفَ منهُ التمييزُ، وما حُذفَ منهُ المضافُ إليهِ، وما حُذفتْ منهُ الصلةُ، وغيرُهَا.

٣ــ ونوعٌ مُفسَّرٌ في اللفظِ والمعنَى، وهو ما سنتحدَّثُ عنهُ في الفصلِ التالِي.

[١] ينظر: هذا البحث ٦٢-٦٧، ٨٣.

الفَصْلُ الثَّانِي

سُبُلُ التَّخَلُّصِ مِنَ الإِبْهَامِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: القَرَائِنُ اللَّفْظِيَّةُ

المَبْحَثُ الثَّانِي: القَرَائِنُ غَيْرُ اللَّفْظِيَّةِ

الفصلُ الثَّانِي
سُبُلُ التَّخلُّصِ مِنَ الإبهامِ

مدخل:

اللُّغةُ أصواتٌ موضوعةٌ يُعبِّرُ بهَا كلُّ قومٍ عن أغراضِهِمْ، ولكي تُعبِّرَ اللغةُ عنِ الغرضِ يُشترطُ فيهَا الوضوحُ وتحديدُ الدَّلالةِ، ولذلكَ كُلَّما وُجِدَ إبهامٌ وعدمُ وضوحٍ احتاطتِ اللغةُ لهُ بما يُفسِّرُهُ ويوضِّحُهُ، حتى يتمَّ التأثيرُ والتأثرُ بينَ المُتكلِّمِ والسامعِ، «واعلمْ أنَّ أُنسَ النفوسِ وسكونَهَا متوقفٌ على إخراجِهَا مِن غامضٍ إلى واضحٍ، ومِن خفيٍّ إلى جليٍّ، وإبانتِهَا بصريحٍ بعدَ مكنيٍّ»[١].

والمعتبرُ في الإبهامِ وعدمِهِ حالُ المخاطَبِ، فما كانَ مُعيَّنًا في ذهنِ المخاطَبِ فهو الواضحُ، وما كانَ غامضًا فهو المُبهَمُ[٢]، قالَ الأعلمُ الشَّنَتْمَرِيُّ[٣]: «التعريفُ معلَّقٌ بمعرفةِ المخاطَبِ دونَ المتكلِّمِ، وقد يَذكرُ المُتكلِّمُ ما يعرفُهُ هو ولا يعرفُهُ المُخاطَبُ فيكونُ مَنكورًا، كقولِكَ للمُخاطَبِ: في داري رجُلٌ، ولي بستانٌ، فتعرفُ الرجُلَ بعينِهِ، والبستانَ وهو لا يعرفُهمَا»[٤].

وسُبُلُ تفسيرِ الإبهامِ وتوضيحِهِ على مرتبتينِ:

الأُولى: أنْ يُزالَ الإبهامُ فيخلفَهُ كمالُ التعيينِ والتحديدِ، وهي أعلَى المرتبتينِ، واصطلحَ عليها النحويونَ الإيضاحَ، وهو في عُرفِهِمْ: رفعُ الاشتراكِ اللفظيِّ الحاصلِ في المعارفِ[٥]، كالاشتراكِ الحاصلِ في العلَمِ بإطلاقِهِ على أكثرَ مِن شخصٍ، كـ(زيدٍ) المسمَّى بهِ أكثرُ مِن شخصٍ، وبذلكَ يحصُلُ الإبهامُ، فإذا وُصِفَ

---

[١] الطراز ٤٣٣/١. وينظر: دلائل الإعجاز ٢٦٠.

[٢] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢، وحاشية الصبان ١٣٦/١.

[٣] هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الملقب بالأعلم، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، من مصنفاته: النكت في تفسير كتاب سيبويه. توفي سنة٤٧٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٥٦/٢.

[٤] النكت ٤٤٢/١.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣١٤/٢، وهمع الهوامع ١١٧/٣، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٠٨/٢، وحاشية الصبان ٥٩/٣.

كـ(زيدٍ الكريمِ) أو أُضيفَ إلى معرفةٍ كـ(زيدِنَا) أو دخلتْ عليهِ (أل) العهديةُ كـ(الزيدِ)، حصلَ كمالُ التعيينِ وزالَ ما فيهِ مِن إبهامٍ.

والجديرُ بالملاحظةِ هنا أنَّ الإبهامَ الحاصلَ في المعرفةِ قد لا يزولُ بقرينةٍ واحدةٍ، بلْ يحتاجُ إلى أكثرَ من قرينةٍ في بعضِ المواضعِ، مِن ذلكَ اسمُ الإشارةِ فقد يحصُلُ لهُ التعيينُ الكاملُ بالإشارةِ الحسيَّةِ ابتداءً، وقد لا يتعيَّنُ إلاَّ بالنصِّ على اسمِ المُشارِ إليهِ، وفي بعضِ المواضعِ لا يتعيَّنُ باجتماعِ الإشارةِ الحسيَّةِ وذِكرِ المُشارِ إليهِ فيحتاجُ إلى النعتِ، على النحوِ الآتِي: (هذا)، (هذا الرجُلُ)، (هذا الرجُلُ الكريمُ).

الثانيــة: أنْ يقلَّ الإبهامُ ولا يزولُ كلِّيَّةً، وهي مرتبةٌ وسطَى بينَ الإبهامِ الكاملِ والتعيينِ الكاملِ، واصطلحَ عليهَا النحويونَ التخصيصَ، وهو في عُرفِهِمْ: تقليلُ الاشتراكِ المعنويِّ الحاصلِ في النكراتِ[1]، فـ(غلامُ رجُلٍ) أخصُّ مِن (غلامٍ) ولكنَّهُ أقلُّ تخصيصًا مِن (غلامِ زيدٍ)، فـ(غلامُ) في أقصَى الطرفِ وفيهِ إبهامٌ كاملٌ؛ لأنَّهُ نكرةٌ مطلَقةٌ، و(غلامُ زيدٍ) في أقصَى الطرفِ الآخرِ وفيهِ تعيينٌ كاملٌ؛ لأنَّهُ معرفةٌ، وبينَهمَا (غلامُ رجُلٍ) وفيهِ شيءٌ مِن الإبهامِ وشيءٌ مِن التعيينِ؛ لأنَّهُ نكرةٌ مُخصَّصةٌ ارتفعتْ قليلاً عن درجةِ النكرةِ المُطلَقةِ، ولكنَّهَا لمْ تصلِْ إلى درجةِ المعرفةِ. ومِن أشهرِ وسائلِ تخصيصِ النكرةِ نعتُهَا أو إضافتُهَا إلى نكرةٍ[2]، ويُشترطُ في المُخصِّصِ أنْ ينقُلَ النكرةَ مِن عدَمِ الإفادةِ إلى الإفادةِ ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: رجُلٌ مِن الناسِ عندَنا؛ لأنَّ النعتَ لمْ يُفِدْ في تقليلِ شيوعِ النكرةِ[3].

ومِمَّا تجدرُ ملاحظتُهُ هُنا أنَّ الإبهامَ قد يكونُ مقصودًا مِن قِبَلِ المُتكلِّمِ لغرضٍ معنويٍّ يُريدُ تحقيقَهُ[4]، أيْ أنَّ المُتكلِّمَ ليسَ لهُ غرضٌ في البيانِ والإيضاحِ بلْ

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣١٤/٢، والتعريفات ٧٦، وشرح التصريح ٢٦/٢، وحاشية الصبان ٥٩/٣، وحاشية ابن حمدون ٣٤٥/١.

[2] ينظر: هذا البحث ١٧٢، ١٨٥.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ٥٤/١، وشرح التصريح ١٧٠/١، وشرح الأشموني ٢٠٥/١، وحاشية الخضري ٢١٢/١، وجامع الدروس العربية ٢٦١/٢.

[4] ينظر: حاشية الصبان ٢٠٨/١، وهذا البحث ١٤، ٦٢-٦٦، ٨٤، ٨٩.

غرضُهُ في الإبهامِ وعدمِ الإيضاحِ، وفي هذهِ الحالةِ يبقَى الإبهامُ مِن غيرِ تفسيرٍ حتى يتحقَّقَ الغرضُ الذي يقصدُهُ المُتكلِّمُ، وهذهِ مرتبةٌ عُليَا مِن مراتبِ البلاغةِ، لا تجوزُ إلاَّ لمَنْ يَفقهُهَا حتى لا تفقدَ اللغةُ الغرضَ الأساسَ منهَا وهو الإبانةُ والإفهامُ.

ومن خلالِ استقراءِ القرائنِ التي تُخلِّصُ من الإبهامِ ــ بتقليلِهِ أو إزالتِهِ ــ يُمكنُ تقسيمُهَا على النحوِ الآتِي:

١ــ قرائنَ لفظيةٍ، وهي نوعانِ: قرائنُ سابقةٌ وأخرَى لاحقةٌ.

٢ــ قرائنَ غيرِ لفظيةٍ، ويُمكنُ إجمالُهَا في نوعينِ: قرائنَ معنويةٍ وأخرَى حاليةٍ.

المبحثُ الأَوَّلُ

القرائنُ اللفظيَّةُ المُخلِّصةُ مِن الإبهامِ

أَوَّلاً: القرائنُ التي تَسبقُ المُبهَمَ:

١ــ (أل) المعرِّفةُ:

سيكونُ حديثُنَا هُنَا في أداةِ التعريفِ بوصفِهَا إحدَى وسائلِ التخلُّصِ مِن الإبهامِ، ولنْ نخوضَ في خلافِ النحويينَ في مَاهيَّةِ هذهِ الأداةِ، هلْ هيَ (أَلْ) أوْ هيَ اللامُ حَسْبُ[١]؛ لأنَّ هذا الخلافَ ليسَ لهُ أثرٌ فيما يَخصُّ وظيفتَهَا الدلاليَّةَ بتخليصِهَا ما دخلتْ عليهِ مِن الإبهامِ؛ لأنَّ المعرَّفَ بـ(أَلْ) هو كلُّ اسمٍ يكونُ معرفةً وفيهِ الألفُ واللامُ، فإذا زالتْ عنهُ صارَ نكرةً[٢].

وقد قسَّمَ النحويونَ (أل) المعرِّفةِ على قسمينِ[٣]:

أــ (أل) العهديةِ، وهي ثلاثةُ أنواعٍ[٤]:

١ــ التي للعهدِ الذكريِّ، نحوُ قولِكَ: زارنِي رجُلٌ فأكرمتُ الرجُلَ، فالمكرَمُ هو الرجُلُ الذي زارَك ليسَ غيرُ، وحصلَ التعيينُ بذكرِ (رجُل) في الكلامِ السابقِ.

٢ــ التي للعهدِ الحُضوريِّ، نحوُ قولِهِ تعالَى:﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٥]، أيْ هذا اليومَ الحاضرَ، وهو يومُ عرفةَ مِن حجَّةِ الوداعِ.

---

[١] ينظر: اللامات ٤١-٤٢، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٣٢١-٣٢٣، ورصف المباني٧٠-٧١، وشرح قطر الندى ١٢٤، وهمع الهوامع ١/٢٥٦-٢٥٧، وشرح الأشموني ١/١٧٦-١٧٨.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٤/٢٢٦، والمقتضب ٤/٨١، والأصول ١/٤٢، وشرح المفصل ٢/٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٥.

[٣] ينظر: اللامات ٤٣، وارتشاف الضرب ١/٥١٤، ومغني اللبيب ٧٢، وشرح شذور الذهب ١٤٨، وهمع الهوامع ١/٢٥٩.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب ١/٥١٤، ومغني اللبيب ٧٢، وشرح التصريح ١/١٥٠، وهمع الهوامع ١/٢٥٩، وشرح الأشموني ١/١٨٠.

[٥] سورة المائدة ٣.

٣ــ التي للعهدِ العِلْمِيِّ، كــقولِهِ تعالَى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[١]، وهذا الغارُ معلومٌ مِن السيرةِ النبويَّةِ، وهو غارُ ثَوْرٍ[٢]، وكقولِكَ لشخصٍ بينَكَ وبينَهُ عهدٌ في كتــابٍ مُعيَّنٍ: ناولْنِي الكتابَ، فلا شكَّ في أنَّهُ سيناولُكَ هذا الكتابَ المعهودَ بينَكمَا.

والمُلاحَظُ هُنا أنَّ (أل) العهديةَ تُزيلُ إبهامَ النكرةِ؛ لأنَّهُ يحصُلُ بهَا نقلُ النكرةِ مِن الشيوعِ وعدمِ التعيينِ إلى التعيينِ الكاملِ[٣]، فهي تعرِّفُ ما تدخلُ عليــهِ لفظــاً ومعنًى، قالَ سيبويهِ: «وإنَّما يُدخلُونَ الألفَ واللامَ ليعرفُوكَ شــيئًا قــد رأيتَــهُ أو سمعتَ بهِ»[٤]، وكانَ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ أكثرَ صراحةٍ فــي الــنصِّ علــى أنَّ الوظيفةَ المعنويةَ لــ(أل) العهديةِ إزالةُ الإبهامِ عنِ النكرةِ بقولِهِ: «تعريــفُ العهــدِ يُبطِلُ الإبهامَ مِن حيثُ أنَّ حقيقتَهُ أنْ تقصرَ الشيءَ على واحدٍ معيَّنٍ، والإبهــامُ أنْ يصلحَ لكلِّ شيءٍ مِن الجنسِ، فهمَا يتدافعانِ»[٥].

ودخولُ (أل) العهديةِ على المصدرِ واسمَيِ الزمانِ والمكانِ ينقلُهَا مِن الإبهــامِ إلى الاختصاصِ[٦]، فيجوزُ نيابتُهَا عنِ الفاعلِ، نحوُ: سِــيْرَ الســيرُ، (أيِ الســيُر المعهودُ)، وصِيْمَ اليومُ، وجُلِسَ المكانُ.

ب ــ (أل) الجنسيةِ، وهي ثلاثةُ أنواعٍ[٧]:

---

[١] سورة التوبة ٤٠.

[٢] ينظر: السيرة النبوية لابن هشام ١٢٧/٢، علق عليها، وخرج أحاديثها: عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي ط٣، ١٩٩٠م، وتفسير البيضاوي ٥٦٩/٤، والبحر المحيط ٤٢١/٥.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ٥/٢، وأسرار العربية ٤٧، ونظم الفرائد ٢٣٨، والتبيين ١٦٣، وشرح المفصل ٨٣/٢، ورصف المباني ٤٨، وارتشاف الضرب ٤١٤/١، والنحو الوافي ٤٢١/١.

[٤] كتاب سيبويه ١٩٨/٢، وينظر: المقتضب ٢٧٧/٤.

[٥] المقتصد ٥٨٤/١.

[٦] ينظر: كتاب سيبويه ٢٣٢/١، والأصول ١٦٠/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٢٣/١، وارتشاف الضرب ٢٠٣/٢، وهمع الهوامع ٧٦/٢.

[٧] ينظر: مغني اللبيب ٧٣، وشرح التصريح ١٤٩/١، وهمع الهوامع ٢٥٩/١، وشرح الأشموني ١٨٠/١، والنحو الوافي ٤٢٦/١-٤٢٨.

١ــ التي لاستغراق أفرادِ الجنسِ، وعلامتُهَا أنْ تخلفَهَا (كُلٌّ) حقيقةً، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[١].

٢ــ التي لاستغراق خصائصِ أفرادِ الجنسِ، وعلامتُهَا أنْ تخلفَهَا (كُلٌّ) مجازًا، نحوُ قولِكَ: محمدٌ الرجُلُ عِلْمًا، أيِ الجامعُ لصفاتِ الرجالِ مِن جهةِ العِلْمِ.

٣ــ التي لتعريفِ حقيقةِ الجنسِ وماهيتِهِ، ولا يصحُّ أنْ تخلفَهَا (كُلٌّ) لا حقيقةً ولا مجازًا، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[٢].

وحكمُ (أل) الجنسيةِ بأنواعِهَا الثلاثةِ تعريفُ ما تدخلُ عليهِ لفظاً حَسْبُ، فتُجرَى عليهِ أحكامُ المعرفةِ، فيكونُ مبتدأً، وصاحبًا للحالِ، ويُنعتُ بالمعرفةِ، أمَّا في المعنَى فيبقَى مدخولُهَا نكرةً لشيوعِهِ في كلِّ فردٍ مِن أفرادِ الجنسِ، وعدمِ انحصارِهِ في فردٍ معيَّنٍ[٣]. وعليهِ يُمكنُ القولُ بالنظرِ إلى اللفظِ أنَّ (أل) الجنسيةَ تُقلِّلُ إبهامَ النكرةِ، فمدخولُهَا في المرتبةِ الوسطَى بينَ الإبهامِ الكاملِ والتعيينِ الكاملِ، يدلُّ على ذلِكَ أنَّ النحويينَ جوَّزُوا في الجملةِ بعدَهَا أنْ تكونَ نعتًا وأنْ تكونَ حالاً[٤].

وقد يَعرضُ لـ(أل) الجنسيةِ ما ينقلُهَا مِن تعريفِ الجنسِ إلى تعريفِ العهدِ الحضوريِّ في نحوِ: أُسافرُ الآنَ، أو الساعةَ، وخرجتُ فإذا الأسدُ، وجاءَ هذا الرجُلُ، ويا أيُّهَا الرَّجُلُ[٥]. فدلالتُهَا على الحضورِ سببُهُ أنَّ هذهِ التراكيبَ وما شابهَهَا لا تُقالُ إلاَّ في الشيءِ الحاضرِ المُشاهَدِ.

---

[١] سورة النساء ٢٨.

[٢] سورة الأنبياء ٣٠.

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٦٦/١، تحقيق: عبد الأمير الورد، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م، وارتشاف الضرب ٤٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١٣٩/١، وشرح التصريح ١٢٤/١، وشرح الأشموني ١٨٠/١.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٥/٢، ٣٢١/٣، ومغني اللبيب ٥٦١، ٥٧٨، والمساعد ٤٠٦/٢، وشرح الأشموني ١٨٠/١، ٦٠/٣-٦١، وحاشية الخضري ١٨٢/١، ١٢٣/٢.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٥/٣، وارتشاف الضرب ٥١٤/١، وهمع الهوامع ٢٦٠/١.

ويَودُّ الباحثُ أنْ يُشيرَ إلى أنَّ حِمْيَرَ وبعضَ طَيْئٍ يُبدلونَ اللامَ ميمًا في (أل) المعرِّفةِ فيقولونَ (أمْ)[1]، وقد رُوِيَ أنَّ النبيَّ ﷺ تَكلَّمَ بهَا في قولِهِ: «لَيْسَ مِنَ امْبِر امْصِيَام فِي امْسَفَر»[2]، كما وردَ استعمالُهَا في بعضِ الشواهدِ الشعريَّةِ، ومِن ذلكَ قولُ الشاعرِ[3]:

ذَاكَ خَلِيْلِيْ وَذُوْ يُوَاصِلُنِيْ يَرْمِيْ وَرَائِيَ بامْسَهْمٍ وَامْسَلَمَهْ

٢ــ مرجعُ ضميرِ الغائبِ بحسبِ الأصلِ في الاستعمالِ:

الضمائرُ كناياتٌ مختصَرةٌ عنِ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ والغائبِ، ولذلكَ تحتاجُ وضعًا إلي ما يُفسِّرُهُا ويُحدِّدُ مدلولَهَا[4]، فأمَّا ضميرَا المتكلمِ والمخاطَبِ فتُفسِّرُهمَا المُشاهَدةُ ــ وهي قرينةٌ حِسِّيَّةٌ ستُذكَرُ لاحقًا ــ، وقد لا تَفِيْ المُشاهَدةُ في التفسيرِ وذلكَ إذا كانَ الضميرُ لِغيرِ المُفرَدِ، ففي هذهِ الحالةِ يُؤتَى بما يَعضُدُهَا، كالإتيانِ بالاسمِ المنصوبِ على الاختصاصِ[5] في نحوِ قولِكَ: نحنُ ــ الطُّلَّابُ ــ مُستقبَلُ الأُمَّةِ، وكالإتيانِ بالبدلِ المُفيدِ للإحاطةِ والشُّمولِ[6] في نحوِ قولِهِ تَعالَى: ﴿قَالَ عِيْسَى

---

[1] ينظر: شرح المفصل ٢٥/١، ٢٠/٩، وشرح الكافية الشافية ١٦٤/١-١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ٩٧/١، وشرح ألفية ابن معط ٧٢٥/١، ورصف المباني ٣٠٩، ومغني اللبيب ٧٠-٧١، وهمع الهوامع ٨٦/١، ٢٥٨.

[2] الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨٤/٣٩، برقم (٢٣٦٧٩)، والطبراني في المعجم الكبير ١٧٢/١٩، برقم (٣٨٧)، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، (غ.ت).

[3] البيت لبجير بن عنمة في: المقاصد النحوية ٢٧٩/١، والدرر ٢٤٦/١، بلا عزو في: شرح المفصل ١٧/٩، ٢٠، وشرح عمدة الحافظ ١٢١/١، ومغني اللبيب ٧١، وشرح التصريح ١٨٠/١. [السلمة: الحَجَرُ].

[4] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٧٤/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٢٦/١، ٤٧٩، وشرح التسهيل ١٦٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٦/٣، والمساعد ١١٨/١، وشرح التصريح ١٠٠/١.

[5] ينظر: المقرب ٣٣٢، وشرح شذور الذهب ٢٠٢، والنحو الوافي ١١٩/٤، والواضح في النحو ٢٥٨، ومعاني النحو ١٠١/٢-١٠٢، والجملة العربية والمعنى ١٥٦.

[6] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢١٨، وشرح التصريح ١٦١/٢، وهمع الهوامع ١٥١/٣.

ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[1]، وكقولِكَ: جِئْتُمْ كبيرُكمْ وصغيرُكمْ. وأمَّا ضميرُ الغائبِ فليسَ لهُ مُشاهَدةٌ، فاشترطُوا وجودَ ما يُفسِّرُهُ[2]، وسمَّوْهُ مَرجِعَ الضميرِ[3]، والأصلُ في هذا المرجعِ أنْ يكونَ مُتقدِّمًا ليُعلَمَ المعنيُّ بالضميرِ عندَ ذكرِهِ[4]، فيصيرَ بمنزلةِ الحاضرِ المُشاهَدِ، ولذلكَ سمَّى سيبويهِ الضميرَ الذي يسبقُهُ مرجعُهُ الضميرَ الذي يَحسُنُ السكوتُ عليهِ[5].

ومُحافظةً على هذا الأصلِ نجدُ العربَ تُقدِّمُ المرجعَ في اللفظِ إنْ كانتْ رتبتُهُ التأخيرَ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾[6]، فقُدِّمَ المفعولُ على الفاعلِ؛ ليكونَ مرجعًا للضميرِ المتصلِ بالفاعلِ. وقد يتأخرُ المرجعُ عن ضميرِهِ ــ وهو خلافُ الأصلِ ــ لسببٍ يدعوْ لذلكَ التأخيرِ[7].

فضميرُ الغائبِ مُبهَمٌ يُشترطُ لإزالةِ إبهامِهِ ذِكرُ مرجعِهِ، لأنَّهُ إذا قيلَ: قامَ، أو أكرمتُهُ، أو مررتُ بهِ، كانَ ضميرُ الغائبِ مُحتمِلاً لكلِّ مَن يصحُّ عودُ الضميرِ إليهِ[8]، فإذا قلتَ: محمدٌ قامَ، وسعيدٌ أكرمتُهُ، وزيدٌ مررتُ بهِ، زالَ الاحتمالُ وحصلَ التعيينُ، فبوساطةِ المرجعِ صارَ ضميرُ الغائبِ معرفةً[9]، فالمرجعُ قرينةٌ

---

[1] ينظر: سورة المائدة ١١٤.

[2] ينظر: المقتضب٤/٢٨٠، والنكت١/٦٥١، وشرح التسهيل١/١٥٦، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٨.

[3] ينظر: التبيان ١/٢٩، وشرح المفصل ٧/١٣١، وشرح ألفية ابن معط ١/٤٠٣، وحاشية الصبان ١/١٢٧، والنحو الوافي ١/٢٥١، ٢/٤٢٧.

[4] ينظر: المساعد١/١٠٩، وشفاء العليل ١/١٩٩، وشرح التصريح ١/٢٨٤، وهمع الهوامع ١/٢١٨.

[5] ينظر: كتاب سيبويه ٢/١٧٦.

[6] سورة البقرة ١٢٤.

[7] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/١٠، ١١، ٦٨، ١١٤، ١٢١، وهذا البحث ٧٠-٧١، ٣٥٦.

[8] ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٤٦.

[9] ينظر: المقتضب ٤/٢٨٠، والنكت ١/٦٥١، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٨، واللغة العربية معناها ومبناها ١١١.

لفظيَّةٌ تُزيلُ الإبهامَ عنِ الضميرِ. وفي هذا المعنَى يقولُ رضيُّ الدينِ الاستراباذيُّ: «إنَّما يقتضِي ضميرُ الغائبِ تقدُّمَ المفسِّرِ عليهِ لأنَّهُ وضعَهُ الواضعُ معرفةً لا بنفسِهِ بلْ بسببِ ما يعودُ عليهِ، فإنْ ذكرتَهُ ولمْ يتقدَّمْهُ مُفسِّرُهُ بقِي مُبهَمًا مُنكَّرًا لا يُعرَفُ المُرادُ بهِ حتى يأتِي تفسيرُهُ بعدَهُ»[1].

ويُشترطُ في المرجعِ إذا كانَ ضميرُهُ مفردًا ــ ولمْ تكنْ هناكَ قرينةٌ تعيِّنُ المرجعَ ــ أنْ يكونَ اسمًا واحدًا كي يُؤديَ وظيفتَهُ الدلاليةَ في إزالةِ الإبهامِ عنِ الضميرِ[2]، كقولِكَ: محمدٌ أكرمتُهُ، والفتاةُ تزوجتُهَا، فإنْ تعدَّدَ المرجعُ مِن غيرِ قرينةٍ تُعيِّنُ المقصودَ امتنعَ التركيبُ لحصولِ الإبهامِ في الضميرِ، كقولِكَ: جاءَنِي محمدٌ وسعيدٌ فأكرمتُهُ، فالضميرُ (الهاءُ) يصلحُ أنْ يعودَ على محمدٍ كما يصلحُ أنْ يعودَ على سعيدٍ، ولا توجدُ قرينةٌ تعيِّنُهُ لأحدِهِمَا[3]، فإنْ وُجِدَتْ قرينةٌ لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ جازَ تعدُّدُ الاسمِ الذي يَسبقُ الضميرَ[4]، مثالُ القرينةِ اللفظيَّةِ قولُكَ: جاءَنِي محمدٌ وزينبُ فأكرمتُهُ، أو أكرمتُهَا، ومثالُ القرينةِ المعنويَّةِ قولُكَ: تركَ الطفلُ السريرَ لأنَّهُ مكسورٌ.

ومِن خلالِ استقراءِ الشواهدِ وُجِدَ أنَّ المرجعَ المتقدِّمَ يكونُ على أحدِ الأنماطِ الآتيةِ[5]:

أ ــ مُصرَّحٍ بلفظِهِ، وهو الأصلُ الكثيرُ في الاستعمالِ، ويكونُ متقدِّمًا لفظاً ورتبةً، نحوُ: زيدٌ لقيتُهُ، أو متقدِّمًا لفظًا متأخرًا رتبةً، نحوُ: أكرمَ محمدًا ابنُهُ.

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب ١٠/٢، وينظر: ٣٧/١، ٣٣٩.

[2] ينظر: همع الهوامع ١٨٨/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٩٥/١، وحاشية الصبان ١٠٧/١.

[3] ينظر: شرح التسهيل ١٥٧/١، وهمع الهوامع ١٨٨/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٩٥/١، وحاشية الصبان ١٠٧/١.

[4] ينظر: ظاهرة اللبس في العربية ١٢٤-١٢٥.

[5] ينظر: شرح التسهيل ١٥٦/١-١٦٩، وارتشاف الضرب ٤٨١/١-٤٨٢، والمساعد ١٠٩/١-١١١، وشفاء العليل ١٩٩/١-٢٠٢، وهمع الهوامع ٢١٩/١-٢٢٠، ومعاني النحو ٥٧/١.

ب ــ مُستغنًى عن لفظِهِ بحضورِ معناهُ في الحسِّ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾[1].

ج ــ مُستغنًى عن لفظِهِ بحضورِ معناهُ في عِلْمِ المخاطَبِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[2].

د ــ مُستغنًى عن لفظِهِ بذكرِ ما يدلُّ عليهِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[3]، فالضميرُ عائدٌ على العدلِ المدلولِ عليهِ بالفعلِ (اعْدِلُوا)، وقولِهِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالاً فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ﴾[4]، فالضميرُ عائدٌ على الأيدِي المدلولِ عليهَا بالأعناق، وقولِهِ: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[5]، فالضميرُ عائدٌ على الشمسِ المدلولِ عليهَا بالعَشِيِّ في قولِهِ: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾[6]، وقولِهِ: ﴿فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾[7]، فالضميرُ عائدٌ على النفسِ المدلولِ عليهَا بالحُلْقُومِ، وقولِهِ ﷺ: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِيْنَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِيْنَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[8]، فالضميرُ في (يشربُ) عائدٌ على (الشَّاربِ) المفهومِ مِنْ دَلالةِ (لا يزنِي الزَّانِي)، أيْ: ولا يشربُ الشَّاربُ.

---

[1] سورة يوسف ٢٦.

[2] سورة القدر ١.

[3] سورة المائدة ٨.

[4] سورة يس ٨.

[5] سورة ص ٣٢.

[6] سورة ص ٣١.

[7] سورة الواقعة ٨٣.

[8] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في المسند ٤٧٤/١٤، حديث رقم (٨٨٩٥)، ونصه: « لايزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن »، وأخرجه مسلم في صحيحه ٧٦/١، حديث رقم (٥٧)، كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٨٣م.

ثانيًا: القرائنُ اللاَّحِقةُ للمُبهَمِ:

١ــ التمييزُ:

يُعدُّ التمييزُ مِن أوضحِ القرائنِ اللفظيةِ المزيلةِ للإبهامِ؛ لأنَّ معنى التمييزِ لغةً تخليصُ الشيءِ بعضِهِ مِن بعضٍ[١]، ومِن تسمياتِهِ: المُميِّزُ والتفسيرُ والمُفسِّرُ والتبيينُ والمُبيِّنُ والبيانُ[٢]، ويُجمِعُ النحويونَ على أنَّ الغرضَ الأصليَّ في استعمالِ التمييزِ هو إزالةُ الإبهامِ[٣]، ومِن نُصوصِهِمْ في ذلكَ قولُ سيبويهِ: «إذا قلتَ: لي مثلُهُ، فقد أبهمتَ كما أنَّكَ إذا قلتَ: لي عشرونَ، فقد أبهمتَ الأنواعَ، فإذا قلتَ: درهمًا، فقدِ اختصصتَ نوعًا وبهِ يُعرَفُ مِن أيِّ نوعٍ ذلكَ العددُ، فكذلكَ (مثلُهُ) مُبهَمٌ يقعُ على أنواعٍ، على الشجاعةِ والفروسيَّةِ والعبيدِ، فإذا قالَ: عبدًا، فقد بيَّنَ مِن أيِّ أنواعِ المِثْلِ»[٤]، وقالَ أبو البركاتِ الأنباريُّ[٥]: «إنْ قالَ قائلٌ: ما التمييزُ؟ قيلَ: هو النكرةُ المفسِّرةُ للمبهَمِ»[٦]، وعرَّفَ ابنُ الناظمِ ــ بدر الدين بن مالك[٧] ــ التمييزَ بأنَّهُ: «اسمٌ نكرةٌ مضمَّنٌ معنَى (مِن) لبيانِ ما قبلَهُ مِن إبهامٍ في

---

[١] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٥٧٢/١، ولسان العرب (ميز)، وتاج العروس (ميز).

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٣٠٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٣/٢، وشرح المفصل ٧٠/٢، والمساعد ٥٤/٢، وشرح الأشموني ١٩٤/٢.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٤/٢، والمقتضب ١٤٤/٢، والإيضاح١١٠، ١٧٣، وشرح المقدمة الكافية الكافية ٥٢١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٢، ٢٤٩/٤، وارتشاف الضرب ٣٧٧/٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٥/١، وهمع الهوامع ٢٥/٢، ٢٦٢.

[٤] كتاب سيبويه ١٧٢/٢.

[٥] هو كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، من مصنفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، والإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، والأضداد، وغيرها. توفي سنة ٥٧٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٨٦/٢-٨٨.

[٦] أسرار العربية ١٨١.

[٧] هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، من مصنفاته: شرح على ألفية والده يعرف بشرح ابن الناظم، والمصباح في المعاني والبيان، وشرح لامية الأفعال، وغيرها. توفي سنة ١٨٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٢٥/١، والأعلام ٣١/٧.

اسمٍ مُجمَلِ الحقيقةِ، أو إجمالٍ في نسبةِ العاملِ إلى فاعلِهِ أو مفعولِهِ»[1]، فالمفهومُ مِن هذهِ النصوصِ ومِن غيرِهَا أنَّ الوظيفةَ الدلاليةَ الرئيسةَ للتمييزِ هي إزالةُ الإبهامِ.

وينقسمُ التمييزُ مِن حيثُ نوعُ المُبهَمِ الذي يُفسِّرُهُ على قسمينِ[2]:

أ ــ تمييزِ المُفردِ، ويُسمَّى أيضًا تمييزَ الذاتِ، ويُفسِّرُ إبهامَ المقاديرِ مِن مساحةٍ أو كيلٍ أو وزنٍ، نحوُ: عندِي فَدَّانٌ قمحًا، ومِكيالٌ أرزًّا، ورطلٌ عسلاً، كما يُفسِّرُ إبهامَ ما شابهَ المقدارَ، نحوُ: عندِي مَدُّ البَصَرِ غَنَمًا، ونِحْيٌ سَمْنًا، ولنا مِثْلُ ما لَكُمْ إبلاً، وغيرُهَا شاءً، ويُفسِّرُ إبهامَ العددِ الصريحِ والمكنيِّ، نحوُ: عندِي عشرونَ كتابًا، وكمْ كتابًا في مكتبتِكَ؟، وكمْ كتبٍ عندِي!، ويفسِّرُ إبهامَ ما كانَ فرعًا لهُ، نحوُ: عندِي خاتمٌ حديدًا.

ب ــ تمييزِ النسبةِ، ويُسمَّى أيضًا تمييزَ الجملةِ[3]، ووظيفتُهُ رفعُ الإبهامِ عنِ النسبةِ النسبةِ الحاصلةِ بينَ العاملِ والمعمولِ[4]، نحوُ: طابَ محمدٌ نفسًا، وعجبتُ مِن طِيبِ محمدٍ نفسًا، ومحمدٌ طيِّبٌ نفسًا، فنسبةُ الطِّيبِ إلى محمدٍ مُبهَمَةٌ؛ لأنَّهَا تحتمِلُ أشياءَ كثيرةً، فجيءَ بالتمييزِ للنصِّ على أحدِ هذهِ المحتمَلاتِ، قالَ ابنُ عقيلٍ[5]: «

---

[1] شرح الألفية لابن الناظم ١٣٦.

[2] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٦، والمساعد ٥٥/٢-٥٧، وشرح المكودي ٣١٩/١، وشرح التصريح ٩٤/١، وحاشية الصبان ١٩٤/٢.

[3] يرى ابن الحاجب أن لا وجود لتمييز النسبة؛ لأن المبهم فيه ذات مقدرة، إذ لا إبهام في نسبة الطيب إلى زيد، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب، فيحتمل أن يكون داره أو علمه، وإنما سمي تمييز نسبة نظرا للظاهر. ينظر: حاشية الخضري ٥٠٦/١.

[4] ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢٩٤/١، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل ــ عمان، دار عمار، (غ.ط)، ١٩٨٩م، وشرح الأشموني ١٩٥/٢، والنحو الوافي ٤١٥/٢.

[5] هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، من شيوخه: جلال الدين القزويني، وأبو حيان، من مصنفاته: المساعد في شرح التسهيل، وشرح على ألفية ابن مالك. توفي سنة ٧٦٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ٤٧/٢-٤٨.

وإنَّما خُصَّ هذا النوعُ بكونِهِ مُمَيِّزًا لجملةٍ؛ لأنَّ لكلٍّ مِن جزأَيِ الجملةِ فيهِ قِسطًا مِن الإبهامِ يرفعُهُ التمييزُ»[1].

وينقسمُ تمييزُ النسبةِ على قسمينِ[2]:

١ــ مُحوَّلٍ عن أصلٍ، هذا الأصلُ قد يكونُ فاعلاً أو مفعولاً أو غيرَهمَا، مثالُ المُحوَّلِ عنِ الفاعلِ قولُهُ تعالَى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[3]، ومثالُ المحوَّلِ عنِ المفعولِ قولُهُ تعالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[4]، ومثالُ المحوَّلِ عن غيرِهمَا قولُهُ تعالَى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾[5]، والأصلُ قبلَ التحويلِ: اشتعلَ شيبُ الرأسِ، وفجَّرنَا وفجَّرنَا عُيونَ الأرضِ، ومالِي أكثرُ مِن مالِكَ. والغرضُ مِن التحويلِ إلى التمييزِ قصدُ الاتساعِ والشمولِ والمُبالغةِ[6]؛ لأنَّ العاملَ كانَ مسندًا إلى جزءٍ مِن المعمولِ فصارَ مسندًا إليهِ كلِّهِ.

٢ــ غيرِ مُحوَّلٍ، وأكثرُ ما يقعُ بعدَ ما يُفيدُ التعجُّبَ، نحوُ: ما أحسنَ محمدًا رجُلاً!، وأكرمْ بمحمدٍ أبًا!.

وقد يكونُ التمييزُ غيرَ مُفسِّرٍ للإبهامِ ــ وهو خلافُ الأصلِ ــ وذلكَ إذا وقعَ بعدَ حصولِ البيانِ بغيرِهِ، فيُعدُّ في هذهِ الحالةِ مؤكِّدًا، كقولِكَ: عندِي مِن الدراهمِ عشرونَ درهمًا، فقد حصلَ البيانُ بالجارِ والمجرورِ الذي سبقَ العددَ، فصارَ قولُكَ:

---

[1] المساعد ٢/٦١.

[2] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٩، وشرح شذور الذهب ٢٣٣، وشرح الأشموني ٢/١٩٥، ١٩٨-١٩٩.

[3] سورة مريم ٤.

[4] سورة القمر ١٢.

[5] سورة الكهف ٣٤.

[6] ينظر: دلائل الإعجاز ١٠٠-١٠٢، وشرح المفصل ٢/٧٥، وحاشية الصبان ٢/١٩٥، ومعاني النحو ٢/٢٧٥.

درهمًا مِن بابِ التوكيدِ. ومِن شواهدِ مجيءِ التمييزِ بعدَ حصولِ البيانِ بغيرِهِ قولُــهُ تعالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[1]، وقولُ الشاعرِ[2]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا

وقولُ الآخرِ[3] في أحدِ تخريجاتِهِ[4]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا

وللنحويينَ في مجيءِ التمييزِ مؤكِّدًا ثلاثةُ مذاهبَ:

الأولُ: المنعُ مطلقًا[5]، وهو مذهبُ جماعةٍ منهمْ سيبويهِ والسِّيرافِيُّ، وحُجَّتُهمْ كونُ التمييزِ في الأصلِ إنَّما يُؤتَى بهِ لتفسيرِ الإبهامِ، والإبهامُ هُنا قد زالَ بغيرِ التمييــزِ، ولذلكَ فلا حاجةَ للتمييزِ، وتأوَّلُوا ما وَرَدَ مِن شواهدَ على أنَّ المنصوبَ فيهَا حــالٌ مؤكِّدةٌ، أو أنَّهَا مِن بابِ الضرورةِ[6].

الثــاني: الجــوازُ مــطلقًا[7]، وهــو مذهــبُ جماعــةٍ منهمُ المُبرِّدُ وأبــو عليٍّ

---

[1] سورة التوبة ٣٦.

[2] البيت لأبي طالب في: شرح عمدة الحافظ ٧٨٨/٢، وشرح قطر الندى ٢٦٤، والمقاصد النحوية ٨٤/٣، وشرح التصريح ٩٦/٢، وخزانة الأدب ٦٧/٢، ٣٩٩/٩، وبلا عزو في: شرح الأشموني ٣٤/٣.

[3] البيت لجرير في: ديوانه ١٠٧، بيروت، دار صادر ــ دار بيروت، (غ.ط)، ١٩٦٤م، والإيضاح ١١٤، والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، وشرح المفصل ١٣٢/٧، والمقاصد النحوية ٩٧/٣، والدرر ٢١٠/٥، وبلا عزو في: المقتضب ١٥٠/٢، ومغني اللبيب ٦٠٤.

[4] من تخريجاته الأخرى جعل (زادا) معمولا لــ(تزود)، مفعولا مطلقا أو مفعولا به. ينظر: مغني اللبيب ٦٠٤.

[5] ينظر: شرح المفصل ١٣٢/٧، ١٣٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٠٠/٢، وشرح عمدة الحافظ الحافظ ٧٨٦/٢، وارتشاف الضرب ٢٢/٣، والمساعد ١٣٠/٢، وشرح التصريح ٩٦/٢، وهمع الهوامع ٢٣/٣.

[6] ينظر: شرح قطر الندى ٢٦٥، والمساعد ١٢٩/٢.

[7] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٠٧-١٠٩، وشرح ابن عقيل ١٠١/٢، وشرح التصريح ٩٥/٢، وهمع الهوامع ٢٣/٣.

الفارسيُّ[١]، وصحَّحَهُ ابنُ مالِكٍ وابنُهُ بدرُ الدينِ، وتَمسَّكَ هؤلاءِ بـــورودِ الشـــواهدِ الفصيحةِ الكثيرةِ التي وقعَ التمييزُ فيهَا بعدَ حصولِ البيانِ، ومنهَا غيرُ مـــا ســـبقَ ذكرُهُ قولُ الشاعرِ[٢]:

والتَّغْلِبِيُّوْنَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلا وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيْقُ

وقولُ الآخرِ[٣]:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءِ

الثالثُ: إنْ أفادَ التمييزُ فائدةً زائدةً على ما قبلَهُ جازَ ذكرُهُ وإنْ لمْ يُفِدْ لمْ يجـــزْ[٤]، وصحَّحَ هذا المذهبَ ابنُ عصفورٍ[٥]، مثالُ ما أفادَ التمييزُ فائدةً زائدةً على ما قبلَهُ قولُكَ: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً صالحًا زيدٌ، ومثالُ ما لمْ يُفِدْ قولُكَ: نِعْمَ الرجُلُ رجلاً زيدٌ.

ويرى الباحثُ جوازَ مجيءِ التمييزِ للتوكيدِ سواءً أفادَ فائدةً زائدةً على ما قبلَهُ أمْ لمْ يُفِدْ؛ لأنَّهُ لا يمنعُ مانعٌ مِن توكيدِ الكلامِ إذا ناسبَهُ المقامُ، ويكـــونُ كالتوكيـــدِ اللفظيِّ في رفعِ الاحتمالِ عمَّا قبلَهُ. وأنَّ الذينَ أنكرُوا مجيءَ التمييزِ مؤكِّدًا تـــأوَّلُوا

---

[١] هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، من مصنفاته: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، والحجة في القراءات، والتعليقة على كتاب سيبويه، والمسائل الحلبية، والبغدادية، والعسكرية، وغيرها. توفي سنة ٣٧٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٤٩٦/١-٤٩٧.

[٢] البيت لجرير في: ديوانه ٣١٣، والمقاصد النحوية ٨٣/٣، وخزانة الأدب ٤٠٠/٩، والدرر ٢٠٨/٥، وشرح التصريح ٩٦/٢، وبلا عزو في: شرح قطر الندى ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ١٠١/٢، وشرح الأشموني ٣٤/٣. [الزلاء: المرأة الخفيفة لحم العجز. المنطيق: المرأة التي تعظم عجيزتها بكساء غليظ].

[٣] البيت بلا عزو في: مغني اللبيب ٦٠٤، والمقاصد النحوية ٩٨/٣، وشرح التصريح ٩٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٣/٢، وخزانة الأدب ٤٠٠/٩، والدرر ٢٠٩/٥. [الإيماء: الإشارة].

[٤] ينظر: المقرب ١٠٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والمساعد ١٣٠/٢، وشرح التصريح ٩٦/٢، وهمع الهوامع ٢٣/٣.

[٥] هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، أخذ العربية عن الباج والشلوبين، من مصنفاته: الممتع في التصريف، والمقرب، وثلاثة شروح على الجمل، وغيرها.توفي سنة ٦٦٩هـ، وقيل: ٦٦٣هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢١٠/٢.

ما وردَ مِن شواهدَ على الحالِ المؤكِّدةِ، وفي تقديرِي إنَّ إثباتَ الحالِ المؤكِّدةِ يُبيحُ إثباتَ التمييزِ المُؤكِّدِ، للتقاربِ الكبيرِ بينَ الحالِ والتمييزِ مِن حيثُ الدلالةُ.

ومِن المواضعِ التي يُستغنَى فيهَا عن ذِكرِ التمييزِ ــ علاوةً على ما ذُكِرَ مِن الاستغناءِ عنهُ بعدَ تَقدُّمِ ما يدلُّ عليهِ ــ أنْ يكونَ المُبهَمُ عددًا مضافًا إلى غيرِ التمييزِ[١]، نحوُ قولِكَ: خذْ عشرتَكَ وعِشرِيْ زيدٍ، وقولِ الشاعرِ[٢]:

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا رُسُوْمُ الدِّيَار وَسِتُّوْكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ

فيُستغنَى عنِ التمييزِ في مثلِ هذهِ المواضعِ لزوالِ الإبهامِ بالإضافةِ؛ «لأنَّكَ لمْ تُضفْهُ إلاَّ وهو عندَ السامعِ معلومُ الجنسِ، فاستغنَى عن مُفسِّرِهِ»[٣].

ويجوزُ أيضًا الاستغناءُ عنِ التمييزِ إذا قصدَ المُتكلِّمُ إبهامَ الأمرِ على السامعِ[٤]، حتى تذهبَ نفسُهُ كلَّ مَذهبٍ في تقديرِ المحذوفِ.

وعلى الرغمِ مِن أنَّ التمييزَ وُضِعَ لإزالةِ الإبهامِ نجدُ بعضَ التراكيبِ التي بقِيَ فيها الإبهامُ، أو صارَ ذكرُ التمييزِ فيهَا سببًا في حصولِ الإبهامِ[٥]، نحوُ قولِكَ: قولِكَ: كَرُمَ محمدٌ أبًا، فهذا التركيبُ يَحتملُ أنَّ محمدًا كرُمَ مِن جهةِ أُبوَّتِهِ، أيْ أنَّهُ أبٌ كريمٌ، ويحتملُ أنَّ أباهُ كَرُمَ. ولذلِكَ يُفضَّلُ العُدولُ عن مثلِ هذا التركيبِ إلى غيرِهِ مِمَّا لا إبهامَ فيهِ.

---

[١] ينظر: شرح التسهيل ٣٩٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٢٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨٧، وارتشاف الضرب ٣٦٠/١، وشفاء العليل ٥٦٣/٢، وهمع الهوامع ٢٧٣/٢، والنحو الوافي ٥٣٤/٤.

[٢] البيت للكميت بن زيد الأسدي في: ديوانه ٣١٦، تحقيق: د/ محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠٠م، وشرح عمدة الحافظ ٨١٥/٢، وهمع الهوامع ٢٧٣/٢، وخزانة الأدب ٢٥٢/٣، والدرر ٤٤/٤. (وروايته في الديوان: [وسِنُّكَ قد قاربتْ تَكمُلُ]، ولاشاهد فيه.

[٣] المساعد٧٤/٢.

[٤] ينظر: الخصائص ٣٧٨/٢، وارتشاف الضرب ٣٨٦/٢، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢، والحذف في الأساليب العربية ١٢٨-١٢٩، وظاهرة اللبس في العربية ٨١.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٠١/٢-١٠٢، وهمع الهوامع ٢٦٧/٢، ومعاني النحو ٢٧١/٢، والجملة العربية والمعنى ١٢.

٢ــ الحالُ:

يَذكرُ النحويونَ أنَّ الحالَ تُشبِهُ التمييزَ في أمورٍ وتختلفُ عنهَا في أمورٍ أخرَى[١]، ومِن جُملةِ ما يتشابهانِ فيهِ «أنَّ كلَّ واحدٍ منهمَا يُذكَرُ للبيانِ ورفعِ الإبهامِ»[٢]، غيرَ أنَّ التمييزَ يبيِّنُ ما انبهَمَ مِن الذواتِ والنِّسبِ، والحالُ يبيِّنُ ما انبهَمَ مِن الهيئاتِ. فالوظيفةُ الدلاليَّةُ للحالِ إزالةُ الإبهامِ عن هيئةِ ما قبلَهَا وقتَ وقوعِ الحدثِ، فإذا قلتَ: جاءَ محمدٌ، فإنَّ المجيءَ يحتملُ هيئاتٍ عديدةً، فإذا قلتَ: راكباً أو ماشيًا، بيَّنْتَ الهيئةَ التي جاءَ فيهَا محمدٌ، وهي في المثالينِ هيئةٌ محسوسةٌ، وقد تكونُ الهيئةُ غيرَ محسوسةٍ، كما في قولِكَ: تكلَّمَ محمدٌ صادقًا، وبذلكَ تكونُ الحالُ قد أزالتِ الإبهامَ الحاصلَ مِن تَعدُّدِ الهيئاتِ[٣]. هذا إذا قصدَ المُتكلِّمُ الإبانةَ أمَّا إذا قصدَ الإبهامَ قصدًا فيجوزُ لهُ الاستغناءُ عنِ الحالِ كي يُحقِّقَ الغرضَ الذي يقصدُهُ.

وتُسمَّى الحالُ الرَّافِعةُ للإبهامِ الحالَ المُؤسِّسةَ أو المُبيِّنةَ[٤]، وهي التي لا يُستفادُ معناهَا مِن غيرِ ذِكرِها، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[٥]، فلا يُستفادُ معنَى الحالِ مِن الكلامِ السابقِ ولذلكَ فهي تُؤسِّسُ معنًى جديدًا لهُ أثرُهُ في بيانِ الهيئةِ المُبهَمةِ، أمَّا الحالُ التي يُستفادُ معناهَا مِن غيرِ

---

[١] ينظر: الإيضاح ١٧٢، والمقتصد ٦٧٥/١، وأمالي ابن الشجري ٤/٣-٥، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م، وأسرار العربية ١٨٣، وشرح المفصل ٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٧/٢، ومغني اللبيب ٦٠٠-٦٠٣، وشرح الأشموني ٢٠٢/٢-٢٠٣.

[٢] شرح المفصل ٧٠/٢.

[٣] ينظر: الإيضاح ١٧٢، وأسرار العربية ١٨٣، وشرح المقدمة الكافية ٥٢١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٢، والبسيط ١٠٨٣/٢، وشرح شذور الذهب ٢٢٤، والعربية والغموض ١٢٩.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥٠/٢، ومغني اللبيب ٦٠٦، وشرح شذور الذهب ٢٢٥، وشرح التصريح ٣٨٧/١، وجامع الدروس العربية ٩٤/٣، ومعاني النحو ٢٣٩/٢.

[٥] سورة الأنعام ٤٨، وسورة الكهف ٥٦.

ذكرِهَا فتُسمَّى الحالَ المُؤكِّدةَ[1]، ولا أثرَ لهَا في تفسيرِ الإبهامِ الذي تُفسِّرُهُ الحالُ المُؤسِّسةُ؛ لأنَّ الهيئةَ مُبيَّنةٌ قبلَ ذكرِ الحالِ، ولا تُفيدُ غيرَ التوكيدِ وتقويةِ معنَى الكلامِ قبلَهَا[2]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[3]، وقولُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[4]، وقولُهُ: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾[5]، وقولُ الشاعرِ[6]:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوْفًا بِهَا نَسَبِيْ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

وتجيءُ الحالُ على ثلاثِ صورٍ[7]، هي:

أ ــ اسمٌ ــ وهو الأصلُ في الاستعمالِ ــ، نحوُ: جاءَ المدرسُ مسرعًا.

ب ــ جملةٌ مقدَّرةٌ بالاسمِ المفردِ، وتكونُ فعليةً، نحوُ: رأيتُ محمدًا يبكِيْ، أيْ: باكيًا، كما تكونُ اسميةً، نحوُ: رأيتُ سعيدًا يدُهُ على رأسِهِ، أيْ: واضعًا يدَهُ على رأسِهِ. ويُشترطُ في الجملةِ أنْ تكونَ خبريةً، غيرَ تعجبيةٍ، مشتملةً على رابطٍ يربطُهَا بصاحبِهَا[8].

---

[1] ينظر: شرح المفصل ٦٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٣/١، والمقرب ٢١١، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٨/١، ومغني اللبيب ٦٠٦، وشرح التصريح ٣٨٧/١، وهمع الهوامع ٢٢٤/٢، وجامع الدروس العربية ٩٤/٣، والنحو الوافي ٣٩١/٢.

[2] أنكر جماعة من النحويين منهم الفراء والمبرد والسهيلي الحال المؤكدة، وأثبتها الجمهور. ينظر: نتائج الفكر ٣٠٥، وشرح التصريح ٣٨٧/١، وحاشية الخضري ٤٨٩/١-٤٩٩.

[3] سورة النساء ٧٩.

[4] سورة يونس ٩٩.

[5] سورة النمل ١٩.

[6] البيت لسالم بن دارة في: كتاب سيبويه ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٦٠/٣، وشرح المفصل ٦٤/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٢، وخزانة الأدب ٤٤٦/١، ١٢٧/٢، والدرر ١١/٤، وبلا عزو في: شرح الأشموني ١٨٥/٢. [دارة: اسم أُمِّ الشاعر].

[7] ينظر: النحو الوافي ٣٩٢/٢-٣٩٤.

[8] ينظر: النحو الوافي ٣٩٥/٢.

ج ــ شبهُ جملةٍ، وتكونُ ظرفًا، نحوُ: شاهدتُ القمرَ بينَ السحابِ، كما تكونُ جارًّا ومجرورًا، نحوُ قولِهِ تعالَى في قارونَ: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[1]. والحالُ في الحقيقةِ كونٌ عامٌّ محذوفٌ يكونُ متعلَقًا لشبهِ الجملةِ، تقديرُه: كائنًا أو مُستقِرًّا[2].

وقد تتعدَّدُ الحالُ وصاحبُهَا واحدٌ[3]، نحوُ قولِكَ: جاءَ محمدٌ مُسرعًا ضاحكًا راكبًا، إذا كانتْ هذه الهيئاتُ قدِ اجتمعتْ في محمدٍ وقتَ مجيئِهِ، وهذا يعنِي أنَّهُ قد لا تَكفِي حالٌ واحدةٌ في إزالةِ الإبهامِ، فالحالُ الأُولَى قلَّلَتِ الإبهامَ ولمْ تُزلْهُ إزالةً كاملةً.

٣ــ المنصوبُ على الاختصاصِ:

يذكرُ النحويونَ أنَّ الباعثَ على الاختصاصِ فخرٌ أو تواضعٌ أو بيانٌ[4]، والذي يعنينا منهَا البيانُ، وهو أهمُّهَا وأنسبُهَا إلى تسميتِهِ، أيْ أنَّهُ يُخصِّصُ ما قبلَهُ ويوضحُهُ، فيُؤتَى بالمنصوبِ على الاختصاصِ[5] إذا تطرقَ إلى ما قبلَهُ احتمالٌ ما[6]. ولا يكونُ المنصوبُ على الاختصاصِ إلاَّ بعدَ الضميرِ[7]؛ لأنَّ الضميرَ كنايةٌ إمَّا عن متكلمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ، فإذا قلتَ: (أنا) فأنتَ لمْ تُصرِّحْ باسمِكَ، وإذا قالَ المُتكلِّمونَ: (نحنُ) فَهُمْ كذلكَ لمْ يُصرِّحُوا بأسمائِهمْ، ويصحُّ أنْ يُفسَّرَ بأشياءَ كثيرةٍ، مثلِ: نحنُ المسلمينَ، نحنُ العربَ، نحنُ الآباءَ، نحنُ المدرسينَ، نحنُ

---

[1] سورة القصص ٧٩.

[2] ينظر: نتائج الفكر ٣٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢١٥/١، والنحو الوافي ٣٩٣/٢، ٤٤٧، ٤٤٩.

[3] ينظر: شرح المفصل ٥٦/٢، والنحو الوافي ٣٨٦/٢.

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٢/١، وارتشاف الضرب ١٦٦/٣، وشرح شذور الذهب ٢٠٢، ٢٠٢، والمعجم المفصل في النحو ٦٠/١.

[5] عامل النصب فيه فعل محذوف وجوبا تقديره: أخص. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥، وحاشية الخضري ٢٠٢/٢.

[6] ينظر: المقرب ٣٣٢، وشرح شذور الذهب ٢٠٢، والواضح في النحو ٢٥٨، ومعاني النحو ١٠١/٢-١٠٢، والجملة العربية والمعنى ١٥٦.

[7] ينظر: كتاب سيبويه ٢٣٦/٢، والأشباه والنظائر ٣١٢/١، وجامع الدروس العربية ١٦/٣، ومعاني ومعاني النحو ١٠١/٢، ١٠٥.

الحاضرينَ، وهَلُمَّ جرّا. والضميرُ وإنْ كانَ معرفةً فهو عُرضةٌ للإبهامِ؛ لأنَّ (أنَا) صالحٌ لكلِّ مُتكلِّمٍ مُفرَدٍ، و(نحنُ) صالحٌ لكلِّ مُتكلِّمٍ معَ غيرِهِ، فالوظيفةُ الدلاليَّةُ للاسمِ المنصوبِ على الاختصاصِ هي تخصيصُ الضميرِ وتوضيحُهُ وإزالةُ ما يلحقُهُ مِن إبهامٍ[١].

ولكَي يُزيلَ المنصوبُ على الاختصاصِ الإبهامَ عمَّا قبلَهُ اشترطَ النحويونَ فيهِ:

أ ــ ألاَّ يكونَ نكرةً؛ فلا يُقالُ: إنَّا قومًا نفعلُ كذَا؛ لأنَّ النكرةَ لا تُساعدُ في رفعِ الإبهامِ هُنَا[٢].

ب ــ ألاَّ يكونَ معرفةً مُبهَمةً[٣]، فلا يكونُ ضميرًا ولا اسمَ إشارةٍ ولا اسمَ موصولٍ؛ لأنَّ الغرضَ البيانُ والإيضاحُ، فإذا أَبهمَ المُتكلِّمُ في المنصوبِ على الاختصاصِ فقد جاءَ بما هو أشكلُ مِن الضميرِ، قالَ سيبويهِ: «اعلمْ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ تُبهِمَ في هذا البابِ، فتقولَ: إنِّي هذا مِمَّا أفعلُ كذَا وكذَا، ولكنْ تقولُ: إنِّي زيدًا أفعلُ، ولا يجوزُ أنْ تَذكُرَ إلاَّ اسمًا معروفًا؛ لأنَّ الأسماءَ إنَّما تذكرُهَا توكيدًا وتوضيحًا للمُضمرِ»[٤].

ومِمَّا وَرَدَ عنِ العربِ مِن المنصوبِ على الاختصاصِ المُستوفِي للشروطِ الأنماطُ الآتيةُ[٥]:

أ ــ كونُهُ مُعرَّفًا بـ(أَلْ)، نحوُ: نحنُ ــ العربَ ــ أقرَى الناسِ للضيفِ.

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢٣٦، والمقرب ٣٣٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١/٣٩٢، والواضح في النحو ٢٥٨، ومعاني النحو ٢/١٠١-١٠٢، والجملة العربية والمعنى ١٥٦.

[٢] ينظر: المقرب ٣٣٢، والأشباه والنظائر ١/٣١٢، وجامع الدروس العربية ٣/١٦، ومعاني النحو ٢/١٠١، ١٠٥.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢٣٦، والبحر المحيط ١/٦٤٢، ٣/٤٦، ٦٣، والنكت الحسان ٩٦، وشرح التصريح ٢/١٩٠، والأشباه والنظائر ١/٣١٢، وشرح الأشموني ٣/١٨٧، وحاشية الخضري ٢/٢٠٤، وجامع الدروس العربية ٣/١٦، ومعاني النحو ٢/١٠١، ١٠٥.

[٤] كتاب سيبويه ٢/٢٣٦.

[٥] ينظر: هذا البحث ١٣٠.

ب ــ كونُهُ مُعرَّفًا بالإضافةِ، نحوُ قولِــهِ ﷺ: «إنَّــا ــ مَعَشَــرَ الأَنْبِيَــاءِ ـــ لا نُورَثُ»[١].

ج ــ كونُهُ مُعرَّفًا بالعلميَّةِ، نحوُ قولِ الراجزِ[٢]:

بِنَا تَمِيْمًا يُكْشَفُ الضَّبَابْ

د ــ كونُهُ لفظَ (أيُّهَا وأيَّتُهَا) متبوعينِ بما يُعيِّنُهمَا، نحوُ: اللَّهمَّ اغفــرْ لنَــا أيَّتُهَــا العِصَابةُ.

٤ــ المنصوباتُ الأخرَى:

بالنظرِ إلى المنصوباتِ جميعِهَا نجدُ أنَّهَا مِن المُخصِّصاتِ[٣]، أيْ أنَّهَا تُســهِمُ في رفعِ الإبهامِ عمَّا قبلَهَا، وقد سبقَ منهَا التمييــزُ والحــالُ والمنصــوبُ علــى الاختصاصِ، ونذكرُ هنَا المفاعيلَ الخمسةَ والمستثنَى وخبــرَ الأفعــالِ الناقصــةِ. فالمفاعيلُ الخمسةُ مُخصِّصةٌ لما قبلَهَا[٤]؛ لأنَّكَ «إذا قلتَ: قرأتُ، فقد أسندتَ حدثَ القراءةِ إلى نفسِكَ على وجهٍ عامٍّ يشملُ كلَّ مقروءٍ، وكلَّ ســببٍ للقــراءةِ، وكــلَّ مُصاحبٍ لهَا، وكلَّ مكانٍ، كما يشملُ المعنَى الحقيقيَّ للقــراءةِ والمجــازيَّ لهَــا، ونوعَهَا، ... فإذا قلتَ: قرأتُ الكتابَ، فقد خصَّصتَ القــراءةَ بالكتــابِ، ونفيــتَ الصحيفةَ والمجلةَ...»[٥]، بمعنَى أنَّكَ عيَّنْتَ المفعولَ بــهِ، وإذا قلــتَ: (اســتعدادًا للامتحانِ) تعيَّنَ السببُ، وإذا قلتَ: (وزيدًا) تعيَّنَ المُصاحبُ، وهكذَا بقيةُ المفاعيلِ، فإذا حُذِفَ المفعولُ زالَ التخصيصُ وحصلَ الإبهــامُ[٦]، قــالَ ســيبويهِ مُوضــحًا

---

[١] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٣٠.

[٢] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٣٠.

[٣] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٩.

[٤] ينظر: دلائل الإعجاز ٥٣٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٠/٢، ٣٢، والبسيط ٩٨٤/٢، والطراز ٣٠٢/٣، وشرح الأشموني ٢٤١/٢، وحاشية الخضري ٤٥٦/١، ٤٥٨، والشكل والدلالة ٨١.

[٥] مقالات في اللغة والأدب ٢٦٧/١.

[٦] ينظر: دلائل الإعجاز ١٥٤، ١٥٩، وشرح المفصل ٨٢/٧، و شرح الكافية الشافية ٧٦٧/٢، والبرهان ٢٠٥/١، ٢٠٦، وارتشاف الضرب ٢٨٣/٢، ٢٨٤، والبحر المحيط ١٧٤/٧.

الوظيفةَ الدلاليةَ للمفعولِ بهِ في (يا هذا الضاربُ زيدًا): «إذا قلتَ: يا هذا الضاربُ زيدًا، ويا هذا الضاربُ الرَّجُلَ، كأنَّكَ قلتَ: يا هذا الضاربُ، وذكرتَ ما بعدَهُ لتبيِّنَ موضعَ الضربِ ولا تبهِمَهُ»[١].

ويَلحقُ بالمفعولِ بهِ الشبيهُ بهِ، وهو منصوبُ الصفةِ المُشبَّهةِ إذا كانَ معرفةً[٢]، في نحوِ: رأيتُ الرجُلَ الحسنَ الوجهَ، فالصفةُ المشبهةُ لا تنصبُ المفعولَ بهِ؛ لأنَّهَا مُشتقَّةٌ مِن مصدرِ الفعلِ اللازمِ، فسُمِّيَ منصوبُهَا شبيهًا بالمفعولِ[٣]. ويُلاحَظُ هنا أنَّ هذا المنصوبَ قد أزالَ الإبهامَ عن إسنادِ الصفةِ المشبهةِ.

والمستثنَى كذلكَ يُخصِّصُ عُمومَ المستثنَى منهُ[٤]؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: قامَ الطلابُ، الطلابُ، اقتضَى ذلكَ كلَّ مَن يدخلُ تحتَهُ، فإذا جئتَ بالمستثنَى وقلتَ: إلاَّ محمدًا، بيَّنْتَ أنَّ عُمومَ الأولِ ليسَ مُرادًا[٥]، ولهذَا السببِ اشتُرِطَ في المستثنَى أنْ يكونَ مُختصًّا، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: قامَ القومُ إلاَّ رجالاً[٦].

وخبرُ الأفعالِ الناقصةِ مُفسِّرٌ للنسبةِ بينَ الناسخِ واسمِهِ، والاقتصارُ على المرفوعِ (الاسمِ) لا يكفِي في إتمامِ دلالةِ الجملةِ؛ ولذلكَ سمَّوهَا ناقصةً[٧]، فـ(كانَ)

---

[١] كتاب سيبويه ١٩١/٢.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ١٩١/٢، والمقتضب ١٦٢/٤، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٧/٢.

[٣] ينظر: المقتضب ٣٨/٣، ١٦٢/٤، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٥٠٦/٣-٥٠٧، ومعاني النحو ١٥٦/٣.

[٤] ينظر: شرح المفصل ٨٣/٢، وجامع الدروس العربية ١٢٤/٣-١٢٥.

[٥] ينظر: شرح المفصل ٧٦/٢.

[٦] ينظر: المقرب ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٢٩٥/٢، وشرح التصريح ٣٤٧/١، وحاشية ياسين على على شرح التصريح ٣٤٧/١.

[٧] هذا أحد قولين للنحويين في سبب تسميتها بالأفعال الناقصة، وهو الراجح في تقديري، والقول الآخر أنها سميت كذلك لأنها لا تدل على الحدث وإنما تدل على الزمان فقط. ينظر: شرح المفصل ٨٩/٧-٩٠، وشرح التسهيل ٣٤١/١، ٣٦٥، وارتشاف الضرب ٧٥/٢، وشفاء العليل ٣٠٨/١، وشرح المكودي ١٦٠/١، وهمع الهوامع ٣٦٨/١، وهذا البحث ٥٩-٦٠.

فـ(كانَ) تدلُّ على حدثٍ ناقصٍ في قولِكَ: (كانَ زيدٌ)؛ لأنَّ معناهُ: حصلَ شيءٌ ما لزيدٍ، فإذا قلتَ: قائمًا أو نحوَ ذلكَ اكتملتِ الفائدةُ، فخبرُ الفعلِ الناسخِ يحصلُ بهِ التفسيرُ بعدَ الإبهامِ، فأوَّلُ الجملةِ إبهامٌ وآخرُهَا تفسيرٌ[١].

٥ـ المُضافُ إليهِ في الإضافةِ المحضةِ:

الإضافةُ مِن حيثُ ما يُفيدُهُ المضافُ مِن المضافِ إليهِ نوعانِ[٢]:

أ ـ إضافةٌ مَحْضَةٌ وتُسمَّى معنويَّةً، وسُمِّيتْ محضةً لأنَّهَا خالصةٌ مِن شائبةِ الانفصالِ، فالمضافُ فيهَا مُتَّصِلٌ بالمضافِ إليهِ كمالَ الاتصالِ، وسُمِّيتْ معنويَّةً لأنَّ فائدتَهَا عائدةٌ إلى المعنَى، لأنَّهَا تنقلُ المضافَ مِن الإبهامِ إلى التعريفِ أوِ التخصيصِ[٣]، فالمضافُ يتعرَّفُ بإضافتِهِ إلى المعرفةِ، نحوُ: كتابُ محمدٍ، ويتخصَّصُ بإضافتِهِ إلى النكرةِ، نحوُ: كتابُ رجُلٍ.

وضابطُ الإضافةِ المحضةِ أنْ يكونَ المضافُ غيرَ وصفٍ كما مُثِّلَ، أو يكونَ وصفًا مضافًا إلى غيرِ معمولِهِ[٤]، نحوُ: كاتبُ القاضِي، ومأكولُ الناسِ، أو يكونَ وصفًا مضافًا إلى معمولِه مُرادًا بهِ الزمنُ الماضِي[٥]، نحوُ: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ.

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٧٨/٤-١٧٩، وشروح التلخيص ٣٣/١، ٣٤، وحاشية الصبان ٢٣٥/١، و حاشية ابن حمدون ١٦٠/١.

[٢] ينظر: شرح المفصل ١١٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٨/٢، والمقرب ٢٨٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٧/٢، وهمع الهوامع ٤١٤/٢.

[٣] ينظر: الإيضاح ٢١٠-٢١١، والإيضاح في شرح المفصل ٨٠/١، ٤١٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٩، ومغني اللبيب ٦٦٣، وشرح قطر الندى ٢٧٦، وشرح ابن عقيل ١٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٧/٢، وشرح شذور الذهب ٢٩٤، وهمع الهوامع ٤١٥/٢، وجامع الدروس العربية ٢٠٦/٣، والنحو الوافي ٣/٣-٥، ٣٠.

[٥] ينظر: الأصول ١٢٦/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٥٢/٢، وشرح ابن عقيل ٨/٢، وحاشية الصبان ٢٣٩/٢، وحاشية الخضري ٧/٢.

ب ــ إضافةٌ غيرُ محضةٍ وتُسمَّى لفظيَّةً، وسُمِّيتْ غيرَ محضةٍ لأنَّهَا في تقديرِ الانفصالِ، وسُمِّيتْ لفظيَّةً لأنَّهَا تُفيدُ المضافَ أمرًا لفظيًا هو التخفيفُ بحذفِ التنوينِ، أو نونِ التثنيةِ والجمعِ منهُ[1]، فـ(ضاربُ زيدٍ) أصلُهَا قبلَ الإضافةِ (ضاربٌ زيداً) بإعمالِ اسمِ الفاعلِ النصبَ في مفعولِهِ، فحُذِفَ التنوينُ تخفيفاً، وأضيفَ العاملُ إلى معمولِهِ، وتُفيدُ التخفيفَ ورفعَ القُبْحِ في إضافةِ الصفةِ المشبهةِ إلى معمولِهَا[2]، فـ(حسنُ الوجهِ) أصلُهَا (حسنٌ الوجهُ)، أو(حسنٌ الوجهَ)، والرفعُ والنصبُ في معمولِ الصفةِ المشبهةِ قبيحانِ، وبالإضافةِ يَزولُ القبحُ والثِّقَلُ معًا.

وضابطُ الإضافةِ غيرِ المحضةِ أنْ يكونَ المضافُ وصفًا مُشتقًّا يُرادُ بهِ الحالُ أو الاستقبالُ أضيفَ إلى معمولِهِ[3]، كما في المثالينِ السابقينِ، ونحوِ قولِ الشاعرِ[4]:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

ولا تُفيدُ الإضافةُ غيرُ المحضةِ المضافَ تعريفًا، والدليلُ على ذلكَ الجمعُ بينَ (ألْ) والإضافةِ، نحوُ: الضاربِ الرجُلِ، ووصفُ النكرةِ بهِ في نحوِ قولِهِ تعالَى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[5]، ولا تُفيدُه تخصيصًا أيضًا[6]؛ لأنَّ لأنَّ التخصيصَ حاصلٌ قبلَ الإضافةِ.

---

[1] ينظر: شرح المفصل ١١٩/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٨/٢، ٢٥٤، ٢٥٥، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٦/٢، وحاشية ابن حمدون ٣٤٥/١.

[2] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وأوضح المسالك ٨٣/٣، ومغني اللبيب ٦٦٥، وشرح التصريح ٢٨/٢-٢٩، وحاشية الخضري ٩/٢، ١٣، والنحو الوافي ٣٢/٣-٣٣، ومعاني النحو ١١٣/٣.

[3] ينظر: الأصول ١٢٦/١، والإيضاح ٢١٢-٢١٣، وشرح المفصل ١١٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/١.

[4] البيت لجرير في: ديوانه ٤٩٢، وكتاب سيبويه ٤٢٧/١، وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢، والنكت ٤٣٤/١، والمقاصد النحوية ٥٠٧/٢، وبلا عزو في: أوضح المسالك ٨١/٣، وشرح الأشموني ٢٤٠/٢. [الغابط: المتمني أن يكون له مثل ما لغيره من غي تمني زواله عن غيره].

[5] سورة المائدة ٩٥.

[6] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٨/٢، وشرح شذور الذهب ٢٩٣، وشرح التصريح ٢٨/٢.

فالإضافةُ غيرُ المحضةِ لا علاقةَ لهَا بإزالةِ الإبهامِ أو تقليلِهِ، أمَّا الإضافةُ المَحضةُ فهي التي تُفيدُ إزالةَ الإبهامِ أو تقليلِهِ، فإنْ كانتْ للتعريفِ أفادتْ إزالتَهُ وإنْ كانتْ للتخصيصِ أفادتْ تقليلَهُ، فيتعرَّفُ المضافُ النكرةُ بالمضافِ إليهِ إنْ كانَ معرفةً[1]، نحوُ: كتابِ محمدٍ، وينبغِي هُنَا توافرُ شرطينِ، شرطٍ في المضافِ إليه وآخرَ في المضافِ، فأمَّا شرطُ المضافِ إليهِ فألاَّ يكونَ تعريفُهُ تعريفَ الجنسِ، بأنْ يكونَ مُحلًّى بـ(أل) الجنسيةِ أو يكونَ عَلَمَ جنسٍ، نحوُ: (كتابُ الرجلِ)، و(زئيرُ أسامةَ)، فالإضافةُ في ذلكَ ونحوهِ تُفيدُ التخصيصَ حَسْبُ[2]، وأمَّا شرطُ المضافِ فألاَّ يكونَ مِن الأسماءِ التي لا تتعرَّفُ بالإضافةِ، بأنْ يكونَ مِن الأسماءِ المُتوغِّلةِ في الإبهامِ كـ(غيرٍ ومثلٍ)[3] وما جرَى مجرَاهمَا، وكالجهاتِ الستِّ، وأيٍّ الموصولةِ، أو بأنْ يكونَ واقعًا في موقعٍ لا تقعُ فيهِ المعرفةُ، كمجرورِ (رُبَّ)، واسمِ لا النافيةِ للجنسِ، والحالِ، والتمييزِ. فإنْ كانَ المضافُ مِن الأسماءِ التي لا تتعرَّفُ بالإضافةِ كانتْ إضافتُهُ للتخصيصِ حَسْبُ[4].

ومِن تتبُّعِ كلامِ النحويينَ وجدَ الباحثُ أنَّهمْ يحكمُونَ على (غيرٍ) بالتعريفِ في حالتينِ:

الأُولى: أنْ تقعَ بينَ معرفتينِ مُتضادَّتينِ[5]، وبذلكَ تنحصرُ جهاتُ المُغايَرةِ، كقولِ الرَّاجزِ[6]:

---

[1] ينظر: الإيضاح ٢١٠-٢١١، وشرح التسهيل ٢٢٥/٣، والبسيط ١٨٣/١، وارتشاف الضرب ٥٠٣/٢، ومغني اللبيب ٦٦٣، وشرح ابن عقيل ١٢/٢.

[2] ينظر: معاني النحو ١٠٧/٣.

[3] يرى بعض النحويين أن إضافة (غير) وما جرى مجراها غير محضة. ينظر هذا البحث ١٠٠.

[4] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ٩١٦/٢، وشرح ألفية ابن معط معط ٧٣٩/١، وشرح المكودي ٣٦١/١، وشرح التصريح ٢٦/٢، وشرح الأشموني ٢٤٤/٢، وحاشية الخضري ٦/٢.

[5] ينظر: شرح الكافية الشافية ٩١٦/٢-٩١٧، وشرح التسهيل ٢٢٦/٣-٢٢٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وهمع الهوامع ٤١٥/٢، وحاشية الصبان ٢٢٤/٢، وروح المعاني ٩٧/١.

[6] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٠٥.

فَلْيَكُنِ المَغْلُوْبُ غَيْرَ الغَالِبِ وَلْيَكُنِ المَسْلُوْبُ غَيْرَ السَّالِبِ

وخُرِّجَ عليهِ قولُهُ تعالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1].

الثانية: أنْ تدلَّ على كمالِ المُغايَرةِ[2]، أيِ المغايرةِ مِن كلِّ وجهٍ، كقولِكَ: مررتُ برجُلٍ غيرِكَ.

ويحكمُونَ على (مثلٍ) بالتعريفِ في حالتينِ:

الأُولى: أنْ تدلَّ على مُماثَلةٍ خاصَّةٍ[3]، وذلكَ كأنْ يَشتهرَ شخصٌ بمُماثَلتِكَ في شيءٍ مِن الأشياءِ، كالعِلْمِ أو الشجاعةِ أو نحوِ ذلكَ، فتقولُ: جاءَ مثلُكَ، فإنَّهَا تَتعرَّفُ بسببِ قصدِ خصوصِ المُماثَلةِ.

الثانية: أنْ تدلَّ على كمالِ المُشابَهةِ[4]، أيِ المشابَهةِ في كلِّ شيءٍ، قالَ ابنُ منظورٍ[5]: «إذا قيلَ: هو مثلُهُ على الإطلاق، فمعناهُ أنَّهُ يَسُدُّ مَسدَّهُ، وإذا قيلَ: هو مثلُهُ في كذَا، فهو مُساوٍ لهُ في جهةٍ دونَ جهةٍ»[6].

كما أنَّ المضافَ يتخصصُ إذا أضيفْ إلى نكرةٍ[7]، نحوُ: كتابُ رجلٍ، وحقيبةُ وحقيبةُ طالبٍ.

ويُعدُّ التخصيصُ مرتبةً وسطَى بينَ التعريفِ الكاملِ والتنكيرِ الكاملِ[1]، فما كانتْ إضافتُهُ للتخصيصِ كانَ المضافُ إليهِ مُقلِّلاً لإبهامِ المضافِ لا مُزيلاً لهُ

---

[1] سورة الفاتحة ٧.

[2] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وشرح التصريح ٢٧/٢، وهمع الهوامع ٤١٥/٢.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ١٤/٢، والمقتصد ٨٧٥/٢، و شرح الكافية الشافية ٩١٧/٢، وشرح التسهيل ٢٢٦/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وهمع الهوامع ٤١٥/٢.

[4] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وشرح التصريح ٢٦/٢-٢٧، وهمع الهوامع ٤١٥/٢.

[5] هو محمد بن مكرم بن علي بن منظور، كان عارفا بالنحو واللغة والتاريخ والكتابة، من مصنفاته: مصنفاته: لسان العرب في اللغة، ومختصر تاريخ دمشق، توفي سنة ٧١١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٤٨/١.

[6] لسان العرب (مثل).

[7] ينظر: الإيضاح ٢١١، وشرح المفصل ١٢١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٨/٢، ٢٣٩، ومغني اللبيب ٦٦٣، وشفاء العليل ٧٠٣/٢، ومعاني النحو ١٠٧/٣.

كُلِّيَّةً، فـ(كتابٌ) نكرةٌ كاملةُ التنكيرِ تشملُ كلَّ كتابٍ لقوةِ شيوعِهَا، و(كتابُ رجُلٍ) نكرةٌ مُخصَّصةٌ، قَلَّ شيوعُهَا لتَمَيُّزِهِ عن أنْ يكونَ كتابَ امرأةٍ، و(كتابُ محمدٍ) معرفةٌ؛ لأنَّهُ خصَّ واحدًا بعينِهِ.

وقد أجملَ ابنُ يعيشَ ما تُفيدُهُ الإضافةُ المَحضةُ مِن التعريفِ والتخصيصِ بقولِهِ: «الإضافةُ يُبتغَى بهَا التعريفُ أو التخصيصُ؛ لأنَّ المضافَ يَكتسِي مِن المضافِ إليهِ تعريفَهُ إنْ كانَ معرفةً، وتخصيصًا إنْ كانَ نكرةً، فإذا قلتَ: غلامُ زيدٍ، فالغلامُ كانَ نكرةً شاملاً كلَّ غلامٍ، فلمَّا أضفتَهُ إلى زيدٍ صارَ معرفةً وخصَّ واحدًا بعينِهِ، فإذا قلتَ: غلامُ رجُلٍ، فإنَّ المضافَ إليهِ وإنْ كانَ نكرةً إلاَّ أنَّهُ حصلَ للمضافِ بإضافتِهِ نوعُ تخصيصٍ، ألاَ ترى أنَّهُ خرجَ مِن شياعِهِ وتميَّزَ عن أنْ يكونَ غُلامَ امرأةٍ»[٢].

ومِمَّا يدلُّ على أنَّ الإضافةَ المحضةَ مِن القرائنِ اللفظيَّةِ المُخلِّصةِ مِن الإبهامِ علاوةً على ما ذُكِرَ إجمالاً مِن تعريفِ المضافِ أو تخصيصِهِ:

أ ــ نَقْلُ المصدرِ مِن الإبهامِ إلى الاختصاصِ[٣]، فيجوزُ نيابتُهُ عنِ الفاعلِ، نحوُ: سِيْرَ سيرُ العقلاءِ، وضُرِبَ ضربُ الأميرِ.

ب ــ نقلُ اسمَيِ الزمانِ والمكانِ مِن الإبهامِ إلى الاختصاصِ[٤]، فتصحُّ نيابتُهُمَا عنِ الفاعلِ، نحوُ: سِيْرَ وقتُ العصرِ، وصِيْمَ يومُ الخميسِ، وجُلِسَ أمامُ الأميرِ.

ج ــ تَسويغُ الابتداءِ بالنكرةِ[٥]، نحوُ ما روي من قوله ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ»[١].

---

[١] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٧٥/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٦٤/١، ٨١٩، ومغني اللبيب ٦٦٣، وحاشية ابن حمدون ٣٤٥/١، والنحو الوافي ٢٣/٣.

[٢] شرح المفصل ١٦/٣، وينظر: الأشباه والنظائر ١٠١/١.

[٣] ينظر: المقتضب ٥٣/٤، وتلقيح الألباب ٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٧/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٢٣/١، وارتشاف الضرب ١٨٨/٢، وهمع الهوامع ٧٦.

[٤] ينظر: المقتضب ٥٣/٤، والمقرب ١١٩، وشرح الكافية الشافية ٦٠٨/٢، وارتشاف الضرب ١٨٨/٢، وشرح ابن عقيل ٤٤٧/١.

[٥] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٤، وشروح التلخيص ٤٢٤/١-٤٢٥، وهمع الهوامع ٣٢٧/١.

د ــ تسويغُ وقوعِ النكرةِ صاحبًا للحالِ[٢]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٣]، في قراءةِ نصبِ (سواء)[٤]، وكقولِكَ: نظرتُ إلى سيارةِ رجلٍ جميلةً.

هـ ــ تحديدُ نوعِ الكلامِ، ويكونُ ذلكَ في الأسماءِ اللازمةِ الإضافةِ كما في (أيٍّ، وكلٍّ، وبعضٍ، وقبلٍ، وبعدٍ، وبينَ، وأسماءِ الجهاتِ الستِّ، وكمْ) فإنَّ معناهَا يتحدَّدُ بنوعِ الاسمِ الذي تُضافُ إليهِ[٥]، فتكونُ للزمانِ إنْ أضيفتْ إلى الزمانِ، وتكونُ للمكانِ إنْ أضيفتْ إلى المكانِ، وتكونُ للعاقلِ إنْ أضيفتْ إلى العاقلِ، وهكذَا.

و ــ مشاركتُهَا التمييزَ في تفسيرِ إبهامِ العددِ[٦]، نحوُ: عندِي ثلاثةُ كتبٍ، ومائةُ مجلةٍ.

ز ــ معاقبتُهَا التمييزَ المنصوبَ في بعضِ المواضعِ[٧]، نحوُ: عندِي قدحُ ماءٍ، أو: عندي قدحٌ ماءً.

---

[١] الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ ١٢٣/١، برقم (١٤)، كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر، وأخرجه أبوداود في سننه ٤٢١/١-٤٢٢، برقم (١٤٢٠)، كتاب الصلاة، باب استحباب الوتر، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.

[٢] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٧، وشرح شذور الذهب ٢٢٩، وشرح المكودي ٣٠٥/١-٣٠٦، وشرح التصريح ٣٧٥/١-٣٧٧.

[٣] سورة فصلت ١٠.

[٤] قرأ يعقوب بالجر، وقرأ أبو جعفر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: النشر ٣٦٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤٤٢/٢، والقراءات في البحر المحيط ٦٠٤/٢.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ٢٥/٢، وأسرار العربية ٣٣٣، وشرح المفصل ١٢٩/٢-١٣١، ١٢٩/٤، ٤٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/١-٣٣٣، وشرح كافية ابن الحاجب ١٤٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٥٠/٢، وشرح التصريح ٢٤٨/٢، وهمع الهوامع ١٤٨/٢، وحاشية الخضري ١٣/٢.

[٦] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٠٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٧/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٤/١، وشرح الجمل لابن هشام ٢٠٨.

[٧] ينظر: الأصول ٥٤/١، وهمع الهوامع ٢٦٤/٢، وشرح الأشموني ١٩٧/٢، ومعاني النحو ٢٧٧/٢-٢٧٨، والجملة العربية والمعنى ١٢.

ح ــ إغناؤُهَا عن تمييزِ العددِ في نحوِ: خذْ عشرتَكَ وعِشرِيْ زيدٍ[1].

وما ذُكِرَ مِن أنَّ المضافَ إليهِ في الإضافةِ المحضةِ يُزيلُ إبهامَ المضافِ بتعريفِهِ، أو يُقلِّلُهُ بتخصيصِهِ هو الأصلُ في الاستعمالِ، غيرَ أنَّهُ في بعضِ المواضعِ يبقَى الاحتمالُ قائمًا، مِن ذلكَ قولُكَ: عندِي قدحُ ماءٍ، فإنَّ إضافةَ (قدحٍ) إلى (ماءٍ) أفادتْهُ نوعًا مِن التخصيصِ، بحيثُ يَخرجُ غيرُهُ مِن القِداحِ، ولكنْ نَشَأَ إبهامٌ جديدٌ إذْ يَحتملُ هذا التركيبُ الإضافيُّ أنَّ عندَكَ الوعاءَ وليسَ عندَك الماءُ، كما يحتملُ أنَّ عندَك الماءَ[2]، بحسبِ حرفِ الجرِّ المقدَّرِ، فإذا أردتَ النصَّ على أنَّ عندَكَ الماءَ عَدَلْتَ عن أسلوبِ الإضافةِ إلى أسلوبِ التمييزِ، فتقولُ: عندِي قدحٌ ماءً.

ومِمَّا ينشأُ فيه إبهامٌ مِن نوعٍ آخرَ إضافةُ المَصدرِ إلى معمولِهِ في بعضِ المواضعِ، كقولِكَ: يُحِبُّ محمدٌ زيارةَ الأصدقاءِ، فعلَى الرغمِ مِن التخصيصِ الذي أحدثَتْهُ الإضافةُ لا يُدرَى هلِ الإضافةُ مِن إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِهِ أو مِن إضافةِ المصدرِ إلى مفعولِهِ[3]، بمعنَى: هلْ يُحِبُّ محمدٌ أنْ يزورَ الأصدقاءِ، أو يُحِبُّ أنْ يزورَهُ الأصدقاءُ. ولا إبهامَ في هذا التركيبِ إذا أخذْنَا بقولِ النحويينَ إنَّ إضافةَ المصدرِ إلى فاعلِهِ أكثرُ مِن إضافتِهِ إلى مفعولِهِ، ولا يُعدَلُ عنهَا إلاَّ لِصارفٍ، فيكونُ هذا القولُ قرينةً على أنَّ المصدرَ في مثلِ ذلكَ التركيبِ مضافٌ إلى فاعلِهِ[4].

---

[1] ينظر: شرح التسهيل ٣٩٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٤/٢، والمساعد ٧٤/٢، وحاشية الخضري ٣١٦/٢.

[2] ينظر: همع الهوامع ٢٦٤/٢، وشرح الأشموني ١٩٧/٢، ومعاني النحو ٢٧٧/٢-٢٧٨، والجملة العربية والمعنى ١٢.

[3] ينظر: مقالات في اللغة والأدب ٥٣/٢، ٢٤٣، والنحو والدلالة ١٢٧، وعلم الدلالة (علم المعنى) ١٥١، وظاهرة اللبس في العربية ١٢٨.

[4] ينظر: الخصائص ٤٠٦/٢، والبرهان ٤١٦/٢، والبحر المحيط ٤٣٢/٨، وحاشية الشهاب ٢٢٩/٢، واللبس في الدرس النحوي ١٩٩.

وتجدرُ الإشارةُ هُنا إلى أنَّ المضافَ إليهِ يَنبغِي أنْ يكونَ مَذكورًا لكَي يؤديَ وظيفتَهُ الدلاليَّةَ مِن إزالةِ الإبهامِ أو تقليلِهِ، غيرَ أنَّ الشواهدَ قد وردتْ بحذفِهِ، قالَ ابنُ يعيشَ: «اعلمْ أنَّهُ قد جاءَ عنهمْ حذفُ المضافِ إليهِ، وهو أقلُّ مِن حذفِ المضافِ وأبعدُ قياسًا؛ وذلكَ لأنَّ الغرضَ مِن المضافِ إليهِ التعريفُ والتخصيصُ، وإذا كانَ الغرضُ منهُ ذلكَ وحُذِفَ كانَ نقضًا للغرضِ وتراجعًا عنِ المقصودِ»[1].

وباستقراءِ مواضعِ حذفِ المضافِ إليهِ نجدُ أنَّهَا على النحوِ الآتِي:

أ ــ أنْ يُحذفَ للعِلْمِ بهِ مِن غيرِ أنْ يُعوَّضَ عنهُ بشيءٍ[2]، نحوُ: قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ، أو: ليسَ غيرَ.

ب ــ أنْ يُحذفَ للعلمِ بهِ ويُعوَّضُ عنهُ بالتنوينِ[3]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[4]، وقولِهِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[5].

ج ــ أنْ يُحذفَ ويُنوَى لفظُهُ، فيبقَى المضافُ كما لو كانَ المضافُ إليهِ مذكورًا بعدَهُ[6]، نحوُ قراءةِ قولِهِ تعالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[7]، ومنهُ قولُ الشاعرِ[8]:

الشاعرِ[8]:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

---

[1] شرح المفصل ٣/٣٠.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٢/٣٤٤-٣٤٥، والأصول ١/٢٨٣، و ارتشاف الضرب ٢/٣٢٧، ومغني اللبيب ٢٠٩، والمساعد ١/٥٩٥، وحاشية الصبان ٣/١٦١.

[3] ينظر: شرح المفصل ٣/٢٩-٣٠، وشرح التسهيل ٣/٢٥٠، ومغني اللبيب ١١٨-١١٩، وهمع الهوامع ٢/١٢٨-١٢٩، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١/٣٤، وحاشية الخضري ١/٥٦.

[4] سورة الواقعة ٨٣-٨٤.

[5] سورة الزلزلة ١-٤.

[6] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٥٥، وأوضح المسالك ٣/١٣٨-١٣٩، وشرح ابن عقيل ٢/٣٥، ٢/٣٥، وهمع الهوامع ٢/١٤١، والنحو الوافي ٣/١٦٥، ومعاني النحو ٣/١١٨.

[7] سورة الروم ٤. وينظر في تخريج القراءة: هذا البحث ١٢٢.

[8] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٢٢.

وقولِ الآخرِ[١]:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

د ــ أنْ يُحذفَ ويُنوَى معناهُ، فيُبنَى المضافُ على الضمِّ[٢]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾[٣]، وقِراءةُ قولِهِ تعالَى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[٤].

هـ ــ أنْ يُحذفَ ولا يُنوَى لفظُهُ ولا معناهُ، وذلكَ إذا قصدَ المُتكلِّمُ بقاءَ الإبهامِ لغرضٍ معنويٍّ يريدُ تحقيقَهُ[٥]، وفي هذه الحالةِ يُعادُ للمضافِ تنوينُهُ الذي حُذِفَ بسببِ الإضافةِ الملفوظةِ أو المَنْوِيَّةِ، ومِن شواهدِ ذلكَ قراءةُ قولِهِ تعالَى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[٦]، ومنهُ قولُ الشاعرِ[٧]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الحَمِيْمِ

---

[١] البيت للفرزدق في: كتاب سيبويه ١/١٨٠، والمقتضب ٤/٢٢٩، وشرح المفصل ٣/٢١، والمقاصد النحوية ٢/٥٦٤، وخزانة الأدب ٢/٢٨١، ٤/٣٧١، (وليس في ديوانه)، وبلا عزو في: الخصائص ٢/٤٠٧، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٧. [العارض: السحاب. ذراعا الأسد وجبهته: من منازل القمر الثمانية والعشرين].

[٢] ينظر: المقتضب ٣/١٧٤، وشرح المفصل ٣/٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٢، وشرح التسهيل ٣/٢٤٣، وشرح الأشموني ٢/٢٧٣-٢٧٤.

[٣] سورة التين ٧.

[٤] سورة الروم ٤. وينظر في تخريج القراءة: هذا البحث ١٢٢.

[٥] ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٤٣، وجامع الدروس العربية ٣/٦٧.

[٦] سورة الروم ٤. وينظر في تخريج القراءة: هذا البحث ١٢٢.

[٧] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٢٢.

ومِمَّا قيلَ فيهِ بأنَّهُ يتعرَّفُ بنيَّةِ الإضافةِ الألفاظُ المُقويِّةُ للتوكيدِ المعنويِّ[1]، وهي: أجمعُ، وجمعاءُ، وجُمَعُ، و(أكتعُ، وأبصعُ، وأبتعُ) وفروعُهَا، فهي معارفُ بنيَّةِ الإضافةِ إلى ضميرِ المُؤكَّدِ، نحوُ: جاءَ الطلابُ كلُّهمْ أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعونَ.

والمضافُ إليهِ مِن حيثُ لفظُهُ نوعانِ:

أ ــ اسمٌ مُفردٌ وهو الأصلُ كالأمثلةِ السابقةِ.

ب ــ جملةٌ فعليَّةٌ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[2]، وقولِ الشاعرِ[3]:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيْشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِيْ سَاقَهُ قَدَمُهْ

وقولِ الآخرِ[4]:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيْلٍ تَقْنَعُ

أو اسميَّةٌ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَاذْكُرُوْا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾[5].

٦ــ صِلةُ الموصولِ:

اشتهرَ عندَ جمهورِ النحويينَ أنَّ وظيفةَ الصلةِ تعريفُ الاسمِ الموصولِ

---

[1] ينظر: نتائج الفكر ١٦٩، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠٢/١، ٣٨٠/٢، وارتشاف الضرب ٦١١/٢، وهمع الهوامع ٩٨/١، ١٣٨/٣، ١٤٠، وشرح الأشموني ٧٧/٣، ٢٦٣، وحاشية الصبان ٧٧/٣، ٢٦٣.

[2] سورة الأحزاب ٣٧.

[3] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٠٨.

[4] البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١١/١، للسكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، (غ.ط) ١٩٦٥م، والدرر ١٠٢/٣، وبلا عزو في: همع الهوامع ١٣٣/٢.

[5] سورة الأنفال ٢٦.

وتوضيحُهُ[١]، ومِن نُصوصِهِمْ في ذلكَ قولُ المُبرِّدِ: «واعلمْ أنَّ الصلةَ مُوضحةٌ للاسمِ... ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: جاءَ الذي، أو مررتُ بالذي، لمْ يدلَّكَ ذلكَ على شيءٍ حتى تقولَ: مررتُ بالذي قامَ ... فإذا قلتَ هذا وما أشبَهَهُ وَضَعْتَ اليدَ عليهِ»[٢]، وقولُ الخُضَرِيِّ[٣]: «تعريفُ الموصولِ إنَّمَا هو بصلتِهِ الرَّافعةِ لإبهامِهِ بتعيينِ شخصِهِ أو جنسِهِ»[٤]، وإذا كانَ الموصولُ حرفًا فإنَّ الصلةَ تُتمِّمُ معناهُ[٥]. ويرى بعضُ النحويينَ أنَّ الاسمَ الموصولَ ــ غيرَ (أيٍّ) ــ يتعرفُ بـ(ألْ) ظاهرةً في (الذي والتي) وفروعِهما، ومنويَّةً في (مَن وما)[٦]، قالَ ابنُ عصفورٍ: «أمَّا الموصولاتُ ففي تعريفِهَا خِلافٌ، فمذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّهَا تعرَّفتْ بالعهدِ الذي في الصلةِ، ومذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ[٧] أنَّهَا تعرَّفتْ بالألفِ واللامِ»[٨]، أمَّا أمَّا (أيٌّ) فهي مُعرَّفةٌ بالإضافةِ عندَ القائلينَ بأنَّ الموصولَ يتعرفُ بـ(ألْ). والراجحُ في تقديرِ الباحثِ قولُ الجمهورِ للأسبابِ الآتيةِ:

١ــ أنَّ الاسمَ الموصولَ مِن غيرِ الصلةِ لا يُفيدُ، ولو كانَ مُعرَّفًا بـ(ألْ) كالرجُلِ والكتابِ لحصلتْ بهِ فائدةٌ.

---

[١] ينظر: المقتضب ٢٦/١، ١٧٣/٤، والأصول ٣٤١/٢، واللمع ٢٤٧-٢٤٨، والمخصص ١٠١/١٤/٤-١٠٢، والنكت ٢١٠/١، وشرح المفصل ٩٨/٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٨/٣، والبسيط ٣١١/١، ٥١٦، وشرح التصريح ٩٤/١-٩٥، والكواكب الدرية ١٢٥/١.

[٢] المقتضب ١٩٧/٣.

[٣] هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، من مصنفاته: حاشية على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ورسالة في مبادئ علم التفسير، وغيرها. توفي سنة ١٢٨٧هـ. ينظر: الأعلام ١٠٠/٧-١٠١.

[٤] حاشية الخضري ١٦٣/١.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ١٣١/١، والبحر المحيط ١٠٥/١.

[٦] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/١، وارتشاف الضرب ٤٦٠/١، والنكت الحسان ٤٥، والمساعد ٧٧/١، وشرح المكودي ١٢٤/١.

[٧] هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المشهور بالأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن من سيبويه، من مصنفاته: الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، والعروض، والقوافي، وغيرها، توفي سنة ٢١٠، وقيل: ٢١٥، وقيل: ٢٢١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥٩٠/١-٥٩١.

[٨] شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢.

٢ــ لو كانَ تعريفُ الاسمِ الموصولِ بـــ(أَلْ) لصحَّ سقوطُهَا في بعضِ المواضـــعِ؛ لأنَّ (أَلِ) المعرِّفةَ لا تلزمُ، و(أَلِ) الموجودةُ في الاسمِ الموصولِ لازمـــةٌ لا يصـــحُّ سقوطُهَا.

٣ــ مِن شروطِ الصلةِ اشتمالُهَا على ضميرٍ يعودُ على الموصولِ يكـــونُ رابطـــاً بينَهمَا[١].

٤ــ أنَّ مِن الأسماءِ الموصولةِ (أَلْ) فكيفَ يُقدَّرُ تعريفُهَا بـــ(أَلْ)؟.

٥ــ أنَّ (أيًّا) الموصولةَ لا تكفيْهَا الإضافةُ في التعريفِ؛ لشدَّةِ إبهامِهَا، فهي تَحتاجُ إلى تَعريفَينِ، تعريفِ جنسِ ما وقعتْ عليهِ ويكونُ بالإضافةِ، وتعريـــفِ شخصِـــهِ ويكونُ بالصلةِ[٢].

وصلةُ الموصولِ ثلاثةُ أنواعٍ[٣]:

أ ــ جملةٌ فعليةٌ، نحو: جاءَ الذي فازَ أخوهُ، أوِ اسميةٌ، نحوُ: جاءَ الذي أخوهُ فائزٌ، ويُشترطُ في الجملةِ الموصولِ بهَا:

أوَّلاً: أنْ تكونَ خبريَّةً أيْ مُحتملةً للتصديقِ والتكذيبِ في نفسِهَا مِن غيرِ نظرٍ إلـــى قائلِهَا، ومُوجبُ هذا الشرطِ أنَّ الغرضَ مِن الصلةِ توضيحُ الموصولِ فـــلا بُـــدَّ أنْ يكونَ مَضمونُهَا مَعلومَ الوقوعِ عندَ المُخاطَبِ قبلَ الخطابِ[٤]، والجملُ الإنشائيةُ لا يُعلَمُ مضمونُهَا إلاَّ بعدَ التَكلُّمِ فلا تصلحُ لتوضيحِ الموصولِ.

---

[١] ينظر: المقتضب ١٩/١، والأصول ٣٤١/٢، وإيضاح الشعر ٤٥٤، وشرح المفصل ١٥١/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٣، وهمع الهوامع ٢٨١/١.

[٢] ينظر: إيضاح الشعر ٤٥٤، وشرح التسهيل ٢٥/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٣٥/١، ١٣٥/١، وحاشية الصبان ١٦٧/١، ٢٤٣/٢-٢٤٤، وحاشية الخضري ١٦٩/١.

[٣] ينظر: الأصول ٢٢٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ١٤٧/١، والبسيط ٢٨٢/١، وشرح التصريح ١٤١/١.

[٤] ينظر: اللباب ١١٧/٢، وشرح التصريح ١٤١/١، وهمع الهوامع ٢٧٩/١، وشرح الأشموني ١٦٣/١، وحاشية ابن حمدون ١١٤/١.

ثانيًا: أنْ تكونَ غيرَ تَعجُّبيَّةٍ[١]، وامتنعَ الوصلُ بالتعجبيةِ وإنْ كانتْ خبريةً لِمَا في التعجُّبِ مِن الإبهامِ المُنافِي للبيانِ؛ «لأنَّ التعجُّبَ إنَّما يكونُ فيمَا خَفِيَ سببُهُ، ففيهِ إبهامٌ مُنافٍ لِمَا يُقصَدُ بالصلةِ مِن التبيينِ»[٢].

ثالثًا: أنْ تشتملَ على ضميرٍ يَربطُهَا بالموصولِ، ولولاهُ لكانتِ الجملةُ أجنبيةً عنِ الموصولِ، وهذا خاصٌّ بالموصولِ الاسميِّ[٣].

رابعًا: ألاَّ تكونَ مَعلومةً لكلِّ الناسِ[٤]، نحوُ: جاءَ الذي حاجبَاهُ فوقَ عينيهِ.

خامسًا: أنْ تكونَ ــ في رأيِ كثيرٍ مِن النحويينَ ــ معهودةً[٥]، أيْ معلومةً عندَ السامعِ في اعتقادِ المُتكلِّمِ قبلَ ذِكرِ الموصولِ، فلا تقولُ: جاءَ الذي فازَ إلاَّ إذا كانَ المُخاطَبُ يَعلمُ أنَّ شخصًا قد فازَ، وهذا الشرطُ غيرُ لازمٍ عندَ بعضِ النحويينَ[٦]، ــ ويراه الباحثُ راجحًا ــ؛ لأنَّ العِبْرةَ في ذلكَ قَصْدُ المُتكلِّمِ فإنْ أرادَ بالموصولِ شيئًا معهودًا كانتْ صلتُهُ معهودةً، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[٧]، وقولِهِ: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٨]، وإنْ وإنْ أرادَ بالموصولِ الجنسَ كانتْ صلتُهُ غيرَ معهودةٍ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ

---

[١] ينظر: الأصول ٢/٢٦٧-٢٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨١، وشرح التصريح ١/١٤١، وشرح الأشموني ١/١٦٤، وحاشية الخضري ١/١٦٥.

[٢] حاشية الصبان ١/١٦٤.

[٣] ينظر: المقتضب ١/١٩، والأصول ٢/٣٤١، وإيضاح الشعر ٤٥٤، وشرح المفصل ٣/١٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٩٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥، وهمع الهوامع ١/٢٨١.

[٤] ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨١، وحاشية الصبان ١/١٦٤.

[٥] ينظر: شرح المفصل ٣/١٥٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٨٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٩١، وشرح ألفية ابن معط ١/٦٨٦، وشرح التصريح ١/١٤١، وحاشية الصبان ١/١٦١.

[٦] ينظر: شرح التسهيل ١/١٨٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/٢٥٢-٢٥٣، وهمع الهوامع ١/٢٧٩، ٢٧٩/١، وحاشية الصبان ١/١٦١، ومعاني النحو ١/١١٢-١١٣.

[٧] سورة الحجر ٦.

[٨] سورة الأحزاب ٣٧.

كَفَرُوْا كَمَثَلِ الَّذِيْ يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ﴾[1]، وقولِهِ: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِيْنَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوْا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾[2]، وقولِ الشاعرِ[3]:

وَيَسْعَى إِذَا أَبْنِيْ لِيَهْدِمَ صَالِحِيْ وَلَيْسَ الَّذِيْ يَبْنِيْ كَمَنْ شَأْنُهُ الهَدْمُ

وقد أجازَ النحويونَ إبهامَ الصلةِ في مواضعِ التهويلِ والتفخيمِ، بلْ جَعلُوا ذلكَ مِن المُستحسَنِ كي يُناسبَ المقالُ المقامَ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[4] ، وقولُهُ: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾[5]. ولذلكَ فالصلةُ التي تُفيدُ الجنسَ لا تُزيلُ الإبهامَ عنِ الموصولِ بلْ تُقلِّلُ هذا الإبهامَ ليسَ غيرُ، حُكمُهَا في ذلكَ حُكمُ المُحلَّى بـ(أل) الجنسيةِ.

وللنحويينَ مُناقشاتٌ في كيفيةِ تَعرُّفِ الموصولِ بجملةِ الصلةِ إذا كانتْ مُبهَمةً غيرَ معهودةٍ، وأُجيبَ عن ذلكَ بأنَّ اشتراطَ العهدِ في جملةِ الصلةِ إنَّما هو بأصلِ الوضعِ، وقد يُعدَلُ عن ذلكَ الأصلِ إلى الإبهامِ لِنُكْتةٍ هي التفخيمُ أوِ التهويلُ[6].

ب ــ شبهُ جملةٍ: والمقصودُ بشبهِ الجملةِ هُنا الظرفُ المكانيُّ[7]، والجارُّ معَ معَ

مجرورِهِ، ويُشترطُ فيهمَا أنْ يكونَا تَامَّيْنِ[8]، والمرادُ بالتمامِ فيهمَا أنْ يُفهَمَ مُتعلَّقُهمَا مُتعلَّقُهمَا بمجردِ ذِكرِهمَا، نحوُ: جاءَ الذي عندَكَ، ونامَ الذي في الدارِ، فالمتعلَّقُ

---

[1] سورة البقرة ١٧١.

[2] سورة النساء ١٥.

[3] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٤٧.

[4] سورة طه ٧٨.

[5] سورة النجم ١٠.

[6] ينظر: البحر المحيط ٣٦٣/٧، ١٤٦/٨، ١١/١٠، والطراز ٧٨/٢-٨٠، وشروح التلخيص ٣٠٦/١، وهمع الهوامع ٢٧٩/١، وحاشية الصبان ٣/١، ٢٥٧/٢.

[7] الظرف الزماني لا يقع صلة للموصول. ينظر: الكواكب الدرية ١٤٣/١.

[8] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، ٣٥٤-٣٥٥، والنكت الحسان ٤٩، وشرح التصريح ١٤١/١، وهمع الهوامع ٣٢١/١، وشرح الأشموني ١٦٣/١، وحاشية الصبان ١٦٣/١.

محذوفٌ وجوبًا؛ لأنَّهُ كونٌ عامٌّ يُفهَمُ بذكرِ شبهِ الجملةِ، والتقديرُ: جاءَ الذي استقرَّ أو وُجِدَ عندَكَ، ونامَ الذي استقرَّ في الدارِ[1]. والصلةُ في حقيقةِ الأمرِ هي تلكَ الجملةُ المحذوفةُ، غيرَ أنَّهُ لمَّا كانَ حذفُهَا وجوبًا قيلَ تجوُّزًا إنَّ شبهَ الجملةِ هي الصلةُ. فإنْ كانَ الظرفُ والجارُّ معَ مجرورِهِ ناقصَيْنِ فلا يصحُّ جعلُهمَا صلةً للموصولِ؛ إذْ لا يُفهَمُ معناهمَا إلاَّ بذِكرِ مُتعلَّقِهمَا الخاصِّ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: جاءَ الذي مكانًا، أو جاءَ الذي بكَ، بلْ يَجبُ ذِكرُ المُتعلَّقِ، نحوُ: جاءَ الذي سكنَ مكانًا، والذي استعانَ بكَ.

ج ــ الصفةُ الصريحةُ: ولا تكونُ صلةً إلاَّ لـ(ألِ) الموصولةِ[2]، والمقصودُ بالصفةِ الصريحةِ الخالصةُ للوصفيَّةِ ولمْ يَغلِبْ عليهَا الاسميَّةُ، كاسمِ الفاعلِ (ضاربٍ)، واسمِ المفعولِ (مضروبٍ)، وصيغِ المُبالغَةِ (ضَرَّابٍ، وضَرُوبٍ)، فهي صفاتٌ صريحةٌ فيهَا معنَى الفعلِ ولذلكَ تَعملُ عملَهُ فيصحُّ جعلُهَا صلةً لـ(ألِ) الموصولةِ، بخِلافِ ما غَلَبَ عليهَا الاسميَّةُ مِن الصفاتِ، نحوُ: الأَبْطَحِ، والأَجْرَعِ[3]، فلا يصحُّ جعلُهَا صلةً[4].

وقد وردَ في الاستعمالِ وصلُ (أَلْ) بالجملةِ وبشبهِ الجملةِ، وحُكِمَ على ذلكَ بالشُّذوذِ أو بالضرورةِ الشعريةِ[5]، ومِن شواهدِ ذلكِ قولُ الشاعرِ[6]:

---

(1) ينظر: نتائج الفكر ٣٢٤، وشرح التسهيل ٢١١/١، وشرح التصريح ١٤١/١.

(2) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٩٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣١/١، وشرح المكودي ١١٤/١-١١٥، وشرح التصريح ١٤٢/١، وشرح الأشموني ١٦٤/١، وجامع الدروس العربية ١٥٦/١.

(3) الأبطح: مسيل واسع فيه حصى صغير. الأجرع: الرملة التي لا تمسك الماء.

(4) ينظر: شرح المكودي ١١٥/١، وشرح التصريح ١٤١/١، وهمع الهوامع ٢٧٧/١.

(5) ينظر: النكت ١٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، وارتشاف الضرب ٥٣١/١-٥٣٢، وشرح التصريح١٤٢/١، وهمع الهوامع ٢٧٧/١-٢٧٨، وشرح الأشموني ١٦٥/١.

(6) البيت للفرزدق في: جواهر الأدب ٣١٩، والمقاصد النحوية ٦٥/١، ٢٦٥، وخزانة الأدب ٥١/١، ٥١/١، والدرر ٢٧٤/١، (وليس في ديوان الفرزدق)، وبلا عزو في: شرح الجمل لابن عصفور ١١٢/١، وشرح ابن عقيل ١٦٧/١، وشرح الأشموني ١٥٦/١. [الجدل: شدة الخصومة].

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُوْمَتُهُ وَلا الأَصِيْلِ وَلا ذِيْ الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

وقولُ الآخرِ[١]:

مِنَ القَوْمِ الرَّسُوْلُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِيْ مَعَدِّ

وقولُ الراجز[٢]:

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيْشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

وعلى الرغمِ مِن أهميةِ الصلةِ في إزالةِ الإبهامِ عنِ الموصولِ أو تقليلِهِ، وَرَدَتِ الشواهدُ بحذفِها ــ إلاَّ صلةَ (أَلْ) فإنَّهُ لا يجوزُ حذفُهَا[٣] ــ، وحذفُ الصلةِ «شاذٌّ في الاستعمالِ والقياسِ، ... أمَّا في القياسِ فلأنَّ الصلةَ هي الصفةُ في المعنَى، وإنَّمَا جِيءَ بـ(الذي) وصلةً إلى ذلكَ فلا يَسوغُ حذفُهَا؛ لأنَّ فيهِ تفويتَ المقصودِ»[٤]، ولحذفِ الصلةِ صورتانِ:

الأُولى: أنْ تُحذفَ للعِلْمِ بهَا مِن سياقِ الكلامِ[٥]، كما في قولِ الراجزِ[٦]:

مِنَ اللَّوَاتِيْ وَالَّتِيْ وَاللَّاتِيْ زَعَمْنَ أَنِّيْ كَبُرَتْ لِدَاتِيْ

الثانيةُ: أنْ تُحذفَ لقصدِ الإبهامِ على السامعِ[١]، ليذهبَ ذهنُهُ في تقديرِهَا كلَّ مَذهبٍ مَذهبٍ مُمكِنٍ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُ الشاعرِ[٢]:

---

[١] البيت بلا عزو في: اللامات ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٢/١، وشرح ابن عقيل ١٦٨/١، وجواهر الأدب٣١٩، والمقاصد النحوية٢٩٠/١، وشرح الأشموني١٦٥/١، وخزانة الأدب ٤٦١/٥، والدرر٢٧٦/١. [دانت: ذلت، وخضعت].

[٢] الرجز بلا عزو في: شرح ابن عقيل ١٦٨/١، وجواهر الأدب ٣٢١، والمقاصد النحوية ٢٨٩/١، وشرح الأشموني ١٦٥/١، وخزانة الأدب ٥٢/١، والدرر ٢٧٧/١. [حَرٍ: جدير].

[٣] ينظر: شرح التسهيل ٢٣٣/١، وارتشاف الضرب ٥٥٥/١، والمساعد ١٧٨/١، وشرح التصريح ١٤٢/١، وهمع الهوامع ٢٩٠/١.

[٤] شرح المفصل ١٥٣/٣.

[٥] ينظر: شرح الكافية الشافية ٣١١/١-٣١٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٥٣/٣، وشرح التصريح ١٤٢/١.

[٦] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٤.

وَلَقَدْ رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيْرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتَيَّا وَالَّتِيْ

٧ــ التوابعُ:

الوظيفةُ الأصليَّةُ للتوابعِ إتمامِ مَا قبلَهَا بتكميلِ دلالتِهِ، ورفعِ الاشتراكِ والاحتمالِ عنهُ[٣]، فإذا قلتَ: (زيدٌ)، فإنِ اتَّضحَ عندَ المُخاطَبِ لمْ تحتجْ إلى التابعِ، وإنْ لمْ يتَّضِحْ احتجتَ إلى توضيحِهِ بالنعتِ أو عطفِ البيانِ أو البدلِ أو التوكيدِ[٤]، وسَيُفرِدُ البحثُ لكلِّ تابعٍ منهَا حديثًا يَخصُّهُ لإظهارِ وظيفتِهِ في تفسيرِ إبهامِ المتبوعِ.

أوَّلاً: النعتُ:

النعتُ تابعٌ يُكمِلُ متبوعَهُ ببيانِ صفةٍ مِن صفاتِهِ، نحوُ: سَلَّمْتُ على الرَّجُلِ الكريمِ، ويُسمَّى النعتَ الحقيقيَّ، أو يُكمِلُ متبوعَهُ ببيانِ صفةٍ مِن صفاتِ ما تعلَّقَ بهِ، نحوُ: سلمتُ على الرجُلِ الكريمِ أبوهُ، ويُسمَّى النعتَ السببيَّ[٥].

وللنعتِ أغراضٌ كثيرةٌ كالإيضاحِ، والتخصيصِ، والمدحِ، والذمِّ، والترحُّمِ، والتوكيدِ[٦]، ولعلَّ أهمَّهَا إزالةُ الإبهامِ عنِ المعارفِ بتوضيحِهَا، وتقليلِ إبهامِ النكراتِ بتخصيصِهَا[٧]؛ لأنَّ المقصودَ مِن النعتِ أصالةً تَوضيحُ مَتبوعِهِ أو تخصيصُهُ، وورودُهُ لأغراضٍ أُخرى أمرٌ عارضٌ[٨]، قالَ الأعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ: «اعلمْ

---

[١] ينظر: شرح الكافية الشافية ٣١١/١-٣١٢، وشرح التصريح ١٤٢/١، وهذا البحث ١٤، ٦٣.

[٢] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٤.

[٣] ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٧١، للبطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، الرياض، دار المريخ، ط١، ١٩٧٩م، وشرح الكافية الشافية ١١٥٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٢، وشرح الأشموني ٥٩/٣.

[٤] ينظر: شرح التسهيل ٢٣٩/٣، والبسيط ٨٠٨/٢-٨٠٩.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٦/٢-٣٣٢، والنحو الوافي ٤٤١/٣.

[٦] ينظر: كتاب سيبويه ١١٤/٢، والخصائص ٣٩٨/١-٣٩٩، ٣٦٦/٢، وتلقيح الألباب ١٦٦، ونتائج الفكر ١٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/١، ١٩٧، والبسيط ٢٩٧/١.

[٧] ينظر: الخصائص ٣٦٦/٢، ودلائل الإعجاز ٣١، والنكت ٤٤٢/١، ٦٥٠، وتلقيح الألباب ١٦٦، وشرح المفصل ٤٧/٣، والمقرب ٢٩٤، وشرح ألفية ابن معط ٧٤٥/١، وارتشاف الضرب ٦٠٠/٢.

[٨] ينظر: شرح المفصل ٤٧/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣١٤/٢، وحاشية الصبان ٥٩/٣، والكواكب الدرية ٥٢٧/٢.

أنَّ النعتَ هو اختصاصُ الاسمِ المنعوتِ وإخراجُهُ مِن إبهامٍ وعُمومٍ إلى ما هو أخصُّ منهُ، فأمَّا في النكراتِ فالنعتُ يُخرجُ المنعوتَ مِن نوعٍ إلى نوعٍ أخصَّ منهُ، وأمَّا في المعارفِ فيُخرجُهُ مِن شخصٍ مُشتركِ الاسمِ عندَ وقوعِ اللَّبسِ إلى أنْ يزولَ اللبسُ»[1].

والأصلُ في المعارفِ ألاَّ تُنعتَ؛ لأنَّ وَضْعَهَا على التعيينِ والوضوحِ، فإنْ حصلَ فيهَا اشتراكٌ عارضٌ أَمكنَ إزالتُهُ بالنعتِ[2]، نحوُ: زيدٌ الكريمُ، والرجُلُ والرجُلُ

الحكيمُ، أمَّا الاشتراكُ في النكرةِ فهو بأصلِ الوضعِ وليسَ عارضًا، فإذا جِيءَ بالنعتِ بعدَ النكرةِ فإنَّ الإبهامَ يَقِلُّ بتخصيصِ النكرةِ بعدَ أنْ كانتْ مطلقةً، فـ(رجلٌ) نكرةٌ شائعةٌ يحتملُ بأصلِ الوضعِ كلَّ فردٍ مِن أفرادِ هذا النوعِ، فإذا قلتَ: (رجُلٌ صالحٌ)، قلَّلتَ الاشتراكَ والاحتمالَ[3]؛ لأنَّ النكرةَ المُخصَّصةَ في المرتبةِ الوسطى بينَ التعريفِ الكاملِ والتنكيرِ الكاملِ. كما أنَّ النعتَ يرفعُ الإبهامَ عنِ المُشترَكِ اللفظيِّ[4]، كأنْ تقولَ: رأيتُ عَيْنًا، فـ(عينٌ) مشتركٌ لفظيٌّ يصلحُ لأشياءَ كثيرةٍ فيقعُ الإبهامُ، ومِن سُبُلِ إزالتِهِ نَعتُهُ، بأنْ تقولَ: رأيتُ عينًا جاريةً، أو بَاصِرَةً.

---

(1) النكت ٤٣٢/١، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٥٠/٦، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد عوني عبد الرؤوف، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣م، وروح المعاني ٢٨٧/١.

(2) ينظر: المقتضب ١٦٦/٤، ٢٧٦، وشرح المقدمة الكافية ٦٢٥/٢، والمقرب ٢٩٤، وشرح ألفية ابن معط ٧٤٥/١-٧٤٦، ٧٥١، وارتشاف الضرب ٥٩٨/٢.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٦٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٢، ٣١٤، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٢/١، وحاشية الصبان ٥٩/٣.

(4) ينظر: شرح المفصل ٨٠/٥، ١٠٦، وشرح المقدمة الكافية ٥٢١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩١/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٢/١، وشروح التلخيص ٣٦٣/١.

ومِمَّا يدلُّ على أنَّ النعتَ مِن القرائنِ اللفظيَّةِ المُخلِّصةِ مِن الإبهامِ علاوةً على ما ذُكِرَ إجمالاً مِن تعريفِ المتبوعِ أو تخصيصِهِ ما يأتي:

أ ــ نَقْلُ المصدرِ مِن الإبهامِ إلى الاختصاصِ[1]، فيجوزُ وقوعُهُ نائبًا عنِ الفاعلِ، نحوُ: سِيْرَ سيرٌ سريعٌ، وغُضِبَ غضبٌ شديدٌ.

ب ــ نقلُ اسمَيِ الزمانِ والمكانِ مِن الإبهامِ إلى الاختصاصِ[2]، فيجوزُ وقوعُهما نائبَينِ عنِ الفاعلِ، نحوُ: سِيْرَ عليهِ ليلٌ طويلٌ، وصِيْمَ يومُ الخميسِ، وجُلِسَ مكانٌ حَسَنٌ.

ج ــ تسويغُ الابتداءِ بالنكرةِ[3]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾[4]، وقولِهِ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾[5].

د ــ تسويغُ وقوعِ النكرةِ صاحبًا للحالِ[1]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾[2]، وقولِ الشاعرِ[3]:

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٢٢٠/١، والمقتضب ٥٣/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، والمقرب ٢١١، وشرح التسهيل ١٢٦/٢، وشرح قطر الندى ٢٠٦-٢٠٧، وشرح التصريح ٢٨٩/١، وهمع الهوامع ٧٦/٢، وحاشية الخضري ٣٨٦/١-٣٨٧.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٢٢٠/١، وشرح التسهيل ١٢٧/٢، وارتشاف الضرب ١٨٨/٢، وشرح قطر الندى ٢٠٧، وشرح التصريح ٢٩٠/١، وهمع الهوامع ٥٢٢/١، ١٠٧/٢.

[3] ينظر: الأصول ٥٩/١، وشرح المفصل ٨٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٤/١، وشرح المقدمة الكافية ٣٥٧/٢، وبدائع الفوائد ٣٧٨/٢، وشرح شذور الذهب ١٧٣، والأشباه والنظائر ٦٣/٢.

[4] سورة البقرة ٢٦٣.

[5] سورة الأنعام ٢.

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِيْ فُلْكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُوْنَا

هـ ــ التقاربُ الكبيرُ بينَ النعتِ والحالِ، فكلاهمَا وصفٌ لصاحبِهِ يُوضحُهُ ويُفسِّرُهُ، غيرَ أنَّ الحالَ تُفيدُ التقييدَ بالصفةِ وقتَ حصولِ الحدثِ، والنعتُ ليسَ فيهِ تَقييدٌ[٤].

و ــ اشتراكُ النعتِ والتمييزِ في وظيفةِ تفسيرِ الإبهامِ، يدلُّ على ذلكَ أنَّ النحويينَ يجعلُونَ النعتَ قرينَ التمييزِ في رفعِ الإبهامِ في شرحِهِمْ حدَّ التمييزِ[٥]، وفي ذلكَ يقولُ ابنُ الحاجبِ[٦]: «ما يرفعُ الإبهامَ جنسٌ يَدخلُ تحتَهُ التمييزُ وغيرُهُ كالحالِ والصفةِ وأشباهِهِمَا»[٧].

والذي يُناسبُ النعتَ لكَي يُؤديَ وظيفتَهُ مِن توضيحِ المنعوت أو تخصيصِهِ ــ أنْ يكونَ أخصَّ مِن المنعوتِ[١]، واختارَهُ ابنُ هشامٍ[٢] تَبَعًا للفراءِ[٣] والشَّلَوْبِيْنِ[٤]،

---

[١] ينظر: الأصول ٢١٤/١، وشرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٦١/٢، وشرح ابن عقيل ٤٨٨/١، وشرح التصريح ٣٥٧/١-٣٧٧، وشرح الأشموني ١٧٥/٢.

[٢] سورة الدخان ٣-٥.

[٣] البيت بلا عزو في: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٧، وشرح ابن عقيل ٤٨٨/١، والمقاصد النحوية ٣٦٦/٢، وشرح التصريح ٥٨٥/١، وشرح الأشموني ١٧٥/٢. [الفلك: السفينة. الماخر: الجاري. اليم: البحر. المشحون: المملوء].

[٤] ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٤/٢، والمقتضب ٣٠٠/٤، وشرح المقدمة الكافية ٥٢٨/٢، والأشباه والنظائر ٢٤٥/٢، وحاشية الصبان ١٨٣/٢، ومعاني النحو ٢٣٩/٢.

[٥] ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٦٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٢/١.

[٦] هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، من مصنفاته: الكافية في النحو وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، والأمالي النحوية، وفي التصريف الشافية وشرحها. توفي سنة ٦٤٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٣٤/٢-١٣٥.

[٧] شرح المقدمة الكافية ٥٢١/٢.

والشَّلَوْبِيْنِ[٤]، ويرى بعضُ النحويينَ أنَّ النعتَ لا يكونُ أعرفَ مِن المنعــوتِ ولا أخصَّ منهُ، بلْ يكونُ مُساويًا لهُ أو أقلَّ منهُ[٥]، مُعلِّلينَ ذلكَ بأنَّ الحِكمةَ تقتضِي أنْ يبدأَ المُتكلِّمُ بما هو أخصُّ، فإنِ اكتفَى بهِ المُخاطَبُ لمْ يَحتجْ إلى النعــتِ، وإنْ لــمْ يَكتفِ زادَ عليهِ مِن

---

[١] ينظر: ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢، وهمع الهوامع ١٣٢/٣، وحاشية الصبان ١٠٧/١، وحاشية الخضري ١٠٩/١.

[٢] هو أبو محمد جمال الدين، عبدالله بن يوسف الأنصاري، من مصنفاته: مغني اللبيب، وعمدة الطالب في تصريف ابن الحاجب، والجامع الصغير، والجامع الكبير، وشذور الذهب وشرحه، وقطر الندى وشرحه، وغيرها. توفي سنة ٧٦١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٦٨/٢-٦٩.

[٣] هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، من مصنفاته: معاني القرآن، والمصادر في القرآن، وغيرها. توفي سنة ٢٠٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

[٤] هو أبوعلي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي المعروف بالشلوبين، أو الشلوبيني الشهير بالأســتاذ، أخذ عن ابن ملكون، وروى عن السهيلي، من مصنفاته: التوطئة، وتعليــق علــى كتــاب ســيبويه، وغيرها، توفي سنة ٦٤٥هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٢٤/٢-٢٢٥.

[٥] ينظر: شرح المفصل ٥٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢، والمقرب ٢٩٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٦/٢، والبرهان ٤٣٩/٢.

النعتِ ما يزدادُ بهِ المُخاطَبُ معرفةً[1]، وقيلَ: إنَّ التوضيحَ والتخصيصَ إنَّما حصلَ مِن مجموعِ النعتِ والمنعوتِ؛ لأنَّ مجموعَهمَا أخصُّ مِن كلَّ واحدٍ منهمَا مُنفــرِدًا، فــ(زيدٌ الطويلُ) أخصُّ مِن (زيدٍ) وَحدَهُ، وأخصُّ مِن (الطويلِ) وَحدَهُ.

وتوسَّطَ طائفةٌ مِن النحويينَ فرأَوا أنَّهُ لا مانعَ في كونِ النعــتِ أخــصَّ مِــن المنعوتِ أو مُساويًا لهُ أو أقلَّ منهُ[2]، قالَ ابنُ مالكٍ: «الأكثرُ أنْ يكونَ النعتُ دونَ المنعوتِ في الاختصاصِ أو مُساويًا لهُ ... ولا يمتنعُ كونُهُ أخصَّ مِن المنعــوتِ، كرجُلٍ فصيحٍ، ولَحَّانٍ، ومِهْذَارٍ، وضَحَّاكٍ، وأَفَّاكٍ»[3]. ويرى الباحــثُ أنَّ خِــلافَ النحويينَ في هذهِ المسألةِ أساسُهُ خِلافُهمْ في ترتيبِ المعــارفِ مِــن حيــثُ قــوةُ التعريفِ وضعفُهُ، ولا جدوَى في هذهِ المسألةِ النظريَّةِ؛ لأنَّ المقامَ وسياقَ الكــلامِ وحالَ المُخاطَبِ هي التي تُحدِّدُ قوةَ التعريفِ مِن ضعفِهِ، ولذلكَ فالراجحُ في تقديرِ الباحثِ أنَّهُ يُشترطُ في النعتِ أنْ يكونَ أجلَى وأَوْضَحَ مِن منعوتِهِ، بغضِّ النظرِ عن كونِهِ أعرفَ وأخصَّ أو غيرَ ذلكَ، هذا إذا قصدَ المُتكلِّمُ الإبانةَ والتوضيحَ أمَّــا إذا قَصدَ التعميةَ والإبهامَ فيجوزُ أنْ يأتِيَ بالنعتِ غيرِ الجليِّ، ومِن نماذجِ ذلكَ استعمالُ (ما) الإبهاميةِ، وهي «اسمٌ بمعنَى شيءٍ، يُوصَفُ بهِ النكرةُ لمزيدٍ مِن الإبهامِ، ويَسُدُّ

---

[1] ينظر: شرح المفصل ٥٨/٣، و شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٦/٢.

[2] ينظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٣-٣٠٨، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٨/٢-٦٠١، وارتشاف الضرب ٥٨٢/٢.

[3] شرح التسهيل ٣٠٧/٣-٣٠٨. [لحان: كثير الخطأ في الكلام. مهذار: كثير الكلام. أفاك: كذاب].

طُرُقَ التقييدِ»[١]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[٢]، وقولِ العربِ في المثلِ: لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفَهُ[٣].

وقد يكونُ النعتُ الواحدُ غيرَ قادرٍ على توضيحِ المعرفةِ أو تخصيصِ النكرةِ وهُنا يَلزمُ تَعدُّدُ النعتِ إذا كانَ الغرضُ كمالَ التوضيحِ، أو الارتقاءَ بدرجةِ التخصيصِ لِتكونَ النكرةُ أشدَّ قُربًا إلى المعرفةِ؛ لأنَّهُ كُلَّمَا زادتْ نعوتُ النكرةِ كانَ النوعُ أخصَّ مِمَّا قبلَهُ[٤]، وفي هذهِ الحالةِ يجبُ إتباعُ جميعِ النعوتِ للمنعوتِ ولا يجوزُ قطعُهَا عنهُ[٥]، فإنْ تعيَّنَ المنعوتُ ببعضِ هذهِ النعوتِ وجبَ فيهَا الإتباعُ ويجوزُ في باقيهَا الإتباعُ والقَطْعُ[٦]، نحوُ: جاءَ محمدٌ التاجرُ الكاتبُ الزاهدُ، فيجبُ إتباعُ النعوتِ كُلِّهَا إذا كانَ يُشارِكُ محمدًا ثلاثةُ أشخاصٍ، أحدُهمْ تاجرٌ كاتبٌ، والثانِي تاجرٌ زاهدٌ، والثالثُ كاتبٌ زاهدٌ. وإنْ كانَ المنعوتُ نكرةً وجبَ في أَوَّلِ نعوتِهِ الإتباعُ مِن أجلِ تخصيصِهَا، أمَّا بقيَّةُ النعوتِ فإنْ كانَ المنعوتُ لا يَتَّضحُ إلاَّ بهَا جميعًا وَجَبَ إتباعُهَا، وإنْ كانَ يَتَّضحُ ببعضِهَا وَجَبَ إتباعُهَا، وجازَ فيما عدَاهَا الإتباعُ والقطعُ.

ويُستفادُ مِن هذا أنَّ النعتَ إذا لَزِمَ تعدُّدُهُ دلَّ على أنَّ أحدَ هذهِ النعوتِ لا يُزيلُ الإبهامَ عنِ المعرفةِ، بلْ يُقلِّلُهُ حَسْبُ، ويكونُ في أدنَى درجاتِ التخصيصِ إذا كانَ المنعوتُ نكرةً.

وللنعتِ أنماطٌ ثلاثةٌ يَجيءُ عليهَا في الكلامِ هي:

---

[١] روح المعاني ٢٠٨/١.

[٢] سورة البقرة ٢٦.

[٣] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٨٦.

[٤] ينظر: المقتضب ٢٨١/٤، وشرح كتاب سيبويه ٥٠/٦، وشرح المفصل ٥٥/٣.

[٥] ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٦١/٣-١١٦٢، وشرح التسهيل ٣١٩/٣، والمساعد ٤١٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢-١٢٩، وشرح التصريح ١١٦/٢-١١٧.

[٦] معنى قطع النعت عدم إجرائه على منعوته في الإعراب، ويكون القطع من الجر إلى الرفع أو النصب، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع. وله أغراض بلاغية منها لفت الانتباه إلى الصفة المقطوعة لأهميتها أو حسنها أو قبحها أو الدلالة على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة. ينظر: نتائج الفكر ١٨٦، وشرح التسهيل ٣١٩/٣، وبدائع الفوائد ١٩٧/١، والنحو الوافي ٤٩٢/٣.

أ ــ اسمٌ مفردٌ، ويُشترطُ فيهِ أنْ يكونَ معلومًا لِيصحَّ إيضاحُ المنعوتِ أو تخصيصُهُ بهِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ العاقلُ، وعطفتُ على طفلٍ يتيمٍ. والأصلُ في النعتِ إذا كانَ اسمًا مُفرَدًا أنْ يكونَ مُشتقًّا[١]، كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفةِ المشبهةِ، وقد يكونُ جامدًا مؤولاً بالمشتقِّ[٢]، كالنعتِ باسمِ الإشارةِ، وذي التي بمعنَى صاحبٍ، وأسماءِ النسبِ، والمصدرِ.

ب ــ جملةٌ فعليَّةٌ، نحوُ: أثنيتُ على طالبٍ مجتهدٍ، أو اسميَّةٌ، نحوُ: قابلتُ طفلاً أبوهُ مريضٌ، ويُشترطُ في جملةِ النعتِ[٣]:

١ــ أنْ تكونَ خبريَّةً حَصَلَ مدلولُهَا قبلَ التلفُّظِ بهَا، ولا تكونُ إنشائيَّةً؛ لأنَّهَا لا يَحصُلُ مدلولُهَا إلاَّ بعدَ التلفُّظِ بهَا، فلا تُفسِّرُ إبهامَ المنعوتِ.

٢ــ أنْ تشتملَ على ضميرٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ يَربطُهَا بالمنعوتِ.

٣ــ أنْ يكونَ منعوتُهَا نكرةً لفظًا ومعنًى. مثالُ ما استوفَى الشروطَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَاتَّقُوْا يَوْمًا تُرْجَعُوْنَ فِيْهِ إِلَى اللهِ﴾[٤] وقولُهُ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيْهِ﴾[٥]. أمَّا إنْ كانَ المنعوتُ نكرةً في المعنَى حَسْبُ فيجوزُ في الجملةِ بعدَهُ أنْ تكونَ نعتاً وأنْ تكونَ حالاً[٦]، كقولِهِ تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[٧]،

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٤٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/١-١٩٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٣١٥/٢، والنحو الوافي ٤٥٨/٣.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٤٨/٣-٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٩/١ -٢٠٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٣١٥/٢ -٣٢٠، والنحو الوافي ٤٥٨/٣-٤٦٣.

[٣] ينظر: شرح المفصل ٥٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٢٤/٢-٣٢٥، وشرح المكودي ٤٥٧/٢، والأشباه والنظائر ٢٧٧/٢، وحاشية الخضري ١٢٥/٢.

[٤] سورة البقرة ٢٨١.

[٥] سورة آل عمران ٩.

[٦] ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١، ومغني اللبيب ٥٦١، ٥٧٨، وشرح ابن عقيل ١٢٣/٢-١٢٤، وحاشية الخضري ١٨٢/١، ١٢٣/٢، والنحو الوافي ٤٧٢/٣-٤٧٣.

[٧] سورة الجمعة ٥.

وقولِ الشاعرِ[1]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِيْ

ج ــ شبهُ جملةٍ مِن الظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ، وشرطُ النعتِ إذا كانَ شبهَ جملةٍ أنْ يكونَ تامًّا[2]، وهو ما كانَ مُتعلَّقُهُ كَونًا عامًّا محذوفًا، ويُشترطُ في المنعوتِ أنْ يكونَ نكرةً لفظًا ومعنًى، نحوُ: شاهدتُ رجُلاً فوقَ سطحِ البيتِ، ومررتُ بامرأةٍ في زينتِهَا، والنعتُ في حقيقةِ الأمرِ هو المُتعلَّقُ المحذوفُ[3]، ولكنْ لمَّا كانَ حذفُهُ واجبًا قيلَ تجوُّزًا إنَّ النعتَ هو شبهُ الجملةِ المُتعلِّقُ بهِ. فإنْ كانَ المنعوتُ نكرةً مُخصَّصةً أو اسمًا مُحلًّى بـ(أل) الجنسيةِ جازَ في شبهِ الجملةِ بعدَهُ أنْ تكونَ نعتاً أو حالاً[4]، نحوُ: هذا ثمرٌ يانعٌ فوقَ أغصانِهِ، أو: على أغصانِهِ، ونحوُ: يُعجبُنِي الزهرُ بينَ الأشجارِ، أو: في أكمامِهِ.

والنعتُ يُفسِّرُ المنعوتَ سواءٌ أكانَ مذكورًا في الكلامِ كالشواهدِ والأمثلةِ السابقةِ ــ وهو الأصلُ في الاستعمالِ ــ أمْ كانَ مُقدَّرًا لقرينةٍ تَدُلُّ عليهِ[5]، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[6]، والتقديرُ: وطائفةٌ مِن غيرِكمْ[7]، وقولِهِ: ﴿إِنَّهُ

---

[1] البيت لرجل من سلول في: كتاب سيبويه ١١٧/٣، والمقاصد النحوية ٢٤/٣، والدرر ٧٨/١، وبلا عزو في: شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٣/٢، وشرح الأشموني ١٨٠/١، ٦٠/٣، وخزانة الأدب ٣٤٧/١، ١٩٠/٣، ١٩٣/٤، وحاشية الخضري ١٨٢/١.

[2] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، ٣٥٤-٣٥٥، والنكت الحسان ٤٩، وشرح التصريح ١٤١/١، وهمع الهوامع ٣٢١/١، وشرح الأشموني ١٦٣/١، وحاشية الصبان ١٦٣/١.

[3] ينظر: نتائج الفكر ٣٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢١٥/١، والنحو الوافي ٢٤٧/٢-٢٥١، ٤٤٧، ٤٤٩.

[4] ينظر: مغني اللبيب ٥٧٨، وحاشية الصبان ١٠٣/١-١٠٤، والنحو الوافي ٢١٣/١-٢١٤.

[5] ينظر: كتاب سيبويه ٢٢٠/١، والخصائص ٣٧٠/٢-٣٧١، وشرح التسهيل ٣٢٤/٣، وارتشاف الضرب ٦٠٠/٢، والمساعد ٤٢٢/٢، وشرح التصريح ١١٩/٢، ومعاني النحو ١٧٥/٣، والحذف في الأساليب العربية ١٤٥.

[6] سورة آل عمران ١٥٤.

[7] ينظر: البحر المحيط ٣٩٢/٣، وتفسير أبي السعود ٥٠/١-٥١، وروح المعاني ٣٠٧/٤.

لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[1]، والتقديرُ: ليسَ مِن أَهلِكَ الناجينَ[2]،وقولِهِ: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[3]، والتقديرُ: يأخذُ كُلَّ سفينةٍ صالحةٍ[4]. وقد يكونُ النعتُ مَعنويًّا يُفهَمُ مِن لفظِ المنعوتِ نفسِهِ، كالمُصغَّرِ[5]، فإنَّ (رُجَيْلاً) بمعنى: رجلٍ صغيرٍ أو حقيرٍ.

وقد يَستغنِي المُتكلِّمُ عنِ النعتِ إذا قصدَ إبقاءَ الكلامِ مُبهَمًا لغرضٍ يُريدُ تحقيقَهُ، ولقصدِ الإبهامِ لمْ تُنعتْ أسماءُ الشرطِ وأسماءُ الاستفهامِ و(كَمِ) الخبريَّةُ؛ لأنَّهَا وُضِعَتْ على الإبهامِ، فلو نُعِتَتْ لكانَ الوصفُ تخصيصًا مُخرِجًا لهَا عمَّا وُضِعتْ لهُ مِن الإبهامِ[6].

وهناكَ مواضعُ يَجِبُ فيهَا ذِكْرُ النعتِ، ولا يجوزُ حذفُهُ، منهَا:

أ ــ نعتُ (أيٍّ) الندائيةِ، نحوُ: يا أيُّهَا الفارسُ، وسببُ منعِ الحذفِ أنَّ النعتَ هُنا هو المقصودُ بالنداءِ، وإنَّما جِيءَ بـ(أيٍّ) وصلةً لنداءِ ما فيهِ (أَلْ)[7].

ب ــ نعتُ (مَن ومَا) إذا كانتَا نكرتينِ، نحوُ: مررتُ بمَن مُعجِبٍ لكَ، أيْ: برجُلٍ معجبٍ، ومررتُ بمَا مُعجِبٍ لكَ، أيْ: بشيءٍ مُعجبٍ، وذلكَ لنقصانِ دلالتِهمَا، فالنعتُ يُكمِلُ دلالتَهمَا بتقليلِ إبهامِهمَا[8].

---

[1] سورة هود ٤٦.

[2] ينظر: فتح القدير ٧٠١/٢، وتفسير أبي السعود ٣١٧/٣، وروح المعاني ٢٦٦/١٢.

[3] سورة الكهف ٧٩.

[4] ينظر: فتح القدير ٤٢٩/٣، وتفسير أبي السعود ٢٠٨/٤، وروح المعاني ٣٣٣/١٦.

[5] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢٠٨/١، وشرح التصريح ١٧٠/١، وشرح الأشموني ٢٠٥/١، وحاشية الخضري ٢١٢/١.

[6] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١.

[7] ينظر: كتاب سيبويه ١٨٨/٢، و شرح المفصل ١٥٣/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١-٣٤٠، وشفاء العليل ٨٠٩/٢، وحاشية الصبان ١٦٨/١.

[8] ينظر: المقتضب ٤١/١، والأصول ٤٢١/١، وإيضاح الشعر ٤١٨، والنكت ٤٩٧/١، والبرهان ٤٢٢/٤.

ثانيًا: عطفُ البيانِ:

عطفُ البيانِ هو التابعُ الجامدُ الشبيهُ بالنعتِ في أداءِ وظيفةِ تفسيرِ المتبوعِ، «وسُمِّيَ عطفَ بيانٍ لأنَّهُ يُبيِّنُ معنَى الأَوَّلِ ويُوضحُهُ، إذِ الغرضُ منهُ إيضاحُ ما يجري عليهِ الاشتراكُ»[١]، وقيلَ سُمِّيَ كذلكَ لأنَّهُ تَكرارٌ للأَوَّلِ بمرادفِهِ[٢]، ويُسمِّيهِ الكوفيونَ التَّرجمةَ[٣].

وقد نصَّ النحويونَ على أنَّ الغرضَ الرَّئيسَ مِن عطفِ البيانِ تَخليصُ متبوعِهِ مِمَّا قد يَشوبُهُ مِن الإبهامِ، ومِن ذلكَ قولُ الزَّمَخْشَرِيِّ[٤] في تفسيرِ قولِهِ تعالَى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾[٥]: «قالَ أَوّلاً: (ويُسقَى مِن ماءٍ)، فأبهَمَهُ إبهامًا ثُمَّ بيَّنَهُ بقولِهِ: (صديدٌ)، وهو ما يَسيلُ مِن جُلودِ أهلِ النارِ»[٦]، وافترضَ الأنباريُّ أنَّ سائلاً سألَهُ: ما الغرضُ مِن عطفِ البيانِ؟ فأجابَهُ بقولِهِ: «الغرضُ منهُ رفعُ اللَّبسِ كما في الوصفِ، ولهذا يَجِبُ أنْ يكونَ أحدُ الاسمينِ يَزيدُ على الآخرِ في كونِ الشخصِ معروفًا بهِ لِيخصَّهُ مِن غيرِهِ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلاَّ بعدَ مُشترَكٍ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: مررتُ بولدِكَ زيدٍ، فقد خَصصتَ ولدًا واحدًا مِن أولادِهِ»[٧]. ثُمَّ تأتِي الأغراضُ الفرعيَّةُ كالمدحِ والتوكيدِ وغيرِ ذلكَ مِمَّا يَستدعيهِ المقامُ.

---

[١] شرح ألفية ابن معط ٧٦٨/١.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٧١/٣، والمساعد ٤٢٣/٢، وشرح التصريح ١٣٠/٢، والكواكب الدرية ٥٣١/٢.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ٦٠٥/٢، والمساعد ٤٢٣/٢، وهمع الهوامع ١٣١/٣.

[٤] هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، من مصنفاته: الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، والإنموذج في النحو، والأحاجي النحوية، وغيرها. توفي سنة ٥٣٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٧٩/٢-٢٨٠.

[٥] سورة إبراهيم ١٦.

[٦] الكشاف ١٨/٤.

[٧] أسرار العربية ٢٦٣.

واتفقَ النحويونَ على أنَّ عطفَ البيانِ يُفيدُ توضيحَ المعرفةِ، واختلَفُوا في تخصيصِهِ النكرةَ، فقد نفاهُ جمهورُ البصريينَ مُعلِّلينَ ذلكَ بأنَّ البيانَ بيانٌ كاسمِهِ، والنكرةُ مجهولةٌ، والمجهولُ لا يُبيِّنُ المجهولَ[١]، وأثبتَهُ الكوفيونَ وجماعةٌ مِن البصريينَ كأبي عليٍّ الفارسيِّ، وابنِ جنيٍّ، وجماعةٌ مِن المُتأخِّرِيْنَ كالزمخشريِّ وابنِ عصفورٍ وابنِ مالكٍ وابنِهِ بدرِ الدينِ[٢]، ومِن شواهدِ المُثْبِتِيْنَ قولُهُ تعالَى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِيْنَ﴾[٣]، وقولُهُ: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيْدٍ﴾[٤]. وحَمَلَ المانعونَ هذهِ الشواهدَ على البدليةِ[٥].

ولعلَّ الراجحَ في هذهِ المسألةِ إثباتُ تخصيصِ النكرةِ بعطفِ البيانِ النكرةِ، للأسبابِ الآتيةِ[٦]:

أ ــ أنَّ الحاجةَ إلى تخصيصِ النكرةِ أشدُّ مِن الحاجةِ إلى توضيحِ المعرفةِ؛ لأنَّ النكرةَ يلزمُهَا الإبهامُ فهي أحوجُ إلى ما يُبيِّنُهَا.

ب ــ أنَّ النكراتِ ليستْ سواءً في درجةِ التنكيرِ، فبعضُ النكراتِ أخصُّ مِن بعضٍ، ولذلكَ فالنكرةُ الأخصُّ تُبيِّنُ ما كانَ أقلَّ منهَا في التخصيصِ.

ج ــ التشابهِ الكبيرِ بينَ عطفِ البيانِ والنعتِ في الدلالةِ، ولهذا جوَّزَ النحويونَ في بعضِ المواضعِ أنْ يُعربَ التابعُ نعتًا أو عطفَ بيانٍ[٧]، كما في نحوِ: (يا أيُّهَا

---

[١] ينظر: شرح التصريح ١٣١/٢، وهمع الهوامع ١٣٢/٣، وحاشية الخضري ١٣٩/٢-١٤٠.

[٢] ينظر: الكشاف ١٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١، وشرح التسهيل ٣٢٦/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٢، وهمع الهوامع ١٣٢/٣، وحاشية الخضري ١٤٠/٢.

[٣] سورة المائدة ٩٥.

[٤] سورة إبراهيم ١٦.

[٥] ينظر: البحر المحيط ٢٧٢/٣، والكواكب الدرية ٥٣٣/٢.

[٦] ينظر: شرح التسهيل ٣٢٦/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٢، وشرح التصريح ١٣١/٢، وهمع الهوامع ١٣٢/٣، وحاشية الخضري ١٤٠/٢.

[٧] ينظر: شرح المفصل ١٣٠/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠١، ٢٢٤، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، ومغني اللبيب ٧٤٢، وشرح الأشموني ٧٢/٣.

الرَّجُلُ)، (وهذا الرَّجُلُ)، وقد ثبتَ أنَّ النعتَ يُخصِّصُ النكرةَ، فيترجحُ إثباتُ التخصيصِ أيضًا لعطفِ البيانِ.

د ــ اشتراكِ عطفِ البيانِ والبدلِ المُطابِقِ في مُطلَقِ الإيضاحِ، ولذلكَ قالَ رضيُّ الدين الاستراباذي مقولتَهُ المَشهورةَ: «أنا إلى الآنَ لمْ يظهرْ لي فرقٌ جَلِيٌّ بينَ بدلَ الكلِّ مِن الكلِّ وبينَ عطفِ البيانِ، بلْ لا أرَى عطفَ البيانِ إلاَّ البدلَ»[1]، و ذلكَ يُسوِّغُ مَقولةَ النحويينَ: كلُّ ما جازَ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ جازَ أنْ يكونَ بدلاً مُطابقًا[2]، نحوُ: أكرمتُ أبا عبدِاللهِ زيدًا. فلا حُجَّةَ في حَمْلِ المانعينَ الشواهدَ الواردةَ على البدلِ.

ومِن المَواضعِ التي يُؤتَى فيهَا بعطفِ البيانِ[3]:

أ ــ اللَّقَبُ بعدَ الاسمِ، نحوُ قولِكَ: عليٌّ زينُ العابدينَ مِن الصالحينَ.

ب ــ الاسمُ بعدَ الكُنْيَةِ، نحوُ قولِ الراجزِ[4]:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ.

ج ــ الاسمُ الظاهرُ المُحلَّى بـ(أَلْ) بعدَ اسمِ الإشارةِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5].

د ــ الموصوفُ بعدَ الصفةِ، نحوُ قولِكَ: القائدُ خالدٌ ضَحَّى بالنَّفْسِ والنفيسِ.

هـ ــ التفسيرُ بعدَ المُفَسَّرِ، نحوُ: الجَعْفَرُ أي النهرُ، والعَسْجَدُ أي الذَّهَبُ.

واختلفَ النحويونَ في عطفِ البيانِ أيكونُ أوضحَ مِن متبوعِهِ أمْ لا؟، ولهمْ

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٧/٢، وينظر: حاشية الصبان ٨٨/٣.

[2] ينظر: شرح شذور الذهب ٣٨٠، وهمع الهوامع ١٣٣/٣، والنحو الوافي ٥٥١/٣.

[3] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١-٣٠٣، والنحو الوافي ٥٤٢/٣، ٥٤٥.

[4] سبق تخريجه، ينظر: هذا البحث ٨١.

[5] سورة البقرة ٢.

في ذلكَ مَذهبانِ[1]:

الأَوَّلُ: أنَّهُ يُشترطُ في عطفِ البيانِ أنْ يكونَ أوضحَ مِن متبوعِهِ ليحصُلَ بهِ التوضيحُ والتخصيصُ.

الثاني: أنَّهُ لا يُشترطُ فيهِ ذلكَ، فقد يكونُ أخصَّ أو مساويًا أو أعمَّ؛ لأنَّ البيانَ إنَّما يحصُلُ مِن اجتماعِ عطفِ البيانِ معَ متبوعِهِ.

ويَرى الباحثُ أنَّ خِلافَ النحويينَ في هذهِ المسألةِ ــ كخِلافِهِمْ في حُكمِ النعتِ هل يكونُ أَعرفَ وأخصَّ مِن منعوتِهِ؟ ــ قائمٌ على خِلافِهِمْ في ترتيبِ المعارفِ مِن حيثُ قُوَّةُ التعريفِ وضعفُهُ، ولا جَدوَى في هذهِ المسألةِ النظريَّةِ؛ لأنَّ المقامَ وسياقَ الكلامِ وحالَ المُخاطَبِ قرائنُ تُحدِّدُ قوةَ التعريفِ وضعفَهُ، ولذلكَ يرى الباحثُ وَجاهةَ ما ذَهبَ إليهِ خالدٌ الأزهريُّ مِن أنَّهُ لا يُشترطُ في عطفِ البيانِ أنْ يكونَ أعرفَ وأخصَّ مِن متبوعِهِ، بلْ يُشترطُ فيهِ أنْ يكونَ أجلَى مِن المعطوفِ عليهِ؛ لأنَّ الجليَّ يُبيِّنُ الخَفِيَّ[2].

ثالثًا: البدلُ:

البدلُ تسميةُ البصريينَ، والكوفيونَ يُسمُّونَهُ الترجمةَ والتبيينَ والتكريرَ[3]، وهو التابعُ المقصودُ وَحْدَهُ بالحُكمِ بلا وِسَاطَةٍ، ويُذكَرُ المتبوعُ ــ المبدلُ منه ــ قبلَهُ توطئةً[4]، نحوُ قولِكَ: نجحَ الطلابُ أكثرُهُمْ، فليسَ القصدُ إثباتَ النجاحِ للطلابِ جميعًا، وإنَّما القصدُ إثباتُ النجاحِ لأكثرِهِمْ، وإنَّما ذُكِرَ (الطلابُ) ليكونَ البدلُ كالتفسيرِ بعدَ الإبهامِ[5]. ولذلكَ يكونُ قولُ النحويينَ إنَّ المُبدَلَ منهُ في نيَّةِ الطرحِ ــ غيرَ مُناسبٍ للغرضِ المعنويِّ الذي يُؤدِّيهِ البدلُ، وهو التفسيرُ بعدَ الإبهامِ بقصدِ النِّسبةِ مَرَّتَينِ، مَرَّةً مُبهَمةً وأخرى مُفسَّرةً، ولو كانَ في نيةِ الطرحِ لصحَّ الاستغناءُ

---

[1] ينظر: أسرار العربية ٢٦٣، وشرح المقدمة الكافية ٦٦٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١، وشرح التسهيل ٣٢١/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٨/٢-٥٩٩، وحاشية الصبان ٨٨/٣.

[2] ينظر: شرح التصريح ١٣٢/٢، والكواكب الدرية ٥٣٤/٢.

[3] ينظر: معاني القرآن للفراء ٧/١، وارتشاف الضرب ٥٨٢/٢، ٦١٩، والمساعد ٤٢٧/٢، وشرح التصريح ١٥٥/٢، وحاشية الخضري ١٥٩/٢.

[4] ينظر: شرح المفصل ٦٦/٣، وأمالي ابن الحاجب ٥٥٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٥، وبدائع الفوائد ٢٤٩/٢، ١٠٠٣/٤، والكواكب الدرية ٥٣٥/٢، وجامع الدروس العربية ٢٣٦/٣.

[5] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب٣٩٩/٢، وحاشية ياسين على الألفية ٨٤/٢-٨٥.

عنِ اللفظِ معَ بقاءِ المعنَى كما كانَ قبلَ الطرحِ، «ولمْ يُقتصَرْ على البدلِ في جميعِ الأقسامِ دونَ المُبدَلِ منهُ معَ أنَّ الوفاءَ بالبدلِ؛ لأنَّ مقامَ البدلِ يَقتضِي الاعتناءَ بشأنِ النسبةِ إلى المعنَى وقصدِهَا مَرَّتَينِ»[١]، ويكونُ أفضلَ منهُ قولُ بعضِهِمْ إنَّ البدلَ على نيةِ تكرارِ العاملِ[٢].

والبدلُ المُفسِّرُ للإبهامِ ثلاثةُ أنواعٍ[٣]:

أ ــ بدلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ، ويُسمَّى البدلُ المُطابِقُ؛ لأنَّه مُساوٍ للمُبدَلِ منهُ في المعنَى، وذلكَ بأنْ يكونَ للشيءِ الواحدِ اسمانِ أو أكثرَ، ويَشتهِرُ ببعضِهَا عندَ قومٍ وببعضِهَا عندَ آخرينَ، فإذا جُمِعَ بينَ الاسمينِ على طريقِ بدلِ أحدِهمَا مِن الآخرِ فقد حصلَ البيانُ[٤]، نحوُ: جاءَ أبو عبدِاللهِ زيدٌ، ومِن شواهدِهِ قولُهُ تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٥].

ب ــ بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ، وفائدتُهُ التفسيرُ بعدَ الإبهامِ بذكرِ الجزءِ بعدَ كلِّهِ[٦]، نحوُ قولِكَ: أكلتُ الرغيفَ نصفَهُ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٧].

ج ــ بدلُ الاشتمالِ، ويُسمَّى بدلَ الانتقالِ، وفائدتُهُ التفسيرُ بعدَ الإبهامِ بذكرِ شيءٍ يشتملُ عليهِ المُبدَلُ منهُ بشرطِ ألاَّ يكونَ جُزءَهُ، بحيثُ تبقَى النفسُ عندَ ذِكرِ المُبدَلِ

---

[١] شروح التلخيص ٣/٣٩.

[٢] ينظر: النكت ١/٢٧٢-٢٧٣، والكشاف ١/١٦، ٢٣٢، وشرح المفصل ٣/٦٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٠٩، ٤٠١، ٤١٠، والبرهان ٢/٤٦٧، وحاشية الخضري ١/١٧.

[٣] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥-٢٨٧، وشرح شذور الذهب ٣٨٤.

[٤] ينظر: النكت ١/٢٧٣، وشرح المفصل ٣/٦٣، ومعاني النحو ٣/١٧٧-١٧٨.

[٥] سورة الفاتحة ٦-٧.

[٦] ينظر: الخصائص ٢/٤٥٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٠١، والبرهان ٢/٤٦٩، وحاشية ياسين على الألفية ٢/٨٥، ومعاني النحو ٣/١٨١.

[٧] سورة آل عمران ٩٧.

منهُ مُتشوِّقةً إلى ذكرِ البدلِ[1]، كقولِكَ: أعجبنِي زيدٌ علمُهُ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[2].

وقد نصَّ النحويونَ على أنَّ البدلَ بأنواعِهِ الثلاثةِ يُفيدُ بيانَ المُبدَلِ منهُ وتوكيدَهُ[3]، «أمَّا البيانُ فإنَّكَ إذا قلتَ: رأيتُ زيدًا أخاكَ، بيَّنتَ أنَّكَ تُريدُ بزيدٍ الأخَ لا غيرُ، وأمَّا التأكيدُ فلأنَّهُ على نيةِ تكرارِ العاملِ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: ضربتُ زيدًا، جازَ أنْ تكونَ ضربتَ رأسَهُ أو يدَهُ أو جميعَ بدنِهِ، فإذا قلتَ: (يدَهُ)، رفعتَ ذلكَ الإبهامَ»[4]. وجعلَ النحويونَ البدلَ مُفسِّرًا ومَرجِعًا لضميرِ الغائبِ، في نحوِ قولِكَ: مررتُ بهِ زيدٍ، إذْ لمْ يُؤْتَ بالبدلِ إلاَّ لتفسيرِ الضميرِ ورفعِ الإبهامِ عنهُ[5].

ويَذكرُ النحويونَ نوعًا رابعًا هو البدلُ المُباينُ[6]، نحوُ قولِكَ: أعطِنِي الكتابَ الحقيبةَ، لكنْ لا علاقةَ لهُ بالتفسيرِ بعدَ الإبهامِ؛ لأنَّهُ إمَّا للإضرابِ أو للنسيانِ أو للغلطِ بحسبِ قصدِ المُتكلِّمِ وحالِهِ.

ويُبدلُ الاسمُ مِن الاسمِ، والفعلُ مِن الفعلِ، والجملةُ مِن الجملةِ، أمَّا إبدالُ الاسمِ مِن الاسمِ فقد ذُكرتْ شواهدُهُ وأمثلتُهُ فيما سَبَقَ، ومِن شواهدِ إبدالِ الفعلِ مِن الفعلِ قولُهُ تعالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[7]، فقد أبدلَ (يضاعفْ) مِن (يَلْقَ)، وقولُ الراجزِ[8]:

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤٠١/٢، والبرهان ٤٦٩/٢، وحاشية ياسين على الألفية ٨٥/٢، ومعاني النحو ١٨١/٣.

[2] سورة البقرة ٢١٧.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ١٥١/١، والكشاف ١٦/١، وتلقيح الألباب ١٧١، وأسرار العربية ٢٦٤، وشرح المفصل ٦٦/٣، والبسيط ٣٩٥/١، والبحر المحيط ٤٨/١.

[4] البرهان ٤٦٧/٢.

[5] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٢، ١١/٣، وهذا البحث ٧٠-٧١، ٣٦١.

[6] ينظر: شرح المفصل ٦٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/١، وشرح شذور الذهب ٣٨٤.

[7] سورة الفرقان ٦٨-٦٩.

[8] الرجز بلا عزو في: كتاب سيبويه ١٥٦/١، والمقتضب ٦٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٩١/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٦/٢، والمقاصد النحوية ٢١١/٣، وشرح التصريح ١٦١/٢، وخزانة الأدب ٢٠٠/٥، ٢٠٢.

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيْءَ طَائِعَا

فقد أبدلَ (تُؤخذَ) مِن (تُبايعَ). ومِن شواهدِ إبدالِ الجملةِ مِن الجملةِ قولُهُ تعالَى: ﴿وَاتَّقُوْا الَّذِيْ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُوْنَ*أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِيْنَ*وَجَنَّاتٍ وَعُيُوْنٍ﴾[1]، بإبدالِ جملةِ (أمدَّكم بأنعامٍ وبنينَ ...) مِن جملةِ (أَمَدَّكم بما تعلمونَ)، وقولُ الشاعرِ[2]:

أَقُوْلُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا

أبدلَ جملةَ (لا تُقيمنَّ) مِن جملةِ (ارحلْ).

والفرقُ بينَ بدلِ الفعلِ وحدَهُ مِن الفعلِ، وبدلِ الجملةِ مِن الجملةِ «أنَّ الفعلَ يتبعُ ما قبلَهُ في إعرابِهِ لفظًا أو تقديرًا، والجملةُ تَتبعُ ما قبلَهَا مَحلاًّ إنْ كانَ لهَا مَحلٌّ وإلاَّ فلا»[3].

وتَجدرُ الإشارةُ هُنا إلى أنَّ البدلَ يُقلِّلُ مِن إبهامِ أسماءِ الاستفهامِ وأسماءِ الشرطِ[4]، بشرطِ أنْ يَقترنَ البدلُ مِن اسمِ الاستفهامِ بالهمزةِ، ويَقترنُ البدلُ مِن اسمِ الشرطِ بـ(إنْ)، كما في الأمثلةِ الآتيةِ:

ـ مَن ذا أسعيدٌ أمْ عليٌّ؟

ـ متَى تزورُنَا أغدًا أمْ بعدَ غدٍ؟

ـ كيفَ جئتَ أراكبًا أمْ ماشيًا؟

ـ مْن يقمْ إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو أقمْ معَهُ.

ـ متَى تُسافرْ إنْ غدًا وإنْ بعدَ غدٍ أُسافرْ معَكَ.

ولا يُشترطُ في البدلِ توافقُهُ معَ المُبدَلِ منهُ في التعريفِ والتنكيرِ، فقد يتَّفِقانِ وقد يختلفانِ، فقد يكونانِ معرفتينِ، كقولِكَ: حضرَ أخوكَ محمدٌ، وقد يكونانِ نكرتينِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيْدٍ﴾[5]، وكقولِكَ: مررتُ برجلٍ أخٍ لكَ، وقد

---

[1] سورة الشعراء ١٣٢-١٣٤.

[2] البيت بلا عزو في: مغني اللبيب ٥٥٧، ٥٩٥، والمقاصد النحوية ٢١١/٣، وشرح التصريح ١٦٢/٢، وشرح الأشموني ١٣٢/٣.

[3] شرح التصريح ١٦٢/٢.

[4] ينظر: نظم الفرائد ٦٩، وحاشية الصبان ٧٩/٤، والنحو الوافي ٦٨٣/٣.

[5] سورة إبراهيم ١٦.

يكونُ المبدلُ منهُ نكرةً، والبدلُ معرفةً: كقولِهِ تعالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1]، وقد يكونُ المُبدَلُ منهُ معرفةً، والبدلُ نكرةً، كقولِهِ تعالَى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[2]، ولابُدَّ في هذا أنْ تكونَ في البدلِ فائدةٌ لمْ تكنْ في المُبدَلِ منهُ.

نعودُ إلى ما ذُكرَ آنفًا في عطفِ البيانِ مِن مسألةِ الاتفاقِ بينَ عطفِ البيانِ والبدلِ المُطابِقِ، حتى قيلَ: كلُّ ما جازَ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ جازَ أنْ يكونَ بدلاً مُطابقًا[3]، ولكنَّهُ يَستحيلُ على المُتكلِّمِ أنْ يَقصدَهُمَا معًا، وإنَّما يجوزُ أنْ يَقصدَ أحدَهمَا، واستثنَوا مِن ذلكَ مَسائلَ يَجبُ كونُ التابعِ فيهَا عطفَ بيانٍ ولا يجوزُ جَعلُهُ بدلاً[4]، وأخرى يَجبُ فيهَا كونُ التابعِ بدلاً ولا يصحُّ جعلُهُ عطفَ بيانٍ[5]. وهذا يدلُّ على أنَّ بينَهمَا فُرُوْقًا، يُمكنُ تقسيمُهَا على فروقٍ معنويَّةٍ وأخرى لفظيَّةٍ، فمِنَ الفروقِ المعنويَّةِ:

أ ــ أنَّهُ في البدلِ يُقرَّرُ الثاني في مَوضعِ الأَوَّلِ، وفي عطفِ البيانِ يُوضَّحُ الاسمُ الأَوَّلُ بالثانِي[6].

ب ــ أنَّ البيانَ في البدلِ ليسَ مقصودًا بالذاتِ بلِ المقصودُ الأصليُّ مِن البدلِ تقريرُ النسبةِ، وحصلَ البيانُ تَبَعًا لذلكَ، أمَّا عطفُ البيانِ فالمقصودُ منهُ البيانُ

---

[1] سورة الشورى ٥٢-٥٣.

[2] سورة العلق ١٥-١٦.

[3] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٩٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٢، وارتشاف الضرب ٦٠٦/٢، وشرح قطر الندى ٣٢٥، وشرح التصريح ١٣٢/٢، وحاشية الخضري ١٣٩/٢.

[4] ينظر: شرح المفصل ٧٣/٣، وشرح شذور الذهب ٣٨٠، وهمع الهوامع ١٣٣/٣، والكواكب الدرية ٥٣٦/٢.

[5] ينظر: شرح شذور الذهب ٣٨٢، وهمع الهوامع ١٣٥/٣، والكواكب الدرية ٥٣٦/٢.

[6] ينظر: البرهان ٤٧٧/٢-٤٧٨.

والإيضاحُ أصالةً[1].

ج ــ أنَّ المتبوعَ في عطفِ البيانِ أهمُّ مِن التابعِ، والأمرُ بالعكسِ في البدلِ[2]؛ لأنَّ المتبوعَ في عطفِ البيانِ غيرُ معيَّنٍ فيحتاجُ إلى ما يُعيِّنُهُ، أمَّا المُبدَلُ منهُ فمُعيَّنٌ، وإنَّمَا يُذكَرُ البدلُ لبيانِ بعضِ المعانِي المنسوبةِ إليهِ.

ومِن الفُروقِ اللفظيَّةِ:

أ ــ أنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ ضميرًا ولا تابعًا لضميرٍ بخلافِ البدلِ فيجوزُ فيهِ إبدالُ الظاهرِ مِن المُضمَرِ[3]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[4]، فأبدلَ الاسمَ الموصولَ مِن الضميرِ (واوِ الجماعةِ)، ونحوُ قولِ الراجزِ[5]:

أَوْعَدَنِيْ بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِيْ فَرِجْلِيْ شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

بإبدالِ (رِجْلٍ) مِن الضميرِ (ياءِ المتكلمِ).

ب ــ أنَّ عطفَ البيانِ لا يُخالِفُ مَتبوعَهُ في التعريفِ والتنكيرِ، ويجوزُ في البدلِ مُخالَفةُ المُبدَلِ منهُ في ذلكَ[6].

ج ــ لا يقعُ عطفُ البيانِ جملةً ولا تابعًا لجملةٍ، ولا فعلاً ولا تابعًا لفعلٍ، ويجوزُ ذلكَ في البدلِ[7].

د ــ ليسَ عطفُ البيانِ في المعنَى على نيةِ إحلالِهِ مَحلَّ المتبوعِ، وليسَ في التقديرِ

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٨/٢، وشروح التلخيص ٣٧٨/١، ٣٩/٣.

[2] ينظر: شرح المفصل ٧٤/٣، ومعاني النحو ١٨٤/٣-١٨٥.

[3] ينظر: شرح المفصل ٧٣/٣، وهمع الهوامع ٢٢٣/١.

[4] سورة الأنبياء ٣.

[5] الرجز للعديل بن الفرخ في: المقاصد النحوية ٢٠٥/٣، وخزانة الأدب ١٨٦/٥، ١٨٧، والدرر ٦٢/٦، وبلا عزو في: شرح المفصل ٧٠/٣، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٢، وشرح التصريح ١٦٠/٢، وشرح الأشموني ١٢٩/٣. [الأداهم: جمع أدهم وهو القيد. شثنة: غليظة. المناسم: جمع منسم وهو طرف خف البعير].

[6] ينظر: شرح المفصل ٧٢/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٠٢/٢.

[7] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/١.

مِــن جملةٍ أخرَى، بخلافِ البدلِ في ذلكَ[١].

رابعًا: التوكيدُ:

التوكيدُ تابعٌ يُذكَرُ تقريرًا لمتبوعِهِ، لرفعِ احتمالِ المجازِ أوِ السهوِ[٢]، فالمتبوعُ هُنا مُقدَّرٌ تعيينُهُ عندَ السامعِ، وإنَّما يُتوقَّعُ أنْ يَدخُلَهُ بعضُ الاحتمالِ، فإذا قلتَ مثلاً: لقيتُ زيدًا، فقد يَحمِلُهُ السامعُ على غلامِ زيدٍ أو صاحبِهِ، فإذا قلــتَ: لقيــتُ زيــدًا نفسَهُ، رَفَعْتَ ذلكَ الاحتمالَ[٣]، فالتوكيدُ «تَحقيقٌ وتَثبيتٌ ورفعٌ للَّبسِ والإبهــامِ»[٤]، وبذلكَ يُشاركُ غيرَهُ مِن التوابعِ في بيانِ المتبوعِ وإيضاحِهِ[٥].

والتوكيدُ بوصفِهِ أحدَ التوابعِ نوعانِ[٦]:

أ ــ توكيدٌ معنويٌّ وظيفتُهُ الدلاليَّةُ رفعُ احتمالِ إرادةِ غيــرِ الظــاهرِ[٧]، وألفاظُــهُ مَحصورةٌ في: (النَّفْسِ والعَيْنِ) ويَرفعانِ تَوهُّمَ مُضافٍ إلى المتبوعِ، نحــوُ: جــاءَ الرئيسُ نفسُهُ، أو عينُهُ، و(كِلا وكِلْتَا وكُلٍّ وجميعٍ وعامَّةٍ) وترفعُ تَوهُّمَ عــدمِ إرادةِ الشمولِ، نحوُ: فازَ المُجِدَّانِ كلاهمَا، ورأيتُ الطالبتينِ كِلْتَيْهمَا، وحَضَرَ المُسافرونَ كُلُّهمْ، أو جميعُهمْ، أو عامَّتُهمْ. ويُشترطُ في ألفاظِ التوكيدِ المعنويِّ أنْ تَشتملَ علــى ضميرٍ يَربطُهَا بالمتبوعِ كما في الأمثلةِ السابقةِ.

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٣/٧٢.

[٢] ينظر: اللمع ١٤١، والتوطئة ١٨٩–١٩٠، للشلوبين، تحقيق: يوسف المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ط٢، ١٩٨٠م، والبسيط١/٣٩٥، وشرح شذور الذهب ٣٧٤، وهمع الهوامع ٣/١٣٦.

[٣] ينظر: أسرار العربية ٢٥٣، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٣.

[٤] نتائج الفكر ٢٢٦، وينظر: شرح المفصل ٣/٤٢، وبدائع الفوائد ١/٢٢٧.

[٥] ينظر: إصلاح الخلل ٧١، وشرح المفصل ٣/٤٢، وشرح الأشموني ٣/٥٩.

[٦] ينظر: شرح المفصل ٣/٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٦، وهمع الهوامع ٣/١٣٦، ١٤٣، والنحو الوافي ٣/٥٠١.

[٧] ينظر: المقرب ٣١٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٧٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٣١–١٣٢، وشرح المكودي ٢/٤٦٥، وشرح الأشموني ٣/٧٣.

وقد يحتاجُ المقامُ إلى تقويةِ التوكيدِ المعنويِّ[1]، فيُؤتَى بعدَ النفسِ بالعينِ، فيقالُ: جاءَ الرئيسُ نفسُهُ عينُهُ، ويُؤتَى بعدَ (كُلِّهِ) بأَجْمَعَ، وبعدَ (كُلِّهَا) بجَمْعَاءَ، وبعدَ (كُلِّهِمْ) بأَجْمَعِيْنَ، وبعدَ (كُلِّهِنَّ) بجُمَعَ، فيُقالُ: جاءَ الركبُ كلُّهُ أجمعُ، وجاءتِ القبيلةُ كلُّهَا جمعاءُ، وجاءَ الضيوفُ كلُّهمْ أجمعونَ، وجاءتِ الطالباتُ كلُّهنَّ جُمَعُ، ومِن ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2]. وقد يُؤتَى بعدَ هذهِ الألفاظِ المُقَوِّيَةِ بألفاظٍ مُقَوِّيَةٍ أُخرى[3]، هي: (أَكْتَعُ، وأَبْصَعُ وأَبْتَعُ)[4]، ويُفهَمُ مِن ذلكَ أنَّ التوكيدَ إذا احتاجَ إلى تقويةٍ دلَّ على أنَّهُ لمْ يرفعِ الاحتمالَ لوحدِهِ، ولو رُفِعَ الاحتمالُ بلفظِ التوكيدِ لمْ يُحتجْ إلى التقويةِ[5]، قالَ السُّهَيْلِيُّ[6]:«الجموعُ تختلفُ مقاديرُهَا، فإذا كَثُرَ العددُ احتيجَ إلى كثرةِ التوكيدِ حِرصًا على التحقيقِ ورفعِ المَجازِ، فإذا قلتَ: جاءَ القومُ كلُّهمْ، وكانَ العددُ كثيرًا، تُوهِّمَ أنَّهُ قدْ شذَّ مِنهمْ البعضُ، فاحتيجَ إلى توكيدٍ أبلغَ مِن الأَوَّلِ، وهو أجمعونَ وأكتعونَ»[7].

---

[1] ينظر: اللمع ١٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١.

[2] سورة الحجر ٣٠.

[3] ينظر: شرح المفصل ٤٠/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٨٧/٢، والنحو الوافي ٥١٨/٣.

[4] الكتع تمام الشيء، والبتع طول العنق، والبصع السيلان. ينظر: لسان العرب، وتاج العروس (كتع)، (بتع)، (بصع).

[5] ينظر: حاشية الخضري ١٣٢/٢.

[6] هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي، كان عالما بالعربية والقراءات، من مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، وغيرها. توفي سنة ٥٨١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٨١/٢.

[7] نتائج الفكر ٢٢٥.

ب ــ توكيدٌ لفظيٌّ وظيفتُهُ الدلاليَّةُ تقريرُ المتبوعِ بتمكينِهِ في نفسِ السامعِ، وإزالةِ ما في نفسِهِ مِن الشُّبْهَةِ المُحتمَلةِ[1]، وفيه يُكرَّرُ اللفظُ سواءٌ أكانَ اسمًا أَمْ فعلاً أَمْ حرفًا أَمْ جملةً، فمن توكيدِ الاسمِ قولُهُ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ»[2]، ومِن توكيدِ الفعلِ قولُ الشاعرِ[3]:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِيْ أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُوْنَ احْبِسِيْ احْبِسِيْ

فقد أكَّدَ الفعلَ (أتى) قبلَ ذِكرِ الفاعلِ.

ومِن توكيدِ الحرفِ قولُ الشاعرِ[4]:

لاَ لاَ أَبُوْحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُوْدَا

ومِن توكيدِ الجملةِ قولُهُ ﷺ: «وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا»[5]، وقولُ الشاعرِ السابقِ:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِيْ أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُوْنَ احْبِسِيْ احْبِسِيْ

فقد أكَّدَ جملةَ (احبسي) بمثلِهَا.

٨ــ أدواتُ التفسيرِ:

التفسيرُ لفظٌ عامٌّ يشملُ كلَّ ما أفادَ توضيحَ غيرِهِ، وهو عندَ أهلِ البيانِ «أنْ يكونَ في الكلامِ لَبْسٌ وخفاءٌ، فيُؤتَى بما يُزيلُهُ»[1]، وسيقتصرُ حديثُنَا هُنَا على

---

[1] ينظر: المقرب ٣١٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٧٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٧٤.

[2] الحديث أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ٧٢/٣، برقم (١٥٦٦)، تحقيق: محمد عبد المحسن التركي، القاهرة، دارهجر، ط١، ١٩٩٩م.

[3] البيت بلا عزو في: الخصائص ١٠٣/٣، ١٠٩، وشرح ابن عقيل ١٣٦/٢، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٢، ١٤٢/٣، وشرح الأشموني ٩٨/٢، وخزانة الأدب ١٥٦/٥، والدرر٣٢٣/٥، ٤٤/٦.

[4] البيت لجميل بن معمر في: شرح التصريح ١٢٩/٢، وخزانة الأدب ١٥٧/٥، والدرر ٤٧/٦، وبلا عزو في: المقاصد النحوية ١٥٣/٣، وشرح الأشموني ٨٤/٣. [بثنة: اسم محبوبة الشاعر].

[5] الحديث أخرجه أبو داود في سننه ٤٣٩/٢، برقم (٣٢٨٥)، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت.

أدواتِ التفسيرِ والجملةِ التفسيريَّةِ، فإنَّما يُؤتَى بهَا لتؤديَ وظيفةً معنويَّةً هي تفسيرُ ما قبلَهَا مِن إبهامٍ. ومِن أدواتِ التفسيرِ:

أ ــ (أيْ):

يُؤتَى بهَا بعدَ القولِ وغيرِهِ مِمَّا يَحتاجُ إلى تفسيرٍ؛ بسببِ إجمالِ اللفظِ أو غرابةِ فيهِ، ويكونُ ما بعدَهَا بيانًا لِمَا قبلَهَا[٢]، نحوُ: هذا عسجدٌ أيْ ذهبٌ، وهذا غضنفرٌ أيْ أسدٌ. وهي الأصلُ في أدواتِ التفسيرِ لِعُمومِ استعمالِهَا[٣]، فهي تُفسِّرُ المُفرَدَ كالأمثلةِ السابقةِ، وتُفسِّرُ الجملةَ التي فيهَا قولٌ صريحٌ، نحوُ: قلتُ لمحمدٍ قولاً، أيْ زيدٌ قادمٌ، والتي فيهَا معنَى القولِ، نحوُ: أشرتُ إليهِ أيِ اذهبْ، وتُفسِّرُ الجملةَ التي ليسَ فيهَا معنَى القولِ، كقولِكَ: فَعَلْتُ أيْ قَتَلْتُ، فإنَّ (قتلتُ) يرفعُ الإبهامَ الوضعيَّ عن (فعلتُ)، وكقولَ الشاعرَ[٤]:

وَتَرْمِيْنَنِيْ بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيْنَنِيْ لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِيْ

ب ــ (أنْ):

أنكرَ الكوفيونَ التفسيرَ بـ(أنْ)[٥]، وأثبتَهُ البصريونَ بشروطٍ هي[١]:

---

[١] الكليات ٢٦٠، للكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.

[٢] ينظر: شرح التسهيل ٥٢/٤-٥٣، وهمع الهوامع ٢٨٩/٢، والكليات ٢٢٢، ، والنحو الوافي ٥٤٥/٣.

[٣] ينظر: علل النحو ٤٥١، وشرح ألفية ابن معط ١١٥٦/٢، وحاشية ياسين على الألفية ٢٣٣/٢، وأمات الأبواب النحوية ١٦٩.

[٤] البيت بلا عزو في: شرح المفصل ١٤٠/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٦٨/٤، والجنى الداني في حروف المعاني ٢٣٣، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م، ومغني اللبيب ١٠٦، ٥٣٩، وخزانة الأدب ٢٣٨/١١، والدرر ٣١/٤، ١٢١/٥. [القلى: البغض].

[٥] ينظر: ارتشاف الضرب ٤٢٤/٢، ومغني اللبيب ٤٧، والمساعد ١١٢/٣.

١ــ أنْ يكونَ ما قبلَهَا كلامًا تامًّا أيْ جملةً، فلا تكونُ تفسيرًا للمفردِ.
٢ــ ألاَّ يتصلَ بـــ(أنْ) شيءٌ مِن صلةِ الفعلِ الذي تُفسِّرُهُ؛ «لأنَّهُ إذا اتَّصَلَ بهَا شيءٌ مِن ذلكَ صارتْ مِن جُملتِهِ ولمْ تكنْ تفسيرًا لهُ»[٢]، نحوُ قولِكَ: أَوْعَزْتُ إليهِ بأنْ قُمْ، وكتبتُ إليهِ بأنْ أكرمِ الضيفَ.
٣ــ أنْ يكونَ الفعلُ الذي تُفسِّرُهُ فيهِ معنَى القولِ وليسَ بقولٍ صريحٍ، نحوُ قولِكَ: كتبتُ إليهِ أنْ أكرمِ الضيفَ، وقولِهِ تعالَى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[٣]. ويرى بعضُ النحويينَ أنَّهُ لا يُشترطُ فيهَا ذلكَ بلْ تكونُ مُفسِّرةً بعدَ صريحِ القولِ[٤]، وجعلُوا منهُ قولَهُ تعالَى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[٥].
ويرى الباحثُ أنْ يُزادَ على هذهِ الشروطِ صِحَّةُ إحلالِ (أيِ) التفسيريَّةِ مكانَهَا، فإذا لمْ يَحسنْ وضعُ (أيْ) في موضعِهَا عُلِمَ أنَّهَا غيرُ تفسيريَّةٍ[٦].
ج ــ (إذا):
قد يُفسَّرُ بـــ(إذا)، وعلامةُ ذلكَ صِحَّةُ وضعِ (أيْ) في موضعِهَا، نحوُ: عَسْعَسَ الليلُ إذا أظلمَ، على أنَّ هناكَ فرقًا بينَ (أيْ وإذا) يظهرُ في تفسيرِ الجملةِ الفعليَّةِ المُسنَدِ فعلُهَا إلى ضميرِ المُتكلِّمِ، فإذا فُسِّرتْ بـــ(أيْ) حُرِّكَ تاءُ الضميرِ بالضَمِّ، فتقولُ: استكتمتُهُ سِرِّيْ، أيْ سألْتُهُ كِتمانَهُ؛ لأنَّكَ تَحكِي كلامَ المُتَحَدِّثِ عن نفسِهِ، وإنْ فُسِّرَ بـــ(إذا) حُرِّكَ تاءُ الضميرِ بالفتحِ، فتقولُ: استكتمتُهُ سِرِّيْ، إذا سألتَهُ

---

[١] ينظر: شرح المفصل ١٤٢/٨، وشرح ألفية ابن معط ١١٥٧/٢، والبرهان٢٥٠/٣-٢٥١، وشرح التصريح ٢٣٢/٢، والمطالع السعيدة بشرح ألفية السيوطي ٣٨٩، للسيوطي، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية، الدار الجامعية، (غ.ط)، ١٩٨٣م، وحاشية السجاعي ١٠١.
[٢] شرح المفصل ١٤٢/٨.
[٣] سورة المؤمنون ٢٧.
[٤] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٣١/٢، والمساعد ١١٣/٣.
[٥] سورة المائدة ١١٧.
[٦] ينظر: المسائل العضديات ٣٣، لأبي علي الفارسي، تحقيق: شيخ الراشد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ط١، ١٩٨٦م، والمقتصد ٤٨٨/١، وإصلاح الخلل ٣٨٦، والتبيان ١١٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١/١، وحاشية ياسين على الألفية ٢٣٣/٢، وأمات الأبواب النحوية ١٧٢.

كِتمانَه؛ لأنَّكَ تُخاطبُهُ[1]، وقيلَ: إنَّ مطابقةَ ما بعدَ (أيْ) لِمَا قبلَهَا سببُهُ أصالتُهَا في التفسيرِ، بخِلافِ (إذا) فهي منقولةٌ مِن بابِ الزمانِ المُتَضَمِّنِ معنى الشرطِ[2].

د ــ (أعنِي):

ذُكِرَ أنَّ مِن أدواتِ التفسيرِ (أعنِي)[3]، والدليلُ على ذلكَ أنَّهُ يَصحُّ وضعُ (أيِ) التفسيريَّةِ في موضعِهَا، نحوُ: ذهبَ محمدٌ أعنِي سافرَ، وقد أشارَ أبو البقاءِ الكَفَوِيُّ[4] إلى أنَّ هناكَ فرقًا بينَ التفسيرِ بـ(أيْ) والتفسيرِ بـ(أعنِي) بقولِه: «و(أيْ) يُفسَّرُ بهَا للإيضاحِ والبيانِ، و(أعنِي) لِدفعِ السؤالِ وإزالةِ الإبهامِ، وقيلَ: (أيْ) تفسيرٌ إلى المذكورِ، و(أعني) تفسيرٌ إلى المفهومِ»[5].

هـ ــ بعضُ أحرفِ العطفِ:

المقصودُ بذلكَ ما يُسمِّيهِ بعضُ المُتأخرينَ العطفَ التفسيريَّ[6]، ويكونُ بعطفِ المُرادِفِ على ما قبلَهُ، وخصَّهُ بعضُهمْ بالواوِ، وأجازَهُ آخرونَ في (أوْ)، والفاءِ[7]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيٓئَةً أَوْ إِثْمًا﴾[8]، وقولُهُ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا

---

[1] ينظر: همع الهوامع ٤٨٩/٢، والأشباه والنظائر ١٣٤/٢-١٣٥، وحاشية الشهاب ٥٢٨/١، وخزانة الأدب ٢٤٠/١١، والكليات ٢٢٢، وجامع الدروس العربية ٢٤٣/٣، والمعجم المفصل في النحو العربي ٧٤/١، ٢٨٠.

[2] ينظر: الأشباه والنظائر ١٣٥/٢.

[3] ينظر: الكليات ٢٢٢، والمعجم المفصل في النحو العربي ٢٠٤/١.

[4] هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، من مصنفاته: الكليات، وكتب أخرى باللغة التركية، توفي سنة ١٠٩٣هـ. وقيل: ١٠٩٥هـ. ينظر: الأعلام ٣٨/٢.

[5] الكليات ٢٢٢.

[6] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٦٣٤/٢، والبرهان ٤٨٨/٢، ٤٩١، ومغني اللبيب ٤٦٧، وشرح التصريح ١٣٦/٢، والإتقان ٢١٢/٣، وحاشية الصبان ٢٠٤/٢، وروح المعاني ١٥٤/١، وبغية الإيضاح ٥٩/٢.

[7] ينظر: شرح التسهيل ٢٢٢/٣، والبحر المحيط ١٥٤/٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ ج٢/٥٠ ٢، لمحمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، دار الحديث، (غ.ط)، ١٩٨٠م.

[8] سورة النساء ١١٢.

مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1]، وقولُهُ: ﴿فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ﴾[2]، قالَ أبو حيَّان: «فإنْ كانَ الانتقامُ هو الإغراقُ فتكونُ الفاءُ تفسيريَّةً، وذلكَ على رأيِ مَن يُثبِتُ هذا المعنَى للفاءِ»[3].

الجملةُ المُفسِّرةُ:

الجملةُ المُفسِّرةُ «هي الكاشفةُ لحقيقةِ ما تلتْهُ مِمَّا يفتقرُ إلى الكشفِ»[4]، وتُفسِّرُ الجملةُ الجملةَ كما تُفسِّرُ المُفرَدَ، وتكونُ الجملةُ المُفسِّرةُ مَقرونةً بأداةِ تفسيرٍ كالشواهدِ والأمثلةِ السابقةِ، ومُجرَّدةً مِن أدواتِ التفسيرِ كما سيأتِي، فمِن شواهدِ الجملةِ المُفسِّرةِ للمُفرَدِ قولُهُ تعالَى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[5]، فقد فَسَّرَ (النجوى) وأوضحَهَا واحتاطَ لهَا بمَا يُبيِّنُهَا بجملةِ (هل هذا إلَّا بشرٌ مثلُكمْ)، وقولُهُ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[6]، فجملةُ (تؤمنونَ) مُفسِّرةٌ لـ(تجارةٍ). ومِن الجملةِ المُفسِّرةِ للمُفرَدِ الجملةُ الواقعةُ خبرًا عن ضميرِ الشأنِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[7]، وقولِهِ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[8]،

---

[1] سورة المائدة ٤٨.

[2] سورة الأعراف ١٣٦.

[3] البحر المحيط ١٥٤/٥.

[4] ارتشاف الضرب ٣٧٤/٢، وينظر: مغني اللبيب ٥٢١.

[5] سورة الأنبياء ٣.

[6] سورة الصف ١٠.

[7] سورة يوسف ٩٠.

[8] سورة الحج ٤٦.

وقولِهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]؛ لأنَّ ضميرَ الشأنِ مُبهَمٌ لمْ يَسبقْهُ مَرجِعٌ يُفسِّرُهُ ، فكانتْ هذه الجملةُ مُفسِّرةً لهُ[2].

ومِن تفسيرِ الجملةِ بالجملةِ بابُ الاشتغالِ على تخريجِ الجمهورِ[3]، وإنْ كانَ لا يُجمعُ فيهِ بينَ الجملتينِ لحذفِ الجملةِ المُفَسَّرَةِ وجوبًا[4]؛ لأنَّهَا لو لمْ تُحذفْ لَمَا احتاجتْ إلى تفسيرٍ، نحوُ قولِكَ: زيدًا ضربتُهُ، فجملةُ (ضربته) مُفَسِّرةٌ للجملةِ المحذوفةِ (ضربت)؛ لأنَّهمْ «لمَّا قالُوا (زيدًا) انبهَمَ ولمْ يُعْلَمْ، ففُسِّرَ بـ(ضربته)»[5]، ويزدادُ الإبهامِ في بابِ الاشتغالِ إذا كانَ المحذوفُ مِن غيرِ لفظِ المذكورِ[6]، كقولِكَ: زيدًا مررتُ بهِ، ومحمدًا ضربتُ غلامَهُ. فالحذفُ في بابِ الاشتغالِ ليسَ حذفًا اعتباطيًّا ، وإنَّما لهُ غرضٌ دلاليٌّ هو الإبهامُ أَوَّلاً ثُمَّ التفسيرُ ثانيًا، لِيكونَ أوقعَ في النفسِ مِن ذكرِهِ غيرَ مُفسَّرٍ مِن أَوَّلِ الأمرِ[7].

وقد يكونُ التفسيرُ في بابِ الاشتغالِ مِن تفسيرِ فِعْلٍ لِفعلٍ لا جملةٍ لجملةٍ، ويكونُ ذلكَ في اشتغالِ المرفوعِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[8]؛ لأنَّ المحذوفَ هو الفعلُ حَسْبُ، فيكونُ تفسيرُهُ بفعلٍ مثلِهِ[9].

---

[1] سورة الإخلاص ١.

[2] ينظر: شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٩/١-٦٥٠، ومغني اللبيب ٥٢٦، وحاشية ابن حمدون ٧٥/١.

[3] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٨/١، ٣٩٩، وشرح شذور الذهب ٣٧١.

[4] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢١/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩٣/١، وجواهر الأدب ٢٠٠، وشرح التصريح ٢٧٥/١، ٢٧٩، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٩٧/١، والنحو الوافي ٧٦/٢.

[5] البسيط ٦٣٠/٢.

[6] ينظر: البرهان ٢٣٦/٣.

[7] ينظر: البسيط ٦٣٠/٢، والبرهان ١٠٢/٣، وجواهر الأدب ٢٠٠.

[8] سورة التوبة ٦.

[9] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٥، ١٥٣، وارتشاف الضرب ٥٥٢/٢، ومغني اللبيب ٣٥٣، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٩٧/١، وحاشية الصبان ٧٣/٢.

٩ــ أحرفُ الجرِّ التي تُفيدُ التبيينَ:

التبيينُ معنًى مِن معانِي ثلاثةٍ مِن أحرفِ الجرِّ هي: مِــنْ، والــلامُ، وإلــى، وسَيُفرِدُ البحثُ لِكُلٍّ منهَا حديثٌ يَخُصُّهُ.

أ ــ (مِن) البيانيَّةُ معَ مجرورِها:

مِن معانِي (مِن) الجارةِ بيانُ الجنسِ[١]، ويكونُ ذلكَ إذا كانَ قبلَهَا جنسٌ مُــبهَمٌ يَحتملُ أشياءَ، فيُؤتَى بــ(مِن) البيانيةِ معَ مجرورِهَا دالَّةً على النوعِ المقصــودِ[٢]، وكثيرًا ما تقعُ بعدَ (ما ومهما) الشرطيتَينِ و(كمِ) الخبريَّةِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[٣]، وقولِهِ: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٤]، وقولِهِ: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ﴾[٥]. وأنكرَ المغاربــةُ أنْ يكــونَ بيانُ الجنسِ مِن معانِي (مِن)[٦]، وخرَّجُوا ما وَرَدَ مِن شواهدَ على ابتــداءِ الغايــةِ والتبعيضِ، قالَ أبو حَيَّان: «والذي عليــهِ أصــحابُنَا أنَّ (مِــن) لا تكــونُ لبيــانِ الجنسِ»[٧].

---

[١] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٤١/١، ٤٢٥/٣، والمخصص ٥٣/١٤/٤، والكشاف ٢٧٤/١، ١٨/٤، ٨٣، وأسرار العربية ١٣٤، وارتشاف الضرب ٤٤٢/٢، والبحر المحيط ٧٦/٤، والمساعد ٢٤٧/٢، وجواهر الأدب ٢٧١، وشرح التصريح٨/٢.

[٢] ينظر: الكشاف ٢٧٤/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٦٩/٤، والبحر المحيط ٧٦/٤، ٧١/٧، وحاشية ابن حمدون ٣٣٠/١، والواضح في النحو ٣٣٧.

[٣] سورة فاطر ٢.

[٤] سورة الأعراف ١٣٢.

[٥] سورة مريم ٧٤.

[٦] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/١-٥٠١، والبسيط ٨٤٦/٢، والبرهان ٤٤٢/٤، وارتشاف الضرب ٤٤٢/٢، والبحر المحيط ١٧٠/١، والمساعد ٢٤٧/٢، وهمع الهوامع ٣٧٧/٢.

[٧] البحر المحيط ١٧٠/١، ١٨٥.

وتُعرَفُ (مِن) البيانيةُ مِن غيرِهَا بأنَّهُ إذا كانَ ما قبلَهَا معرفةً حَسُنَ تقديرُهَا بـ(الذي هو)[1]، كتقديرِهَا في قولِهِ تعالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[2]، فإنَّهُ يَحسنُ أنْ يُقالَ: فاجتنبُوا الرجسَ الذي هو الأوثانُ. وإذا كانَ ما قبلَهَا نكرةٌ يَحسنُ تقديرُ ضميرٍ في موقعِهَا، ويُجْعَلُ مَجرورُهَا خبرًا عنهُ[3]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[4]، فيصحُّ أنْ يُقالَ في غيرِ القرآنِ: يُحلَّونَ فيهَا أساورَ هي ذَهَبٌ.

وحقُّ المُبهَمِ الذي تُفسِّرُهُ (مِن) البيانيَّةُ أنْ يكونَ مُتقدِّمًا لِيحصُلَ البيانُ بعدَ الإبهامِ[5]، وقد تَتقدَّمُ معَ مجرورِهَا على المُبهَمِ لفظًا وهي في التقديرِ مُتأخِّرةٌ عنهُ، وفي ذلكَ يقولُ رضيُّ الدينِ الاستراباذيُّ: «وإنَّما جازَ تقديمُ (مِن) البيانيَّةِ على المُبهَمِ في نحوِ قولِكَ: أنَا مِن خطِّهِ في روضةٍ، ومِن رعايتِهِ في حرمٍ، وعندِي مِن المالِ ما يَكفِي، ومِن الخيلِ عشرونَ؛ لأنَّ المُبهَمَ الذي فُسِّرَ بـ(مِن) التبيينيةِ مُقدَّمٌ تقديرًا، كأنَّكَ قلتَ: أنا في شيءٍ مِن خطِّهِ في روضةٍ ... وكلُّ ذلكَ لِيحصلَ البيانُ بعدَ الإبهامِ»[6].

وقد يكونُ الغرضُ مِن التبيينِ بـ(مِن) التَّعميمَ وعدمَ إرادةِ نوعٍ بعينِهِ، يكونُ ذلكَ إذا كانَ مجرورُهَا مِن الأسماءِ الدالَّةِ على العمومِ، كتفسيرِ النحويينَ (أمَّا)

---

[1] ينظر: البرهان ٤/٤٤٢، و جواهر الأدب ٢٧١، وشرح المكودي ١/٣٢٩، وشرح التصريح ٢/٨، وحاشية الصبان ٢/٢١١، وحاشية ابن حمدون ١/٣٣٠.

[2] سورة الحج ٣٠.

[3] ينظر: شرح التصريح ٢/٨، وحاشية الصبان ٢/٢١١، وحاشية ابن حمدون ١/٣٣٠.

[4] سورة الكهف ٣١.

[5] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/٢٦٩-٢٧٠، والبحر المحيط ٦/٤٢٥، ٧/١٠٣، ٨/١٣٣، والواضح في النحو ٣٣٧.

[6] شرح كافية ابن الحاجب ٤/٢٦٩-٢٧٠.

بـــ(مَهمَا يَكُنْ مِن شيءٍ)، قالَ ياسينُ: «(مِن) لبيانِ الجنسِ، واستشكلَهُ الدَّمَامِيْنِيُّ[١] بأنَّهُ لمْ يَجْرِ على نوعٍ بعينِهِ، وأُجيبَ بأنَّ المقصودَ مِن البيانِ هُنا التعمـــيمُ، ودفـــعُ إرادةِ نوعٍ بعينِهِ»[٢].

وتَشتركُ (مِن) البيانيَّةُ معَ التمييزِ في أنَّ كُلاًّ مِنهمَا يُبيِّنُ جِنْسَ ما قبلَهُ، ولذلكَ يُقالُ: إنَّ التمييزَ على تقديرِ (مِن) البيانيةِ[٣]، وليسَ المُرادُ مِن ذلكَ أنْ تكونَ (مِن) مُقدَّرةً قبلَ التمييزِ؛ لأنَّ مِن أنواعِ التمييزِ ما لا يَصـــحُّ تقـــديرُهَا قبلَـــهُ، كـــالتمييزِ المُحوَّلِ وتمييزِ العددِ، وإنَّمَا المُرادُ أنَّ التمييزَ جِيْءَ بهِ لِبيانِ الجنسِ كمـــا جـــيْءَ بـــ(مِن) البيانيَّةِ للغرضِ نفسِهِ[٤]، وإنْ كانَ بينَهمَا مِن فَرقٍ فهو أنَّ (مِن) البيانيَّـــةَ نصٌّ في بيانِ الجنسِ، أمَّا التمييزُ فقد يَحتمِلُ في بعضِ المواضـــعِ الدلالـــةَ علـــى الهيئةِ[٥]، نحوُ قولِكَ: كفَى بزيدٍ شاعرًا، فـــ(شاعرًا) تَحتمِلُ التمييـــزَ والحـــالَ، أيْ تَحتمِلُ بيانَ الجنسِ وبيانَ الهيئةِ، فإذا قلتَ: (مِن شاعرٍ) كانَ نصًّا في بيانِ الجنسِ.

ب ــ اللامُ المُبيِّنَةُ:

اللامُ التي تُفيدُ التبيينَ نوعانِ: أحدُهمَا أنْ تُبيِّنَ فاعلاً ــ في المعنَـــى لا فـــي الصِّناعةِ ــ مُلْتَبسًا بمفعولٍ ــ في المعنَى لا في الصِّناعةِ[٦]ــ، وضابطُهَا أنْ تَقَـــعَ بعدَ فعلِ تعجُّبٍ أوِ اسمَ تفضيلٍ مُفْهِمَيْنِ حُبًّا أو بُغضًا، نحوُ: ما أحبَّنِي لمحمدٍ، ومـــا أبغضَنِي لزيدٍ، فاللامُ بَيَّنتِ الفاعلَ مِن المفعولِ، فالمُتكلِّمُ هو فاعلُ الحُبِّ والـــبُغضِ

---

[١] هو محمد بن أبي بكر بن عمر المعروف بابن الدماميني، ولد بالإسكندرية، كان عالما في النحو والنظم والخط، رحل إلى اليمن ودرس في جامع زبيد، من مصنفاته: شرح التسهيل، وتحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح البخاري، وغيرها. توفي سنة ٨٨٣هـ. ينظر: بغية الوعاة١/٦٦-٦٧.

[٢] حاشية ياسين على شرح التصريح ٢/٢٦٢. وينظر: حاشية الصبان ٤/٤٤، وحاشية الخضري ٢/٢٩٨.

[٣] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٣٦، ١٣٨، وشرح ابن عقيل ١/٥٠٥، وشرح التصريح ١/٣٩٤، وهمع الهوامع ٢/٢٦٢.

[٤] ينظر: شرح التصريح ١/٣٩٥.

[٥] ينظر: معاني النحو ٢/٢٨٣، واللبس في الدرس النحوي ١٨٩-١٩٧.

[٦] ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٣٣، ومغني اللبيب ٢٩١، والمساعد ٢/٢٥٧، وجواهر الأدب ٧٣، وهمع الهوامع ٢/٣٦٧، وجامع الدروس العربية ٣/١٨٢، والنحو الوافي ٢/٤٦٩، ٤٧٨.

في المِثالَين، و(محمدٌ) هو مَن وقعَ عليهِ الحُبُّ، و(زيدٌ) هو مَن وقعَ عليهِ البُغْضُ، فهمَا مَفعولانِ. ثانيْهمَا أنْ تُبيِّنَ فاعلاً أو مَفعولاً ليسَ بينَهمَا التباسٌ[1]، نحـوُ: تبًّـا لِزيدٍ، وويحًا لِعمرٍو، وسَقْيًا لكَ، فاللاَّمُ هُنا بَيَّنَتِ المعنِيَّ بالدُّعاءِ، قالَ سيبويهِ: «وأمَّا ذِكرُهمْ (لكَ) بعدَ (سقيًا) فإنَّمَا هو لِيبيِّنُوا المعنِيَّ بالدُّعاءِ، وربَّما تَرَكُوْهُ استغناءً إذا عرفَ الداعِي أنَّهُ قدْ عُلِمَ مَن تَعنِي، وربَّما جاءَ بهِ على العِلْمِ توكيدًا»[2]، ويُفهَمُ مِن كلامِ سيبويهِ أنَّهُ إذا لمْ يُعلَمِ المَعنِيُّ بالدعاءِ حَصلَ الإبهامُ فوجبَ ذِكْرُ اللاَّمِ لإزالتِهِ.

ج ــ (إلى) التي تُفيدُ التبيينَ:

تَشترِكُ (إلى) معَ اللاَّمِ في بيانِ التباسِ الفاعلِ بالمفعولِ بعدَ التعجُّبِ والتفضيلِ المُفْهِمَيْنِ حُبًّا أو بُغضًا[3]، نحوُ قولِكَ: ما أحبَّنِي إلى محمدٍ، فما بعدَ (إلى) هو فاعلُ الحُبِّ، والمُتكلِّمُ هو مَن وقعَ عليهِ الحُبُّ، وإذا قلتَ: ما أحبَّنِي لمحمدٍ، فالأمرُ بالعكسِ، فما بعدَ اللامِ هو المفعولُ، والمُتكلِّمُ هو الفاعلُ.

١٠ــ (مِن) الجارَّةُ للمُفضَّلِ عليهِ:

تُعدُّ (مِن) الجارةُ للمُفضَّلِ عليهِ مِن وسائلِ التخصيصِ[4]، ولذلكَ لا يُجمَعُ بينَهَا وبينَ (أل) الداخلةِ على اسمِ التفضيلِ، فلا يُقالُ: زيدٌ الأفضلُ مِن عمرٍو؛ «لأنَّ (مِن) تُكسِبُ ما تتَّصِلُ بهِ مِن (أَفْعَلَ) هذا تخصيصًا ما، ألا ترى أنَّ فيهِ إخبارًا بابتداءِ الفضلِ وزيادةِ الفاضلِ مِن المَفضولِ، وهذا اختصاصُ الموصوفِ بهذهِ الصفةِ ... فلمَّا كانتْ (مِن) للتخصيصِ، واللامُ إذا دخلتْ عليهِ استوعبتْ مِن التعريفِ أكثرَ مِمَّا تُفيدُهُ مِن التخصيصِ كَرِهُوا الجمعَ بينَهمَا»[5]. وبذلكَ تكونُ

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٣٢٨/١، والأصول ٢٥٢/٢، واللامات ١٢٢، وارتشاف الضرب ٤٣٣/٢، ومغني اللبيب ٢٩٢، والمساعد ٢٥٧/٢، وجواهر الأدب ٧٣، وهمع الهوامع ٣٦٧/٢.

[2] كتاب سيبويه ٣١٢/١-٣١٣. وينظر: الأصول ٢٥٢/٢، واللامات ١٢٢-١٢٤.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب٤٥١/٢، ومغني اللبيب١٠٤، ٢٩١، والمساعد ٢٥٤/٢، وشرح التصريح ١٢/٢، وهمع الهوامع ٣٦٧/٢، وجامع الدروس العربية ١٨٢/٣، والنحو الوافي ٤٦٩/٢، ٤٧٩.

[4] ينظر: الخصائص ٢٣٣/٣، وشرح المفصل ٦١/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١.

[5] شرح المفصل ٩٥/٦.

الوظيفةُ الدلاليَّةُ لـــ(مِن) الجارَّةِ للمُفضَّلِ عليهِ تقليلُ الإبهامِ في اســـمِ التفضـــيلِ، وجعلُهُ في مرتبةٍ قريبةٍ مِن المعرفةِ.

١١ــ المرجِعُ المُتأخِّرُ عن ضميرِ الغائبِ:

الأصلُ في ضميرِ الغائبِ أنْ يُفسِّرَهُ مرجِعُهُ المُتقدِّمُ كما ذُكِرَ ذلكَ في القرائنِ السابقةِ[١]، والواقعُ اللُّغويُّ يؤكِّدُ أنَّ مرجِعَ ضميرِ الغائبِ قد يتأخَّرُ إمَّا لفظًا حَسْبُ؛ لأنَّ رتبتَهُ التقديمُ، نحوُ: أكرمَ صديقَهُ محمدٌ، وهذا لا يَضُـــرُّ؛ لأنَّ الرتبـــةَ تجعـــلُ المرجِعَ في حُكمِ المُتقدِّمِ، ومِرانَةُ الجملةِ العربيَّةِ ــ إنْ لمْ يمنعْ مِن ذلكَ مـــانعٌ ــ تُبيحُ للمُتكلِّمِينَ التقديمَ والتأخيرَ، بحسبِ أهميةِ اللفظِ، وهم «إنَّما يُقدِّمُونَ الذي بيانُهُ أَهَمُّ وهمْ ببيانِهِ أَعْنَى»[٢]، وإمَّا أنْ يَتأخَّرَ لفظًا ورتبةً، وهذا لا يجوزُ إلاَّ إذا قصـــدَ المُتكلِّمُ منهُ نُكتةً معنويَّةً هي الإبهامُ أَوَّلاً ثُمَّ التفسيرُ ثانيًا[٣]؛ لأنَّهُ في هـــذهِ الحالـــةِ يَبقَى مُبهَمًا لا يُعرَفُ المُرادُ بِهِ حتَّى يأتِيَ مُفسِّرُهُ بعـــدَهُ[٤]، ويُســـمَّى هـــذا النَّـــوعُ الإضمارَ على شريطةِ التَّفسيرِ[٥]، ولا يجوزُ فيهِ السُّكوتُ على الضميرِ، بل لا بُـــدَّ مِن ذكرِ مُفسِّرِهِ، قالَ سيبويهِ: «ولا يجوزُ لَكَ أنْ تقولَ: نِعْمَ، ولا رُبَّـــهُ، وتســـكتُ؛

---

[١] ينظر: هذا البحث ١٥٢.

[٢] كتاب سيبويه ٣٤/١.

[٣] ينظر: شرح التسهيل ١٦٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٨١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، ١١، ٦٨، ١١٤، ١٢١، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٨، وحاشية الصبان ١٠٨/١.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه ٦/٢، والخصائص ٢٠/٢، والنكت ٦٥١/١، وأسرار العربية ١٠٩، وشرح المفصل ١١٨/٣، ٢٨/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥/٢-٧، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، والبسيط ٣٠٣/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٦/١.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٥/٢، ١٧٧، والمقتضب ١٤٥/٢، والأصول ١١٤/١، ٤١٩، والإيضاح ١٠٣، ٢٠١، ودلائل الإعجاز ١٦٣، والإنصاف ٩٤/١، وشرح التسهيل ١٦٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٨١/٢، والبسيط ٣٠٣/١، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٨.

لأنَّهُم إنَّما بَدَأُوْا بالإضمارِ على شريطةِ التَّفسيرِ، وإنَّما هو إضمارٌ مُقدَّمٌ قبلَ الاسمِ»[1].

وقدْ أشارَ البحثُ إلى المواضعِ التي يَعودُ فيهَا الضميرُ على مُتأخِّرٍ لفظاً ورتبةً في أسبابِ الإبهامِ، وسَيُفصَّلُ الحديثُ فيهَا في مواضعِ الإبهامِ في الفصلِ الثالثِ[2].

١٢ــ المخصوصُ في أسلوبِ المدحِ والذمِّ:

يتكونُ أسلوبُ المدحِ والذمِّ مِن الفعلِ والفاعلِ والمخصوصِ[3]، قالَ ابنُ الحاجبِ: «لابدَّ أنْ يكونَ بعدَ الفعلِ والفاعلِ اسمٌ مرفوعٌ، وهو المخصوصُ بالمدحِ والذمِّ؛ لأنَّ وضعَهَا على الإبهامِ أولاً ثُمَّ التفسيرِ»[4]، فيكونُ الكلامُ أوقعَ في نفسِ السامعِ مِن ذِكرِهِ مُفسَّرًا مِن أوَّلِ الأمرِ. وبهذا يتَّضحُ أنَّ الوظيفةَ الدلاليَّةَ للمخصوصِ هي تفسيرُ الإبهامِ الموجودِ في جملةِ المدحِ والذمِّ، الناشئِ مِن عُمومِ الفعلِ وعُمومِ الفاعلِ[5].

ولأنَّ الغرضَ مِن المخصوصِ إزالةُ الإبهامِ عن جملةِ المدحِ والذمِّ اشترطَ النحويونَ فيهِ ما يأتي:

---

[1] كتاب سيبويه ١٧٦/٢.

[2] ينظر: هذا البحث ٧٠-٧١، ٣٥٦-٣٦٤.

[3] ينظر: المقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١١/١، واللمع ٢٠٠، وتلقيح الألباب ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢.

[4] الإيضاح في شرح المفصل ٩٩/٢، وينظر: شرح ألفية ابن معط ٩٧١/٢، وحاشية ابن حمدون ١٣٥/١.

[5] ينظر: علل النحو ٢٩٠، والمقتصد ٣٦٤/١، وأمالي ابن الشجري ٨٤/١، ٣٨٨/٢، وشرح المفصل ١٢٧/٧، ١٣٠، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وشرح التصريح ٩٧/٢، وحاشية ابن حمدون ١٣٥/١، وأمات الأبواب النحوية ٣٨٢.

أ ــ أنْ يكونَ أخصَّ مِن الفاعلِ لا مُساويًا لهُ ولا أعمَّ منهُ[١]، نحوُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، ونِعْمَ الرجلُ رجلٌ يُواظبُ على النوافلِ، ونِعْمَ العملُ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: نِعْمَ الرجلُ إنسانٌ.

ب ــ أنْ يُجانسَ الفاعلَ لأنَّهُ في المعنَى تَفسيرٌ لهُ[٢].

ج ــ أنْ يتأخَّرَ عن جملةِ المدحِ أوِ الذمِّ لِيحصلَ بهِ التفسيرُ بعدَ الإبهامِ[٣]، وقد يتقدَّمُ على الجملةِ ما يدلُّ على المخصوصِ فيُغنِي عن ذِكرِه[٤]، نحوُ: العِلْمُ نِعْمَ المُقتنَى، لكنَّهُ لا يُسمَّى مَخصوصًا.

د ــ أنْ يكونَ مذكورًا في الكلامِ؛ ليؤديَ وظيفةَ التفسيرِ بعدَ الإبهامِ، ويجوزُ أنْ يُستغنَى عنهُ إذا دلَّ عليهِ دليلٌ[٥]، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[٦]، أيْ: نحنُ، وقولِهِ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[٧]،أيْ: أيُّوبُ، وكقولِ الراجزِ[١]:

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٥٥/٤، وشفاء العليل ٥٩١/٢، وحاشية الخضري ١٠٣/٢، وجامع الدروس العربية ٨٠/١.

[٢] ينظر: شرح المفصل ١٣٧/٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٠٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٥٥/٤، وحاشية الخضري ١٠٢/٢.

[٣] ينظر: المقتضب ١٤١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٦/٤، وشرح ألفية ابن معط ٩٧١/٢، وشروح التلخيص ٤٤٨/١، ٦٥/٣-٦٦، وهمع الهوامع ٢٠/٣، ٢٧، وحاشية الخضري ١٠٣/٢.

[٤] ينظر: أمالي ابن الشجري ٨٤/١، وشرح المفصل ١٣٥/٧، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢، وشرح التصريح ٩٧/٢، وهمع الهوامع ٢٨/٣.

[٥] ينظر: أمالي ابن الشجري ٨٤/١، وشرح المفصل ١٣٥/٧، وشرح الكافية الشافية ١١١٥/٢-١١١٦، و شرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢، وشرح التصريح ٩٧/٢، وهمع الهوامع ٢٨/٣.

[٦] سورة الصافات ٧٥.

[٧] سورة ص ٤٤.

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنْسِسِ

أيْ: بئسَ مقامُ الشيخِ مقامٌ مقولٌ فيهِ: أمرسْ أمرسْ.

وأجازَ النحويونَ في إعرابِ المخصوصِ أربعةَ أوجهٍ[٢]:

أ ــ أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، على تقديرِ أنْ يكونَ جوابًا عن سؤالٍ مُقدَّرٍ، فكأنَّ السامعَ لقولِكَ: نِعْمَ الرجلُ، استفهمَ قائلاً: مَنْ هو؟ فقلتَ: محمدٌ، أيْ: هو محمدٌ.

ب ــ أنْ يكونَ مبتدأً مؤخرًا خبرُهُ الجملةُ قبلَهُ.

ج ــ أنْ يكونَ مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ.

د ــ أنْ يكونَ بدلاً مِن الفاعلِ.

والذي يُناسبُ المعنَى هو الوجهُ الأَوَّلُ لِيحصلَ الإبهامُ أَوَّلاً ثُمَّ التفسيرُ ثانيًا[٣]، كأنَّهُ لمَّا ذُكِرَ الفاعلُ مُبهَمًا قُدِّرَ سؤالٌ عنهُ، فأُجيبَ عنهُ: (هو محمدٌ) مثلاً، ولعلَّ إعرابَ المخصوصِ بدلاً لا يخلُو مِن التفسيرِ بعدَ الإبهامِ، ولكنَّ فيهِ إشكالاً؛ لأنَّهُ لا يصحُّ أنْ يكونَ على نيةِ تكرارِ العاملِ، بجعلِهِ معمولاً لِفعلِ المدحِ أو الذمِّ[٤].

١٣ــ العلامةُ الإعرابيَّةُ:

أجمعَ النحويونَ ــ إلاَّ مَن شذَّ[٥]ــ على أنَّ الغرضَ مِن الإعرابِ الإبانةُ عنِ

---

[١] الرجز بلا عزو في: سر صناعة الإعراب ٣٨٩/١، والإنصاف ١١٤/١، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٦/٢، والدرر ٢١٩/٥. [أمرس: فعل أمر من المرس، وهو إرجاع الحبل بعد وقوعه من أحد جانبي البكرة. القعو:إحدى الخشبتين اللتين تكتنفان البكرة. اقعنسس: رجع إلى الخلف].

[٢] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠٣/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وشرح التصريح ٩٧/٢، وهمع الهوامع ٢٨/٣-٢٩، والنحو الوافي ٣٧٨/٣-٣٧٩.

[٣] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/٢-١٠٣.

[٤] ينظر: المقتضب ١٤٢/٢.

[٥] الذي شذ هو قطرب، فالإعراب عنده لاعتدال الكلام بين الوقف والوصل. ينظر: علل النحو ٧٠-٧١، ٧٧، والتبيين ١٥٦، والجملة العربية والمعنى ٣٠-٣٣، ودلالة السياق ٤٣٨، ونظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ١٥٥-١٦٠ (أطروحة دكتوراه)، سعيد أحمد البطاطي، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٢م، واللبس في الدرس النحوي ٤٣.

المعانِي[١]، أو إزالةُ الفسادِ ورفعُ الإبهامِ عنهَا[٢]، ولولاهُ لكانَ الكلامُ مُبهَمًا غيرَ مَفهومٍ، فإنَّ الجملةَ إذا كانتْ غُفْلاً مِن الإعرابِ احتملتْ معانِيَ عديدةً، ويُمثِّلُ النحويونَ لذلكَ بـ(ما أحسن زيد)، فإنَّ هذهِ الجملةَ مِن غيرِ إعرابٍ تَحتملُ النفيَ والاستفهامَ والتعجُّبَ[٣]، ومِن أمثلتِهِمْ أيضًا: (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ)[٤]، فمن فمن غيرِ إعرابِ الفعلِ (تشرب) يَحتمِلُ الكلامُ النهيَ عنِ الفعلينِ مُفترقَينِ أومُتصاحبينِ، كما يَحتمِلُ النهيَ عنِ الأَوَّلِ وإباحةَ الثانِي[٥]، والفارقُ بينَ هذهِ المعانِي اختلافُ الإعرابِ. ويكونُ ذلكَ في تقديرِي على قولِ مَن يرى أنَّ العربَ نَطَقَتْ بكلامِهَا غيرَ مُعْرَبٍ في أَوَّلِ الأمرِ، ثُمَّ رأتْ حصولَ الاشتباهِ فأعربتْهُ[٦].

ويَحصلُ إزالةُ الإبهامِ أيضًا باختلافِ حركاتِ البناءِ[٧]، في نحوِ: (أنتَ)، فإذا لمْ توجدْ حركةُ البناءِ احتملَ الضميرُ أنْ يكونَ لخطابِ المذكَّرِ والمؤنثِ، وكذلكَ: (جئتُ)، مِن غيرِ حركةٍ يَحتملُ الضميرُ أنْ يكونَ للمُتكلِّمِ وللمُخاطَبِ مُذكرًا ومؤنثًا.

---

[١] ينظر: تأويل مشكل القرآن١٤، والمقتضب ٨/١، والإيضاح في علل النحو ٦٩، ٧٧، والخصائص ٣٥/١، والإنصاف ٢٦/١-٢٧، وأسرار العربية ٤٠، ٤٦، وشرح المفصل ٧٢/١، ٧٣، ٨٤، والتوطئة ١١٦، والبسيط ٢٥٩/١، وظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ٤٤، د/ أحمد سليمان ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (غ.ط)، ١٩٩٣م.

[٢] ينظر: المقتصد ٩٧/١، وأسرار البلاغة ٥٦، لعبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م، والجملة العربية والمعنى ٣٠، وظاهرة الإعراب في النحو العربي ٤٤.

[٣] ينظر: أسرار العربية ٤٦، والتبيين ١٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/٢، والبسيط ٢٥٩/١-٢٦٠، وحاشية ابن حمدون ٤٤/١، والجملة العربية والمعنى ٣٠.

[٤] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/٢، وشرح ألفية ابن معط ٢٣٠/١، والبرهان ٣٧٧/١، وارتشاف الضرب ٤١٥/٢، والمساعد ٢٠/١، وهمع الهوامع ٦٧/١.

[٥] ينظر: اللمع ١٨٨، والرد على النحاة ١٣٤، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢م، وشرح المفصل ٢٣/٧، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/٢، وشرح ألفية ابن معط ٢٣٠/١، وهمع الهوامع ٣١٣/٢.

[٦] ينظر: الإيضاح في علل النحو ٦٧-٦٩.

[٧] ينظر: الإنصاف ٢٠٤/٢، والبسيط ٣٠٦/١، واللسانيات ٢٢٩.

١٤ــ ما دلَّ على هيئةِ المصدرِ أو نوعِهِ:

يُعدُّ ما دلَّ على هيئةِ المصدرِ أو نوعِهِ مِن وسائلِ التخصيصِ[١]، وتكونُ الدلالةُ على هيئةِ المصدرِ أو نوعِهِ بطريقتَينِ:

الأُولى: صوغُ المصدرِ بزيادةِ تاءٍ على وزنِهِ الأصليِّ وكسرِ أولِهِ (فِعْلَة)[٢]، كالقِتْلَةِ والمِيْتَةِ والقِعْدَةِ، ومنهُ ما وردَ في الحديثِ مِن قولِهِ ﷺ: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوْا القِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوْا الذِّبْحَةَ»[٣]. فهذه التاءُ تُسمَّى تاءَ التحديدِ؛ لأنَّهَا تُفيدُ الاختصاصَ بنوعٍ مِن أنواعِ المصدرِ لا يَتناولُ غيرَهُ[٤].

الثانيةُ: الإتيانُ بلفظٍ يُفيدُ بيانَ الهيئةِ، ويُعدُّ مِمَّا نابَ عنِ المصدرِ المختصِّ[٥]، نحوُ: قعدَ محمدٌ القُرفُصاءَ، واشتملَ الصَّمَّاءَ، ورجعَ القَهْقَرَى، فالقرفصاءُ ضربٌ لا يقعُ على كلِّ قُعودٍ، وهو أنْ يشتملَ متداخلاً، والصماءُ أنْ يتجلَّلَ بثوبٍ وتكونُ يداه داخلَ الثوبِ، وليسَ كلُّ اشتمالٍ كذلكَ، والقهقرى معناهُ الرجوعُ إلى الجهةِ التي جاءَ منهَا، وليسَ كلُّ رجوعٍ كذلكَ[٦]، فهذه الألفاظُ دالةٌ على هيئاتٍ مخصوصةٍ وظيفتُهَا الدلاليَّةُ رفعُ الإبهامِ عن هيئةِ الحدثِ قبلَهَا[٧].

---

[١] ينظر: النكت ١٦٦/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٢١/٢-٥٢٢، وشرح التسهيل ١٨٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٢، وشرح التصريح ٣٢٨/١.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٢٣٢/٢، ٤٤/٤، والنكت ١٦٦/١، وشرح الكافية الشافية ٧٢٦/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٢٥/١، للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط)، ١٩٨٢م، وتصريف الأسماء والأفعال ١٤٤-١٤٥.

[٣] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٦٣.

[٤] ينظر: جواهر الأدب ١٢١.

[٥] ينظر: شرح التسهيل ١٨٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٢، والمساعد ٤٦٨/١، وشرح التصريح ٣٢٨/١، وحاشية الخضري ٣٨٦/١.

[٦] ينظر: النكت ١٦٦/١، ولسان العرب، وتاج العروس (قهقر)، (قرفص)، (صمم).

[٧] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٥٢١/٢-٥٢٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٦/٢-٧٢٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٢/١.

يُزادُ على هاتينِ الطريقتَينِ ما ذُكِرَ سابقًا مِن تَخصيصِ المصدرِ بـ(أل) العهديةِ، نحوُ: سرتُ السيرَ، أو بالنعتِ، نحوُ: سرتُ سيرًا حثيثًا، أو بالإضافةِ، نحوُ: سرتُ سيرَ العقلاءِ، ويدخلُ فيهِ ما اتَّفقَ فيهِ مصدرُ الهيئةِ والمصدرُ الأصليُّ، نحوُ: نَشَدَ نِشْدَةً، فللدلالةِ على الهيئةِ يُؤتَى بمُخصِّصٍ مِن خارجِ اللفظِ كالنعتِ أو الإضافةِ[1]، فيُقالُ: نشدَ محمدٌ الضالَّةَ نِشْدَةً عظيمةً، أو: نِشْدَةَ الملهوفِ.

١٥ــ ما دلَّ على عددِ المصدرِ:

تكونُ الدلالةُ على عددِ مرَّاتِ المصدرِ بإحدَى الوسائلِ الآتيةِ:

الأُولى: زيادةُ تاءٍ على المصدرِ الأصليِّ[2]، فإنْ كانَ ثلاثيًّا كانَ مصدرُ المرَّةِ منهُ على وزنِ (فَعْلَة) بفتحِ الفاءِ، نحوُ: ضَرْبَةٍ، وجَلْسَةٍ، ورَمْيَةٍ، وإنْ كانَ مَزيدًا على الثلاثيِّ زيدتِ التاءُ عليهِ، نحوُ: انطلاقةٌ، وإكرامةٌ، واستخراجةٌ. وهذهِ التاءُ تُسمَّى تاءَ التحديدِ؛ لأنَّهَا تَفْرُقُ بينَ المُطلَقِ والمُقيَّدِ، فالضربُ يقعُ على القليلِ والكثيرِ مِن جنسِهِ، فإذا قالُوا: ضَرْبَةً، اختصَّ بالواحدةِ مِن الضربِ فصارَ مَحدودًا[3].

فإنِ اتَّفقَ وزنُ المصدرِ الأصليِّ معَ المصدرِ الدالِّ على المرَّةِ، نحوُ: رحمةٌ، ودعوةٌ، وإجادةٌ، واستعانةٌ، جِيْءَ بمُخصِّصٍ مِن خارجِ اللفظِ وهو النعتُ[4]، فيُقالُ: رحمتُ المسكينَ رحمةً واحدةً، واستعنتُ بمحمدٍ استعانةً واحدةً.

الثانيةُ: تثنيةُ المصدرِ وجمعُهُ[5]، نحوُ: ضربتُ الولدَ ضربتينِ، أو ضرباتٍ.

---

[1] ينظر: همع الهوامع ٢/٢٨٥، والنحو الوافي ٣/٢٢٨-٢٢٩، وتصريف الأسماء والأفعال١٤٥، د/ فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة المعارف، ط٢، ١٩٨٨م.

[2] ينظر: النكت ١/١٦٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٢٤، والبسيط ١/٤٧٤، ٢/٩٨٥، وجواهر الأدب ١٢١، وهمع الهوامع ٣/٢٨٥، وتصريف الأسماء والأفعال ١٤٣.

[3] ينظر: نتائج الفكر ٢٨٣، والبسيط ١/٤٧٤، ٩٨٥، والمساعد ٣/٢٩٧، وجواهر الأدب ١٢١.

[4] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/١٢٤، وهمع الهوامع ٣/٢٨٥، والنحو الوافي ٣/٢٢٧، ٢٢٨، وتصريف الأسماء والأفعال ١٤٤.

[5] ينظر: الأصول ١/١٦٠، والنكت ١/١٦٦، وشرح التسهيل ٢/١٨٠، وشرح ألفية ابن معط ١/٦٢٣، والمساعد ١/٤٦٥، وشرح التصريح ١/٣٢٤، وحاشية الخضري ١/٣٨٦، ٤٢٤.

الثالثةُ: الإتيانُ بلفظِ العددِ مُميَّزًا بمصدرٍ[١]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿فَاجْلِدُوْهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً﴾[٢]، وقولِكَ: دارتِ العجلةُ ثلاثَ دوراتٍ.

كُلُّ هذه الوسائلِ تنقلُ المصدرَ أو ما نابَ عنهُ مِن الإبهامِ والإطلاق إلى التعيينِ والتحديدِ[٣].

١٦ــ الجوابُ:

كُلُّ شيءٍ يحتاجُ إلى جوابٍ يكونُ جوابُهُ الغايةَ المقصودةَ، فيكونُ الجوابُ مُخلِّصًا مِن إبهامِ ما قبلَهُ، فإذا حُذِفَ الجوابُ لغيرِ دليلٍ كانَ ذلكَ مِظنَّةَ الإبهامِ، فمِمَّا يحتاجُ إلى جوابِ الاستفهامُ، قال ابنُ ولاَّدٍ[٤]: «وأنتَ إذا استفهمتَ فإنَّما تُبهِمُ وتطلبُ الإبانةَ مِن غيرِكَ»[٥]، والإبانةُ في هذهِ الحالةِ تكونُ بالجوابِ عنِ السؤالِ، فثَبُتَ بهذا أنَّ جوابَ الاستفهامِ يُعَدُّ إحدَى القرائنِ اللفظيَّةِ المُخلِّصةِ مِن الإبهامِ[٦]. ويُقاسُ على ذلكَ جوابُ الشرطِ وجوابُ القسمِ.

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٦٩/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٢٣/١، وشرح التصريح ٣٢٨/١، وهمع الهوامع ٧٧/٢.

[٢] سورة النور ٤.

[٣] ينظر: النكت ١٦٦/١، وشرح التسهيل ١٨٠/٢، والمساعد ٤٦٥/١-٤٦٦، وشرح التصريح ٣٢٨/١، وحاشية الخضري ٨٦/١، والكواكب الدرية ٣٥١/٢.

[٤] هو أحمد بن محمد بن ولاد النحوي، كان شيخه الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس، من مصنفاته انتصار سيبويه على المبرد، والمقصور والممدود. توفي سنة ٣٣٢هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٨٦/١.

[٥] الانتصار لسيبويه على المبرد ١٧٩، لابن ولاد، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.

[٦] ينظر: الإيضاح ٢٢٤-٢٢٥، والصاحبي ٨٨، وشرح المفصل ٩٧/٨، وشروح التلخيص ٥٤/٣، وهمع الهوامع ٢٠٥/١.

غيرَ أنَّهُ قد يُستغنَى عنِ الجوابِ لدليلٍ يدلُّ عليهِ، أو لقصدِ الإبهامِ على السامعِ، حتى يَذهبَ ذهنُهُ في تقديرِ الجوابِ كُلَّ مَذهبٍ مُمْكِنٍ[1]، كما وَرَدَ في قولِهِ تعالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[2].

١٧ــ لواحِقُ الضمائرِ المُنفصِلَةِ (أنْ، وإيَّا، والهاء):

المشهورُ عندَ البصريينِ أنَّ الضميرَ المنفصلَ في حالةِ الرفعِ هو (أنْ)[3]، وبذلكَ يكونُ مُشتركًا بينَ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ، ثُمَّ زيدتِ الألفُ لبيانِ حركةِ النونِ، وزيدتِ التاءُ للفرقِ بينَ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ[4]، وكذلكَ يكونُ الضميرُ (أنْ)[5] الذي للمُخاطَبِ مُشتركًا بينَ المذكرِ والمؤنثِ بفروعِهِمَا، فيُؤتَى بحرفِ الخطابِ التاءِ لبيانِ المقصودِ بالضميرِ[6]، قالَ الأنباريُّ: «الضميرُ هو (أنْ) وهو مُبهَمٌ، والتاءُ تُبيِّنُهُ، فإنْ كانتْ مفتوحةً دَلَّتْ على أنَّهُ ضميرُ المذكَّرِ، وإنْ كانتْ

---

[1] ينظر: الكشاف ٤/٥، وشرح المفصل ٩/٩، والبسيط ٨٦٧/٢-٨٦٨، والبرهان ٢١٨/٣، والبحر المحيط ٢٢٥/٩، والجملة العربية والمعنى ٢١٦.

[2] سورة الأنعام ٢٧.

[3] ينظر: الأصول ١١٧/٢، واللباب ٤٧٦/١، وشرح المفصل ٩٤/٣، والبسيط ٣٠٦/١، وارتشاف الضرب ٤٧٣/١، ومغني اللبيب ٤١، وحاشية الخضري ١١٦/١.

[4] ينظر: نتائج الفكر ١٧١، ١٧٢، واللباب ٤٧٦/١، وشرح المفصل ٩٤/٣، والبسيط ٣٠٦/١، ومغني اللبيب ٤١، وحاشية الخضري ١١٦/١-١١٧.

[5] ذهب ابن كيسان إلى أن الضمير من (أنت) هو التاء فقط. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢١/٣، وارتشاف الضرب ٤٧٣/١، وهمع الهوامع ٢٠١/١.

[6] ينظر: اللباب ٤٧٦/١، وشرح المفصل ٩٤/٣، والبسيط ٣٠٦/١، ومغني اللبيب ٤١، وحاشية الخضري ١١٦/١-١١٧.

مكسورةً دلتْ على أنَّهُ ضميرُ المؤنَّثِ»[1]، وأمَّا الكوفيونَ فيرونَ أنَّ الألفَ والتاءَ مِن نفسِ الكلمةِ، فالضميرُ عندَهم (أنَا)، و(أنتَ) بكمالِهمَا[2].

ومِن النحويينَ مَن يرى أنَّ لفظَ ضميرِ النصبِ (إيَّا) مُشتركٌ بينَ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ والغائبِ[3]، فيحتاجُ في فَهْمِ المُرادِ منهُ إلى قرينةٍ، هذهِ القرينةُ هي اللواحِقُ (ياءُ التكلُّمِ، وكافُ الخطابِ، وهاءُ الغيبةِ) وفروعُهَا[4].

وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ ضميرَ الغائبِ المُنفصلَ هو (الهاءُ)[5]، أيْ أنَّهُ مُشتركٌ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ وفروعِهمَا، وأنَّ ما بعدَهُ أحرفٌ تُبيِّنُ المُرادَ منهُ.

١٨ــ مُخلِّصاتُ الفعلِ المُضارعِ لأحَدِ الزمانينِ (الحاضرِ أو المُستقبَلِ):

الفعلُ المضارعُ عندَ تجرُّدِهِ مِن القرائنِ مُشتركٌ ــ عندَ السامعِ ــ بينَ زمانَيِ الحالِ والاستقبالِ[1]، قالَ سيبويهِ: «وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ مِن لفظِ أحداثِ

---

[1] الإنصاف ٢٠٤/٢.

[2] ينظر: شرح المفصل ٩٤/٣، ٩٥، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٠/٣، ٢١، ومغني اللبيب ٤١، والمساعد ٩٩/١.

[3] مجمل الخلاف في (إيا) على النحو الآتي:

ــ الضمير هو (إيا) وما بعده حروف للدلالة على المتكلم والمخاطب والغائب.

ــ أن الضمير هو هذه اللواحق، وتكون (إيا) حرفا تعتمد عليه هذه الضمائر .

ــ أن اللفظ بكامله (إياي، إياك، إياه) يعد ضميرا.

ــ الضمير (إيا) مضاف إلى مابعده.

ــ أن الضمير هذه اللواحق و(إيا) اسم ظاهر أضيف إليها.

ــ (إيا) لا ظاهر ولا مضمر، بل هو اسم مبهم كني به عن ظاهر.

ينظر: الإنصاف ٢٠٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥/٢-١٦، وشرح ألفية ابن معط ٦٧٣/١-٦٧٤، وارتشاف الضرب ٤٧٤/١، وشرح شذور الذهب ١٣٧، وحاشية الصبان ١١٥/١.

[4] ينظر: الأصول ١١٧/٢، والإنصاف ٢٠٤/٢، وشرح المفصل ٩٨/٣-١٠١، ١٢٧/٨، والبسيط ٣٠٦/١، وشرح شذور الذهب ١٣٧، وائتلاف النصرة ١٠٤، وحاشية الصبان ١١٥/١.

[5] ينظر: الإنصاف ١٨٩/٢، وائتلاف النصرة ٦٥. وقد نسب الخضري هذا القول إلى البصريين. ينظر: حاشية الخضري ١١٦/١-١١٧.

الأسماءِ، وبُنيتْ لِمَا مَضَى، ولِمَا يكونُ ولمْ يقعْ، وما هو كائنٌ لمْ يَنقطِعْ ... وأمَّا بناءُ مَا لمْ يقعْ فإنَّهُ قولُكَ آمرًا: اذهبْ، ... ومُخبِرًا: يَقتلُ، ويَذهبُ، ... وكذلكَ بناءُ ما لمْ يَنقطِعْ وهو كائنٌ إذا أخبرتَ»[٢]، فالظاهرُ مِن كلامِ سيبويهِ أنَّ بناءَ المُضارعِ مُشترَكٌ بينَ الزَّمانينِ الحاضرِ والمُستقبَلِ، وإنْ كانَ المشهورُ أنَّهُ في الحالِ أَظْهَرُ[٣]، غيرَ أنَّ المُتتبِّعَ لخِلافِ النحويينَ في تحديدِ زمنِهِ إذا تَجرَّدَ عنِ القرينةِ، يَكادُ يَجعلُهُ مِن المُشترَكِ بينَ الزمانينِ مِن غيرِ ترجيحٍ[٤]، فقومٌ يَجعلونَهُ مُشترَكًا بينَ الحالِ والاستقبالِ على السواءِ، وهو عندَ قومٍ أَظْهرُ في الحالِ، وعندَ آخرينَ أَظْهرُ في الاستقبالِ، وقومٌ يُنكرونَ الحالَ فيهِ.

وحصولُ الاشتراكِ في زمانِ الفعلِ المضارعِ يَجعلُهُ مُبهَمًا شبيهًا بالنكرةِ قبلَ أنْ يَدخلَهَا التعريفُ[٥]، قالَ ابنُ مالكٍ: «سُمِّيَ مُضارعًا؛ لأنَّ المُضارعةَ المُشابَهةُ، وقد شابهَ الاسمَ في أشياءَ منهَا ... ، ومنهَا الاختصاصُ بعدَ الإبهامِ، فإذا قلتَ: يُصلِّي زيدٌ[٦]، كانَ مُبهَمًا لاحتمالِ الحالِ والاستقبالِ، فإذا قلتَ: الآنَ أو غدًا ثَبتَ

---

[١] ينظر: المقتضب ٨٣/١، ونظم الفرائد ٢٣٨، والرد على النحاة ١٣٣، وشرح المفصل ٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١، والبسيط ١/ ٢٢٧، ٢٤٠-٢٤١، ٧٨٧/٢، ورصف المباني ٤٧-٤٨، وارتشاف الضرب ٤١٤/١، وشفاء العليل ١٠٤/١، وجواهر الأدب ٥٩.

[٢] كتاب سيبويه ١٢/١.

[٣] ينظر: اللمع ٦٩، وشرح التسهيل ٢١/١-٢٣، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤، والبسيط ٢٤٠/١-٢٤١، وشرح ألفية ابن معط ١٩٩/١، والمساعد ٢١/١.

[٤] ينظر: الأصول ٣٨/١-٣٩، والمقتصد ٨٣/١-٨٤، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤، وشرح ألفية ابن معط ٣٠٧/١، ورصف المباني ٤٧-٤٨، وارتشاف الضرب ٥/٣، وشفاء العليل ١٠٤/١-١٠٥.

[٥] ينظر: أسرار العربية ٤٦، والرد على النحاة ١٣٣، وشرح كافية ابن الحاجب ١١/٤، ١٣، والبسيط ٢٢٧/١، ورصف المباني ٤٧، وهمع الهوامع ٦٦/١، وحاشية الصبان ٥٩/١، والواضح في النحو ٧٧.

[٦] قد يدل المضارع على حقيقة ثابتة غير محددة بزمان، نحو: إن الله يحيي ويميت.

الاختصاصُ وارتفعَ الإبهامُ، فكانَ في ذلكَ بمنزلةِ الاسمِ، فإنَّهُ مُـبهَمٌ فـي تنكيـرِهِ مُختصٌّ في تعريفِهِ»[١].

ومُخلِّصاتُ المضارعِ مِن الإبهامِ على قِسمَينِ، مُخلِّصاتٌ للحالِ ومُخلِّصاتٌ للاستقبالِ، وكلٌّ منهَا سابقٌ ولاحقٌ.

ـ مُخلِّصاتُهُ للحالِ:

ومِنهَا مَا يَسبِقُ المُضارعَ كـ(اللاَّمِ المُزحلَقةِ)، و(ليسَ، وما، وإنِ النافيـاتِ) بشرطِ ألاَّ يَتقيَّدَ الفعلُ بزمانٍ آخرَ[٢]، ومِنهَا ما يَلحقُ بهِ[٣] كـ(الآنَ، والسـاعةِ، واللحظةِ)، وكُلُّ اسمٍ يدلُّ على الزمنِ الحاضرِ[٤].

ـ مُخلِّصاتُهُ للاستقبالِ:

ويَسبقُهُ مِنهَا (السِّينُ، وسوفَ، وهلْ، وأدواتُ التَّرجِّي، والنواصبُ، والجوازمُ باستثناءِ لمْ ولَمَّا)[٥]، ويَلحقُ بهِ مِنهَا (نُونَا التوكيـدِ، وكُلُّ اسـمٍ يدلُّ عـلى الزمنِ المُستقبَلِ[٦]، نحوُ: غدًا، ويومُ القيامةِ، وإذا، وبعدَ ...)[٧].

---

[١] شرح الكافية الشافية ١/١٦٩-١٧٠.

[٢] ينظر: المقتضب ٢/٣٣٥، وارتشاف الضرب ٣/٦، وحاشية ابن حمدون ١/١٦٦.

[٣] قد تتقدم هذه الأسماء الدالة على الزمن على الفعل المضارع، والأصل فيها أن تتأخر عنه.

[٤] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٨، وشرح الكافية الشافية ١/١٦٩، ورصف المباني ٤٨، وارتشاف الضرب ٣/٥، وحاشية الصبان ١/٥٩، ومعاني النحو ٣/٢٨٠.

[٥] ينظر: المقتضب ٢/٣٣٤، والتوطئة ١٣٨، والبسيط ١/٢٤٢، وارتشاف الضرب ٣/٦، وجواهر الأدب ٥٦، ٥٩، ٢٨٣، ٣٧٠، الكواكب الدرية ١/٤١، ومعاني النحو ٣/٢٨١-٢٨٣.

[٦] قد تتقدم هذه الأسماء الدالة على الزمن على الفعل المضارع، والأصل فيها أن تتأخر عنه.

[٧] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٨، وشرح الكافية الشافية ١/١٦٩، والبسيط ١/٢٤٢، ورصف المباني ٤٨، وارتشاف الضرب ٣/٦، جواهر الأدب ٢٩٥، وحاشية الصبان ١/٥٩، ومعاني النحو ٣/٢٨١-٢٨٣.

ولَمَّا خَلَّصتْ هذهِ القرائنُ الفعلَ المُضارعَ لِزمَنٍ مُعيَّنٍ بعدَ أنْ كانَ صالحًا لأحَدِ الزمانينِ الحالِ والاستقبالِ صحَّ جَعلُهَا مِن القرائنِ اللفظيَّةِ المُخلِّصةِ مِن الإبهامِ.

١٩ــ منعُ الاسمِ مِن التنوينِ:

يكونُ التنوينُ علامةً على التنكيرِ وعدمِ التعيينِ، وذلكَ في العلَمِ الذي حَقُّهُ المنعُ مِن الصرفِ، وسَحَرَ، وغُدْوَةَ وبُكْرَةَ وما شابهَهَا، واسمِ الفعلِ، واسمِ الصوتِ، فإذا تَجرَّدتْ هذهِ الأسماءُ مِن التنوينِ اكتسبتْ دلالةً جديدةً هي التعريفُ والتَّعيينُ، فيَكونُ تجرُّدُهَا مِن التنوينِ مُخلِّصًا لهَا مِن إبهامِ التنكيرِ.

أ ــ العَلَمُ الممنوعُ مِن الصرفِ:

يُمنعُ العَلَمُ مِن الصرفِ لِعِلَلٍ مَشهورةٍ[١]، مِنهَا اجتماعُ العَلميَّةِ معَ علةٍ أُخرى كالعُجْمَةِ، والتركيبِ، والزيادةِ، ووزنِ الفعلِ، والتأنيثِ، والعَدْلِ. ومعنَى المنعِ مِن الصرفِ المنعُ مِن التنوينِ، وإذا كانَ الاسمُ في موقعِ الجرِّ فتكونُ علامةُ جَرِّهِ الفتحةَ نيابةً عنِ الكسرةِ[٢]، نحوُ: مررتُ بإبراهيمَ ومَعْدِ يكربَ، وعُثمانَ ويَزيدَ وفاطمةَ وعُمَرَ. فإذا زالتِ العلميَّةُ عادَ الاسمُ إلى الصرفِ فنُوِّنَ[٣] وكانتْ علامةُ جرِّهِ الكسرةَ، فتقولُ: مررتُ بعُثمانَ وعُثمانٍ آخرَ، وسلَّمتُ على فاطمةَ وفاطمةٍ أُخرى، قالَ المَالِقِيُّ: «إذا قالَ القائلُ: رأيتُ أحمدَ، عُلِمَ أنَّهُ واحدٌ بعينِهِ، وإذا قالَ:

---

[١] ينظر: اللمع ٢٠٩، وشرح المفصل ٥٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٨٤٠/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٨٧/١، ٩١، ٩٤، وهمع الهوامع ٨٧/١.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٥٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٨٧/١، ٨٨ ، وهمع الهوامع ٨٥/١.

[٣] على الرغم من أن تنوين الممنوع من الصرف يدل على التنكير لا يدخل فيما اصطلح عليه النحويون تنوين التنكير، وإنما هو تنوين التمكن عاد إليه بعد زوال العلمية. ينظر: جواهر الأدب ١٣٧.

رأيتُ أحمدًا، عُلِمَ أنَّهُ واحدٌ مِن جُملةِ الأحامدِ غيرِ مَعلومٍ، فلهذا وُضِعَ التنوينُ»[1]، فالصرفُ دليلٌ على أنَّ الاسمَ نكرةٌ لا يُعيِّنُ مُسمَّاهُ، ومنعُ الصرفِ دليلٌ على أنَّ الاسمَ عَلَمٌ على شخصٍ بعينِهِ، ولذلكَ يُعدُّ منعُ الصرفِ مِن القرائنِ المُخلِّصةِ مِن الإبهامِ[2].

ب ــ سَحَرُ وبُكْرَةُ وغُدْوَةُ وما شابهَهَا:

تنوينُ هذهِ الأسماءِ يدلُّ على عدمِ تعيينِ زمنٍ بعينِهِ[3]، كقولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[4]، أيْ في وقتِ السَّحَرِ، ولكنَّهُ ليسَ سَحَرَ يومٍ بعينِهِ، وقولِهِ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[5]، فإذا لمْ تُنوَّنْ كانَ ذلكَ دليلاً على إرادةِ التعيينِ، أيِ الوقتِ المَعلومِ مِن يومِكَ الذي أنتَ فيهِ[6]، نحوُ: سَأُسافِرُ يومَ الجُمعةِ سَحَرَ، وسأزورُك يومَ الخميسِ بُكرةَ. ويلحقُ بهذهِ الأسماءِ (أمسِ) إذا دلَّ على اليومِ الذي يَليهِ يومُكَ، فإنَّ بعضَ بنِي تميمٍ يَمنعونَهُ مِن الصرفِ مُطلقًا[7]، وجُمهورُهمْ يَمنعُهُ مِن الصرفِ في حالةِ الرفعِ، ويَبنونَهُ على

---

[1] رصف المباني ٣٤٤.

[2] ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢-٤٩٤، واللمع ٢١٠، وشرح المفصل ٢٩/٩- ٣٠، وشرح ألفية ابن معط ٢٠٤/١، والمساعد ١٣١/١، ٣٠/٣.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ٢٢٥/١، والأصول ٨٩/٢، وشرح المفصل ٤٢/٢، وارتشاف الضرب ١٩١/٢، وهمع الهوامع ٩٩/١.

[4] سورة القمر ٣٤.

[5] سورة مريم ٦٢.

[6] ينظر: المقتضب ٣٥٤/٤، والنكت ٣١٧/١-٣١٨، وشرح المفصل ٣٩/١، ٤١/٢-٤٢، وارتشاف الضرب ١٩١/٢، وشرح التصريح ٢٢٣/٢، وهمع الهوامع ٩٩/١، والكواكب الدرية ٣٥٣/٢، والنحو الوافي ٥٥٣/٢، والواضح في النحو ٥٦، ومعاني النحو ٢٦٤/٣-٢٦٥.

[7] ينظر: شرح المفصل ١٠٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١١/٢، وشرح قطر الندى ٢٣، وشرح التصريح ٢٢٥/٢، وحاشية الخضري ٦٧/١.

الكسرِ في حالَتَيِ النصبِ والجرِّ[١]. فيكونُ منعُ هذهِ الأسماءِ مِن الصرفِ[٢] علامةً على التَّعيينِ، وزوالِ الإبهامِ الناشِئِ مِن التنكيرِ.

ويرى بعضُ النحويينَ أنْ لا علاقةَ لِمنعِ التنوينِ بالتعيينِ في بُكرةَ وغدوةَ وما شابهَهمَا، وإنَّما السِّياقُ هو الذي يُحدِّدُ التعيينَ وعدمَهُ، فمثالُ التعيينِ قولُكَ: لأَسيرَنَّ الليلةَ إلى غُدوةَ وبُكرةَ، ومثالُ عدمِ التعيينِ قولُكَ: غُدوةٌ أو بُكرةٌ وقتُ نشاطٍ[٣].

ج ــ اسمُ الفعلِ:

يرى بعضُ النحويينَ أنَّ أسماءَ الأفعالِ كُلَّهَا مَعارِفُ ما نُوِّنَ مِنهَا وما لَمْ يُنوَّنْ؛ لأنَّهَا صارتْ أعلامًا على ألفاظِ أفعالِهَا[٤]، والمَشهورُ أنَّ ما وَرَدَ مِنهَا غيرَ مُنوَّنٍ كانَ مَعرِفةً[٥]، وما وَرَدَ مُنوَّنًا كانَ نكرةً، وما وَرَدَ مُنوَّنًا وغيرَ مُنوَّنٍ كانَ في حالِ التنوينِ نكرةً، وفي حالِ عدمِهِ مَعرِفةً[٦]، قالَ بدرُ الدينِ بنُ مالكٍ: «أسماءُ الأفعالِ لا تخرجُ عن كونِهَا معرفةً أو نكرةً، فما تَجرَّدَ مِن التنوينِ معرفةٌ، وما نُوِّنَ نكرةٌ، ومِنهَا ما لازمَ التعريفَ كـ(نَزَالِ وبَلْهَ وآمينَ)، ومِنهَا ما لازمَ التنكيرَ كـ(وَاهًا ووَيْهًا)، ومِنهَا ما وَرَدَ بالوجهَينِ كـ(صَهْ وصَهٍ، ومَهْ ومَهٍ، وأُفْ وأُفٍّ)»[٧].

---

[١] ينظر: شرح قطر الندى ٢٥، وشرح التصريح ٢٢٦/٢، وحاشية الخضري ٦٧/١.

[٢] علة منع (سحر) من الصرف التعريف والعدل عن السحر المعرف بـ(أل)، وعلة منع الصرف في (بكرة وغدوة) التعريف والتأنيث.

[٣] ينظر: شرح التسهيل ٢٠٢/٢، وهمع الهوامع ١٠٣/٢، وحاشية الصبان ١٣٢/٢.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٦٨/٣، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣، والمساعد ٣٥٨/٢، وحاشية الصبان ٣٥/١.

[٥] المقصود بالتعريف في اسم الفعل واسم الصوت التعيين. ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح ٣٣/١.

[٦] ينظر: المقتضب ٢٠٥/٣، والأصول ١٣٠/٢، والخصائص ٣٨/٣، والتبيان ٨١٨/٢، ورصف المباني ٣٤٤، وارتشاف الضرب ٢١٥/٣، وشرح المكودي ٥٥٦/٢، وحاشية الخضري ٢١٣/٢.

[٧] شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٨.

فـ(صَهْ) مُجرَّدًا مِن التنوينِ اسمٌ للفعلِ (اسكتْ) يُرادُ بهِ طَلَبُ السكوتِ عن أمرٍ مُعيَّنٍ معهودٍ بينَ المُتكلِّمِ والسامعِ، أمَّا (صَهٍ) بالتنوينِ فيُرادُ بهِ طَلَبُ السكوتِ مُطلقًا، و(إيْهِ) مِن غيرِ تنوينٍ اسمٌ للفعلِ (زِدْ) المُرادُ بهِ طَلَبُ الزيادةِ مِن حديثٍ مُعيَّنٍ، و(إيْهٍ) مُنوَّنًا يُرادُ بهِ طلبُ الزيادةِ مِن أيِّ حديثٍ. وبهذا يَتَّضِحُ أنَّ عدمَ التنوينِ في اسمِ الفعلِ لهُ دلالةٌ وظيفيَّةٌ هي رفعُ الإبهامِ عنِ النكرةِ، بنقلِهَا مِن عدمِ التعيينِ إلى التعيينِ.

د ــ اسمُ الصوتِ:

يَتَّفقُ اسمُ الصوتِ معَ اسمِ الفعلِ في أنَّ ما لمْ يُنَوَّنْ مِنهُ كانَ معرفةً يدلُّ على صوتٍ معهودٍ بينَ المُتكلِّمِ والسامعِ، وما نُوِّنَ كانَ نكرةً يدلُّ على مُطلَقِ الصوتِ[1]، قالَ خالدٌ الأزهريُّ: «اسمُ الصوتِ واسمُ الفعلِ نحوُ: سيبويهِ، وغَاقِ، وإيْهِ، إذا لمْ تنوِّنْهَا كانتْ معرفةً ودلَّتْ على معنًى مخصوصٍ، وإذا نوَّنْتَهَا كانتْ نكرةً مُبهَمةً ودلَّتْ على معنًى مُبهَمٍ»[2].

ومِن أسماءِ الأصواتِ (وَيْهِ) اللاَّحِقُ لبعضِ الأسماءِ، كسيبويهِ، وعَمْرَوَيْهِ، ونِفْطَوَيْهِ، وخَالَوَيْهِ، و(غَاقِ) اسمٌ لصوتِ الغُرَابِ، و(هَلاَ) اسمُ صوتٍ لزجرِ الخَيلِ، و(شِيْبَ) اسمٌ لصوتِ شُرْبِ الماءِ، فإذا قلتَ: صاحَ الغُرابُ غَاقِ، مِن غيرِ تنوينٍ دلَّ على حِكايةِ صوتٍ مَخصوصٍ لِغُرابٍ مَخصوصٍ، وإذا قلتَ: صاحَ الغُرابُ غَاقٍ، بالتنوينِ دلَّ على حِكايةِ مُطلَقِ صوتِ الغُرابِ مِن غيرِ تعيينٍ[3].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٣/٣٠٢، والمقتضب ٣/١٧٩، والإيضاح في علل النحو ٩٩، والمسائل المنثورة ٢٤٥، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (غ.ط.ت)، وإيضاح الشعر ١٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٤، والمخصص ٤/١٤/٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٢١، ورصف المباني ٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/٢١٨، حاشية الصبان ١/٣٥.

[2] شرح التصريح ١/٣٣.

[3] ينظر: المقتضب ٣/١٨١، وشرح التصريح ١/٣٣، وحاشية الصبان ١/٣٥.

واصطلحَ النحويونَ على التنوينِ اللاحقِ لاسمِ الفعلِ واسمِ الصوتِ تنوينَ التنكيرِ[١]، وهو مَخصوصٌ بهذهِ الأسماءِ المَبنيَّةِ للفرقِ بينَ مَعرفتِهَا ونكرتِهَا.

٢٠ــ السياقُ:

معنى السياقِ «مَجرى الكلامِ وتَسَلْسُلُهُ واتِّصالُ بعضِهِ ببعضٍ»[٢]، ولا يَخفَى أَثَرُ السياقِ وأهميتُهُ في بيانِ المعانِي وإيضاحِهَا، فهو الذي يُحدِّدُ الدلالةَ في مواضعَ كثيرةٍ؛ لأنَّ الكلمةَ بعيدةً عن سياقِهَا قد يَغمُضُ معناهَا وتَحتمِلُ أكثرَ مِن دلالةٍ[٣]، قالَ ابنُ القَيِّمِ[٤] في بيانِ أهميةِ السياقِ: «السياقُ يَرشُدُ إلى تبيينِ المُجمَلِ، وتعيينِ المُحتمَلِ، والقطعِ بعدمِ احتمالِ غيرِ المرادِ، وتخصيصِ العامِّ، وتقييدِ المُطلَقِ، وتنوُّعِ الدلالةِ، وهذا مِن أعظمِ القرائنِ الدَّالةِ على مُرادِ المُتكلِّمِ، فمَن أهملَهُ غَلِطَ في نَظَرِهِ، وغَالَطَ في مُناظَرَتِهِ»[٥]، فقد أجملَ ابنُ القَيِّمِ في هذا النصِّ مَظانَّ الإبهامِ التي تُعينُ قرينةُ السياقِ على التخلُّصِ مِنهَا.

والمقصودُ بالسياقِ هنا السياقُ اللغويُّ، أيْ ما يَسبِقُ الكلامَ أو يَلحَقُ بهِ مِن كلامٍ يُساعِدُ في توضيحِهِ، وليسَ المقصودُ بهِ ما يُسمَّى بسياقِ المَوقِفِ كما هو عندَ المُحْدَثِينَ، والذي يُسمِّيهِ المُتَقَدِّمُونَ قرائنَ الحالِ والمَقامِ[٦].

ونذكُرُ هُنا نَماذجَ مِن الإبهامِ الذي يكونُ للسياقِ الأثرُ البالغُ في التخلُّصِ منهُ، ويَظهَرُ ذلكَ بوضوحٍ في بابِ الحذفِ، ومِن ذلكَ:

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٧٢/٣، ورصف المباني ٣٤٥، ومغني اللبيب ٤٤٥، وهمع الهوامع ٥١٧/٢، وحاشية ابن حمدون ٣٧/١، والكواكب الدرية ٣١/١.

[٢] الجملة العربية والمعنى ٦٣.

[٣] ينظر: المزهر ٣١٢/١-٣١٣، والعربية والغموض ٥٨، ١١١، والمشترك اللغوي ٦١-٦٢.

[٤] هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، من مصنفاته: زاد المعاد، وبدائع الفوائد، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، وغيرها. توفي سنة ٧٥١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٦٢/١-٦٣.

[٥] بدائع الفوائد ٨١٥/٤، وينظر: مقالات في اللغة والأدب ٢٢٤/٢، ودلالة السياق ١٣٩، د/ ردة الله الطلحي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٤هـ.

[٦] ينظر: دلالة السياق ٤٢، ٥٠، ٥١.

أ ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ مَرجِعِ الضميرِ[١]:

قد يُستغنَى عن مَرجِعِ الضميرِ إذا دلَّ عليهِ السياقُ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾[٢]، أيِ الميتِ، بدليلِ قولِهِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[٣]، ونحوِ قولِهِ: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[٤]، يعنِي الشمسَ، بدليلِ ذِكرِ العَشِيِّ في قولِهِ: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾[٥].

ب ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ الصلةِ[٦]:

ومِن شواهدِ ذلكَ قولُ الراجزِ[٧]:

مِنَ اللَّواتِيْ وَالَّتِيْ وَاللَّاتِيْ زَعَمْنَ أَنِّيْ كَبُرَتْ لِدَاتِيْ

فقد ذَكرَ الشاعرُ ثلاثةً مِن الأسماءِ الموصولةِ، ولمْ يَذكُرْ إلاَّ صلةً واحدةً، لِفَهْمِ صلةِ الاسمَينِ الآخرَينِ مِن السياق.

ج ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ المبتدأ أوِ الخبرِ[٨]:

نحوُ أنْ يُقالَ: كيفَ زيدٌ؟ فيقولُ المُجيبُ: مريضٌ، أيْ: زيدٌ مريضٌ، ونحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[١]، أيْ: وظِلُّهَا دائمٌ.

---

[١] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣١/٤، والتبيان ١١٠٠/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، والبسيط ٣٠٣/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٦/١، ٦٥٨، والبرهان٣٢/٤، وارتشاف الضرب ٤٨٢/١، وحاشية الخضري ١١٠/١.

[٢] سورة النساء ١١.

[٣] سورة النساء ١١.

[٤] سورة ص ٣٢.

[٥] سورة ص ٣١.

[٦] ينظر: إيضاح الشعر ٤٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١، وشرح التسهيل ٢٣٥/١-٢٣٦، وارتشاف الضرب ٥٥٥/١-٥٥٦، ومغني اللبيب ٨١٦، وحاشية الخضري ١٦٢/١.

[٧] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٤.

[٨] ينظر: اللمع ٧٧، وهمع الهوامع ٢٣٤/١، والحذف في الأساليب العربية ٧١-٨١.

د ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ الفعلِ[٢]: كقولِهِ تعالَى: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[٣]، أيْ: أنزلَ خيرًا، وكأنْ يُقالَ: أَمَا جَلَسْتَ؟، فيُقالُ: بَلَى جُلوساً طويلاً، أيْ: بلى جلستُ جُلوسًا طويلاً.

هـ ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ الفاعلِ[٤]:

ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ ﷺ: «لاَيَزْنِيْ الزَّانِيْ حِيْنَ يَزْنِيْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ولاَ يَسْرِقُ السَّارِقُ حِيْنَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِيْنَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[٥]، فالمفهومُ مِن السياقِ أنَّ فاعلَ (يشربُ) هو الشاربُ.

و ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ المفعولِ بهِ[٦]: كحذفِ مفعولِ المَشِيْئَةِ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليهِ ، ومِن ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٧]، أيْ: فلو شاءَ هدايتَكمْ لَهداكُمْ أجمعينَ.

ز ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ الحالِ[٨]: وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ إذا كانَ لفظُهَا مُشتقًّا مِن مادَّةِ القولِ، فيكونُ المَقُولُ دليلاً عليهَا، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[٩]، أيْ: قائلينَ: سلامٌ عليكمْ.

---

[١] سورة الرعد ٣٥.

[٢] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٩/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٧٢/١ –١٧٤، وهمع الهوامع٥١٤/١، ١٣/٢، ٧٩، ٢٦٠، والنحو الوافي٤٠٩/٢، والحذف في الأساليب العربية٤٨، ١٦١.

[٣] سورة النحل ٣٠.

[٤] ينظر: الحذف في الأساليب العربية ١٠٢–١٠٣.

[٥] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٥٥.

[٦] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٠٤/١، وهمع الهوامع ٤٨٨/١، والحذف في الأساليب العربية ١١٢.

[٧] سورة الأنعام ١٤٩.

[٨] ينظر: النحو الوافي ٤٠٩/٢، والحذف في الأساليب العربية ١٢٤.

[٩] سورة الرعد ٢٣.

ح ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ المُضافِ إليهِ[١]:

وأَوْضَحُ صُورِهِ إذا عُوِّضَ عنهُ بالتنوينِ[٢]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[٣]، أيْ: كُلُّ أَحَدٍ، ونحوُ قولِهِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[٤]، أيْ: يومَئذْ زُلزلَتْ وأَخْرَجَتْ أثقالَهَا وقالَ الإنسانُ مَا لَهَا، فقد حُذِفَ المُضافُ إليهِ (كُلٌّ، وإذْ) لدلالةِ الكلامِ السابقِ عليهِ. وقد يُحذَفُ المضافُ إليهِ إذا عُطِفَ على مُضافِهِ مُضافٌ إلى مِثْلِ المَحذوفِ، كقولِ الشاعرِ[٥]:

سَقَى الأَرَضِيْنَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا فَنِيْطَتْ عُرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقولِ الآخَرِ[٦]:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٣٠/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٨٨/٢، وارتشاف الضرب ٤٥١/٢، وشرح ابن عقيل ٤٠/٢، والنحو الوافي ١٦٦/٣-١٦٧، و الحذف في الأساليب العربية ١٥٢-١٥٣.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٤٧/٢، وارتشاف الضرب ٣١١/١، ٢٣٤/٢، ومغني اللبيب ١١٨، ٤٤٧، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٣٤/١، وحاشية الصبان ٣٦/١، وحاشية الخضري ١٩/٢.

[٣] سورة الإسراء ٨٤.

[٤] سورة الزلزلة ١-٤.

[٥] البيت بلا عزو في: المقاصد النحوية ٥٨٣/٢، وشرح الأشموني ٢٧٤/٢. [الحَزْن: ما غلظ من الأرض. نيط: تعلق. الضرع: كل ذات ظلف أو خف].

[٦] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٧٦.

ط ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ المخصوصِ[1]:

يجوزُ حذفُ المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ إذا دلَّ عليهِ السياقُ، نحوُ قولِهِ تعالَى ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[2]، على تقديرِ: نِعْمَ المُجيبونَ نحنُ، وقولِهِ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[3]، أيْ: نِعْمَ العبدُ أيُّوبُ، وكقولِكَ: محمدٌ نِعْمَ الرجُلُ.

ي ــ الاستغناءُ عن ذِكرِ الجوابِ[4]: كحذفِ جوابِ الشرطِ لِتقدُّمِ ما يدلُّ عليهِ في كَمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[5]، أيْ: إنْ كنتمْ مؤمنينَ فلا تهنُوا ولا تحزنُوا.

فالسياقُ إذنْ قرينةٌ مُهِمَّةٌ تُسهِمُ كغيرِهَا مِن القرائنِ في التخلُّصِ مِن الإبهامِ ما استطاعتْ إلى ذلكَ سبيلاً.

٢١ــ إعادةُ صياغةِ الكلامِ[6]:

هُناكَ مَواضعُ يَحصلُ فيهَا الإبهامُ بسببِ صياغةِ الكلامِ، ولإزالةِ هذا الإبهامِ تُعادُ صياغةُ الكلامِ، ومِن تلكَ المواضعِ:

أ ــ تعدُّدُ الحالِ إنْ لمْ تكنْ هُناكَ قرينةٌ تُعيِّنُ المقصودَ، نحوُ: لقِيَ محمدٌ سعيدًا مُصعِدًا مُنحدِرًا، فإنَّ السامعَ لا يدري مَن المُصْعِدُ ومَن المُنحدِرُ، ويزولُ الاحتمالُ بوضعِ كلِّ حالٍ بعدَ صاحبِهَا، كأنْ يقالَ: لقِيَ محمدٌ مُصعِدًا سعيدًا مُنحدرًا.

---

[1] ينظر: شرح المفصل ١٣٥/٧، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٤/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢، وشفاء العليل ٥٩١/٢، وشرح التصريح ٩٧/٢، وهمع الهوامع ٢٨/٣، والنحو الوافي ٣٧٨/٣.

[2] سورة الصافات ٧٥.

[3] سورة ص ٤٤.

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٠٤/٤، و الحذف في الأساليب العربية ٢٧٩-٢٨٧.

[5] سورة آل عمران ١٣٩.

[6] ينظر: الأصول ٢١٨/١-٢١٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٥١/٢، وحاشية الصبان ١٨٤/٢، والنحو الوافي ٣٨٧/٢، والجملة العربية والمعنى ١٢، ١٦، وعلم الدلالة (علم المعنى) ١٥٢، ١٥٣.

ب ــ المنصوبُ المُفسِّرُ للنسبةِ، نحوُ: كَرُمَ محمدٌ أبًا، تَحتملُ هذهِ الجملــةُ: (كَــرَمُ محمدٍ)، كما تَحتمِلُ كرمُ أبيهِ، ولإزالةِ هذا الاحتمالِ يُمكنُ إعادةُ الصياغةِ بحســبِ القصدِ، كأنْ يُقالَ: كَرُمَ أبو محمدٍ.

ج ــ إضافةُ المقدارِ إلى مُفسِّرِهِ، نحوُ: عندِي قدحُ ماءٍ، تَحتمِلُ هــذهِ الجملــةُ أنَّ عندَكَ الوعاءَ وليسَ عندَكَ الماءُ، كما تَحتمِلُ أنْ يكونَ عندَكَ ماءٌ مقــدارُهُ قَــدَحٌ، ولإزالةِ هذا الاحتمالِ تُعادُ صياغتُهَا بحسبِ القصدِ، فيقالُ: عندِي قَــدَحٌ مــاءً، أو: قَدَحٌ مِن ماءٍ، أو: قَدَحٌ للماءِ.

د ــ إضافةُ المصدرِ إلى معمولِهِ، نحوُ: يُحِبُّ الأبناءُ مُساعدةَ الوالــدَينِ، تَحتمِــلُ هذهِ الجملةُ أنَّ الأبناءَ يُحبُّونَ أنْ يُساعدُوا والدَيْهِمْ، أو يُحبُّونَ أنْ يُساعدَهمْ والدَاهمْ، وللتَغلُّبِ على ذلكَ تُعادُ الصياغةُ، كأنْ يُقالَ: يُحبُّ الأبناءُ مُساعدةَ الوالدَيْنِ إيَّــاهم، أو بالانتقالِ إلى المَصدرِ المُؤوَّلِ مِن الحرفِ المصدريِّ والفعلِ.

هـ ــ الاشتراكُ الوظيفِيُّ في بعضِ الأدواتِ، نحوُ: ما أغنَى عنــكَ مالُــكَ، فهــذهِ الجملةُ إنْ لمْ يَصحبْهَا تَنْغِيْمٌ تَحتمِلُ النفيَ والاستفهامَ، ويُمكنُ بتغييرِ صياغتِهَا إزالةُ هذا الاحتمالِ، فإذا أردتَ النفيَ قلتَ: ما أغنَــى عنــكَ مالُــكَ شــيئًا، وإنْ أردتَ الاستفهامَ قلتَ: ما ذا أغنَى عنكَ مالُكَ؟.

و ــ بعضُ مواضعِ العطفِ، نحوُ: تصنعُ أمريكا الصواريخَ المُضــادَّةَ للطــائراتِ والمُصفَّحاتِ، فتَحتمِلُ هذهِ الجملةُ عطفَ (المُصفَّحاتِ) علــى (الطــائراتِ)، كمــا تَحتمِلُ عطفَهَا على (الصواريخِ)، وللتخلُّصِ مِن هذا الاحتمالِ يُمكنُ إعادةُ صــياغةِ الجملةِ بحسبِ المعنَى المقصودِ لِتكونَ: تصنعُ أمريكــا المُصــفَّحاتِ والصــواريخَ المُضادَّةَ للطائراتِ، أو: تصنعُ أمريكا الصواريخَ المُضادَّةَ للطائراتِ وللمصفحاتِ.

والنماذجُ على ذلكَ كثيرةٌ نكتفِي مِنهَا بما ذُكِرَ، معَ مُلاحَظةِ أنَّ المُــتكلِّمَ قــد يقصدُ مِن تَعدُّدِ المعنَى في التركيبِ الواحدِ إرادةَ المعانِي جميعِهَا، وفي هذهِ الحالةِ

يَنتَقِلُ الموضوعُ مِن الإبهامِ إلى الإجمالِ[1]، كما في قولِهِ تعالَى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾[2]، تَحتمِلُ الآيةُ تقديرِ حرفَيِ الجرِّ (في وعن)، ويَصحُّ إرادتُهمَا مَعاً لِيرتَدِعَ مَن يَرغبُ فيهنَّ لجمالِهنَّ، ومَن يرغبُ عنهنَّ لِدَمَامَتِهنَّ[3]. وكقولِهِ: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾[4]، فهلِ المُرادُ: قاتلُوا المُشركينَ جميعُكُمْ أو جميعَهمْ؟، ويَصحُّ إرادةُ المعنيَينِ لعدمِ ما يَمنعُ مِن ذلكَ[5].

---

[1] ينظر: اللبس في الدرس النحوي ٢٤، وهذا البحث ٢٤- ٢٦.

[2] سورة النساء ١٢٧.

[3] ينظر: الكشاف ٢٧٥/١، وتفسير البيضاوي ٣٦٣/٣-٣٦٤، وشرح التصريح ٣١٣/١، وشرح الأشموني ٩١/٢، وروح المعاني ١٥٥/٥، واللبس في الدرس النحوي ٢٤.

[4] سورة التوبة ٣٦.

[5] ينظر: البحر المحيط ٤١٦/٥، ودلالة السياق ٤٢٩، واللبس في الدرس النحوي ٢٥.

المبحثُ الثَّانِي

القرائنُ غيرُ اللَّفظيَّةِ المُخَلِّصَةُ مِن الإبهامِ

أَوَّلاً: القرائنُ المعنويَّةُ:

١ــ إرادةُ العُمومِ والاستغراق:

لعلَّهُ مِن المُستغرَبِ أنْ يكونَ العُمومُ مِن مزيلاتِ الإبهامِ؛ لأنَّ العُمومَ وعدمَ التعيينِ يُعدُّ السببَ الرئيسَ للإبهامِ. والذيْ يجعلُ العُمومَ مِن مُزيلاتِ الإبهامِ إنَّما هو إرادتُهُ وقَصدُهُ مِن قِبَلِ المُتكلِّمِ إذا ناسبَ المقامَ، فمِنَ المقاماتِ ما يطلُبُ التَّعميمَ ودَفْعَ إرادةِ نوعٍ بعينِهِ[١]، ولذلكَ جُعِلَ مِن مَقاصدِ البُلَغَاءِ[٢].

ويظهرُ أثرُ قصدِ العُمومِ في إزالةِ الإبهامِ أو تقليلِهِ في الآتِي:

أ ــ جعلُهُ مِن مُسوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ[٣]:

حَقُّ المبتدأ أنْ يكونَ معرفةً، فإنْ لمْ يكنْ فنكرةٌ مُفيدَةٌ، وتكونُ النكرةُ مُفيدةً إذا وُجِدَ فيهَا مُسوِّغٌ مِن مُسوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ، ومِن هذهِ المُسوِّغاتِ قصدُ العُمومِ، قالَ ابنُ هِشَامٍ: «النفيُ يُخرجُ النكرةَ مِن حيِّزِ الإبهامِ إلى حيِّزِ العُمومِ، فيجوزُ حينئذٍ الإخبارُ عنهَا»[٤]، وأشارَ السيوطِيُّ إلى أنَّ «الضابطَ في جوازِ الابتداءِ بالنكرةِ قُربُهَا مِن المعرفةِ، ... إمَّا باختصاصِهَا كالنكرةِ الموصوفةِ، أو بكونِهَا في غايةِ

---

[١] ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح ٢٦٢/٢، وحاشية الصبان ٤٤/٤، وحاشية الخضري ٢٩٨/٢.

[٢] ينظر: شرح التصريح ١٨٢/١، وشرح الأشموني ٥٦/٢، وحاشية الصبان ٦٠/١، ١٦٢، ٢٠٨، ٩١/٢، ١٩٢/٤، وحاشية الخضري ٣٧٥/١.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ٥٤/١، ونتائج الفكر ٣١٦، والتبيان ٣١٧/١، وشرح المقدمة الكافية ٣٥٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٩/١-٣٥٠، وشرح التسهيل ٢٩٣/١، والنكت الحسان ٥٨، وبدائع الفوائد ٣٧٨/٢، والمساعد ٢١٨/١، وهمع الهوامع ٣٢٧/١، وحاشية الخضري ٢١٦/١.

[٤] المسائل السفرية في النحو ١٤.

العُمومِ، كقولِنَا: تَمْرَةٌ خيرٌ مِن جَرَادَةٍ»[1]، فجازَ الابتداءُ بالنكرةِ لإرادةِ العُمومِ، ومِن شواهدِ الابتداءِ بالنكرةِ لِقصدِ عُمومِهَا قولُهُ تعالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[2]، وقولُ الشاعرِ[3]:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِـهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِيْ أَرْنَبَا

فقدِ ابتدأَ بالنكرةِ (مُرسَّعةٌ) لأنَّهُ قصدَ العمومَ ولمْ يقصدْ مُرسَّعةً دونَ مُرسَّعةٍ.

وقد يكونُ المبتدأُ اسمًا مِن الأسماءِ الدَّالةِ على العُمومِ، كأنْ يكونَ اسمَ استفهامٍ، نحوُ: مَنْ سافرَ؟، أوِ اسمَ شَرْطٍ، نحوُ: مَن يُسافِرْ أُسافِرْ مَعَهُ، وقد تَكتسِبُ النكرةُ العُمومَ مِن وقوعِهَا في سياقِ النفيِ، نحوُ: لا رجلٌ خيرٌ مِنكَ.

ب ــ جعلُهُ مِن مُسوِّغاتِ تنكيرِ صاحبِ الحالِ[4]:

الأصلُ في صاحبِ الحالِ أنْ يكونَ معرفةً، فإنْ لمْ يكنْ فنكرةٌ مُفيدَةٌ، وتَحصلُ الإفادةُ بأُمورٍ مِنهَا قَصدُ العُمومِ والاستغراقِ، قالَ رضِيُّ الدينِ الاستراباذِيُّ: «اعلمْ أنَّهُ يَجوزُ تنكيرُ ذِي الحالِ إذا اختصَّ بوصفٍ ... أو سبقَهُ نفيٌ أو شِبهُهُ ... نَهْيٌ أوِ استفهامٌ؛ وذلكَ لأنَّهُ يَصيرُ المُنَكَّرُ معَ سَبْقِ هذهِ الأشياءِ مُستغرَقًا فلا يَبقَى فيهِ إبهامٌ»[5]، فمِن شواهدِ سَبْقِهِ بالنفيِ قولُ الرَّاجزِ[6]:

مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

---

[1] الأشباه والنظائر ٢/٦٣.

[2] سورة آل عمران ١٨٥، وسورة الأنبياء ٣٥، وسورة العنكبوت ٥٧.

[3] سبق تخريجه.ينظر: هذا البحث ٩٠، وقبل الشاهد قوله:

أيا هند لاتنكحي بوهة عليه عقيقته أحسبا

[4] ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٤٢٢-٤٢٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٧، ومغني اللبيب ٥٦١، والمسائل السفرية في النحو ١٤، وشرح ابن عقيل ١/٤٨٩-٤٩٠، وشرح الأشموني ٢/١٧٥-١٧٦.

[5] شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦١.

[6] الرجز بلا عزو في: المقاصد النحوية ٢/٤٠٧، وشرح الأشموني ٢/١٧٥. [حُمَّ: قُدِّرَ وقُضِيَ].

ومِن شواهدِ سَبْقِهِ بالنهيِ قولُ الشاعرِ[1]:

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

ومِن شواهدِ سَبْقِهِ بالاستفهامِ قولُ الشاعرِ[2]:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِيْ إِبْعَادِهَا الأَمَلا

وتدلُّ النكرةُ على العُمومِ بأُمورٍ مِنهَا[3]:

١ــ أنْ تكونَ مِن ألفاظِ العُمومِ، نحوُ: أحدٌ، وعريبٌ، وديَّارٌ، وكلٌّ، وأسماءُ الاستفهامِ، وأسماءُ الشرطِ.

٢ــ أنْ تقعَ في سياقِ نفيٍ أو شِبْهِهِ.

٣ــ أنْ تقعَ بعدَ (مِن) الاستغراقيةِ.

٤ــ أنْ يقصدَ بهَا المُتكلِّمُ العمومَ.

ج ــ جَعْلُ قَصدِ العُمومِ والاستغراقِ قرينةً على تعريفِ (غيرٍ ومِثْلٍ):

سَبَقَ أنْ أشارَ البحثُ إلى أنَّ (غيرًا) لا تتعرفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ ــ بلْ تَتخصَّصُ حَسْبُ ــ إلاَّ إذا وقعتْ بينَ معرفتَينِ مُتضادَّتَينِ، ونُشيرُ هنَا إلى أنَّ

---

[1] البيت لقطري بن الفجاءة في: ديوان شعر الخوارج ١٢٦، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت، دار الشروق، ط٤، ١٩٨٢م، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٣/١، وشرح ابن عقيل ٤٩٠/١، والمقاصد النحوية ٣٦٧/٢، وخزانة الأدب ١٧٤/١٠، والدرر ٥/٤، وللطرماح في: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٧، وبلا عزو في: شرح التصريح ٣٧٧/١، وشرح الأشموني ١٧٥/٢. [يركن: يميل. الإحجام: التأخر. الوغى: الحرب. الحِمام: الموت].

[2] البيت لرجل من طيء في: شرح عمدة الحافظ ٤٢٣/١، والمقاصد النحوية ٣٦٩/٢، وشرح التصريح ٣٧٧/١، والدرر ٦/٤، وبلا عزو في: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٧، وشرح ابن عقيل ٤٨٩/١، وشرح الأشموني ١٧٦/٢.

[3] ينظر: التبيان ٣١٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٩/١-٣٥٠، وشرح التسهيل ٢٩٣/١، ومغني اللبيب ٤٢٥، وبدائع الفوائد ٨٠٩/٤، والمساعد ٢١٨/١، وشفاء العليل ٢٨١/١، وشرح التصريح ١٦٨/١، ٨/٢، وهمع الهوامع ٣٢٧/١.

النحويينَ ذَكَرُوا أنَّهَا تَتعرَّفُ أيضًا إذا دلَّتْ على كمالِ المُغايَرَةِ[1]، أيْ عُمومِهَا مَن كُلِّ وجهٍ، نحوُ: مررتُ برجلٍ غيرِكَ.

وأشارَ البحثُ أيضًا إلى أنَّ (مِثْلاً) لا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ ــ بلْ تَتخصَّصُ حَسْبُ ــ إلاَّ إذا دلَّتْ على مُشابَهَةٍ مَخصوصةٍ، ونُشيرُ هنا إلى أنَّهَا تتعرَّفُ أيضًا إذا دلَّتْ على كمالِ المُشابَهَةِ[2]، أيْ عُمومِهَا مِن كُلِّ وجهٍ، نحوُ: مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ.

ولأنَّ (شَبِيْهَ) تدلُّ على كمالِ المُشابَهَةِ ابتداءً حُكِمَ بتعريفِهَا إذا أُضيفتْ إلى المعرفةِ[3]، قالَ ابنُ أبِي الرَّبيعِ: «معنَى (شَبِيْهكَ) الذي يُشْبِهُكَ مِن كلِّ جِهةٍ، فقد زالَ الشياعُ الذي كانَ في (مِثْلِكَ وشِبهِكَ)، الذي استوجبَ أنْ يكونَ نكرةً»[4].

٢ــ العَلَمِيَّةُ الشَّخصِيَّةُ التي لا اشتراكَ فيهَا:

العَلَمُ اسمٌ يُعيِّنُ مُسمَّاهُ تَعيِيْنًا مُطلَقًا مِن غيرِ حاجةٍ إلى قرينةٍ خارجيَّةٍ[5]، أيْ أنَّ تعريفَهُ مِن جوهرِ اللفظِ، قالَ سيبويهِ بعدَ ذكرِهِ قرائنَ التعريفِ: «فأمَّا العلامةُ اللازمةُ المُختصَّةُ فنحوُ: زيدٍ وعمرٍو ... وإنَّما صارَ معرفةً لأنَّهُ اسمٌ وقعَ عليهِ، يُعرَفُ بهِ بعينِهِ دونَ سائرِ أُمَّتِهِ»[6]، والأصلُ في العَلَمِ بحسبِ الوضعِ أنْ يدلَّ على

---

(1) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وشرح التصريح ٢/٢٦-٢٧، وهمع الهوامع ٢/٤١٥.

(2) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، ولسان العرب (مثل)، وشرح التصريح ٢/٢٦-٢٧، وهمع الهوامع ٢/٤١٥.

(3) المقتضب ٤/٢٨٨، والأصول ١/١٥٣، وشرح المفصل ٢/١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧١، وشرح الجمل لابن هشام ٢٦٣، ومعاني النحو ٣/١١٢.

(4) البسيط ٢/١٠٤٧.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٤٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٣٢٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧، وشرح التصريح ١/١١٣، وشرح الأشموني ١/١٢٧، وحاشية الخضري ١/١٣٠، وجامع الدروس العربية ١/١١٠.

(6) كتاب سيبويه ٢/٥.

شخصٍ يَمتازُ بأوصافٍ لا يُشاركُهُ فيهَا غيرُهُ[١]، وبذلكَ تكونُ العَلَمِيَّةُ قرينةً معنويَّةً على التَّعيينِ وعدمِ الشيوعِ.

ولكنْ قد يَحصلُ اشتراكٌ في العَلَمِ[٢]، وذلكَ بأنْ يُسمِّيَ شخصٌ ابنَهُ زيدًا، ثُمَّ يُسمِّيَ شخصٌ آخرُ ابنَهُ زيدًا، فيَحصلُ الاشتراكُ حينئذٍ، وبذلكَ لا يُفيدُ جَوهرُ اللفظِ في التعيينِ، ويُصبحُ العَلَمُ في مرتبةٍ بينَ التعريفِ والتنكيرِ؛ لأنَّهُ لمْ يدلَّ على مُعيَّنٍ ــ أو يُمكنُ القولُ إنَّ تعيينَهُ ناقصٌ ــ فإذا أُريدَ تَعيينُهُ احتيجَ إلى قرينةٍ خارجيَّةٍ[٣]، كندائِهِ، أو تعريفِهِ بـــ(أل)، أو بالإضافةِ، أو نعتِهِ، أو غيرِ ذلكَ، فيُقالُ: يا زيــدُ[٤]، والزيدُ، وزيدُنَا، وزيدٌ الطويلُ. وفي بيانِ حصولِ الاشتراكِ في العلَمِ يقولُ المُبرِّدُ: «إنْ عَرَفَ السامعُ رَجُلَينِ أو رِجالاً كلُّ واحدٍ مِنهمْ يُقالُ لهُ زيــدٌ، فَصَــلْتَ بــينَ بعضِهِمْ وبعضٍ بالنعتِ، فقلتَ: الطويلَ والقصيرَ، لِتميزَ واحدًا مِمَّن تَعرفُهُ فتُعلِمَــهُ أنَّهُ المقصودُ إليهِ مِنهمْ»[٥]. وإذا كانَ العَلَمُ مَمنوعًا مِــن الصــرفِ فحصــلَ فيــهِ الاشتراكُ رُدَّ إليهِ تنوينُهُ علامةً على حُصولِ الاشتراكِ وعدمِ التعيينِ[٦].

ومِن الأعلامِ التي تَعيينُهَا مِن جَوهرِ اللفظِ أسماءُ المُــدُنِ، كمَكَّــةَ، وبغــدادَ ودمشقَ، وصنعاءَ، وأسماءُ البلدانِ، كاليمنِ، والعراق، ومصرَ، وفلسطينَ، ويُشابهُهَا

---

[١] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٠٠-١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٦، والبسيط ١/٣٠١، وشروح التلخيص ١/٣١٣، والأشباه والنظائر ٢/١٠٢، وحاشية الخضري ١/١٣٠.

[٢] هناك أعلام لم يحصل فيها اشتراك كلفظ الجلالة، والفرزدق. ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٢، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٨، وحاشية الصبان ٣/١٣٨

[٣] ينظر: كتاب سيبويه٢/١٠٣، والمقتضب٤/١٦٦، والخصائص٣/٢٣٩، والنكت١/٦٨٦، وشرح المفصل١/٤٤-٤٥، وشرح التصريح١/٨٥، وحاشية الصبان١/١٢٧،والنحو الوافي١/٢٩٤(الهامش).

[٤] اختلف النحويون في نداء العلم ولهم في ذلك أقوال ثلاثة، أولها: تنكير العلم ثم تعريفه بالنداء، وثانيها: أنه باق على تعريف العلمية وجيء بالنداء للتنبيه، وثالثها: أن العلم صار مشتركا فيفيده النداء التعيين الكامل، وهو ما يرجحه الباحث بشرط ألا يكون من الأعلام التي لا يحصل فيها اشتراك. ينظر: التبيين ٤٤٥، وشرح الكافية الشافية ١/٢٢٣، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٨، وارتشاف الضرب ١/٤٦٠، وحاشية ابن حمدون ٢/٥٠٣.

[٥] المقتضب ٤/٢٦٧.

[٦] ينظر: هذا البحث ٢٢٥.

في ذلكَ ــ وإنْ لمْ يكنْ مِن الأعلامِ ــ اسمُ المكانِ المُختصِّ وهو ما عُرفتْ حُدودُهُ وتَعيَّنتْ صُورتُهُ[1]، كالدارِ والمسجدِ والمدرسةِ والحديقةِ. فهذه الأسماءُ كلُّهَا تَعيينُهَا مِن جَوهرِ اللفظِ لا مِن قرينةٍ خارجيةٍ.

٣ــ العَلَمِيَّةُ بالغَلَبَةِ:

مِن قرائنِ التعريفِ اللفظيَّةِ التي سَبَقَ ذِكرُهَا (أل) العهديَّةُ، والإضافةُ إلى معرفةٍ، والمعرَّفُ بهمَا أقلُّ درجةٍ مِن المُعرَّفِ بالعلَميَّةِ الشخصيَّةِ، وقد يَغْلِبُ استعمالُ الاسمِ المُعرَّفِ بهاتَينِ القرينتَينِ حتى يَرتَقِيَ في التعريفِ إلى درجةِ العَلَمِ الشخصيِّ[2]، وهو ما اصطُلِحَ عليهِ العَلَمُ بالغَلَبَةِ، ومعنَى الغلبةِ «أنْ يُغلَّبَ اللفظُ على بعضِ أفرادِ ما وُضِعَ لهُ»[3]، كغلبةِ المدينةِ على دارِ الهجرةِ دونَ غيرِهَا مِن المُدُنِ، وغَلَبةِ ابنِ مَسعودٍ، وابنِ عَبَّاسٍ، وابنِ عُمَرَ، وابنِ الزُّبَيْرِ ﷺ على العَبَادِلَةِ دُونَ غيرِهِمْ مِن إخوتِهِمْ[4].

وبالغلبةِ يَنتقِلُ الاسمُ مِن التعريفِ بـ(ألْ) والإضافةِ إلى التعريفِ بالعَلَمِيَّةِ عن طريقِ الغلبةِ[5]، وهي قرينةٌ معنويَّةٌ ــ لا لفظيَّةٌ ــ تُزيلُ الإبهامَ عن مدخولِهَا بنقلِهِ

---

[1] ينظر: الإيضاح ١٦٠، وشرح ألفية ابن معط ٥٤٩/١، والمساعد ٥٢٢/١، وشرح ابن عقيل ٤٩٩/١، وشفاء العليل ٤٧٨/١، وشرح المكودي ٢٨٠/١، وشرح التصريح ٣٤٠/١، وهمع الهوامع ١١٢/٢، وشرح الأشموني ١٢٩/٢، والواضح في النحو ٢٦٦.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٢٧/١، وشرح التصريح ١٥٣/١، وشرح الأشموني ١٨٤/١، والنحو الوافي ٤٣٤/١.

[3] حاشية الصبان ١٨٤/١.

[4] ينظر: شرح المفصل ٤٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٢٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠، وشرح الأشموني ١٨٤/١.

[5] من العلم بالغلبة: الأعشى وهو اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب، والنابغة وهو اسم لكل من نبغ في الشعر ثم غلب على نابغة بني ذبيان، والصعق وهو اسم لكل من رمي بصاعقة ثم غلب عل خويلد بن نفيل. ينظر: شرح المفصل ٤١/١، وشرح التسهيل ١٧٤/١، وشرح الأشموني ١٨٥/١، وحاشية الصبان ١٨٥/١، والنحو الوافي ٤٣٥/١.

مِن درجةٍ أدنَى في التعريفِ إلى درجةٍ أقوَى، وتكونُ (أَلْ) في العلَمِ بالغلبةِ زائدةً لازمةً[1]، لا علاقةَ لهَا بالتعريفِ.

وكما يَعرِضُ الاشتراكُ في العلَمِ الشخصيِّ يَعرِضُ كذلكَ في العلَمِ بالغلبةِ، وبهِ تَزولُ عَلَمِيَّةُ الغلبةِ ويُصبِحُ الاسمُ غَامضَ الدلالةِ، بسببِ أنَّ تعيينَهُ غيرُ كاملٍ، فإذا أُريدَ التعيينُ الكاملُ جِيْءَ بقرينةٍ خارجيَّةٍ كالنعتِ والإضافةِ[2]، ومِمَّا حَصلَ فيهِ الاشتراكُ: النَّابغةُ، والأعشَى، والأخْطَلُ، فقيلَ: النابغةُ الذُّبيانِيُّ، أو نابغةُ بنِي ذُبيانَ، والنَّابغةُ الجَعْدِيُّ، أو نابغةُ بنِي جَعْدَةَ، وأعشَى قَيْسٍ، وأعشَى طرودَ، وقالَ الشاعرُ[3]:

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِيْ خَلَفٍ رَسُوْلاً أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِيْ

ثانيًا: القرائنُ الحاليَّةُ:

وهي القرائنُ التي تُوجَدُ في المَقامِ الذي يُقالُ فيهِ الكلامُ، فمِنهَا ما هو مُشاهَدٌ، ومِنهَا ما هو مَسموعٌ ــ ولكنْ مِن غيرِ زيادةِ كلمةٍ جديدةٍ في الكلامِ ــ، ومِنهَا ما اشترَكَ فيهِ المُشاهَدةُ والسَّمعُ، ومِنهَا عِلْمُ المُخاطَبِ بمُلابَساتِ الكلامِ، و«قرائنُ الأحوالِ تُغْنِي عنِ اللفظِ، وذلكَ أنَّ المُرادَ مِن اللفظِ الدلالةُ على المعنَى فإذا ظهرَ المعنَى بقرينةٍ حاليَّةٍ أو غيرِهَا لمْ يُحتجْ إلى اللفظِ المُطابِقِ، فإنْ أُتِيَ باللفظِ المُطابِقِ جازَ وكانَ كالتأكيدِ، وإنْ لمْ يُؤْتَ بهِ فلِلاستغناءِ عنهُ»[4]، ويُمكنُ تقسيمُ هذهِ القرائنِ على النَّحوِ الآتي:

---

(1) ينظر: همع الهوامع ٢٣٧/١، وحاشية الصبان ١٨٥/١، والنحو الوافي ٤٣٥/١.

(2) ينظر: شرح التسهيل ١٧٥/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠، وشرح الأشموني ١٨٦/١، والنحو الوافي ٤٣٦/١(الهامش).

(3) البيت للنابغة الجعدي في: النابغة الجعدي، حياته وشعره ٢٢٥، د/ خليل إبراهيم أبو ذياب، دمشق، دار القلم ــ بيروت، المنارة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٧م، وكتاب سيبويه ١٣٧/٣، والمقاصد النحوية ٣١٦/١، وخزانة الأدب ٢٩٥/١٠، ٢٩٩، والدرر ٢٢٧/١، وبلا عزو في: شرح التسهيل ١٧٥/١، وشرح الأشموني ١٨٥/١. [ينوخلف: رهط الأخطل من بني تغلب].

(4) شرح المفصل ١٢٥/١.

١ــ الإشارةُ الحسِّيَّةُ في اسمِ الإشارةِ:

معنى الإشارةِ الإيماءُ إلى حاضرٍ بجارحةٍ أو ما يَقومُ مقامَهَا[١]، وقد نَصَّ النَّحويونَ على أنَّ اسمَ الإشارةِ مُبهَمٌ مَشروطٌ إزالةَ إبهامِهِ بالإشارةِ الحسِّيَّةِ[٢]، مِن ذلك قولُ رضيِّ الدينِ الاستراباذيِّ: «اسمُ الإشارةِ مِن غيرِ إشارةٍ حسِّيَّةٍ إلى المُشارِ إليهِ مُبهَمٌ عندَ المُخاطَبِ؛ لأنَّ بحضرةِ المُتكلِّمِ أشياءَ يُحتَملُ أنْ تكونَ مُشارًا إليهَا»[٣]، ولذلك كثيرًا ما يُقرَنُ اسمُ الإشارةِ بـ(هَا) التَّنبيهِ حتى يتنبَّهَ السامعُ لإشارةِ المُتكلِّمِ قبلَ ذِكرِ اسمِ الإشارةِ[٤]، فتقولُ: كَلَّمَ هذا هذا، وضَرَبَتْ هذهِ هذهِ، مُشيرًا بيدِكَ أو إحدَى جوارحِكَ الأخرَى، إلى كُلِّ واحدٍ مِنهمَا، ولو لمْ تُشِرْ لَمَا عُرِفَ الضَّارِبُ مِن المَضروبِ.

وقد تُغنِي الإشارةُ الحسِّيَّةُ عنِ التلفُّظِ بجوابِ الاستفهامِ، كأنْ يُقالَ: مَنْ ضربَ زيدًا؟ وكانَ الضاربُ حاضرًا، فبإمكانِ المُجيبِ أنْ يُشيرَ إليهِ مِن غيرِ التلفُّظِ باسمِهِ.

فالمُعتبَرُ في تعيينِ اسمِ الإشارةِ ابتداءً هو الإشارةُ الحسِّيَّةُ، التي لا يُتصوَّرُ تَعلُّقُهَا إلاَّ بِحَاضرٍ مَحسوسٍ، ولذلك فاستعمالُهُ فيما لا يُدرَكُ بِحاسَّةِ البَصَرِ، كالإشارةِ إلى البعيدِ أوِ الإشارةِ إلى الأُمورِ المعنويَّةِ يُعَدُّ مِن المجازِ بتنزيلِ الإشارةِ العقليَّةِ مَنزلةَ الإشارةِ الحسِّيَّةِ[٥]، فمِنَ الإشارةِ إلى ما يَستحيلُ إحساسُهُ في الحياةِ

---

[١] ينظر: شرح المفصل ١٢٦/٣، ٨٦/٥، وشرح كافية ابن الحاجب ٨٢/٣، وحاشية الصبان ١٣٨/١، وحاشية الخضري ١٣٠/١، والجملة العربية والمعنى ٦٨.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٨٦/٥، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١، وشرح المقدمة الكافية ٧١٥/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٧٥/٣، والبسيط ٣٠٨/١، وحاشية الصبان ١٦٨/١، ١٥١/٣، وحاشية الخضري ١٣٠/١.

[٣] شرح كافية ابن الحاجب ٣٢١/٣.

[٤] ينظر: المقتضب ٢٧٥/٣، ونتائج الفكر ١٧٨، وشرح المفصل ١١٦/٨، وشرح المقدمة الكافية ٩٨٥/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٧٩/٣، وبدائع الفوائد ١٩٠/١.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٨٢/٣، وحاشية الصبان ١٣٨/١، وروح المعاني ١٠٩/١، وجامع وجامع الدروس العربية ١٢٨/١، ومعاني النحو ٨٢/١.

الدُّنيا قولُهُ تَعالَى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[1]، ومِنَ الإشارةِ إلى ما يُمكِنُ إحساسُهُ ولكنَّهُ غيرُ مُشاهَدٍ قولُهُ تَعالَى: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾[2]، ومِنَ الإشارةِ إلى المعانِي قولُكَ: أَعجَبَنِي هذا الرَّأيُ، فالرأيُ غيرُ مَحسوسٍ ولا مُشاهَدٍ.

وإذا نُظِرَ إلى لفظِ اسمِ الإشارةِ في النِّظامِ اللُّغويِّ ــ أيْ مِن غيرِ استعمالِهِ في مُشارٍ إليهِ ــ فهو صالحٌ للإشارةِ إلى كُلِّ ما كانَ بحضرةِ المُتكلِّمِ، وصالحٌ كذلكَ لِمَا لمْ يَكُنْ حاضرًا، أو كانَ أمرًا معنويًّا، ولذلكَ فاسمُ الإشارةِ مَخصوصٌ مِن وجهٍ، غيرُ مَخصوصٍ مِن وجهٍ آخرَ[3]، فهو مَخصوصٌ؛ لأنَّه وَضَعَهُ الواضعُ لِيستعملَهُ في المُشاهَدِ المَحسوسِ، وغيرُ مَخصوصٍ لِصلاحيَّةِ لفظِهِ لِكُلِّ مُشارٍ إليهِ، ولِلإشارةِ بهِ إلى ما لمْ يَكُنْ مُشاهَدًا أو كانَ أمرًا معنويًّا، وبذلك يكونُ التَّعيينُ غيرَ كاملٍ.

فإذا غَلَبَ على ظَنِّ المُتكلِّمِ زوالُ الإبهامِ بالإشارةِ الحسِّيَّةِ اكتفَى بهَا، وإذا غَلَبَ على ظَنِّهِ بقاءُ الإبهامِ احتاجَ حِينئذٍ إلى قرينةٍ لفظيَّةٍ تُكمِلُ ما نَقَصَ مِن التعيينِ، فيُتبَعُ اسمُ الإشارةِ باسمِ جنسٍ لِتوضيحِ جنسِ المُشارِ إليهِ[4]، فإنَّ المُشارَ إليهِ أوَّلُ ما يَنْبَهِمُ فيهِ جِنْسُهُ[5]، وفي هذا المعنَى يقولُ المُبرِّدُ: «إذا قلتَ: جاءَنِي هذا، فقد أَوْمَأْتَ لهُ إلى واحدٍ بحضرتِكَ، وبحضرتِكَ أشياءُ كثيرةٌ، فإنَّما ينبغِي أنْ تُبيِّنَ لهُ عنِ الجنسِ الذي أَوْمَأْتَ إليهِ، لِيفصِلَ ذلكَ مِن جميعِ ما بحضرتِكَ مِمَّا تَراهُ»[6]، فتقولُ مَثَلاً: اُنظرْ إلى هذا الرَّجُلِ، أو هذا الحصانِ، أو هذا السيفِ، وهَلُمَّ

---

[1] سورة يونس ٣.

[2] سورة مريم ٦٣.

[3] ينظر: شرح التسهيل ١/١٧٠، وارتشاف الضرب ١/٤٦١، وشرح التصريح ١/١١٤، وهمع الهوامع ١/٢٣٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١/١١٣-١١٤.

[4] ينظر: الأصول ٢/٣٢، والبغداديات ٢٦٠، والمقتصد ٢/٩٢٣، وشرح المفصل ٣/٥٧، ٣/١٢٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٠، وشرح ألفية ابن معط ١/٧٤٥، وحاشية ابن حمدون ١/٥١٦.

[5] ينظر: الأصول ١/٣٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٠، والبسيط ١/٣٢٢، ٢/٨٩٨.

[6] المقتضب ٤/٢٢٠.

جرّا. وإنْ لمْ يَكُنْ بحضرةِ المُتكلِّمِ إلاَّ جِنسٌ واحدٌ كانتِ الإشارةُ الحسِّيَّةُ كافيةٌ في تعيينِهِ، فإذا ذُكِرَ اسمُ الجنسِ بعدَ اسمِ الإشارةِ كانَ مِن بابِ التوكيدِ[1]، غيرَ أنَّهُ قدْ يكونُ الجِنسُ الحاضرُ مُتعدِّدَ الأفرادِ ففي هذهِ الحالةِ لا تَكفِي الإشارةُ الحسِّيَّةُ، ولا إتباعُهَا باسمِ الجنسِ، بلْ يَحتاجُ التعيينُ الكاملُ إلى ذِكْرِ تابعٍ بعدَ اسمِ الجنسِ، كأنْ يكونَ بحضرتِكَ مجموعةٌ مِن الرِّجالِ وأردتَ أنْ تُشيرَ إلى أحدِهم، فيجبُ أنْ تَميزَ المُشارَ إليهِ بِذِكْرِ صفتِهِ التي تَميزُهُ[2]، فتقولُ مَثَلاً: اُنظرْ إلى هذا الرَّجُلِ الطويلِ، أو القصيرِ.

فدرجاتُ رفعِ الإبهامِ عنِ اسمِ الإشارةِ ثلاثٌ: الإشارةُ الحسِّيَّةُ وحدَهَا، والإشارةُ الحسِّيَّةُ وذِكْرُ المُشارِ إليهِ، والإشارةُ الحسِّيَّةُ وذِكْرُ المُشارِ إليهِ مَتبوعاً بصفتِهِ.

٢ــ القَصْدُ في المُنادَى:

معنى القصدِ التَّوجُّهُ نحوَ المُنادَى وتَخصيصُهُ بالنداءِ مِن بينِ المَوجُودِينَ مَعَهُ، والمشهورُ أنَّ النكرةَ تتعرَّفُ بالقصدِ[3] والتوجُّهِ إليها عندَ النداءِ[4]، وإنِ اخْتَلَفَتْ عباراتُ النحويينَ في ذلكَ، فسيبويهِ يَنُصُّ على القصدِ في قولِهِ: «كُلُّ اسمٍ في النداءِ مرفوعٌ، وذلك أنَّهُ إذا قالَ: يا رجُلُ، ويا فاسِقُ، فمعناهُ كمعنَى يا أَيُّهَا الفاسِقُ،

---

[1] ينظر: المقتصد ٩٢٣/٢.

[2] ينظر: البسيط ٣٢٢/١.

[3] نقلَ بعضُ النحويينَ خلافًا في تعريفِ النكرةِ المناداةِ، فقيلَ تتعرَّفُ بالقصدِ، وقيل بـ(أل) محذوفةً نابَ عنها حرفُ النداءِ. ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٠/١، ١٢١/٣، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٩٥/١.

[4] ينظر: المقتضب ٢٠٥/٤، ٢٠٦، واللامات ٥٢، والإيضاح ١٨٨، ١٩٠، والتبيين ٤٤٤، وشرح المفصل ٢٠/٩، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣، وشرح قطر الندى ٢٢٢، وشرح التصريح ١١٤/١، وهمع الهوامع ١٨٦/١، حاشية الخضري ١٦٩/٢، وجامع الدروس العربية ١١٠/١، ١٥٨، ١٤٦/٣.

ويا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وصارَ معرفةً لأنَّكَ أشرتَ إليهِ وقَصدتَ قصدَهُ، وصارَ كالأسماءِ التي هي للإشارةِ»[١]، وسمَّى ابنُ السَّرَّاجِ القصدَ خِطابًا في قولِهِ: «... وضربٌ كانَ نكرةً فتعرَّفَ بالنداءِ، نحوُ: يا رجُلُ أَقْبِلْ، صارَ معرفةً بالخِطابِ»[٢]، وسمَّاهُ ابنُ مالكٍ الإقبالَ[٣]، وزادَ عليهِ الخضريُّ التَّوجُّهَ[٤].

فالمُنادَى مِن حيثُ القصدُ وعدمُهُ نوعانِ: نكرةٌ مقصودةٌ يُشارُ بهَا إلى مُعيَّنٍ، فتَنتَقِلُ مِن درجةِ التنكيرِ إلى التعريفِ، ونكرةٌ غيرُ مقصودةٍ باقيةٌ على تنكيرِهَا وإبهامِهَا، قالَ المُبرِّدُ: «والفرقُ بينَ قولِكَ: يا رجُلُ، إنْ أردتَ بهِ المعرفةَ، وبينَ قولِكَ: يا رجُلا أَقْبِلْ، إذا أردتَ بهِ النكرةَ، أنَّكَ إذا ضَمَمْتَ فإنَّما تُريدُ رجُلاً بعينِهِ تُشيرُ إليهِ دونَ سائرِ أُمَّتِهِ، وإذا نَصَبْتَ ونَوَّنْتَ فإنَّما تَقديرُهُ: يا واحدًا مِمَّن لهُ هذا الاسمُ»[٥]، وقد يُفْهَمُ مِن هذا أنَّ الضمَّ علامةُ التعريفِ والتعيينِ، والنصبَ علامةُ التنكيرِ وعدمِ التعيينِ، فيكونُ مِن إزالةِ الإبهامِ بالقرينةِ اللفظيَّةِ، لكنَّ ذلك لا يَصدُقُ في كُلِّ الحالاتِ، فقد وَرَدَ عنِ العربِ نصبُ النكرةِ المقصودةِ إذا كانتْ موصوفةً[٦]، وتدخلُ بذلكَ في حُكمِ المُنادَى الشبيهِ بالمضافِ، ومِن ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ[٧]:

أَعَبْدًا حَلَّ فِيْ شُعَبَى غَرِيْبَا أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

---

[١] كتاب سيبويه ١٩٧/٢.

[٢] الأصول ٣٣٠/١.

[٣] ينظر: شرح عمدة الحافظ ١٥٥/١، ٢٧٧.

[٤] ينظر: حاشية الخضري ١٣٠/١.

[٥] المقتضب ٢٠٦/٤.

[٦] ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢-٣٧٦، والإيضاح ١٩٠، والنكت ٥٦٧/١-٥٦٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٢٣/١-٣٢٤، وشفاء العليل ٨٠٥/٢، وشرح الأشموني ١٣٨/٣.

[٧] البيت لجرير في: ديوانه ٥٦، وكتاب سيبويه ٣٣٩/١، ٣٤٤، وشرح التصريح ٣٣١/١، وخزانة الأدب ١٦١/٢، وبلا عزو في: شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٢، وأوضح المسالك ٢٨/٤. [شعبى: علم على موضع. اللؤم: فعل الأمور الدنيئة الخسيسة].

ونحوُ قولِكَ: يا رجُلا كريمًا، ويا خيرًا مِن زيدٍ، ويا ضاربًا رجُـلاً، «فتنصـبُ (خيرًا وضاربًا) معرفةً أردتَ بهِ أو نكرةً، وإنَّما يكونُ معرفةً إذا قصدتَ بهِ إلـى واحدٍ مُعيَّنٍ»[١]، فاتَّضحَ بذلك أنَّ تعيينَ النكرةِ المُناداةِ إنَّما يكونُ بقرينةٍ حِسِّيَّةٍ هـي قصدُ المتكلِّمِ وتوجُّهُهُ نحوَ المُنادَى. ودرجةُ تعريفِ المُنادَى المقصودِ هي درجـةُ تعريفِ اسمِ الإشارةِ؛ لأنَّ تعريفَهمَا يكونُ بالقصدِ الذي بالإشارةِ في اسمِ الإشـارةِ، وبالتوجُّهِ والخطابِ في النكرةِ المُناداةِ[٢].

والجديرُ بالمُلاحَظَةِ هُنا أنَّ مِنَ النكراتِ ما لا يزولُ إبهامُهَا بالقصدِ والإقبـالِ عليهَا، وذلك لفظُ (أيٍّ)؛ لأنَّهَا اسمٌ مُبهَمٌ لا يَستقلُّ بنفسِهِ، ويَصِحُّ أنْ يُطلَـقَ علـى أشياءَ كثيرةٍ، وفي غيرِ النداءِ يزولُ إبهامُهُ إمَّا بالإضافةِ، وإمَّا بالإضافةِ والصِّـلةِ معًا، فلمَّا قُطِعَ عنِ الإضافةِ في النداءِ وَجَبَ إزالةُ إبهامِهِ بمُخصِّـصٍ آخـرَ هـو التَّابِعُ[٣]، ولا يجوزُ حذفُ هذا التَّابِعِ؛ لأنَّهُ هو المقصودُ بالنداءِ وإنَّما جِيْءَ بـ(أيٍّ) وُصْلَةً لِندائِه[٤]، ولأَهمِّيَّةِ هذا التابعِ جِيْءَ بعدَ (أيٍّ) بـ(ها) التنبيـهِ حتـى يَتَنَبَّـهَ السامعُ قبلَ ذِكرِهِ[٥]، نحوُ: يا أَيُّهَا الإنسانُ، ويا أَيُّهَا النَّبِيُّ، ويا أَيَّتُهَا النَّفْسُ.

وقـد يكونُ التابعُ بعـدَ (أيٍّ) المُناداةِ اسمَ الإشـارةِ[٦]، فإنْ تعرَّفَ بالإشارةِ الحسِّيَّةِ اِكْتُفِيَ بهِ، نحوُ قولِ الشَّاعِرِ[٧]:

أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَيْكُمَا وَدَعَانِيْ وَاغِلاً فِيْمَنْ وَغَلْ

---

[١] الإيضاح ١٩٠.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ١٩٧/٢، والنحو الوافي ٤٤٠/١.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ١٢/٢، والكشاف ٤٦/١، وشرح المفصل ١٥٣/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١-٣٤٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٢٤، وشرح المكودي ٥١٤/٢، وحاشية الصبان ١٦٨/١.

[٤] ينظر: المقتضب ٢١٦/٤، والنكت ٥٤٢/١، وأسرار العربية ٢٠٨، وشرح المفصل ١٤١/٣، ١٥٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٤٢/١.

[٥] ينظر: الكشاف ٤٦/١، والتبيان ٣٨/١، وهمع الهوامع ٣٨/٢، والأشباه والنظائر ١٤٠/١.

[٦] ينظر: شرح المفصل ٧/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، وشرح شذور الذهب ١٥٠-١٥١، وهمع الهوامع ٣٨/٢.

[٧] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٥٦.

وإنْ لـــمْ تُعرِّفْهُ الإشارةُ الحسِّيَّةُ اُحتيجَ إلى التابعِ ــ وهو الأكثرُ استعمالا بعدَ (أيٍّ)

ــ نحوُ قولِ الشَّاعرِ[١]:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ احْضُرِ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِيْ

٣ــ التَّكَلُّمُ والخِطابُ في ضميرَيِ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ:

الضمائرُ كناياتٌ عنِ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ والغائبِ، ولذلك فهي مُحتاجةٌ وضعًا إلى ما يُفسِّرُهَا، أمَّا ضميرُ الغائبِ فقد سَبَقَ الحديثُ عنهُ في القرائنِ اللفظيَّـــةِ؛ لأنَّ إبهامَهُ يَزولُ بذِكرِ مَرجعِهِ[٢]، وأمَّا ضميرا المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ فيـــزولُ إبهامُهمَـــا بقرينةٍ حسِّيَّةٍ هي حضورُ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ ومُشاهَدَةُ كُلٍّ مِنهمَا الآخـــرَ، فـــالتكلُّمُ قرينةُ ضميرِ المُتكلِّمِ، والخِطابُ قرينةُ ضميرِ المُخاطَبِ[٣]. قالَ الأعلَمُ الشَّـــنَتْمَرِيُّ في تعليلِهِ عدمَ حاجةِ الضميرِ إلى النعتِ: «والمُضمرَاتُ تَستغنِي عن ذلكَ بالأحوالِ المُقترِنةِ بهَا المُغْنِيَةِ عن صفاتِهَا، والأحوالُ المُقتَرِنةُ بهَا حُضورُ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ والمُشاهدَةُ لهمَا، وتَقدُّمُ ذِكرِ الغائبِ الذي يَصيرُ بمنزلةِ الحاضـــرِ المُشـــاهَدِ فـــي الحُكْمِ»[٤]، ويُلاحَظُ هُنا أنَّ الحُضورَ والمُشاهدَةَ تَكفِي لإزالةِ الإبهامِ عن ضـــميريِ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ، ولا تَكفِي في إزالةِ الإبهامِ عنِ اسمِ الإشارةِ، بلْ يَحتاجُ معَهـــا إلى إشارةٍ حسِّيَّةٍ.

---

[١] البيت لطرفة بن العبد في: ديوانه ٦، وكتاب سيبويه ٩٩/٣، ١٠٠، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١، وشرح المعلقات السبع ١٠٧، والمقاصد النحوية ٣٦٦/٣، وخزانة الأدب ١٣١/١، والدرر ٧٤/١، وبلا عزو في: شرح المفصل ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، والمساعد ١٧٩/١ .

[٢] ينظر: هذا البحث ١٥٣، ٢١٣.

[٣] ينظر: نتائج الفكر ١٧١، ١٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥/٢، وشرح التسهيل ١٥٦/١، وشرح ألفية ابن معط١/ ٦٤٦، ٦٦٠، وارتشاف الضرب ٤٨١/١، وشرح شذور الذهب ١٣٧، وشفاء العليل ١٩٩/١، وهمع الهوامع ٢١٨/١، وحاشية الخضري ١٣٠/١.

[٤] النكت ٦٥٠/١-٦٥١.

فبالنظرِ إلى ضميري المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ مِن حيثُ الوضعُ والاستعمالُ نَجِدُ أنَّهمَا يُعيِّنانِ مَدلولَهمَا تَعيينًا كاملاً بوساطةِ قَرينتَيِ التكلُّمِ والخطابِ، أيْ حضورُهمَا ومُشاهدَةُ كُلٍّ مِنهمَا الآخرَ، أمَّا إذا نُظِرَ إليهمَا مِن حيثُ لفظُهمَا مُجرَّدًا مِن التكلُّمِ والخطابِ فإنَّ لفظَ ضميرِ المُتكلِّمِ صالحٌ لِكُلِّ مُتكلِّمٍ، ولفظَ ضميرِ المُخاطَبِ صالحٌ لِكُلِّ مُخاطَبٍ، وفي هذه الحالةِ يكونُ التعيينُ غيرَ كاملٍ، أيْ أنَّ الضميرَ في النِّظامِ اللُّغويِّ لا يُحكَمُ عليهِ لا بتعريفٍ ولا بتنكيرٍ، وإنَّما يُحكَمُ عليهِ بالتعريفِ إذا وُجِدَتِ القرينةُ[1]، فالضمائرُ: «كُلٌّ واحدٍ مِنها مَخصوصٌ باعتبارٍ غيرُ مَخصوصٍ باعتبارٍ، وذلك أنَّ لفظَ (أَنَا) وُضِعَ لِيَخُصَّ بهِ المُتكلِّمُ نفسَهُ، ولِكُلِّ مُتكلِّمٍ مِنهُ نصيبٌ حينَ يَقصِدُ نفسَهُ، فهو مَخصوصٌ باعتبارِ كَونِهِ لا يَتناولُ غيرَ النَّاطقِ بهِ، وغيرُ مَخصوصٍ باعتبارِ صلاحيَّتِهِ لِكُلِّ مُخْبِرٍ عن نفسِهِ»[2]، وبهذا تَتَّضِحُ أهميةُ القرينةِ في تعريفِ الضميرِ وإزالةِ الإبهامِ عنهُ.

٤ــ التَّنْغِيمُ:

معنى التنغيمِ «رفعُ الصوتِ وخفضُهُ في أثناءِ الكلامِ، لِلدَّلالةِ على المعاني المُختلِفةِ للجملةِ الواحدةِ»[3]، فيكونُ اختلافُ النغمةِ الصوتيَّةِ فارقًا بينَ المعاني، كالفرقِ بينَ الخبرِ والاستفهامِ، والمدحِ والذَّمِّ، فجملةُ (هو رَجُلٌ) يُمكِنُ أنْ تكونَ خبرًا ويُمكنُ أنْ تكونَ استفهامًا، بِحَسَبِ النغمةِ الصوتيَّةِ؛ لأنَّ نغمةَ الخبرِ تَختلِفُ عن نغمةِ الاستفهامِ، ويُمكِنُ أنْ تكونَ مدحًا وأنْ تكونَ ذمًّا، فإنْ فَخَّمْتَ الصوتَ بـ(رَجُلٍ) كنتَ مَادِحًا، واستغنيتَ بذلكَ عنِ الصِّفةِ في قولِكَ: هو رجُلٌ كريمٌ أو شجاعٌ، وإنْ كسَّرْتَ صوتَكَ ورَقَّقْتَهُ كُنتَ ذامًّا وساخِرًا[4].

---

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٣.

[2] شرح التسهيل ١٧٠/١، وينظر: ارتشاف الضرب ٤٩٦/١، وشرح التصريح ١١٣/١-١١٤، وهمع الهوامع ٢٣٢/١.

[3] المدخل إلى علم اللغة ١٠٦، د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٥م، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٦، والنحو والدلالة ١١٧.

[4] ينظر: معاني النحو ١٧٥/٣، والجملة العربية والمعنى ٦٦، واللبس في الدرس النحوي ٩٦.

وقد كانَ ابنُ جنِّيٍّ مِن أوائلِ الذينَ أشارُوا إلى أهميَّةِ التَّنغيمِ في الدَّلالةِ على المعاني، إذْ أشارَ إلى أنَّ الصِّفَةَ تُحذَفُ استغناءً بتنغيمِ الكلامِ، فقالَ: «وقد حُذفتِ الصفةُ ودلَّتِ الحالُ عليهَا، وذلك في ما حكَاهُ صاحبُ الكتابِ مِن قولِهمْ: سِيْرَ عليهِ ليلٌ[1]، وهم يُريدونَ: ليلٌ طويلٌ، وكأنَّ هذا إنَّما حُذِفَتْ فيهِ الصفةُ لِمَا دلَّ مِنَ الحالِ على موضعِهَا، وذلكَ أنَّكَ تُحِسُّ في كلامِ القائلِ مِنَ التَّطْوِيْحِ والتَّطْرِيْحِ والتَّفخيمِ والتَّعظيمِ ما يَقومُ مَقامَ قولِهِ: طويلٌ أو نحوُ ذلكَ، وأنتَ تُحِسُّ هذا مِن نفسِكَ إذا تأملْتَهُ، وذلك أنْ تكونَ في مدحِ إنسانٍ والثَّناءِ عليهِ، فتقولُ: كانَ واللهِ رَجُلاً، فتَزيدُ في قُوَّةِ اللفظِ بـ(الله) هذهِ الكلمةِ، وتَتَمَكَّنُ مِن تمطيطِ اللَّامِ وإطالةِ الصوتِ بهَا وعليهَا، أيْ: رَجُلاً فاضِلاً أو شُجاعًا أو كريمًا أو نحوَ ذلك، وكذلك تقولُ: سألناهُ فوجدنَاهُ إنسانًا!، وتُمَكِّنُ الصوتَ بـ(إنسانٍ) وتُفَخِّمُهُ، فتَستغنِي بذلكَ عن وصفِهِ بقولِكَ: إنسانًا سَمْحًا أو جوادًا أو نحوَ ذلكَ. وكذلكَ إنْ ذَمَمْتَهُ ووَصَفْتَهُ بالضِّيقِ قلتَ: سألناهُ وكانَ إنسانًا! وتُزَوِّيْ وجهَكَ وتُقَطِّبُهُ، فيُغْنِيْ ذلكَ عن قولِكَ: إنسانًا لئيمًا أو لَحِزًا أو مُبَخَّلاً أو نحوَ ذلكَ»[2]. وكثيرٌ مِن مَطالبِ الدَّرسِ النَّحويِّ لا تَنفصِلُ عن درسِ التَّنغيمِ، وأبرزُهَا التعجُّبُ والاستفهامُ والنداءُ[3].

فيُلاحَظُ هُنا أنَّ التنغيمَ قد أغنَى عن ذِكْرِ النعتِ، وقد أُشِيْرَ في موضعٍ سابقٍ إلى أنَّ حذفَ النعتِ قد يكونُ سببًا في إبهامِ الكلامِ، ولا يَزولُ الإبهامُ إلا بذكرِهِ، فيكونُ التنغيمُ المُغْنِيْ عنِ النعتِ مُزيْلاً لِمَا قد يحصُلُ مِن إبهامٍ. كما أنَّ حرفَ الاستفهامِ قد يُحذَفُ استغناءً بتنغيمِ الكلامِ؛ لأنَّ تنغيمَ الاستفهامِ يَختلفُ عن تنغيمِ الإخبارِ[4].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ١/٢٢٠.

[2] الخصائص ٢/٣٧٠-٣٧١، وينظر: شرح المفصل ٣/٦٣، والمدخل إلى علم اللغة ١٠٦-١٠٧، واللبس في الدرس النحوي ٩٦. [التطويح والتطريح: بمعنى التطويل. زوى وجهه وقطبه: جمع ما بين عينيه عابسا. اللَّحِزُ: البخيل الضيق الخلق].

[3] ينظر: ظاهرة اللبس في العربية ٢٣.

[4] ينظر: نتائج الفكر ٢٠٧، وحاشية الصبان ٣/١١٦، و(في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق) ١٧٣-١٧٤، د/ خليل عمايرة، جدة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤م.

كما يُلاحَظُ أنَّ التنغيمَ بوصفِهِ ظاهرةً سَمعيَّةً تَصْحَبُهُ في بعضِ المواضعِ مُشاهَدَةُ بعضِ الإشاراتِ كتعبيراتِ الوجهِ، وإيْمَاءَاتِ الرَّأسِ، فتجتمعُ فيهِ حاسَّتَا السَّمعِ والبَصَرِ.

ومِمَّا يُلحَقُ بالتنغيمِ النَّبْرُ وهو« زيادةُ وضوحِ جُزءٍ مِن أجزاءِ الكلمةِ في السَّمعِ عن بقيَّةِ ما حولَهَا مِن أجزائِهَا »[1]، ويُمكِنُ أنْ يكونَ النبرُ مِن وسائلِ التخلُّصِ مِنَ الإبهامِ في الكلامِ الذي يَحتمِلُ أكثرَ مِن دَلالةٍ، ومِن ذلكَ قولُكَ: جاءَ مَندوبُ الرَّئيسِ ــ جاءَ مَندوبُو الرئيسِ، ففي حالِ الجمعِ تَفقِدُ الواوُ جُزءًا مِن صوتِهَا فتُصبِحُ مِثلَ الضَّمَّةِ، فلا يَدرِي السامعُ هلِ الإسنادُ حاصلٌ إلى المفرَدِ أو إلى الجمعِ؟، وهُنَا يَتدخَّلُ النَبْرُ فيَفْرُقُ بينَ الإسنادَينِ[2]، بنبرِ المقطعِ الثالثِ مِن (مَندوبو) وتركِهِ غيرَ منبورٍ في (مَندوب).

٥ــ عِلْمُ المُخاطَبِ بمُلابَساتِ الكلامِ، والحَالُ التي يُقالُ فيهَا:

يُغنِي عِلمُ المُخاطَبِ بموضوعِ الحديثِ، والحالُ التي يُقالُ فيهَا عن كثيرٍ مِنَ التفصيلاتِ التي كانَ على المُتكلِّمِ ذِكْرُها لو كانَ المُخاطَبُ خَالِيَ الذِّهنِ مِنهَا، ومَعلومٌ أنَّ حذفَ جُزءٍ مِنَ الكلامِ مِن غيرِ دليلٍ يَجعلُ الكلامَ مُبهَمًا مُحْتَمِلاً لأكثرَ مِن دلالةٍ، فالدليلُ على المحذوفِ يُزيلُ الإبهامَ عنِ الكلامِ؛ لأنَّ المحذوفَ للدلالةِ عليهِ كالثَّابتِ[3]، وعِلْمُ المُخاطَبِ بالمحذوفِ أَحَدُ هذهِ الأدِلَّةِ، وهو يُغنِي عن غيرِهِ مِنَ القرائنِ السابقةِ، قالَ الأنباريُّ: «قدْ يَستَغنُونَ ببعضِ الألفاظِ عن بعضٍ إذا كانَ

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها ١٧٠، وينظر: اللبس في الدرس النحوي ٩٨.

[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٨، واللبس في الدرس النحوي ٩٩.

[3] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١، والحذف في الأساليب العربية ٥٣.

في الملفوظِ دلالةٌ على المحذوفِ لِعِلمِ المُخاطَبِ»[1]، وقالَ أيضًا: «والحذفُ في كلامِهِمْ لِدلالةِ الحالِ وكثرةِ الاستعمالِ أكثرُ مِن أنْ يُحصَى»[2].

وسيكتفِي البحثُ هُنا بذكرِ نَماذجَ مِنَ المواضعِ التي حَكَمَ النحويونَ على أنَّ الحذفَ فيهَا كانَ سَبَبُهُ الاستغناءَ بِعلمِ المُخاطَبِ، أو ما عُلِمَ مِنَ الحالِ، فمِن ذلكَ:

أ ــ حذفُ مَرجِعِ ضميرِ الغائبِ[3]:

مِنَ المواضعِ التي استُغْنِيَ فيهَا بدلالةِ الحالِ عن مَرجِعِ ضميرِ الغائبِ قولُهُ تعالَى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾[4]، وقولُهُ: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[5].

ب ــ حذفُ الصِّلةِ[6]:

ومِن ذلكَ قولُ الشَّاعرِ[7]:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوْ عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

---

[1] الإنصاف ٩٤/١.

[2] المرجع نفسه ٧٦/١-٧٧.

[3] ينظر: شرح التسهيل ١٦٧/١، والبسيط ٣٠٤/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٦/١، وارتشاف الضرب ٤٨١/١، وهمع الهوامع ٢١٩/١، والكواكب الدرية ١٥٧/١، وجامع الدروس العربية ٢٤٠/٢، ومعاني النحو ٥٧/١.

[4] سورة الواقعة ٨٣.

[5] سورة القيامة ٢٦.

[6] ينظر: الأصول ٢٧٤/٢-٢٤٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١، وشرح الكافية الشافية ٣١١/١-٣١٢، وشرح التصريح ١٤٢/١، وحاشية الخضري ١٦٢/١-١٦٣.

[7] البيت لعبيد بن الأبرص في: المقاصد النحوية ٣٠٢/١، وخزانة الأدب ٢٥٣/٢، والدرر ٢٩٧/١، وبلا عزو في: مغني اللبيب ١١٩، ٨١٦، وشرح التصريح ١٤٢/١، وشرح الأشموني ١٦١/١، وخزانة الأدب ٤٩٣/٦.

ج ــ حذفُ المبتدأ أوِ الخبرِ[١]:

كقولِ مَنْ يَشُمُّ رائحةً: مِسْكٌ، أيِ: المشمومُ مسكٌ، وكقولِ المُسْتَهِلِّ: الهِــلالُ، أيِ: هذا الهلالُ، أو: الهلالُ طالعٌ.

د ــ حذفُ الفعلِ[٢]:

كقولِكَ لِمَنْ رأيتَهُ يُعطِي النَّاسَ: زيدًا، أيْ: أعطِ زيــدًا، وكقولِــكَ للمُســافرِ: سالمًا، أيْ: تُسافرُ سالمًا، ولِمَنْ قَدِمَ مِنَ السفرِ: قُدومًا مُباركًا، أيْ: قــدمتَ قُــدومًا مُبارَكًا.

هـ ــ حذفُ التمييزِ[٣]:

أشارَ ابنُ جِنِّيٍّ إلى أنَّ التمييزَ قد يُحذَفُ إذا عُلِمَ قائلاً: «وقد يُحذَفُ التمييــزُ وذلك إذا عُلِمَ مِنَ الحالِ حُكْمُ ما كانَ يُعْلَمُ مِنهَا بهِ، وذلكَ قولُكَ: عندي عشــرونَ، واشتريتُ ثلاثينَ ... فإنْ لمْ يُعْلَمِ المُرادُ لزمَ التمييزُ»[٤]، ومِن حذفِ التمييزِ لِلعِلْــمِ بهِ قولُكَ: كَمْ صُمْتَ؟، وكَمْ مالُكَ؟.

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٩٤/١، والاقتراح في علم أصول النحو ٧٢، للسيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

[٢] ينظر: الرد على النحاة ٧٨، وشرح المفصل ١٢٥/١-١٢٦، ٦٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٩/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٨٥/٢، وشرح التصريح ٣٢٩/١، وهمع الهوامع ١٣/٢، ٧٩، ٢٦٠، والحذف في الأساليب العربية ٤٧-٤٨، ٢١١.

[٣] ينظر: شرح المفصل ١٢٨/٤-١٢٩، وشرح ألفية ابن معط ١١٢٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣٢١/٢، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢، وظاهرة اللبس في العربية ٨١.

[٤] الخصائص ٣٧٨/٢.

و ــ حذفُ المضافِ إليهِ[1]:

مِن ذلك حذفُ المضاف إليهِ بعدَ (رُوَيْدَ) استغناءً بِعِلْمِ المُخاطَبِ، أشارَ إلى ذلكَ سيبويهِ بعدَ أنْ بيَّنَ أنَّ الغرضَ مِنَ المضافِ إليهِ رفعُ الاحتمالِ بقولِهِ: «واعلمْ أنَّ (رُوَيْدًا) تَلحقُهَا الكافُ ... وذلكَ في قولِكَ: رُويدَكَ زيدًا ... وهذهِ الكافُ التي لَحِقَتْ (رويدًا) إنَّما لحقتْ لِتُبيِّنَ المُخاطَبَ المَخصوصَ؛ لأنَّ (رُوَيْدَ) تقعُ للواحدِ والجميعِ، والذَّكَرِ والأُنْثَى، فإنَّما أَدْخَلَ الكافَ حينَ خافَ التباسَ مَنْ يَعنِي بمَنْ لا يَعنِي، وإنَّمَا حَذفَهَا في الأوَّلِ استغناءً بِعِلْمِ المُخاطَبِ أنَّهُ لا يَعنِي غيرَهُ»[2]، ومِن ذلكَ حذفُهُ في قولِهِمْ: ليسَ غيرُ.

ز ــ حذفُ الجارِّ والمجرورِ:

مِن حذفِ الجارِّ والمجرورِ حذفُ (لَكَ) بعدَ (سَقْيًا)، قالَ سيبويهِ: «وأمَّا ذِكْرُهمْ (لَكَ) بعدَ سقيًا فإنَّما هو لِيُبيِّنُوا المعنِيَّ بالدُّعاءِ، وربَّمَا تَرَكُوهُ استغناءً إذا عَرَفَ الدَّاعِي أنَّهُ قدْ عُلِمَ مَنْ تَعنِي، وربَّما جاءَ بهِ على العِلْمِ توكيدًا»[3].

ح ــ حذفُ النعتِ[4]:

---

[1] ينظر: النكت ١١٣/١.

[2] كتاب سيبويه ٢٤٤/١.

[3] المرجع نفسه ٣١٢/١-٣١٣.

[4] ينظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٥/١، وارتشاف الضرب ٦٠٠/٢، والمساعد ٤٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٣٠/٢، وشرح التصريح ١١٩/٢، وهمع الهوامع ١٢٩/٣، وشرح الأشموني ٢٠٥/١، وحاشية الخضري ٢١٢/١-٢١٣، ومعاني النحو ١٧٥/٣.

كقولِ الشَّاعرِ[1]:

وَرُبَّ أَسِيْلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيْدُ[2]

والمدحُ لا يكونُ بأمرٍ عامٍّ، وإنَّما يكونُ بأوصافٍ ومَزايَا خاصَّةٍ، فدلالةُ الحالِ هُنَا تُوْجِبُ تقديرَ نعتٍ مُناسِبٍ، كأنْ يُقالَ: لهَا فَرْعٌ فاحِمٌ وجِيْدٌ طويلٌ.

هذه أبرزُ القرائنِ التي تُعيْنُ على تخليصِ الكلامِ مِنَ الإبهامِ، وهُنـــاكَ قــرائنُ غيرُهَا، وفيما ذُكِرَ غُنْيَةٌ وكِفايةٌ على ما يَحسَبُ الباحثُ.

---

[1] البيت للمرقش الأكبر في: شرح التسهيل ٣/٣٢٤، وشرح عمدة الحافظ ١/٥٥١، والمقاصد النحوية ٣/١٢٦، وشرح التصريح ٢/١١٩، وبلا عزو في: أوضح المسالك ٣/٢٩٠. [الأسيلة: الملساء، المستوية، اللينة. المهفهفة: الخميصة البطن، الدقيقة الخصر. الفرع: الشعر التام. الجيد: العنق].

[2] في البيت أيضًا حذف المنعوت بعد (رُبَّ)، والتقدير: رُبَّ امرأة أسيلة الخدين.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

مَوَاضِعُ الإِبْهَامِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الإِبْهَامُ فِي الدَّلالَةِ التَّرْكِيْبِيَّةِ

المَبْحَثُ الثَّانِي: الإِبْهَامُ فِي الدَّلالَةِ غَيْرِ التَّرْكِيْبِيَّةِ

الفصلُ الثَّالثُ

مَواضعُ الإبهامِ

مدخل:

الإبهامُ في الدلالةِ نوعانِ، إبهامٌ في الدلالةِ الإفراديَّةِ، وإبهامٌ في الدلالةِ التركيبيَّةِ، أمَّا الإبهامُ في الدلالةِ الإفراديَّةِ فيكونُ في دلالةِ مُفرَدةٍ مِنْ مُفرَداتِ التركيبِ، نحو: اشتريتُ عشرينَ، فالإبهامُ حاصلٌ في دلالةِ العددِ (عشرينَ)؛ لأنَّهُ يَحتمِلُ أشياءَ كثيرةً مِنَ المعدوداتِ، فوجبَ أنْ يُنَصَّ على أحدِ هذهِ المُحتَمَلاتِ، فيُقالُ مَثَلاً: اشتريتُ عشرينَ كتابًا. فالإبهامُ هُنَا حاصلٌ في لفظٍ مُفرَدٍ فقطْ، ولا إبهامَ في التركيبِ، وسيأتِي الحديثُ مُفصَّلاً عن مواضعِ الإبهامِ في الدلالةِ الإفراديَّةِ في المبحثِ الثاني مِن هذا البحثِ.

أمَّا الإبهامُ في الدلالةِ التركيبيَّةِ فهو موضوعُ الحديثِ في هذا المبحثِ، والمقصودُ بالتركيبِ هُنا مُطلَقُ التركيبِ سواءٌ أكانَ إسناديًّا أمْ غيرَهُ[1]، كالمركَّبِ الإضافيِّ، والمركَّبِ مِنَ الوصفِ المشتقِّ ومعمولِهِ، وفي هذا النوعِ يحصلُ الإبهامُ بسببِ دلالةِ التركيبِ، وإذا نظرتَ إلى مُفرَداتِ التركيبِ وجدتَهَا واضحةً لا إبهامَ فيها، ففي نحوِ قولِكَ: طابَ محمدٌ، تَجِدُ أنَّ مُفرَدتَي هذا التركيبِ (طابَ)، و(محمدٌ) واضحتَا الدلالةِ، ولكنَّ تركيبَ هاتينِ المُفرَدتَيْنِ تركيبًا إسناديًّا أَوْجَدَ غُموضًا وعدمَ وضوحٍ في الدلالةِ، فقد أُسنِدَ الطِّيبُ إلى محمدٍ عُمومًا والمقصودُ نسبتُهُ إلى شيءٍ مَخصوصٍ مِنهُ، ويَحتَمِلُ ذلكَ أشياءَ كثيرةً، كقلبِهِ ولسانِهِ ونَفْسِهِ ومنزلِهِ، وغيرِ ذلكَ مِنَ الأشياءِ المُحتَمَلةِ، ولذلكَ ــ إذا لمْ يكنِ الإبهامُ مقصودًا ــ يُؤْتَى بِما يُزيلُ هذا الإبهامَ، بتعيينِ الشَّيْءِ المقصودِ، فيقالُ مَثَلاً: طابَ محمدٌ نفْسًا.

---

[1] يستثنى من ذلك المركب العددي فإنه في حكم اسم واحد، فيدخل في إبهام المفرد.

ومثالُ الإبهامِ الحاصلِ في دلالةِ التركيبِ غيرِ الإسناديِّ قولُكَ: عجبتُ مِن تَصبُّبِ محمدٍ، فقد أُضيفَ التَّصبُّبُ إلى محمدٍ عمومًا والمقصودُ شيءٌ منهُ، فحصلَ بذلكَ الإبهامُ، ولذلكَ يُؤتَى بما يُزيلُ هذا الإبهامَ فيقالُ مثَلاً: عجبتُ مِن تَصبُّبِ محمدٍ عَرَقًا. فالتركيبُ النحويُّ في المثالَيْنِ السَّابِقَيْنِ صحيحٌ، ولكنَّ دلالةَ التركيبِ ناقصةٌ، ولا تَكتمِلُ إلاَّ بذكرِ ما يُزيلُ الإبهامَ عنهَا[1].

وبالنظرِ إلى الإبهامِ في الدلالةِ التركيبيَّةِ يُمكِنُ تقسيمُهُ على قِسمَيْنِ:

١- الإبهامِ الأصيلِ:

والمقصودُ بهِ هُنَا الإبهامُ الحاصلُ بسببِ العُدولِ في النِّسبةِ مِن جُزءِ الشيءِ إلى كُلِّهِ، أو مِنَ الشيءِ إلى ما لهُ تَعلُّقٌ بهِ، ويتجلَّى ذلكَ في مواضعَ، منهَا: المُمَيَّزُ في تمييزِ النِّسبةِ، ونِسبةُ الصِّفةِ المُشبَّهَةِ إلى مرفوعِهَا، ونِسبةُ المُبدَلِ مِنهُ في بدلِ الاشتِمالِ إلى عاملِهِ، وغيرُهَا مِنَ المواضعِ التي ستُذكَرُ مُفصَّلَةً لاحقًا.

٢- الإبهامِ العارضِ:

وهذا النوعُ ليسَ ظاهرًا ظُهورَ النوعِ الأوَّلِ؛ لأنَّهُ ليسَ فيهِ عُدولٌ في النِّسبةِ، بلِ النسبةُ جاريةٌ على مَنْ هِيَ لهُ، ولكنَّكَ إذا نظرتَ في دلالةِ التركيبِ وجدتَ أنَّهُ لا يخلُو مِن إبهامٍ، وقد يحتاجُ في بعضِ المواضعِ إلى وجودِ ما يُزيلُ هذا الإبهامَ. فيُفْهَمُ مِن قولِكَ مَثَلاً: جاءَ زيدٌ، الإخبارُ بالمجيْءِ مِن غيرِ إشارةٍ إلى الكيفيَّةِ، التي قد تتبادرُ إلى ذهنِ السَّامِعِ مِن غيرِ ذِكرِهَا، فإذا قلتَ: جاءَ زيدٌ راكبًا، عَلِمَ السامعُ أنَّكَ لا تقصدُ الإخبارَ بمجيءِ زيدٍ، وإنَّما تقصدُ بيانَ الهيئةِ التي جاءَ فيهَا. ومِن مواضعِهِ: نسبةُ عاملِ الحالِ إلى صاحبِها، والمُبدَلُ مِنهُ إذا كانَ جملةً، وغيرُهَا مِنَ المواضعِ التي سَتُذْكَرُ بالتفصيلِ.

---

[1] ينظر: العربية والغموض ١٣٠.

المبحثُ الأوَّلُ

الإبهامُ في الدَّلالةِ التَّركيبيَّةِ

أوَّلاً: مواضعُ الإبهامِ التركيبيِّ الأصيلِ:

١ــ المُمَيَّزُ في تمييزِ النِّسبةِ:

يُقسَّمُ التمييزُ مِن حيثُ نوعُ الإبهامِ في المُمَيَّزِ على قسمينِ[١]، تمييزِ ذاتٍ (مفردٍ)، وتمييزِ نِسبةٍ، ويُسمَّيْهِ بعضُ النحويينَ تمييزَ جملةٍ، ويُعَدُّ المُمَيَّزُ في تمييزِ النسبةِ مِن أشهرِ مواضعِ الإبهامِ التركيبيِّ الأصيلِ؛ لِحصولِ الإبهامِ بسببِ نسبةِ أحدِ طرفَيِ التركيبِ إلى الآخَرِ، قالَ ابنُ مالكٍ: «المرادُ بمُمَيِّزِ الجملةِ ما ذُكِرَ بعدَ جملةٍ فعليَّةٍ مُبهَمَةِ النسبةِ، نحوُ: طِبْتُ نَفْسًا، واشتعلَ رأسِي شيبًا، وفَجَّرْنا الأرضَ عُيونًا، وامتلأَ الكوزُ ماءً، وكَفَى الشَّيبُ ناهيًا، وإنَّما أُطلِقَ مُمَيِّزُ الجملةِ على هذا النوعِ خصوصًا معَ أنَّ كُلَّ تمييزٍ فَضلَةٌ على جُملةٍ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ مِن جُزْئَيِ الجملةِ في هذا النوعِ قِسْطًا مِنَ الإبهامِ يرتفعُ بالتمييزِ، بِخلافِ غيرِهِ فإنَّ الإبهامَ في جُزءٍ مِن جُملتِهِ، فأُطلِقَ على مُمَيِّزِه مُمَيِّزُ مُفرَدٍ، وعلى مُمَيِّزِ هذا النوعِ مُمَيِّزُ جملةٍ»[٢].

وللزمخشريِّ وابنِ الحاجبِ خلافٌ شَكَلِيٌّ في تقسيمِ التمييزِ، فهمَا يَريانِ أنَّ التمييزَ يكونُ لبيانِ الذَّاتِ فقطْ[٣]، غيرَ أنَّ الذاتَ تكونُ مذكورةً وتكونُ مُقدَّرةً، وتمييزُ الذاتِ المذكورةِ سمَّاهُ النحويونَ تمييزَ المُفرَدِ، وتمييزُ الذاتِ المقدَّرةِ سَمَّوهُ

---

[١] ينظر: شرح المفصل٢/٧٠، وشرح المقدمة الكافية٢/٥٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٨٩، وشرح التسهيل٢/٣٨٣، وشرح كافية ابن الحاجب٢/٩١-٩٢، وشرح الألفية لابن الناظم١٣٦، وارتشاف الضرب٢/٣٧٧، والمساعد٢/٥٥-٥٧، وشرح المكودي١/٣١٩، وشرح التصريح١/٩٤، وهمع الهوامع٢/٢٦٢، وحاشية الصبان ٢/١٩٤.

[٢] شرح التسهيل ٢/٣٨٣، وينظر: المساعد ٢/٦١.

[٣] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٤٨، وحاشية الصبان ٢/١٩٤-١٩٥، وحاشية الخضري ١/٥٠٦.

تمييزَ النسبةِ أو الجُملةِ، ومِمَّا يدلُّ على أنَّ الخلافَ شكليٌّ قولُ ابنِ الحاجبِ: «والذاتُ المقدَّرةُ إنَّمَا تكونُ باعتبارِ النسبةِ، وذلكَ في الجملةِ وما يُضاهِيْهَا مِنَ الصِّفةِ المنسوبةِ إلى معمولِهَا، والمضافِ بالنسبةِ إلى المضافِ إليهِ»[1].

ومِن قولِ ابنِ الحاجبِ هذا يَتَّضِحُ أنَّ النسبةَ المُمَيَّزَةَ لا يلزمُ كونُهَا في الجملةِ، بل تكونُ في غيرِهَا. ويُمكِنُ تقسيمُ المُمَيَّزِ في تمييزِ النسبةِ على النحوِ الآتِي:

أ ــ ما كانَ طرفَا المُمَيَّزِ فيهِ الفعلَ ومعمولَهُ:

قد تكونُ النسبةُ المُبهَمةُ بينَ الفعلِ وفاعلِهِ، وذلكَ بتحويلِ النسبةِ مِنَ الفاعلِ الحقيقيِّ إلى اسمٍ لهُ تَعلُّقٌ بهِ، كقولِهِ تَعالَى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2]، وقولِهِ: ﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾[3]، قالَ الفرَّاءُ: «إنَّما نُصِبَتِ (العينُ) لأنَّ الفعلَ كانَ لهَا فصيَّرتَهُ للمرأةِ، معنَاه: لِتَقْرُرْ عينُكِ، فإذا حُوِّلَ الفعلُ عن صاحبِهِ إلى ما قبلَهُ، نُصِبَ صاحبُ الفعلِ على التفسيرِ»[4]، ومِن شواهدِ ذلكَ أيضًا قولُ الشاعرِ[5]:

وَمُرَّةُ يَرْمِيْهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوْا وَيَطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسَا

أيْ: عَظُمَتْ فروسيَّتُكَ، وقولُ الآخرِ[6]:

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٠/١.

[2] سورة مريم ٤.

[3] سورة مريم ٢٦.

[4] معاني القرآن للفراء ١٦٦/٢.

[5] البيت لعباس بن مرداس في: كتاب سيبويه ١٧٤/٢، وخزانة الأدب ٢٨٩/٣، وبلا عزو في: المقتضب ١٥١/٢، والدرر ٢٣٣/٥. [الطعن الشزر: ما كان عن يمين وشمال].

[6] البيت لجرير في: ديوانه ٢٢٣، وكتاب سيبويه ١٦٢/١، والمقاصد النحوية ٣٦٣/٢، وخزانة الأدب ٩٠/٤، وبلا عزو في: النكت ٢٨١/١، ولسان العرب (كلل). [المشق: الترقيق والإهزال. الهواجر: جمع هاجرة، وهي نصف النهار وقت اشتداد الحر. السرى: سير الليل. الكلاكل: جمع كلكل، وهو الصدر].

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلاً وَصُدُوْرَا

والمعنَى: حتى ذهبتْ كلاكلُهُنَّ وصدورُهُنَّ، ثُمَّ حُوِّلتِ النسبةُ عنِ الفاعلِ الحقيقيِّ إلى اسمٍ لهُ تعلُّقٌ بهِ فصارَ: حتى ذهبْنَ كلاكلاً وصدورًا.

ومِن ذلكَ الإبهامُ الحاصلُ في نسبةِ الفعلِ إلى فاعلِهِ في التعجُّبِ بصيغةِ (أَفْعِلْ بِهِ)[1]، كقولِكَ: أَحْسِنْ بزيدٍ رَجُلاً!، وأَكرمْ بأَبِي بكرٍ أبًا!.

وقد تكونُ النسبةُ المُبهَمةُ بينَ الفعلِ ومفعولِهِ، كقولِهِ تَعالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، وكقولِكَ: غرستُ الأرضَ شجرًا، فقد حُوِّلتِ النسبةُ عنِ المفعولِ الحقيقيِّ إلى غيرِهِ مِمَّا أوجدَ إبهامًا في دلالةِ هذا التركيبِ[3]، وأصلُ النسبةِ قبلَ التحويلِ: غرستُ شجرَ الأرضِ. ومِن ذلكَ الإبهامُ الحاصلُ في نسبةِ الفعلِ إلى مفعولِهِ في التعجُّبِ بصيغةِ (مَا أَفْعَلَهُ) [4]، كقولِكَ: محمدٌ ما أَحْسَنَهُ رَجُلاً!، وما أكرمَه أبًا!.

ب ــ ما كانَ طرفًا المُمَيَّزِ فيهِ اسمًا شبيهًا بالفعلِ ومعمولَهُ[5]:

ويكونُ ذلكَ في النسبةِ الحاصلةِ بينَ الوصفِ المُشتقِّ المُشبَّهِ بالفعلِ ومعمولِهِ، كالنسبةِ بينَ اسمِ الفاعلِ ومرفوعِهِ في قولِكَ: محمدٌ مُتَفَقِّئٌ شحمًا، والبيتُ مُشتعِلٌ نارًا، فاسمُ الفاعلِ في هذَيْنِ المثالَيْنِ جارٍ على غيرِ مَنْ هو لهُ، بسببِ تحويلِ النسبةِ عنِ المعمولِ الحقيقيِّ، وبذلكَ حصلَ الإبهامُ في دلالةِ التركيبِ، والأصلُ قبلَ التحويلِ: محمدٌ مُتَفَقِّئٌ شحمُهُ، والبيتُ مُشتعِلةٌ نارُهُ. ومثلُهُ في ذلكَ الإبهامُ الحاصلُ

---

[1] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٣٨، وشرح ابن عقيل ٥١٠/١، وشرح التصريح ٣٩٨/١.

[2] سورة القمر ١٢.

[3] يرى بعض النحويين أن التمييز لا يحول عن المفعول به، وأعربوا المنصوب حالا أو بدلا. ينظر: شرح ألفية ابن معط ٥٧٨/١، وارتشاف الضرب ٣٧٨/٢، والمساعد ٦٢/٢-٦٣، وشرح التصريح ٣٩٧/١.

[4] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٣٨، وشرح ابن عقيل ٥١٠/١، وشرح التصريح ٣٩٨/١.

[5] ينظر: معاني القرآن للفراء ١٦٦/٢، والمقتضب ١٦١/٤، والأصول ٢٢٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٦/١، ٤٦٨، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠٠/٢، وشرح الجمل لابن هشام ١٧٩، وشرح التصريح ٣٩٨/١.

في النسبةِ بينَ الصِّفةِ المشبَّهةِ ومرفوعِهَا، كقولِكَ: محمدٌ حَسَنٌ وجهًا، وزيدٌ طَيِّبٌ أبًا، وفي النسبةِ بينَ اسمِ المفعولِ ومرفوعِهِ في قولِكَ: الأرضُ مُفَجَّرَةٌ أنهارًا، والحديقةُ مغروسةٌ أشجارًا، وفي النسبةِ بينَ اسمِ التفضيلِ ومرفوعِهِ، كقولِهِ تَعالَى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[1]، وكقولِكَ: محمدٌ أَوْسَعُكُمْ دارًا.

ج ــ ما كانَ طرفًا المُمَيَّزِ فيه اسمًا فيهِ معنَى الفعلِ ومعمولَهُ[2]:

ومِن ذلكَ الإبهامُ في النسبةِ الحاصلةِ بينَ اسمِ الفعلِ ومرفوعِهِ، كقولِهِمْ: وَشْكَانَ ذَا خُرُوْجًا، وسَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً[3]، والنسبةِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ في إضافةِ المصدرِ إلى معمولِهِ، كقولِكَ: أعجبني طِيْبُ محمدٍ أبًا، وامتِلاءُ قلبِهِ إيمانًا.

ومِمَّا جاءَ دالاًّ على معنَى الفعلِ أيضًا الصِّيَغُ السماعيَّةُ الدَّالَّةُ على التعجُّبِ[4]، نحوُ: حَسْبُكَ بزيدٍ رَجُلاً!، ولله دَرُّهُ فارسًا!، ويا لهُ شجاعًا!، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُ الشاعرِ[5]:

لله دَرُّ أَنُوْ شِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّوْنِ وَالسِّفَلِ

فالنسبةُ في هذه التراكيبِ مُبهَمَةٌ مِمَّا استدعَى ذِكْرَ التمييزِ لإزالةِ الإبهامِ عنهَا.

---

[1] سورة الكهف ٣٤.

[2] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٤٦٦/١، ٤٦٨، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠٠/٢-١٠١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٧، ١٣٨، وشرح ابن عقيل ٥١٠/١، وشرح التصريح ٣٩٨/١.

[3] ينظر: جمهرة الأمثال ٤٢٣/١، لأبي هلال العسكري، ضبطه: د/ محمد عبدالسلام، وخرج أحاديثه محمد سعيد بن بسيوني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م، ومجمع الأمثال ١١١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٨/١، ولسان العرب (سرع)، والمساعد ٦١/٢، وشرح الأشموني ١٩٥/٢. [الإهالة: الشحم أو ما أذيب منه].

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٠٠/٢-١٠١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٧، ١٣٨، وشرح ابن عقيل ٥١٠/١، وشرح التصريح ٣٩٨/١.

[5] البيت بلا عزو في: شرح كافية ابن الحاجب ٩٨/٢، وخزانة الأدب ٢٦٨/٣. [أنو شروان: أشهر ملوك الفرس، في أيامه ولد النبي صلى الله عليه وسلم. الدون: الرديء. السفل: جمع سفلة، وهم غوغاء الناس].

وقد أجملَ ابنُ الحاجبِ الأنواعَ الثلاثةَ في قولِهِ في بيانِ نوعَيِ التمييزِ: «الثاني عن نسبةٍ في جملةٍ أو ما ضَاهَاهَا، نحوُ: طابَ زيدٌ نَفْسًا، وزيدٌ طَيِّبٌ أبًا، ...، وفي إضافةٍ، نحوُ: يُعجبُنِي طِيْبُهُ أبًا، ...، ولله درُّهُ فارسًا»[١]، وقالَ ابنُ مالكٍ: «تمييزُ النسبةِ يكونُ منصوبًا بالفعلِ، نحوُ: واشتعلَ الرأسُ شيبًا، وفجَّرْنَا الأرضَ عيونًا، وبشبهِ الفعلِ كالصِّفةِ، نحوُ: حَسَنٌ وجهًا، وأَشْجَعُ الناسِ رَجُلاً، وقلبُهُ مُمْتَلِئٌ إيمانًا، وكالمصدرِ، نحوُ: عُرِفَ طِيْبُهُ نَفْسًا، وامتلاءُ قلبِهِ فرحًا، وكاسمِ الفعلِ، نحوُ: وَشْكَانَ ذَا خُرُوْجًا، وسَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً»[٢].

الخلافُ في تسميةِ هذا النوعِ مِنَ الإبهامِ:

لمْ يَسْتَقِرَّ النحويونَ على تسميةَ الإبهامِ التركيبيِّ الذي يُزيلُهُ التمييزُ، ففي بعضِ المواضعِ يُسَمُّونَهُ إبهامَ جملةٍ، وفي مواضعَ أُخَرَ يُسَمُّونَهُ إبهامَ نسبةٍ[٣]، ومِن ذلكَ قولُ ابنِ يعيشَ: «وهذا الإبهامُ يكونُ في جملةٍ ومُفرَدٍ، فالجملةُ نحوُ: طابَ زيدٌ نَفْسًا»[٤]، وقولُ ابنِ الحاجبِ في بيانِ نوعَيِ التمييزِ: «الثاني عن نسبةٍ في جملةٍ أو ما ضَاهَاهَا»[٥]، وقولُهُ في موضعٍ آخَرَ: «شُبِّهَ انتصابُ تمييزِ الجملةِ بالمفعولِ؛ لكونِهِ بعدَ تمامِ الجملةِ»[٦]، وكقولِ خالدٍ الأزهريِّ: «التمييزُ في الاصطلاحِ اسمٌ نكرةٌ بمعنَى (مِنْ)، مُبَيِّنٌ لإبهامِ اسمٍ أو إبهامِ نسبةٍ»[٧]، وقولِ

---

[١] شرح المقدمة الكافية ٢/٥٢٥، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٢.

[٢] شرح عمدة الحافظ ١/٤٦٨.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/٩١، ٩٢، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، وشرح التصريح ١/٣٩٤، ٣٩٨.

[٤] شرح المفصل ٢/٧٠.

[٥] شرح المقدمة الكافية ٢/٥٢٥، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/١٠٠.

[٦] الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٢.

[٧] شرح التصريح ١/٣٩٤.

الأشمونيِّ[1]: «تمييزُ الجملةِ رَفَعَ إبهامَ ما تَضمَّنَتْهُ مِن نسبةِ عاملٍ، فِعْلاً كانَ أو ما جَرَى مَجرَاه»[2].

وقدِ التفتَ بعضُ المتأخرِيْنَ والمعاصرِيْنَ مِنَ النحويينَ إلى هذهِ المسألةِ مُرجِّحًا تسميةَ هذا النوعِ مِنَ الإبهامِ إبهامَ النسبةِ[3]، ومِن ذلكَ قولُ الصَّبَّانِ مُعلِّقاً على قولِ الأشمونيِّ الذي سبقَ ذِكرُهُ: «قولُهُ: (جملة) كانَ الأَوْلى أنْ يقولَ نسبةً؛ لِيشملَ تمييزَ النسبةِ في غيرِ الجملةِ، كالتي في: عجبتُ مِن طِيْبِ زيدٍ نَفْسًا ... ولأنَّ المُقابِلَ في الاصطلاحِ لتمييزِ المُفرَدِ تمييزُ النسبةِ»[4]، وهذا ما يُرجِّحُهُ الباحثُ؛ لأنَّ تسميةَ إبهامِ النسبةِ تَشملُ كُلَّ الأمثلةِ التي مَثَّلَ بهَا النحويونَ، أمَّا تسميةُ إبهامِ الجملةِ فلا يَصدُقُ إلاَّ على ما كانتِ النسبةُ فيهِ حاصلةً بينَ الفعلِ ومعمولِهِ.

تحويلُ الإسنادِ في النسبةِ المُمَيَّزةِ:

يَغلِبُ في الإبهامِ التركيبيِّ المُفسَّرِ بالتمييزِ أنْ تُحوَّلَ فيهِ النسبةُ عنِ المعمولِ الحقيقيِّ إلى معمولٍ آخَرَ لهُ تَعلُّقٌ بهِ؛ لِيؤدِّيَ غرضًا دلاليًا مُهِمًّا هو إفادةُ المُبالَغَةِ والتوكيدِ[5]، أمَّا المُبالَغةُ فلأنَّ التحويلَ يكونُ مِن جُزءِ الشيءِ إلى كُلِّهِ، أو مِنَ الخُصوصِ إلى العمومِ، وأمَّا التوكيدُ فلأنَّ الشيءَ يكونُ مذكورًا مرَّتَيْنِ، مَرَّةً في

---

[1] هو علي بن محمد بن عيسى الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعية، أصله من أشمون بمصر، من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك في النحو، ونظم المنهاج في الفقه، وغيرها. توفي سنة ٩٢٩هـ. ينظر: الأعلام ١٠/٥.

[2] شرح الأشموني ١٩٥/٢.

[3] ينظر: معاني النحو ٢٧٣/٢-٢٧٤، والشكل والدلالة ١٧٤-١٧٥.

[4] حاشية الصبان ١٩٤/٢.

[5] ينظر: دلائل الإعجاز ١٠٠-١٠٢، وشرح المفصل ٧٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٥٠٦/٣، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٦/١، وحاشية الصبان ١٩٥/٢، والكواكب الدرية ٣٨٢/٢، ومعاني النحو ٢٧٤/٢-٢٧٥، ١٥٦/٣، والجملة العربية والمعنى ٢١٤- ٢١٥.

ضِمْنِ العمومِ ، ومرةً منفردًا. وفي هذا المعنَى يقولُ ابنُ يعيشَ: «طابَ زيدٌ نَفْسًا ... المعنَى على وصفِ النَّفْسِ بالطِّيْبِ ... فتقديرُه: طابتْ نفسُ زيدٍ ... وإنَّما أُسْنِدَ إليهِ مُبالغةً وتوكيدًا، ومعنَى المُبالغةِ أنَّ الفعلَ كانَ مُسندًا إلى جُزءٍ مِنهُ فصارَ مُسندًا إلى الجميعِ، وهو أبلغُ في المعنَى، والتأكيدُ أنَّهُ لمَّا كانَ يُفْهَمُ مِنهُ الإسنادُ إلى ما هو مُنتصِبٌ بهِ، ثُمَّ أُسنِدَ في اللفظِ إلى زيدٍ تَمكَّنَ المعنَى»[1]، ويقولُ ابنُ جمعةَ الموصلِيُّ: «إنَّما عُدِلَ عنِ الأصلِ وأُسنِدَ الفعلُ إلى ما يُلابسُهُ الفاعلُ والمفعولُ لِضربٍ مِنَ المبالغةِ والتوكيدِ؛ لأنَّ الشيءَ إذا ذُكِرَ مُبهَمًا تَوفَّرَتِ الدَّواعِي إلى طَلَبِ فَهْمِهِ، فإذا فُسِّرَ فقد ذُكِرَ مَرَّتَينِ»[2].

وهُناكَ مواضعُ يكونُ فيهَا التحويلُ غيرَ مُباشِرٍ[3]، وسمَّاهَا بعضُ النحويينَ الشبيهَ بالمُحوَّلِ[4]، ومِن أمثلةِ ذلكَ: امْتَلأَ الإناءُ ماءً، فإنَّ التحويلَ لا يَتَّضِحُ إلاَّ بعدَ نقلِ الفعلِ (امتلأَ) إلى مُطاوِعِهِ (مَلأَ)، فتقولُ: مَلأَ الماءُ الإناءَ، وكذلكَ: تَفَقَّأَ زيدٌ شحمًا، لا يَتَّضِحُ التحويلُ إلاَّ إذا جِئْتَ بالمطاوِعِ، فتقولُ: فَقَأَ الشَّحمُ زيدًا.

اختلافُ النحويينَ في بعضِ التراكيبِ هلِ الإبهامُ فيهَا في التركيبِ أو في المُفرَدِ؟:

مِنَ التراكيبِ التي حصلَ فيهَا الخِلافُ: للهِ درُّهُ فارسًا! ووَيْحَهُ رَجُلاً! وحَسْبُكَ بهِ ناصرًا! ويا لهُ إنسانًا! ويا لهَا قِصَّةً![5]، ووجهُ الخلافِ هُنا هلِ الإبهامُ حاصلٌ في الضميرِ فقطْ فيكونُ مِن إبهامِ المُفرَدِ، أو حاصلٌ في النسبةِ فيكونُ مِن إبهامِ

---

[1] شرح المفصل ٧٥/٢.

[2] شرح ألفية ابن معط ٥٧٦/١.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧٧/٢، وهمع الهوامع ٢٦٦/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٣٩٧/١، وحاشية الخضري ٥٠٧/١، ومعاني النحو ٢٧٤/٢-٢٧٥.

[4] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧٧/٢، وهمع الهوامع ٢٦٦/٢.

[5] ينظر: النكت ٥٣٤/١-٥٣٥، وتلقيح الألباب ٨١، وشرح المفصل ٧٣/٢، وشرح المقدمة الكافية ٥٢٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٥/٢-٩٨، ١٠١، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٨/١، وارتشاف الضرب ٣٧٩/٢، وهمع الهوامع ٢٦٦/٢، وأسلوب التمييز في العربية ٢٨، د/ حليمة عمايرة، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة ٢٦٦، الحولية ٢٨، سبتمبر ٢٠٠٧م.

التركيبِ. والتحقيقُ أنَّهُ يُنْظَرُ في الضميرِ فإنْ كانَ لِغائبٍ لمْ يَسبقْهُ مَرجِعُهُ فالإبهامُ حاصلٌ فيهِ، فيكونُ مِن إبهامِ المُفرَدِ؛ «لأنَّ افتقارَ الضميرِ المُبهَمِ إلى بيانِ عينِهِ أَشَدُّ مِنَ افتقارِهِ لبيانِ نسبةِ التعجُّبِ»[1]، ويَصدُقُ هذا على الأمثلَةِ المذكورةِ آنِفاً، فهي لِغائبٍ لمْ يتقدَّمْ عليهِ مَرجِعٌ يَعودُ إليهِ، ولذلكَ جِيْءَ بالتمييزِ لِيكونَ مَرجِعاً يُزيلُ الإبهامَ عن ذلكَ الضميرِ.

فإنْ كانَ الضميرُ غيرَ مُبهَمٍ بأنْ كانَ لِغائبٍ سَبَقَهُ ذِكْرُ مَرجِعِهِ، نحوُ: محمدٌ للهِ درُّهُ فارسًا!، أو كانَ الضميرُ لِمخاطَبٍ، نحوُ: للهِ درُّكَ فارسًا!، فالإبهامُ حاصلٌ في التركيبِ. وقد أوردَ هذا التحقيقَ بعضُ النحويينَ مِنْهُمُ رضيُّ الدينِ الاستراباذيُّ بعدَ ذِكرِهِ طائفةً مِنَ الأمثلةِ نحوِ: يا لهُ رَجُلاً! ويا لهَا قِصَّةً! ويا لكَ ليلاً! وما أحسنَهَا فِعْلَةً! وللهِ درُّهُ رَجُلاً! فقالَ: «إنْ كانَ الضميرُ فيها مُبهَمًا لا يُعرَفُ المقصودُ مِنهُ فالتمييزُ عنِ المُفرَدِ، ... وإنْ عُرِفَ المقصودُ مِنَ الضميرِ برجوعِهِ إلى سابقٍ مُعيَّنٍ، كقولِكَ: جاءَني زيدٌ فيا لهُ رَجُلاً! ... ولقيتُ زيدًا فَلِلَّهِ درُّهُ رَجُلاً!، أو بالخطابِ لِشخصٍ مُعيَّنٍ، نحوُ: قلتُ لزيدٍ: يا لكَ مِن شُجاعٍ! وللهِ درُّكَ مِن رَجُلٍ! ونحوُ ذلكَ، فليسَ التمييزُ فيه عنِ المُفرَدِ؛ لأنَّهُ لا إبهامَ إذنْ في الضميرِ، بلْ في النسبةِ الحاصلةِ بالإضافةِ، كما يكونُ ذلكَ إذا كانَ المضافُ إليهِ فيهَا ظاهرًا، نحوُ: يا لزيدٍ رَجُلاً! [2]، وقالَ أيضًا: «وأمَّا قولُهُ (للهِ درُّهُ فارسًا!) فقد ذَكرْنا أنَّهُ يكونُ عن نسبةٍ إنْ كانَ الضميرُ معلومًا، أو كانَ (درٌّ) مضافًا إلى ظاهرٍ، وأمَّا إنْ كانَ (درٌّ) مضافًا إلى ضميرٍ مجهولٍ فالتمييزُ عن مُفرَدٍ»[3].

وقد جعلَ ابنُ مالكٍ مِن تمييزِ المُفرَدِ نحوَ: محمدٌ مسرورٌ قَلْبًا باشتعالِ رأسِهِ شيبًا، ونحوَ: سَرعانَ ذا إهالةً؛ لأنَّ تمييزَ النسبةِ عندَهُ ما كانَ المُسنَدُ فيهِ فِعْلاً[4]،

---

[1] حاشية الخضري ١/٥١٠-٥١١، وينظر: الشكل والدلالة ١٧٥.

[2] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/٩٥-٩٧.

[3] شرح كافية ابن الحاجب ٢/١٠١، وينظر: شرح التصريح ١/٣٩٨، وحاشية الخضري ١/٥١٠-٥١١.

[4] ينظر: المساعد ٢/٥٧، ٦١.

والراجحُ أنَّ ذلكَ مِن تمييزِ النسبةِ؛ لأنَّ النسبةَ هُنا لا تَقتصِرُ على التركيبِ الإسناديِّ بلْ تَشملُ غيرَهُ مِنَ التراكيبِ، كتركيبِ الوصفِ المشتقِّ ومعمولِهِ، والتركيبِ الإضافيِّ.

٢ــ النسبةُ بينَ الصِّفةِ المُشبَّهةِ ومرفوعِهَا:

يحصلُ الإبهامُ في إسنادِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ إلى مرفوعِهَا في بعضِ المواضعِ مِن حيثُ تحويلُ الإسنادِ عنِ المرفوعِ الحقيقيِّ إلى اسمٍ لهُ تَعلُّقٌ بهِ، ويكونُ التحويلُ مِنَ الخُصوصِ إلى العمومِ، فتكونُ الصِّفةُ جاريةً على غيرِ مَنْ هِيَ لهُ، ثُمَّ يأتِي التخصيصُ بذكرِ ما يَرفعُ الإبهامَ عن هذا التركيبِ، نحوُ: مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهًا، أو: حَسَنٍ الوجهَ، أو: حسنٍ وجهَهُ، أو: حَسَنِ الوجهِ. وفي هذا التحويلِ مُبالَغةٌ في المعنَى[١]، وذلكَ أنَّكَ جعلتَ الحُسْنَ للرَّجُلِ عُمومًا، وأَنهيتَ الكلامَ على الإبهامِ، ثُمَّ أَزلتَ هذا الإبهامَ بتعيينِ جِهَةِ الحُسْنِ وهي الوجهُ، وأصلُ التركيبِ قبلَ التحويلِ: مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ[٢].

ويُلاحَظُ أنَّ مرفوعَ الصِّفةِ المُشبَّهةِ الذي حُوِّلَ عنهُ الإسنادُ لهُ ثلاثُ هيئاتٍ:

أ ــ نكرةٌ منصوبةٌ على التمييزِ:

وقد أُشيرَ إلى ذلكَ في المطلبِ السابقِ، غيرَ أنَّ بعضَ النحويينَ يُجيزُ في هذهِ النكرةِ أيضًا أنْ تكونَ منصوبةً على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ[٣]، والرَّاجحُ نصبُ هذهِ النكرةِ على التمييزِ لِخُلُوِّهِ مِنَ القُبْحِ؛ لأنَّ النصبَ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ قبيحٌ،

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥٠٦/٣-٥٠٧، ومعاني النحو ١٥٥/٣، والجملة العربية والمعنى ٢١٥.

[٢] قد يتعين في المعمول الرفع ويمتنع النصب والجر، نحو: مررت بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ؛ لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء، وقد يمتنع رفع المعمول كما في نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه؛ لأن (الوجه) لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف. ينظر: حاشية الصبان ٨/٣.

[٣] ينظر: المقتضب ١٦٢/٤، وشرح الجمل لابن هشام ١٧٩، وشرح شذور الذهب ٢٢٢، ٣٥٠.

لِمَا فيهِ مِن إجراءِ الصِّفةِ المُشتقَّةِ مِنَ الفعلِ اللازمِ مَجرَى الصِّفةِ المُشتقَّةِ مِنَ الفعلِ المُتعدِّي[١].

ب ــ معرفةٌ منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ:

يَترجَّحُ هُنا النَّصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ[٢]، ويَمتنعُ النَّصبُ على التمييزِ؛ لأنَّ التمييزَ لا يكونُ معرفةً[٣]، فتقولُ: جاءَ رَجُلٌ حَسَنٌ الوجهَ، أو: حَسَنٌ وجهَــهُ، قالَ سيبويهِ: «ولو قلتَ: يَا هذا الحَسَنُ الوجهَ ... فإنَّما هو بِمنزلةِ الفعلِ إذا قلتَ: يا هذا الضَّاربُ زيدًا، ويا هذا الضَّاربُ الرَّجُلَ»[٤]، فيُفْهَمُ مِن قولِهِ هذا أنَّ (الوجــهَ) منصوبٌ كنصبِ المفعولِ بهِ لا كنصبِ التمييزِ.

ج ــ اسمٌ مجرورٌ بالإضافةِ:

يُستَحسَنُ جَرُّ المعمولِ ويَقبُحُ رفعُهُ ونصبُهُ في بعضِ المواضــعِ[٥]، كقولِــكَ: مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجهِ[٦]؛ لأنَّ في الجَرِّ رفعَ القــبحِ عــن إعمــالِ الصِّــفةِ

---

[١] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، ومغني اللبيب ٦٦٥، وشرح قطر الندى ٣٠٣، وشرح التصريح ٢/٢٨-٢٩، وحاشية الخضري ٢/٩، ١٣، والنحو الوافي ٣/٣٢-٣٣، ومعاني النحو ٣/١١٣.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٢/١٩١، والمقتضب ٤/١٦٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٨٧، وشرح شذور الذهب ٢٢٣، ٣٥٠، وشرح قطر الندى ٣٠٥، وجامع الدروس العربية ٣/١٣.

[٣] هذا قول البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون تعريف التمييز. ينظر: الإنصاف ١/٢٦٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/١٠٨، وائتلاف النصرة ٤٤.

[٤] كتاب سيبويه ٢/١٩١.

[٥] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، ومغني اللبيب ٦٦٥، وشرح التصريح ٢/٢٨-٢٩، وشرح الأشموني ٣/٣، وحاشية الخضري ٢/٩، ١٣، والنحو الوافي ٣/٣٢-٣٣، ومعاني النحو ٣/١١٣.

[٦] استحسانُ جرِّ الصفةِ المشبهةِ معمولَها شرطُهُ انتفاء المانع، ومن موانع إضافتها إلى المعمول:

ــ كون الصفة بــ(أل) والمعمول مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (الحسن وجهه).

ــ كون الصفة بــ(أل) والمعمول مضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: (الحسن وجه غلامه).

ــ كون الصفة بــ(أل) والمعمول مضاف إلى المجرد من أل والإضافة، نحو: (الحسن وجه أب).

المُشبَّهةِ الرفعَ، لِما فيهِ مِن خُلُوِّ الصِّفةِ مِن ضميرٍ يَعودُ على الموصـــوفِ، وفيـــهِ أيضًا رفعُ القبحِ عن إعمالِهَا النَّصبَ، لِما فيهِ مِن إجراءِ الوصفِ المشتقِّ مِنَ الفعلِ اللازمِ مَجرَى الوصفِ المشتقِّ مِنَ الفعلِ المتعدِّي، كَما يُفيدُ جَرُّ المعمولِ التخفيـــفَ بحذفِ التنوينِ ــ علاوةً على رفعِ القُبحِ ــ في نحوِ قولِكَ: مَررتُ برجـــلٍ حَسَـــنِ الوجهِ، قالَ سيبويهِ في مجرورِ الصفةِ المُشبَّهةِ: «يا ذا الحَسَـــنُ الوجـــهِ ... هـــذا المجرورُ هَاهُنَا بمنزلةِ المنصوبِ إذا قلتَ: يا ذا الحَسَنُ الوجهَ، ويا ذا الحَسَنُ وجهًا ... والضَّامرُ والحَسَنُ ليسَ واحدٌ منهَا معرفةٌ بما بعدَهُ، ولكنَّ مـــا بعـــدَهُ تفســـيرٌ لِموضعِ الضُّمورِ والحُسْنِ إذا أردتَ أنْ لا تُبْهِمَهُمَا ... فإذا قلتَ: (الحَسَـــنُ)، فقـــد عَمَّمْتَ، فإذا قلتَ: (الوجهِ)، فقدِ اختصصتَ شيئًا منهُ»[1]، وقالَ ياسينُ العَليميُّ: «إنَّ ذكرَ (الوجهِ) في قولِنَا: جاءَني زيدٌ الحَسَنُ الوجهِ، بمنزلةِ التمييزِ، فإنَّ في إســـنادِ الحُسْنِ إلى زيدٍ إبهامًا، فإنَّهُ لا يُعلَمُ أيُّ شيءٍ منهُ حَسَنٌ، فإذا ذُكِرَ الوجهُ فكأنَّهُ قيلَ: مِن حيثُ الوجهُ»[2].

ومِنْ كُلِّ ما ذُكِرَ يَتَّضِحُ أنَّ في تحويلِ الإسنادِ عن مرفوعِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ إلى النصبِ أو الجرِّ إبهامًا في التركيبِ؛ لأنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ في هـــذهِ الحالـــةِ تكـــونُ جاريةً على غيرِ مَنْ هِيَ لهُ، فيؤتَى بالمعمولِ منصوبًا أو مجـــرورًا لإزالـــةِ هـــذا الإبهامِ.

٣ــ النسبةُ التي يُوضِّحُهَا حرفَا التَّبيينِ (اللاَّمُ وإلَى):

مِن أحرفِ الجرِّ التي يكونُ ما بعدَهَا بيانًا وتفسيرًا لِمَا قبلَهَا ــ (مِـــنْ) التـــي لبيانِ الجنسِ، والمُبهَمُ قبلَهَا يكونُ اسمًا مُفرَدًا، وسيأتي ذِكرُهُ في المبحـــثِ التَّـــالِي،

ــ كون الصفة بـــ(أل) والمعمول مجرد من أل والإضافة، نحو: (الحسن وجه). ينظر: شرح شذور الذهب ٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٨٢/٢، وشرح الأشموني ١٠/٣.

[1] كتاب سيبويه ١٩١/٢.

[2] حاشية ياسين على شرح التصريح ٢٦/٢.

و(اللاَّمُ) ويكونُ المُبهَمُ قبلَهَا مُفرَدًا ــ وسيأتي ذِكرُهُ في المبحثِ التَّالِي أيضًا[1] ــــ كما يكونُ مُركَّبًا، و(إلى) ويكونُ المُبهَمُ قبلَهَا مُركَّبًا.

فـــ(اللاَّمُ وإلى) يشتركانِ في بيانِ الإبهامِ الحاصلِ في النسبةِ قبلَهُمَا، ويكـــونُ ذلكَ في التَّعجُّبِ والتَّفضيلِ مِن أفعالِ الحُبِّ والبُغْضِ[2]، كقولِكَ: ما أَحبَّنِي، فنســبةُ الحُبِّ مُبهَمةٌ، ولا يُدْرَى هلِ المُتكلِّمُ فاعلٌ لِلحُبِّ أو واقعٌ عليهِ الحُبُّ؟، فالإبهامُ هُنا ناشِئٌ عنِ التَّركيبِ لا عن لفظٍ مُفرَدٍ، فإذا قِيْلَ: ما أَحبَّنِي لِمحمدٍ، عُلِمَ أنَّ المُـــتكلِّمَ هو الفاعلُ، ومحمدًا هو المفعولُ، وإذا قِيْلَ: ما أَحبَّنِي إلى محمدٍ، عُلِـــمَ أنَّ محمـــدًا هو الفاعلُ، والمُتكلِّمَ هو المفعولُ. ويُقَاسُ على ذلكَ التفضيلُ في قولِكَ: محمدٌ أَحَبُّ لِي، ومحمدٌ أَحَبُّ إلَيَّ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تَعـــالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾[3]، وقولُهُ: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[4].

وفي بيانِ اللاَّمِ التي تُفيدُ معنَى التَّبيينِ قالَ ابنُ هشامٍ: «وهي ثلاثـــةُ أقســـامٍ، أحدُها: ما يُبَيِّنُ المفعولَ مِنَ الفاعلِ، وهذه تَتَعَلَّقُ بمذكورٍ، وضابِطُهَا أنْ تَقَـــعَ بَعْـــدَ فعلِ تَعجُّبٍ أوِ اسمِ تفضيلٍ مُفْهِمَيْنِ حُبًّا أو بُغْضًا، تقولُ: ما أَحبَّنِي وما أَبغضَـــنِي، فإنْ قلتَ: لِفُلانٍ، فأنتَ فاعلُ الحبِّ والبُغْضِ وهو مفعولُهُما، وإنْ قلتَ: إلى فُـــلانٍ، فالأمرُ بالعكسِ»[5]، وقالَ في بيانِ (إلى) التي تُفيدُ معنَى التَّبيينِ: «وهـــي المُبَيِّنَـــةُ لِفاعليَّةِ مَجرورِهَا بَعْدَ ما يُفيدُ حُبًّا أو بُغْضًا مِن فِعلِ تَعجُّبٍ أوِ اسمِ تفضيلٍ»[6].

---

[1] ينظر: هذا البحث ٣٠٢-٣٠٤.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب ٤٥١/٢، والمساعد ٢٥٤/٢، ٢٥٧، وجواهر الأدب ٧٣، وهمع الهوامع ٣٦٧/٢.

[3] سورة البقرة ١٦٥.

[4] سورة يوسف ٣٣.

[5] مغني اللبيب ٢٩١.

[6] المرجع نفسه ١٠٤.

٤ــ نسبةُ المُبدَلِ منهُ إلى عاملِهِ في بدلِ بعضٍ مِن كُلٍّ، وبدلِ الاشتِمالِ:

يكونُ في بدلِ بعضٍ مِنْ كُلٍّ مُلابَسَةٌ بينَ البدلِ والمُبدَلِ منهُ في الجزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ، بأنْ يكونَ المُبدَلُ منهُ كُلاًّ والبدلُ بعضًا، فإذا قلتَ: أعجبني زيدٌ، فقد أسندتَ الإعجابَ إلى زيدٍ بوصفِهِ كُلاًّ، وبوصفِهِ ذاتًا مُكوَّنةً مِن لحمٍ وعظمٍ ودَمٍ، وهذا لا مُناسَبةَ في نسبةِ الإعجابِ إليهِ، وهُنا يحصلُ الإبهامُ، فإذا قلتَ: أعجبني زيدٌ وجهُهُ، فقد بَيَّنْتَ موضعَ الإعجابِ وهو جُزءٌ مِن زيدٍ[١]، بإبدالِ بعضِ الشيءِ مِن كُلِّهِ، وبهِ يَزولُ الإبهامُ.

ويكونُ في بدلِ الاشتمالِ مُلابَسةٌ بينَ البدلِ والمُبدَلِ منهُ في غيرِ الجزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ، إذْ يَشتمِلُ العاملُ في المُبدَلِ منهُ على معنَى البدلِ بطريقِ الإجمالِ؛ لكونِهِ لا مُناسبةَ في نسبتِهِ إلى ذاتِ المُبدَلِ منهُ ــ كما قيلَ بذلكَ في بدلِ بعضٍ مِن كُلٍّ ــ فإذا قلتَ: أعجبني زيدٌ عِلْمُهُ، فقد بَيَّنْتَ الصِّفةَ التي أَعجبتْكَ منهُ[٢]، وهي أمرٌ لهُ مُلابسةٌ وتَعلُّقٌ بزيدٍ لكنْ ليسَ على سبيلِ الجزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ كما كانَ في بدلِ بعضٍ مِن كُلٍّ. وفي بيانِ هذا المعنَى يقولُ السُّهَيْلِيُّ: «الاسمُ مِن حيثُ هو جوهرٌ أو جسمٌ لا يُعجِبُ، ولا يَنفعُ ولا يَضُرُّ، وإنَّما يَتعلَّقُ المدحُ والإعجابُ وغيرُ ذلكَ مِنَ المعانِي بصفاتٍ وأعراضٍ قائمةٍ بالجسمِ، وعِلْمُ ذلكَ ضرورةٌ حتى استُغْنِيَ عن ذكرِهَا لفظًا وهي معلومةُ المعنَى، فإذا قلتَ: نَفَعَنِي عبدُاللهِ، عُلِمَ أنَّ النافعَ فيهِ صفةٌ وعَرَضٌ مُضافٌ إليهِ، فَبَيَّنْتَ ذلكَ العَرَضَ ما هو، فقلتَ: عِلْمُهُ أو رأيُهُ»[٣].

وبذلكَ يُشْبِهُ البدلُ في هَذَيْنِ النوعَيْنِ المُمَيَّزَ في تمييزِ النسبةِ مِن حيثُ تحويلُ النسبةِ مِن جُزءِ الشيءِ إلى كُلِّهِ، ومِنَ الشيءِ إلى ما لهُ مُلابسةٌ وتَعلُّقٌ بهِ، فيحصلُ بذلكَ الإبهامُ في التركيبِ، ويُزالُ هذا الإبهامُ بذِكْرِ البدلِ.

---

[١] ينظر: شروح التلخيص ٣/٣٩.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٠١-٤٠٢، وشرح الأشموني ٣/١٢٥، وحاشية الصبان ٣/١٢٥، والنحو الوافي ٣/٦٦٨-٦٦٩.

[٣] نتائج الفكر ٢٣٩-٢٤٠.

ويَبدُو للباحثِ أنَّ البدلَ المُطابِقَ (بدلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ) لا يَخلُو مِن تحويلِ النسبةِ، وإنْ كانَ التحويلُ فيهِ غيرَ ظاهرٍ كظهورِهِ في بَدَلَيِ الاشتمالِ وبعضٍ مِن كُلٍّ، فالبدلُ هو التابعُ المقصودُ بالحُكمِ والنِّسبةِ بلا وِساطةٍ[١]، كالفاعليَّةِ، والمفعوليَّةِ، والإضافةِ، بعدَ التوطِئَةِ لذكرِهِ بالتصريحِ بتلكَ النسبةِ إلى ما قَبْلَهُ (المُبدَلِ منهُ)[٢]، نحوُ: جاءَ محمدٌ أخوكَ، فالمقصودُ هُنا نِسبةُ المجيءِ إلى الأخِ، وإنَّما ذُكِرَ (محمدٌ) توطئةً لذكرِ البدلِ، ولإفادةِ توكيدِ الحكمِ وتقريرِهِ في ذهنِ السامعِ.

٥ــ إسنادُ الفعلِ النَّاقصِ إلى اسمِهِ:

أشارَ البحثُ في موضعٍ سابقٍ إلى خلافِ النحويينَ في سببِ تسميةِ الفعلِ الناقصِ[٣]، وتَرجَّحَ لدَى الباحثِ أنَّهُ سُمِّيَ كذلكَ لدلالتِهِ على حَدَثٍ ناقصٍ (مُطْلَقٍ) يَكتَمِلُ ويَتخصَّصُ بذكرِ الخبرِ، وفي هذه الحالةِ ــ أيْ في إسنادِ الفعلِ الناقصِ إلى اسمِهِ ــ يحصلُ الإبهامُ التركيبيُّ؛ لأنَّ هذا الإسنادَ لا يُفيدُ الفائدةَ الأساسيَّةَ المطلوبةَ مِنَ الجملةِ الفعليَّةِ لِمَا فيهِ مِنَ الإجمالِ وعَدَمِ التَّعيينِ، ولا تَتِمُّ الفائدةُ إلاَّ بذكرِ الخبرِ الذي يُعَدُّ تَفصيلاً وتَوضيحًا لذلكَ الإجمالِ والإبهامِ[٤].

قالَ رضيُّ الدينِ الاستراباذيُّ في بيانِ الإبهامِ الحاصلِ مِن إسنادِ الفعلِ الناقصِ إلى اسمِهِ: «(كانَ) في نحوِ: كانَ زيدٌ قائمًا، يدُلُّ على الكونِ الذي هو الحصولُ المُطلَقُ، وخبرُهُ يدلُّ على الكونِ المخصوصِ، وهو كونُ القيامِ أيْ حصولُهُ، فجِيْءَ أَوَّلاً بلفظٍ دالٍّ على حصولٍ مَا، ثُمَّ عُيِّنَ بالخبرِ ذلكَ الحاصلُ، فكأنَّكَ قلتَ: حصلَ شيءٌ، ثُمَّ قلتَ: حصلَ قيامٌ، فالفائدةُ في إيرادِ مُطلَقِ الحصولِ

---

[١] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٩٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٣، وشرح ابن عقيل ١٥٩/٢، وشرح الأشموني ١٢٣/٣، وحاشية الصبان ١٢٣/٣.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٦٦/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٥، وبدائع الفوائد ٢٤٩/٢، ١٠٠٣/٤، والكواكب الدرية ٥٣٥/٢، وجامع الدروس العربية ٢٣٦/٣.

[٣] ينظر: هذا البحث ٥٩-٦٠.

[٤] ينظر: شروح التلخيص ٣٣/٢، ٣٤، وحاشية الصبان ٢٣٥/١، وحاشية ابن حمدون ١٦٠/١، والنحو الوافي ٥٤٥/١(الهامش).

أوَّلاً ثُمَّ تخصيصِهِ كالفائدةِ في ضميرِ الشأنِ قبلَ تَعيينِ الشأنِ»[1]. والجديرُ بالملاحظةِ هُنا أنَّ تشبيهَ الإبهامِ الحاصلِ في الفعلِ الناقصِ بالإبهامِ في ضميرِ الشأنِ ليسَ على إطلاقِهِ، بلْ بينَهما فرقٌ مِن حيثُ كونُ الإبهامِ في الأوَّلِ تركيبيًّا وفي الآخَرِ إفراديًّا.

والذي يَبدوْ للباحثِ أنَّ الإبهامَ في إسنادِ الفعلِ الناقصِ إلى اسمِهِ حاصلٌ بسببِ تحويلِ النسبةِ عنِ المرفوعِ الحقيقيِّ للفعلِ إلى اسمٍ آخَرَ، لِغرضٍ دلاليٍّ هو حصولُ الإبهامِ أوَّلاً ثُمَّ التفسيرُ ثانيًا، لِمَا في ذلكَ مِنَ التأثيرِ على المُخاطَبِ، فمعنَى (كانَ زيدٌ قائمًا): حصلَ قيامُ زيدٍ، فيُشبِهُ تحويلَ النسبةِ في التمييزِ في قولِكَ: طابَ محمدٌ نَفْسًا، الذي أصلُهُ: طابتْ نفسُ محمدٍ، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الإبهامَ هُنا حاصلٌ في التركيبِ لا في المُفرَدِ.

٦ــ إسنادُ الفعلِ المقصودِ بهِ إنشاءُ المدحِ أوِ الذَّمِّ إلى فاعلِهِ:

نصوصُ النحويينَ واضحةٌ في إبهامِ فاعلِ المدحِ أوِ الذَّمِّ، وذلكَ إذا كانَ مُحلًّى بـ(ألِ) الجنسيَّةِ، أو ضميرًا مستترًا مُفسَّرًا بالتمييزِ، ويُعَدُّ هذا مِنَ الإبهامِ في المُفرَدِ لا مِنَ الإبهامِ في التركيبِ. ويَبدو للباحثِ ــــ وإنْ كانتْ نصوصُ النحويينَ غيرَ صريحةٍ في ذلكَ ــ أنَّ هُناكَ إبهامًا تركيبيًّا ينشأُ مِن إسنادِ فعلِ المدحِ أوِ الذَّمِّ إلى فاعلِهِ، للقرائنِ الآتيةِ:

أ ــ تفسيرُ النحويينَ للجملةِ مِن فعلِ المدحِ أوِ الذَّمِّ وفاعلِهِ بما يُشيرُ إلى وجودِ إبهامٍ في النسبةِ بَينَهمَا، ومِن ذلكَ قولُ المُبَرِّدِ: «ويؤولُ (نِعْمَ الرَّجُلُ) في التقديرِ إلى أنَّكَ تُريدُ معنَى: محمودٌ في الرِّجالِ، ثُمَّ تُعرِّفُ المُخاطَبَ مَنْ هذا المحمودُ»[2]،

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب ١٧٨/٤.

[2] المقتضب ١٤٢/٢.

وقولُ الزَّجَّاجِ[1]: «إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ، لمْ يُعلَمْ مَنْ تَعنِي، فقولُكَ: (زيدٌ)، تُريدُ بهِ هذا الممدوحُ زيدٌ»[2]، ويُفَسَّرُ (حَبَّذَا زيدٌ) بـــ(المحبوبُ زيدٌ)[3].

ب ــ أنَّ فعلَ المدحِ والذمِّ لا يَكتفِي بالفاعلِ، بلْ لا بُدَّ مِنَ المخصوصِ بالمــدحِ أوِ بالذمِّ، والسببُ في عَدَمِ اكتفائِهِ بالفاعلِ أنَّ (نِعْمَ) فعلٌ لإنشاءِ المدحِ العامِّ، و(بِــئْسَ) فعلٌ لإنشاءِ الذمِّ العامِّ[4]، وكذلكَ الفاعلُ في أسلوبِ المدحِ والذمِّ يُشــترَطُ فيــهِ أنْ يكونَ لفظًا دالاًّ على الجنسِ[5]، قالَ الأنباريُّ: «إنْ قيلَ: لِمَ وجبَ أنْ يكونَ فاعــلُ نِعْمَ وبِئْسَ اسمَ جنسٍ؟ قيلَ: لِوجهَيْنِ، أحدِهما: أنَّ (نِعْمَ) لَمَّا وُضِعَتْ للمدحِ العــامِّ، و(بِئْسَ) للذمِّ العامِّ، خُصَّ فاعلُهما باللفظِ العامِّ ...»[6]، فينشأُ مِن إسنادِ الفعلِ العامِّ إلى الفاعلِ العامِّ تركيبٌ عامٌّ مُبهَمٌ مُحتاجٌ للتخصيصِ، فيؤتَى بالمخصوصِ لإزالــةِ الإبهامِ عن هذا التركيبِ.

وقد أشارَ إلى شيءٍ مِن هذا خالدٌ الأزهريُّ في قولِهِ: «لَمَّا كانَ (نِعْمَ وبِــئْسَ) للمدحِ العامِّ والذمِّ العامِّ الشائعَيْنِ في كُلِّ خَصلةٍ محمــودةٍ أو مذمومــةٍ المُسْــتَبْعَدِ تحقيقُهَا، سَلَكُوا بِهِمَا في الأمرِ العامِّ طريقَ الإجمالِ ثُمَّ التفصيلِ لِقصدِ مزيــدٍ مِــنَ التقريرِ، فجاءُوا بعدَ الفعلِ بما يدلُّ على المخصوصِ بالمدحِ أوِ الذمِّ حتى يتوجَّــهَ

---

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، المشهور بالزجاج، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، من شيوخه المبرد، ومن مصنفاته: معاني القرآن، والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، وشرح أبيات سيبويه، توفي سنة ٣١١هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٤١١-٤١٣.

[2] معاني القرآن وإعرابه ١/١٧٢.

[3] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٣، والمقرب ١٠٦.

[4] ينظر: الصاحبي ١٢٨، والمقتصد ١/٣٦٤، وأسرار العربية ١٠٨، وشرح المفصل ٧/١٢٧، ١٣٠، ١٣١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٦، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وشرح التصريح ٢/٩٧.

[5] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٧٢، وعلل النحو ٢٩٠، ٢٩٧، وشرح المفصل ٧/١٣٠، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، والبرهان ٢/٣٣٠، وهمع الهوامع ٣/٢٠، وحاشية ابن حمدون ١/٤٣٥.

[6] أسرار العربية ١٠٨.

المدحُ والذمُّ إلى المخصوصِ بهِ أوَّلاً على سبيلِ الإجمالِ لِكونِهِ فردًا مِنَ الجنسِ، ثُمَّ عَقَّبُوْهُ بذكرِ المخصوصِ حتى يتوجَّهَ المدحُ والذمُّ إليه ثانيًا على سبيلِ التفصيلِ»[١]، والمُلاحَظُ هُنا أنَّ الفاعلَ الحقيقيَّ لفعلِ المدحِ أوِ الذمِّ هو المخصوصُ، ولكنْ تَمَّ تحويلُ الإسنادِ عنهُ إلى اسمٍ يدلُّ عليهِ لِمَا بينَهُما مِنَ المُلابسةِ؛ لأداءِ غرضٍ دلاليٍّ هو حصولُ الإبهامِ أوَّلاً ثُمَّ التفسيرِ ثانيًا.

ج ــ أنَّ حاجةَ اسمِ الإشارةِ بعدَ (حَبَّ) إلى المخصوصِ في نحوِ: (حَبَّذَا زيدٌ) أقوى مِن حاجتِهِ إلى البدلِ أو عطفِ البيانِ[٢]، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الإبهامَ في التركيبِ أقوى مِنَ الإبهامِ في المفردِ.

د ــ الجمعُ بينَ التمييزِ والمخصوصِ في نحوِ: نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ، على أنَّ التمييزَ يرفعُ الإبهامَ عنِ الضميرِ المُستَتِرِ في الفعلِ، والمخصوصَ يرفعُ الإبهامَ عن نسبةِ الفعلِ إلى الفاعلِ.

ثانياً: مواضعُ الإبهامِ التركيبيِّ العارضِ:

١ــ النسبةُ بينَ عاملِ الحالِ وصاحبِهَا:

يَشتركُ الحالُ وتمييزُ النسبةِ في أنَّ الغرضَ الدلاليَّ مِنهمَا رفعُ الإبهامِ عن نسبةِ العاملِ إلى المعمولِ قَبْلَهمَا، قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ: «وفي الحالِ شَبَهٌ مِنَ التمييزِ أيضًا، وذلكَ أنَّ قولَنا: جاءَ زيدٌ، يَحتمِلُ المجِيْءُ أنْ يكونَ على ضُرُوبٍ شَتَّى وصفاتٍ مُختلِفةٍ، فإذا قلتَ: راكبًا أو ماشيًا، فقد بُيِّنَ بالحالِ الإبهامُ الذي كانَ في المجيءِ، كما أنَّهُ إذا قالَ: امتلأَ الإناءُ ماءً، فقد بَيَّنَ بالمُفَسِّرِ ما امتلأَ منهُ الإناءُ»[٣]. فجملةُ (جاءَ زيدٌ) صحيحةٌ نحويًّا، ولكنَّكَ إذا كُنْتَ تُريدُ أنْ تُبيِّنَ الكيفيَّةَ التي جاءَ عليهَا، لا بُدَّ أنْ تقولَ: جاءَ زيدٌ راكبًا أو ماشيًا؛ لأنَّ في إسنادِ المجيءِ إلى زيدٍ على هذا القصدِ إبهامًا في الدلالةِ، فيجيءُ الحالُ لإزالةِ هذا الإبهامِ[٤].

---

[١] شرح التصريح ٢/٩٧.

[٢] ينظر: حاشية الصبان ٣/٤٠، وحاشية الخضري ٢/١٠٥، والنحو الوافي ٣/٣٨١(الهامش).

[٣] الإيضاح ١٧٢، وينظر: شرح المفصل ٢/٧٠.

[٤] ينظر: العربية والغموض ١٢٩، ودلالة السياق ٤٢٥.

ومِن أوضحِ الفوارقِ بينَ الحالِ والنعتِ كونُ الحالِ يُبَيِّنُ إبهامَ النسبةِ في التركيبِ، والنعتُ يُبَيِّنُ إبهامَ الذاتِ المفردةِ، قالَ ابنُ الحاجبِ: «الحالُ ما تُبَيِّنُ هيئةَ الفاعلِ أوِ المفعولِ بهِ لفظًا أو معنًى، فقولُهُ (الفاعلُ أوِ المفعولُ بهِ) احترازٌ مِنَ الصِّفةِ؛ لأنَّها تُبَيِّنُ هيئةً لا باعتبارِ كونِها فاعلاً أو مفعولاً، لكنْ باعتبارِ الذاتِ، وهذهِ باعتبارِ نسبةِ الفعلِ إليهِ فاعلاً أو مفعولاً، فيَتَقَيَّدُ الفعلُ المذكورُ بهَا، فإذا قلتَ: جاءَ زيدٌ راكبًا، فقد حكمتَ على المجيءِ المذكورِ بقيدِ الركوبِ»[1]. فمِن كُلِّ ما سبقَ يتضحُ أنَّ الإبهامَ الذي يُفَسِّرُهُ الحالُ واقعٌ في التركيبِ لا في اللفظِ المُفرَدِ.

٢ــ المُفَسَّرُ إذا كانَ جملةً:

اللفظُ المُفَسَّرُ قد يكونُ مُفرَدًا وقد يكونُ جملةً، قالَ أبو حَيَّانَ في بيانِ معنَى الجملةِ التفسيريَّةِ: «هي الجملةُ الكاشفةُ لحقيقةِ ما تليهِ مِمَّا يَفتقِرُ إلى الكشفِ، وتُفَسَّرُ الجملةُ بمثلِهَا، وقد تُفَسِّرُ المفردَ»[2]، والذي يَعنِي البحثَ في هذا الموضعِ بيانُ المُفَسَّرِ إذا كانَ جملةً بوصفِهِ أحدَ مواضعِ الإبهامِ التركيبيِّ. ويُمكنُ تقسيمُ الجملةِ المُفَسَّرَةِ على نوعَيْنِ:

ــ جملةٍ مفسَّرَةٍ بوساطةِ أداةٍ مِن أدواتِ التفسيرِ.

ــ جملةٍ مفسَّرَةٍ مِن غيرِ وساطةٍ.

أ ــ الجملةُ المُفَسَّرَةُ بوساطةِ أداةِ التفسيرِ:

مِن أدواتِ التفسيرِ: أَيْ، وأَنْ، وإِذَا، والفاء، والواو، وأَعْنِي، ويُؤتَى بهذه الأدواتِ إذا كانَ الكلامُ مُفتقِرًا إلى الإيضاحِ والتفسيرِ، و ليستْ هذه الأدواتُ هِيَ المُفَسِّرُ، وإنَّما المُفَسِّرُ ما بعدَهَا[3]، وجِيْءَ بهَا رابطةً بينَ المُفَسَّرِ والمُفَسِّرِ.

ويُفسَّرُ بـ(أَي) المُفرَدُ، نحوُ: هذا عَسْجَدٌ أَيْ ذهبٌ، والجملةُ نحوُ: هُرِيْقَ دَمُهُ

---

[1] شرح المقدمة الكافية ٢/٥٠١.

[2] ارتشاف الضرب ٢/٣٧٤.

[3] ينظر: النحو الوافي ٤/٢٩٤-٢٩٥.

أيْ ماتَ، وكقولِ الشاعرِ[1]:

وَتَرْمِيْنَنِيْ بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيْنَنِيْ لكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِيْ

فجملةُ (أيْ أنتَ مذنبٌ) مُفَسِّرَةٌ للإبهامِ الحاصلِ في جملةِ (وترميننـــي بـــالطرفِ)؛ لأنَّهَا تَحتَمِلُ أكثرَ مِن معنًى.

ووقَعَ الخِلافُ في (أَنِ) المُفَسِّرَةِ، هلْ يُفَسَّرُ بهَا المُفرَدُ أو الجملةُ، فمَـنْ رأى أنَّها تُفَسِّرُ الجملةَ احتجَّ بأنَّ مِن شروطِ التفسيرِ بهَا أنْ تُسبَقَ بجملةٍ تامَّةٍ[2]؛ «لأنَّهَا وما بعدَهَا جملةٌ تُفَسِّرُ جملةً قَبْلَهَا»[3]، ومَن رأى أنَّهَا تُفَسِّرُ المُفرَدَ قالَ: إنَّ اشتراطَ سَبْقِهَا بجملةٍ؛ لِكَيْ يصحَّ تقديرُ معمولٍ محذوفٍ تُفَسِّرُهُ (أنْ)، لا أنَّ المُفَسَّـرَ هـو الجملةُ كُلُّهَا[4]، ففي نحوِ قولِهِ تَعالَى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[5]، على القـولِ الأوَّلِ تكونُ جملةُ (يا إبراهيمُ) مُفَسِّرَةً لجملةِ (ناديناه)، وعلى القولِ الثانِي تكونُ مُفَسِّـرَةً للمعمولِ المُقدَّرِ بعدَ (ناديناه)، والتقديرُ: وناديناه بشيءٍ، أو بلفظٍ هـو قولُنَـا: يـا إبراهيمُ. وكذلكَ يُقالُ في قولِهِ تَعالَى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[6]، وقد يُفَسَّـرُ بهَـا المعمولُ المذكورُ كمَا فـي قولِـهِ تَعـالَى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾[7]، فجملةُ (اقذفيه) تفسيرٌ لـ(مَا يُوحَى). ويَـرى الباحـثُ أنَّـهُ إنْ كـانَ المعمولُ ظاهرًا فهو المُفَسَّرُ، أيْ أنَّ المُفَسَّرَ مُفرَدٌ، وإنْ كـانَ المعمـولُ مُقـدَّرًا

---

[1] سبق تخريجه، ينظر: هذا البحث ٢٠٥.

[2] ينظر: النكت ٧٩٣/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٩/٣، وشرح المفصل ١٤٢/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٦٩/٤، وشرح التصريح ٢٣٢/٢.

[3] النكت ٧٩٣/٢، وينظر: شرح المفصل ١٤٢/٨.

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤٦٩/٤، وجواهر الأدب ١٩٥، والكليات ٢٢٢، وحاشية السجاعي ١٠٢.

[5] سورة الصافات ١٠٤.

[6] سورة المؤمنون ٢٧.

[7] سورة طه ٣٩.

فالرَّاجحُ أنَّ المُفَسَّرَ الجملةُ كُلُّهَا؛ لأنَّ المُفَسَّرَ في موضعِ العنايةِ والاهتمامِ فيَضْعُفُ القولُ بتقديرِهِ ثُمَّ تفسيرِهِ.

وعلى كِلاَ القولَيْنِ يكونُ الكلامُ قبلَ (أنِ) التفسيريَّةِ تامًّا، ولا يحتاجُ إلى ما بَعدَهُ إلاَّ مِن جهةِ تفسيرِ المُبهَمِ فيهِ[1]، أمَّا المسبوقةُ بكلامٍ غيرِ تامٍّ فليستْ تفسيريَّةً وإنَّما مصدريَّةٌ، كما في قولِهِ تَعالَى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2].

ومثالُ التفسيرِ بـ(إذا) قولُكَ: استَكْتَمْتُهُ الحديثَ إذا سألتَهُ كِتْمَانَهُ[3]، ومثالُ التفسيرِ بالفاءِ[4] قولُهُ تَعالَى: ﴿فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ﴾[5]، قالَ أبو حيَّانَ: «فإنْ كانَ الانتقامُ هو الإغراقُ فتكونُ الفاءُ تفسيريَّةً، وذلكَ على رأيِ مَنْ أثبتَ هذا المعنَى للفاءِ»[6].

ومثالُ التفسيرِ بالواوِ[7] قولُهُ تَعالَى: ﴿لِكُلٍّ مِنْكُمْ جَعَلْنَا شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[8]، ومثالُ التفسيرِ بـ(أعني)[9] قولُكَ: وَضَعَتِ المرأةُ، أعني وضعتْ بِنْتًا.

والمُلاحَظُ هُنا أنَّ إذا والفاء تَختصَّانِ بتفسيرِ الجُمَلِ، فيما تَشترِكُ بَقيَّةُ الأدواتِ في تفسيرِ الجملةِ والمُفرَدِ.

---

[1] ينظر: حاشية الصبان ٢٨٥/٣.

[2] سورة يونس ١٠.

[3] ينظر: الأشباه والنظائر١٣٤/٢-١٣٥، والكليات ٢٢٢، والمعجم المفصل في النحو العربي ٧٤/١.

[4] ينظر: شرح الكافية الشافية١٢٠٦/٣، وشرح التسهيل ٣٥٣/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٠٨/٤، وارتشاف الضرب ٦٣٧/٢، وحاشية الصبان ٩٤/٣، ومعاني النحو ٢٠١/٣.

[5] سورة الأعراف ١٣٦.

[6] البحر المحيط ١٥٤/٥، وينظر: ١١/٥.

[7] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٦٣٤/٢، والبرهان ٤٨٨/٢، ٤٩١، والإتقان ٢١٢/٣، وروح المعاني ١٥٤/١.

[8] سورة المائدة ٤٨.

[9] ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي ٢٠٥/١.

ب ــ الجملةُ المُفَسَّرَةُ مِن غيرِ وساطةٍ:

وهذه الجملةُ على نوعينِ: ما كانتْ في بابِ الاشتغالِ، وما كانتْ في غيرِهِ.

أوَّلاً: تفسيرُ الجملةِ في بابِ الاشتغالِ:

ذهبَ البصريونَ إلى أنَّ (زيدًا) مِن قولِكَ: زيدًا ضربتُهُ، منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: ضربتُ زيدًا ضربتُهُ، أمَّا الكوفيونَ فيذهبونَ إلى أنَّ (زيدًا) منصوبٌ بالفعلِ الواقعِ على ضميرِهِ[1]، فعلى قولِ الكوفيينَ لا يُوجَدُ تفسيرٌ، أمَّا على قولِ البصريينَ فهناكَ جملةٌ تُفسِّرُهَا جملةٌ، أيْ أنَّ هُناكَ إبهامًا في التركيبِ مَتْلُوًّا بمَا يُفَسِّرُهُ ويُوضِّحُهُ. وفي بيانِ التفسيرِ في بابِ الاشتغالِ يقولُ سيبويهِ: «إنْ شئتَ قلتَ: زيدًا ضَربْتُهُ، وإنَّما نصبُهُ على إضمارِ فعلٍ هذا يُفَسِّرُهُ، كأنَّكَ قلتَ: ضربْتُ زيدًا ضربْتُهُ، إلاَّ أنَّهمْ لا يُظْهِرُوْنَ هذا الفعلَ للاستغناءِ عنهُ بتفسيرِهِ»[2].

ولا يكونُ المُفَسَّرُ جملةً إلاَّ في اشتغالِ النصبِ، كما في المثالِ المذكورِ، أمَّا في اشتغالِ الرفعِ فالمُفَسَّرُ فيهِ الفعلُ وحدَهُ؛ لأنَّ المحذوفَ الفعلُ وحدَهُ لا الجملةُ كُلُّهَا[3]، نحوُ قولِهِ تَعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[4]، التقديرُ: وإنِ استجارَكَ أحدٌ، فالمحذوفُ هو الفعلُ وحدَهُ.

ثانيًا: تفسيرُ الجملةِ في غيرِ بابِ الاشتغالِ:

مِنَ الجملِ ما يكونُ فيها خفاءٌ وعدَمُ وضوحٍ؛ لِتَطَرُّقِ الاحتمالِ إلى دلالتِهَا، مِمَّا يَقتضِي إزالةَ هذا الخفاءِ بالجملةِ المُفَسِّرَةِ، التي تكونُ بمنزلةِ عطفِ البيانِ مِن

---

[1] ينظر: الإنصاف ٨٥/١.

[2] كتاب سيبويه ٨١/١.

[3] ينظر: حاشية الخضري ٣٩٣/١، والنحو الوافي ١٣٩/٢-١٤٠.

[4] سورة التوبة ٦.

متبوعِهِ في إفادةِ الإيضاحِ[1]، كقولِكَ: أَحْسِنْ إلى زيدٍ أعطِهِ أَلْفَ دينارٍ، فجملةُ (أحسنْ إلى زيدٍ) مُبهَمةٌ لاحتمالِهَا كُلَّ أنواعِ الإحسانِ، ولِرفعِ هذا الإبهامِ جِيْءَ بالجملةِ المفسِّرةِ (أعطِهِ ألفَ دينارٍ)، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تَعالَى: ﴿بَلْ قَالُوْا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُوْنَ * قَالُوْا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوْثُوْنَ﴾[2]، فجملةُ (قالوا مثلَ ما قالَ الأولونَ) مُبهَمةٌ، فاقتضتِ التفسيرَ بقولِهِ: (أَئِذا مِتْنَا وكُنَّا تُرابًا وعظامًا أَئِنَّا لمبعوثونَ)، ومِنهُ قولُهُ تَعالَى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾[3].

٣ــ المُبدَلُ منهُ إذا كانَ جملةً:

يكونُ المُبدَلُ منهُ جملةً كما يكونُ مُفرَدًا، وإذا كانَ المُبدَلُ منهُ جملةً فهناكَ إبهامٌ حاصلٌ في التركيبِ؛ لأنَّ في الجملةِ خَفاءٌ وعَدَمُ وضوحٍ، فيُؤتَى بالبدلِ لإزالةِ ما في المُبدَلِ منهُ مِن إبهامٍ، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تَعالَى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُوْمُوْنَكُمْ سُوْءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُوْنَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُوْنَ نِسَاءَكُمْ﴾[4]، فقولُهُ: (يَسومونَكم سوءَ العذابِ) جملةٌ مُبهَمةُ الدلالةِ؛ لاحتِمالِهَا أمورًا كثيرةً، فاقتضتْ إزالةَ الإبهامِ بذكرِ الجملةِ المُبدَلةِ مِنهَا (يُذبِّحُونَ أبناءَكم ويَستحيونَ نساءَكم)[5]. ومِنهُ قولُهُ تَعالَى: ﴿وَاتَّقُوْا الَّذِيْ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُوْنَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِيْنَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُوْنٍ﴾[6]، فجملةُ (أَمدَّكم بمَا تَعلمونَ) تَدُلُّ على أمرٍ عامٍّ مُجمَلٍ، فهي مُحتاجةٌ

---

[1] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٧، وشفاء العليل ٣٠٦/٣-٣٠٧، وشروح التلخيص٤٧-٤٨.

[2] سورة المؤمنون ٨١-٨٢.

[3] سورة طه ١٢٠.

[4] سورة البقرة ٤٩.

[5] ينظر: الكشاف ١١٣/٣، ومعاني النحو ١٧٧/٣.

[6] سورة الشعراء ١٣٢-١٣٤.

للتَّعيينِ والتفصيلِ، ولِذلكَ أُبدِلَ مِنهَا جملةُ (أَمدَّكم بأنعامٍ وبنينَ)[1].

٤ــ المُؤَكَّدُ إذا كانَ جملةً:

يكونُ التوكيدُ اللفظيُّ بإعادةِ اللفظِ على حَسَبِ ما تَقدَّمَ، ويكونُ في المُفرَدِ والجملةِ[2]، ووظيفتُهُ الدلاليَّةُ تقريرُ المتبوعِ بتمكينِهِ في نفسِ السامعِ، وإزالةِ ما في نفسِهِ مِنَ الشُّبْهةِ المُحتَمَلةِ[3]، فإذا كانَ المؤكَّدُ جملةً فذلكَ يَعنِي أنَّ الإبهامَ حاصلٌ في التركيبِ لا في لفظٍ مُفرَدٍ، كقولِكَ: جاءَ محمدٌ جاءَ محمدٌ، لِمَنْ يُنكِرُ قيامَ محمدٍ، أو لاحَتْ لهُ شُبْهَةٌ فيهِ، ومِن شواهدِ ذلكَ ما رُوِيَ عنِ النبيِّ ﷺ مِن قولِهِ: «واللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، واللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، واللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا»[4]، ومنه قولُ الشاعرِ[5]:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِيْ أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُوْنَ احْبِسِيْ احْبِسِيْ

فقد أكد جملة (احبسي) بتكرار لفظها. ومثلُهُ قولُ الآخرِ[6]:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاَهُ ولا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

٥ــ الإسنادُ المُفَسَّرُ بالمفاعيلِ الخمسةِ:

يَختصُّ الفعلُ المُتعدِّي بِعدَمِ الاقتصارِ على الفاعلِ، بل يَتجاوزُهُ إلى المفعولِ بهِ الذي يُبَيِّنُ علاقةَ الإسنادِ في الجملةِ ذاتِ الفعلِ المُتعدِّي، ويَتوقَّفُ تَمامُ فَهْمِ

---

[1] ينظر: البحر المحيط ١٨١/٨، وشروح التلخيص ٤٢/٣، وشرح الأشموني ١٣٢/٣، والواضح في النحو ٣٩١.

[2] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٩، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٢٨/٢-١٢٩.

[3] ينظر: المقرب ٣١٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٧٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٧٤.

[4] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٢٠٥.

[5] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٢٠٥.

[6] البيتان بلا عزو في: شرح عمدة الحافظ ٥٧٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٩، والمقاصد النحوية ١٤٢/٣، وهمع الهوامع ١٤٥/٣، والدرر ٤٨/٦.

الفائدةِ على ذِكرِ المفعولِ بهِ، ففي نحوِ قولِكَ: ضَرَبَ زيدٌ، يَتوقَّعُ السامعُ ذِكرَ مَنْ وقعَ عليهِ الفعلُ[1]، فالجملةُ تامَّةٌ مِن حيثُ الإسنادُ، ولكنَّهَا ناقصةٌ مِن حيثُ الدلالةُ. ويَشترِكُ الفعلُ المُتعدِّي معَ الفعلِ اللازمِ في الوصولِ إلى بَقيَّةِ المفاعيلِ، وتُعَدُّ المفاعيلُ الخمسةُ ــ كغيرِها مِنَ المنصوباتِ ــ مِن مُخصِّصاتِ عُمومِ الدلالةِ في الإسنادِ[2].

وفي بيانِ الفائدةِ التي يُؤدِّيْهَا المفعولُ في الجملةِ يقولُ القَزْوِيْنِيُّ[3]: «وأمَّا تَقييدُ الفعلِ بمفعولٍ ونحوِهِ فلِتَرْبِيَةِ الفائدةِ، كقولِكَ: ضَرَبْتُ ضربًا شديدًا، وضَربتُ زيدًا، وضَربتُ يومَ الجمعةِ، وضَربتُ أمامَكَ، وضَربتُ تأديبًا، وضَربتُ بالسوطِ، وجَلستُ والساريةَ»[4]، وقالَ تَمَّام حَسَّان: «إذا قلتَ: (قَرأتُ)، فقد أسنَدتَ حَدَثَ القراءةِ إلى نَفْسِكَ على وجهٍ عامٍّ يَشملُ كُلَّ مَقروءٍ، وكُلَّ سببٍ للقراءةِ، وكُلَّ مُصاحِبٍ لهَا، وكُلَّ مَكانٍ، كما يَشملُ المعنَى الحقيقيَّ للقراءةِ والمجازيَّ لهَا، ونوعَهَا ... فإذا قلتَ: قرأتُ الكتابَ، فقد خَصَّصْتَ القراءةَ بالكتابِ، ونَفَيْتَ الصحيفةَ والمجلَّةَ ...»[5]. وخُلاصةُ الأمرِ أنَّ التركيبَ قبلَ ذكرِ المفاعيلِ الخمسةِ لا يَخلُو مِن إبهامٍ، فإذا ذُكِرَتْ زالَ هذا الإبهامُ.

وقد خَصَّ النحويون الإبهامَ التركيبيَّ المُفَسَّرَ بالمفعولِ المُطلَقِ بعنايةٍ خاصَّةٍ؛ لِوضوحِ الإبهامِ فيهِ مُوازَنةً بغيرِهِ مِنَ المفاعيلِ، فهناكَ المصدرُ الدَّالُّ على الهيئةِ،

---

[1] ينظر: جواهر الأدب ٣٠.

[2] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٠/٢، ٣٢، والبسيط ٩٨٤/٢، والطراز ٣٠٢/٣، وشرح الأشموني ٢٤١/٢، وحاشية الخضري ٤٥٦/١، ٤٥٨، واللغة العربية معناها ومبناها ١٩٩، والشكل والدلالة ٨١.

[3] هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني، من مصنفاته: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وإيضاح التلخيص، توفي سنة ٧٣٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٥٦/١-١٥٧.

[4] الإيضاح في علوم البلاغة ٩١.

[5] مقالات في اللغة والأدب ٢٦٧/١.

وهو يُشْبِهُ الحالَ في وظيفةِ رفعِ الإبهامِ عنِ التركيبِ قَبْلَهُ[1]، نحـوُ: رجـعَ زيـدٌ القَهْقَرَى، فالقهقرى بيانٌ لِهيئةِ رجوعِ زيدٍ، أيْ أنَّهُ يَرفعُ الإبهامَ عن هيئةِ الرجوعِ.

وتَحدَّثَ النحويونَ عنِ المصدرِ الواقعِ تَفصيلاً لِعاقبةِ ما تَقدَّمَهُ مِن أمرٍ مُجملٍ تَتضمَّنُهُ الجملةُ قبلَ المصدرِ[2]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُـهُ تَعـالَى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[3]، وكقولِـكَ: إنْ أساءَ إليكَ الصَّديقُ فاسْلُكْ مَسْلَكَ العُقلاءِ، فإمَّا عِتابًا كريمًا وإمَّا صَفْحًا جمـيلاً، فسلوكُ مسلكَ العقلاءِ أمرٌ مُبهَمٌ مُجملٌ لا يُعرَفُ المقصودُ منهُ[4]، فهـو مَضـمونُ جملةٍ مُحتاجةٍ إلى إيضاحٍ وتفصيلٍ وإبانةٍ عنِ المـرادِ، فجـاءَ بعـدَهَا الإيضـاحُ والتفصيلُ والبيانُ مِنَ المَصدرَيْنِ (عِتابًا وصفحًا).

ومِنَ المصادرِ التي لهَا علاقةٌ واضحةٌ برفعِ الإبهامِ عنِ التركيبِ مـا سَـمَّاهُ النحويونَ المصدرَ المُؤَكِّدَ لِغيرِهِ[5]، وهو الواقعُ بعدَ جملةٍ تَحتَمِلُ مَعنـاه ومَعنَـى غيرِهِ، وبهذا يحصلُ الإبهامُ في دلالةِ هذه الجملةِ، فيُؤتَى بالمصدرِ نَاصًّا على أَحَدِ هذه الاحتمالاتِ، ونَفْيِ غيرِهِ، كقولِكَ: أنتَ ابنِي حَقًّا؛ «لأنَّ قولَـكَ: أنـتَ ابنِـي، يَحتَمِلُ أنْ يكونَ حقيقةً وأنْ يكونَ مجازًا، على معنَى أنتَ عِندِي في الحُنُوِّ بمنزلـةِ ابنِي، فلمَّا قالَ: حقًّا، صارتِ الجملةُ نَصًّا في أنَّ المُرادَ البُنُوَّةُ الحقيقيَّةُ»[6].

---

[1] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٥٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٧/٢، وشرح التسهيل ٣٢١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٢/١.

[2] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٨٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٥، وشرح ابن عقيل ٤٣٤/١، وشرح الأشموني ١١٨/٢، وحاشية الصبان ١١٨/٢، وحاشية الخضري ٤٣٤/١، وجامع الدروس العربية ٣٩/٣، والنحو الوافي ٢٢٤/٢-٢٢٥.

[3] سورة محمد ٤.

[4] ينظر: النحو الوافي ٢٢٤/٢-٢٢٥.

[5] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٠٥، وشرح ابن عقيل ٤٣٥/١-٤٣٦، وشرح المكودي ٢٧١/١، وشرح التصريح ٣٣٣/١، وشرح الأشموني ١١٩/٢-١٢٠، والنحو الوافي ٢٢٧/٢.

[6] شرح ابن عقيل ٤٣٦/١.

٦ــ نسبةُ المُستَثْنَى منهُ إلى عاملِهِ:

يُعَدُّ المُستثنَى ــ بوصفِهِ مِنَ المنصوباتِ ــ مُخَصِّصًا لِعمومِ الدلالةِ النَّاشئةِ عن نسبةِ المُستثنَى إلى عاملِهِ، فـ«الاستثناءُ صَرْفُ اللفظِ عن عمومِهِ بإخراجِ المُستثنَى مِن أنْ يَتناولَهُ الأوَّلُ، وحَقيقتُهُ تخصيصُ صفةٍ عامَّةٍ ... فإذا قلتَ: قامَ القومُ إلاَّ زيدًا، تَبَيَّنَ بقولِكَ: (إلاَّ زيدًا) أنَّهُ لمْ يَكنْ داخلاً تحتَ الصدرِ... وإذا قلتَ: قامَ القومُ، اقتضَى ذلكَ كُلَّ مَنْ يَدخلُ تحتَهُ عُمومُ اللفظِ، فإذا أَتيتَ بالاستثناءِ بَيَّنْتَ أنَّ مَدلولَ الأوَّلِ وعُمومَهُ ليسَ مُرادًا، فاقتضَى البيانَ»[١].

٧ــ النسبةُ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ:

أشارَ البحثُ في النسبةِ التي يُفَسِّرُها التَّمييزُ إلى النسبةِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ[٢]، وذلكَ إذا كانَ المُضافُ مَصدرًا مُضافًا إلى معمولِهِ، نحوُ: أَعجبَنِي طِيْبُ محمدٍ أبًا، وامتلاءُ قَلْبِهِ إيمانًا، ففي نسبةِ الطِّيْبِ إلى محمدٍ إبهامٌ؛ لأنَّ الذي يَطِيبُ شيءٌ مِن مُتعلَّقاتِ محمدٍ، وليسَ ذاتَهُ، وكذلِكَ يُقالُ في نسبةِ الامتلاءِ إلى القلبِ، فاقتضَى ذلكَ الإبهامُ في التركيبِ الإضافيِّ الإتيانُ بالتمييزِ لِتوضيحِهِ وتَفسيرِهِ.

وتَجدُرُ الإشارةُ هُنا إلى بيانِ نوعٍ آخَرَ مِنَ التركيبِ الإضافيِّ الحاصلِ فيهِ الإبهامُ، وذلكَ إذا كانَ المُضافُ مَصدرًا لفعلٍ مُتعدٍّ، وكانَ المُضافُ إليهِ قابلاً لأنْ يكونَ قائمًا بالحَدَثِ أو مُتلقيًّا لهُ، ولا تُوجَدُ قرينةٌ تُعيِّنُ أَحَدَ هَذَيْنِ الاحتِمالَيْنِ[٣]، نحوُ: مُساعَدَةُ الوالِدَيْنِ، فهذا التركيبُ يَحتَمِلُ المُساعَدَةَ المُقدَّمةَ إلى الوالِدَيْنِ، كما يَحتَمِلُ المُساعَدةَ المُقدَّمةَ مِنهمَا، ولِتَجَنُّبِ الوقوعِ في مِثْلِ هذا الإبهامِ يُستَحْسَنُ إعادةُ صياغةِ الكلامِ، كأنْ يُقالَ: مُساعَدةُ الوالِدَيْنِ للأبناءِ، أو مُساعَدةُ الأبناءِ للوالِدَيْنِ.

---

[١] شرح المفصل ٢/٧٥-٧٦، وينظر: جامع الدروس العربية ٣/١٢٤.

[٢] ينظر: هذا البحث ٧٧، ١٥٧، ٢٦٠.

[٣] ينظر: علم الدلالة (علم المعنى) ١٥١-١٥٢، وظاهرة اللبس في العربية ١٢٨-١٣٠.

٨ــ الاستفهامُ عنِ النِّسبةِ:

حقيقةُ الاستفهامِ طَلَبُ العِلْمِ بأمرٍ مَجهولٍ أو غيرِ مفهومٍ[١]، وتَختصُّ ــ مِن بينِ أدواتِ الاستفهامِ ــ (هلْ) مُطلَقًا، والهمزةُ إذا كانتْ لِمعنَى التَّصديقِ بالدلالةِ على الاستفهامِ عنِ النسبةِ بينَ رُكنَيْ جملةِ الاستفهامِ[٢]، أيْ أنَّ الإبهامَ حاصلٌ في التركيبِ لا في المُفرَداتِ، ففي نحوِ قولِكَ: أَمحمدٌ كَتَبَ؟، لا إبهامَ في مُفردَتَيِ التركيبِ (محمدٌ) و(كَتَبَ)، وإنَّما الإبهامُ في نسبةِ الكتابةِ إلى محمدٍ، أَوَقَعَتْ أمْ لمْ تقعْ؟، ويكونُ الجوابُ إذا كانَ الاستفهامُ عن مضمونِ الجملةِ المُثبَتةِ بـ(نَعَمْ) في الإثباتِ، وبـ(لا) في النفيِّ، وإذا كانَ الاستفهامُ عن مضمونِ الجملةِ المَنفيَّةِ، كقولك: أَلَمْ يُسافرْ أخوكَ؟ كانَ الجوابُ بـ(بَلَى) في الإثباتِ، وبـ(نَعَمْ) في النفيِّ. أمَّا إذا كانتِ الهمزةُ لِمعنَى التَّصوُّرِ فإنَّ الإبهامَ حاصلٌ في المُفرَدِ[٣]، ويُطلَبُ بالاستفهامِ تَعيينُهُ، نحوُ: أَمحمدٌ كَتَبَ أمْ سعيدٌ؟، فنسبةُ الكتابةِ مَعلومةٌ إلى أحدِهما مِن غيرِ تَعيينٍ، فالمُبهَمُ في هذه الحالةِ اسمٌ مُفرَدٌ، ويكونُ الجوابُ بتعيينِ الشَّخصِ الذي فَعَلَ الكتابةَ، فيُقالُ مَثَلاً: (محمدٌ).

وأمَّا (هلْ) فلا تكونُ إلاَّ للتَّصديقِ فقطْ، أيْ معرفةِ وقوعِ النسبةِ أو عدمِ وقوعِها[٤]، فالإبهامُ في الاستفهامِ بهَا لا يكونُ إلاَّ في التركيبِ فقطْ، نحوُ: هلْ

---

[١] ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، والمخصص ١٠٩/١٤/٤، والنكت ٢١٠/١، وشرح المفصل ١٥٠/٨، ورصف المباني٤٦، ٢٨٠، والطراز٢٨٦/٣، ومغني اللبيب١٧، والتعريفات٣٩، وشرح التصريح ١٦٨/١-١٦٩، والكليات ٩٧، وعلوم البلاغة ٦١.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٤/١، والبحر المحيط ٧٥/١، وشروح التلخيص ٢٤٦/٢، وبدائع الفوائد ٣٤/١، وجامع الدروس العربية ٢٦٨/٣، وعلوم البلاغة ٦٣.

[٣] ينظر: جامع الدروس العربية ٢٦٨/٣، وعلوم البلاغة ٦٢.

[٤] ينظر: الجنى الداني ٣٠، ٣٤١، وشروح التلخيص ٢٤٧/٢، والكليات ٩٩، ٩٥٦، وحاشية السجاعي ٥٢، وجامع الدروس العربية ٢٦٨/٣، وعلوم البلاغة ٦٣.

قرأتَ النَّحوَ؟، وهلْ كَتَبْتَ الدَّرسَ؟، ويكونُ الجوابُ بـ(نَعَمْ) في الإثباتِ، وبـ(لا) في النفيِّ.

أمَّا أَسماءُ الاستفهامِ (مَنْ، ومَا، ومَتَى، وأَيَّانَ، وأَيْنَ، وأَنَّى، وكَيْفَ، وكَمْ، وأَيٌّ) فلا يُسْتَفْهَمُ بهَا إلاَّ عنِ المُفرَدِ، وبذلِكَ يكونُ الإبهامُ حاصلٌ في دلالتِهَا الإفراديَّةِ، وهذا ما سيتمُّ تفصيلُهُ في المبحث التَّالِي.

المبحثُ الثَّانِي

الإبهامُ في الدَّلالةِ غيرِ التركيبيَّةِ

مدخل:

أشارَ البحثُ في المبحثِ السابق إلى الإبهامِ الحاصلِ في الدلالةِ التركيبيَّةِ، أيِ الإبهامِ الناشِئِ عن نسبةِ العاملِ إلى المعمولِ، أمَّا المفرَداتُ المُكَوِّنةُ لهذهِ النسبةِ فلا إبهامَ فيهَا. وهذا المبحثُ معقودٌ للحديثِ عنِ الإبهامِ في الدلالةِ غيرِ التركيبيَّةِ، أيِ الإبهامِ الحاصلِ في دلالةِ الألفاظِ المُفرَدةِ ــ وإنْ كانتْ هذهِ المُفرَداتُ لا تَرِدُ إلاَّ في تركيبٍ ــ. ويُمكنُ تقسيمُ هذا النوعِ مِنَ الإبهامِ على قسمَيْنِ: إبهامٍ في الدلالةِ الإفراديَّةِ، وإبهامٍ في الدلالةِ الوظيفيَّةِ.

١ــ الإبهامُ في الدلالةِ الإفراديَّةِ:

المقصودُ بالدلالةِ الإفراديَّةِ الدلالةُ المُعْجَمِيَّةُ للفظِ، مِن خلالِ العُرْفِ الذي تواضعَ عليه النَّاطقونَ باللُّغةِ، «والمعنَى المعجميُّ مُتعدِّدٌ، يَحتمِلُ في مُعظَمِ حالاتِهِ أكثرَ مِن وِجْهَةٍ»[١]. ولا غِنًى للتركيبِ النحويِّ عنِ المعنى المعجميِّ، فمعرفةُ المعنَى المعجميِّ للفظِ يُساعِدُ في معرفةِ وظيفتِهِ النحويَّةِ، يدلُّ على ذلكَ القولُ المأثورُ عنِ النحويينَ: الإعرابُ فرعُ المعنَى[٢]، ولذلكَ تَوقَّفَ بعضُ النحويينَ عن إعرابِ بعضِ الكلماتِ إلى حينِ معرفةِ معناها المعجميِّ، وقد جعلَ ابنُ هشامٍ إهمالَ المعنى المعجميِّ الجهةَ الأُولَى مِنَ الجهاتِ التي يَدخُلُ الاعتراضُ على المُعرِبِ مِن جهتِهَا، فقالَ: «وأوَّلُ واجبٍ على المُعرِبِ أنْ يَفهَمَ معنى ما يُعرِبُهُ»[٣]،

---

[١] اللغة بين المعيارية والوصفية ١٢١، د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط٤، ٢٠٠٦م.

[٢] ينظر: نسخ الوظائف النحوية ١٩٣.

[٣] مغني اللبيب ٦٨٤. وينظر: البرهان ٣٧٨/١، والإتقان ٢٦٠/٢، وظاهرة الإعراب في النحو العربي ٨٠-٨٣.

وأَوْرَدَ على ذلكَ مِثالاً، فقالَ: «سألَنِي أبُو حيَّانَ ــ وقد عَرَضَ اجتماعُنَا ــ عَــلاَمَ عُطِفَ (بِحَقَلَّدِ) مِن قولِ زُهيرٍ[1]:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيْمَةً بِنَهْكَةِ ذِيْ قُرْبَى وَلاَ بِحَقَلَّدِ

فقلتُ: حتى أَعرِفَ ما الحَقَلَّدُ؟ فنظرْناهُ فإذا هُو سَيِّئُ الخُلُق، فقلتُ: هــو معطــوفٌ على شيءٍ مُتوهَّمٍ؛ إذِ المعنَى: ليسَ بِمُكثِرٍ غنيمةً»[2].

ومِنَ الألفاظِ ذاتِ الدلالةِ الإفراديَّةِ المُبهَمةِ: النكــرةُ، والأعــدادُ، والمقــاديرُ، والأسماءُ الدالَّةُ على المُغايَرةِ والمُمَاثَلَةِ (غيرُ ومِثْلُ وما جرَى مجراهمَا)، وأســماءُ الزمانِ والمكانِ، وغيرُهَا مِمَّا سَيُذكَرُ مُفصَّلاً.

٢ــ الإبهامُ في الدلالةِ الوظيفيَّةِ:

والمقصودُ بالدلالةِ الوظيفيَّةِ الدلالةُ التي لا تكونُ إلاَّ في تركيبٍ، وتَتَّضِحُ مــن سياقِ الكلامِ، ومِن مُساعِداتِ الكلامِ الأُخرَى، كدلالةِ (إنْ) على الشَّــرْطِ، والنَّفْــيِ، والإثباتِ. ولا يُفهَمُ منها مُجرَّدةً عنِ التركيبِ شيءٌ من هذهِ المعانِي، فإذا دَخلَتْ في التركيبِ أَمكَنَ مِن سياقِهِ وتكوينِهِ معرفةُ دلالتِهَــا، وكــذلكَ دلالــةُ (مَــنْ) علــى الاستفهامِ، والشرطِ، والموصوليَّةِ، لا تَتَّضِحُ إلاَّ مِن سياقِ التركيبِ الــذي ذُكِــرتْ فيهِ، قالَ سيبويهِ: «(مَنْ) وهي للمسألةِ عنِ الأناسيِّ، ويكونُ بهَا الجزاءُ للأناســيِّ، ويكونُ بمنزلةِ (الذي) للأناسيِّ»[3]، وتَغلِبُ الدلالةُ الوظيفيَّــةُ علــى الأدواتِ؛ لأنَّ «المعانِي التي تُؤدِّيْهَا الأدواتُ جميعًا هِيَ مِن نوعِ التعبيرِ عن علاقاتٍ في السياقِ، وواضحٌ أنَّ التعبيرَ عنِ العلاقةِ معنًى وظيفيٌّ لا مُعجميٌّ، فلا بيئةَ للأدواتِ خــارجَ السياقِ»[4].

---

[1] البيت لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه ٢٣٤، ولسان العرب (حفلد)، و(حقلد)، ومغني اللبيب ٦٨٥. [النهكة: الإجهاد والتنقيص، والمبالغة في كل شيء. الحقلد: البخيل السيء الخلق].

[2] مغني اللبيب ٦٨٤-٦٨٥.

[3] كتاب سيبويه ٢٢٨/٤.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٧، وينظر: مقالات في اللغة والأدب ٨٨/٢.

ومِنَ الكلماتِ ذاتِ الدلالةِ الوظيفيَّةِ المُبهَمةِ: حروفُ المعـــانِي، والضـــمائرُ، وأسماءُ الإشارةِ، والأسماءُ الموصولةُ، وأسماءُ الاستفهامِ، وأسماءُ الشرطِ، وغيرُهَا مِمَّا سَيُذكَرُ مُفصَّلاً.

مَواضِعُ الإبهامِ في الدلالةِ الإفراديَّةِ:

١ــ النكرةُ:

تقاربتْ ألفاظُ النحويينَ في تعريفِ النكرةِ ، فهـــي عنـــدَ بعضِـــهِمْ[١]: الاســـمُ الموضوعُ لشيءٍ غيرِ مُعيَّنٍ، وعندَ آخَرينَ[٢]: كُلُّ اسمٍ عَمَّ اثنينِ فأكثرَ، ومنهم مَـــنْ جمعَ هذينِ الضَّابِطَيْنِ، كقولِ عبدِ القاهرِ الجُرجانيِّ: «النكرةُ ما عَمَّ شيئينِ فـــأكثرَ، وما أُريدَ بهِ واحدٌ مِنَ الجنسِ لا بعينِهِ»[٣]. فـــ(رَجُلٌ) نكرةٌ مُبهَمةُ الدلالةِ لِصـــدقِهِ على كُلِّ ذَكَرٍ عاقلٍ بالغٍ، فكُلُّ مَنِ اتَّصفَ بهذهِ الصِّفاتِ يُقالُ لهُ (رجلٌ)، فهو فَـــردٌ شائعٌ بينَ أفرادٍ كثيرةٍ مِن نوعِهِ، قالَ سيبويهِ: «إذا قُلتَ: مررتُ برجلٍ، فإنَّكَ إنَّمـــا زعمتَ أنَّكَ إنَّما مررتَ بواحدٍ مِمَّنْ يقعُ عليهِ هذا الاسمُ، ولا تُريدُ رجـــلاً بعينِـــهِ يَعرفُهُ المُخاطَبُ»[٤]، ويَتَّضِحُ مِن هذهِ التعريفاتِ اتِّفاقُ النحويينَ علـــى أنَّ دلالـــةَ النكرةِ تَتَّسِمُ بالشُّيوعِ والعُمومِ وعَدَمِ التَّعيينِ[٥]، الذي يُعَدُّ مِنَ الأُسُسِ الرَّئيسةِ التـــي يَقومُ عليهَا الإبهامُ.

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٢/٥، ٥٥، ١١٤، والمقتضب ٢٧٦/٤، والأصول ٣٣١/١، وشرح المقدمة الكافية ٧٨٩/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣١٩/٣، وارتشاف الضرب ٤٥٩/١.

[٢] ينظر: الأصول ١٤٨/١، وشرح المفصل ٨٨/٥.

[٣] أسرار البلاغة ٢٢٦.

[٤] كتاب سيبويه ٥/٢.

[٥] ينظر: الإيضاح ٢١٦، والإنصاف ٤٠٤/١، وشرح المقدمة الكافية ٧٨٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ١٣٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣١٩/٣، وشرح ألفية ابن معط ٧٦٤/١، وشرح الجمل لابن هشام ٢٦١، وشرح قطر الندى ١٠٣، وحاشية الخضري ١٠٨/١.

فإنْ أُريدَ بالنكرةِ الدلالةُ على مُعيَّنٍ وَجَبَ تعريفُهَا بإزالةِ الشِّيوعِ والعُمومِ مِنهَا[1]، فتتعرَّفُ بإحدى وسائلِ التعريفِ، كإدخالِ (أل) المعرِّفةِ عليهَا، أو إضافتِهَا إلى معرفةٍ، أو قَصْدِهَا بالنِّداءِ، نحوُ: الرَّجُلِ، ورجلِ العِلْمِ، ويا رجلُ، وإنْ أُريدَ تقليلُ شِيُوعِهَا بقصرِهِ على نوعٍ خاصٍّ مِنهَا وَجَبَ تَخصيصُهَا[2]، وتُخصَّصُ النكرةُ يكونُ بالوصفِ[3]، أو بالإضافةِ إلى نكرةٍ[4]، مثالُ التخصيصِ بالوصفِ: (رجلٌ عالمٌ)، ومثالُهُ بالإضافةِ: (رجلُ علمٍ)، وهذا التخصيصُ يجعلُهَا في منزلةٍ بينَ التعيينِ والإبهامِ، أيْ أنَّهُ يُقرِّبُهَا مِن المعرفةِ[5]؛ لأنَّهُ يُقلِّلُ إبهامَهَا، وإذا تخصَّصتِ النكرةُ جازَ وقوعُهَا مبتدأً[6]، وجازَ مجيءُ الحالِ بعدَهَا[7]، بشرطِ أنْ يكونَ في التخصيصِ فائدةٌ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: رجُلٌ مِن الناسِ جاءَني؛ لعدمِ

---

[1] ينظر: الخصائص ٣٦٦/٢، ودلائل الإعجاز ٣١، والنكت ٤٣٢/١، ٤٤٢، ٦٥٠، والإيضاح في شرح المفصل ٨٠/١، ١٨٤، ٤١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/١-١٩٦، ٣٠١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٩، والبسيط ٢٩٧/١، .

[2] ينظر: شرح المفصل ٤٧/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٨٠/١، ١٨٤، ٤١٤، وشرح المقدمة الكافية ٦٢٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٨/٢، ٣١٤، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٩، ١٩١، وارتشاف الضرب ٦٠٠/٢.

[3] قد يكون الوصف معنوياً كالمصغر، فـ(رجيل) بمعنى رجل صغير أوحقير. ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢٠٨/١، وشرح الأشموني ٢٠٥/١، وحاشية الخضري ٢١٢/١.

[4] ينظر: شرح المفصل ٣٠/٣، ٤٧، والمقرب ٢٨٣، ٢٩٤، والبسيط ١٨٣/١، ٢٩٧، وشرح التصريح ٢٦/٢، وهمع الهوامع ٤١٨/٢.

[5] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٧٥/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٦٤/١، ٨١٩/٢ ، ومغني اللبيب ٥٦١، والكواكب الدرية ٣٧٥/٢.

[6] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٥٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٠٢/١ــ٢٠٣ ،٦١/٢، وشرح التسهيل ٣٣١/٢، وهمع الهوامع ٣٢٦/١، وشرح الأشموني ٢٠٥/١.

[7] ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٦٤/١، والمساعد ١٧/٢، وهمع الهوامع ٢٣٢/٢، وشرح الأشموني ١٧٥/٢.

الفائدةِ[1]. والمبتدأُ وصاحبُ الحالِ حقُّهمَا أنْ يكونا معلومَينِ لدى المُخاطَبِ.

فإذا خُصِّصتِ النكرةُ قَلَّ شيوعُهَا ودَخَلَهَا شيءٌ مِنَ التَّحديدِ والتَّعيينِ، ولكنَّهُ يَقْصُرُ عن تعيينِ المعرفةِ.

وهُناكَ نوعٌ مِنَ النكراتِ يَدُلُّ على التَّخصيصِ بلفظِهِ مِن غيرِ إضافةٍ أو نعتٍ، ويُسمِّيْهِ النحويونَ النكرةَ المحدودةَ[2]، وذلكَ إذا دَلَّتْ على مِقدارٍ معلومٍ[3]، سواءٌ أكانَ زماناً أَمْ غيرَهُ، كيومٍ، وليلةٍ، وشهرٍ، ودرهمٍ، ودينارٍ، وفرسخٍ، وميلٍ، فهذه النكرةُ تُشبهُ المُبهَمَ في عدمِ التعيينِ[4]، وتشبهُ المُعيَّنَ في دلالتِهَا على مقدارٍ معلومٍ، وتَنْمَازُ هذهِ النكرةُ بأنَّهَا تَتَجَزَّأُ، ومِمَّا يَمِيْزُهَا عنِ النكرةِ المُخصَّصةِ أنَّ التحديدَ فيهَا مِن جوهرِ اللفظِ، أمَّا النكرةُ المُخصَّصةُ فإنَّ تخصيصَهَا يكونُ بقرينةٍ خارجيَّةٍ كالوصفِ والإضافةِ. ويترتَّبُ على تحديدِ النكرةِ مسألةُ توكيدِهَا بألفاظِ التوكيدِ المعنويِّ، فقد منعَهُ البصريونَ مُطلقًا[5]، إلاَّ الأخفشَ فإنَّهُ أجازَهُ، كمَا أجازَهُ الكوفيونَ[6]، واشترطوا لِذلكَ كونَ النكرةِ محدودةً، وكونَ التوكيدِ مِن ألفاظِ الإحاطةِ

---

[1] ينظر: شرح التصريح ١/١٧٠، وشرح الأشموني ١/٢٠٥، وحاشية الخضري ١/٢٦١.

[2] ينظر: شرح المفصل ٣/٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٧٥-١١٧٧، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٨، وشرح ألفية ابن معط ١/٧٦٤، والنكت الحسان ١٢٢، وشرح المكودي ٢/٤٦٨، وشرح التصريح ٢/١٢٥، وشرح الأشموني ١/١٠٥-١٠٦، والنحو الوافي ٣/٥٢٢.

[3] ينظر: شرح المفصل ١/١١١، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٧٥، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٨، وشرح التصريح ٢/١٢٥، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢/١٢٥.

[4] ينظر: شرح المفصل ١/١١١، وشرح ألفية ابن معط ١/٥٤٠.

[5] ينظر: الإنصاف ٢/٤٠٢، وأسرار العربية ٢٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٨، وارتشاف الضرب ٢/٦١٢، والنكت الحسان ١٢٢ ــ١٢٣، وشرح التصريح ٢/١٢٤.

[6] ينظر: الإنصاف ١/٤، وأسرار العربية ٢٥٨، وشرح المفصل ٣/٤٤، وشرح التسهيل ٣/٢٩٦، وارتشاف الضرب ٢/٦١٢، وشرح التصريح ٢/١٢٤.

والشمولِ[1]، ووافقَهم ابنُ مالكٍ على ذلكَ، بقولِهِ: «أمَّا النكرةُ المحدودةُ فاختُلِفَ في توكيدِهَا، فمنعَهُ البصريونَ وأجازَهُ الكوفيونَ، وإجازتُهُ أَوْلى بالصوابِ؛ لِصحَّةِ السماعِ بذلكَ، ولأنَّ مَن قالَ: صُمْتُ شهرًا، قد يُريدُ جميعَ الشهرِ، وقد يُريدُ أكثرَهُ، ففي قولِهِ احتمالٌ، فإذا قالَ: صُمْتُ شهرًا كُلَّهُ، ارتفعَ ذلكَ الاحتمالُ، وصارَ نصًّا على مقصودِهِ. فلوْ لمْ يُنقَل استعمالُهُ عنِ العربِ لكانَ جديرًا بأنْ يُستعمَلَ قياساً»[2]. ومِن شواهدِ ذلكَ، قولُ الشاعرِ[3]:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيْلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وقولُ الراجزِ [4]:

يَالَيْتَنِيْ كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

وقد حكمَ المانعونَ على هذهِ الشواهدِ بالشُّذوذِ أو بالضرورةِ[5].

وذكرَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ[6] أنَّ بعضَ الكوفيينَ يُجيزونَ توكيدَ النكرةِ مُطلقًا، ومثَّلَ لذلكَ بـ(هذا أسدٌ نفسُهُ، وعندي درهمٌ عينُهُ).

---

[1] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/١، وشرح التصريح ١٢٥/٢، وشرح الأشموني ٧٧/٣.

[2] شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٦٣/١.

[3] البيت لعبدالله بن مسلم الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، وبلا عزو في: الإنصاف ٤٠٢/١، وأسرار العربية ٢٥٨، والمقاصد النحوية ١٤١/٣، وشرح الأشموني ٧٧/٣، وخزانة الأدب ١٦٨/٥.

[4] الرجز بلا عزو في: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢/١، وشرح ابن عقيل ١٣٤/٢، والمقاصد النحوية ١٣٩/٣، وشرح الأشموني ٧٧/٣، والدرر ٣٥/٦، ٤١. [المرضع: اسم مفعول من (أرضع). الذلفاء: المرأة الصغيرة الأنف المستوية الأرنبة. الحول: السنة. الأكتع: التام].

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١-٢٧٤، والمقرب ٣١٨-٣١٩، وشرح ألفية ابن معط ٧٦٥/١.

[6] ينظر: ٢٩٦/٣، وينظر: ارتشاف الضرب ٦١٢/٢، وشرح التصريح ١٢٤/٢.

ويرى الباحثُ أنَّ اشتراطَ التحديدِ في النكرةِ المؤكَّدةِ توكيداً معنويًّا هو الراجحُ طردًا للقاعدةِ التي جرَى عليهَا النحويونَ، وهي اشتراطُ الإفادةِ في النكرةِ الواقعةِ مبتدأً، والواقعةِ صاحبَ حالٍ.

ففي النكرةِ إذا كانتْ مُخصَّصةً أو مَحدودةً إبهامٌ مِن وجهٍ، وتَعيينٌ مِن وجهٍ، وهذا يُدخِلُهَا في عِدادِ الشَّبيْهِ بالمُبهَمِ(١).

وتُعَدُّ النكرةُ أصلاً والمعرفةُ فرعًا عنهَا؛ لأنَّ حَقَّ الأسماءِ في أَوَّلِ أَمرِهَا أنْ تكونَ شائعةً في جِنسِهَا، ثُمَّ يَدخُلُ عليهَا ما يُعرِّفُهَا ويَقصُرُهَا على نوعٍ أو فردٍ بعينِهِ(٢)، وفي ذلك يقولُ ابنُ يَعيشَ: «اعلمْ أنَّ النكرةَ هي الأصلُ، والتعريفُ حَادِثٌ؛ لأنَّ الاسمَ في أَوَّلِ أَمرِهِ مُبهَمٌ في جِنسِهِ، ثُمَّ يَدخُلُ عليهِ ما يُفْرِدُهُ بالتعريفِ»(٣).

وتَجدُرُ الإشارةُ هُنا إلى أنَّ التنكيرَ إنَّما يَكونُ باعتبارِ حالِ المُخاطَبِ مِن حيثُ عدمُ معرفتِهِ بمعنًى مُحدَّدٍ مِنَ اللفظِ، فدلالةُ اللفظِ على معنًى مُعيَّنٍ أو غيرِ مُعيَّنٍ إنَّما يَكونُ باعتبارِ حالِ المُخاطَبِ لا المُتكلِّمِ(٤)، فإنَّ المُتكلِّمَ يقولُ: عندِي رَجُلٌ، وهو معلومٌ عندَهُ، لكنَّهُ بالنسبةِ للسامعِ مُبهَمُ الدلالةِ لِصدقِهِ على كُلِّ ذَكَرٍ بالغٍ عاقلٍ.

والنكراتُ مِن حيثُ دلالتُهَا على الشِّيوعِ وعدمِ التعيينِ نوعانِ(٥):

أ ــ نكراتٌ أَصيْلَةٌ: وهي مِن حيثُ لُزُومُ التنكيرِ وعدمُهُ نوعانِ:

ــ نكراتٌ مُلازِمةٌ للتنكيرِ: وهذهِ لا تتعرَّفُ أَلْبَتَّةَ، كـ(أَحَدٍ، وعريْبٍ، ودَيَّارٍ)(٦).

---

(١) ينظر: هذا البحث ٢٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٧٦/٤، والمخصص ٨٤/١٤/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤، وبدائع الفوائد ١٨٤/١، وشرح المكودي ٧٦/١، وهمع الهوامع ١١٧/٣.

(٣) شرح المفصل ٨٥/٥.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٥/٢، ١١٤، والنكت ٤٤٢/١، وشرح المفصل ٨٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢، وحاشية الصبان ١٣٦/١.

(٥) ينظر: الأصول ١٤٨/١، والبسيط ٣٠٠/١-٣٠١، وشروح التلخيص ٣٦٣/١، والأشباه والنظائر ١٠٢/٢.

(٦) ينظر: المخصص٢٤٨/١٣/٤-٢٤٩، ولسان العرب (وحد)، والمساعد ٨٧/٢، وهذا البحث ١٣٧.

ــ نكراتٌ غيرُ مُلازِمةٍ للتنكيرِ[1]، وهي ما كانتْ في أَوَّلِ استعمالِهَا نكــرةً، ثُــمَّ دَخَلَهَا التعريفُ، نحوُ: رجلٍ، وفرسٍ، وجَمَلٍ، وكتابٍ، ومــا أشــبَهَهَا مِمَّــا كــانَ الاشتراكُ فيهِ مَعنويًّا.

ب ــ نكراتٌ عارِضةٌ: وهي ما اسْتُعْمِلَتْ معرفةً ثُمَّ صارتْ نكرةً لأَمرٍ عَرَضَ لهَا، كحصولِ الاشتراكِ اللفظيِّ في التسميةِ بالعَلَمِ، فــ(محمدٌ) ــ مَثَلاً ــ معرفةٌ؛ لأَنَّــهُ عَلَمٌ على شخصٍ بعينِهِ، فإذا سُمِّيَ بهِ أكثرُ مِن شخصٍ، صارَ شائعًا بينَ المُسَــمِّيْنَ بهِ، فأشبَهَ النكرةَ في الشيوعِ وعدمِ التعيينِ، ولذلكَ إذا كــانَ العَلَــمُ ممنوعــاً مِــنَ الصَّرفِ وحصلَ فيهِ الاشتراكُ فإنَّهُ يَنصرِفُ للدلالةِ على انتقالِهِ مِنَ التعيينِ إلــى الشيوعِ[2]، فإذا أُريدَ التعريفُ والتعيينُ يُقالُ: رأيتُ أحمدَ، وسلَّمتُ على يَزيدَ، وإذا أُريدَ التنكيرُ والشيوعُ يُقالُ: رأيتُ أحمدًا، وسلَّمتُ على يزيدٍ.

والنكراتُ الأصيلةُ التي يُمكنُ أنْ تتعرَّفَ ليستْ سواءً فــي درجــةِ التنكيــرِ والإبهامِ، فبعضُهَا أَنْكَرُ وأَبْهَمُ مِن بعضٍ، بحسبِ درجةِ تَوَغُّلِهَا في الشيوعِ وعــدمِ التعيينِ[3]، قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: «والنكراتُ بعضُهَا أَنكرُ مِن بعضٍ، فكُلَّما كانَ أكثــرَ عُمومًا فهو أَنكرُ مِمَّا هو أخصُّ مِنهُ، فــ(شيءٌ) أَنكرُ مِن قولِكَ (حَــيٌّ)، و(حَــيٌّ) أَنكرُ مِن قولِكَ (إنسانٌ)، فكُلَّما قَلَّ ما يقعُ عليهِ الاسمُ فهو أقــربُ إلــى التعريــفِ، وكُلَّما كَثُرَ كانَ أَنكرَ»[4].

ولِحصولِ الإبهامِ في دلالةِ النكرةِ بِعدَمِ دلالتِهَا على مُعيَّنٍ خَصَّــهَا النحويــونَ ببعضِ الأحكــامِ، كعدَمِ الابتداءِ بهَا، وعــدَمِ نُدْبَتِهَا، وعــدمِ وُقُوعِهَا منصوبةً على

---

[1] منها النكرة غير المقصودة في النداء، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، ويسميها بعض النحويين النكرة المبهمة موازنة بالنكرة المقصودة بالنداء فهي غير مبهمة لدلالتها على معين. ينظر: شرح ألفية ابن معط ١٠٤١/١، ١٠٤٢، ١٠٤٥.

[2] ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢-٤٩٤، واللمع ٢١٠، وشرح المفصل ٢٩/٩- ٣٠، وشرح ألفية ابن معط ٢٠٤/١، ورصف المباني ٣٤٤، والمساعد ١٣١/١، ٣٠/٣.

[3] ينظر: المقتضب ١٨٦/٣، والخصائص ٢٦٥/٢، وشرح المفصل ٨٨/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢، وارتشاف الضرب ٤٥٩/١، والطراز ١١/٢، وشرح الأشموني ١٠٦/١.

[4] الأصول ١٤٨/١.

الاختصاصِ، وغيرِهَا مِنَ الأحكامِ التي لهَا علاقةٌ بإبهامِ النكرةِ[١].

٢ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على المُغايَرةِ والمُماثَلَةِ:

هذا النوعُ مِنَ الأسماءِ مَرْجِعُهُ إلى السماعِ[٢]، فمِنَ الأسماءِ الدالَّةِ على المُغايَرةِ: غيرُ، وسِوَى، ويُمكنُ أنْ يُزادَ عليها (إلاَّ ولا)[٣] إذا صارا اسمينِ بمعنى غيرِ، ومِنَ الأسماءِ الدالَّةِ على المُماثَلَةِ: مِثْلُ، وشِبْهُ، وسِيُّ، ونحوُ، ونِدُّ، وخِدْنُ، وضَرْبُ،وتِرْبُ[٤]،ويُزادُ على ما أفادَ المماثلةَ الكافُ الاسميَّةُ التي بمعنى مِثْلُ[٥]. وأشهرُ الأسماءِ الدالَّةِ على المُغايرةِ (غيرُ)، وأشهرُ الأسماءِ الدالَّةِ على المماثلةِ (مِثْلُ)، حتى جُعِلاَ أُمَّيْنِ لهذهِ الأسماءِ[٦].

والجامعُ بينَ هذهِ الأسماءِ أنَّهَا لا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ[٧]، وللنحويينَ في ذلكَ أقوالٌ ثلاثةٌ:

---

[١] ينظر: هذا البحث ١٢٤-١٣٣.

[٢] ينظر: شرح التصريح ٢٧/٢.

[٣] تكون (إلا) اسمًا بمعنى (غير) كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء ٢٢]، وتكون (لا) اسمًا بمعنى (غير) عند الكوفيين كما في قولك: غضبت من لا شيء. ينظر: كتاب سيبويه ٣٠٢/٢-٣٠٣، ٣٣١-٣٣٢، واللباب ٢٤٥/١، وارتشاف الضرب ٣١٣/٢، وشرح التصريح ٢٣٧/١، وهمع الهوامع ٤١٤/٢، وحاشية الصبان ٤/٢.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه ٤٢٢/١-٤٢٣، ٢٨٦/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وارتشاف الضرب ٥٠٣/٢، وشرح التصريح ٢٧/٢، والنحو الوافي ٢٤/٣.

[٥] تكون الكاف اسمًا بمعنى (مثل)، وهذا عند سيبويه مختص بالضرورة، وعند الأخفش والفارسي جائز في الاختيار، أما ابن مضاء فيرى أن الكاف اسم ألبتة .ينظر: كتاب سيبويه ٤٠٧/١-٤٠٨، والأصول ٤٣٧/١-٤٣٩، وأسرار العربية ٢٣٢، ٢٣٣، وشرح الكافية الشافية ٨١٢/٢-٨١٣، والبسيط ٨٤٤/٢، وهمع الهوامع ٣٦٤/٢-٣٦٦، وشرح الأشموني ٢٢٥/٢.

[٦] ينظر: شرح التصريح ٢٧/٢، وأمات الأبواب النحوية ٣٠٢-٣٠٩.

[٧] ينظر: الأصول ٨٥/١، ١٥٣، ٥/٢، والإيضاح ٢١١، وأسرار العربية ٢٥٢، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٢٥/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، والبسيط ١٠٤٤/٢، ومغني اللبيب ٢١٠، وشرح التصريح ٣٦٠/١، ٢٧/٢، وحاشية الخضري ١٧٣/١.

القولُ الأوَّلُ: أنَّ السببَ في ذلكَ هو شِدَّةُ إبهامِهَا[1]، فلا تَقْوَى الإضافةُ على إزالتِهِ، بلْ تُقَلِّلُهُ، ويَصيرُ الاسمُ بالإضافةِ في درجةِ النكرةِ المُخصَّصةِ، والتخصيصُ مرتبةٌ وُسْطَى بينَ التعريفِ والتنكيرِ، فالإضافةُ على هذا القولِ مَحْضَةٌ، ولكنَّهَا لا تُكسِبُ الاسمَ تعريفًا وإنَّما تُكسِبُهُ تخصيصًا فقطْ، قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: «اعلمْ أنَّ مِنَ الأسماءِ مُضافاتٍ إلى معارفَ ولكنَّهَا لا تتعرَّفُ بهَا؛ لأنَّهَا لا تَخُصُّ شيئًا بعينِهِ، فمِن ذلكَ: مِثْلُكَ، وشِبْهُكَ، وغيرُكَ ... ألاَ تَرى أنَّكَ إذا قلتَ: مِثْلُكَ، جازَ أنْ يكونَ مِثْلُكَ في طُولِكَ أو لونِكَ أو في عِلْمِكَ، ولنْ يُحاطَ بالأشياءِ التي يَكونُ بهَا الشيءُ مِثْلَ الشيءِ لِكثرتِهَا»[2]، وقالَ الفارسِيُّ: «ومِنَ الأسماءِ أسماءٌ قد أُضيفتْ إلى المعارفِ ولمْ تتعرَّفْ بذلكَ للإبهامِ الذي فيهَا، وأنَّهَا لا تَخُصُّ شيئًا بعينِهِ، فمنْ ذلكَ: غيرُ، ومِثْلُ، وسِوَى، تقولُ: مررتُ برجُلٍ غيرِكَ، وبفلانٍ مِثْلِكَ، فتَصِفُ بهَا النكرةَ»[3].

فهذانِ النَّصَّانِ أُنموذجٌ للقائلِيْنَ بأنَّ سببَ عدمِ تَعرُّفِ هذهِ الأسماءِ بالإضافةِ إلى المعرفةِ شِدَّةُ إبهامِهَا، وللدلالةِ على قُوَّةِ الإبهامِ في هذهِ الأسماءِ خَصَّهَا النحويونَ بتسمياتٍ مِنهَا[4]: الأسماءُ المُتَوَغِّلَةُ في الإبهامِ، والأسماءُ المُفْرِطَةُ في الإبهامِ، والأسماءُ الشديدةُ الإبهامِ، والأسماءُ المُلازِمَةُ للإبهامِ.

ومِمَّا يَجدُرُ ذِكْرُهُ هُنا أنَّ هذهِ الأسماءَ في حالِ إضافتِهَا إلى المعرفةِ، يكونُ فيهَا تخصيصٌ مِن وجهٍ، وإبهامٌ مِن وجهٍ[5]، فوجهُ التخصيصِ أنَّ المُغايرةَ والمُماثلةَ بعدَ أنْ كانتْ مُطلَقَةً، صارتْ مُغايرةً ومُماثلةً مُقَيَّدَةً بالمضافِ إليهِ، ووجهُ

---

[1] ينظر: الأصول ٨٥/١، ١٥٣، ٥/٢، والإيضاح ٢١١، وأسرار العربية ٢٥٢، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، وشفاء العليل ٧٠٣/٢، وشرح التصريح ٢٧/٢، وهمع الهوامع ٤١٤/٢، وشرح الأشموني ٢٤٤/٢، وجامع الدروس العربية ١٣٧/٣-١٣٨.

[2] الأصول ١٥٣/١.

[3] الإيضاح ٢١١.

[4] ينظر: الإنصاف ٢٤٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ٩٢٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وشرح ألفية ابن معط ٧٣٩/١، ومغني اللبيب ٢١٠، والمساعد ٣٣١/٢، وحاشية ابن حمدون ٣٤١/١، وحاشية الخضري ٦/٢.

[5] ينظر: التبيان ١٠/١.

الإبهامِ أنَّ مُغايرةَ المضافِ إليهِ ومُماثلتَهُ ليسَ لهَا حُدودٌ، بلْ هُمَا شائعانِ في كُلِّ ما يُمكِنُ أنْ يتغايرَا أو يتماثلاَ فيهِ، ولذلكَ يرى الباحثُ أنْ تُدرَجَ هذهِ الأسماءُ في الشَّبيهِ بالمُبهَمِ، وإنْ كانتْ إلى الإبهامِ أقربَ مِنهَا إلى التخصيصِ.

القولُ الثانِي: أنَّ السببَ في عدمِ تَعرُّفِهَا بالإضافةِ إلى المعرفةِ كَونُهَا بمعنى اسمِ الفاعلِ الذي لا يتعرَّفُ بالإضافةِ[1]، فـ(غيرُ) بمعنى (مُغايرٍ)، و(مِثْلُ) بمعنى (مُمَاثِلٍ)، فتكونُ إضافتُهَا غيرَ مَحضةٍ، لا تُفيدُهَا تعريفًا ولا تخصيصًا وإنَّما تُفيدُهَا التخفيفَ بحذفِ التنوينِ.

وهذا القولُ مذهبُ سيبويهِ والمُبَرِّدِ ومَنْ تابعَهُمَا[2]، قالَ سيبويهِ مُبيْنـاً عنهُ: «المِثْلُ وأخواتُهُ كأنَّهُ الذي حُذِفَ مِنهُ التنوينُ في قولِهِ: (مِثْلٌ زيدًا)»[3]، وقالَ المبرِّدُ في نحوِ قولِكَ: مررتُ برجُلٍ مِثلِكَ: «إنْ قالَ قائلٌ: كيفَ يكونُ المِثْلُ نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفةٍ، هَلاَّ كانَ كقولِكَ: مررتُ بعبدِاللهِ أخيكَ؟ فالجوابُ في ذلكَ أنَّ الأُخوَّةَ محصورةٌ، وقولُكَ (مِثلِكَ) مُبْهَمٌ مُطلَقٌ ... فالتقديرُ في ذلكَ التنوينُ، كأنَّهُ يقولُ: مررتُ برجُلٍ شبيهٍ بكَ، وبرجُلٍ مِثْلٍ لكَ»[4].

القولُ الثالثُ: أنَّ هذهِ الأسماءَ لا تتعرَّفُ بالإضافةِ؛ لأنَّهَا استُعْمِلَتْ في أَوَّلِ أحوالِهَا مُضافةً، ولمْ تَرِدْ مُجرَّدةً عنهَا، وأَوَّلُ أحوالِ الاسمِ التنكيرُ ثُمَّ يَدخُلُ عليهِ ما يُعرِّفُهُ، ويُنسَبُ هذا القولُ للأخفشِ[5].

ويُرجِّحُ الباحثُ القولَ الأوَّلَ للأسبابِ الآتيَةِ:

---

[1] ينظر: النكت ٤٣٢/١-٤٣٣، والبسيط ١٠٤٤/٢-١٠٤٥، والمساعد ٣٣١/٢، وشرح التصريح ٢٧/٢، وهمع الهوامع ٤١٤/٢.

[2] ينظر: النكت ٤٣٢/١-٤٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٢/٢، والبسيط ١٠٤٤/٢-١٠٤٥، والنكت الحسان ١١٨، والمساعد ٣٣١/٢، وشرح التصريح ٢٧/٢، وهمع الهوامع ٤١٤/٢.

[3] كتاب سيبويه ٤٢٧/١.

[4] المقتضب ٢٨٦/٤-٢٨٧.

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٠/٢-٧١، وهمع الهوامع ٤١٤/٢.

ـ أنَّ بعضَ هذهِ الأسماءِ لمْ يُسمَعْ فيها التنوينُ[١] حتى يُقالَ أنَّ إضافتَهَا غيرُ مَحضةٍ، تُفيدُ التخفيفَ بحذفِ التنوينِ.

ـ أنَّ هُناكَ أسماءً مُلازِمةً للإضافةِ، ولمْ يَرِدِ استعمالُهَا مِن غيرِ إضافةٍ وتُفيدُهَا الإضافةُ التعريفَ، نحوُ: (فُو)، و(ذُو).

ـ أنَّ النحويينَ ذَكَرُوا أنَّ هذهِ الأسماءَ يُمكِنُ أنْ تتعرَّفَ بإضافتِهَا إلى المعرفةِ في بعضِ المواضعِ[٢]، ومِن ذلكَ قولُ سيبويهِ: «زَعَمَ يونسُ والخليلُ أنَّ هذهِ الصفاتِ المُضافةَ إلى المعرفةِ التي صارتْ صِفَةً للنكرةِ قد يَجوزُ فيهنَّ كُلِّهِنَّ أنْ يَكُنَّ معرفةً، وذلكَ معروفٌ في كلامِ العربِ ... وزعمَ يونسُ أنَّهُ يقولُ: مررتُ بزيدٍ مِثْلِكَ، إذا أردتَ المعروفَ بشبهِكَ، فتجعلُ (مثلكَ) معرفةً»[٣].

ـ أنَّ هذهِ الأسماءَ إذا دَلَّتْ على كَمالِ المُغايَرةِ والمُماثَلَةِ أو خُصوصِهِمَا تتعرَّفُ بإضافتِهَا إلى المعرفةِ[٤].

ـ أنَّ أصحابَ القولَيْنِ الثانِي والثالثِ لا يَنْفُوْنَ دلالةَ هذهِ الأسماءِ على الإبهامِ وعدمِ التعيينِ، فهذا سيبويهِ يُصَرِّحُ بإبهامِهَا في قولِهِ: «إذا قلتَ: لي مِثْلُهُ، فقد أَبهَمْتَ ... و(مِثْلُهُ) هو مُبهَمٌ يقعُ على أنواعٍ: على الشجاعةِ، والفروسيَّةِ والعبيدِ، فإذا قالَ: عبدًا، فقد بَيَّنَ مِن أيِّ أنواعِ المِثْلِ»[٥]، ومثلُهُ المبرِّدُ في قولِهِ: «وقولُكَ (مِثْلُكَ) مُبهَمٌ مُطلَقٌ، يجوزُ أنْ يكونَ مِثْلَكَ في أنَّكُمَا رَجُلانِ، وفي أنَّكُما أَسْمَرانِ، وكذلكَ كُلُّ ما تَشابَهْتُمَا بهِ»[٦]. فالإبهامُ في دلالةِ هذهِ الأسماءِ أمرٌ مُتَّفَقٌ عليهِ بينَ النحويينَ، على الرَّغمِ مِنَ اختلافِهِمْ في سببِ عَدَمِ تَعرُّفِهَا بالإضافةِ إلى المعرفةِ.

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧٠-٧١، وهمع الهوامع ٢/٤١٤.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٥، ١٢٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٩١٧-٩١٨، والبحر المحيط ١/٤٩، وشرح التصريح ٢/٢٦-٢٧.

[٣] كتاب سيبويه ١/٤٢٨.

[٤] ينظر: المقتصد ٢/٨٧٤-٨٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧١، وشرح الكافية الشافية ٢/٩١٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٤٠، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وشرح التصريح ٢/٢٦-٢٧، وهمع الهوامع ٢/٤١٥.

[٥] كتاب سيبويه ٢/١٧٢.

[٦] المقتضب ٤/٢٨٧.

والذي عليهِ المُحقِّقُونَ مِنَ النحويينَ أنَّ (غيرًا) يُمكنُ أنْ تتعرَّفَ وهِيَ مُضافةٌ إلى المعرفةِ لكنَّ التعريفَ ليسَ بسببِ الإضافةِ وإنَّما بأمرٍ آخَرَ وهو وقوعُهَا بينَ مَعرفَتَيْنِ مُتضادَّتَيْنِ[1]، ودلالتُهَا في هذهِ الحالةِ على كَمالِ المُغايَرةِ أو خُصوصِهَا؛ لأنَّهَا تَدُلُّ على التعيينِ فيزولُ عنهَا الإبهامُ، كقولِكَ: رأيتُ الصَّعْبَ غيرَ الهَيِّنِ، وخُرِّجَ على هذا قولُهُ تَعالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2].

وتتعرَّفُ (مِثْلُ) وهي مضافةٌ إلى معرفةٍ ولكنَّ التعريفَ بأمرٍ آخَرَ غيرِ الإضافةِ، وذلكَ إذا دلَّتْ على كَمالِ المُماثلةِ أو خُصوصِهَا[3]؛ لأنَّهَا في هذهِ الحالةِ تَدُلُّ على التعيينِ، فيزولُ عنهَا الإبهامُ. وفي بيانِ حصولِ التعيينِ في هذهِ الأسماءِ يقولُ ابنُ يَعيشَ: «وقد تكونُ هذهِ الأشياءُ معارفَ إذا اشتهرَ المضافُ بمغايرةِ المضافِ إليهِ أو مماثلتِهِ، فيكونُ اللفظُ بحالهِ والتقديرُ مُختلِفٌ، فإذا قالَ القائلُ: مررتُ برجُلٍ مِثلِكَ أو شِبْهِكَ، وأرادَ النكرةَ فمعناهُ: بمُشابِهِكَ أو مماثِلِكَ في ضَرْبٍ مِن ضُرُوبِ المُماثَلَةِ والمُشابهَةِ، وهي كثيرةٌ غيرُ محصورةٍ، وإذا أرادَ المعرفةَ قالَ: مررتُ بعبدِاللهِ مِثلِكَ، فكانَ معناهُ: المعروفَ بشِبْهِكَ، أي الغالبَ عليهِ ذلكَ»[4]، ويقولُ ابنُ مالكٍ: «إنَّ إضافةَ واحدٍ مِن هذهِ وما أشبَهَهَا لا تُزيلُ إبهامَهُ إلاَّ بأمرٍ خارجٍ عنِ الإضافةِ، كوقوعِ (غيرٍ) بينَ ضِدَّيْنِ، كقولِ القائلِ: رأيتُ الصَّعْبَ غيرَ الهَيِّنِ ... فبوقوعِ (غيرٍ) بينَ ضِدَّيْنِ يرتفعُ إبهامُهُ؛ لأنَّ جِهَةَ المُغايَرةِ تَتعيَّنُ ... وكذا (مِثْلُ) إذا أُضيفَ إلى معرفةٍ دُوْنَ قرينةٍ تُشْعِرُ بمماثلةٍ خاصَّةٍ، فإنَّ الإضافةَ لا تُعرِّفُهُ ولا تُزيلُ إبهامَهُ، فإنْ أُضيفَ إلى معرفةٍ وقارَنَهُ ما يُشْعِرُ بمماثلةٍ خاصَّةٍ تَعرَّفَ»[5]. وقد حَكَمَ النحويونَ بتعريفِ لفظِ (شَبِيْهٍ) مُطلقًا، وهو مِنَ الألفاظِ الدالَّةِ

---

[1] ينظر: المقتصد ٨٧٤/٢، والتبيان ١٠/١، وشرح الكافية الشافية ٩١٦/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٢، والبرهان ٣١٩/٤، وشرح التصريح ٢٦/٢-٢٧، وهمع الهوامع ٤١٥/٢.

[2] سورة الفاتحة ٧.

[3] ينظر: الصفحة السابقة.

[4] شرح المفصل ١٢٦/٢.

[5] شرح الكافية الشافية ٩١٦/٢-٩١٧، وينظر: شرح الأشموني ٢٤٤/٢-٢٤٥.

على المُمَاثلةِ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ على كمالِ المماثلةِ بإضافتِهِ إلى المعرفةِ، لِمجيئِهِ على وزنِ (فَعِيْلٍ)، وهو مِن أوزانِ المُبالَغَةِ[1].

٣ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على العددِ:

تُقسَّمُ ألفاظُ الأعدادِ على قِسمَيْنِ: أعدادٍ يُعَبَّرُ عنهَا بلفظٍ صريحٍ، وأعدادٍ يُعبَّرُ عنهَا بلفظٍ غيرِ صريحٍ (كِنايَةٍ)[2]، فالصريحُ كثلاثةٍ، وأحدَ عَشَرَ، وعِشرينَ، وتسعةٍ وتسعينَ، ومائةٍ، وألفٍ، والكِنايةُ (كَمِ) الاستفهاميَّةُ، و(كَمِ) الخبريَّةُ، و(كَأَيِّنْ)، و(كَذَا) المَكْنِيُّ بهَا عنِ العددِ، وسَيرِدُ الحديثُ عنِ العددِ المَكْنِيِّ في المطلبِ التَّالِي.

والأعدادُ ألفاظٌ مُبهَمةُ الدلالةِ لا يَتَّضِحُ المُرادُ بهَا إلاَّ بذكرِ المعدودِ، فمَنْ يَسمعْ لفظَ ثلاثةٍ، أو عشرةٍ، أو غيرَهَا، يَفهمْ أنَّ هُناكَ شيئًا محصورًا في هذا العددِ، ولكنَّهُ يَجهلُ نوعَ هذا المعدودِ، أَهُوَ كُتُبٌ، أمْ أقلامٌ، أمْ دنانيرُ؟ وهُنا يَنشأُ الإبهامُ؛ لأنَّ لفظَ العددِ يَصلُحُ لِكُلِّ شيءٍ يُمكنُ أنْ يكونَ معدودًا[3]. وفي هذا المعنَى يقولُ المُبرِّدُ: «لَمَّا قلتَ: عندِي عشرونَ وثلاثونَ، ذَكَرْتَ عددًا مُبهَمًا يقعُ على كُلِّ معدودٍ، فلمَّا قلتَ: درهمًا، عَرَّفْتَ الشيءَ الذي قَصدْتَ»[4]، وقالَ ابنُ يَعيشَ: «إذا قلتَ: عندِي عشرونَ، احتَمَلَ أنواعًا مِنَ المعدوداتِ، فإذا قلتَ: درهمًا أو دينارًا، فقد أَزَلْتَ ذلكَ الإبهامَ، واتَّضَحَ بذكرِهِ ما كانَ مُتَرَدَّدًا مُبهَمًا»[5]. ولذلِكَ إنْ لمْ يَكُنِ الإبهامُ مقصودًا وجبَ ذِكْرُ المعدودِ لِيُزيلَ الإبهامَ عن دلالةِ العددِ.

ويُستثنَى مِنَ الحكمِ السابقِ ــ وهو كونُ العددِ مُبهَمًا يُفسِّرُهُ المعدودُ ــ العددانِ (واحدٌ، واثنانِ)، فإنَّهُمَا في الاستعمالِ يكونانِ بلفظِ المعدودِ، أيْ أنَّ اللفظَ بنفسِهِ يَدُلُّ على العددِ والمعدودِ مَعًا، فيقالُ: رجُلٌ ورجُلانِ، فيُفهَمُ مِنهمَا الدلالةُ على العددِ كَما

---

[1] ينظر: المقتضب ٢٨٨/٤، وشرح المفصل ١٢٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٢/٢، والبسيط ١٠٤٧/٢، وارتشاف الضرب ٥٠٣/٢، ومعاني النحو ١١٢/٣.

[2] ينظر: شرح التصريح ٣٩٦/١، وجامع الدروس العربية ١٠٩/٣.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٢/٢، ٢٩٨/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٦/١، والمقتضب ١٤٤/٢، والأصول ١١٤/١، والإيضاح ١٨٢، وشرح المفصل ١١٨/٣، والأشباه والنظائر ٢٧٦/٣.

[4] المقتضب ٣٢/٣.

[5] شرح المفصل ٧٠/٢.

يُفهَمُ مِنهمَا الدلالةُ على نوعِ المعدودِ أيضًا[1]، فلا إبهامَ فيهمَا مِن هذهِ الناحيةِ، قالَ ابنُ يَعيشَ: «قالُوا في الواحدِ: رجُلٌ، وفرسٌ، ونحوُهما، فاجتمعَ فيهِ معرفةُ النوعِ والعددِ، وكذلكَ إذا ثَنَّيْتَ فقلتَ: رجُلانِ، وفرسانِ، فقدِ اجتمعَ فيهِ العددُ والنوعُ؛ لأنَّ التثنيةَ لا تكونُ إلاَّ معَ سلامةِ اللفظِ بالواحدِ ... فأمَّا إذا قلتَ: ثلاثةُ أفراسٍ، لَمْ يجتمعْ في (ثلاثةٍ) العددُ والنوعُ، فافتقرَ الحالُ إلى أنْ يُضَمَّ إليهِ ما يَدُلُّ على نوعِ المعدودِ»[2]. غيرَ أنَّهُ قد وردَ الجمعُ بينَ العددَيْنِ (واحدٍ، واثنينِ) ومعدودِهمَا، بتقديمِ المعدودِ وتأخيرِ العددِ بجعْلِهِ نعتًا مُؤكِّدًا للمعدودِ[3]، كمَا في قولِهِ تَعالَى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[4]، وشذَّ الجمعُ بينَهمَا على جِهةِ الإضافةِ، بتقديمِ العددِ وإضافتِهِ إلى المعدودِ في الضرورةِ[5] كَمَا في قولِ الرَّاجزِ[6]:

كَأَنَّ خِصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوْزٍ فِيْهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

والقياسُ أنْ يقولَ: فيهِ حنظلتانِ.

ويرى الباحثُ أنَّهُ ليسَ في العددِ الصريحِ إبهامٌ كامِلٌ، ولِذلكَ يُمكنُ نَظْمُهُ في سِلْكِ الشَّبيْهِ بالمُبهَمِ مِن حيثُ إنَّ فيهِ إبهامًا مِن وجهٍ، واختصاصًا مِن وجهٍ، فإبهامُهُ

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٨٠/٣، وشرح شذور الذهب ٤٠٠-٤٠١، وهمع الهوامع ٢٧٠/٢، وحاشية الصبان ٦١/٤، وحاشية الخضري ٣١٠/٢.

[2] شرح المفصل ١٨/٦.

[3] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٩١، وشرح قطر الندى ٣١٠، وشرح شذور الذهب ٣٧٧، وشرح ابن عقيل ١٢١/٢، وحاشية الصبان ٥٩/٣، وحاشية الخضري ١٢١/٢.

[4] سورة النحل ٥١.

[5] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٥، وشرح شذور الذهب ٤٠٢، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٦١/٣.

[6] الرجز لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في: المقاصد النحوية ٤٤٨/٣، ولجندل بن المثنى في: شرح التصريح ٢٧٠/٢، ولخطام المجاشعي، أو لجندل بن المثنى، أو لسلمى الهذلية، أو للشماء الهذلية في: خزانة الأدب ٣٧٤/٧، ٣٧٧، والدرر ٤٠/٤، وبلا عزو في: كتاب سيبويه ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمقتضب ١٥٦/٢، وشرح المفصل ١٤٤/٤، ١٦/٦، ١٨، ولسان العرب (هدل)، و(ثنى)، و(خصى)، وخزانة الأدب ٤٧٩/٧. [التدلدل: التعلق والاضطراب. ظرف العجوز: مزودها الذي تخزن فيه متاعها. الحنظل: العلقم، نبات معروف].

مِن حيثُ عدمُ دلالتِهِ على نوعِ المعدودِ، واختصاصُهُ مِن حيثُ دلالتُهُ على مقدارٍ معلومٍ[١]، وقد أَلْمَحَ إلى ذلكَ السيوطيُّ في قولِهِ: «العددُ معلومُ المقدارِ، مجهولُ الصورةِ، ولذلكَ جَرى مجرَى المُبهَمِ»[٢]، ومِمَّا يُرجِّحُ كَونَ العددِ الصريحِ مِن شِبْهِ المُبهَمِ مُوازَنَتُهُ بكناياتِ العددِ، فإنَّهَا مجهولةُ العددِ والنوعِ مَعًا، فيكونُ إبهامُهَا أشدُّ مِن إبهامِهِ.

٤ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على المقاديرِ وما أَشْبَهَهَا:

تَحدَّثَ النحويونَ عنِ المقاديرِ وأشباهِهَا في بابِ التمييزِ، كَما خَصَّوا المقاديرَ الدالَّةَ على مِساحةٍ بحديثٍ في بابِ ظُروفِ المكانِ، وتَقاربَتْ أقوالُهُمْ في بيانِ المقصودِ بالمقدارِ[٣]، وخُلاصَتُهَا أنَّ المقدارَ شيءٌ لَهُ كِمِّيَّةٌ معلومةٌ تُقدَّرُ بآلةٍ مُتعارَفٍ عليهَا. والمُقدَّراتُ بالمقاديرِ ثلاثةُ أنواعٍ[٤]:

أ ــ المقاديرُ المَمْسُوحَةُ:

وتُقدَّرُ بآلاتِ المِساحةِ، كالبريدِ، والفرسخِ، والميلِ، والغُلْوَةِ، والفَدَّانِ، والذِّراعِ، والشِّبْرِ، والمِتْرِ، وغيرِهَا.

ب ــ المقاديرُ المَكِيْلَةُ:

وتُقدَّرُ بآلاتِ الكَيْلِ، كالقَفِيْزِ، والإِرْدَبِّ، والكُرِّ، والصَّاعِ، والمَكُوْكِ، واللِّتْرِ، وغيرِهَا.

ج ــ المقاديرُ الموزونةُ:

وتُقدَّرُ بآلاتِ الوزنِ، كالرَّطْلِ، والمَنِّ، والدَّانِقِ، والقِنْطَارِ، والأُقَّةِ، وغيرِهَا.

فهذهِ كُلُّهَا مَقاييسُ لهَا مقاديرُ معلومةٌ تَعارَفَ عليها الناسُ.

---

[١] ينظر: شرح المفصل ١١٨/٣، وشرح ألفية ابن معط ١١٠٢/٢، وجامع الدروس العربية ١٠٩/٣.

[٢] الأشباه والنظائر ١٢٣/٢.

[٣] ينظر: شرح المفصل ٧٢/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٢/٢، وشرح قطر الندى ٢٦٠، ومعاني النحو ٢٧٣/٢.

[٤] ينظر: الأصول ٣٠٧/١، والإيضاح ١٨٠، والنكت ٥٣٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢، والمقرب ٢٣١، وشرح قطر الندى ٢٦٠، وشرح التصريح ٣٩٦/١، وهمع الهوامع ٢٦٢/٢، ومعاني النحو ٢٧٣/٢.

وجَعَلَ بعضُ النحويينَ الأعدادَ قِسمًا مِنَ المقاديرِ[1]، والذي عليهِ المُحقِّقُونَ مِنهمْ أنَّهَا ليستْ مِنَ المقاديرِ، بل هي قِسمٌ مُستقِلٌّ بنفسِهِ[2]؛ لأنَّ المقاديرَ لمْ تُرَدْ حقيقتُهَا بلْ مقدارُهَا، أمَّا الأعدادُ فيُرادُ حقيقتُهَا بالنَّصِّ عليهَا، فيُقالُ: عِندِي مقدارُ رطلٍ عسلاً، ولا يُقالُ: عندِي مقدارُ ثلاثينَ كتابًا، وكذلكَ الأعدادُ ليسَ لهَا آلةٌ تُقدَّرُ بهَا. ومِمَّا يدلُّ على تَغايُرِهِمَا أيضًا أنَّ المقاديرَ تقعُ تمييزًا للأعدادِ، نحوُ: عندِي عشرونَ رطلاً عسلاً.

أمَّا شِبْهُ المقدارِ فالمقصودُ بهِ كِمِّيَّةٌ ليستْ مقدرةً بالآلاتِ المُتعارَفِ عليها[3]، فهذه الكمِّيَّةُ ليستْ مضبوطةً بمساحةٍ مُعيَّنةٍ، أو كَيْلٍ مُحدَّدٍ، أو وزنٍ مُحدَّدٍ، فمِنَ الشبيهِ بالمقاديرِ الممسوحةِ: قَدْرُ راحةٍ، وموضعُ كَفٍّ، ومَدُّ البَصَرِ، ومَدُّ يَدِكَ، ومِنَ الشبيهِ بالمقاديرِ المَكِيْلَةِ: ذَنُوْبٌ، ورَاقُودٌ، ونِحْيٌ، وحُبٌّ، وجَرَّةٌ، وسِقَاءٌ، وكِيْسٌ، ومِنَ الشبيهِ بالمقاديرِ الموزونةِ: مِثقالُ ذرَّةٍ، ومِثالُ حَبَّةٍ من خردلٍ. ومِمَّا يُمكنُ حَمْلُهُ على الشبيهِ بمقدارِ المساحةِ والوزنِ قولُهم: على التمرةِ مِثْلُهَا زَبَدًا[4]، أيْ قَدْرُ مِثْلِهَا مِساحةً أو وزنًا[5].

وتَشترِكُ المقاديرُ وما شابَهَهَا في وقوعِهَا على كُلِّ شيءٍ يُمكنُ أنْ يكونَ مُقدَّرًا[6]، «ألاَ ترى أنَّكَ إذا قلتَ:عندِي مَنٌّ ورطلٌ، وأنتَ تُريدُ مِقدارَ مَنٍّ ومِقدارَ رطلٍ، لا الرطلَ والمَنَّ اللَّذينِ يُوزَنُ بهمَا، جازَ أنْ يكونَ ذلكَ المقدارُ مِنْ كُلِّ شيءٍ يُوزَنُ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ والسَّمْنِ والزَّيْتِ وجميعِ الموزوناتِ، وكذلكَ الذِّراعُ

---

[1] ينظر: النكت ٥٣٣/١، وشرح المفصل ٧٢/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٧، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٤/١، وارتشاف الضرب ٣٨١/٢.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨١/٢، وشرح قطر الندى ٢٦٠، وشرح التصريح ٣٩٦/١، وهمع الهوامع ٢٦٢/٢، وحاشية الخضري ٥٠٦/١-٥٠٧، ومعاني النحو ٢٧٣/٢.

[3] ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح ٣٩٦/١، وجامع الدروس العربية ١٠٩/٣، ومعاني النحو ٢٧٣/٢.

[4] ينظر: اللباب ٢٩٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٧/١.

[5] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨١/٢، وشرح شذور الذهب ٢٣٢.

[6] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٦/١، والأصول٣٠٧/١، والإيضاح ١٨٠، وشرح المفصل ٧٠/٢، ٧٣.

يجوزُ أنْ يكونَ مقدارُ الذِّراعِ مِنَ الأَرَضِيْنَ والثِّيابِ ومِنْ كُلِّ ما يُمسَحُ، وكذلكَ القَفِيْزُ يَصلُحُ أنْ يُكالَ بهِ الحِنْطَةُ والشَّعِيْرُ والتُّرابُ وكُلُّ ما يُكالُ»[1].

وقدْ خَصَّ النحويون المقاديرَ الدَّالَّةَ على المِساحةِ بحديثٍ في بابِ المفعولِ فيهِ بوصفِهَا مِن أسماءِ المكانِ، وتُقسَّمُ أسماءُ المكانِ في بابِ المفعولِ فيهِ عندَ بعضِ النحويينَ على مُبهَمٍ، ومُختصٍّ، وشبيهٍ بالمُبهَمِ[2]، فالمُبهَمُ ما دلَّ على مكانٍ غيرِ معلومٍ، ليسَ لهُ هيئةٌ ولا شكلٌ، كأسماءِ الجهاتِ الستِّ، وما جرى مجراهَا، والمُختصُّ ما دلَّ على مكانٍ معلومٍ، لهُ هيئةٌ وشكلٌ مَخصوصانِ، كالمسجدِ، والبيتِ، أمَّا الشبيهُ بالمُبهَمِ فهو ما دلَّ على مقدارٍ معلومٍ ومكانٍ مجهولٍ، وهو المقاديرُ الدالَّةُ على مساحةٍ، كالميلِ، والفرسخِ، والبريدِ، وإنَّما كانتْ معلومةَ المقدارِ لأنَّهَا كمِّيَّاتٌ معلومةٌ في عرفِ الناسِ لا تزيدُ ولا تنقصُ[3]، وكونُهَا مجهولةَ الصورةِ؛ لأنَّ مكانَهَا غيرُ معلومٍ، وكذلكَ بدايتُهَا ونهايتُهَا غيرُ معلومةٍ، فمِن أيِّ مكانٍ تبدأُ يُمكنُك تكوينَ هذهِ المقاديرِ.

وللنحويينَ في هذهِ المقاديرِ ثلاثةُ مذاهبَ[4]: فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّهَا مِن الظروفِ المبهَمةِ، وذهبَ أبو عليٍّ الشَّلَوْبِيْنُ إلى أنَّهَا ليستْ مِن المُبهَمِ، وذهبَ أبو حيَّان إلى أنَّهَا مُبهَمةٌ حُكماً، أيْ شبيهةٌ بالمُبهَم في عدمِ التعيينِ في الواقعِ؛ لعدمِ اختصاصِهَا بمكانٍ معيَّنٍ، وفيهَا شبهٌ مِن المعيَّنِ لدلالتِهَا على كمِّيَّةٍ محدودةٍ، ولهذا الشبهِ جازَ نصبُهَا إذا وقعتْ في موقعِ المفعولِ

---

[1] الأصول ٣٠٧/١.

[2] ينظر: النكت١٧٠/١، والبسيط ٤٩٥/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٤٤/١ــ٥٤٥، وارتشاف الضرب ٢٥٠/٢، وهمع الهوامع ١١١/٢، وحاشية الخضري ٤٤٩/١، والكواكب الدرية ٣٥٧/٢، والواضح في النحو ٢٦٥، ومعاني النحو ١٦٣/٢.

[3] الميل عشر غلاء، (الغلوة مائة باع)، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ. ينظر: البسيط ٤٩٢/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٤٥/١، وهمع الهوامع ١١١/٢، وحاشية الخضري٤٤٨/١.

[4] ينظر: شرح ابن عقيل ٤٤٩/١، وهمع الهوامع ١١١/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٨٠/١، وحاشية الخضري ٤٤٩/١، ومعاني النحو ١٦٣/٢.

فيهِ. وهذا ما يرجِّحُهُ الباحثُ نظـرًا لوقوعِهَـا بـينَ التعيـينِ الكامـلِ والإبهـامِ الكاملِ.

ويَرى الباحثُ أنَّ المقاديرَ المَمسوحةَ تَدخُلُ في شِـبْهِ المُـبهَمِ مِـنَ اعتبـارٍ آخَرَ، وهو دَلالتُهَا على مقدارٍ مَعلومٍ ولكنَّهُ مَجهولُ النَّـوعِ، وتَلحقُهَـا فـي ذلـكَ المقاديرُ المَكِيْلَةُ والموزونـةُ؛ لأنَّ فيهَـا اختصاصًـا مِـن وجـهٍ وإبهامـاً مِـن وجهٍ، فاختصاصُهَا مِن حيـثُ دَلالتُهَـا علـى مقـدارٍ معلـومٍ مضـبوطٍ بآلـةِ القياسِ، أوِ الكيلِ، أوِ الـوزنِ، كـ(الفرسـخِ، والبريـدِ، والفَـدَّانِ، والمتـرِ)، و(القفيزِ، والصَّاعِ، والإردبِّ، واللِّترِ)، و(الرطـلِ، والمَـنِّ، والأُقَّـةِ)، فإبهامُهَـا مِن حيثُ كونُ نوعِ المقدارِ غيـرَ معلـومٍ مِـنَ اللفظـةِ الدَّالَّـةِ علـى المقـدارِ بنفسِهَا، بلْ يُعلَمُ بمَا يُؤتَى بهِ مِـن تفسـيرٍ بعـدَهُ، كـأنْ يُقـالَ: عِنـدِي فرسـخٌ قمحًا، وقفيزٌ أرزًّا، ومَنٌّ شَعيرًا.

وبسببِ هذا الشيوعِ يَنشأُ الإبهامُ في دلالةِ المقاديرِ، وهي بذلِكَ تُشْبِهُ الأعـدادَ الصريحةَ مِن حيثُ دلالتُهَا على مقدارٍ معلومٍ ولكنَّهُ مجهولُ النوعِ، ولِهـذا يَـرَى الباحثُ أنَّهُ ليسَ في المقاديرِ إبهامٌ كامِلٌ، ولِذلِكَ تُعدُّ مِنَ الشَّبيهِ بالمُبهَمِ؛ ففيهَا إبهامٌ مِن وجهٍ، واختصاصٌ مِن وجهٍ، فإبهامُهَا مِن حيثُ عدمُ تَعيينِ النوعِ، واختصاصُهَا من حيثُ تَعيينُ كمِّيَّةِ المقدارِ. وتُحمَلُ أشباهُ المقاديرِ على المقاديرِ في هذا الحكـمِ؛ لأنَّ فيهَا تَعيينًا للمقدارِ وإنْ لمْ يَكُنْ مضبوطًا بآلةٍ مُحدَّدةٍ.

٥ــ الاسمُ الذي تُفسِّرُهُ (مِن) البيانيَّةُ مَعَ مَجرُورِهَا:

مِن معانِي (مِن) الجارَّةِ بيانُ الجنسِ، وعلامتُهَا أنْ يَسبقَهَا اسمٌ مُبهَمُ الجِـنْسِ، يَحتمِلُ أنواعًا مُختَلِفَةً، فيكونُ في حاجةٍ إلى التوضـيحِ بِتَعيـينِ أَحَـدِ أنواعِـهِ أو بعضِهَا، فيُؤتَى حِيْنَئذٍ بـ(مِنْ) جارَّةً لِهذا النوعِ، فيزولُ بذلكَ الإبهامُ. ومِمَّـا يـدلُّ على حصولِ الإبهامِ في الاسمِ الذي يَسبقُ (مِن) البيانيَّةَ أنَّ التمييزَ يكونُ بمعناهَـا، ويُقدَّرُ بهَا، قالَ ابنُ يَعيشَ في سببِ تقديرِ التمييزِ بـ(مِن) البيانيَّةِ: «لأنَّ الغـرضَ

تخليصُ الأجناسِ بعضِهَا مِن بعضٍ، وقُدِّرَتْ بـ(مِنْ) لأنَّهَا لبيانِ الجنسِ»[1]، والتمييزُ ــ كما أشارَ البحثُ ــ لا يكونُ إلاَّ بَعْدَ مُبهَمٍ، كما أنَّ الإضافةَ تكونُ على معانٍ منهَا بيانُ الجنسِ الذي يُقدَّرُ بـ(مِنْ)، وذلكَ إذا كانَ المضافُ مُبهَمَ الجنسِ، كإضافةِ العددِ إلى المعدودِ في قولِكَ: عندِي ثلاثةُ كُتُبٍ، وإضافةُ المقدارِ إلى المُقدَّرِ في قولِكَ: عندي رطلُ عسلٍ، فالتقديرُ: ثلاثةٌ مِنَ الكُتُبِ، ورطلٌ مِنَ العسلِ.

فشرطُ دلالةِ (مِن) على بيانِ الجنسِ كونُ ما قَبْلَهَا مُبهَمًا مِن حيثُ الجنسُ، مُحتَمِلاً أكثرَ مِن نوعٍ[2]، وهذا الشرطُ اتَّفَقَ عليهِ كُلُّ مَنْ أَثبتَ معنَى بيانِ الجنسِ لـ(مِنْ)[3]، قالَ الزَّمخشريُّ في تفسيرِ قولِهِ تَعالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[4]: «(مِنَ الأوثانِ) بيانٌ للرِّجْسِ وتمييزٌ لهُ ... لأنَّ الرجسَ مُبهَمٌ يتناولُ غيرَ شيءٍ، كأنَّهُ قيلَ: فاجتنبُوا الرجسَ الذي هو الأوثانُ»[5]، وقالَ الزَّركشِيُّ في بيانِ معانِي (مِنْ): «الرابعُ: بيانُ الجنسِ ... وقيلَ: هي أنْ تَذكُرَ شيئًا تحتَهُ أجناسٌ، والمُرادُ أحدُهَا، فإذا أَردْتَ واحدًا منهَا بَيَّنْتَهُ»[6]. ومِن شواهدِ المُبهَمِ الذي تُفسِّرُهُ (مِن) البيانيَّةُ معَ مَجرُورِهَا قولُهُ تَعالَى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[7]، فالأساورُ يُحتَمَلُ أنْ تكونَ مِنَ الذَّهبِ أو مِنَ الفِضَّةِ أو مِن

---

[1] شرح المفصل ٢/٧٠.

[2] ينظر: معاني القرآن للفراء٢/١٠٣، ومعاني القرآن وإعرابه١/١٤١، ٣/٤٢٥، والأصول١/٤١٠، والتبيان١/١٣٣، والبحر المحيط ٦/٤٣٩، ٩/١٢، ومغني اللبيب ٤٣٠، وحاشية ابن حمدون ١/٣٢٩.

[3] بعض النحويين ــ وهم المغاربة ــ لا يثبتون معنى بيان الجنس لـ(من) الجارة. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٠، والبسيط ٢/٨٤٦، والبرهان ٤/٤٤٣، وارتشاف الضرب ٢/٤٤٢، والبحر المحيط ١/١٧٠، ١٨٥، ٣/٥٠٥، ٧/٧١، ومغني اللبيب ٤٢٠-٤٢١، والمساعد ٢/٢٤٧.

[4] سورة الحج ٣٠.

[5] الكشاف ٤/٨٣.

[6] البرهان ٤/٤٤٢.

[7] سورة الكهف ٣١.

غيرِهِمَا، والثِّيابُ تكونُ مِنَ السُّنْدُسِ والإسْتَبْرَقِ كَما تكونُ مِن غيرِهِمَا، فلذلكَ فُسِّرَ هذا الإبهامُ بـــ(مِن) البيانيَّةِ الجارَّةِ للنوعِ المقصودِ.

وكثيرًا ما تقعُ (مِن) البيانيَّةُ بَعْدَ الأسماءِ الدالَّةِ على العمومِ، كأسماءِ الشـــرطِ، والأسماءِ الموصولةِ، و(كَمِ) الخبريَّةِ، والغرضُ من ذلكَ تخصيصُ عُمومِهَا، وإزالةُ الإبهامِ عنهَا، وسيأتِي الحديثُ عن هذهِ الأسماءِ في المبحثِ التَّالِي.

وقد تُفيدُ اللاَّمُ الجارَّةُ معَ مَجرُورِهَا التَّبيينَ، ويكونُ المُـــبهَمُ قَبْلَهُمـــا مُفـــرَدًا ومُركَّبًا، وقد سبقَ الحديثُ عنِ المُبهَمِ المُركَّبِ في المبحثِ السابق، ومِثالُ وقـــوعِ المُبهَمِ مُفرَدًا قَبلَهُما قولُهُ تعالَى: ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[1]، وقولُكَ: تَبًّـــا لزيـــدٍ، ووَيْحًا لهُ، وسَقْيًا لَكَ[2]، فقد بَيَّنَتِ اللاَّمُ معَ مَجرُورِهَا المعنِيَّ بالدُعاءِ، قالَ سيبويهِ: «وأمَّا ذِكرُهُم (لَكَ) بَعْدَ (سقيًا) فإنَّما هو لِيُبَيِّنُوْا المعنِيَّ بالدُعاءِ»[3]. فلو قيلَ: ســـقيًا، لكانَ المعنِيُّ بالدُعاءِ مُبهَمًا؛ لأنَّهُ يَحتَمِلُ كُلَّ مَنْ يَصلُحُ لـــذلكَ، فَـــذِكْرُ الـــلاَّمِ مـــعَ مَجرُورِهَا أَفادَ تعيينَ الشخصِ المعنِيِّ بذلكَ، وبهِ زالَ الإبهامُ.

٦ــ المُفَسَّرُ إذا كانَ مُفرَدًا:

أشارَ البحثُ إلى أنَّ المُفَسَّرَ قد يكونُ مُفرَدًا وقد يكونُ مُركَّبًا، ويكونُ التفســـيرُ بِوِساطةِ حرفِ التفسيرِ أو من غيرِ وِساطةٍ[4]، فإذا كانَ اللفظُ المُفَسَّرُ مُفرَدًا كـــانَ الإبهامُ حاصلاً في المُفرَدِ، ويكونُ المُفَسَّرُ في هذهِ الحالـــةِ أَغْـــرَبَ وأَخْفَـــى مِـــنَ المُفَسِّرِ[5]، حتى يكونَ الغرضُ مِنَ المُفَسِّرِ إزالةَ الغرابةِ والخَفاءِ عنِ المُفَسَّرِ، وهو

---

[1] سورة الملك ١١.

[2] ينظر: مغني اللبيب٢٩٢، والمساعد ٢٥٧/٢، وجواهر الأدب ٧٣، وشرح التصريح ١٢/٢، وهمع الهوامع ٣٦٧/٢.

[3] كتاب سيبويه ٣١٢/١، وينظر: الأصول ٢٥٢/٢، واللامات ١٢٢، ١٢٣.

[4] ينظر: هذا البحث ٢٠٥-٢١٠.

[5] ينظر: شرح التسهيل ٥٢/٤، وارتشاف الضرب ٤٢٤/٢، ٦٣١، وهمع الهوامع ١٨٦/٣، وخزانة الأدب ٢٣٩/١١.

الغرضُ الدلاليُّ مِنَ التفسيرِ، نحوُ: عندِي عَسْجَدٌ أيْ ذَهَبٌ، وشَرِبْتُ مِنَ الجَعْفَرِ أيِ النَهْرِ، فهناكَ غرابةٌ وعدمُ وضوحٍ في معنَى العسجدِ والجعفرِ لِعدَمِ اشتهارِهِمَا في الاستعمالِ، فجِيْءَ بالمُفَسَّرِ (ذَهَب، والنَّهْر) لإزالةِ تلكَ الغرابةِ وعدمِ الوضوحِ. وفي هذا المعنَى قالَ أبو حَيَّانَ: «وأمَّا (أيْ) فإنَّهَا أعمُّ؛ لأنَّهَا تأتِي تفسيرًا للجملةِ بشرطِهَا، وتأتِي تفسيرًا للمُفرَدِ، فيكونُ ما بَعْدَهَا مُطابِقًا لِمَا قَبْلَهَا في الإعرابِ، ويكونُ ما قَبْلَهَا أغربُ مِمَّا بَعْدَهَا حتى يَتحقَّقَ التفسيرِ، فتقولُ: جاءَنِي الضِرْغَامُ أيِ الأسدُ، ورأيتُ الضِرْغَامَ أيِ الأسدَ، ومررتُ بالضِرْغَامِ أيِ الأسدِ»[1].

والمُلاحَظُ هُنا أنَّ المُفرَدَ بَعْدَ (أيِ) المُفَسِّرَةِ يَتبعُ ما قَبْلَهُ في الإعرابِ، مِمَّا حَدَا ببعضِ النحويينَ أنْ يَجْعَلُوا (أيْ) من حروفِ عطفِ النَّسَقِ[2]، ورُدَّ قولُهُم «بأنَّا لَمْ نَرَ عاطفًا يَصلُحُ للسقوطِ دائمًا، ولا عاطفًا مُلازِمًا لعطفِ الشيْءِ على مُرادفِهِ»[3]، ويرى بعضُ النحويينَ أنَّ هذا المُفرَدَ بدلٌ أو عطفُ بيانٍ على ما قَبْلَ حرفِ التفسيرِ[4]، وهو الأرجحُ في نظرِ الباحثِ؛ لأنَّ البدلَ وعطفَ البيانِ مِنَ التوابعِ التي يُؤتَى بهَا لتفسيرِ المتبوعِ وإزالةِ إبهامِهِ، وعلى ذلكَ فتسميَةُ ما بَعْدَ حرفِ التفسيرِ مُفَسِّرًا يكونُ باعتبارِ المعنَى، وتسميتُهُ عطفَ بيانٍ أو بدلاً يكونُ باعتبارِ الإعرابِ، ولا تَناقُضَ في ذلكَ.

ويَدخُلُ في تَفسيرِ المُفرَدِ تفسيرُ الفعلِ وحدَهُ في بابِ الاشتغالِ[5]، كَما في قولِهِ تَعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[6]، فالتفسيرُ هُنا للفعلِ وحدَهُ مِن

---

[1] النكت الحسان ٢٩١.

[2] ينظر: شرح التسهيل٥٢/٤، وارتشاف الضرب٤٢٤/٢، ٦٣١، وشفاء العليل٩٤٠/٢، وهمع الهوامع ٤٨٩/٢، ١٨٦/٣.

[3] همع الهوامع ٤٨٩/٢.

[4] ينظر: شرح التسهيل٥٢/٤، وارتشاف الضرب ٤٢٤/٢، ٦٣١، وهمع الهوامع ٤٨٩/٢، ١٨٦/٣، والمطالع السعيدة ٤٦٥، وخزانة الأدب ٢٣٩/١١.

[5] ينظر: حاشية الصبان ٧٣/٢، وهذا البحث ٢١٠.

[6] سورة التوبة ٦.

غيرِ الفاعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ مَذكورٌ في جملةِ التفسيرِ، والمحذوفُ هو الفعلُ وحدَهُ، والفعلُ من غيرِ الفاعلِ يُعَدُّ مُفرَدًا، فيكونُ الإبهامُ حاصلاً في لفظٍ مُفرَدٍ بسببِ حذفِهِ مِنَ الكلامِ لِيُحَقِّقَ غرضًا دلاليًّا هو حصولُ الإبهامِ أوَّلاً ثُمَّ التفسيرِ ثانيًا.

٧ــ المتبوعُ إذا كانتْ دلالتُهُ إفراديَّةً غيرَ وظيفيَّةٍ[١]:

لا يُتْبَعُ اللفظُ غالبًا ــ في غيرِ عطفِ النسقِ ــ إلاَّ إذا كانتْ دلالتُهُ مُبهَمةً تَحتَمِلُ أكثرَ مِن معنًى، فيُؤتَى بالتابعِ لإزالةِ الإبهامِ والاحتِمالِ عن دلالةِ المتبوعِ، قالَ ابنُ مالكٍ مُبيِّنًا المقصودَ مِن أنَّ التوابعَ تُتِمُّ ما سبقَ: «المُرادُ بإتمامِهَا ما سبقَ أنَّهَا تُكْمِلُ دلالتَهُ، وترفعُ اشتراكَهُ واحتِمَالَهُ»[٢]، فإنْ كانَ اللفظُ معلوماً عندَ المُخاطَبِ بانْتِفَاءِ وجوهِ الاحتِمالِ والاشتراكِ عنهُ، كانَ التَّابعُ لغرضٍ آخَرَ غيرِ إزالةِ الإبهامِ، كأنْ يكونَ للمدحِ، أو للذَّمِّ، أو للترحُّمِ، أو غيرِهَا مِنَ الأغراضِ المُناسِبَةِ[٣]. وفيما يلِي تفصيلُ الإبهامِ الحاصلِ في المتبوعِ:

أ ــ الإبهامُ في دلالةِ المنعوتِ:

إنْ كانَ المنعوتُ معلومًا للمُخاطَبِ ولمْ يَحصُلِ اشتراكٌ في دلالتِهِ فلا إبهامَ حِيْنَئِذٍ فيهِ، ويكونُ النعتُ لغرضٍ آخَرَ غيرِ إزالةِ الإبهامِ، كالمدحِ في قولِكَ: مررتُ بزيدٍ الكريمِ، والذَّمِّ في قولِكَ: مررتُ بزيدٍ اللئيمِ، والترحُّمِ في قولِكَ: عطفتُ على زيدٍ المسكينِ[٤]، وإنْ لمْ يَكُنِ المنعوتُ معلومًا عندَ المُخاطَبِ، بأنْ كانَ اسمًا مُشترَكًا يَحتمِلُ أكثرَ من دلالةٍ[٥] ــ وهُنا يَحصُلُ الإبهامُ ــ فالغرضُ مِنَ النعتِ

---

[١] المقصود بالدلالة الإفرادية غير الوظيفية أن لا يكون المتبوع من الأسماء التي لا تتضح دلالتها إلا من السياق، كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، وغيرها مما سيذكر في المبحث التالي.

[٢] شرح الكافية الشافية ١١٥٤/٣، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٩١، وشرح الأشموني ٥٩/٣.

[٣] ينظر: الخصائص ٣٩٨/١-٣٩٩، ٣٦٦/٢، والصاحبي ٥٢، وشرح المفصل ٤٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩١، وحاشية الصبان ٥٩/٣.

[٤] ينظر: الخصائص ٣٦٦/٢، والصاحبي ٥٢، وشرح المفصل ٤٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٧/١.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه١١٤/٢، والمقتضب١٦٦/٤، ٢٢٠، ٢٧٦، والأصول٢١٤/١، ٢٣/٢، والنكت ٤٤٢/١، وأسرار العربية ٢٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣١٤/٢، وهمع الهوامع ١٢٩/٣.

حِينَئذٍ إزالةُ الإبهامِ الحاصلِ في دلالةِ المنعوتِ. والاشتراكُ الحاصلُ في المنعوتِ نوعانِ[1]:

ـ اشتراكٌ أصيلٌ:

وذلكَ حاصلٌ في المنعوتِ إذا كانَ نكرةً؛ لأنَّ الاشتراكَ فيهَا بأصلِ الوضعِ، فالنكرةُ موضوعةٌ على الشيوعِ وعدَمِ التعيينِ، فإذا قيلَ: جاءَنِي رجُلٌ، فـ(رجُلٌ)، اسمٌ نكرةٌ مُبهَمٌ بالوضعِ، صالحٌ لِكُلِّ فردٍ مِنْ أفرادِ الرِّجالِ، ومِن سُبُلِ تقليلِ الإبهامِ في هذهِ النكرةِ نَعتُهَا، كأنْ يُقالَ: رجلٌ طويلٌ، أو قصيرٌ، أو كريمٌ. وكذلكَ لو قالَ قائلٌ: عندِي عينٌ، فـ(عينٌ) اسمٌ مُشترَكٌ بينَ أشياءَ مِنهَا العينُ الباصِرَةُ، وهي عضوُ الإحساسِ، والعينُ الجاريَةُ وهي عينُ الماءِ، والعينُ المنقودَةُ وهي الكَنْزُ، وحِينَئذٍ يقعُ الإبهامُ في دلالةِ هذا الاسمِ عندَ السامعِ، فيحتاجُ إلى ما يُزيلُهُ أو يُقَلِّلُهُ، ومِن سُبُلِ ذلكَ النعتُ، كأنْ يُقالَ: عندِي عينٌ جاريةٌ.

ـ اشتراكٌ عارضٌ:

وذلكَ حاصلٌ في المنعوتِ إذا كانَ معرفةً، كـ(زيدٍ) هو في الأصلِ عَلَمٌ على شخصٍ مُعيَّنٍ، فإذا سُمِّيَ بهِ أكثرُ مِن شخصٍ صارَ مُشترَكًا بَينَهُم، لكنَّ مِثْلَ هذا الاشتراكِ عارضٌ بسببِ الاتفاقِ في التسميةِ، فإذا قيلَ: جاءَ زيدٌ، لمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمْ هو، فيُؤتَى حِينَئذٍ بمَا يَرفعُ هذا الاشتراكِ ويُزيلُهُ، كالنعتِ في قولِكَ: جاءَ زيدٌ التاجرُ، أوِ الكاتبُ، أو غيرُهَا مِنَ الأوصافِ المُمَيِّزَةِ.

وفي بيانِ نَوعَيِ الاشتراكِ هذينِ قالَ ابنُ عصفورٍ: «النعتُ عندَ النحويينَ عبارةٌ عنِ اسمٍ أو ما هو في تقديرِ اسمٍ يَتبعُ ما قَبْلَهُ لِتخصيصِ نكرةٍ أو لإزالةِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ ... وقولُنَا: لتخصيصِ نكرةٍ، مِثالُهُ: مررتُ برجلٍ عاقلٍ، ألاَ ترى أَنَّهُ كانَ يَحتمِلُ جميعَ الرجالِ، فلمَّا وَصفْتَهُ بعاقلٍ صارَ لا يقعُ إلاَّ لِمَنْ هذهِ صِفَتُهُ، وقولُهُ: لإزالةِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ، مِثالُهُ: مررتُ بزيدٍ الخيَّاطِ، إذا كانَ بينكَ وبينَ مُخاطَبِكَ عهدٌ في زَيْدَينِ، أحدُهُمَا خَيَّاطٌ والآخَرُ ليسَ

---

[1] ينظر: النكت ٤٣٢/١، وتلقيح الألباب ١٦٦، وشرح المفصل ٤٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٢/١، والبسيط ٦٠٠/٢، وشرح التصريح ١٠٨/٢، وحاشية الصبان ٥٩/٣.

كذلكَ، وإنَّمَا قُلنَا إنَّ الاشتراكَ في مِثْلِ هذا عارضٌ؛ لأنَّ المعرفةَ إنَّما وُضِعَتْ على أنْ تَخُصَّ مُسمَّاهَا، والنكرةُ بعكسِ ذلكَ»[1].

ب ــ الإبهامُ في دلالةِ المُؤكَّدِ:

تَدعُو الحاجةُ إلى الإتباعِ بالتوكيدِ إذا كانَ المُؤكَّدُ ذَا دلالــةٍ احتماليَّــةٍ، ومِــن خلالِ الاستقراءِ وُجِدَ أنَّ الاحتمالَ في المُؤكَّدِ يَحصُلُ للأسبابِ الآتيةِ[2]:

ــ تَردُّدِهِ بينَ الحقيقةِ والمجازِ.

ــ تَوقُّعِ حصولِ الغَلَطِ فيهِ.

ــ تَوقُّعِ حصولِ النسيانِ فيهِ.

ولإزالةِ هذه الاحتمالاتِ أو بعضِهَا من ذِهنِ المُخاطَبِ يلجأُ المُــتكلِّمُ إلــى تَوكيــدِ كلامِهِ، إمَّا بتكرارِ اللفظِ الذي حصلَ فيهِ الاحتمالُ، وهو ما يُسمَّى بالتوكيدِ اللفظيِّ، وإمَّا بالإتيانِ بألفاظٍ مخصوصةٍ هي: النفسُ، والعينُ، وكِلاَ، وكِلْتَا، وكُلٌّ، وجميــعٌ، وعامَّةٌ، وهو ما يُسمَّى بالتوكيدِ المعنويِّ.

فإذا قلتَ: جاءَ محمدٌ، فظهرتْ على السامعِ دلائلُ الشَّكِّ في أنَّ الجائِيَ هو أو غيرُهُ، أو ظهرتْ عليهِ دلائلُ الإنكارِ، أو ظَنَّ المُتكلِّمُ أنَّ السامعَ لمْ يَســمعْ، فعلــى المُتكلِّمِ في هذهِ الحالةِ أنْ يُكرِّرَ لفظَ (محمدٍ)، فيقولُ: جاءَ محمدٌ محمــدٌ، لِيــزولَ الاحتمالُ من نفسِ السامعِ. فإنْ كانَ الاحتمالُ في أنَّ الجائِيَ ليسَ ذاتُ محمدٍ، وإنَّما رسولُهُ، أو كتابُهُ، وقد تَجَوَّزَ المُتكلِّمُ في كلامِهِ، أو غَلِطَ، أو نَسِــيَ، جِــيْءَ بلفــظِ التوكيدِ المعنويِّ (النفسِ أو العينِ)، فيُقالُ: جاءَ محمدٌ نفسُهُ، أو عينُهُ، وبذلكَ يَرتفعُ ذلكَ الاحتمالُ.

وإذا قيلَ: جاءَ المُحمَّدانِ، فإنَّ السامعَ قد يَحمِلُ الكلامَ على ظــاهرِهِ، بإثبــاتِ المَجِيْءِ للمُحمَّدَيْنِ ، وقد يَحمِلُهُ على أنَّ المُتكلِّمَ تَجَوَّزَ في كلامِهِ، أو حصــلَ منــهُ

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٥-١٩٦.

[2] ينظر: التوطئة١٨٩-١٩٩، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٦-١٩٧، وارتشاف الضرب ٢/٦٠٨، ٦٠٩، والطراز ٣/٢٦٧-٢٦٨، والمساعد ٢/٣٨٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٣١-١٣٢، وهمع الهوامع٣/١٣٦-١٣٧، وحاشية الصبان ٣/٧٣، والنحو الوافي ٣/٥٠٢-٥٠٩.

الغَلَطُ أوِ النسيانُ، وأنَّهُ أرادَ الإخبارَ عن مَجِيْءِ أحدِهِمَا، ففي هـذهِ الحالـةِ يُؤكِّـدُ كلامَهُ بلفظِ (كِلاَهُما)، لِرفعِ هذا الاحتمالِ، ولِلنَّصِّ على إثباتِ المجيءِ لَهُمَا ولـيسَ لأحدِهِمَا فقطْ.

وكذلكَ لو قيلَ: جاءَ المُحمَّدونَ، فقد يَحصُلُ الاحتمالُ السابقُ، وأنَّ المُتكلِّمَ أَرادَ الإخبارَ عن مجيءِ بعضِ المُحمَّدِيْنَ لا كُلِّهِمْ، ولِرفعِ هذا الاحتمالِ يُؤتَى بأحدِ ألفاظِ التوكيدِ المعنويِّ المُفيدةِ للإحاطةِ والشُّمولِ، فيقـالُ: جـاءَ المُحمَّـدونَ كُلُّهُـمْ، أو جميعُهُمْ، أو عامَّتُهُمْ. وفي بيانِ الأسبابِ التي يَحصلُ بها الإبهامُ في المُؤكَّدِ يقـولُ ابنُ يَعيشَ: «فائدةُ التوكيدِ تَمكينُ المعنَى في نفسِ المُخاطَبِ، وإزالـةُ الغَلَـطِ فـي التأويلِ، وذلكَ مِن قِبَلِ أنَّ المجازَ في كلامِهِمْ كثيرٌ شائعٌ، يُعبِّرُوْنَ بأكثرِ الشيءِ عن جميعِهِ، وبالمُسبَّبِ عنِ السببِ، يقولونَ: قامَ زيدٌ، وجازَ أنْ يكونَ الفاعلُ غلامَهُ، أو ولدَهُ، وقامَ القومُ، ويكونَ القائمُ أكثرَهُمْ»[1].

ج ــ الإبهامُ في دلالةِ المُبْدَلِ منهُ:

يكونُ المُبدَلُ منهُ اسمًا ذَا دلالةٍ احتماليَّةٍ[2]، والاحتمالُ مِنَ الأُسُسِ التي يقـومُ عليها الإبهامُ، ولولا هذا الاحتمالُ لَمَا احْتِيْجَ إلى الإتباعِ بالبدلِ، ويَتجلَّى الإبهامُ في المُبدَلِ منهُ في المسائلِ الآتيةِ:

ــ أنْ يكونَ المُبدَلُ منهُ اسمًا عَامًّا فيُبـدَلُ منهُ الاسمُ الخـاصُّ[3]، كقولِكَ: مررتُ

---

[1] شرح المفصل ٣/٤٠.

[2] ينظر: أسرار العربية ٢٦٤، وشرح المفصل ٣/٦٣، ٦٤، ٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٤-٢٨٥، ٣٠١، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٦٧، والبرهان ٢/٤٦٧، والبحر المحيط ١/٤٨.

[3] ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٤، والكشاف ١/١٨٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٩٩، والبرهان ٢/٤٦٨، ٤٧١، ومعاني النحو ٣/١٧٧-١٧٨.

برجُلٍ زيدٍ، وكقولِهِ تَعالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[1]، وقولِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2]، فـ(فدية) و(الناسُ) اسمانِ عامَّانِ، فأُبدِلَ مِنهمَا الاسمُ الخاصُّ لإزالةِ الإبهامِ الناشِئِ عن عُمومِهِمَا.

ـ أنْ يكونَ مُحتَمِلاً للحقيقةِ والمجازِ[3]، وهو في ذلكَ يُشْبِهُ التوكيدَ الرافِعَ احتمالِ المجازِ، فـ«إذا قلتَ: جاءَنِي أخوكَ[4]، جازَ أنْ تُريدَ: كتابَهُ، أو رسولَهُ، فإذا قلتَ: زيدٌ، زالَ ذلكَ الاحتمالُ كَما لو قلتَ: نفسُهُ أو عينُهُ»[5].

ـ أنْ يكونَ غيرَ مُشْتَهِرٍ، فيُذْكَرُ البدلُ مُوضِّحًا لهُ بِما هو أَشْهَرُ منهُ[6]، وذلكَ بأنْ يكونَ للشخصِ الواحدِ اسمانِ أو أكثرُ، ويَشتهِرُ ببعضِهَا عندَ قومٍ، وببعضِهَا عندَ آخرينَ، فإنْ كانَ هُناكَ مَن يَشتهِرُ عندَ بعضِ الناسِ باسمِهِ (عبدِالله)، ويَشتهِرُ عندَ آخرينَ بكُنيتِهِ (أبي مُحمَّدٍ)، فإذا ذُكِرَ أحدُ الاسمينِ عندَ مَن لمْ يَشتهِرْ عندَهُ لمْ يَعْلَمِ المقصودَ بهِ، فيَجمعُ بينَ المُبدَلِ منهُ والبدلِ لإزالةِ هذا الاحتمالِ، فيُقالُ: جاءَ أبو محمدٍ عبدِالله، أو جاءَ عبدُالله أبو محمدٍ.

ومِن إبدالِ المُفرَدِ مِنَ المفردِ إبدالُ الفعلِ مِنَ الفعلِ[7]، مِن غيرِ مُلاحَظةِ الفاعلِ، وذلكَ إذا كانَ في الفعلِ المُبدَلِ مِنهُ إبهامٌ وعدمُ وضوحٍ بسببِ احتمالِهِ أكثرَ مِن معنًى، بشرطِ أنْ يَتبعَ البدلُ الفعلَ المُبدَلَ مِنهُ في إعرابِهِ، ومِنَ الشواهدِ التي

---

[1] سورة البقرة ١٨٤.

[2] سورة آل عمران ٩٧.

[3] ينظر: أسرار العربية ٢٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/١-٢٨٥، والبسيط ٣٩٥/١، والبرهان ٤٦٧/٢.

[4] يحتمل هذا المثال الإتباع على اعتبار آخر، فإذا كان للمخاطب أكثر من أخ، فالتابع عطف بيان، وإن لم يكن له إلا أخ واحد فالتابع بدل. ينظر: أسرار العربية ٢٦٢.

[5] شرح المفصل ٦٦/٣، وينظر: الأشباه والنظائر ٢٤٠/٢.

[6] ينظر: النكت ٢٧٣/١، وشرح المفصل ٦٣/٣-٦٤.

[7] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤١١/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٩، وشرح ابن عقيل ١٦٥/٢، وشرح التصريح ١٦١/٢، وشرح الأشموني ١٣١/٣، وحاشية الخضري ١٦٦/٢.

خُرِّجَتْ على ذلكَ قولُهُ تَعالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[1]، فأُبْدِلَ (يُضاعَفْ) مِن (يَلْقَ) لمَّا كانَ فيهِ إبهامٌ، فإنَّ لَقْيَ الأثامِ يَحتمِلُ أكثرَ مِن معنًى، ومِن ذلكَ قولُ الراجز[2]:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيْءَ طَائِعَا

فقدْ أُبدِلَ (تُؤْخَذَ) مِن (تُبَايِعَ)، بدليلِ إتباعِهِ في النصبِ. ومِن ذلكَ قولُ الشاعر[3]:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِيْ دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

قالَ سيبويهِ: «وسألتُ الخليلَ عن قولِهِ: متى تَأتِنَا تُلْمِمْ ...، قالَ: (تُلْمِمْ) بدلٌ مِنَ الفعلِ الأوَّلِ، ونظيرُهُ في الأسماءِ: مررتُ برجُلٍ عبدِاللهِ، فأرادَ أنْ يُفسِّرَ الإتيانَ بالإلمامِ، كما فَسَّرَ الاسمَ الأوَّلَ بالاسمِ الآخَرِ»[4].

د ــ الإبهامُ في دلالةِ المعطوفِ عليهِ عطفُ البيانِ[5]:

المعطوفُ عليهِ عطفُ البيانِ يُشْبِهُ المنعوتَ مِن حيثُ حصولُ الاشتراكِ في مدلولِهِ، غيرَ أنَّ المنعوتَ يُبيَّنُ بالأسماءِ المُشتقَّةِ والمعطوفَ عليهِ عطفُ البيانِ يُبيَّنُ بالأسماءِ الجامِدةِ. فشرطُ المعطوفِ عليهِ عطفُ البيانِ أنْ يكونَ اسمًا مُشتركًا،

---

[1] سورة الفرقان ٦٨-٦٩.

[2] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٩٩.

[3] البيت لعبيد الله بن الحرِّ في: سر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، وشرح المفصل ٥٣/٧، وخزانة الأدب ٩٤/٩، ٩٩، والدرر ٧٠/٦، وبلا عزو في: كتاب سيبويه ٨٦/٣، والمقتضب ٦٣/٢، والإنصاف ١١٠/٢، وشرح المفصل ٢٠/١٠، ورصف المباني ٣٢، ٣٣٥، ولسان العرب (نور)، وشرح الأشموني ١٣١/٣. [التأجج: تلهب النار، وصوت لهيبها].

[4] كتاب سيبويه ٨٦/٣.

[5] يشترك المعطوف عليه عطف البيان والمبدل منه بدلا مطابقا في أمور ويفترقان في أخرى، ينظر: هذا البحث ٢٠١-٢٠٣.

سواءٌ أكانَ اشتراكُهُ أصيلاً أمْ عارضًا[1]، وذلكَ بأنْ يكونَ المتبوعُ اسمًا عامًّا أو أقلَّ شُهرَةً مِنَ التابعِ، فيُؤتَى بالتابعِ ــ عطفِ البيانِ ــ لِتوضيحِهِ وإزالةِ الإبهامِ عنهُ. فمثالُ ما كانَ المتبوعُ أقلَّ شُهرَةً مِنَ التابعِ أنْ يكونَ لِشخصٍ اسمانِ، أَحدُهُمَا أَشهرُ مِنَ الآخَرِ، فإذا ذُكِرَ الاسمُ غيرُ المشهورِ حصلَ الإبهامُ عِندَ السامعِ، فيُؤتَى حِينَئذٍ بالاسمِ المشهورِ عطفًا للبيانِ، نحوُ قولِكَ: جاءَ أَبو حَفْصٍ عُمَرُ، فـ(أبو حفصٍ) أقلُّ شَهرةً مِن (عُمَرَ)، ومِن شواهدِ ما كانَ المتبوعُ فيهِ اسمًا عامًّا قولُهُ تَعالَى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾[2]، وقولُهُ: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[3]، قالَ الزَّمخشريُّ في تفسيرِ الآيةِ الأُولَى: «(صَدِيْدٍ) عطفُ بيانٍ لـ(ماءٍ)، قالَ: ويُسْقَى مِن ماءٍ، فأَبهَمَهُ إبهامًا ثُمَّ بَيَّنَهُ بقولِهِ: (صديدٍ)، وهو ما يَسيلُ مِن جُلُودِ أهلِ النَّارِ»[4].

فإذا قيلَ: مررتُ بولَدِكَ، فإنْ كانَ للمُخاطَبِ أكثرُ مِن ولَدٍ، صارَ الاسمُ مُشترَكًا بينَهُم، فلا يُدْرَى مَنِ الذي مُرَّ بهِ مِن أولادِهِ، فيحصلُ الإبهامُ الناشِئُ عنِ الاشتراكِ، فحِينَئذٍ يُؤتَى بعطفِ البيانِ، فيُقالُ: مررتُ بولَدِكَ زيدٍ، فيزولُ الاشتراكُ بتخصيصِ واحدٍ منهم، فإنْ لمْ يَكُنْ للمُخاطَبِ إلاَّ وَلَدٌ واحدٌ، كانَ (زيد) بَدَلاً لا عطفَ بيانٍ لِعدَمِ وُجودِ الاشتراكِ، بجعلِ التابعِ هو المقصودُ بالحُكمِ مِن غيرِ وِساطةٍ، وجَعْلِ المتبوعِ كالتوطئةِ لهُ[5].

٨ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على الزَّمانِ[6]:

---

[1] ينظر: الأصول ٤٥/٢، وأسرار العربية ٢٦٣، وشرح المفصل ٧١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١-٣٠١، والمقرب ٣٢٧، والبرهان ٤٧٦/٢، والأشباه والنظائر ١١٧/٢، ٢٤٣، وحاشية السجاعي ٨٨، وجامع الدروس العربية ٢٤٢/٣، والنحو الوافي ٥٣٨/٣-٥٣٩.

[2] سورة إبراهيم ١٦.

[3] سورة النور ٣٥.

[4] الكشاف ١١٦/٣، وينظر: ١٨/٤.

[5] ينظر: أسرار العربية ٢٦٢، وأمالي ابن الحاجب ٥٥٢/٢، ٧٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١، والبرهان ٤٧٧/٢-٤٧٨، وحاشية الصبان ١٢٣/٣، ومعاني النحو ١٨٤/٣-١٨٥.

[6] المقصود باسم الزمان هنا الاسم الدال على الزمان سواء أكان ظرفا أم غير ظرف.

يُقسِّمُ أكثرُ النحويينَ الأسماءَ الدالَّةَ على الزمانِ مِن حيثُ دلالتُهَا على زَمَنٍ مُعيَّنٍ وعدمُهُ على قِسمَيْنِ:

ــ اسمِ زمانٍ مُختصٍّ، ويُسمَّى أيضًا المُوَقَّتَ، وهو ما دلَّ على زمانٍ مُعيَّنٍ مَعلُومِ المقدارِ، لهُ بدايةٌ ونهايةٌ[1]، ومِن مُخصِّصاتِ اسمِ الزمانِ: العَلَمِيَّةُ، كأسماءِ الشُّهورِ والأيَّامِ، والإضافةُ كـ(يومِ الجَمَلِ، وزمانِ الرَّبيعِ)، والألِفُ واللاَّمُ كـ(اليومِ)، والنعتُ كـ(يومٍ طويلٍ).

ــ اسمِ زمانٍ مُبهَمٍ، وهو ما دلَّ على قَدرٍ مِنَ الزمانِ غيرِ مُعيَّنٍ، لا تُعْلَمُ بدايتُهُ ولا نهايتُهُ، فهو لا يَختصُّ بزمانٍ مُعيَّنٍ[2]، بلْ يَشيعُ في جميعِ الأزمنةِ قَليلِهَا وكثيرِهَا، فـ(حِيْنٌ، ووَقْتٌ، وزمانٌ، ومُدَّةٌ) تَصلُحُ لِجميعِ الأزمنةِ الماضيةِ والمُستقبَلَةِ القليلةِ والكثيرةِ، و(إذْ، وقَطُّ) يَصلُحانِ للزمنِ الماضِي كُلِّهِ، و(إذا، وعَوْضُ) يَصلُحانِ للزمنِ المُستقبَلِ كُلِّهِ، ونُصوصُ النحويينَ تَكادُ تكونُ مُتَّفِقَةً في تعريفِ الزمانِ المُبهَمِ، كقولِهِمْ: «المُبهَمُ ما يَقعُ على قَدرٍ مِنَ الزمانِ غيرِ مُعيَّنٍ»[3]، و«المُبهَمُ ما لمْ يدلَّ على وقتٍ بِعينِهِ»[4]، و«المُبهَمُ ما دلَّ على زمنٍ غيرِ مُقدَّرٍ»[5]، و«المُبهَمُ مِنهَا ما دلَّ على زمانٍ غيرِ مُعيَّنٍ»[6].

---

[1] ينظر: شرح المفصل ٤١/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٤٠/١، وشرح ابن عقيل ٤٤٧/١، وشرح المكودي ٢٧٩/١، وهمع الهوامع ١٠٢/٢-١٠٣، وشرح الأشموني ١٢٨/٢، وحاشية الخضري ٤٤٧/١، وجامع الدروس العربية ٤٥/٣، ومعاني النحو ١٦٤/٢.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٣٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١١٦/١، ١٦١/٣، والأصول ١٢/٢، والإيضاح ١٥٨، والنكت ١١٠/١، ١١٥، وشرح المفصل ٣٦/٢، ٤١، ٩١/٤، ٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، ٣٤٥، وشرح التسهيل ٥٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٢، والمساعد ٤٩٠/١، وهمع الهوامع ١٠٢/٢، ١٥٧، وشرح الأشموني ١٢٨/٢.

[3] شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١. وينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦/٢، والمساعد ٤٩٠، وهمع الهوامع ١٠٢/٢.

[4] شرح شذور الذهب ٩١.

[5] شرح الأشموني ١٢٨/٢. وينظر: حاشية الخضري ٤٤٧/١.

[6] شرح المكودي ٢٧٩/١.

وهُناكَ أسماءُ زمانٍ تَصلُحُ أنْ تكونَ مُبهَمةً ومُختصَّةً بِحَسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ[1]، ومِن ذلكَ: يومٌ، وليلةٌ، وساعةٌ، (بشرطِ أنْ تكونَ مُفرَدةً)، فقدِ استعملَهَا العربُ مُختصَّةً حينًا، ومُبهَمةً حينًا، فإذا أُريدَ بهَا المُدَّةُ المعلومةُ كانتْ مُختصَّةً، نحوُ: صُمْتُ يومًا، وقُمْتُ ليلةً، وكتبتُ ساعةً، وإنْ لمْ يُرَدْ بهَا المُدَّةُ المعلومةُ كانتْ مُبهَمةً، نحوُ قولِهِ تَعالَى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]، وقولِهِ: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾[3]، وقولِهِ: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾[4]، فلا يُقصَدُ باليومِ في هذهِ الآياتِ الزمنُ المعلومُ وهو وقتُ النَّهارِ مِنَ الفجرِ إلى غُرُوبِ الشَّمسِ، وإنَّما يُقصَدُ بهِ زمنٌ غيرُ مُحدَّدٍ، يكونُ مِنَ النهارِ ويكونُ مِنَ الليلِ.

اسمُ الزمانِ الشَّبيهُ بالمُبهَمِ:

تَنبَّهَ بعضُ النحويينَ إلى أنَّ مِن أسماءِ الزمانِ ما ليسَ فيهِ اختصاصٌ كَامِلٌ، ومِنهَا ما ليسَ فيهِ إبهامٌ كَامِلٌ، فقَسَّمُوْهَا على ثلاثةِ أقسامٍ[5]: مُختصٍّ، ومُبهَمٍ، ومَعدودٍ. ويَقصدونَ بالمعدودِ ما كَانَ لهُ مِقدارٌ معلومٌ مِنَ الزمانِ، ولكنَّهُ غيرُ مُعيَّنِ الوقتِ، أيْ يَصلُحُ لِكُلِّ وقتٍ وَافَقَهُ، نحوُ قولِكَ: سِرْتُ يومًا، أو ليلةً، أو شهرًا، أو سَنَةً[6].

والنحويونَ الذينَ اعتمدُوا التَّقسيمَ الثُّنائِيَ يُدخِلُونَ المعدودَ حينًا في المُبهَمِ نَظَرًا لِمَا فيهِ مِنَ الإبهامِ، وحينًا في المُختصِّ نَظَرًا لِمَا فيهِ مِنَ الاختصاصِ[7]، فمثالُ إدخالُهُ في المُبهَمِ قولُ ابنِ مالكٍ: «أسماءُ الزمانِ المُبهَمةُ تَعُمُّ ما لمْ يَختصُّ بوجهٍ

---

[1] ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٤١/٢، وشرح التسهيل ٥٨/٢، ومعاني النحو ١٦٥/٢.

[2] سورة المائدة ١١٩.

[3] سورة الأنعام ٧٣.

[4] سورة غافر ١٦.

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، والمقرب ٢١١، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٢.

[6] ما ثُنِّيَ من هذه الأسماء له الحكم نفسه.

[7] ينظر: ارتشاف الضرب٥٢٠/٢، والمساعد٤٩٠/١، ٣٥٤/٢، وشفاء العليل٧١٥/٢-٧١٦، وهمع الهوامع١٠٣/٢، ١٧٠، وشرح الأشموني١٢٨/٢، وحاشية الصبان٢٥٥/٢، والنحو الوافي٢٥٢/٢، ٣٠١.

ما، كـ(حينٍ، ومُدَّةٍ، ووقتٍ، وزمانٍ)، وما يَختصُّ بوجهٍ دونَ وجهٍ، كـ(نهارٍ، وصباحٍ، ومساءٍ، وغداةَ، وعَشِيَّةَ)»[1]، ومثالُ إدخالُهُ في المُختصِّ قولُ الخُضَرِيِّ: «المرادُ بالمُبهَمِ ما دلَّ على زمنٍ غيرِ مُقدَّرٍ ... وبالمُختصِّ ما دلَّ على مُقدَّرٍ، مَعلومًا كَانَ وهو المُعرَّفُ بالعَلَمِيَّةِ كرَمَضَانَ، أو بالإضافةِ كزمنِ الشِّتاءِ، أو بـ(أَلْ) كـ(سِرْتُ اليومَ)، أو غيرَ معلومٍ، وهو النكرةُ المَعدودةُ، كـ(سِرْ يومًا أو يَومَيْنِ)، أو المَوصوفةُ، كـ(سِرْتُ زمنًا طويلاً»[2].

ولابنِ جُمْعَةَ المَوصِلِيِّ تَقسيمٌ بَديعٌ لأسماءِ الزمانِ[3]، فهو يُقسِّمُ الزمانَ المُبهَمَ على قِسمَيْنِ:

ــ مُبهَمٍ غيرِ مَعدودٍ، وهو ما كَانَ مَجهولَ المقدارِ غيرَ مُعيَّنِ الوقتِ، نحوُ: دَهْرٍ، ووقتٍ، وزمانٍ، وبُرْهَةٍ.

ــ ومُبهَمٍ مَعدودٍ، وهو ما كَانَ مَعلومَ المقدارِ غيرَ مُعيَّنِ الوقتِ، نحوُ: يومٍ، وليلةٍ، وشهرٍ، وسَنَةٍ[4].

وقَسَّمَ الزمانَ المُختصَّ على قِسمَيْنِ أيضًا:

ــ مُختصٍّ غيرِ مَعدودٍ، وهو ما كَانَ مُختصًّا بوقتٍ غيرِ مُبَيَّنِ الكمِّيَّةِ، كـ(غُدْوَةَ، وبُكْرَةَ، وسَحَرَ)، مَقصوداً بهَا زمنٌ بعينِهِ.

ــ مُختصٍّ مَعدودٍ، وهو ما كَانَ مُختصًّا بوقتٍ مُعيَّنٍ، مَعلومِ المقدارِ، نحوُ: يومِ الجُمعةِ، ورَمَضَانَ.

ويرى الباحثُ أنَّ ما سَمَّاهُ المَوصِلِيُّ المُبهَمَ المَعدودَ، وما سَمَّاهُ المُختصَّ غيرَ المَعدودِ يُمكِنُ إدخالُهُما في ما اصْطُلِحَ عليهِ بالشَّبِيْهِ بالمُبهَمِ؛ لأنَّ فيهِمَا اختصاصًا مِن وجهٍ، وإبهامًا مِن وجهٍ، فالاختصاصُ في المُبهَمِ المَعدودِ مِن حيثُ تَحديدُ

---

[1] شرح التسهيل ٢٥٣/٣.

[2] حاشية الخضري ٤٤٧/١.

[3] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٥٤٠/١.

[4] ما ثُنِّيَ من هذه الأسماء له الحكم نفسه.

المِقدارِ، والإبهامُ مِن حيثُ عدمُ تَعيينِ الزمنِ، والإبهامُ في المُختصِّ غيرِ المَعــدودِ مِن حيثُ الجهلُ بالمقدارِ، والاختصاصُ مِن حيثُ تَعيينُ الزمنِ.

٩ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على المكانِ[١]:

يُقَسِّمُ أكثرُ النحويينَ الأسماءَ الدالَّةَ على المكانِ مِن حيثُ دلالتُهَا على مَكــانٍ مُعيَّنٍ وعدمُهُ على قِسمَيْنِ:

ــ اسمِ مكانٍ مُختصٍّ، وهو ما دلَّ على مكانٍ لــهُ أقطــارٌ مَعلومــةٌ تَحصُــرُهُ[٢]، كالمسجدِ، والدَّارِ، والمدينةِ، وأسماءِ البُلدانِ كمَكَّةَ، وبَغدادَ، وصَنْعاءَ. فهي أمــاكنُ مخصوصةٌ، يَنفصِلُ كُلُّ مكانٍ مِنهَا عنِ الآخَرِ بِصُورةٍ وهَيئَةٍ مَعلومةٍ.

ــ اسمِ مكانٍ مُبهَمٍ، وهو ما دلَّ على مكــانٍ غيرِ مُعيَّنٍ، وصَلُحَ للوقــوعِ على كُلِّ مكانٍ[٣]، فلا يَختصُّ بهِ مكانٌ دُونَ مكانٍ، وليسَ لهُ حُدودٌ مَعلومةٌ تَحصُرُهُ، ولهــذا فهو مُفتقِرٌ إلى غيرِهِ في بيانِ مُسَمَّاهُ[٤]، كــ(جانبٍ، وناحيــةٍ، ومكــانٍ، وجِهَــةٍ، وأسماءِ الجِهاتِ السِّتِّ (أَمامٍ، وخَلْفٍ، ويَمِيْنٍ، وشِمالٍ، وفَوقٍ، وتَحــتٍ)، وحيــثُ، وعندَ[٥]، ولَدَى، ولَدُنْ.

---

[١] المقصود باسم المكان هنا الاسم الدال على المكان سواء أكان ظرفًا أم غير ظرف.

[٢] ينظر: الأصول ١٩٧/١، والإيضاح ١٦١، وشرح المفصل ٤٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٤٤٩/١، وهمع الهوامع ١١٢/٢، وشرح الأشموني ١٢٩/٢.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ٣٦/١، والأصول ١٩٩/١، والنكت ١١٠/١، وتلقيح الألباب ٧٤، وشرح المفصل ٤٣/٢، ١٢٧، ٩١/٤، ١٠٠، ١٣٣/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، والمقرب ٢١٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٢، والبسيط ٤٩٢/١، ومغني اللبيب ٧٥٠.

[٤] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٠٨، وشرح ألفية ابن معط ٥٤٣/١، وارتشاف الضرب ٢٥١/٢، وشرح قطر الندى ٢٥١، والمساعد ٥٢٢/١، وشرح التصريح ٣٤١/١، وحاشية الخضري ٤٤٧/١.

[٥] هناك أسماء مشتركة بين الزمان والمكان، ويحددها نوع المضاف إليه، فإن أضيفت إلى مكان فهي فهي للمكان، وإن أضيفت إلى الزمان فهي للزمان، ومنها: عند، ولدن، وقبل، وبعد، مع.

والمُلاحَظُ أنَّ الإبهامَ يَحصلُ في اسمِ المكانِ مِن وَجهَيْنِ[١]:

أَحدِهِمَا: أنَّهُ لا يَلزمُ مُسمَّاهُ، ألاَ ترى أنَّ قُدَّامَكَ خَلْفٌ لِغيرِكَ، وقد تَتحوَّلُ عن تلكَ الجِهَةِ فيَصيرُ ما كانَ خَلْفًا لكَ جِهَةً أُخْرَى لكَ.

الثَّانِي: أنَّهُ ليسَ لهُ نِهايَةٌ مَعلومةٌ، فخَلْفُكَ اسمٌ لِمَا وَراءَ ظَهرِكَ إلى آخِرِ الدُّنيَا.

ونصوصُ النحويينَ في تعريفِ المكانِ المُبهَمِ تَتَّفِقُ في المضمونِ وإنِ اخْتَلَفَتْ في العبارةِ، فمن ذلكَ قولُهُم: «مَعنَى المُبهَمِ أنَّهُ هو الذي ليسَ لهُ حُدودٌ مَعلومةٌ تَحصرُهُ»[٢]، وقولُهُم: «مَعنَى المُبهَمِ أنْ لا تكونَ لهُ نِهايةٌ مَعروفةٌ ولا حُدودٌ مَحصورةٌ»[٣]، و«المُبهَمُ ما لمْ تَكُنْ لهُ أقطارٌ تَحصرُهُ، ولا نِهاياتٌ تُحيْطُ بهِ»[٤]، و«المُبهَمُ ما كانَ مَجهولَ المقدارِ والصُّورةِ»[٥]، وقولُهُم: «ما لا يَختصُّ بمكانٍ بعينِهِ»[٦].

وعلى الرَّغمِ مِنَ اتِّفاقِ النحويينَ في ضابطِ المكانِ المُبهَمِ اخْتَلَفُوا في حَصرِ الأماكنِ المُبهَمةِ، فمنهم مَنْ يَجعلُهَا مَقصورةً على الجِهاتِ السِّتِّ، وما رَادَفَهَا نحوُ: (قُدَّامٍ، ووَراءٍ، ويَسَارٍ)، وما شَابَهَهَا في شِدَّةِ الإبهامِ نحوُ: (عندَ، ولَدَى، ولَدُنْ)[٧]،

---

[١] ينظر: اللباب ٢٧٢/١، وشرح التصريح ٣٤١/١، وحاشية الصبان ١٢٩/٢، وجامع الدروس العربية ٤٦/٣.

[٢] الأصول ١٩٧/١.

[٣] الإيضاح ١٦٠. وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣١٧/١، والمقرب ٢١٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢١/٢، وهمع الهوامع ١١١/٢.

[٤] تلقيح الألباب ٧٤. وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١.

[٥] شرح ألفية ابن معط ٥٤٣/١.

[٦] شرح شذور الذهب ٢١٤، وينظر: مغني اللبيب ٧٥٠.

[٧] ينظر: الأصول١٩٧/١، والإيضاح ١٦٠-١٦١، والنكت ١١٠/١، وشرح المفصل ٩١/٤، ١٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١١/٢، ١٢، والبسيط ٤٩٢/١.

ومنهم مَن يُضيفُ إلى ما سَبَقَ المقاديرَ الدالَّةَ على المكـــانِ كالفَرْسَـــخِ، والبَرِيْـــدِ، والمِيْلِ[1]، والمكانُ المُبهَمُ عنـــدَ آخَرِيْنَ يَشملُ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ وزَادُوا عليهِ ما صِيْغَ مِنَ المَصدرِ الدالِّ على المكانِ[2]. والرَّاجِحُ فيما صِيغَ مِنَ المَصدرِ أنَّهُ قد يكـــونُ مُبهَمًا وقد يكونُ مُختصًّا[3]، بِحَسَبِ سياقِ الكلامِ، فمثالُ ما كانَ مُبهَمًا قولُكَ: وَقَفْتُ مَوقِفًا، وجَلستُ مَجلِسًا، ومثالُ ما كانَ مُختصًّا قولُكَ: وَقفـــتُ مَوقِـــفَ الخطيـــبِ، وجَلستُ مَجلِسَ المُتعلِّمِ، أمَّا المقاديرُ فقد تَكَلَّفَ ابنُ الحاجبِ لإدخالِهَا فـــي المُـــبهَمِ بِجَعْلِهِ المكانَ المُبهَمَ كُلَّ مكانٍ لهُ اسمُهُ باعتبارِ أَمْرٍ لا يَدخُلُ في مُسَمَّاهُ[4]، فالفرسخُ ــ عندَهُ ــ مكانٌ مُبهَمٌ؛ لأنَّ اسمَهُ باعتبارِ قِياسٍ غيرِ داخِلٍ في مُسَمَّاهُ، والدارُ مكانٌ مُختصٌّ؛ لأنَّ اسمَهَا باعتبارِ ما دخلَ فيهَا مِن بِناءٍ، وسقفٍ، وغيرِهِ، وجَعلَهَا بعضُ النحويينَ قِسمًا ثالثًا مِن أسماءِ المكانِ ليسَ مُبهَماً ولا مُختصًّا، وسَمَّوْهُ المَعـــدودَ[5]، ويرى الباحثُ وجاهةَ هذا التقسيمِ، ويُمكِنُ أنْ يُصطَلَحَ عليهِ اسمُ المكـــانِ الشَّـــبِيْهُ بالمُبهَمِ.

---

[1] ينظر: الأصول ١٩٩/١، وتلقيح الألباب ٧٤، وشرح المفصل ٤٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٤/٢، ومغني اللبيب٧٥٠، وشرح ابن عقيل ٤٤٨/١، وشرح التصريح ٣٤١/١، وشرح الأشموني ١٢٩/٢.

[2] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٤١٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٨، والبسيط ٤٩٢/١، وشرح قطر الندى٢٥١، وشرح المكودي ٢٨٠/١، وشرح الأشموني ١٢٩/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٨٠/١.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل ٤٤٩/١، والنحو الوافي ٢٥٤/٢-٢٥٥.

[4] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٨٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٢.

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٤٥/١.

وأسماءُ المكانِ المُبهَمةُ مُتفاوِتَةٌ في دَرجةِ الإبهامِ[١]، فأَقوَاهَا: مَكانٌ، وجانبٌ، وجِهَةٌ، وحيثُ، وعندَ، ولَدَى، ولَدُنْ، ومَعَ، فليسَ فيها ما يُشيرُ إلى أيِّ تَحديدٍ للجِهَةِ، أمَّا أَسماءُ الجِهاتِ فإبهامُهَا أَقَلُّ مِن تلكَ الأسماءِ؛ لأنَّ فيها تَحديدًا للجِهَةِ.

اسمُ المكانِ الشَّبيهُ بالمُبهَمِ[٢]:

المقصودُ باسمِ المكانِ الشبيهِ بالمُبهَمِ ما كانَ فيهِ اختصاصٌ مِن وجهٍ، وإبهامٌ مِن وجهٍ، وهذا يَصدُقُ على المقاديرِ المكانيَّةِ (المقاديرِ الدالَّةِ على المِساحةِ)، كالفرسخِ، والبريدِ، والميلِ، والذِّراعِ، والشِّبْرِ، وللنحويينَ فيها ثلاثةُ أقوالٍ[٣]، الأَوَّلُ: أَنَّهَا مُختصَّةٌ، والثَّانِي: أَنَّهَا مُبهَمةٌ، والثَّالثُ: أَنَّهَا مَعدودةٌ أو شَبيْهَةٌ بالمُبهَمةِ. ويُرجِّحُ الباحثُ أَنَّهَا مِنَ الشَّبيْهِ بالمُبهَمِ، فهي مقاديرُ دالَّةٌ على أَمْكِنَةٍ مَعلومةِ المقدارِ، ولكنَّهَا مَجهولةُ المكانِ[٤]، فهي مُختصَّةٌ مِن وجهٍ، مُبهَمةٌ مِن وجهٍ، ووجهُ الاختصاصِ فيها أَنَّ لَهَا مِساحةً مَعلومةَ المقدارِ، فالفرسخُ اثنا عشرَ أَلْفَ ذِراعٍ، والميلُ ثُلُثُهُ، والبريدُ أربعةُ فراسخَ، على ما اصطلحَ عليهِ الحُسَّابُ[٥]، ووجهُ الإبهامِ فيها أَنَّهَا مَجهولةُ المكانِ والجِهَةِ، وأَنَّ ابتداءَهَا وانتهاءَهَا ليسَ مَخصوصاً بمكانٍ مُعيَّنٍ، بلْ يَتحوَّلُ ابتداؤُهَا وانتهاؤُهَا، فكُلَّمَا خَطَا المَقِيْسُ خُطوةً تَحوَّلَ ابتداءُ المقدارِ المكانِيِّ وانتهاؤُهُ.

---

[١] ينظر: الأصول١٩٩/١، ٢٠٠، والإيضاح ١٦٠-١٦١، والنكت ١١٠/١، وشرح المفصل ٩١/٤، ١٠٠، ٤٦/٧، وشرح عمدة الحافظ ٤١٣/١، وشرح ألفية ابن معط٥٤٤/١، وهمع الهوامع ١٢١/٢.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب ٢٥٠/٢، وهمع الهوامع ١١١/٢، وحاشية الصبان ١٢٩/٢، ومعاني النحو ١٦٣/٢.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ٢٥٠/٢، وشرح ابن عقيل ٤٤٩/١، وهمع الهوامع ١١١/٢، وحاشية الصبان ١٢٩/٢، وحاشية ابن حمدون ٢٠٨/١، ومعاني النحو ١٦٣/٢.

[٤] ينظر: النكت ١٧٠/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٤٥/١، وشرح شذور الذهب ٢١٦، وشرح ابن عقيل ٤٤٩/١، وحاشية ابن حمدون ٢٨٠/١، وجامع الدروس العربية ٤٦/٣.

[٥] ينظر: البسيط ٤٩٢/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٤٥/١-٥٤٦، وهمع الهوامع ١١١/٢، وحاشية الصبان ١٢٩/٢، وحاشية الخضري ٤٤٨/١.

وفي بيانِ حقيقةِ المقاديرِ المكانيَّةِ يقولُ ابنُ هِشامٍ: «وأكثرُهُمْ يَجعلُ هذا مِنَ المُبهَمِ، وحقيقةُ القولِ فيهِ أنَّ فيهِ إبهامًا واختصاصًا، أمَّا الإبهامُ فمِن جِهَةِ أنَّهُ لا يَختصُّ بِبُقعةٍ بعينِهَا، وأمَّا الاختصاصُ فمِن جِهَةِ دلالتِهِ على كَمِّيَّةٍ مُعيَّنَةٍ»[١]، وقالَ ابنُ حَمدونَ[٢]: «المقاديرُ جَمْعُ مقدارٍ، وهو ما دلَّ على مِساحةٍ مَضبوطةٍ لا تَقبلُ الزَّيْدَ والنَّقْصَ، فالجمهورُ على أنَّهُ مِنَ المُبهَمِ، فالمِيلُ بكسرِ الميمِ يَختلِفُ ابتداؤُهُ وانتهاؤُهُ، ولا يَخُصُّ مَوضِعًا بلْ مِن أيِّ مَوضعٍ أردتَ أنْ تَبتَدِئَ فَلَكَ ذلكَ، والحقُّ ما في شرحِ الشُّذُورِ لابنِ هِشامٍ أنَّهُ يُقالُ فيهِ شِبْهُ مُبهَمٍ باعتبارِ كَوْنِهِ لا يَختصُّ بِبُقعةٍ بعينِهَا، ويَختصُّ باعتبارِ دلالتِهِ على قَدرٍ مَعلومٍ»[٣]، وقالَ مُصطفَى الغلاييني[٤]: «مِنَ المُبهَمِ ما يكونُ مُبهَمَ المكانِ والمسافةِ معًا كالجِهاتِ السِّتِّ، وجانبٍ، وجهةٍ، وناحيةٍ، ومِنهُ ما يكونُ مُبهَمَ المكانِ مُعيَّنَ المسافةِ، كأسماءِ المقاديرِ فهي شَبيهةٌ بالمُبهَمِ مِن جِهَةِ أنَّهَا ليستْ أشياءَ مُعيَّنَةٍ في الواقعِ، ومَحدودةٌ مِن حيثُ إنَّهَا مُعيَّنةُ المقدارِ»[٥].

١٠ــ المَصدَرُ:

يُقسَّمُ المَصدرُ مِن حيثُ الدلالةُ على قِسمَيْنِ[٦]:

---

[١] شرح شذور الذهب ٢١٥-٢١٦.

[٢] هو أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي، المعروف بابن الحاج الفاسي، من مصنفاته: حاشية على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، والعقد الجوهري في فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم. توفي بعد سنة ١٢٦٩هـ. ينظر: معجم المؤلفين ٢٦١/١، لعمر كحالة، اعتنى به وجمعه وأخرجه: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

[٣] حاشية ابن حمدون ٢٨٠/١.

[٤] هو مصطفى بن محمد الغلاييني، من أعضاء المجمع العلمي العربي، تتلمذ للشيخ محمد عبده، من مصنفاته: نظرات في اللغة والأدب، ورجال المعلقات العشر، والدروس العربية، توفي سنة ١٣٦٤هـ. ينظر: الأعلام ٢٤٤/٧-٢٤٥.

[٥] جامع الدروس العربية ٤٦/٣.

[٦] ينظر: شرح المفصل ١١١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، والمقرب ٢١١، والمساعد ٤٦٥/١، وهمع الهوامع ٧٣/٢، وجامع الدروس العربية ٢٩/٣.

ـ مُبهَمٍ، ويُسمَّى المُؤكِّدَ، والمقصودُ بهِ المصدرُ الشائعُ الصالحُ للدلالةِ على القليلِ والكثيرِ، وليسَ فيهِ دلالةٌ على الكِمِّيَّةِ أوِ الكَيْفِيَّةِ[1]، ومثالُهُ قولُكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وكَتَبْتُ كِتابةً، وأَكَلْتُ أَكلاً، فالمصادرُ (ضربًا، وكتابةً، وأكلاً) لا تَدلُّ على أكثرَ مِمَّا يَدلُّ عليهِ الفعلُ ـ أيِ الدلالَةُ على الحَدَثِ[2] ـ فلا تُفيدُ دلالةً على العددِ، ولا على النوعِ، بلْ تُفيدُ مُجرَّدَ التأكيدِ، فهي بمنزلةِ تكريرِ الفعلِ[3].

وقد يكونُ المصدرُ المُبهَمُ أصيلاً كما مُثِّلَ، وقد يكونُ من نوعِ النائبِ عنِ المصدرِ الأصيلِ[4]، كمُرادِفِ المصدرِ في نحوِ قولِكَ: أَحْبَبْتُهُ مِقَةً، وشَنِئْتُهُ بُغْضًا، أوِ اسمِ المصدرِ ـ وهو المُشارِكُ للمصدرِ في المادَّةِ ـ في نحوِ قولِكَ: اغتسلْتُ غُسْلاً، وتَوَضَّأْتُ وُضُوْءًا، ومنهُ قولُهُ تَعالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[5]، فمصادرُهَا الأصيلةُ هي: حُبًّا، وشَنَآنًا، واغْتِسَالاً، وتَوَضُّؤًا.

ـ مُختصٍّ، ويُسمَّى المُوَقَّتَ، وهو ما أفادَ زيادةً لمْ تُستَفَدْ مِن فِعلِهِ، وهو على نوعَيْنِ[6]:

ـ ما أفادَ الدلالةَ على النوعِ، نحوُ: ضَرَبْتُ ضربًا شَديدًا، وكَتَبْتُ كِتابةً حَسَنَةً، وأكلتُ أكلاً سريعًا، وضربْتُ ضَرْبَ الأميرِ، ورَجَعْتُ القَهْقَرَى.

ـ ما أفادَ الدلالةَ على العددِ، نحوُ: ضربْتُ ضربةً، أو ضربتينِ، أو ضَرَبَاتٍ.

---

[1] ينظر: شرح المفصل ١١١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، والمقرب ٢١١، وهمع الهوامع ٧٣/٢.

[2] يشترك المصدر والفعل في الدلالة على الحدث، وينفرد الفعل بدلالته على الزمان علاوة على دلالته على الحدث.

[3] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/١، وشرح التسهيل ١٨٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٢/٢، والمساعد ٤٦٥/١، وشفاء العليل ٤٥٤/١، وهمع الهوامع ٧٣/٢، والنحو الوافي ٢٠٧/٢.

[4] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٠٣، وشرح التصريح ٣٢٨/١، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/١، وشرح الأشموني ١١٣/٢، وحاشية الخضري ٤٢٥/١.

[5] سورة نوح ١٧.

[6] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١، والمقرب ٢١١، وشرح التسهيل ١٨٠/٢، وهمع الهوامع ٧٣/٢، وحاشية الخضري ٤٢٤/١.

وفي بيانِ نَوعَيِ المصدرِ قالَ ابنُ جُمعةَ المَوصِلِيُّ: «المُبهَمُ هو الذي لا يدلُّ على أكثرَ مِمَّا دلَّ عليهِ الفعلُ عَدَا الزمانَ، والمُوقَّتُ ما اسْتُفِيْدَ مَعَهُ زيادةٌ لمْ تَحصُلْ مِنَ الفعلِ، وهذهِ الزيادةُ إمَّا أنْ تُفيدَ النوعَ، وإمَّا أنْ تُفيدَ العددَ»[1].

١١ــ الكِنايَاتُ غيرُ العدديَّةِ:

معنَى الكنايةِ التعبيرُ عنِ المُرادِ بلفظٍ غيرِ الموضوعِ لهُ، لِغرضٍ يَقصِدُهُ المُتكلِّمُ[2]، وبالنظرِ إلى الكناياتِ التي تَحدَّثَ عنها النحويونَ تَجِدُ أنَّهَا على قِسمَيْنِ: كناياتٍ عنِ الأعدادِ، وكناياتٍ عن غيرِهَا، أمَّا كناياتُ الأعدادِ فستُذْكَرُ مُفصَّلَةً في المطلبِ التالِي، وأمَّا الكناياتُ غيرُ العدديَّةِ فما كانَ مِنهَا ذَا دلالةٍ وظيفيَّةٍ كالضميرِ فستذكرُ أيضًا في المطلبِ التالِي، وأمَّا ما كانَ مِنهَا ذَا دلالةٍ غيرِ وظيفيَّةٍ فهو موضوعُ الحديثِ هُنا.

ومِنَ الأغراضِ التي يُمكِنُ تَحقيقُهَا بالكنايةِ وعدمِ التصريحِ[3]:

أ ــ الإبهامُ على السَّامعِيْنَ أو على بعضِهِمْ.

ب ــ شَنَاعَةُ المُعَبَّرِ عنهُ وقُبْحُهُ.

ج ــ نِسيانُ ما يُرادُ التعبيرُ عنهُ.

د ــ إرادةُ الاختصارِ.

هـ ــ إرادةُ الفصاحةِ.

والذي يَعنِي البحثَ مِن هذهِ الأغراضِ الأَوَّلُ، وفيهِ يَحصُلُ الإبهامُ على السَّامعِيْنَ أو بَعضِهِمْ بلفظٍ لهُ دلالةٌ شائعةٌ غيرُ مُعيَّنةٍ، يَعلَمُ المقصودَ مِنهَا المُتكلِّمُ وبعضُ السامعينَ؛ لِكونِهَا مَعهودةً بينَهُمْ، ويَجهَلُ المقصودَ بهَا غيرُهُمْ؛ لِعدَمِ عَهدِهِمْ بهَا.

ومِنَ الأسماءِ التي يُكنَى بهَا عن غيرِ الأعدادِ:

---

[1] شرح ألفية ابن معط ١/٥٢٥-٥٢٦.

[2] ينظر: شرح المفصل ١/٤٨، ٣/٨٤، وشرح المقدمة الكافية ٣/٧٦١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٢٣٢، وشرح ألفية ابن معط ١/٦٤٦، والطراز ١/٣٦٥، وعلوم البلاغة ٢٨٧.

[3] ينظر: شرح المفصل ١/٤٨، ٣/٨٤، وشرح المقدمة الكافية ٣/٧٦١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٢٣٢، وعلوم البلاغة ٢٨٧.

ـ فُلانٌ وفُلانةُ:

يُكنَى بـ(فُلانٍ) عن عَلَمِ المُذكَّرِ العاقلِ كـ(زيدٍ، وعمرٍو، ومحمدٍ، وسعيدٍ، وأحمدَ)، وبـ(فُلانةَ) عن عَلَمِ المُؤنَّثِ العاقلِ كـ(فاطمةَ، وزينبَ، وهندٍ، وسعادَ، وليلَى)[1]، ومِن شواهدِ استعمالِ (فُلانٍ) كنايةً عن العَلَمِ قولُهُ تَعالَى: ﴿يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾[2]. ويُعامَلُ (فُلانٌ وفُلانةُ) مُعاملةَ العَلَمِ، فلا تَدخُلُ عليهِمَا (أَلْ)، وتُمنَعُ (فُلانةُ) مِنَ الصَّرفِ للعلَميَّةِ والتأنيثِ[3].

ويَلحَقُ بـ(فُلانٍ وفُلانةَ) الكُنيةُ بهمَا[4]، كـ(أبي فُلانٍ، وأبي فُلانةَ، وابنِ فُلانٍ، وابنِ فُلانةَ)، ويُكنَى بهذهِ الأسماءِ عن كُنيةِ العَلَمِ المُذَكَّرِ العاقلِ، و(أُمِّ فُلانٍ، وأُمِّ فُلانةَ، وابنةِ فُلانٍ، وابنةِ فُلانةَ) ويُكنَى بهَا عن كُنيةِ العَلَمِ المُؤنَّثِ العاقلِ.

وقد وَرَدَ (فُلانٌ) في ضرورةِ الشِّعْرِ بحرفَيْنِ (فُلِ)[5]، ومِن ذلكَ قولُ الرَّاجزِ[6]:

فِيْ لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

أيْ: أَمسِكْ فُلانًا عن فُلانٍ.

---

[1] ينظر: الكشاف ١٤٧/٤، وشرح المفصل ٤٨/١، ٨٤/٣، ١٢٦/٤، وشرح التسهيل ١٨٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٧/٣، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٦/١، ولسان العرب (فلن)، والمساعد ١٣٤/١، وهمع الهوامع ٢٤٢/١، وحاشية الصبان ٧٦/١، وحاشية الخضري ١٨٦/٢.

[2] سورة الفرقان ٢٨.

[3] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٧/٣.

[4] ينظر: شرح المفصل ٤٨/١، وشرح التسهيل ١٨٥/١، وهمع الهوامع ٢٤٢/١، ومعاني النحو ٨٠/١.

[5] ينظر: كتاب سيبويه ٢٤٨/٢، وتأويل مشكل القرآن ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٦١/٤.

[6] الرجز لأبي النجم العجلي في: ديوانه ١٩٩، وكتاب سيبويه ٢٤٨/٢، ٤٥٢/٣، وشرح المفصل ١١٩/٥، ولسان العرب (لجج)، و(فلن)، والمقاصد النحوية ٢٣٠/٣، وشرح التصريح ١٨٠/٢، وخزانة الأدب ٣٤٣/٢، والدرر ٣٧/٣، وبلا عزو في: المقتضب ٢٣٨/٤، وشرح المفصل ٤٨/١، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٦١/٣. [اللَّجَّة: اختلاط الأصوات في الحرب].

ـ الفُلانُ والفُلانةُ:

لَمَّا كانَ هُناكَ مِنَ البهائمِ ما يُؤْلَفُ ويَعيشُ معَ الناسِ دَعَتِ الحاجةُ إلى الكِنايةِ عنهُ، وللفرقِ بينَ كنايةِ العَلَمِ العاقلِ مِن غيرِ العاقلِ زَادَتِ العربُ (أَلْ)؛ للفرقِ بينَهُما، وإشارةً إلى نُقصانِ غيرِ العاقلِ عن دَرجةِ العاقِلِ في التعريفِ[١]. ويُكنَى بالفُلانِ عن عَلَمِ المُذكَّرِ مِن غيرِ العاقلِ، وبالفُلانةِ عن عَلَمِ المُؤنَّثِ مِن غيرِ العاقلِ[٢]، فيُكنَى عنِ الفَرَسِ المُسمَّى (لاحِقًا)، وعنِ الكلبِ المُسمَّى (وَاشِقًا) بالفُلانِ، وعنِ الشاةِ المُسمَّاةِ (هَيْلَةَ) بالفُلانةِ.

ويَلحَقُ بالفُلانِ والفُلانَةِ الكُنيةُ بهمَا[٣]، كـ(أبِي الفُلانِ، وأبِي الفُلانةِ، وابنِ الفُلانِ، وابنِ الفُلانةِ)، ويُكنَى بهذهِ الأسماءِ عن كُنيةِ العَلَمِ المُذكَّرِ غيرِ العاقلِ، و(أُمِّ الفُلانِ، وأُمِّ الفُلانةِ، وابنةِ الفُلانِ، وابنةِ الفُلانةِ)، ويُكنَى بهَا عن كُنيةِ العَلَمِ المُؤنَّثِ غيرِ العاقلِ. فيُقالُ في الكنايةِ عن أبِي الحارثِ ــ وهو الأسدُ ــ ، وأبِي الحُصَيْنِ ــ وهو الثعلبُ ــ أبُو الفُلانِ، ويقال في الكنايةِ عن أُمِّ عِرْيَطَ ــ وهي العقربُ ــ ، وأُمِّ قَشْعَمَ ــ وهي المَنِيَّةُ ــ أُمُّ الفُلانِ.

ـ فُلُ وفُلَةُ:

ويَختصَّانِ بالكنايةِ عنِ المُنادَى[٤]، فـ(فُلُ) كنايةٌ عنِ المُنادَى المُذكَّرِ، و(فُلَةُ) كنايةٌ عنِ المُنادَى المُؤنَّثِ، وأصلُهُما قبلَ الحذفِ (فُلانٌ) و(فُلانةُ) [٥]، وشَرْطُ هذا

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٧/٣، والمساعد ١٣٥/١، وهمع الهوامع ٢٤٣/١.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٥٠٧/٣، وشرح المفصل ٤٨/١، ٨٤/٣، وشرح التسهيل ١٨٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٧/٣، ولسان العرب (فلن)، والمساعد ١٣٥/١، وهمع الهوامع ٢٤٣/١.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٧/٣.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه ٢٤٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٢٧، وشرح ابن عقيل ١٨٥/٢، وشرح التصريح ١٧٩/٢، وشرح الأشموني ١٥٩/٣، وجامع الدروس العربية ١٦٣/٣.

[٥] الأصحُّ أن الحذف فيهما للتخفيف لا للترخيم. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣، وحاشية الصبان ١٥٩/٣.

المُنادَى أنْ يكونَ عَلَمًا أو نَكِرَةً مَقصودةً[1]، فيُقالُ في الكنايةِ عن (يا زيدُ، أو يا رَجُلُ) يا فُلُ، ويُقالُ في الكنايةِ عن (يا هِنْدُ، أو يا امرأةُ) يا فُلَةُ.

ـ هَنُ[2] وهَنَةُ:

ويُكنَى بهمَا عَمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ مِنَ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ كالفَرْجِ[3]، كما يُكنَى بالفعلِ الذي مِن مادَّتِهِمَا عَمَّا يُستقبحُ ذكرُهُ مِنَ الأفعالِ، كالكنايةِ عن (جامعتُ) بـ(هَنَوْتُ)، ويُقالُ في نِداءِ الشخصِ غيرِ المُصرَّحِ باسمِهِ إذا كانَ مُستقبَحًا أو مجهولاً: ياهنُ، ويا هنةُ، وفي التثنيةِ والجمعِ: يا هنانِ، ويا هنتانِ، ويا هنونَ، ويا هناتُ[4]، وقد يَلِي أواخرَهُنَّ ما يَلِي آخرَ المندوبِ، فيُقالُ: يا هَناه[5].

ـ الهَنُ والهَنَةُ:

جَعلَهُما سيبويهِ كنايةً عن أعلامِ ما لا يَعقلُ مِثْلَ الفُلانِ والفُلانةِ[6]، ولعلَّهُ يُشيرُ إلى الفرقِ بينَ الكنايةِ عَمَّا يُستقبَحُ ذِكرُهُ مِنَ العاقلِ ومِن غيرِ العاقلِ.

ـ كِيْتَ وذِيْتَ:

---

[1] ينظر: شرح التصريح ١٧٩/٢، وحاشية ابن حمدون ٥٢١/٢.

[2] تحدث النحويون عن (هن) المكني بها عما يستقبح ذكره عامَّةً، أو عن الفرج خاصَّةً في باب الإعراب بالحروف (الأسماء الستة)، وإعرابها بالحركات على لغة النقص أشهر من إعرابها بالحروف. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢، وشرح قطر الندى ٥٤، وشرح ابن عقيل ٧٤/١.

[3] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٧٦١/٣، وشرح التسهيل ١٨٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢، والمساعد ١٣٥/١، وهمع الهوامع ٢٤٣/١، وشرح الأشموني ٦٩/١.

[4] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٣٢/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/٣، وشرح الأشموني ١٦٢/٣، وحاشية الصبان ١٦٢/٣.

[5] ينظر: كتاب سيبويه٢٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/٣، ولسان العرب (هنن)، وشرح الأشموني ١٦٢/٣، والنحو الوافي ٧٦/٤.

[6] ينظر: كتاب سيبويه ٥٠٧/٣.

ويُكنَى بهمَا عنِ الخبرِ والحديثِ[1]، فيُقالُ: كانَ مِنَ القِصَّةِ كِيْتَ وكِيْتَ، وذِيْتَ وذِيْتَ، وقالَ محمدٌ: كِيْتَ كِيْتَ، وذِيْتَ ذِيْتَ. ولا يُستعمَلانِ مُفرَدَيْنِ بلْ لابُدَّ مِن تَكرارِهِمَا بالعطفِ أو بغيرِ عطفٍ كما مُثِّلَ؛ لأنَّهُما كنايةٌ عنِ الحديثِ، والحديثُ يَلزمُهُ الطُّولُ، والتَّكرارُ مُشْعِرٌ بهِ[2]. وهُناكَ مَن يرى أنَّ (كِيْتَ) يُكنَى بهِ عنِ القولِ، و(ذِيْتَ) يُكنَى بهِ عنِ الفعلِ[3]، فيُقالُ: قلتُ: كِيْتَ وكِيْتَ، وفعلْتُ ذِيْتَ وذِيْتَ.

ـ كَذَا:

وتُستعمَلُ مُفرَدةً (كَذَا) ومعطوفةً على مِثْلِهَا (كَذَا وكَذَا)، و يُكنَى بهَا عنِ المعرفةِ والنكرةِ[4]، ويُكنَى بهَا عنِ العددِ وعن غيرِهِ، فإذا كانتْ لغيرِ العددِ كُنِيَ بهَا عنِ القولِ، وعنِ المكانِ، وعنِ الزمانِ[5]، فيُقالُ: قالَ محمدٌ كَذَا، وقالَ سعيدٌ: مررتُ بدارِ كَذَا، وسافرْتُ في زمانِ كَذَا، ومنهُ ما رُوِيَ مِن قولِ النبيِّ ﷺ في الحديثِ: «يُؤْتَى بالرَّجُلِ يومَ القيامةِ، فيُقالُ: أَعْرِضُوْا عليهِ صِغَارَ ذُنُوْبِهِ، قالَ: فَتُعْرَضُ عليهِ، ويُخَبَّأُ عنهُ كِبَارُهَا، فيُقالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وكَذَا، كَذَا وكَذَا، وهوَ مُقِرٌّ لا يُنْكِرُ»[6]، وقالتِ العربُ: أَمَا بِمَكانِ كَذَا وكَذَا وَجْذٌ؟[7]. و«الذي شَهِدَ بهِ الاستقراءُ، وقَضَى بهِ الذَّوقُ الصحيحُ أنَّ (كَذَا) المَكنِيَّ بها عن غيرِ العددِ إنَّما يَتَكَلَّمُ بها مَن يُخبِرُ عن غيرِهِ، فتكونُ مِن كلامِهِ لا مِن كلامِ المُخبَرِ عنهُ، فلا تَقولُ

---

[1] ينظر: المقتضب ١٨٣/٣، وشرح المفصل ٨٤/٣، ١٢٦/٤، وشرح التسهيل ١٨٥/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٦/١، وارتشاف الضرب ٣٩١/١، والمساعد ١٣٤/١، وشرح الأشموني ٨٨/٤.

[2] ينظر: همع الهوامع ٢٤٣/١، وشرح الأشموني ٨٨/٤.

[3] ينظر: درة الغواص ٨٥، وجامع الدروس العربية ١٤٩/١.

[4] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٩/١، وشرح الأشموني ٨٧/٤.

[5] ينظر: شرح الأشموني ٨٧/٤، والنحو الوافي ٥٨٢/٤، ومعاني النحو ٢٩٩/٢.

[6] أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣١٣/٣٥، برقم (٢١٣٩٣).

[7] ينظر: كتاب سيبويه ٢٥٥/١-٢٥٦، والخصائص ٢٤٩/١، ولسان العرب (وجذ)، (وقذ)، ومغني اللبيب ٢٤٩. [الوجذ: مكان يجتمع فيه ماء المطر فيمسكه].

ابتداءً: مررتُ بدارِ كَذَا، ولا بدارِ كَذَا وكَذَا، بلْ تقولُ: بالدارِ الفُلانيَّةِ، ويَقولُ مَن يُخبِرُ عنكَ: قالَ فُلانٌ: مررتُ بدارِ كَذَا»[1].

وقد جَمَعَ السيوطيُّ الأسماءَ التي يُكنَى بهَا عن غيرِ العددِ في قولِهِ: «كَنَتِ العربُ عن عَلَمِ المُذكَّرِ العاقلِ نحوِ زيدٍ بـ(فُلانٍ)، وعن كُنيتِهِ بأبِي فُلانٍ، أو ابنِ فُلانٍ، وعن عَلَمِ المُؤنَّثِ العاقلِ نحوِ هندٍ بـ(فُلانةَ)، وعن كُنيتِهَا بأُمِّ فُلانٍ، وأُمِّ فُلانةَ ... وكَنَوْا عن عَلَمِ ما لا يَعقلُ بـ(الفُلانِ) في المُذكَّرِ، و(الفُلانةِ) في المُؤنَّثِ ... وكَنَوْا عنِ اسمِ جِنْسٍ غيرِ عَلَمٍ بـ(هَنٍ) في المُذكَّرِ، و(هَنَةٍ) بفتحِ النونِ، و(هَنْتٍ) بسكونِهَا في المُؤنَّثِ ... وكَنَوْا عنِ الحديثِ الذي يُرادُ إبهامُهُ، وعن أحاديثَ مَجموعةٍ غيرِ مَعلومةٍ عندَ المُخاطَبِ بـ(كِيْتَ وذِيْتَ) بفتحِ التَّاءِ فيهمَا وكسرِهَا وضَمِّهَا[2]، وبـ(ذَيَّةَ) بتشديدِ الياءِ والفتحِ، و(كَذَا)»[3].

وخُلاصةُ القولِ في الكناياتِ غيرِ العدديَّةِ أنَّهَا أسماءٌ شائعةٌ، تَحتمِلُ أكثرَ مِن دلالةٍ، يُؤتَى بهَا لِتحقيقِ أغراضٍ دلاليَّةٍ مِنهَا الإبهامُ على بعضِ السامعينَ حتى لا يَتَمَكَّنُوا مِن فَهْمِ الكلامِ المَعهودِ بينَ المُتكلِّمِ والسامعِ المُوجَّهِ إليهِ الكلامُ.

١٢ــ فاعلُ المدحِ أوِ الذَّمِّ إذا كانَ مُحلًّى بـ(أل) الجنسيَّةِ:

اختصَّتِ الأفعالُ التي لإنشاءِ المدحِ أوِ الذَّمِّ بأنَّ فاعلَهَا يكونُ على هَيئةٍ مَخصوصةٍ[4]، فهو إمَّا ضميرٌ مُبهَمٌ مُفسَّرٌ بالتمييزِ، نحوُ: نِعْمَ رجُلاً محمدٌ، وإمَّا اسمٌ مُحلًّى بـ(ألْ)، نحوُ: نِعْمَ الرجُلُ محمدٌ، أو مُضافًا إلى اسمٍ مُحلًّى بـ(ألْ)، نحوُ: نِعْمَ ابنُ العَمِّ محمدٌ، وبذلكَ يَتحقَّقُ العمومُ المُناسبُ لأسلوبِ المدحِ والذَّمِّ، قالَ الزركشيُّ: «ومِن أجلِ الإبهامِ لمْ تَعملْ (نِعْمَ) إلاَّ في الجنسِ؛ لِيَقعَ التفسيرُ على نحوِ التَّفخيمِ بالإضمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ»[5].

واختلفَ النحويونَ في (ألْ) هذهِ على أقوالٍ:

---

[1] حاشية الصبان ٨٧/٤.

[2] جواز الحالات الثلاث شرطه تخفيف الياء. ينظر: النكت ٥٣٣/١.

[3] همع الهوامع ٢٤٢/١-٢٤٣.

[4] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٣٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٤، وأوضح المسالك ٢٤٨/٣، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢، وشرح التصريح ٩٥/٢.

[5] البرهان ٣٣٠/٢.

القولِ الأَوَّلِ: أَنَّهَا جنسيَّةٌ لاستغراقِ أفرادِ الجنسِ[١]:

ونُسِبَ هذا القولُ إلى سيبويهِ والجمهورِ، وحُجَّةُ القائلينَ بهِ أنَّ أفعالَ المدحِ والذَّمِّ وُضِعَتْ للمدحِ العامِّ والذَّمِّ العامِّ الشائعَيْنِ في كُلِّ خِصالِ المدحِ والذَّمِّ، فيُناسبُهُمَا أنْ يكونَ فاعلُهُمَا عامًّا شائعًا في جميعِ أفرادِ الجنسِ[٢]، واستدلُّوا على ذلكَ بأنَّهُ لا يُوجَدُ ضميرٌ عائدٌ مِن جُملةِ الخبرِ على المُبتدأ؛ لأنَّ المُبتدأَ يَدخُلُ في عُمومِ الجنسِ المُشتَمِلُ عليهِ الخبرُ[٣]، فيكونُ المقصودُ مَدحَ الجنسِ كُلِّهِ مِن أَجْلِ فردٍ منهُ، ثُمَّ خُصَّ ذلكَ الفردُ بالذِّكْرِ فيكونُ مَمدوحًا مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً في ضِمنِ الجنسِ ومَرَّةً مُنفرِدًا.

وقد ضُعِّفَ هذا القولُ للأسبابِ الآتيةِ:

أ ــ أنَّهُ لا يُناسِبُ قَصْدَ المُتكلِّمِ[٤]، فإنَّ القائلَ: نِعْمَ الرجُلُ محمدٌ، لمْ يُرِدْ بالرجُلِ جميعَ الرجالِ؛ لأنَّ ذلكَ يُؤدِّي إلى التَكَاذُبِ في نحوِ قولِكَ: نِعْمَ الرجُلُ محمدٌ، وبِئْسَ الرجُلُ سعيدٌ، فكيفَ يكونُ الجنسُ مَمدوحًا مَذمومًا مَعًا؟، فإنَّكَ في الجُملةِ الأُوْلَى مَدحْتَ الجنسَ كُلَّهُ ثُمَّ خَصَصْتَ محمدًا مِنهُ، وفي الجُملةِ الثانيةِ ذَممْتَ الجنسَ كُلَّهُ ثُمَّ خَصصْتَ سعيدًا؛ لأنَّ علامةَ (أَلِ) التي لاستغراقِ الجنسِ صِحَّةُ إضافةِ لفظِ (كُلٍّ) إلى الاسمِ الذي دخلتْ عليهِ[٥].

---

[١] ينظر: الإيضاح ١١١، وأسرار العربية ١٠٨، ١١٠، وشرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢، وشرح التصريح ٩٥/٢، وهمع الهوامع ٢٠/٣، وحاشية ابن حمدون ٤٣٥/١، وحاشية الخضري ٩٨/٢، وجامع الدروس العربية ٧٧/١، ومعاني النحو ٢٥٧/٤.

[٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١، وعلل النحو ٢٩٠، ٢٩٧، والمقتصد ٣٦٣/١، وأسرار العربية ١٠٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وشرح التصريح ٩٧/٢، وحاشية ابن حمدون ٤٣٥/١.

[٣] ينظر: الإيضاح ١١١، وأسرار العربية ١١٠، وشرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢.

[٤] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٨/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٠/٤، وشرح التصريح ٩٥/٢، ومعاني النحو ٢٥٨/٤-٢٥٩.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٤-٢٤٠، وشرح شذور الذهب ١٤٩، وشرح ابن عقيل ١٨٢/١.

ب ــ أنَّهُ يَدخُلُ في المدحِ ما لا خَيرَ فيهِ مِنَ الجنسِ، ويَدخُلُ في الذَّمِّ ما لا سُوْءَ فيهِ مِنَ الجنسِ[1]، فيدخُلُ في قولِكَ: نِعْمَ الشرابُ الماءُ، ونِعْمَ الطعامُ اللحمُ، مدحُ الغِسْلِيْنِ والغَسَّاقِ والزَّقُّوْمِ وما شَاكَلَهُ مِن طعامِ أهلِ النارِ وشرابِهِمْ مِمَّا ليسَ فيهِ شيءٌ يُمدَحُ، ويَدخُلُ في قولِكَ: بِئْسَ الرجُلُ سعيدٌ، ذَمُّ الأنبياءِ والرُّسُلِ.

ج ــ أنَّهُ لو كانَ المقصودُ استغراقَ أفرادِ الجنسِ لَمَا فُسِّرَ بالواحِدِ في نحوِ قولِكَ: نِعْمَ الرجُلُ محمدٌ، ولَمَا ثُنِّيَ وجُمِعَ في نحوِ: نِعْمَ الرَّجُلانِ المحمدانِ، ونِعْمَ الرِّجالُ المحمدونَ[2].

القولِ الثانِي: أنَّهَا جنسيَّةٌ لاستغراقِ خَصائصِ الجنسِ[3]:

ويكونُ الغرضُ مِن ذلكَ المُبالغَةَ في المدحِ والذَّمِّ، ففي قولِكَ: نِعْمَ الرجُلُ محمدٌ، جَعلْتَ محمدًا مُستغرِقًا لِخصائصِ الجنسِ كُلِّهِ، لِجمعِهِ ما تَفرَّقَ في غيرِهِ مِنَ الصِّفاتِ الكامِلَةِ. ويُضْعِفُ هذا القولَ ما ذُكِرَ في تَضعيفِ القولِ الأَوَّلِ.

القولِ الثالثِ: أنَّهَا عهديَّةٌ لتعريفِ الشخصِ وتَعيينِهِ[4]:

فيكونُ معنَى قولِكَ: نِعْمَ الرجُلُ محمدٌ، محمدٌ نِعْمَ هو، بِوضعِ الظاهرِ مَوضعَ المُضمَرِ، والمَعهودُ هو الشخصُ الممدوحُ أو المذمومُ.

وضُعِّفَ هذا القولُ بأمرَيْنِ[5]:

ــ أنَّ أُسلوبَ المدحِ والذَّمِّ قائمٌ على الإبهامِ ثُمَّ التفسيرِ، ولا يُناسِبُهُ كونُ (أَلْ) عهديَّةً؛ لأنَّهُ لا إبهامَ في المُعرَّفِ بِهَا، بلْ هو مُعيَّنٌ تَمامَ التعيينِ.

---

[1] ينظر: معاني النحو ٢٥٩/٤.

[2] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٣٠/٣.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل ٩٩/٢، وشرح التصريح ٩٥/٢، وهمع الهوامع ٢٠/٣، وحاشية الخضري ٩٨/٢، ومعاني النحو ٢٥٧/٤.

[4] ينظر: شرح التصريح ٩٥/٢، وهمع الهوامع ٢٠/٣، وشرح الأشموني ٣٠/٣، وحاشية الخضري ٩٨/٢-٩٩، ومعاني النحو ٢٥٧/٤.

[5] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٣٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢، ٩٩، ١٠٥، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٤، وشرح الأشموني ٣٠/٣، وحاشية الصبان ٣٠/٣.

ـ أنَّ المُلاحَظَ بالاستقراءِ أنَّ الفاعلَ في هذا الأسلوبِ لا يَخلُو مِنَ الدلالةِ على الجنسِ، نحوُ: نِعْمَ العبدُ أيُّوبُ، ونِعْمَ الشرابُ الماءُ، ونِعْمَ الفاكهةُ التُّفَّاحُ، وبِئْسَ الخُلُقُ الكَذِبُ.

القولِ الرابعِ: أنَّهَا جنسيَّةٌ لِتعريفِ الحقيقةِ والمَاهِيَّةِ[1]:

ويُسمِّيهَا بعضُ النحويينَ العهديَّةَ الذِّهنيَّةَ، فهي تُشيرُ إلى حقيقةٍ مَعهودةٍ في الذِّهنِ، مَدلولٍ عليها بفردٍ مِن أفرادِهَا، لكنَّهُ غيرُ مَعهودٍ في الواقعِ، قالَ المُبرِّدُ مُوضِّحًا نوعَ (أَلْ) في نحوِ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ: «الرجُلُ ليسَ يُقصَدُ بهِ إلى واحدٍ بعينِهِ ... وإنَّما هو واحدٌ مِنَ الرجالِ على غيرِ مَعهودٍ»[2]، فيكونُ المقصودُ مدحَ فردٍ غيرِ مُعيَّنٍ مِنَ الجنسِ، ثُمَّ يُفسَّرُ ذلكَ الفردُ بَعْدَ إبهامِهِ بـ(زيدٍ) ـــ مَثَلاً ـــ تَفخيماً للمدحِ[3]؛ لأنَّ التفسيرَ بَعْدَ الإبهامِ أَمْكَنُ في ذِهنِ السامعِ، وأَوْقَعُ في نفسِهِ.

ويرى الباحثُ أنَّ هذا القولَ هو الرَّاجِحُ؛ لِسلامتِهِ مِن وجوهِ الاعتراضِ السابقةِ.

ومِنَ القائلينَ بهذا ابنُ الحاجبِ[4]، فهو يرى أنَّ المُحلَّى بـ(أَلْ) في هذا الأسلوبِ لا يُقصَدُ بهِ استغراقُ أفرادِ الجنسِ ولا خَصائصِهِمْ، ولكنْ يُقصَدُ بهِ حقيقةُ الجنسِ ومَاهِيَّتُهُ في ضِمْنِ فردٍ مُبهَمٍ غيرِ مُعيَّنٍ، «ووجهُ الإبهامِ فيما فيهِ الأَلِفُ واللاَّمُ أنَّهُ قُصِدَ إلى مَعهودٍ في الذِّهنِ غيرِ مُعيَّنٍ في الوجودِ، كقولِكَ: اُدخُلِ السُّوقَ، وإنْ لمْ يَكُنْ بينكَ وبينَ مُخاطَبِكَ سُوقٌ مَعهودٌ في الوجودِ ... وإذا كانَ كذلكَ ثَبُتَ فيهِ إبهامٌ باعتبارِ الوجودِ، والوجهُ الذي حُكِمَ بتعريفِهِ غيرُ الوجهِ الذي حُكِمَ بإبهامِهِ،

---

[1] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٣٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢-٩٨، وشرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢، وشرح التصريح ٩٥/٢، وهمع الهوامع ٢٠/٣، وشرح الأشموني ٣٠/٣، ومعاني النحو ٢٥٧/٤.

[2] المقتضب ١٤٢/٢.

[3] ينظر: همع الهوامع ٢٠/٣، وشرح الأشموني ٣٠/٣، وحاشية الصبان ٣٠/٣، وحاشية الخضري ٩٨/٢.

[4] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٣٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢-٩٨، وشرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢، وحاشية الخضري ٩٨/٢.

وَوِزَانُهُ في الإبهامِ والتعريفِ قولُكَ: قَتَلَ فُلانًا أُسامةُ، فإنَّ أُسامةَ هَهُنَا وإنْ كانَ معرفةً باعتبارِ الذِّهنِ إلاَّ أنَّهُ نكرةٌ باعتبارِ الوُجودِ»[1].

ويُستفادُ مِن قولِ ابنِ الحاجبِ هذا أنَّ المُحلَّى بـ(أَلِ) الجنسيَّةِ التي للحقيقةِ والماهيَّةِ فيهِ إبهامٌ مِن وجهٍ، وتَخصيصٌ مِن وجهٍ، فوجهُ إبهامِهِ أنَّهُ غيرُ مُعيَّنٍ في الوُجودِ، ووجهُ تَخصيصِهِ أنَّهُ يدلُّ على حقيقةٍ مُعيَّنَةٍ في الذِّهنِ، وبذلِكَ يَصدُقُ عليهِ ضابطُ الشبيهِ بالمُبهَمِ. ومِمَّا يدلُّ على أنَّ المُحلَّى بـ(أَلِ) الجنسيَّةِ شبيهٌ بالمبهَمِ أنَّ النحويينَ يرونَهُ معرفةً في اللفظِ، نكرةً في المعنى، ولذلك أجازُوا أنْ تُعربَ الجملةُ أو شبهُ الجملةِ بعدَهُ حالاً نظراً إلى اللفظِ، أو نعتًا نظراً إلى المعنى[2]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[3]، فالليلُ هنا غيرُ مُعيَّنٍ، ولكنَّ جنسَهُ معلومٌ في الذهنِ، ومِنهُ قولُ الشاعرِ[4]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِيْ فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لايَعْنِيْنِيْ

فالشاعرُ لا يريدُ لئيمًا بعينِهِ، وإنَّما يريدُ واحدًا غيرَ مُعيَّنٍ مِن هذا الجنسِ المعلومِ.

وقد يُراعَى في المُحلَّى بـ(أَلِ) الجنسيَّةِ جانبُ المعنَى فقط[5] ـــ أيْ دلالتُهُ على غيرِ مُعيَّنٍ ـ فيأخذُ حكمَ النكرةِ، ومِن ذلك ما وردَ في قولِهِ تعالَى: ﴿قُلْ إِنَّ

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٧-٩٨.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٢٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٢٥، ٣/٣٢١، ومغني اللبيب ٥٦١، ٥٧٨، والمساعد ٢/٤٠٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٢٣-١٢٤، وشرح الأشموني ١/١٨٠، ٣/٦٠-٦١، وحاشية الخضري ١/١٨٢، ٢/١٢٣، والشكل والدلالة ١٩٥، ٢٠٢.

[3] سورة يس ٣٧.

[4] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث١٩١.

[5] ينظر: النحو والدلالة ١٩٦-١٩٧.

الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[1]، فقد دخلَتِ الفاءُ على خبرِ إنَّ، وحُمِلَ الكلامُ على معنى الشرطِ؛ لأنَّ (الموتَ) لا يُرادُ بهِ هُنَا موتٌ بعينِهِ، وإنَّمَا يُرادُ بهِ الشيوعُ ومعنى الجنسِ[2]. ومِمَّا يجدرُ ذكرُهُ هُنا أنَّ الفرقَ بينَ (علَمِ الجنسِ والمُحلَّى بـ(أل) الجنسيَّةِ) وبينَ (اسمِ الجنسِ النكرةِ) هو الفرقُ بينَ المُطلَقِ والمُقيَّدِ[3]، أيْ أنَّ علمَ الجنسِ والمُحلَّى بـ(أل) الجنسيَّةِ يدلاَّنِ على الحقيقةِ بقيدِ حضورِهَا في الذهنِ، أمَّا اسمُ الجنسِ النكرةِ فيدلُّ على مُطلَقِ الحقيقةِ مِن غيرِ تقييدٍ.

١٣ــ الفعلُ المُضارِعُ مِن حيثُ دلالتُهُ على الزَّمَنِ[4]:

اختلفَ النحويونَ في تحديدِ الزمنِ الذي يَدلُّ عليهِ الفعلُ المضارعُ على الأقوالِ الآتيةِ[5]:

أ ــ أنَّهُ لا يكونُ إلاَّ للاستقبالِ.

ب ــ أنَّهُ لا يكونُ إلاَّ للحالِ.

ج ــ أنَّهُ مُشتركٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ على السَّواءِ.

د ــ أنَّهُ حقيقةٌ في الحالِ مَجازٌ في الاستقبالِ.

هـ ــ أنَّهُ حقيقةٌ في الاستقبالِ مَجازٌ في الحالِ.

---

[1] سورة المنافقون ٨.

[2] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧١/٥.

[3] ينظر: مغني اللبيب ٧٣، وهمع الهوامع ٢٣٢/١، وحاشية الصبان ١٣٥/١-١٣٦، ومعاني النحو ١٠٨/١-١٠٩.

[4] هناك من يرى أن الفعل الماضي من حيث دلالته على الزمن لا يخلو من إبهام، فهو إذا تجرد من (قد) كان مبهما من حيث بُعْدُ الماضي وقربه، ويدل على الاستقبال بعد (إذا) وأدوات الشرط الجازم، ويكون في بعض المواضع للزمن المستمر. ينظر: شرح التسهيل ٣٤/١-٣٥، ومعاني النحو ٢٦٧/٣-٢٧٧.

[5] ينظر: الأصول ٣٨/١-٣٩، والمقتصد ٨٣/١-٨٤، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤-١٣، وشرح ألفية ابن معط ٢٣٠/١، ٣٠٧، ورصف المباني ٤٧، وارتشاف الضرب ٥/٣، وهمع الهوامع ٣١/١-٣٢، وحاشية الصبان ٥٩/١.

ويرى الباحثُ أنَّ الفعلَ المضارعَ عندَ تجرُّدِهِ من القرائنِ مُشتركٌ ــ عندَ السامعِ ــ بينَ زمانَيِ الحالِ الاستقبالِ[1]؛ لاحتمالِهِ الدلالةَ على كُلٍّ مِنهمَا، ولهذا السببِ يَنشأُ الإبهامُ في دلالتِهِ، قالَ سيبويهِ: «وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخذتْ مِن لفظِ أحداثِ الأسماءِ، وبُنيتْ لِمَا مضَى، ولِمَا يكونُ ولمْ يقعْ، وما هو كائنٌ لمْ ينقطعْ ... وأمَّا بناءُ ما لمْ يقعْ فإنَّهُ قولُكَ آمرًا: اذهبْ، ... ومخبرًا: يقتلُ، ويذهبُ، ... وكذلكَ بناءُ ما لمْ ينقطعْ وهو كائنٌ إذا أخبرتَ»[2]، فالظاهرُ مِن كلامِ سيبويهِ أنَّ بناءَ المضارعِ مشتركٌ بينَ الزمانينِ الحاضرِ والمستقبلِ، وإنْ كانَ المَشهورُ أنَّهُ إذا تَجرَّدَ عنِ القرائنِ فهو في الحالِ أظهرُ[3]، غيرَ أنَّ المتتبعَ لخلافِ النحويينَ في تحديدِ زمنِهِ إذا تجرَّدَ عنِ القرينةِ، يكادُ يجعلُهُ مِنَ المُشتركِ بينَ الزمانينِ مِن غيرِ ترجيحٍ[4].

والمقصودَ بالإبهامِ في الفعلِ المضارعِ احتمالُهُ الحالَ والاستقبالَ، فإذا قلتَ: محمدٌ يُصلِّي، احتملَ الفعلُ (يُصلِّي) الدلالةَ على الحالِ، كما احتملَ الدلالةَ على الاستقبالِ، فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تَخصَّصَ لأحدِهِمَا، نحوُ: يُصلِّي الآنَ أو غدًا[5]. قالَ

---

[1] ينظر: المقتضب ٨٣/١، ٢/٢، والإيضاح ٧٥، والإنصاف ٨١/٢، وأسرار العربية ٤٦-٤٧، ونظم الفرائد ٢٣٨، والرد على النحاة ١٣٣، وشرح المفصل ٣٩/٢، ٦/٧، وشرح المقدمة الكافية ٨٦٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١، وشرح عمدة الحافظ ١٠٤/١،وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤، وارتشاف الضرب ٤١٤/١.

[2] كتاب سيبويه ١٢/١.

[3] ينظر: اللمع ٦٩، وشرح المفصل ٤/٧، وشرح التسهيل ٢١/١-٢٣، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤، والبسيط ٢٤٠/١-٢٤١، وشرح ألفية ابن معط ١٩٩/١، والمساعد ٢١/١.

[4] ينظر: الأصول ٣٨/١-٣٩، والمقتصد ٨٣/١-٨٤، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢/٤، وشرح ألفية ابن معط ٣٠٧/١، ورصف المباني ٤٧-٤٨، وارتشاف الضرب ٥/٣، وشفاء العليل ١٠٤/١-١٠٥.

[5] ينظر: المقتضب ٨٣/١، والإيضاح ٧٥، والإنصاف ٨١/٢، وأسرار العربية ٤٦-٤٧، والرد على النحاة ١٣٣، وشرح المفصل ٦/٧، وشرح المقدمة الكافية ٨٦٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٩/١، والبسيط ٢٢٧/١، ورصف المباني ٤٧، وارتشاف الضرب ٤١٤/١.

المُبرِّدُ: «وإذا قلتَ: زيدٌ يأكلُ، فأنتَ مُبهِمٌ على السامعِ، لا يَدْرِي أَهُوَ في حالِ أَكْلٍ، أمْ يُوقِعُ ذلكَ فيما يُستقبَلُ، فإذا قلتَ: سيأكلُ، أو سوفَ يأكلُ، فقد أَبَنْتَ أنَّهُ لِمَا يُستقبَلُ»[1].

وتَبدو علاقةُ الفعلِ المضارعِ بالإبهامِ مِن خلالِ تسميتِهِ بهذا الاسمِ، والمقصودُ بالمُضارَعَةِ هُنا المُشابَهَةُ، فهو يُشابِهُ الاسمَ في أُمُورٍ منها اشتراكُهُمَا في حُصولِ الإبهامِ أَوَّلاً ثُمَّ التَّخصيصُ ثانيًا[2]، فإذا قلتَ: أحمدُ يقومُ، صلُحَ المُضارعُ لزمانَيِ الحالِ والاستقبالِ، كَما أنَّكَ إذا قلتَ: جاءَنِي رجُلٌ، صلُحَ (رجُلٌ) لِكُلِّ واحدٍ مِن جنسِ الرجالِ مِن غيرِ تَعيينٍ، ثُمَّ يَتخصَّصُ الفعلُ بما يُعيِّنُهُ للحالِ أو للاستقبالِ، ويَتخصَّصُ الاسمُ النكرةُ بما يُعيِّنُهُ لِواحدٍ مَعلومٍ، قالَ ابنُ مالكٍ مُبَيِّنًا سببَ تَسميتِهِ بالمضارعِ: «سُمِّيَ مُضارعًا لأنَّ المُضارَعَةَ المُشابَهَةُ، وقد شَابَهَ الاسمَ في أشياءَ مِنهَا قُبولُ اللاَّمِ المُؤكِّدةِ بَعْدَ إنَّ ... ومِنهَا الاختصاصُ بَعْدَ الإبهامِ»[3]. ولِظُهورِ هذهِ العلاقةِ سَمَّى بعضُ النحويينَ الفعلَ المضارعَ بالفعلِ المُبهَمِ[4]، ومِن ذلكَ قولُ ابنِ جُمعةَ المَوصِلِيِّ: «المضارعُ ويُقالُ لهُ المُبهَمُ لِكَوْنِهِ مُشتركًا»[5].

والإبهامُ في زمنِ المضارعِ يَحصلُ في جانبِ السامعِ فقطْ[6]؛ لأنَّ المُتكلِّمَ يَقْصِدُ أَحَدَ الزمانينِ، ولكنَّ السامعَ لَمَّا لمْ تُوجَدْ قرينةٌ تُعيِّنُ أَحَدَ الزمانينِ اشْتَبَهَ عليهِ الأمرُ، فلمْ يَدْرِ أَيَقصِدُ المُتكلِّمُ الحالَ أمِ الاستقبالَ؟، قالَ ابنُ الحاجبِ: «الفعلُ

---

[1] المقتضب ٨٣/١، وينظر: ٢/٢.

[2] ينظر: المسائل العسكرية ٢٥١، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٢م، وأسرار العربية ٤٦، والرد على النحاة ١٣٣، وشرح المفصل ٦/٧، وشرح المقدمة الكافية ٨٦٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٦٩/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١١/٤، ١٣، ورصف المباني ٤٧، وشرح الأشموني ٥٩/١. [وجعل البصريون المشابهة سببًا لإعراب المضارع. ينظر: الإنصاف ٨١/٢].

[3] شرح الكافية الشافية ١٦٩/١.

[4] ينظر: شرح التسهيل ١٥/١، وشرح ألفية ابن معط ٢٣٠/١، ورصف المباني ٤٧.

[5] شرح ألفية ابن معط ٣١٢/١.

[6] ينظر: المقتضب ٨٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٦/١، وشرح ألفية ابن معط ٢٠٠/١.

المضارعُ يدلُّ على أَحَدِ الزمانينِ، ولا يَنطِقُ العربيُّ ولا مَن يَتكلَّمُ بكلامِهِ إلاَّ وهو قاصدٌ بهِ دلالتَهُ على أَحَدِ الزمانينِ، وإنَّما اتفقَ أنَّ دلالتَهُ مُشتركةٌ بينَهُمَا، فيقعُ اللبسُ عندَ عدمِ القرائنِ على السامعِ»[1].

مواضعُ الإبهامِ في الدَّلالةِ الوظيفيَّةِ:

أوَّلاً: الإبهامُ في دلالةِ الأسماءِ:

أ ــ أسماءِ الاستفهامِ:

أشارَ البحثُ إلى أنَّ مَعنَى الاستفهامِ طَلَبُ الفَهْمِ، ويكونُ مِمَّنْ لا يَعلَمُ لِمَنْ يَعلَمُ، أو يُتَوَهَمُ مِنهُ العِلْمُ، أيْ أنَّ الاستفهامَ يكونُ عنِ الأمرِ المجهولِ، أو غيرِ الواضحِ[2]، والمجهولُ وغيرُ الواضحِ مُبهَمانِ بالنسبةِ للسائلِ، ولِذلكَ يَسألُ حتى يَعلَمَ الأمرَ المجهولَ، أو تَتَّضِحَ لهُ حقيقةُ الأمرِ غيرِ الواضحِ مِن خلالِ الجوابِ عنِ السؤالِ، فـ«مَن جَزَعَ مِن الاستبهامِ فَزِعَ إلى الاستفهامِ»[3]. وقد يكونُ الاستفهامُ عنِ النسبةِ الحاصلةِ بينَ أمرَيْنِ ــ والإبهامُ فيهِ تَركيبيٌّ ــ وقد ذُكِرَ في المطلبِ السابقِ، وقد يكونُ الاستفهامُ عنِ المُفرَدِ ــ والإبهامُ فيهِ وظيفيٌّ ــ وهذا موضعُ تفصيلِ الكلامِ فيهِ.

وأسماءُ الاستفهامِ كُلُّهَا يُستفهَمُ بهَا عنِ المُفرَدِ، وهي[4]:

ــ مَنْ: ويُستفهَمُ بهَا عن ذواتِ العاقلِ.

ــ مَا: ويُستفهَمُ بهَا في الأصلِ عن غيرِ العاقلِ، وعن صفاتِ العاقلِ.

ــ كَمْ: ويُستفهَمُ بهَا عنِ العددِ.

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ٦٤/١.

[2] ينظر: هذا البحث ٢٨٣.

[3] أساس البلاغة (فهم)، وينظر: الاقتراح ٩٧.

[4] ينظر: اللمع ٢٩٥، والإغراب في جدل الإعراب ٤٠، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٩٥٧م، واللباب ١٣٠/٢، والكليات ٩٩.

ـ كَيْفَ: ويُستفهَمُ بهَا عنِ الحالِ.

ـ أَيْنَ: ويُستفهَمُ بهَا عنِ المكانِ.

ـ متى: ويستفهم بها عن الزمانِ.

ـ أَيَّانَ: ويُستفهَمُ بهَا عنِ الزمانِ في مقامِ التعظيمِ[١].

ـ أَنَّى: ويُستفهَمُ بهَا عنِ المكانِ، أوِ الزمانِ، أوِ الحالِ[٢].

ـ أَيٌّ: ويُستفهَمُ بهَا عن كُلِّ ما سَبَقَ، فهي تصلحُ للعاقلِ، ولغيرِ العاقلِ، وللحالِ، وللزمانِ، وللمكانِ، بِحَسَبِ الاسمِ الذي تُضافُ إليهِ.

والأصلُ في الاستفهامِ أنْ يكونَ بالحرفِ، وإنَّمَا جِيءَ بهذهِ الأسماءِ طَلَبًا للاختصارِ[٣]، فقولُكَ: مَنْ سافرَ؟ يُغنيكَ عن: أَمحمدٌ سافرَ أَمْ سعيدٌ أَمْ خالدٌ أَمْ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟ والأسماءُ لا يُحاطُ بهَا، فجِيءَ باسمٍ يَنتظِمُهَا جميعاً وهو (مَن) المُتضمِّنُ معنى الاستفهامِ، قالَ ابنُ جِنِّيٍّ: «أَلَمْ تَسمعْ إلى ما جاؤوا بهِ مِن الأسماءِ المُستفهَمِ بهَا والأسماءِ المشروطِ بهَا، كيفَ أغنى الحرفُ الواحدُ عنِ الكلامِ الكثيرِ المُتناهِي في الأبعادِ والطُّولِ، فمِن ذلكَ: كَمْ مَالُكَ؟ ألا ترى أنَّهُ قدْ أغناكَ ذلكَ عن قولِكَ: أَعشرةٌ مَالُكَ، أَمْ عشرونَ، أَمْ ثلاثونَ، أَمْ مائةٌ، أَمْ ألفٌ؟ فلو ذهبتَ تَستوعِبُ الأعدادَ لَمْ تبلُغْ ذلكَ أبدًا؛ لأنَّهُ غيرُ مُتَنَاهٍ ... وكذلكَ: أينَ بيتُكَ؟ قد أَغْنَتْكَ (أينَ) عن ذِكْرِ الأماكنِ كُلِّهَا، وكذلكَ: مَن عندَكَ؟ قد أغناكَ هذا عن ذِكْرِ الناسِ كُلِّهِمْ ... وعلى هذا بَقِيَّةُ الأسماءِ»[٤].

---

[١] ينظر: شرح المفصل ١٠٦/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٩٠/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٨/٢-٥٤٩، والأشباه والنظائر ٢٥٦/٢، وجامع الدروس العربية ٥٥/٣، ومعاني النحو ١٨٠/٢.

[٢] ينظر: الصاحبي ١٠٠، واللباب ٣١٥/١، وارتشاف الضرب ٥٥٠/٢، والمساعد ١٣٤/٣.

[٣] ينظر: الأصول ١٣٥/٢، وعلل النحو ٢٢٢، والإغراب في جدل الإعراب ٤٠، وشرح المفصل ١٠٤/٤، ١٠٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٣/٣، وشرح الحدود النحوية ١٢٨، للفاكهي، تحقيق: د/ محمد الطيب الإبراهيم، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩٦م.

[٤] الخصائص ٨٢/١.

وأسماءُ الاستفهامِ كُلُّهَا مُبهَمةٌ؛ لأنَّهَا مِن صِيَغِ العُمومِ المطلوبِ تَخصيصُهَا بالجوابِ، فالإبهامُ مُتأصِّلٌ فيهَا وليسَ حادثاً بسببِ تَضمُّنِهَا معنى الاستفهامِ، وإنَّمَا استُعْمِلَتْ في الاستفهامِ لِمُناسبتِهَا إيَّاهُ في الإبهامِ؛ لأنَّ المُستفهِمَ يَحتاجُ إلى أنْ يُبْهِمَ لِيُشرَحَ لهُ ما يَسألُ عنهُ[1]، ومِن نُصوصِ النحويين على إبهامِهَا قولُ ابنِ السَّرَّاجِ: «(كَمْ) اسمٌ لعددٍ مُبهَمٍ»[2]، وقولُ ابنِ يعيشَ: «(مَنْ) اسمٌ مُبهَمٌ يَقَعُ على ذواتِ ما يَعقِلُ»[3]، وقولُ مُصطفى الغَلاييني: «اسمُ الاستفهامِ: وهو اسمٌ مُبهَمٌ يُستَعلَمُ بهِ عن شيءٍ»[4].

والإبهامُ في هذهِ الأسماءِ غيرُ تركيبيٍّ؛ لأنَّهَا يُستفهَمُ بهَا عنِ المُفرَدِ لا عنِ النسبةِ[5]، ففي قولِكَ: مَنِ القادمُ؟ استفهامٌ عنِ المُفرَدِ؛ لأنَّ معناهُ: أَمحمدٌ القادمُ أَمْ سعيدٌ أَمْ عليٌّ؟ فالنسبةُ بينَ القُدُومِ والشخصِ الذي قامَ بهِ معلومةٌ، ولكنَّ المجهولَ اسمُ الشخصِ الذي قَدِمَ، وكقولِكَ: «أيُّ إخوتِكَ زيدٌ؟ فقد عَلِمْتَ أنَّ زيدًا أحدَهمَا، ولَمْ تَدْرِ أيُّهمَا هو»[6]، أهو الكبيرُ أَمِ الصغيرُ، أَمِ الطويلُ أَمِ القصيرُ.

ب ــ أسماءِ الشرطِ:

الشرطُ أسلوبٌ يتكوَّنُ مِن جُملتَيْنِ، الثانيةُ مِنهُمَا مُتوقِّفَةٌ على الأُولى، وقد حَدَّهُ النحويونَ بأنَّهُ «تعليقُ حُصولِ مَضمونِ جُملةٍ، هي جُملةُ جوابِ الشرطِ، بحصولِ مضمونِ جُملةٍ أُخرَى هي جُملةُ الشرطِ»[7]، ويكونُ هذا

---

[1] ينظر: الانتصار ١٧٩، والنكت ٥٢٧/١، وشرح المفصل ١٢٥/٤.

[2] الأصول ١٣٥/٢.

[3] شرح المفصل ١٠/٤.

[4] جامع الدروس العربية ١٤١/١.

[5] ينظر: الكليات ٩٩، ٩٥٦.

[6] المقتضب ٢٩٤/٢.

[7] شرح الحدود النحوية ١٩٥. وينظر: التعريفات ١٦٦، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤٩١/٢.

التعليقُ بأدواتٍ تُسمَّى أدواتِ الشرطِ، وهي أحرفٌ وأسماءٌ، وبدخولِ إحدى هذهِ الأدواتِ على الجُملَتَينِ تَنتقِلُ الدلالةُ مِنَ التعيينِ والوضوحِ إلى العُمومِ والإبهامِ، فالجُملةُ (قامَ محمدٌ) تُفيدُ حُصولَ القيامِ مِن محمدٍ في الزمنِ الماضي، فإذا دخلتْ عليهَا أداةُ الشرطِ صارتْ دلالتُهَا مُبهَمةً، نحوُ: (إنْ قامَ محمدٌ)، فقيامُ محمدٍ هُنَا غيرُ مُتحقِّقٍ، فقد يكونُ وقد لا يكونُ، ونحوُ: مَنْ قامَ أكرمتُهُ، ففاعلُ القيامِ مُبهَمٌ؛ لأنَّهُ اسمٌ عَامٌّ ليسَ فيهِ تعيينٌ.

والبحثُ في هذا المطلبِ مَعْنِيٌّ بالحديثِ عن أسماءِ الشرطِ بوصفِهَا أحدَ مواضعِ الإبهامِ في الدلالةِ الوظيفيَّةِ، والأصلُ في هذهِ الأسماءِ أنَّهَا منقولةٌ مِن بابِ الاستفهامِ[1]، وبعضُهَا يُستعمَلُ اسمًا موصولاً، ثُمَّ ضُمِّنَتْ معنى الشرطِ، وهذهِ الأسماءُ هي[2]:

ـ مَنْ: وهي في أصلِ استعمالِهَا اسمٌ دالٌّ على عُمومِ مَنْ يَعقِلُ، كقولِهِ تعالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ﴾[3].

ـ مَا: وهي في الأصلِ اسمٌ دالٌّ على عُمومِ ما لا يَعقِلُ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوْا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[4].

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٥/١، وشرح عيون الإعراب ٢٨١، للمجاشعي، تحقيق: حنا جميل حداد، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٥م، والجنى الداني ١٩١، وشرح التصريح ٢٤٨/٢.

[2] ينظر: اللمع ١٩٣، والمقتصد ٣٢٠/١، وشرح عيون الإعراب ٢٨١، والتوطئة ١٥٠، والجنى الداني ١٩١، وشرح التصريح ٢٤٨/٢، وشرح الحدود النحوية ١٩٥.

[3] سورة النساء ١٢٣.

[4] سورة البقرة ١٩٧.

ـ مَهْمَا: وهي بمعنى (ما)، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[1].

ـ مَتَى: وهو في الأصلِ اسمٌ يدلُّ على عُمومِ الزمانِ، نحوُ: قولِ الشاعرِ[2]:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِيْ دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

ـ أَيَّانَ: وهو كـ(متى) في الدلالةِ على عُمومِ المكانِ غيرَ أنَّهُ يختصُّ بمقامِ التعظيمِ[3]، نحوُ قولِ الشاعرِ[4]:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

ـ إِذْمَا: وهو اسمٌ دالٌّ على عُمومِ الزمانِ[5]، نحوُ قولِ الشاعرِ[6]:

إِذْمَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

ـ إِذَا: وهو اسمٌ دالٌّ على عُمومِ الزمانِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾[7].

---

[1] سورة الأعراف ١٣٢.

[2] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٣١٢.

[3] ينظر: شرح المفصل ١٠٧/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٩٠/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٨/٢، والأشباه والنظائر ٢٥٦/٢، وجامع الدروس العربية ٥٥/٣، ومعاني النحو ١٨٠/٢.

[4] البيت بلا عزو في: شرح شذور الذهب ٣٠١، وشرح عقيل ٢٧٧/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٦/٣، وشرح الأشموني ١٠/٤.

[5] (إذما) حرف عند سيبويه والجمهور، اسم عند ابن السراج والفارسي. ينظر: كتاب سيبويه ٥٧/٣، والنكت ٧٢٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/٢، وارتشاف الضرب ٥٤٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٠، وشرح التصريح ٢٤٨/٢.

[6] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ١٣٦.

[7] سورة النساء ٨٦.

ـ أَيْنَ: وهو اسمٌ يدلُّ على عُمومِ المكانِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[1]

ـ حَيْثُمَا: وهو كـ(أين) في الدلالةِ على عُمومِ المكانِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَحَيْثُمَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾[2].

ـ كَيْفَ: وهو في الأصلِ اسمٌ يدلُّ على عُمومِ الأحوالِ، نحوُ قولِكَ: كيفَ تجلسُ أجلسُ.

ـ أَنَّى: يَصلُحُ للدلالةِ على الزمانِ، والمكانِ، والحالِ[3]، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[4].

ـ أَيٌّ: ويكونُ بحسب نوعِ ما يُضافُ إليهِ، فإنْ أُضيفَ إلى عاقلٍ فهو للعاقلِ، وإنْ أُضيفَ إلى غيرِ العاقلِ فهو لهُ، وإنْ أُضيفَ إلى الزمانِ فهو للزمانِ، وهَلُمَّ جرّا.

فالإبهامُ في هذهِ الأسماءِ حاصلٌ قبلَ تَضمُّنِهَا معنى الشرطِ، وليسَ طارئًا بسببِ التضمُّنِ، وإنَّمَا جازَ استعمالُ هذهِ الأسماءِ في الشرطِ بسببِ إبهامِهَا وعُمومِهَا، فحصلَ التَّوافقُ بينَهمَا؛ لأنَّ الشرطَ أسلوبٌ يَقومُ على الإبهامِ والاحتمالِ. فالأصلُ في (مَنْ) أنَّهَا اسمٌ عامٌّ في مَنْ يَعقِلُ، ويجوزُ استعمالُهَا اسمَ استفهامٍ، أوِ اسمَ شرطٍ، أوِ اسمًا موصولاً، أوِ اسمًا موصوفًا، بِحسبِ السياقِ الذي تَرِدُ فيهِ، و«(أين) مِن ظروفِ المكانِ وهو

---

[1] سورة النساء ٧٨.

[2] سورة البقرة ١٤٤، ١٥٠.

[3] ينظر: الصاحبي ١٠٠، واللباب ١٣٠/٢، وارتشاف الضرب ٥٥٠/٢، والبحر المحيط ٤٢٨/٢-٤٢٩، والمساعد ١٣٤/٣، وفتح القدير ٤٢٨/١-٤٢٩، والتحرير والتنوير ٣٧١/٢-٣٧٢، ومعاني النحو ٢١٨/٤-٢١٩.

[4] سورة البقرة ٢٢٣.

مُشتمِلٌ على جميعِ الأمكنةِ مُبهَمٌ فيهَا، و(متى) مُبهَمٌ في جميعِ الأزمنةِ»[1]، وهكذا بقيَّةُ الأسماءِ، قالَ رضيُّ الدينِ الاستراباذيُّ: «إنَّمَا وجبَ إبهامُ كلماتِ الشرطِ لأنَّهَا كُلَّهَا تَجزِمُ، لِتضمُّنِهَا معنى (إنِ) التي هي للإبهامِ، فلا تُستعمَلُ في الأمرِ المُتيقَّنِ المقطوعِ بهِ ... فجُعِلَ العُمومُ في أسماءِ الشرطِ كاحتمالِ الوجودِ والعَدَمِ في الشرطِ الواقعِ بعدَ (إنْ) في احتمالِ الوجودِ والعَدَمِ»[2].

والأصلُ في الشرطِ أنْ يُؤدَّى بالحرفِ الموضوعِ لهُ؛ لأنَّ الأصلَ في المعاني أنْ تُؤدَّى بالحروفِ، وإنَّمَا جِيءَ بأسماءِ الشرطِ طَلَباً للاختصارِ[3]، فمعنى (مَنْ يَفُزْ أُكْرِمْهُ): إنْ يَفُزْ زيدٌ، أو عَمْرٌو، أو محمدٌ، أو خالدٌ أُكرمْهُ، وهكذا إلى ما لا نهايةَ مِن الأسماءِ، وبهِ يطولُ الكلامُ ولا يَستطيعُ المُتكلِّمُ حَصْرَ الأسماءِ، فجِيءَ باسمٍ عامٍّ يَنتظِمُ هذهِ الأسماءَ كُلَّهَا هو (مَنْ)، وفي هذا المعنى يقول ابنُ جنِّيٍّ: «أَلَمْ تَسمعْ إلى ما جاؤوا بهِ مِن الأسماءِ المُستفهَمِ بهَا والأسماءِ المشروطِ بهَا، كيفَ أغنى الحرفُ الواحدُ عن الكلامِ الكثيرِ المُتناهِي في الأبعادِ والطُّولِ، فمِن ذلكَ: كَمْ مَالُكَ؟ ألا ترى أنَّهُ قدْ أغناكَ ذلكَ عن قولِكَ: أَعشرةٌ مَالُكَ، أَمْ عشرونَ،... وكذلكَ الشرطُ في قولِكَ: مَنْ يَقمْ أَقُمْ معَهُ، فقد كفاكَ ذلكَ مِن ذِكْرِ جميعِ الناسِ، ولولا هو لاحتجْتَ أنْ تقولَ: إنْ يَقمْ زيدٌ أو عَمْرٌو أو جَعفرٌ أو قاسمٌ، أو نحوُ ذلكَ، ثُمَّ تَقِفُ حسيرًا مَبهورًا ولَمَّا تَجدُ إلى غَرضِكَ سبيلاً»[4]، وقالَ ابنُ جمعةَ الموصليِّ: «فائدةُ وضعِ أسماءِ الشرطِ الإيجازُ والاختصارُ لِمَا فيهَا مِن العُمومِ لذوي العِلْمِ، والأمكنةِ، والأزمنةِ، وغيرِهَا»[5].

---

[1] شرح المفصل ١٣٣/٨.

[2] شرح كافية ابن الحاجب ٩٦/٤.

[3] ينظر: المقتصد ١١٠٨/٢، وشرح المفصل ١٠٦/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٦/٤، وشرح ألفية ابن معط ٣٢٠/١، والأشباه والنظائر ٤٠/١، وشرح الحدود النحوية ١٢٨.

[4] الخصائص ٨٢/١، وينظر: الأشباه والنظائر ٤٠/١.

[5] شرح ألفية ابن معط ٣٢٠/١.

وأسماءُ الشرطِ كُلُّهَا مُبهمَةٌ بسببِ دلالتِهَا على العُمومِ وعَدَمِ التعيينِ، وقد نصَّ النحويونَ على إبهامِهَا[1]، فمِن ذلكَ قولُ المُبرِّدِ: «حُروفُ الجزاءِ كُلُّهَا مُبهَمةٌ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: إنْ تأتِنِي آتِكَ ـــ فأنتَ لا تدرِي أَيَقَعُ مِنهُ إتيانٌ أَمْ لا؟ وكذلكَ: مَن أتاني أَتيتُهُ، إنَّمَا معناهُ: إنْ يأتِنِي واحدٌ مِن الناسِ آتِهِ»[2]، وقولُ ابنِ يعيشَ: «بابُ الشرطِ مبنيٌّ على الإبهامِ ... ألا ترَى أنَّكَ تقولُ: مَن يَخرجْ فلهُ درهمٌ، فيكونُ مُبهماً غيرَ مَخصوصٍ ... فإنْ قيلَ: فأنتَ تقولُ: إنْ أتانِي زيدٌ فلَهُ درهمٌ، فيكونُ الأَوَّلُ مخصوصًا، ... فالجوابُ: إنَّ الشرطَ لابُدَّ فيهِ مِن إبهامٍ، فأنتَ إذا قُلْتَ: مَن يأتِنِي فلَهُ درهمٌ، فالإبهامُ واقعٌ في الفعلِ والفاعلِ معًا، ألا ترَى أنَّ الفعلَ مُبهَمٌ يَحتمِلُ أنْ يُوجَدَ وأنْ لا يُوجَدَ، والفاعلُ مُبهَمٌ يَعودُ إلى (مَنْ)، وإذا قُلْتَ: إنْ أتانِي زيدٌ فلهُ كذا، فالفاعلُ وإنْ كانَ مخصوصًا فالفعلُ مُبهَمٌ»[3].

وإذا نَظرْتَ في إبهامِ أسماءِ الشرطِ وَجدْتَ أنَّهُ مِن الإبهامِ غيرِ التركيبيِّ؛ لِحصولِ الإبهامِ في اسمِ الشرطِ فقطْ، مِن حيثُ دلالتُهُ على العُمومِ وعَدَمِ التعيينِ، وإنْ كانَ الإبهامُ يَسرِي مِن اسمِ الشرطِ إلى الأسلوبِ كُلِّهِ، ولكنَّ التركيبَ قبلَ دُخولِ اسمِ الشرطِ لا إبهامَ فيهِ.

ويُشترَطُ في الأسماءِ المشروطِ بهَا أنْ يكونَ إبهامُهَا لازماً مِن غيرِ ذِكرِ ما يُخصِّصُ هذا الإبهامَ، وأسماءُ الشرطِ في ذلكَ على نَوعَيْنِ، نوعٍ يكونُ مُبهَمًا بِنفسِهِ مِن غيرِ أنْ تَتَّصِلَ بهِ (ما) الزائدةُ، وإذا اتَّصلَتْ بِهِ (ما)

---

[1] ينظر: الانتصار ١٧٩، واللباب ١٢٣/٢، وشرح المفصل ١٠٦/٦، ٤٤/٧، ١٣٣/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٥/٤، والبرهان ٤٤٣/٤، ومغني اللبيب ٤٢٠، وهمع الهوامع ٣٧٧/٢، وجامع الدروس العربية ٢٠٨/٢.

[2] المقتضب ٥٥/٢-٥٦.

[3] شرح المفصل ١٠٠/١، وينظر: الأشباه والنظائر ١٠١/١.

زادتْهُ إبهامًا[1]، ويكونُ ذلكَ في: (مَن، ومَا[2]، ومتى، وأينَ)، ونوعٍ لا يكونُ مُبهَمًا إلاَّ إذا اتَّصلَتْ بهِ (ما) الزائدةُ، ويكونُ ذلك في: (حيثُ، وإذْ)، فإنَّهُمَا لا يَكونانِ مِن أسماءِ الشرطِ إلاَّ باتِّصالِ (ما)الزائدةِ بِهمَا[3]؛ لأنَّهَا تَكُفُّهُمَا عنِ الإضافةِ المُخصِّصةِ لهمَا، قالَ ابنُ يعيشَ: «كُلُّ الظروفِ التي يُجازَى بهَا يَجوزُ أنْ يُجازَى بهَا مِن غيرِ أنْ يُضَمَّ إليهَا (مَا)، مَا خَلا حَيثُمَا وأُخْتَيْهَا، وذلكَ لأنَّهَا مُبهمَةٌ تَفتقِرُ إلى جُملةٍ بعدَهَا تُوضِّحُهَا وتُبيِّنُهَا، فتنزَّلَتِ الجملةُ مِنهَا منزلةَ الصلةِ مِن الموصولِ ... فلمَّا أرادوا المُجازاةَ بهَا لَزِمَهُمْ إبهامُهَا وإسقاطُ ما يُوضِّحُهَا، فألزموهَا (مَا)»[4].

ج ــ (مَن، ومَا) النكرتَيْنِ الموصوفتَيْنِ:

تُستعمَلُ (مَن، ومَا) استفهاميتَيْنِ، وشرطيتَيْنِ، وموصولتَيْنِ، ونَكرتَيْنِ مَوصوفتَيْنِ[5]، ومعنى تنكيرِهمَا أنَّ (مَن) تكونُ بمعنى (إنسانٍ أو رَجُلٍ)، و(مَا) تكونُ بمعنى (شَيْءٍ)[6]، ويُشترَطُ لهمَا في هذا الاستعمالِ أنْ تكونَا

---

[1] ينظر: الكشاف ٢٢٢/٤، وشرح المفصل ١٠٤/٤، ٤٦/٧، ١٣٣/٨، ٥/٩، وحاشية الخضري ٢٧٧/٢، ومعاني النحو ٧٠/٤، ٧١، ٨٢.

[2] قيل إن (مهما) هي (ما) الشرطية زيدت عليها (ما) الزائدة، وأبدلت الألف هاء. ينظر: المقتضب ٤٨/٢، والمسائل العضديات ٥١-٥٢، وعلل النحو ٤٣٥، والصاحبي ١٢٨، والمقتصد ١١١٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٩/٢، والبحر المحيط ١٣٧/٥، والتطور النحوي ١٨٤.

[3] أجاز الفراء المجازاة بـ(حيث، وإذ) من غير أن تتصل بهما (ما) الزائدة. ينظر: حاشية ابن حمدون ٦١٦/٢.

[4] شرح المفصل ٤٦/٧، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٩٥/٤، والأشباه والنظائر ١٠١/١.

[5] ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١/١، والأصول ٣٢٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٣١/٣، وشرح الأشموني ١٥٤/١.

[6] ينظر: كتاب سيبويه ١٠٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٠/١-١٩١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٣١/٣.

مَوصوفتَيْنِ. ويكثُرُ استعمالُ (مَن، ومَـا) نكـرتَيْنِ موصـوفتَيْنِ إذا وَقَعَتَـا فـي مكانٍ يَختصُّ بالنكرةِ، كوقوعِهِمَا بعدَ (رُبَّ)[1]، كما في قولِ الشاعرِ[2]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وقولِ الآخَرِ[3]:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوْسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ويَقِلُّ اسـتعمالُهُمَا فـي كُـلِّ موضـعٍ لا يَخـتصُّ بـالنكرةِ، كمـا فـي قـولِ الشاعرِ[4]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُـبُّ النَّبـِيِّ مُـحَمَّدٍ إِيَّانَا

وقولِ الآخَرِ[5]:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى الأَدِيْبُ فَلاَ تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيْدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

على أنَّ «أكثرَ المُعرِبِيْنَ للقرآنِ متى صلحَ عندَهمْ تقديرُ (ما) أو (مَن) بـ(شـيءٍ) جَوَّزُوا فيهَا أنْ تكونَ نكرةً موصوفةً»[6].

ودلالةُ (مَن وما) ــ إذا كانتَا نَكِرتَيْنِ ــ ناقصةٌ لا تَكتمـلُ إلاَّ بذِكْرِ النعتِ[7]،

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ١٠٨/٢-١٠٩، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٠/١-١٩١، والأصول ٤٢١/١، والبحر المحيط ٨٥/١، ٨٨.

[2] البيت لسويد بن أبي كاهل في: الشعر والشعراء ٤٢١/١، وخزانة الأدب ١١٥/٦، ١١٦، ١١٧، والدرر ٣٠٢/١، وبلا عزو في: شرح المفصل ١١/٤، ومغني اللبيب ٤٣٢، وشرح شذور الذهب ١٣٣، وشرح الأشموني ١٥٤/١.

[3] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٥٤.

[4] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٥٤.

[5] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٥٤.

[6] البحر المحيط ٨٥/١.

[7] ينظر: المقتضب ٤١/١، والأصول ٤٢١/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٣/١، والنكت ٤٩٧/١، والبرهان ٤٢٢/٤، ٤٣٠.

ولذلكَ يُسمِّيْهمَا بعضُ النحويينَ النكرةَ الناقصةَ[1] ــ مُوازَنةً بالنكرةِ التامَّةِ التي لا تَحتاجُ إلى النعتِ ــ، والنعتُ بعدَ (مَن ومَا) لا يُستغنَى عنهُ، قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: «ومِن العربِ مَن يُعمِلُ (مَن ومَا) نَكرتَيْنِ، فإذا فَعَلُوا ذلكَ ألزمُوهُمَا الصفةَ، ولمْ يُجيزُوهُمَا بغيرِ صِفةٍ»[2]. والجديرُ ذِكْرُهُ أنَّ وجهَ الإبهامِ في (مَن ومَا) كَونُهُمَا بمعنى النكرةِ، والنكرةُ ــ كما أشارَ البحثُ ــ ذاتُ دلالةٍ مُبهمَةٍ؛ لأنَّهُ لا تَعيينَ فيهَا، والفرقُ بينَهمَا أنَّ (مَن وما) يلزمُ بعدَهمَا ذِكْرُ النعتِ الذي يُقلِّلُ إبهامَهُمَا، أمَّا النكرةُ فلا يَلزمُ أنْ يُذكَرَ بعدَهَا ما يُزيلُ إبهامَهَا.

وقدْ أجازَ الأخفشُ استعمالَ (أيٍّ) نكرةً موصوفةً في غيرِ النداءِ قِياسًا على (مَن ومَا)، وليسَ بمسموعٍ، نحوُ: مررتُ بأيٍّ مُعْجِبٍ لكَ[3].

د ــ (أيٍّ) الندائيَّةِ:

تُستعمَلُ (أيٌّ وأيَّةُ) وصلةً لنداءِ ما فيهِ (ألْ)[4]، والغرضُ مِن استعمالِهَا الفصلُ بينَ حرفِ النداءِ و(ألْ)[5]؛ لِكراهَةِ الجمعِ بينَ أداتَيِ التعريفِ[6]، والمُنادَى في الأصلِ هو الاسمُ المُحلَّى بـ(ألْ)، ولأنَّهُ لا يَجوزُ الجمعُ بينَهُ وبينَ حرفِ النداءِ

---

[1] ينظر: شرح التصريح ٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٨/٣، وحاشية الصبان ١٥٦/١، ٦٠/٢.

[2] الأصول ٣٢٥/٢.

[3] ينظر: شرح التسهيل ٢١٥/١، وارتشاف الضرب ٥٥٠/١، والبحر المحيط ٢٠٢/٨، ومغني اللبيب ١٠٩، ٧٦٥.

[4] ينظر: كتاب سيبويه ١٨٩/٢، والكشاف ٤٦/١، والتبيان ٣٨/١، وشرح المفصل ٢٢/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١، والأشباه والنظائر ٣٥٦/١، وحاشية الصبان ١٦٧/١-١٦٨، ١٥١/٣.

[5] ينظر: اللامات ٥٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١، وحاشية الصبان ١٦٧/١. [ومذهب الكوفيين جواز دخول حرف النداء على ما فيه (أل). ينظر: الإنصاف ٣١٢/١، وائتلاف النصرة ٤٦].

[6] هذا مذهب البصريين، واستثنوا من ذلك لفظ الجلالة (الله)، فيجوز أن يدخل عليه حرف النداء. ينظر: اللامات ٥٢، وعلل النحو ٣٤٢-٣٤٣، والإنصاف ٣١٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٤٨/١-٣٥١، وشرح ابن عقيل ١٧٥/٢-١٧٦، وشرح الأشموني ١٤٥/٣.

جِيءَ باسمٍ عامٍّ يَصلُحُ للوقوعِ بعدَ حرفِ النداءِ هو (أيٌّ). ومِن جهةِ الإعرابِ يكونُ المُنادَى لفظَ (أيٍّ) ويكونُ الاسمُ بعدَهَا تابعًا، فائدتُهُ إزالةُ الإبهامِ عنهَا، ومِن شواهدِ ذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾[1]، وقولُهُ: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾[2].

والأَصلُ في (أيٍّ) هذهِ أنْ تكونَ مُضافةً إلى مَا بعدَهَا، ولكنَّهَا في بابِ النداءِ قُطِعَتْ عنِ الإضافةِ، وأُلزمتْ (هَا) التنبيهِ بعدَهَا للدلالةِ على ذلكَ[3]، كما أُلزمتِ الإتباعَ باسمٍ مُحلَّى بـ(أل) يُزيلُ إبهامَهَا[4]. قالَ سيبويهِ في تفسيرِ (يَا أَيَّهَا الرجلُ): «أيٌّ وصلةٌ إلى نداءِ الرجلِ على لفظِهِ، وجعلُوهُ الاسمَ المُنادَى، وجعلُوا الرجلَ نعتًا لهُ، وألزمُوهَا (ها) لتكونَ دلالةً على خُروجِهَا عمَّا كانتْ عليهِ في الكلامِ، وعِوضًا عنِ المحذوفِ مِنهَا»[5].

و(أيٌّ) الندائيَّةُ اسمٌ مُبهَمٌ؛ لِوقوعِهِ على كُلِّ شيءٍ، مِن العاقلِ وغيرِ العاقلِ، والمُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، والمُفرَدِ والمُثنَّى والجمعِ، ولا تَتَّضِحُ دلالتُهُ إلاَّ بالاسمِ التابعِ لهُ[6]، ولا يجوزُ الاستغناءُ عن هذا التابعِ؛ لأنَّ أيًّا الندائيَّةَ اسمٌ مُبهَمٌ مَشروطٌ إزالةُ إبهامِهِ بذِكْرِ التابعِ بعدَهُ[7]، ويُسمِّيهَا بعضُ النحويينَ المُنادَى المُبهَمَ؛ لأنَّهُ لا يَزالُ

---

[1] سورة الانفطار ٦.

[2] سورة الفجر ٢٧.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ١٨٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٩٨/١، وعلل النحو ٣٤٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٤٠/١، وشرح المكودي ٥١٤/٢، وحاشية الصبان ١٦٨/١.

[4] قد يأتي بعد (أيٍّ) اسم إشارة متبوع باسم محلّى بـ(أل)، ويندر مجيء اسم الإشارة بعدها من غير أن يتبع بالمحلّى بـ(أل)، نحو: أيهذا احفظ لسانك. ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢٨١/١، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، وشرح المكودي ٥١٥/٢، وهمع الهوامع ٣٨/٢.

[5] كتاب سيبويه ١٨٩/٢.

[6] ينظر: المقتضب ٢١٦/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٩٨/١، ٤٠٩/٣، ٣٢٤/٥، والأصول ٣٣٧/١، والتبيان ٣٨/١، وشرح المفصل ١٣٠/١، ٧/٢، ٢٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، وشرح المكودي ٥١٤/٢.

[7] ينظر: المقتضب ٢١٦/٤، والأصول ٣٣٧/١، وشرح المفصل ١٣٠/١، ٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١، ٣٤٠، وحاشية الصبان ١٦٨/١، ١٥١/٣، وحاشية الخضري ١٨٠/٢.

إبهامُهَا بالنداءِ، وإنَّمَا يَحتاجُ معهُ إلى ذِكْرِ التابعِ[1]، قالَ سيبويهِ: «وإنَّمَا كانَ وصفُهُ لا يكونُ فيهِ إلاَّ الرفعُ لأنَّكَ لا تَستطيعُ أنْ تقولَ: يا أيُّ، ولا يَا أيُّهَا، وتَسكُتَ؛ لأنَّهُ مُبهَمٌ يَلزمُهُ التفسيرُ»[2]، وقالَ الزمخشريُّ: «(أيٌّ) وصلةٌ لنداءِ ما فيهِ الألفُ واللاَّمُ ... وهو اسمٌ مُبهَمٌ مُفتقِرٌ إلى ما يُوضِّحُهُ ويُزيلُ إبهامَهُ»[3]. والمُلاحَظُ هنَا أنَّ الإبهامَ في (أيٍّ) حاصلٌ في جميعِ استعمالاتِهَا، سواءٌ أكانتْ استفهاميَّةً، أَمْ شرطيَّةً، أَمْ موصولةً، أَمْ ندائيَّةً، نظرًا لدلالتِهَا المعنويَّةِ، فهي اسمٌ عامٌّ يَقَعُ على كُلِّ شيءٍ[4]، ثُمَّ يَتَعيَّنُ بما يُذكَرُ بعدَهُ مِن مُضافٍ إليهِ أو تابعٍ، ولا دَخْلَ لهذهِ الاستعمالاتِ بإبهامِهَا، وإنَّمَا استُعْمِلَتْ (أيٌّ) في هذهِ المواضعِ لأنَّهَا يُناسبُهَا الإبهامُ.

وقدْ تَرِدُ (أيٌّ) في أسلوبِ الاختصاصِ، وهي تُشبهُ (أيَّا) الندائيَّةَ مِن حيثُ الإبهامُ، والإتباعُ باسمٍ مُحلَّى بـ(أَلْ)[5]، غيرَ أنَّهَا لا يَسبِقُهَا حرفُ النداءِ، نحوُ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ.

هـ ــ (أيٍّ) الكماليَّةِ:

أشارَ البحثُ إلى أنَّ (أيَّا) اسمٌ مُبهَمٌ في جميعِ استعمالاتِهِ، ومِن هذهِ الاستعمالاتِ كونُهَا نعتًا للنكرةِ، وحالاً مِن المعرفةِ[6]، نحوُ: مررتُ برجلٍ أيٍّ رجلٍ، ومررتُ بزيدٍ أيَّ فارسٍ، وقد أشارَ سيبويهِ إلى نُقصانِ دلالتِهَا مِن غيرِ ذكرِ المُضافِ إليهِ فقالَ: «لا تقولُ: هذا رجلٌ أيٌّ، فلَمَّا أَضفْتَهُنَّ وأَوْصَلْتَ إليهنَّ شيئًا

---

[1] ينظر: الأصول ٣٣٧/١، وشرح المفصل ٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١، وحاشية الصبان ١٥١/٣، والنحو الوافي ٥١/٤.

[2] كتاب سيبويه ١٨٨/٢.

[3] الكشاف ٤٦/١.

[4] ينظر: كتاب سيبويه ١٨٨/٢، والتبيان ٣٨/١، وشرح المفصل ١٢٩/٢، ٤٤/٧، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٤، وشرح التصريح ١٩٠/٢، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ١٢/٤، والنحو الوافي ١٠٤/٣.

[5] ينظر: المساعد ٥٦٥/٢، وشرح التصريح ١٩٠/٢.

[6] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٥٤، ومغني اللبيب ١٠٩، والمساعد ١٦٧/١-١٣٨، وشرح ابن عقيل ٢٧/٢، وشفاء العليل ٢٤٢/١-٢٤٣، والنحو الوافي ١٠٤/٣.

حَسُنَّ وتَمَمْنَ بهِ»[١]، ويُسمِّيهَا بعضُ النحويينَ (أيًّا) الكماليَّةَ[٢]؛ لأنَّهَا تدلُّ على بلوغِ الموصوفِ الغايَةَ الكُبرَى في المدحِ أوِ الذَّمِّ، ولذلكَ فالإبهامُ مقصودٌ باستعمالِهَا. ومِن شواهدِ استعمالِهَا نعتًا للنكرةِ قولُ الشاعرِ[٣]:

دَعَوْتُ امْرَأً أَيَّ امْرِئٍ فَأَجَابَنِيْ فَكُنْتُ وَإِيَّاهُ مَلاَذًا وَمَوْئِلاَ

ومِن شواهدِ استعمالِهَا حالاً مِن المعرفةِ قولُ الآخَرِ[٤]:

فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

ويَلزمُهَا في هذينِ الاستعمالَيْنِ الإضافةُ لفظًا ومعنًى إلى نكرةٍ مُماثِلةٍ للموصوفِ لفظًا ومعنًى أو معنًى فقطْ[٥]، قالَ بدرُ الدينِ بنُ مالكٍ: «وإذا كانتْ صفةً نعتًا لنكرةٍ أو حالاً لمعرفةٍ لَزِمَ أنْ تُضافَ إلى نكرةٍ، نحوُ: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وجاءَ زيدٌ أيَّ فارسٍ»[٦]، فإنْ كانتِ النكرةُ اسمًا جامدًا كانتْ مُشتمِلةً على جميعِ الأوصافِ التي يُمكِنُ أنْ تُوصَفَ في هذهِ النكرةِ، فقولُكَ: زارَنِي رجلٌ أيُّ رجلٍ، معناهُ: زارَنِي رجلٌ جَمَعَ كُلَّ الصفاتِ التي يُمدَحُ بهَا الرجلُ، أمَّا إنْ كانتْ اسمًا مُشتقًّا فإنَّهَا تَقتصِرُ على الوصفِ المفهومِ مِن المُشتقِّ[٧].

ويَرَى رضيُّ الدينِ الاستراباذيُّ أنَّ (أيًّا) الكماليَّةَ «منقولةٌ عن (أيٍّ) الاستفهاميَّةِ، وذلكَ أنَّ الاستفهاميَّةَ موضوعةٌ للسؤالِ عنِ التعيينِ، وذلكَ لا يكونُ

---

[١] كتاب سيبويه ٢/٢٥.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣١٧، ومغني اللبيب ١٠٩، والمساعد ١/١٦٧، وشرح التصريح ٢/٤٥، وحاشية الخضري ١/١٧٢، وجامع الدروس العربية ١/١٤٧، ٣/٣٣.

[٣] البيت بلا عزو في: همع الهوامع ٣/٨١، والدرر ١/٣٠٥. [الملاذ، والموئل: الملجأ].

[٤] البيت للراعي النميري في: كتاب سيبويه ٢/١٨٠، ولسان العرب (حبتر)، والمقاصد النحوية ٢/٥٤٦، وخزانة الأدب ٩/٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، والدرر ١/٣٠٧، وبلا عزو في: شرح ابن عقيل ٢/٢٧، وشرح الأشموني ٢/٢٦٢. [الإيماء:الإشارة. حبتر: اسم ابن أخت الشاعر، ومعناه القصير].

[٥] ينظر: مغني اللبيب ١٠٩، والمساعد ١/١٦٧-١٣٨، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧، وشفاء العليل ١/٢٤٣، وحاشية الصبان ١/١٦٨، والنحو الوافي ٣/١٠٤، ١١١-١١٢.

[٦] شرح الألفية لابن الناظم ١٥٤.

[٧] ينظر: النحو الوافي ١/٣٦٦-٣٦٧.

إلاَّ عندَ جهالةِ المسؤولِ عنهُ، فاستُعِيْرَتْ لوصفِ الشيءِ بالكمالِ في معنًى من المعانِي، والتَّعجُّبِ مِن حالِهِ، والجامعُ بينَهُمَا أنَّ الكاملَ البالِغَ غايةَ الكمالِ بحيثُ يُتَعجَّبُ مِنهُ يكونُ مجهولَ الحالِ بحيثُ يحتاجُ إلى السؤالِ عنهُ»[1].

و ــ (مَا) الإبهاميَّةِ:

(مَا) الإبهاميَّةُ اسمٌ يَتبَعُ النكرةَ[2]، فيزيدُهَا شيوعًا وإبهامًا[3]، كقولِهِمْ فِي المَثَلِ: لأمرٍ مَا جَدَعَ قصيرٌ أَنْفَهُ[4]، وكقولِ الشاعرِ[5]:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِيْ صَبَاحٍ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ

فقدْ وقعتْ (ما) في هذينِ الشاهدَيْنِ نعتًا للنكرةِ المُبهمَةِ في أصلِ وضعِهَا فزادَتْهَا شيوعًا وإبهامًا، وصارَ المعنَى: لأمرٍ أيِّ أمرٍ، أيْ: لأمرٍ عظيمٍ. قالَ الزمخشريُّ في تفسيرِ قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[6]: «(مَا) هذهِ إبهاميَّةٌ، وهي التي إذا اقترنتْ باسمٍ نكرةٍ أَبْهَمَتْهُ إبهامًا، وزادتْهُ شياعًا وعُمومًا»[7].

ويتفرَّعُ عن إفادتِهَا الإبهامَ ثلاثةُ معانٍ، هي[8]:

ــ التعظيمُ: كالشاهدَيْنِ السابقَيْنِ.

ــ التحقيرُ: كقولِكَ لِمَن سمعتَهُ يَفخرُ بعطائِهِ: وهلْ أَعطيتَ إلاَّ عَطِيَّةً مَا!.

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب ٣١٧/٢.

[2] يرى بعض النحويين أنها حرف، ولعل الصواب كونها اسما؛ لأنها تعرب نعتا للاسم النكرة. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٣٥/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٥/١، ومغني اللبيب ٣٩٢، والمساعد ١٦٣/١، وحاشية الصبان ١٥٤/١، وحاشية ابن حمدون ٤٨٩/٢، والنحو الوافي ٣٥٤/١.

[3] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٣٥/٣، والبحر المحيط ١٩٧/١، وحاشية الصبان ١٥٤/١، وروح المعاني ٢٠٨/١، وحاشية ابن حمدون ٤٨٩/٢، والنحو الوافي ٣٥٤/١.

[4] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٨٦.

[5] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٨٦.

[6] سورة البقرة ٢٦.

[7] الكشاف ٥٧/١، وينظر: البحر المحيط ١٩٧/١، وروح المعاني ٢٠٨/١.

[8] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٣٥/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٥/١، وجواهر الأدب ٤٩٦، وهمع الهوامع ٣٠٠/١-٣٠١، وحاشية الصبان ١٥٤/١، والجملة العربية والمعنى ٢٧٧، ٢٨١.

ــ التنويعُ: كقولِكَ: ضربتُ ضربًا مَا، أيْ: نوعًا مِن أنواعِ الضربِ.

ومــِن استعمالاتِ (مَا) التي تُفيــدُ فيهَا الإبهامَ والمُبالغَةَ في الوصفِ قولُهُمْ: جاءَنِي رجلٌ ما شِئْتَ مِن رجلٍ[1]، بمعنى: رجلٍ أيِّ رجلٍ.

ز ــ (مَا) التعجُّبيَّةِ:

معنَى التعجُّبِ استعظامُ صفةٍ خَفِيَ سببُهَا[2]، قالَ ابنُ يعيشَ: «اعْلَمْ أنَّ التعجُّبَ معنًى يَحصلُ عندَ المُتعجِّبِ عندَ مُشاهدَةِ ما يُجهَلُ سببُهُ، ويَقِلُّ في العادةِ مِثْلُــهُ»[3]، وللتعجُّبِ صِيَغٌ سماعيَّةٌ غيرُ مضبوطةٍ، ولهُ صيغتانِ قياسيتانِ همَا: (مَــا أَفْعَلَــهُ)، و(أَفْعِلْ بِهِ)، وتُعدُّ (ما) في الصيغةِ الأُولى مِن الأســماءِ ذاتِ الدلالــةِ المُبهَمــةِ، وتُسمَّى (ما) التعجُّبِيَّةَ، ومِثالُهَا قولُكَ: مَا أَحْسَنَ زيدًا!.

وقدِ اختلفَ النحويونَ في مَاهِيَّةِ (مَا) التعجُّبيَّةِ على الأقوالِ الآتيةِ[4]:

أــ أنَّهَا نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى (شيءٍ)، وتُعرَبُ مُبتدأً، والجملةُ بعدَهَا خبرٌ عنهَا، وهــو قولُ الخليلِ وسيبويهِ وجُمهورِ البصريينَ، وأَحَدُ أقوالِ الأخفشِ.

ب ــ أنَّهَا اسمٌ موصولٌ يُعرَبُ مُبتدأً، والجملةُ بعدَهُ صلةٌ لا مَحلَّ لهَا مِن الإعرابِ، والخبرُ محذوفٌ، وهو قولٌ ثانٍ للأخفشِ.

ج ــ أنَّهَا اسمُ استفهــامٍ يُعرَبُ مُبتدأً، والجملةُ خــبرٌ عنهُ، وهو قولُ الفرَّاءِ وابنِ

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٤٢٢/١، شرح كافية ابن الحاجب ٣١٨/٢، ومغني اللبيب ٧٤٦.

[2] ينظر: الأصول ١٠٢/١، وشرح المفصل ١٤٢/٧، والمقرب ١٠٨، وشرح التسهيل ٣١/٣، والبرهان ٣٣٠/٢، وشرح التصريح ٨٧/٢، وشرح الحدود النحوية ١٤٥، وحاشية الصبان ١٧/٣.

[3] شرح المفصل ١٤٢/٧.

[4] ينظر: شرح التسهيل ٣١/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٣/٤-٢٣٥، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٧، وشرح ابن عقيل ٩١/٢، وشرح التصريح ٨٧/٢، وهمع الهوامع ٣٧/٣، وشرح الأشموني ١٧/٣-١٨، وحاشية الخضري ٩١/٢.

دُرُسْتُوَيْهِ[1].

د ــ أنَّهَا نكرةٌ موصوفةٌ بالجملةِ التي بعدَهَا، وتُعرَبُ مُبتدأً محذوفَ الخبرِ، وهو قولٌ ثالثٌ للأخفشِ.

والراجحُ مِن هذهِ الأقوالِ في نظرِ الباحثِ القولُ الأَوَّلُ؛ لأنَّهُ يُناسِبُ معنَى التعجُّبِ في بقاءِ (ما) على تنكيرِهَا مِن غيرِ أنْ يُذكَرَ بعدَهَا شيءٌ يُوضِّحُهَا[2]؛ لأنَّ التعجُّبَ مبنيٌّ على الإبهامِ المقصودِ[3]، و«لا يجوزُ التخصيصُ في هذا البابِ؛ لأنَّكَ لو خصصتَ شيئًا لزالَ التعجُّبَ، ... والتعجُّبُ كُلُّهُ إنَّمَا هو مِمَّا لا يُعرَفُ سببُهُ، فأمَّا ما عُرِفَ سببُهُ فليسَ مِن شأنِ الناسِ أنْ يتعجَّبُوا مِنهُ، فكلَّمَا أُبهِمَ السببُ كانَ أفخمَ وفي النفوسِ أعظمَ»[4]. ومعنى كونِهَا نكرةٌ أنَّهَا تُفسَّرُ بـ(شيءٍ)[5]، وهو مِن النكراتِ المُتوغِّلَةِ في الإبهامِ، ومعنَى كونُهَا تامَّةً أنَّهَا لا تَحتاجُ إلى صفةٍ أو صلةٍ أو غيرِهَا مِن القيودِ التي يَحصلُ بهَا التوضيحُ[6]، قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: «(مَا) هُنَا اسمٌ تامٌّ غيرُ موصولٍ، فكأنَّكَ قُلْتَ: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا، ولمْ تَصِفْ أنَّ الذي حَسَّنَهُ

---

[1] هو عبد الله بن جعفر بن درستويه، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، من مصنفاته: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وأخبار النحاة، وغيرها. توفي سنة ٣٤٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٦/٢.

[2] ينظر: الأصول ٩٩/١، ١٠٢، والتبيين ٢٨٢-٢٨٣، وشرح المفصل ١٤٣/٧، وشرح ألفية ابن معط ٩٥٨/٢، والمساعد ١٤٨/٢، وشرح ابن عقيل ٩١/٢، وشرح التصريح ٨٧/٢، وهمع الهوامع ٣٧/٣، وحاشية الصبان ١٧/٣، وحاشية الخضري ٨٩/٢.

[3] ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٩/١، ١٠٢، والمقتصد ٣٧٣/١، واللباب ١٩٦/١، وشرح المفصل ١٤٢/٧-١٤٣، وشرح ألفية ابن معط ٨٢١/٢، والبرهان ٣٣٠/٢، وحاشية الصبان ١٧/٣، وحاشية الخضري ٨٩/٢.

[4] الأصول ١٠٢/١.

[5] ينظر: كتاب سيبويه ٧٢/١، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول ١٠٢/١، والنكت ٢١٠/١، وشرح المفصل ١٤٢/٧، والنحو الوافي ٣٤٢/٣(الهامش).

[6] ينظر: التبيين ٢٨٢، وشرح المفصل ١٤٣/٧، وارتشاف الضرب ٥٤٧/١، والمساعد ١٤٨/٢، وحاشية الخضري ٨٩/٢.

شيءٌ بعينِهِ، فلذلكَ لَزِمَهَا أنْ تكونَ مُبهَمةً غيرَ مَخصوصةٍ، فلمَّا كانَ الأمرُ مجهولاً جُعِلَتْ (مَا) بغيرِ صلةٍ، ولو وُصِلَتْ لصارَ الاسمُ معلومًا»[1].

وقدِ اتَّفَقَ النحويونَ على أنَّ (مَا) التعجُّبيَّةَ اسمٌ مُبهَمٌ[2]، بلْ هو أشدُّ إبهامًا مِن غيرِهِ، قالَ الأنباريُّ: «إنْ قالَ قائلٌ: لِمَ زِيْدَتْ (ما) في التعجُّبِ، نحوُ: مَا أَحسنَ زيدًا! دونَ غيرِهَا؟ قيلَ: لأنَّ (مَا) غايةٌ في الإبهامِ، والشيءُ إذا كانَ مُبهَماً كانَ أعظمَ في النفوسِ لاحتمالِهِ أُمُورًا كثيرةً، فلهذا كانتْ زيادتُهَا في التعجُّبِ أَوْلَى مِن غيرِهَا»[3].

والجديرُ ذِكْرُهُ هُنَا أنَّ (مَا) اسمٌ مُبهَمٌ في كُلِّ استعمالاتِهَا سواءٌ أكانتْ اسمَ استفهامٍ، أَمِ اسمَ شرطٍ، أَمْ نكرةً موصوفةً، أَمْ صفةً لنكرةٍ، أَمْ تَعجُّبيَّةً، أَمْ موصولةً ــ بسببِ دلالتِهَا على العُمومِ، وليسَ إبهامُهَا حادثًا بسببِ استعمالِهَا في هذهِ المواضعِ، وإنَّمَا استُعْمِلَتْ فيهَا؛ لأنَّ هذهِ المواضعِ يُطلَبُ فيهَا الإبهامُ.

ومِنَ الأساليبِ التي وَرَدَتْ فيهَا (مَا) تامَّةً غيرَ مُحتاجةٍ إلى صفةٍ أو صلةٍ، مقصودًا بهَا المُبالغَةُ:

ــ قولُهُمْ: إنِّي مِمَّا أنْ أَفْعَلَ[4]، وذلكَ إذا أرادُوا المُبالغَةَ في الإخبارِ عن أَحَدٍ بالإكثارِ مِن فِعْلِ أمرٍ مِن الأمورِ، فإذا قالُوا: إنَّ زيدًا مِمَّا أنْ يَكتبَ، فمعناهُ المبالغَةُ في وصفِ زيدٍ بالكتابةِ ومُلازَمَتِهِ لهَا حتَّى كأنَّهُ مخلوقٌ مِنهَا، «أيْ: أنَّهُ مِن أمرِ كتابةٍ، أيْ: أنَّهُ مخلوقٌ مِن أمرٍ، وذلكَ الأمرُ هو الكتابةُ، فـ(ما) بمعنى (شيءٍ)، و(أنْ) وصِلَتُهَا في موضعِ خفضٍ بدلٌ مِنهَا»[5].

---

[1] الأصول ٩٩/١.

[2] ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٩/١، والنكت ٢١٠/١، واللباب ١٩٦/١، والتبيين ٢٨٣، وشرح المفصل ١٤٣/٧، والمساعد ١٤٨/٢.

[3] أسرار العربية ١١٥.

[4] ينظر: كتاب سيبويه ٧٣/١، والمقتضب ١٧٣/٤، مغني اللبيب ٣٩٥، وحاشية الصبان ١٥٥/١-١٥٦.

[5] مغني اللبيب ٣٩٢.

ـ وقولُهُمْ: غَسَلْتُهُ غسْلاً نِعِمَّا[1]، على تقديرِ: غسلتُهُ نِعْمَ الغُسلُ، أيْ: غُسلاً موصوفًا بالمبالَغَةِ، قالَ الأَعْلَمُ الشَّنَتْمَرِيُّ: «وقد جاءَتْ (ما) غيرَ موصولةٍ في الخبرِ، كقولِهِمْ: غسلتُهُ غسلاً نِعِمَّا، يُريدُ: نِعْمَ الغسلُ، فجَعَلَ (مَا) بمنزلةِ الغسلِ ولمْ يَصِلْهَا؛ لأنَّ (نِعْمَ) إنَّمَا يَليهَا المُبهَمُ»[2]. ويَرَى كثيرٌ مِن المُتأخِّرِيْنَ مِنهُمُ الزمخشريُّ أنَّ (مَا) في هذا الأسلوبِ نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى (شيءٍ) منصوبةٌ على التمييزِ، والفاعلُ ضميرٌ مُستترٌ[3].

ح ـ الضميرِ[4]:

تُقسَّمُ الضمائرِ على أقسامٍ عِدَّةٍ[5]، فمِن حيثُ الظهورُ وعَدَمُهُ تُقسَّمُ على قسمَيْنِ: بارزٍ ومُستترٍ، ومِن حيثُ الموقعُ الإعرابيُّ تُقسَّمُ على ثلاثةِ أقسامٍ: مرفوعِ المَحلِّ، ومنصوبِهِ، ومجرورِهِ، ومِن حيثُ الدلالةُ تُقسَّمُ على ثلاثةِ أقسامٍ: مُتكلِّمٍ، ومُخاطَبٍ، وغائبٍ. والذي يُهِمُّ البحثَ التقسيمُ مِن حيثُ الدلالةُ؛ لأنَّ الأصلَ في الضميرِ أنَّهُ كنايةٌ عن مُتكلِّمٍ، أو مُخاطَبٍ، أو غائبٍ[6]، ولذلكَ فهو مُبهَمٌ مُحتاجٌ إلى توضيحٍ وتفسيرٍ. أمَّا ضميرَا المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ فتُفسِّرُهُمَا المُشاهدَةُ وحُضورُ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ، وقد لا تَفِي المُشاهدَةُ في التفسيرِ وذلكَ إذا كانَ الضميرُ لغيرِ المُفرَدِ، ففي هذهِ الحالةِ يُؤتَى بمَا يَعضُدُهَا، كالإتيانِ بالاسمِ المنصوبِ على

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٧٣/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٢/١، والنكت ٢١٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١١٣/٢، وارتشاف الضرب ٥٤٧/١، والمساعد ١٢٦/٢، وشرح الأشموني ١٥٥/١-١٥٦.

[2] النكت ٢١٠/١.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٧/١، وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢، وشرح الأشموني ١٥٥/١-١٥٦، ٣٥/٣، وحاشية الصبان ٣٦/٣، وحاشية الخضري ١٠٢/٢.

[4] الضمير والمضمر تسمية البصريين، أما الكوفيون فيسمونه الكناية والمكني. ينظر: شرح شذور الذهب ١٣٦، وشرح التصريح ٩٥/١، وحاشية الصبان ١٠٩/١، وحاشية الخضري ١١٠/١.

[5] ينظر: كتاب سيبويه ٣٥٠/٢-٣٥١، وشرح المفصل ١٠٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٢٣٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٧/٣، ١٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٢، والمساعد ٨١/١، وشرح ابن عقيل ١١٦/١-١١٧، وشرح التصريح ٩٦/١-٩٧، وشرح الأشموني ١١٣/١.

[6] ينظر: معاني النحو ١٠١/٢.

الاختصاصِ[1] في نحوِ قولِكَ: نحنُ ــ الطُّلاَّبُ ــ مُستقبَلُ الأُمَّةِ، وكالإتيانِ بالبدلِ المُفيدِ للإحاطةِ والشمولِ[2] في نحوِ قولِهِ تعالَى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[3]، وكقولِكَ: جِئْتُمْ كبيرُكُمْ وصغيرُكُمْ.

أمَّا ضميرُ الغائبِ فيَفتقِرُ إلى المُشاهدَةِ والحُضورِ، ولذلكَ يُشترَطُ فيهِ وجودُ اسمٍ يَرجِعُ إليهِ يَكشِفُ إبهامَهُ، ويُحدِّدُ مدلولَهُ، يُسمَّى مَرجِعِ الضميرِ، والأصلُ في مرجِعِ ضميرِ الغائبِ أنْ يَتقدَّمَ؛ لأنَّ ضميرَ الغائبِ وُضِعَ مُبهمًا مشروطًا إزالةُ إبهامِهِ باسمٍ قبلَهُ[4]، نحوُ: محمدٌ أكرمتُهُ، فضميرُ الغائبِ مُبهَمٌ، ولكنَّهُ قد سُبِقَ باسمٍ أزالَ إبهامَهُ وأَوضَحَ غُموضَهُ. وقد يَبقَى الإبهامُ معَ تَقَدُّمِ المرجعِ على الضميرِ، وذلكَ إذا سُبِقَ الضميرُ باسمَيْنِ أو أكثرَ يَصلحُ كُلٌّ مِنهَا أنْ يكونَ مرجعًا، ولا تُوجَدُ قرينةٌ تُحدِّدُ المرجعَ مِنهَا[5]، نحوُ: زارنِي محمدٌ وسعيدٌ فأكرمتُهُ، فضميرُ الغائبِ يَصلحُ للعَوْدِ على (محمدٍ) وعلى (سعيدٍ)، ولا تُوجَدُ قرينَةٌ تُعيِّنُ أحدَهُمَا، ففي هذهِ الحالةِ لا يُفيدُ تَقدُّمُ المرجعِ في إزالةِ الإبهامِ، على أنَّ بعضَ النحويينَ يَرَى أنَّ المرجعَ هو الاسمُ الأقرَبُ للضميرِ[6]، فيكونُ الضميرُ في المِثالِ راجعاً إلى (سعيدٍ)، فإنْ وُجِدَتْ قرينةٌ جازَ كونُهُ الأقربَ أوِ الأبْعَدَ، نحوُ: جاءَنِي محمدٌ

---

[1] ينظر: المقرب ٣٣٢، وشرح شذور الذهب ٢٠٢، والنحو الوافي ١١٩/٤، والواضح في النحو ٢٥٨، ومعاني النحو ١٠١/٢-١٠٢، والجملة العربية والمعنى ١٥٦.

[2] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢١٨، وشرح التصريح ١٦١/٢، وهمع الهوامع ١٥١/٣، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٦١/٢.

[3] سورة المائدة ١١٤.

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٧/١، ٣٣٩، ١٠/٣، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٦/١، وحاشية الصبان ١٥١/٣.

[5] ينظر: شرح التسهيل ١١٧/١، ١٥٧، وهمع الهوامع ١٨٨/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٩٥/١، وحاشية الصبان ١٠٧/١، والنحو الوافي ٢١٢/١ (الهامش)، وظاهرة اللبس في العربية ١٢٥.

[6] ينظر: شرح التسهيل ١٥٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٨/٣، والمساعد ١٠٩/١، وحاشية الصبان ١٠٧/١ ومعاني النحو ٥٨/١.

وفاطمةُ فأكرمتُهُ[١]، ويَصحُّ أنْ يكونَ الضميرُ راجعًا إلى الأبعدِ إذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُشيرُ إلى ذلكَ[٢]، نحوُ: زارنِي عالِمٌ وجاهِلٌ فأكرمتُهُ، فالقرينةُ المعنويَّةُ تدلُّ على أنَّ المُستحِقَّ للإكرامِ العالمُ لا الجاهلُ.

وقد نصَّ النحويونَ على إبهامِ الضمائرِ[٣]، بلْ أَطلَقَ عليهَا بعضُهُمْ الأسماءَ المُبهَمةَ، قالَ سيبويهِ: «الأسماءُ المُبهَمةُ: هذا، وهذانِ، وهذهِ، ... وهو، وهي، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ»[٤]، وعلَّلُوا إبهامَهَا بأنَّهَا أسماءٌ عامَّةٌ تَصلحُ أنْ تَقَعَ على كُلِّ شيءٍ مِن الحيوانِ وغيرِهِ[٥]، وفي بابِ نائبِ الفاعلِ علَّلُوا إبهامَ الضميرِ باحتمالِهِ ما يدلُّ عليهِ الفعلُ مِن مصدرٍ، أو ظرفِ زمانٍ، أو ظرفِ مكانٍ[٦]، كما علَّلُوا إبهامَ الضمائرِ بأنَّهَا مُفتقِرَةٌ إلى ما يُفسِّرُهَا مِن مُشاهدَةٍ أوِ اسمٍ تَرجِعُ إليهِ[٧].

وتَأَخُّرُ مَرجِعِ ضميرِ الغائبِ خِلافُ الأصلِ؛ لأنَّهُ قبلَ ذِكْرِ مَرجِعِهِ مُبهَمٌ لا يُدرَى على مَن يَرجعُ، فيكونُ شبيهًا بالنكرةِ مِن حيثُ عَدَمِ التعيينِ[٨]، وتَأَخُّرُ مرجعِ الضميرِ مِن حيثُ الحكمُ نوعانِ:

---

[١] ينظر: ظاهرة اللبس في العربية ١٢٤-١٢٥.

[٢] ينظر: شرح التسهيل ١/١٥٦-١٥٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٨، و ظاهرة اللبس في العربية ١٢٤-١٢٥.

[٣] ينظر: الأصول ١/٣٧٦، والنكت ١/٤٨١، وشرح المفصل ٨/١١٦، والبحر المحيط ٢/٥٠٠، وشروح التلخيص ١/٤٥٧، وهمع الهوامع ١/٥٢٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢/٢٠٠، وحاشية الصبان ٢/٦٦، والنحو الوافي ١/٢٥٥.

[٤] كتاب سيبويه ٢/٧٧-٧٨.

[٥] ينظر: النكت ١/٤٨١، وشرح المفصل ٨/١١٦.

[٦] ينظر: البحر المحيط ٢/٥٠٠، وهمع الهوامع ١/٥٢٢، وحاشية الصبان ٢/٦٦، وحاشية الخضري ١/٣٨٥.

[٧] ينظر: التبيان ١/٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٢، وشرح التسهيل ١/١٦٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٦، وشفاء العليل ١/٢٠٦، وشرح التصريح ١/١٠٠، والخلاصة النحوية ٩٢.

[٨] ينظر: الإيضاح ٢٠١، والخصائص ٢/٢٠، وتلقيح الألباب ١٠٨، والنكت ١/٣٧، وأسرار العربية ١٠٩، وشرح المفصل ٧/٩٤، ١٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/١١.

ـ **شاذٌّ**، لا يُجيزُهُ أكثرُ النَّحويينَ في شِعرٍ ولا نَثرٍ[١]؛ لأنَّهُ مُخِلٌّ بالفصاحةِ لِضعفِ التَّأليفِ[٢]، وخصَّهُ بعضُهمْ بالضَّرورةِ[٣]، وأجازَهُ آخَرونَ في السَّعَةِ[٤]، كقولِهمْ: زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ، فقد عادَ الضميرُ مِنَ الفاعلِ المتقدِّمِ لفظًا ورتبةً، على المفعولِ المتأخِرِ لفظًا ورتبةً، ومثلُهُ قولُ الشَّاعرِ[٥]:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوْهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوْا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُوْرُ يَنْتَصِرُ

ـ **وجائزٌ** في الاستعمالِ لِوجودِ نُكتةٍ معنويَّةٍ فيهِ؛ وهي الإبهامُ ثُمَّ الإيضاحُ، فيكونُ أوقعَ في النفسِ مِن ذِكْرِ مرجعِهِ مُتقدِّمًا[٦]، ويُسمَّى هذا النَّوعُ الإضمارَ على شريطةِ التَّفسيرِ[٧]، ولا يجوزُ فيهِ السُّكوتُ على الضميرِ، بلْ لا بُدَّ مِن ذِكْرِ مُفسِّرِهِ، قال المُبرِّدُ: «إنْ قالَ قائلٌ: فهلْ يكونُ المُضمَرُ مُقدَّمًا؟ قيلَ: يكونُ ذاكَ إذا كانَ التفسيرُ لهُ لازمًا»[٨]. وقدْ حَصَرَ النحويونَ مواضعَ هذا النوعِ في الضمائرِ الآتيةِ:

---

[١] ينظر : المساعد ١١٣/١، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٩، وشرح التصريح ٢٨٣/١-٢٨٤، وهمع الهوامع ٢٢١/١، وشرح الأشموني ٥٨/٢-٦٠، وحاشية ابن حمدون ٢٣١/١ .

[٢] ينظر : شروح التلخيص ٩٧/١-٩٨ .

[٣] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٤٩٠/١-٤٩١، والمساعد ١١٣/١، وشرح التصريح ٢٨٣/١-٢٨٤، وشرح الأشموني ٥٨/٢-٦٠ .

[٤] ينظر: الخصائص ٢٩٣/١-٢٩٤، وشرح ألفية ابن معط ٤٩٠/١-٤٩١ ، والمساعد ١١٣/١، وشرح الجمل لابن هشام ١٩٩، وشفاء العليل ٤٢٣/١، وشرح التصريح ٢٨٣/١-٢٨٤ .

[٥] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٧٣.

[٦] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٧٧/٢، ٧١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٠/٣، والبسيط ٨٦٧/٢، والنحو الوافي ٢٥١/١.

[٧] ينظر : كتاب سيبويه ١٧٦/٢، والمقتضب ١٤٤/٢، والإيضاح ١٠٣، ٢٠١، والمقتصد ٤١٩/١، ودلائل الإعجاز ١٦٣، وشرح المفصل١١٤/٣، ١٣١/٧، وشرح التسهيل ١٦٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٨١/٢، والبسيط ٣٠٣/١، وارتشاف الضرب ٤٨٤/١، وشرح التصريح ٢١٠/١.

[٨] المقتضب ١٤٤/٢.

١ ــ ضميرِ الشأنِ والقِصَّةِ:

إذا كانَ الضميرُ كنايةً عن شأنٍ مُذكَّرٍ فالبصريونَ يُسمُّونَهُ ضميرَ الشَّأْنِ، أوِ الأمرِ، أو الحديثِ، وإذا كانَ كنايةً عن شأنٍ مُؤنَّثٍ يُسمُّونَهُ ضميرَ القِصَّةِ[١]، ومِن شواهدِهِ قولُهُ تعالَى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٢]، وقولُهُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[٣]، وقولُهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[٤]، وقولُ الشاعرِ[٥]:

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُوْ الْكُلُوْمُ وَإِنَّمَا نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِيْ

والكوفيونَ يُسمُّونَهُ ضميرَ المجهولِ[٦]، قالَ ابنُ الحاجبِ: «وتسميةُ البصريينَ أقربُ؛ لأنَّهُمْ سَمَّوْهُ باعتبارِ معناهُ، لأنَّ معناهُ الشأنُ والقِصَّةُ، والكوفيونَ لا يُخالفونَ

---

[١] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧١/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١١/٣، وارتشاف الضرب ٤٨٥/١، ومغني اللبيب ٦٣٦، والمساعد ١١٤/١-١١٥، وهمع الهوامع ٢٢٤/١، والنحو الوافي ٢٥٢/١، وضمير الشأن والفصل ١٣.

[٢] سورة يوسف ٩٠.

[٣] سورة الحج ٤٦.

[٤] سورة الإخلاص ١.

[٥] البيت لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣، والشعر والشعراء ٦٦٤/٢، وشرح المفصل ١١٧/٣، وخزانة الأدب ٣٩١/٥، ٤٠٠، وللهذلي في: الخصائص ١٧٠/٢، وبلا عزو في: مغني اللبيب ١٩٣. [تعفو: تبرأ. الكلوم: جمع كَلْم وهو الجرح].

[٦] ينظر: الأصول ١٨٢/١، ٢٥٧، والخصائص ٣٩٧/٢، وشرح المفصل ١٠١/٧، ٢٨/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٧٠/٣، والبحر المحيط ٤٢٨/٣، ومغني اللبيب ٦٣٦، وهمع الهوامع ٢٢٤/١، وضمير الشأن والفصل ١٤.

في أنَّ معناهُ ذلكَ، وإنَّمَا سَمَّوْهُ باسمٍ آخَرَ مُلازِمٍ، وهو كَونُهُ عائـدًا علـى غيـرِ المذكورِ، ولكنْ على مَا يُفسِّرُهُ ثانيًا ... ولا يُخالِفُ البصريونَ في أنَّهُ مجهولٌ»[1]، وتسميتُهُ بضميرِ المجهولِ تُناسِبُ موضوعَ البحثِ.

والغرضُ مِن وضعِ هذا الضميرِ الإبهامُ أَوَّلاً ثُمَّ التفسيرُ ثانيًا، لِيكونَ أوقعَ في النفسِ مِن ذِكْرِهِ مُفسَّرًا مِن أوَّلِ الأمرِ[2]. واختصَّ ضميرُ الشأنِ مِن بينِ الضـمائرِ بالأحكامِ الآتيةِ[3]:

أ ــ أنَّهُ لا يكونُ إلاَّ للغائبِ.

ب ــ أنْ يكونَ بصيغةِ المُفرَدِ المُذكَرِ، فلا يُؤنَّثُ، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَعُ.

ج ــ أنْ يكونَ مَرجِعُهُ جملةً مُصرَّحًا بطرَفَيْهَا[4].

د ــ أنْ تتأخَّرَ هذهِ الجملةُ عنهُ.

هـ ــ لا يُعطَفُ عليهِ، ولا يُؤكَّدُ، ولا يُبدَلُ منهُ.

وقد صارَ تقديرُ ضميرِ الشأنِ ــ لِكونِهِ مجهولَ المرجعِ ــ مَطِيَّةً للنحويينَ في تخريجِ بعضِ الشواهدِ التي تُخالِفُ القواعدَ النحويَّةَ المُقرَّرةَ، ومِنهَا قولُ الشاعرِ[1]:

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ٤٧١/١-٤٧٢.

[2] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٧٧/٢، ٧١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١١/٣، ١١٤، والبسيط ٨٦٧/٢.

[3] ينظر: الأصول ٢٥٧/١، والتبيان ٩٦/١، وشرح المقدمة الكافية ٧١٠/٢، وشرح المفصل ١١٨/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٢/١، وشرح التسهيل ١٣/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٧٠/٣، ١١٤، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٨/١، ٦٥٠، وارتشاف الضرب ٤٨٥/١، وهمع الهوامع ٢٢٤/١، وضمير الشأن والفصل ١٥-٢٢.

[4] زعم الكوفيون أنه يمكن تفسير ضمير الشأن بالمفرد، كما زعموا أنه يمكن حذف أحد طرفي الجملة. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٦٩/٣، والبحر المحيط ٥٠٥/١، وهمع الهوامع ٢٢٥/١.

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ

فقد جاءَ بعدَ (كانَ) الناقصةِ اسمانِ مرفوعانِ (الناسُ) و(صنفانِ)، وحَقُّهَا أنْ تَرفَعَ الاسمَ وتنصبَ الخبرَ، ولذلكَ قَدَّرَ النحويونَ اسمَهَا ضميرَ الشأنِ، و(الناسُ) مبتدأٌ، و(صنفانِ) خبرٌ، والجملةُ في مَحلِّ نصبٍ خبرٌ لـ(كانَ)[٢]. ومِمَّا قَدَّرُوا فيهِ ضميرَ الشأنِ أيضًا قولُ الآخَرِ[٣]:

أَرْجُوْ وَآمُلُ أَنْ تَدْنُوْ مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيْلُ

فالفعلُ (إِخالُ) مِن أفعالِ القلوبِ الناصبةِ مفعولَيْنِ أصلُهُمَا المُبتدأُ والخبرُ، ولكنَّهُ في هذا الشاهدِ لمْ ينصِبْ هذينِ المفعولَيْنِ بلْ بقيَا على أصلِهِمَا، على الرَّغمِ مِن أنَّهُ لمْ يُلْغَ ولَمْ يُعلَّقْ عنِ العملِ[٤]، ولذلكَ خَرَّجَهُ النحويونَ على تقديرِ المفعولِ الأَوَّلِ

---

[١] البيت للعجير في كتاب سيبويه ٧٠/١، والنكت ٢٠٨/١، والمقاصد النحوية ٤٤٤/١، وخزانة الأدب ٧٥/٩، ٧٦، والدرر ٢٢٣/١، ٤١/٢، وبلا عزو في: اللمع ٨٩، وأسرار العربية ١٣٣، وشرح الأشموني ٢٣٩/١.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٧١/١، والمقتصد ٤٢٠/١، والنكت ٢٠٨/١، وشرح المفصل ٧٧/١، وشرح الأشموني ٢٣٩/١.

[٣] البيت لكعب بن زهير في: ديوانه ٩، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ط٣، ٢٠٠٢م، شرح عمدة الحافظ ٢٤٨/١، وشرح قصيدة عب بن زهير (بانت سعاد) ٣٦، لابن حجة الحموي، تحقيق: د/ علي حسين البواب، الرياض، مكتبة المعارف، (غ.ط)، ١٩٨٥م، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢، وشرح التصريح ٢٥٨/١، وخزانة الأدب ١٤٥/٩، والدرر ١٧٢/١، ٢٥٩/٢، وبلا عزو في: أوضح المسالك ٦١/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤٤/١. [التنويل:العطيَّة].

[٤] معنى الإلغاء إبطال عمل الفعل القلبي لفظا ومحلا بسبب توسطه بين المعمولين، أو تأخره عنهما، ومعنى التعليق إبطال عمل الفعل القلبي لفظا فقط، لمجيء بعض الأدوات التي لها صدر الكلام فاصلة له عن معموليه. ويرى بعض النحويين أن الفعل (إخال) في هذا الشاهد يجوز أن يكون معلقا عن العمل بلام الابتداء المقدرة. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٧، وشرح ابن عقيل ٣٤١/١-٣٤٦، وشرح الأشموني ٢٦/٢-٣٠، أما الكوفيون والأخفش وبعض البصريين فأجازوا إلغاء الفعل القلبي حتى وإن تقدم على المفعولين. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١، وارتشاف الضرب ٦٤/٣، وشرح ابن عقيل ٣٤٤/١، وائتلاف النصرة ١٣٤، وشرح الأشموني ٢٨/٢.

ضميرَ الشأنِ، والجملةُ مِن المبتدأ والخبرِ في محلِّ نصبِ المفعولُ الثانِي[1]. ومِمَّا قُدِّرَ فيهِ ضميرُ الشأنِ أيضًا مَا رُوِيَ مِن قولِ النبيِّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُوْنَ»[2]، فاسمُ (إنَّ) ضميرُ الشأنِ، وخبرُهَا الجملةُ الاسميَّةُ، ومِثْلُهُ في التقديرِ قولُ الشاعرِ[3]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيْسَةَ يَوْما يَلْقَ فِيْهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

فـ(مَن) اسمُ شرطٍ؛ لجزمِهَا الفعلَيْنِ (يدخل)، و(يَلْقَ)، واسمُ الشرطِ حَقُّهُ الصدارةُ في الكلامِ، فلا يَعمَلُ فيهِ ما قبلَهُ مِن العواملِ، وقد سُبِقَ في هذا الشاهدِ بالحرفِ الناسخِ (إنَّ)، وصارَ ظاهرُ اسمِ الشرطِ أنَّهُ اسمٌ للحرفِ الناسخِ، وللخروجِ مِن مُخالفةِ القاعدةِ قَدَّرَ النحويونَ في هذا الشاهدِ وما جَرَى مجراهُ ضميرَ الشأنِ اسمًا لـ(إنَّ)، ويبقَى اسمُ الشرط على صدارتِهِ في جملتِهِ[4].

٢ ــ الضميرِ المجرورِ بـ(رُبَّ):

---

[1] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٧، وشرح ابن عقيل ٣٤٥/١، والمساعد ٣٦٤/١، وشرح الأشموني ٢٨/٢، وحاشية الصبان ٢٩/٢.

[2] الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١٦٧٠/٣، برقم (٢١٠٩)، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٨٣م، والسنن الكبرى للنسائي ٥٠٤/٥، برقم (٩٧٩٥)، كتاب الزينة، باب التصاوير، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.

[3] البيت للأخطل في: خزانة الأدب ٤٣٥/١، ٤٠٤/٥، ١٥٦/٩، ٤٧٤/١٠، والدرر ١٧٩/٢، وليس في ديوانه، (شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢,١٩٩٤م)، وبلا عزو في: شرح المفصل ١١٥/٣، ورصف المباني ١١٩، ومغني اللبيب ٥٦، وهمع الهوامع ٤٣٧/١، وحاشية الخضري ٢٨٩/١. [الكنيسة: مكان العبادة عند اليهود، ويقصد به هنا مكان العبادة عند النصارى. الجآذر: جمع جؤذر وهو ولد البقرة].

[4] ينظر: المقتصد ٤٦٥/١، والنكت ٧٣٧/١، وأمالي ابن الشجري ١٨/٢-١٩، ومغني اللبيب ٥٦، ٧٦٧، ٧٨٩، و شرح التصريح ٢١٠/١، وحاشية الخضري ٢٨٩/١.

يُعدُّ الإضمارُ بعدَ (رُبَّ) أحدَ مواضعِ الإضمارِ على شريطةِ التفسيرِ[١]، والأصلُ في استعمالِ (رُبَّ) أنْ تَجُرَّ الاسمَ الظاهرَ النكرةَ[٢]، نحوُ: رُبَّ رجلٍ صالحٍ أكرمتُ، وقد وَرَدَ الاستعمالُ بجرِّهَا ضميرَ الغائبِ المُفسَّرُ بنكرةٍ مُتأخِّرَةٍ عنهُ، ووجَّهَ النحويونَ ذلكَ بأنَّ هذا الضميرَ لَمَّا تأخَّرَ عنهُ مَرجِعُهُ صارَ شبيهًا بالنكرةِ في عدمِ التعيينِ[٣]، قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ: «وقالوا: رُبَّهُ رجلاً، فأضمَرُوا معهُ قبلَ الذِّكْرِ على شريطةِ التفسيرِ، كمَا فعلُوا في: (نِعْمَ رجلاً)، وإنَّمَا دخلتْ (رُبَّ) على هذا المُضمَرِ، وهي إنَّمَا تدخلُ على النكراتِ، مِن أجلِ أنَّ هذا الضميرَ ليسَ بمقصودٍ قصدُهُ، فلَمَّا كانَ غيرَ مُعيَّنٍ أَشبَهَ النكرةَ فصارَ في حُكمِهَا»[٤]، على أنَّ بعضَ النحويينَ يَرَى أنَّ هذا الضميرَ نكرةٌ كاملةُ التنكيرِ[٥].

ومِن أحكامِ هذا الضميرِ[٦]:

ــ أنَّهُ يكونُ للغائبِ.

ــ أنَّهُ يكونُ بصيغةِ المُفرَدِ المُذكَّرِ على مذهبِ البصريينَ، فيُقالُ: رُبَّهُ رَجُلاً، ورُبَّهُ امرأةً، ورُبَّهُ رَجلَيْنِ، ورُبَّهُ امرأتَيْنِ، ورُبَّهُ رجالاً، ورُبَّهُ نساءً، وأجازَ الكوفيونَ تَأنيثَهُ، وتَثنيتَهُ، وجَمعَهُ، فيُقالُ: رُبَّهُ رجلاً، ورُبَّهَا امرأةً، ورُبَّهُمَا رجلَيْنِ، ورُبَّهُمَا امرأتَيْنِ، ورُبَّهُمْ رجالاً، ورُبَّهُنَّ نساءً. ومذهبُ البصريينَ في ذلكَ أقوى، «وهو

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٦/٢، والإيضاح ٢٠١.

[٢] ينظر: الإيضاح ٢٠١، والنكت ٥٣٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١١/٣، وشرح ألفية ابن معط ٤٠٣/١، وشرح شذور الذهب ١٣٣-١٣٤.

[٣] ينظر: الخصائص ٢٠/٢، والنكت ٥٣٦/١-٥٣٧، وتلقيح الألباب ١٠٨، وشرح المفصل ١١٨/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٥/١، ١٥٠/٢، و شرح ألفية ابن معط ٤٠٣/١، ورصف المباني ١٩٠، وارتشاف الضرب ٤٦٢/٢، وشرح التصريح ٤/١، وهمع الهوامع ٣٥٠/٢-٣٥١.

[٤] الإيضاح ٢٠١.

[٥] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/١، ورصف المباني ١٩٠، وارتشاف الضرب ٤٦٢/٢، وشرح شذور الذهب ١٣٥، وشرح التصريح ٤/١، وهمع الهوامع ٣٥٠/٢-٣٥١.

[٦] ينظر: الأصول ٣٧٦/١، وشرح المقدمة الكافية ٩٥١/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٥/١، ١٥٠/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٨/٤، ورصف المباني ١٩٠، وارتشاف الضرب ٤٦٣/٢، وشفاء العليل ٦٧٨/٢، ومعاني النحو ٣٤/٣.

الجارِي على القياسِ؛ لأنَّهُ مُبهَمٌ فيجبُ أنْ يَتَّحِدَ في جميعِ وجوهِهِ قياسًا على الضميرِ في (نِعْمَ)»[1]؛ لأنَّ الضميرَ الغائبَ إذا كانَ مُفرَدًا مُذكَّرًا فهو أشدُّ الضمائرِ إبهامًا[2]، فيُناسِبُ ذلكَ كونُهُ كنايةً عن مجهولٍ.

ــ أنْ يُفسَّرَ بنكرةٍ بعدَهُ منصوبةً على التمييزِ.

٣ ــ الضميرِ المُبدَلِ مِنهُ مُفسِّرُهُ:

مِن المواضعِ التي تَقَدَّمَ فيهَا ضميرُ الغائبِ على شريطةِ التفسيرِ الضميرُ المُبدَلُ مِنهُ مُفسِّرُهُ[3]، وذلكَ بأنْ يَتقدَّمَ الضميرُ مِن غيرِ أنْ يُسبَقَ بمرجِعٍ، ثُمَّ يأتي هذا المرجعُ شاغلاً وظيفةَ البدلِ، ولمْ يُؤْتَ بالبدلِ إلاَّ لغرضِ تفسيرِ الضميرِ السابقِ[4]، قالَ سيبويهِ: «وزَعَمَ الخليلُ أنَّهُ يقولُ: مررتُ بهِ المِسكينِ، على البدلِ»[5]، ومِن الشواهدِ على ذلكَ قولُهُم: اللَّهُمَّ صَلِّ عليهِ الرَّؤوفِ الرَّحيمِ[6]. ومِمَّا خُرِّجَ على هذهِ المسألةِ أَحَدُ أَوجُهِ لغةِ (أَكَلُوْنِي البَرَاغِيْثُ)[7]، وجُعِلَ مِنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَأَسَرُّوْا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا﴾[8]، بإعرابِ (الذينَ) بدلاً مِن الضميرِ في (أسرُّوا)، وقولُ الشاعرِ[9]:

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٥/١.

[2] ينظر: شرح المفصل ٨٤/٣–٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤٧/٤–٢٤٨، والأشباه والنظائر ٢٠٤/٢.

[3] ينظر: الأصول ٤٧/٢، وارتشاف الضرب ٤٨٥/١.

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١١/٣.

[5] كتاب سيبويه ٧٥/٢.

[6] ينظر: هذا البحث ٧١.

[7] ينظر: هذا البحث ٧٢.

[8] سورة الأنبياء ٣.

[9] البيت لمحمد بن أمية في: العقد الفريد ٣٥٨/٢، لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: د/ عبد المجيد الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ولمحمد بن عبدالله العتبي في: المقاصد النحوية ٢٢٢/٢، وبلا عزو في: شرح شذور الذهب٢٢٩، وشرح ابن عقيل٣٦٦/١، وشرح الأشموني

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِيْ فَأَعْرَضْنَ عَنِّيْ بِالخُدُوْدِ النَّوَاضِرِ

بإبدالِ (الغوانِي) مِن الضميرِ (نونِ الإناثِ) المُتَّصلِ بالفعلِ (رَأَى).

٤ ــ الضميرِ المُخْبَرِ عنهُ بمُفسِّرِهِ المُفرَدِ[١]:

ومِمَّا خُرِّجَ عليهِ قولُهُ تعالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[٢]، قالَ الزمخشريُّ: «هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ إلاَّ بمَا يَتلُوهُ مِن بيانِهِ، وأصلُهُ: إنِ الحياةُ إلاَّ حياتُنَا الدُّنيَا»[٣]. ولا يصحُّ جَعْلُ هذا الضميرِ للشأنِ؛ لأنَّهُ مُفسَّرٌ بمُفرَدٍ، وشرطُ ضميرِ الشأنِ أنْ يُفسَّرَ بجملةٍ.

٥ ــ الضميرِ المُستَتِرِ في بابِ (نِعْمَ وبِئْسَ) [٤]:

مِن صُوَرِ الفاعلِ في بابِ (نِعْمَ وبِئْسَ) أنْ يكونَ ضميرًا مُستترًا ليسَ لهُ مرجعٌ مُتقدِّمٌ، وإنَّمَا يعودُ على مُتأخِّرٍ واجبِ التأخيرِ؛ لأنَّهُ مِن مواضعِ الإضمارِ على شريطةِ التفسيرِ[٥]، نحوُ: نِعْمَ رجلاً محمدٌ، وبِئْسَ كاتبًا سعيدٌ، وبذلكَ يكونُ هذا الضميرُ مجهولاً قبلَ ذِكْرِ مرجعِهِ، فيكونُ فيهِ شبهٌ مِن النكرةِ مِن حيثُ عَدَمُ التعيينِ، وشرطُ الفاعلِ في هذا البابِ ألاَّ يكونَ معرفةً مَحضةً[٦].

٤٧/٢.[الغواني: جمع غانية وهي التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي والزينة. العارض: صفحة الخد].

[١] ينظر: ارتشاف الضرب ٤٨٥/١، ومغني اللبيب ٦٣٦، والمساعد ١١٤/١، وشفاء العليل ٢٠٣/١، وحاشية الصبان ١٠٨/١، وحاشية الخضري ١١٠/١.

[٢] سورة الأنعام ٢٩، وسورة المؤمنون ٣٧.

[٣] الكشاف ١٠١/٤، وينظر: البحر المحيط ٤٢٨/٣.

[٤] استتار الضمير في باب نعم وبئس مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه ليس هناك ضمير مستتر، بل الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة هو الفاعل. ينظر: ارتشاف الضرب ٤٨٤/١.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٦/٢، و المقتضب ١٤٤/٢، والإيضاح ١١٠، وشرح المفصل ١١٨/٣.

[٦] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١، وعلل النحو ٢٩٠، ٢٩٧، والمقتصد ٣٦٣/١، ودرة الغواص ١٢٠، وأسرار العربية ١٠٩.

والأصلُ في هذا الضميرِ أنْ يكونَ مُستتِرًا، وأنْ يكونَ عندَ التقديرِ بصيغةِ الغائبِ المُفرَدِ المُذكَّرِ[١]؛ لأنَّ «الضميرَ المُفرَدَ المُذكَّرَ أشدُّ إبهامًا مِن غيرِهِ، لأنكَ لا تَستفيدُ مِنهُ إذا لمْ يَتقدَّمْهُ ما يعودُ عليهِ إلاَّ معنَى (شيءٍ)، و(شيءٌ) يَصلحُ للمُثنَّى، والمجموعِ، والمُذكَّرِ، والمُؤنَّثِ، ولو ثَنَّيتَهُ وجمعتَهُ وأَنَّثتَهُ لَتخصَّصَ ... والقصدُ بهذا الضميرِ الإبهامُ»[٢]. وقد حكَى الكِسائيُّ[٣]: نِعْمَا رَجُلَيْنِ، ونِعْمُوْا رِجالاً، بتثنيةِ الضميرِ وجمعِهِ[٤]، وهو مُخالِفٌ للقياسِ[٥].

٦ ــ الضميرِ في نحوِ: للهِ دَرُّهُ فارسًا![٦]:

هذا الضميرُ إنْ لمْ يَسبقْهُ مرجعُهُ وَجَبَ تَفسيرُهُ بنكرةٍ منصوبةٍ، فإنْ أُعرِبَتْ تمييزًا فهو مِن تمييزِ المُفرَدِ[٧]؛ لأنَّ الضميرَ في هذهِ الحالةِ في أشدِّ الحاجةِ إلى البيانِ بذِكرِ المرجعِ.

٧ ــ الضميرِ المرفوعِ بأَوَّلِ المُتنازِعَيْنِ المُعْمَلِ ثانيهمَا في الاسمِ الظاهرِ:

إنْ أُعْمِلَ العاملُ الثانِي في الاسمِ الظاهرِ ــ وهو مذهبُ البصريينَ[١] ــ فإنِ احتاجَ الأَوَّلُ إلى مرفوعٍ فإنَّهمْ يُضمِرُوْنَهُ ولا يَحذِفونَهُ؛ لامتناعِ حذفِ العُمْدَةِ

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٧/٤.

[٢] شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٧/٤-٢٤٨.

[٣] هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، من مصنفاته: معاني القرآن، ومختصر في النحو، والقراءات، والحروف، وغيرها، توفي سنة ١٨٢هـ، وقيل:١٨٣هـ، وقيل: ١٩٢هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٦٢/٢-١٦٤.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٢/٤، ٢٤٧، والمساعد ١٣٢/١، وشرح الأشموني ٣٢/٣.

[٥] ينظر: المراجع نفسها.

[٦] ذكرت هذه المسألة بالتفصيل في المبحث السابق. ينظر: هذا البحث ٢٦٣.

[٧] هناك من يرى جواز إعراب هذه النكرة حالا. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٦٧/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٧٨/١، وشرح ابن عقيل ٤٨٢/١.

عندَهمْ، وبذلكَ يحصلُ الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ[٢]، نحوُ: قَامَا وقَعَدَ أخواكَ، قالَ المُبرِّدُ: «إنْ قيلَ لكَ: مَا بالُكَ أَضمرْتَ في (قَامَا) الأخوَيْنِ مِن قبلِ أنْ تَذْكُرَهمَا، والإضمارُ لا يكونُ قبلَ المذكورِ؟ فإنَّمَا جازَ هذا الإضمارُ هَاهُنَا مِن قِبَلِ أنَّ الأخوَيْنِ ارتفعَا بـ(قَعَدَ)، فخلا (قامَ) مِن الفاعلِ، ومُحالٌ أنْ يَخلُوَ فعلٌ مِن فاعلٍ، فأَضمرْتَ فيهِ لِيصحَّ الفعلُ على مَا ذَكرْتُ لكَ ... وأُضْمِرَ على شريطةِ التفسيرِ، وتفسيرُ المُضمَرِ (أخواكَ)»[٣]. ومِن الشواهدِ على إعمالِ الثانِي والإضمارِ في الأَوَّلِ قولُ الشاعرِ[٤]:

جَفَوْنِيْ ولَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِيْ لِغَيْرِ جَمِيْلٍ مِنْ خَلِيْلِيَ مُهْمِلُ

وقولُ الآخَرِ[٥]:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وبالنظرِ إلى الضمائرِ مِن حيثُ المُوازنةُ بينَ أصلِ وضعِهَا وبينَ استعمالِهَا، نجدُ أنَّ فيهَا إبهامًا مِن وجهٍ، واختصاصًا مِن وجهٍ[٦]، أمَّا الإبهامُ فيكونُ بالنظرِ إلى

---

[١] ينظر: الإنصاف ٨٧/١، والتبيين ٢٥٢، واللباب ١٥٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٧٩/١-١٨٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٩-١٠٠، ومغني اللبيب ٦٣٥، وشرح ابن عقيل ٤١٥/١، وائتلاف النصرة ١٣٥، وشرح التصريح ٣٢٠/١، وهمع الهوامع ٩٤/٣.

[٢] ينظر: المقتضب ١٤٤/٢-١٤٥، والإيضاح ١٠٣، شرح الألفية لابن الناظم ٩٩-١٠٠، وشرح التصريح ٣٢٠/١.

[٣] المقتضب ٧٧/٤.

[٤] سبق تخريجه. ينظر: هذا البحث ٧٢.

[٥] البيت لطفيل بن عوف الغنوي في: كتاب سيبويه ٧٧/١، وأساس البلاغة (دمي)، و(شعر)، والإنصاف ٩١/١، والرد على النحاة ٩٧، وشرح المفصل ٧٨/١، ولسان العرب (كمت)، و(شعر)، وبلا عزو في: المقتضب ٧٥/٤، وشرح الأشموني ١٠٤/٢. [الكمت: جمع أكمت، وهو الأحمر الذي يخالطه سواد. المدماة: شديدة الحمرة مثل الدم. المتن: الظهر. اسشعرت: جعلته شعارا، والشعار من الثياب ما يلي الجسد. مُذهَب: مموه بالذهب].

[٦] ينظر: شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١، وارتشاف الضرب ٤٦١/١، ٤٩٦، وشفاء العليل ٢١١/١، وشرح التصريح ١١٣/١-١١٤، وجامع الدروس العربية ١٠٩/١، وعلم الدلالة (علم المعنى) ٣٩.

أصلِ الوضعِ، فالضميرُ (أنَا) صالحٌ لِكُلِّ مُتكلِّمٍ، والضميرُ (أَنْتَ) صالحٌ لكلِّ مُخاطَبٍ، والضميرُ (هُوَ) صالحٌ لكلِّ غائبٍ، وأمَّا الاختصاصُ فيكونُ بالنظرِ إلى الاستعمالِ، فالضميرُ (أنَا) لا يَتجاوزُ غيرَ الناطِقِ بهِ، والضميرُ (أنتَ) لا يَتجاوزُ غيرَ المُخاطَبِ بهِ، المُشاهَدِ مِن قِبَلِ المُتكلِّمِ، والضميرُ (هو) لا يتجاوزُ مَا يُفهَمُ مِن مرجعِهِ.

وقد أشارَ ابنُ مالكٍ إلى هذهِ المَسألةِ في قولِهِ: «المُضمَرَاتُ ... كُلٌّ واحدٍ مِنهَا مَخصوصٌ باعتبارٍ، غيرُ مخصوصٍ باعتبارٍ، وذلكَ أنَّ لفظَ (أنَا) وُضِعَ لِيَخُصَّ بهِ المُتكلِّمُ نفسَهُ، ولكلِّ مُتكلِّمٍ مِنهُ نصيبٌ حِينَ يَقصدُ نفسَهُ، فهو مَخصوصٌ باعتبارِ كونِهِ لا يتناولُ غيرَ الناطقِ بهِ، وغيرُ مخصوصٍ باعتبارِ صلاحيَّتِهِ لكلِّ مُخْبِرٍ عن نفسِهِ»[1]. وبهذا يَصدقُ على الضمائرِ أنَّهَا مِنَ الشبيهِ بالمُبهَمِ.

ط ــ اسمِ الإشارةِ:

اسمُ الإشارةِ في اصطلاحِ النحويينَ اسمٌ دلَّ على مُسمًّى وإشارةٍ إليهِ[2]، ومِن أسماءِ الإشارةِ ما هو للمُذَكَّرِ (ذَا، وذَاءِ، وذَانِ، وذَيْنِ)، ومِنهَا ما هو للمؤنَّثِ (تَا، وتِي، وتِهْ، وذِهْ، وذِهِ، وذِي، وتانِ، وتَيْنِ)، ومِنهَا ما هو مُشترَكٌ بينَهمَا، وهو مَا كانَ للجمعِ (أُولاَءِ، وأُولَى)[3]، ويُشارُ إلى المكانِ بـ(هُنَا، وهَنَّا، وهِنَّا، وهُنَّا، وثَمَّ)[4].

---

[1] شرح التسهيل ١/١٧٠.

[2] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٧٩، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٥، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٧٤، وشرح التصريح ١/١٢٦.

[3] ينظر: شرح المفصل ٣/١٢٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٥، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٧٣، وشرح التصريح ١/١٢٦-١٢٧، وهمع الهوامع ١/٢٤٤.

[4] ينظر: شرح المفصل ٣/١٣٧-١٣٨، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٨، وشرح التصريح ١/١٢٩.

وقد أَطلقَ النحويونَ على اسمِ الإشارةِ الاسمَ المُبهَمَ[١]، ومِن نُصوصِهِمْ في ذلكَ قولُ سيبويهِ: «هذا بابُ تغييرِ الأسماءِ المُبهَمَةِ إذا صارتْ علاماتٍ خاصَّةً، وذلكَ: ذَا، وذِيْ، وتَا، وأُلا، وأُلاءِ»[٢]، وقولُ المُبرِّدِ: «ومِن الأسماءِ المُبهَمةِ، وهي التي تَقَعُ للإشارةِ ولا تَخُصُّ شيئًا دونَ شيءٍ، وهي: هذا، وهذاكَ، وهؤُلاءِ، ونحوُهُ»[٣]، وقولُ ابنِ يعيشَ: «الأسماءُ المُبهَمَةُ وهي ضربانِ: أسماءُ الإشارةِ والموصولاتُ»[٤]. وقد عَلَّلُوا إبهامَهَا بأنَّهَا أسماءٌ عامَّةٌ تَقَعُ على كُلِّ شيءٍ مِن العاقلِ وغيرِ العاقلِ، ولا تَخُصُّ شيئًا دونَ شيءٍ[٥]، ومِن ذلكَ قولُ ابنِ السَّرَّاجِ: «(هذا) اسمٌ مُبهَمٌ يصلحُ أنْ تُشيرَ بهِ إلى كلِّ ما بِحضرتِكَ»[٦]، وقولُ ابنِ يعيشَ: «المعنِيُّ بالإبهامِ وقوعُهَا على كلِّ شيءٍ مِن حيوانٍ وجمادٍ وغيرِهَا، ولا تَختصُّ مُسمًّى دونَ مُسمًّى»[٧]. ومِن الأدلَّةِ على إبهامِهَا أيضًا افتقارُهَا في إبانةِ مُسمَّاهَا إلى إشارةٍ حِسِّيَّةٍ، أو إلى الإتباعِ باسمِ جنسٍ[٨]، ومِن غيرِ الإشارةِ أوِ اسمِ الجنسِ لا يكونُ لاسمِ الإشارةِ معنًى.

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٥/٢، ١٢، ٧٧، ٤١١/٣، ٢٢٨/٤، والمقتضب ١٧٢/٣، ٢٠٥/٤، ٢٧٧، والأصول ١٤٩/١، ٣٧٤، ٣٢/٢، ١١٧، والإيضاح ٢١٨-٢١٩، والنكت ٤٤٢/١، ٨٥٦/٢، ٩٤٤، وشرح المفصل ٢٤/١، ٥٦/٣، ١٢٦، ١٣٩/٥، ١٤٠/٧، ١١٦/٨، والبسيط ٣٢٢/١.

[٢] كتاب سيبويه ٢٨٠/٣.

[٣] المقتضب ١٨٦/٣.

[٤] شرح المفصل ٨٦/٥.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ١٢٥/١، ٢٨٠/٣، و المقتضب ٢٨٧/٢، ١٨٦/٣، ٢١٦/٤، ٢٢٠، ٢٨٣، والأصول ٣٦٨/١، والمسائل البغداديات ٢٦٠، وشرح المفصل ٥٧/٣، ١٢٦، ١١٦/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٢١/٣، والبسيط ٣٠٨/١، وحاشية ابن حمدون ٥١٦/٢.

[٦] الأصول ٣٢/٢.

[٧] شرح المفصل ٨٦/٥.

[٨] ينظر: المقتضب ٢١٦/٤، ٢٢٠، والأصول في النحو ٣٢/٢، والمسائل البغداديات ٢٦٠-٢٦١، والمقتصد ٩٢٣/٢، وشرح المفصل ٥٧/٣، ١٢٦، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١، وشرح التسهيل ٢٥٢/١، والبحر المحيط ٧٢/١، والمساعد ١٩٤/١، وحاشية ابن حمدون ٥١٦/٢.

وأَوَّلُ ما يَنبهِمُ في اسمِ الإشارةِ الجنسُ[1]، فإنْ لمْ يَتَّضحَ بالإشارةِ الحِسِّيَّةِ وَجَبَ إتباعُهُ باسمِ الجنسِ، فإنْ كانَ الجنسُ المُشارُ إليهِ مُتعدِّدًا وَجَبَ إتباعُ اسمِ الجنسِ باسمٍ مُشتَقٍّ، على النحوِ الآتِي: (هذا)، (هذا الرَّجُلُ)، (هذا الرجلُ الطويلُ)، قالَ ابنُ أَبِي الرَّبِيْعِ: «إذا قُلْتَ: جاءَنِي زيدٌ، فقد تَبيَّنَ جِنسُهُ، وإنَّمَا وَقَعَ الإشكالُ في الوصفِ، فقُلْتَ: زيدٌ العاقلُ، وانفصلَ بذلكَ مِن غيرِهِ، وهكذا جميعُ الصفاتِ إلاَّ المُبهَمَ، فإنَّ أَوَّلَ مَا يَنْبَهِمُ فيهِ الجنسُ، وجاءَ (الرجلُ) ومَا أشبهَهُ مِمَّا يدلُّ على الجنسِ لبيانِ ذلكَ مِنهُ، فصارَ بمنزلةِ (زيدٍ) إذا جِئْتَ بهِ، ثُمَّ إنْ وَقَعَ انبهامٌ بعدَ ذلكَ أُزيلَ بمَا يدلُّ على الصفةِ، وجَرَى مجرَى (زيدٍ)، فتقولُ: جاءَنِي هذا الرجلُ العاقلُ»[2].

ولإبهامِ اسمِ الإشارةِ يُعاقِبُ (أَيًّا) في وقوعِهِ وصلةً لِنداءِ مَا فيهِ (أَلْ)[3]، فيأخذُ أحكامَهَا مِن حيثُ وجوبُ الإتباعِ باسمٍ مرفوعٍ مُحلًّى بـ(أَلْ)، هو المُنادَى في الحقيقةِ، ويكونُ اسمُ الإشارةِ وصلةً لندائِهِ، وفاصلاً بينَهُ وبينَ حرفِ النداءِ، فيُقالُ: يا هذا الرجلُ، كما يُقالُ: يا أيُّهَا الرجلُ. قالَ ابنُ يعيشَ: «المُبهَمُ في النداءِ شيئانِ، أحدُهُمَا (أيٌّ)، والثاني اسمُ الإشارةِ ... وقد يَستغنُونَ باسمِ الإشارةِ عن (أيٍّ)، فيُوقِعُونَهَا موقعَهَا فيقولونَ: يا ذا الرجلُ، ويا هذا الرجلُ، فيكونُ (ذَا) وصلةً كمَا كانتْ (أيٌّ) وصلةً، وتَلزمُهَا الصفةُ كمَا تَلزمُ (أيًّا)»[4]. والفرقُ بَينَهُمَا أنَّ (أيًّا) في النداءِ يَجبُ أنْ تكونَ وصلةً لنداءِ ما فيهِ (أَلْ)، أمَّا اسمُ الإشارةِ فقد يكونُ وصلةً لنداءِ ما فيهِ (أَلْ)، وقد يكونُ مُنادًى مُستقِلاً بنفسِهِ[5]، فيُقالُ: (يا هذا) مِن غيرِ أنْ

---

[1] ينظر: الأصول ٣٦٨/١، ٣٢/٢، والبغداديات ٢٦٠، وشرح المفصل ٥٧/٣، ٨٦/٥، ١٤٠/٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/١، والبسيط ٣٢٢/١، ٨٩٨/٢.

[2] البسيط ٣٢٢/١.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ١٨٩/٢، وشرح المكودي ٥١٥/٢، والأشباه والنظائر ٣٥٦/١، وحاشية الصبان ١٦٨/١، ١٥١/٣، والنحو الوافي ٥١/٤.

[4] شرح المفصل ٧/٢.

[5] ينظر: شرح المفصل ٧/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١، والأشباه والنظائر ٣٥٦/١، وحاشية الصبان ١٦٨/١، ١٥١/٣، والنحو الوافي ٥١/٤.

يُتبَعَ باسمِ الجنسِ، والسببُ في ذلكَ أنَّ (أيًّا) «وُضِعَ مُبهَمًا مُزَالَ الإبهامِ باسمٍ بعدَهُ، بخِلافِ اسمِ الإشارةِ فإنَّهُ قدْ يَزولُ إبهامُهُ بالإشارةِ الحِسِّيَّةِ»[١].

وبالمُوازنةِ بينَ أصلِ وضعِ اسمِ الإشارةِ واستعمالهِ نجدُ أنَّهُ مُبهَمٌ مِن وجهٍ، مُختصٌّ مِن وجهٍ[٢]، فاسمُ الإشارةِ (هذا) مِن حيثُ أصلُ الوضعِ صالحٌ لكلِّ مُشارٍ إليهِ مُفرَدٍ مُذكَّرٍ، وهو مِن حيثُ الاستعمالِ لا يُشارُ بهِ إلاَّ إلى مُفرَدٍ مُذكَّرٍ مَخصوصٍ، قالَ خالدٌ الأزهريُّ: «نحوُ (هذا) إنَّمَا يُعيِّنُ مُسمَّاهُ مَا دامَ حاضرًا، فإذا فَارَقَهُ الحُضورُ فارقَهُ التعيينُ، قالَ الشَّاطِبِيُّ[٣]: فإنَّ (ذا) مَثَلاً وُضِعَ لشخصٍ مُفرَدٍ قريبٍ، فهو باعتبارِ الحالِ والمَحلِّ معرفةٌ، وباعتبارِ صلاحيَّةِ لفظِهِ لكلِّ مَنِ اتَّصَفَ بتلكَ الحالِ وحَلَّ ذلكَ المَحلَّ غيرَ معرفةٍ»[٤]، ويُقالُ مِثْلَ ذلكَ في بقيَّةِ أسماءِ الإشارةِ. وبهذا يَصدُقُ على أسماءِ الإشارةِ أنَّهَا مِن الشبيهِ بالمُبهَمِ.

ي ــ الاسمِ الموصولِ:

سُمِّيَ الموصولُ بهذا الاسمِ؛ لأنَّهُ يَفتقِرُ إلى الوصلِ بمَا يُتَمِّمُ معناهُ ويُوضِّحُهُ، فلو ذُكِرَ مِن غيرِ صِلَةٍ لمْ يُفهَمْ مِنهُ معنًى[٥]. وتُقسَّمُ الأسماءُ الموصولةُ مِن حيثُ الدلالةُ على قِسمَيْنِ[١]:

---

[١] شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١-٣٤٠.

[٢] ينظر: شرح التسهيل ١٧٠/١، وشرح ألفية ابن معط ٦٨٣/١، وارتشاف الضرب ٤٦١/١، ٤٩٦، وهمع الهوامع ٢٣٢/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١١٣/١-١١٤، وحاشية ابن حمدون ٩٣/١، والكواكب الدرية ١١٥/١، وجامع الدروس العربية ١٠٩/١.

[٣] هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، كان من أئمة المالكية، من مصنفاته: الموافقات في أصول الفقه، وأصول النحو، وشرح الألفية المسمى المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية. توفي سنة ٧٩٠هـ. ينظر: الأعلام ٧٥/١.

[٤] شرح التصريح ١١٤/١.

[٥] ينظر: المقتضب ١٩٧/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٧١/١، وأسرار العربية ٣٢٦، وشرح المفصل ١٥٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨١/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٢١/٣، وشرح التصريح ١٣١/١، وشرح الأشموني ١٤٦/١، والنحو الوافي ٣٧٣/١.

ـ أسماءٍ خاصَّةٍ[٢]، وهي: (الَّذِيْ) للمُفرَدِ المُـذكَّرِ، و(الَّتِـي) للمُفـرَدِ المُؤنَّـثِ، و(اللَّذانِ، واللَّذَيْنِ) لتثنيةِ المُذكَّرِ، و(اللَّتانِ، واللَّتَيْنِ) لتثنيةِ المُؤنَّثِ، و(الَّذِيْنَ) لجمـعِ الذُّكُورِ، و(اللَّاتِي، واللَّائِي، واللَّواتِي) لجمعِ الإنـاثِ، و(الأُلَـى، والأُلاءِ) لجمـعِ الذُّكُورِ والإناثِ على السَّواءِ.

ـ أسماءٍ مُشترَكةٍ، وهي: (مَنْ، ومَا، وأَيٌّ، وأَلْ، وذَا، وذُوْ[٣])، وهي مُشترَكةٌ بينَ المُفرَدِ والمُثنَّى والجمعِ، والمُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، فـ(مَن) لِعُمومِ العاقلِ، وقد تُستعمَلُ في غيرِ العاقلِ إذا اخْتَلَطَ بهِ وغُلِّبَ العاقلُ، و(مَا) لِعُمومِ غيرِ العاقلِ، ولِصفاتِ العاقلِ، وقد تُستعمَلُ في ذاتِ العاقلِ إذا اختلطَ بهِ وغُلِّبَ غيرُ العاقلِ، وتُستعمَلُ في المُـبهَمِ أمرُهُ، وهو المَشكُوكُ فيهِ لِبُعدِهِ، و(أَلْ، وذَا، وذُوْ) تَشترِكُ في العاقلِ وغيرِ العاقلِ.

---

[١] ينظر: اللباب ١١٣/٢، وأوضح المسالك ١٢٧/١، ١٣٤، وشرح قطر الندى ١١٢-١١٣، والمساعد ١٤٦/١، وشرح المكودي ١١٠/١، وشرح التصريح ١٣١/١، وشرح الأشموني ١٤٦/١، وحاشية الصبان ١٤٦/١، ١٥١، وجامع الدروس العربية ١٣٠/١، ١٣٢.

[٢] قد يفيد الموصول المختص الجنس فيزول عنه الاختصاص فيكون كالمشترك في إفادة العموم، ومما خُرِّجَ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِيْ جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُـمُ الْمُتَّقُوْنَ﴾ [سورة الزمر ٣٢]، ويكثر ذلك إذا شابه الاسم الموصول اسم الشرط في العموم واقتران خبره بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوْهُمَا﴾ [سورة النساء ١٦]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ قَالُوْا رَبُّنَا اللهُ ثُـمَّ اسْتَقَامُوْا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِـمْ﴾ [سورة الأحقاف ١٣]. ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٩/٢، والمقتضب ١٩٦/٣، والتبيان ٢٢٣/١، وشرح التسهيل ١٩١/١-١٩٢، وشواهد التوضيح ١٨٤، والمساعد ١٤٢/١، وشرح التصريح ٨٨/١، ١٧٤.

[٣] تستعمل (ذو) اسما موصولا في لغة طيء. ينظر: أوضح المسالك ١٣٩/١، وشرح ابن عقيل ١٥٩/١، والمساعد ١٤٧/١، وشرح المكودي ١١٠/١، وشرح الأشموني ١٥١/١، وجامع الدروس العربية ١٣٧/١. ويشترط لاستعمال (ذا) اسما موصولا عند البصريين: ألا تكون مشارا بها، وألا تكون ملغاة، وأن يتقدمها استفهام بـ(ما)، أو بـ(من). ينظر: ارتشاف الضرب ٥٢٩/١-٥٣٠، وشرح التصريح ١٣٨/١-١٣٩، وحاشية الصبان ١٦٠/١، وجامع الدروس العربية ١٣٤/١-١٣٥، والنحو الوافي ٣٥٩/١. وأجاز الكوفيون استعمال جميع أسماء الإشارة موصولات. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/١-١٧٠، وارتشاف الضرب ٥٢٩/١-٥٣٠، والنكت الحسان ٤٨، وشرح التصريح ١٤٠/١.

والذي يُعيِّنُ نوعَ ما وَقَعَتْ عليهِ هو ضميرُ الصلةِ[١]، فلو قِيْلَ: جاءَ مَن فازَ بالجائزةِ، عُلِمَ أنَّ (مَن) واقعةٌ على المُفرَدِ المُذكَّرِ، ولو قيلَ: جاءَ مَن فازتْ بالجائزةِ، عُلِمَ أنَّ (مَن) واقعةٌ على المُفرَدِ المُؤنَّثِ، وإذا قيلَ: جاءَ مَن فازَا بالجائزةِ، عُلِمَ أنَّ (مَن) واقعةٌ على المُثنَّى المُذكَّرِ، وهكذا في بقيَّةِ الأسماءِ.

وقد جعلَ النحويونَ الاسمَ الموصولَ قَرِيْنَ اسمَ الإشارةِ في إطلاق اسمِ المُبهَمِ عليهِ[٢]، ومِن ذلكَ قولُ ابنِ يعيشَ: «الأسماءُ المُبهَمةُ وهي ضربانِ: أسماءُ الإشارةِ والموصولاتُ»[٣]، وقولُ رضيِّ الدينِ الاستراباذيِّ: «ويُعنَى بالمُبهَماتِ أسماءُ الإشارةِ والموصولاتُ»[٤]، كمَا نَصُّوا على إبهامِهَا إجمالاً وتفصيلاً[٥]، فمِنَ النَّصِّ على إبهامِهَا إجمالاً قولُ المُبرِّدِ: «اعلمْ أنَّ الصلةَ مُوضِّحَةٌ للاسمِ، فلذلكَ كانتْ في هذهِ الأسماءِ المُبهَمةِ وما شَاكَلَهَا في المعنى، ألا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ: جاءَنِي الذي، أو مررتُ بالذي، لمْ يَدلَّكَ ذلكَ على شيءٍ حتَّى تقولَ: مررتُ بالذي قامَ، أو مررتُ بالذي مِن حالِهِ كَذَا وكَذَا»[٦]، وقولُ ابنِ يعيشَ: «اعلمْ أنَّ الموصولاتِ ضربٌ مِن المُبهَماتِ»[٧]، ومِن النَّصِّ على إبهامِهَا تفصيلاً بنسبةِ الإبهامِ إلى بعضٍ مِنهَا قولُ ابنِ السَّرَّاجِ: «الذي، ومَن، ومَا، مُبهَماتٌ لا تَتِمُّ في الإخبارِ إلاَّ بصلاتٍ»[٨]، وقولُ

---

[١] ينظر: حاشية الشهاب ٤٠٥/١، وحاشية ابن حمدون ١١٠/١، والنحو الوافي ٣٤٧/١.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٤٨٧/٣، وشرح ألفية ابن معط ٦٨٣/١، والنحو الوافي ٣٣٨/١.

[٣] شرح المفصل ٨٦/٥.

[٤] شرح كافية ابن الحاجب ٣٢١/٣.

[٥] ينظر: المقتضب ٢٩٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٧١/١، والإنصاف ٣٣٨/١، وشرح المفصل ١٣/٤، والبرهان ٤٢٣/٤، وشرح التصريح ١٣٦/١، والنحو الوافي ٢٤٠/١، ٣٧٣.

[٦] المقتضب ١٩٧/٣.

[٧] شرح المفصل ١٣٩/٣.

[٨] الأصول ٦٨/٢.

الصَّبَّانِ في (أيٍّ): «لِوضعِهَا على الإبهامِ مُحتاجَةٌ إلى تعريفِ جِنْسِ مَا وَقعتْ عليهِ، وإلى تعريفِ عينِهِ، فالأَوَّلُ بالمُضافِ إليهِ، والثانِي بالصلةِ»[1].

وقد عَلَّلَ النحويونَ إبهامَ الأسماءِ الموصولةِ بأمرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عُمومُ الاسمِ الموصولِ بإمكانِ وقوعِهِ على كُلِّ شيءٍ مِن حيوانٍ وجمادٍ، فهو لا يَخُصُّ مُسمًّى دونَ مُسمًّى[2].

وثانيهمَا: افتقارُ الاسمِ الموصولِ إلى الصلةِ؛ لأنَّهُ اسمٌ ناقصٌ لا يَتِمُّ معناهُ إلاَّ بالصلةِ[3]، وإذا كانَ الاسمُ الموصولُ (أيًّا) فإنَّهُ يَفتقِرُ ــ علاوةً على الصلةِ ــ إلى المُضافِ إليهِ[4]، بسببِ تَوغُّلِهِ في الإبهامِ.

ويَرَى الباحثُ أنَّ الموصولَ مُبهَمٌ مِن وجهٍ، ومُختصٌّ مِن وجهٍ، فإبهامُهُ مِن حيثُ إنَّهُ يَصلحُ لكلِّ مَنِ اتَّصَفَ بالصلةِ[5]، فـ(الذي قامَ) يَصلحُ لكلِّ مَنِ اتَّصَفَ بالقيامِ، فإنَّهُ في هذهِ الحالةِ لا يَدلُّ على التَّعيينِ، واختصاصُهُ مِن حيثُ استعمالُهُ في مَعهُودٍ بينَ المُتكلِّمِ والسامعِ[6]. وقد أَلْمَحَ إلى هذهِ المسألةِ بعضُ النحويينَ كالعُكْبُرِيِّ وابنِ قَيِّمِ الجوزيَّةِ في تفسيرِ قولِهِ تعالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[7]، على القولِ بجعلِ (غيرٍ) نعتًا لـ(الَّذِيْنَ)، قالَ العكبريُّ: «قيلَ إنَّ

---

[1] حاشية الصبان ١٦٧/١، وينظر: ٢٤٣/٢-٢٤٤.

[2] ينظر: المقتضب ٢٩٦/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٣، ١٣/٤، ٨٦/٥، ١٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨٧/١، والنحو الوافي ٣٣٨/١-٣٣٩.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ١٠٥/٢-١٠٧، ٣٤٧، ١٣٥/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٧١/١، ٤٨١، والأصول ٦٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨١/١، والبسيط ١٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٥٦/١، وشرح التصريح ١٤٠/١، وحاشية الخضري ١٤٧/١.

[4] ينظر: الكواكب الدرية ١١٥/١، وجامع الدروس العربية ١٠٩/١.

[5] ينظر: إيضاح الشعر ٤٥٤، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٣٥/١-١٣٦، وحاشية الصبان ١٦٧/١، ٢٤٣/٢-٢٤٤.

[6] ينظر: شرح التصريح ٣٦٠/١، ٢٠٠/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٣٦٠/١، وجامع الدروس العربية ٧٨/١، ١٠٩.

[7] سورة الفاتحة ٧.

(الذي) قريبٌ مِن النكرةِ؛ لأنَّهُ لمْ يقصدْ بهِ قَصْدَ قومٍ بأعيانِهِمْ، و(غيرِ المغضوبِ) قريبٌ مِن المعرفةِ بالتخصيصِ الحاصلِ لَهَا بالإضافةِ، فكلُ واحدٍ مِنهُمَا فيهِ إبهامٌ مِن وجهٍ، واختصاصٌ مِن وجهٍ»[1]، وبذلكَ يَصدقُ على الاسمِ الموصولِ أنَّهُ مِن الشبيهِ بالمُبهَمِ.

ك ــ الكناياتِ العَدَدِيَّةِ:

كَنَى العربُ عنِ الأعدادِ بألفاظٍ مِنهَا: (كَمِ) الاستفهاميَّةُ، و(كَمْ، وكَأَيِّنْ، وكَذَا) الخبريَّاتُ، وبِضْعٌ، ونَيِّفٌ، ورَهْطٌ ونَفَرٌ، وعُصْبَةٌ، وذَوْدٌ. والجامعُ بينَ هذهِ الكناياتِ دلالتُهَا على عددٍ غيرِ مُعيَّنٍ، مُبهَمِ الجنسِ والمِقدارِ[2]، فهي تَصلحُ لكلِّ مَعدودٍ، عاقلٍ أو غيرِ عاقلٍ، مُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ، قليلٍ أو كثيرٍ[3].

والغرضُ مِن استعمالِ هذهِ الكناياتِ يُمكِنُ إجمالُهُ في أمرَيْنِ:

ــ أَوَّلُهمَا: الدلالةُ على الإبهامِ والاختصارِ، ويكونُ ذلكَ باستعمالِ (كَمِ) الاستفهاميَّةِ[4]، أمَّا الإبهامُ فلدلالتِهَا على عددٍ مُبهَمِ الجنسِ والمقدارِ، وأمَّا الاختصارُ فلِتضمُّنِهَا معنى همزةِ الاستفهامِ، قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: «(كَمِ) اسمٌ لعددٍ مُبهَمٍ، فقالُوا: كَمْ مَالُكَ؟ فأوقَعُوا (كَمْ) موقِعَ الألفِ، لِمَا في ذلكَ مِن الحكمةِ

---

[1] التبيان ١٠/١، وينظر: بدائع الفوائد ٢٦٣/٢.

[2] ينظر: شرح المفصل ١٢٥/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٤/٤، وشرح التسهيل ٤١٨/٢، والمساعد ١٠٦/٢، وشرح قطر الندى ٢٦١، وحاشية ابن حمدون ٦٥٧/٢، وجامع الدروس العربية ١٤٩/١، ١١٤/٣-١١٩.

[3] المشهور أن (كم) الخبرية، و(كأين) تختصان بالكناية عن العدد الكثير، وقيل إن (كم) تقع على القليل والكثير. ينظر: أسرار العربية ١٩٧، وشرح المفصل ١٣٢/٤، ٤/٨، وارتشاف الضرب ٣٧٧/١.

[4] ينظر: الأصول ١٣٥/٢، والخصائص ٨٢/١.

والاختصارِ، إذْ كانَ أغناهمْ عن أنْ يقولُوا: أَعِشــرونَ مالُــكَ؟ أثلاثــونَ مالُــكَ؟ أخمسونَ؟ والعددُ بلا نهايةٍ، فأتَوا باسمٍ يَنتظِمُ العددَ كُلَّهُ»[١].

وثانيهمَا: الإبهامُ على السامعِ لغرضٍ يَقصدُهُ المُتكلِّمُ[٢].

كَمَا أنَّ سببَ إبهامِهَا يُمكِنُ إجمالُهُ في أَمرَيْنِ:

أَوَّلُهمَا: عُمومُ هذهِ الأسماءِ بوقوعِهَا على كُلِّ شيءٍ يصلحُ للعدِّ[٣].

وثانيهمَا: افتقارُهَا في الدلالةِ على معناهَا إلى مُمَيِّزٍ يُفسِّرُهَا[٤].

ـ (كَمِ) الاستفهاميَّةُ:

اسمٌ يُستفهَمُ بهِ عن عددٍ مُبهَمٍ، مجهولِ الجنسِ والمِقــدارِ[٥]، فالمُســتفهِمُ بهَــا يَجهَلُ مقدارَ العددِ ويَظُنُّ أنَّ المُخاطَبَ يَعلمُهُ فاستفهمَ عنهُ[٦]، قالَ الأنباريُّ: «(كَمْ) في الاستفهامِ بمنزلةِ عددٍ يصلحُ للعددِ القليلِ والكثيرِ؛ لأنَّ المُستفهِمَ يَسألُ عن عددٍ كثيرٍ وقليلٍ، ولا يَعلمُ مقدارَ ما يَستفهِمُ عنهُ»[٧]، أمَّا جِنسُ المعدودِ فالجهلُ بهِ يكونُ

---

(١) الأصول ١٣٥/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٢٦/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٥/٣، وحاشية الصبان ٧٩/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣/٢، والنكت ٣١٤/١، ورصف المباني ٢٠٥، والنحو الوافي ٥٦٨/٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤، وشرح التسهيل ٤١٨/٢، ٤٢٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٣، وشرح ألفية ابن معط ١١١٦/٢، ومغني اللبيب ٢٤٣، والمساعد ١٠٦/٢، وشرح الأشموني ٧٩/٤، ٨٣، والنحو الوافي ٥٦٨/٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٠٤/٤، وشرح قطر الندى ٢٦١، وجواهر الأدب ٤٧٦، وحاشية ابن حمدون ٦٥٧/٢، والنحو الوافي ٥٦٨/٤.

(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٨/٣-٢٣٩، وشروح التلخيص ٢٨٦/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٧٩/٢.

(٧) أسرار العربية ١٩٧.

قبلَ ذِكْرِ التمييزِ، فإذا ذُكِرَ زالَ الإبهامُ عنهُ[١]. وتمييزُ (كَـمِ) الاستفهاميَّةِ يكونُ مُفرَدًا منصوبًا[٢]، نحوُ: كَمْ كتابًا عندَكَ[٣]؟.

ـ (كَمِ) الخبريَّةُ:

اسمٌ يُكْنَى بهِ عن عددٍ مجهولِ الجنسِ، كثيرِ المقدارِ[٤]، ولكنَّهُ غيرُ مُحدَّدٍ بعددٍ، وهذا المقدارُ الكثيرُ رُبَّمَا يَعلمُهُ المُتكلِّمُ، ولكنَّهُ أرادَ أنْ يُبهمَهُ على المُخاطَبِ مُبالَغَةً في التكثيرِ[٥]، أمَّا جنسُ المعدودِ فيزولُ الإبهامُ عنهُ بذكرِ التمييزِ، الذي شرطُهُ أنْ يكونَ مجرورًا بالإضافةِ أو بـ(مِنِ) البيانيَّةِ، مُفرَدًا أو جمعًا[٦]، قالَ رضيُّ الدينِ الاستراباذيُّ: «الخبريَّةُ لعددٍ مُبهَمٍ عندَ المُخاطَبِ، ورُبَّمَا يَعرفُهُ المُتكلِّمُ، وأمَّا المعدودُ فهو مجهولٌ عندَ المُخاطَبِ في الاستفهاميَّةِ والخبريَّةِ، فلذا احتيجَ إلى التمييزِ المُبيِّنِ للمعدودِ»[٧].

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٣، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٧٩/٢، وحاشية الصبان ٧٩/٤، والنحو الوافي ٥٦٩/٤.

[٢] ينظر: الإيضاح ١٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢، وشرح ألفية ابن معط ١١١٧/٢، والمساعد ١٠٧/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١/ ج٢/ ٤٠٥.

[٣] إذا التبس تمييز (كم) الاستفهامية بالمفعول به وجب جره بـ(من). ينظر: التبيان ١٧٠/١، وارتشاف الضرب ٣٧٩/١، واللبس في الدرس النحوي ١٨٧-١٨٨، ويجوز جره بـ(من) إن دخل على (كم) حرف جر. ينظر: المسائل المنثورة ٨١، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٥/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٣، ومغني اللبيب ٢٤٥، والمساعد ١٠٨/٢.

[٤] ينظر: الأصول ٣١٧/١، وشرح المفصل ٤/٨، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤، ومغني اللبيب ٢٤٣، وشرح شذور الذهب ٤٠٣، وشرح التصريح ٢٧٩/٢، والنحو الوافي ٥٧٢/٤.

[٥] ينظر: شرح المفصل ١٢٥/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٣، وشرح قطر الندى ٢٦١، وشرح التصريح ٢٧٩/٢.

[٦] ينظر: الإيضاح ١٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢، وشرح ألفية ابن معط ١١١٧/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١/ ج٢/ ٣٩٩-٤٠٠، ٤٠٤.

[٧] شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٩/٣.

ـ **(كَأَيِّنْ)** [1]:

اسمٌ يُشبهُ (كَمِ) الخبريَّةَ[2] في الدلالةِ على عددٍ مُبهَمِ الجنسِ، كثيرِ العددِ[3]، رُبَّمَا يَعرفُهُ المُتكلِّمُ ولكنَّهُ أرادَ أنْ يُبهمَهُ على المُخاطَبِ، قالَ المالِقِيُّ: «معناهَا معنى (كَمْ)، فهي كنايةٌ عن عددٍ مُبهَمٍ واقعٍ على جميعِ المعدوداتِ، ومعناهَا التكثيرُ»[4]. أمَّا جنسُ المعدودِ فإبهامُهُ يَزولُ بذكرِ التمييزِ الذي يَغلِبُ فيهِ أنْ يكونَ مجرورًا بـ(مِنِ) البيانيَّةِ[5]، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[6]، وقولِهِ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾[7]، وقولِهِ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾[8]، ويَقِلُّ ورُودُهُ منصوبًا؛ لالتباسِهِ بالمفعولِ بهِ[9]، نحوُ قولِكَ: كَأَيِّنْ رجلاً أكرمتُ.

ـ **(كَذَا)**:

---

[1] وفيها لغات أخر، هي: (كَأْيِنْ)، و(كَائِنْ)، و(كَئِنْ)، و(كَيْئِنْ). ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٠٦/١-٣٠٧، والنكت ٥٣٢/١، وشرح المفصل ١٣٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، ولسان العرب (كين)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١/ ج٢/ ٣٤٦، ومعاني النحو ٢٩٥/٢.

[2] إفادة (كأين) التكثير هو المشهور من استعمالها، وندر الاستفهام بها. ينظر: لسان العرب (كين)، ومغني اللبيب ٢٤٦، وشرح الأشموني ٨٥/٤، ومعاني النحو ٢٩٥/٢.

[3] ينظر: شرح المفصل ١٣٤/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤، مغني اللبيب ٢٤٦، والمساعد ١١٥/٢، وشرح التصريح ٢٨١/٢، وشرح الأشموني ٨٥/٤، وحاشية ابن حمدون ٦٥٧/٢.

[4] رصف المباني ٢٠٥.

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، والمقرب ٣٩١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١/ ج٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

[6] سورة آل عمران ١٤٦.

[7] سورة العنكبوت ٦٠.

[8] سورة محمد ١٣.

[9] ينظر: كتاب سيبويه ١٧٠/٢-١٧١، والنكت ٥٣٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩٢، والمساعد ١١٥/٢-١١٦، وهمع الهوامع ٢٧٨/٢، واللبس في الدرس النحوي ١٨٨.

تَرِدُ في الاستعمالِ على ثلاثةِ أوجهٍ[1]:

أحدُهَا: أنْ تكونَ كَلِمَتَيْنِ بَاقيتَيْنِ على أصلِهِمَا، وهمَا كافُ التشبيهِ واسمُ الإشارةِ (ذَا)، كَمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾[2]، أيْ: أَمِثْلُ هذا عَرْشُكِ؟.

والثانِي: أنْ تكونَ كلمةً واحدةً مُركَّبةً مِن كلمتَيْنِ، ويُكنَى بهَا عن غيرِ العددِ، نحوُ: سافرْتُ إلى مكانِ كَذَا وكَذَا، وقدْ ذُكِرَتْ في الكناياتِ غيرِ العدديَّةِ.

والثالثُ: أنْ تكونَ كلمةً واحدةً مُركَّبةً مِن كلمتَيْنِ، مَكْنِيًّا بهَا عن عددٍ مُبهَمِ الجنسِ والمقدارِ، ولاتختصُّ بالتكثيرِ، بلْ تكونُ لقليلِ العددِ وكثيرِهِ[3]، والعددُ المَكْنِيُّ بهَا عنهُ قد يكونُ معلومًا عندَ المُتكلِّمِ، ولكنَّهُ أرادَ أنْ يُبهمَهُ على السامعِ.

أمَّا الجنسُ فإنَّهُ يكونُ مُبهَمًا قبلَ ذِكْرِ التمييزِ، فإذا ذُكِرَ زالَ عنهُ الإبهامُ، ومَذهَبُ جمهورِ البصريينَ أنَّ تمييزَ (كَذَا) لا يكونُ إلاَّ مُفرَدًا، سواءٌ أكانتْ هِيَ مُفرَدةً أَمْ معطوفةً على مِثلِهَا، وسواءٌ أُريدَ بهَا الكنايةُ عن قليلِ العددِ أو كثيرِهِ[4]، فيُقالُ على مَذهبِهِمْ: لِمحمدٍ عندِي كَذَا كتابًا، ولهُ عندِي كَذَا وكَذَا مَجلَّةً، ومَذهبُ الكوفيينَ وجماعةٍ مِن البصريينَ أنَّهَا تُمَيَّزُ بمَا يُمَيَّزُ بهِ العددُ المَكْنِيُّ عنهُ بهَا[5]، فيُقالُ: لمحمدٍ عندِي كَذَا كُتُب، إذا كانَ العددُ المَكنيُّ عنهُ مِن ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، ويُقالُ: لهُ عندِي كَذَا كَذَا كتابًا، إذا كانَ العددُ مِن أَحَدَ عشرَ حتَّى تِسعةَ عشرَ،

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٨٨-٣٨٩، ومغني اللبيب ٢٤٧-٢٤٩، والأشباه والنظائر ٤/١٧٥-١٧٧، وشرح الأشموني ٤/٨٧-٨٨.

[2] سورة النمل ٤٢.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٨٩، والمساعد ٢/١١٥، وشرح التصريح ٢/٢٨١، والأشباه والنظائر ٤/١٨١، ١٨٤، وحاشية الصبان ٤/٨٤، وحاشية ابن حمدون ٢/٦٥٧.

[4] ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٨٩، والمساعد ٢/١١٨-١١٩.

[5] ينظر: درة الغواص ٨٦، وارتشاف الضرب ١/٣٨٩-٣٩٠، والمساعد ٢/١١٨-١١٩، والأشباه والنظائر ٤/١٨١.

ويُقالُ: لهُ عندِي كَذَا كتابًا، إذا كانَ العددُ مِن عشرينَ إلى تِسعينَ ومَا بينَهُمَا مِنَ المعطوفاتِ، ويُقالُ: لهُ عندِي كَذَا كتابٍ، إذا كانَ العددُ مائةً، أو ألفًا، «والمسموعُ مِن لسانِ العربِ أنَّ (كَذَا) إذا كانتْ كنايةً عن غيرِ عددٍ كانتْ مُفرَدةً ومعطوفةً خاصَّةً، ولا يُحفظُ تركيبُهَا، وإذا كانتْ كنايةً عن عددٍ فلا يُحفظُ إلاَّ كونُهَا معطوفةً، ولا تُحفظُ مُفرَدَةً ولا مُركَّبَةً»[1].

ـ بِضْعٌ، وبِضْعَةٌ، ونَيِّفٌ:

أمَّا بِضْعٌ وبِضْعَةٌ فاسمَانِ يُكنَى بهمَا عن عددٍ مِن ثلاثةٍ إلى سبعةٍ[2]، وقيلَ: وقيلَ:

وقيلَ:

مِن ثلاثةٍ إلى تسعةٍ[3]، وقيلَ: مِن واحدٍ إلى عشرةٍ، ومِن أَحَدَ عشرَ إلى عشرينَ[4]، وأَيًّا كانَ القولُ الصحيحُ فإنَّهَا تَجتمعُ في أنَّ العددَ المَكنِيَّ بهَا عنهُ مُبهَمٌ غيرُ مُعيَّنٍ. والبِضْعُ والبِضْعَةُ في الأصلِ اللُّغويِّ بمعنى القِطْعَةِ[5]، والقطعةُ مِن حيثُ الدلالةُ مُبهَمَةٌ، غيرُ مُحدَّدةٍ، فيكونُ ذلكَ مِمَّا ناسبَ لفظُهُ معناهُ.

والغالبُ في استعمالِهمَا أنْ يكونَا صدرًا لعددٍ مُركَّبٍ، أو لِعددٍ معطوفٍ[6]، فإذا استُعْمِلا كذلكَ صحَّ تَسميتُهُمَا نَيِّفًا[7]، وخَصَّ بعضُ النحويينَ النَّيِّفَ بالواحدِ فمَا

---

[1] ارتشاف الضرب ٣٩٠/١، وينظر: المساعد ١١٨/٢.

[2] ينظر: تصحيح الفصيح ٣٣٣.

[3] ينظر: النكت٩٨٧/٢، ولسان العرب (بضع)، والمساعد٧٧/٢، وشفاء العليل ٥٦٦/٢، والتعريفات ٦٦، وهمع الهوامع ٢١٩/٣، وحاشية الخضري ٣١٦/٢، والنحو الوافي ٥١٨/٤-٥١٩(الهامش).

[4] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٦٤/١، وشفاء العليل ٥٦٦/٢.

[5] ينظر: تصحيح الفصيح ٣٣٤، ولسان العرب (بضع)، والمساعد ٧٧/٢.

[6] ينظر: شرح التسهيل ٤٠٠/٢-٤٠١، و ارتشاف الضرب ٣٦٤/١-٣٦٥، وحاشية الخضري ٣١٥/٢.

[7] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٦٤/١-٣٦٥، والمساعد ٧٧/٢، وشفاء العليل ٥٦٦/٢، وهمع الهوامع ٢١٩/٣.

فوقَهُ[1]، فيكونُ اسمًا مُستقِلاً مِن كناياتِ الأعدادِ، ويُستعمَلُ مِن غيرِ تاءٍ للمُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، ولا يُستعمَلُ إلاَّ معَ عِقْدٍ[2]، فيُقالُ: لهُ عشرةٌ ونَيِّفٌ، وعشرونَ ونَيِّفٌ، ومائةٌ ونَيِّفٌ، أمَّا(بِضْعٌ وبِضْعَةٌ) فقد يُستعملانِ مُفرَدَيْنِ مِن غيرِ تركيبٍ أو عطفٍ، كقولِهِ تعالَى: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾[3]، ويَأخُذَانِ حُكمَ العددِ المُفرَدِ، مِن حيثُ كونُهُ بالتَّاءِ للمُذكَّرِ، ومِن غيرِهَا للمُؤنَّثِ.

وقد أَجْمَلَ السيوطيُّ الحديثَ في هذهِ الكناياتِ، فقالَ في النَّيِّفِ: «وهو مَا دونَ العشرةِ مِن واحدٍ إلى تِسعةٍ، إنْ قُصِدَ بهِ التَّعيينُ فيُقالُ في المُذكَّرِ: واحدٌ وعشرونَ ... إلى تِسعةٍ وتِسعِينَ، ... وإنْ لمْ يُقصدْ بهِ التَّعيينُ فـ(بِضْعَةٌ) في المُذكَّرِ، و(بِضْعٌ) في المُؤنَّثِ، ... ولا يختصَّانِ ــ أَيِ البِضعةُ والبِضعُ بالعشرةِ فصاعدًا، ... ثُمَّ هما اسمُ عددٍ مُبهَمٍ مِن ثلاثٍ إلى تِسعٍ، وبذلكَ فارقَهُ النَّيِّفُ، فإنَّهُ مِن واحدٍ»[4].

وقد أكثرَ العربُ مِن الكنايةِ بأسماءِ الجُموعِ التي لا وَاحِدَ لهَا مِن لفظِهَا عنِ الأعدادِ لحاجتِهِمْ إلى ذلكَ في واقعِهِمْ، ومِن هذهِ الكناياتِ:

ــ الرَّهْطُ، والنَّفَرُ، والعُصبَةُ، والطَّائفةُ، والفَوْجُ، والفِرْقَةُ، والحِزْبُ، والزُّمْرَةُ، و... كنايةٌ عنِ الجماعةِ مِنَ الناسِ إذا كانتْ غيرَ مُعيَّنَةِ العددِ[5].

ــ الذَّوْدُ، والصِّرْمَةُ، والزِّيْمَةُ، والعِدْقَةُ، والهَجْمَةُ، والصِّدْعَةُ، و... ، كنايةٌ عنِ الجماعةِ المُبهَمَةِ العددِ مِن الإبلِ[1].

---

[1] ينظر: لسان العرب (نوف)، وارتشاف الضرب ٣٦٤/١-٣٦٥، والمساعد ٧٧/٢، وشفاء العليل ٥٦٥/٢-٥٦٦، وحاشية الخضري ٣١٥/٢.

[2] ينظر: شرح التسهيل ٤٠٠/٢-٤٠١، ولسان العرب (نوف)، وارتشاف الضرب ٣٦٤/١، وتاج العروس (نوف)، وحاشية الخضري ٣١٥/٢.

[3] سورة يوسف ٤٢.

[4] همع الهوامع ٢١٩/٣.

[5] ينظر: المخصص ١١٨/٣/١-١٢٦، ولسان العرب (عصب)، (نفر)، (رهط)، والبحر المحيط ١٩٤/٦، وتاج العروس (نفر)، (رهط).

و بالموازنةِ بينَ أسماءِ الجُموعِ هذهِ وما شابهَهَا وبينَ (كَمْ، وكَـأَيِّنْ، وكَـذَا، وبِضعٍ، وبضعةٍ، ونَيِّفٍ)، نجدُ أنَّ (كَمْ) وأخواتُهَا مُبهَمةُ الجنسِ والمقدارِ معًا، أمَّـا أسماءُ الجُموعِ فمُبهَمَةُ المقدارِ العددِيِّ فقطْ، أمَّا الجنسُ فمعلـومٌ مِـن اسـتعمالِهَا اللُّغويِّ، فيكونُ فيهَا إبهامٌ مِن وجهٍ، واختصاصٌ مِن وجهٍ، وبذلكَ يُمكِنُ جَعْلُهَا مِـن الشبيهِ بالمُبهَمِ.

وإذا وَازَنَّا بينَ العددِ الصريحِ وكناياتِهِ نجدُ أنَّ الكناياتِ ــ مِن غيـرِ أسـماءِ الجموعِ[٢] ــ أشدُّ إبهامًا مِن العددِ الصريحِ؛ وذلكَ لأنَّ العددَ الصريحَ يـدلُّ علـى العددِ المُعيَّنِ بالنَّصِّ على مقدارِهِ، ويُبْهَمُ فيهِ جنسُ المعدودِ، أمَّا الكناياتُ فالمقـدارُ والجنسُ كِلاَهُمَا مُبهَمانِ[٣]، وقد أشارَ إلى ذلكَ ابنُ مالكٍ في موازنتِهِ بـينَ العـددِ الصريحِ و(كَمْ)، فقالَ: «(كَمْ) ... استفهاميَّةٌ ...وخبريَّةٌ ... وهِي في حالتَيْهَا أشـدُّ إبهامًا مِن أسماءِ العددِ؛ لأنَّ أسماءَ العددِ تدلُّ على العددِ دلالةَ تنصيصٍ، ولا تـدلُّ على جنسِ المعدودِ، والأمرانِ بذِكْرِ (كَمْ) مُبهَمانِ، فكانَ افتقارُهَا إلى مُمَيِّزٍ أشدُّ مِن افتقارِ أسماءِ العددِ»[٤].

ثانيًا: الإبهامُ في دلالةِ حُروفِ المعانِي:

تُعدُّ حُروفُ المعانِي القسمَ الثالثَ مِن أقسامِ الكلمةِ، وانمازتْ عن قَسِيْمَيْهَا ـــ الأسماءِ والأفعالِ ــ بافتقارِهَا إليهمَا، وعدمِ استقلالِهَا بنفسِهَا فـي دلالتِهَـا علـى

---

[١] ينظر: المخصص٢/٧/١٢٨-١٣٣، ولسان العرب(ذود)، و(صدع)، و(زيم)، و(صرم)، و(هجم).

[٢] تشترك الكنايات من أسماء الجموع مع العدد الصريح في أن كلا منهما فيه إبهام من وجه، واختصاص من وجه، غير أن إبهام العدد الصريح في عدم دلالته بلفظه على جنس معين، واختصاصه في دلالته على مقدار عددي معين، أما أسماء الجموع فإبهامها من حيث عدم دلالتها على مقدار عددي معين، واختصاصها من حيث دلالتها على نوع الجنس.

[٣] ينظر: هذا البحث ٣٧٢.

[٤] شرح التسهيل ٢/٤١٨.

المعانِي[1]، وبذلكَ تكونُ مُبهَمةً. وقدِ اتَّفَقَ النحويونَ على أنَّ الحرفَ لا يدلُّ علـــى معنًى في نفسِهِ، وإنَّمَا يدلُّ على معنًى في غيرِهِ، ومِمَّا قالُوهُ في حَدِّ الحرفِ:

ــ «الحرفُ ما دلَّ على معنًى في غيرِهِ»[2].

ــ «الحرفُ لا يدلُّ على معنًى في نفسِهِ»[3].

ورَأَى بعضُ المُحقِّقِيْنَ مِن النحويينَ أنَّ الحَدَّيْنِ السابِقَيْنِ ــ وإنْ كانَا جـــامِعَيْنِ لحروفِ المعانِي كُلِّهَا ــ ليسَا بمانِعَيْنِ أنْ يدخلَ فيهمَا بعــضُ الأســماءِ، كأســماءِ الشرطِ، وأسماءِ الاستفهامِ، والأسماءِ الموصولةِ، فإنَّهَا تَشترِكُ مــعَ الحــرفِ فــي دلالتِهَا على معنًى في غيرِهَا، وإنْ كانتْ تَختلِفُ عنهَا في أنَّهَا تدلُّ على مَعانٍ فــي أنفسِهَا[4]، فالمعنى الذي في نفسِهَا هو معنَاهَا الأصلِيُّ، والمعنى الذي تُفيــدُهُ فــي غيرِهَا هو المعنى الحادِثُ بسببِ تَضمُّنِهَا معنى حرفِ الاستفهامِ أوِ الشرطِ، قــالَ الخُضَرِيُّ: «أمَّا اسمُ الاستفهامِ والشرطِ فكلٌّ مِنهمَا يدلُّ على معنًى في نفسِهِ، وعلى معنًى في غيرِهِ»[5]. ورَأَى هؤلاءِ أنَّ الحدَّ الجامِعَ المانِعَ هو أنَّ الحرفَ كلمة تــدل على معنى في غيرها فقط[6]، أو أنه كلمةٌ لا تدلُّ على معنًى في نَفسِهَا، وإنَّمَا تدلُّ

---

[1] ينظر: المخصص ٤٥/١٤/٤، ٤٦، وشرح المفصل ٨٥/٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٣٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ١١١/١، وبدائع الفوائد ٣٤/١، وحاشية الخضري ٣٣/١.

[2] الإيضاح في علل النحو ٥٤. وينظر: أسرار العربية ٣٦، وشرح المفصل ٢/٨، والإيضاح في شرح المفصل ٦٦/١، ١٣٧/٢، والبسيط ٢٨١/١، وارتشاف الضرب ٢٥٥/٣.

[3] التبيين ١٢٤، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٠/١.

[4] ينظر: المسائل العسكرية ٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/١-٩٤، وشرح كافية ابن الحاجب٦٥/٣، والبسيط ١٦٩/١، وارتشاف الضرب ٢٥٥/٣، والجنى الداني ٢١، وحاشية الخضري ٣٣/١.

[5] حاشية الخضري ٣٣/١.

[6] ينظر: اللباب ٥٠/١، وشرح الحدود النحوية ٨٢.

على معنًى في غيرِهَا[1]. قالَ ابنُ عصفورٍ ناقدًا قولَ الزَّجَّاجِيِّ[2]: (الحرفُ ما دلَّ على معنًى في غيرِهِ): «قولُهُ: والحرفُ ما دلَّ على معنًى في غيرِهِ، لـيسَ بحـدٍّ صحيحٍ للحرفِ؛ لأنَّهُ ليسَ بمانِعٍ، لأنَّ الأسماءَ قد تدلُّ على معنًى في غيرِهَـا، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: قَبِضْتُ بعضَ الدراهمِ، أَدَّتْ كلمةُ (بعضٍ) مِـن المعنـى فـي الدراهمِ مَا تُؤدِّيهِ (مِن) إذا قُلتَ: مِن الدراهمِ، فلا بُدَّ أنْ يقولَ في حَدِّ الحرفِ: كلمةٌ تدلُّ على معنًى في غيرِهَا، ولا تدلُّ على معنًى فـي نفسِـهَا، وحِينَئـذٍ لا تَـدخُلُ الأسماءُ؛ لأنَّ الأسماءَ وإنْ دَلَّتْ على معنًى في غيرِهَا فهِي معَ ذلكَ دالَّةٌ على معنًى في نفسِهَا»[3].

والمعنى الذي يدلُّ عليهِ الحرفُ في غيـرِهِ يُسـمَّى المعنَـى الإفـرَادِيَّ[4]، كالابتداءِ، والتبعيضِ، وبيانِ الجنسِ، مِن معانِي حـرفِ الجَـرِّ (مِـنْ)، ويَختلِـفُ الحرفُ عنِ الاسمِ والفعلِ في الدلالةِ على المعنَى الإفراديِّ، فالاسمُ والفعلُ يـدلاَّنِ على المعنَى الإفراديِّ مُستقِلَّيْنِ مِن غيرِ حاجةٍ إلى غيرِهِمَا، أمَّا الحرفُ فلا يـدلُّ على المعنَى الإفراديِّ مُستقِلاً بنفسِهِ، بلْ هو مُحتَاجٌ إلى غيرِهِ فـي إظهـارِ هـذا المعنَى[5]، فمعنَى حرفِ الجرِّ (مِنْ) لا يَتَّضِحُ إلاَّ بذِكْرِ مُتَعَلَّقِهِ، فهو للابتـداءِ فـي قولِكَ: سِرْتُ مِنَ الكُلِّيَّةِ، وهو للتبعيضِ في قولِكَ: أَكَلْتُ مِن الطعامِ، وهـو لبيـانِ

---

[1] ينظر: المفصل ٨٥/٣، ١٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/١-٩٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٦٥/٣-٦٦، وشرح ألفية ابن معط ٢٠٠/١، وبدائع الفوائد ٣٤/١، وحاشية الخضري ٣٣/١.

[2] هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المشهور بالزجاجي، نسبة إلى شيخه إبراهيم الزجاج، من مصنفاته: الجمل في النحو، والإيضاح الكافي، واللامات، والأمالي، وغيرها. توفي سنة ٣٣٩هـ، وقيل: ٣٤٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٧٧/٢.

[3] شرح الجمل لابن عصفور ١٠١/١.

[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٦/٣-٧، وشروح التلخيص ١١/٤، وحاشية الصبان ٦٢/١، والنحو الوافي ٧٦/١.

[5] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٣٧/٢، وشروح التلخيص ١٠/٤، والأشباه والنظائر ٧٥/٣، وحاشية الصبان ٦٢/١، والنحو الوافي ٧٦/١.

الجنسِ في قولِكَ: البابُ مِن الخشبِ، فهي تدلُّ على الابتداءِ في غيرِهَا، وتبعيضِ غيرِهَا، وبيانِ جنسِ غيرِهَا.

وقد نازَعَ بهاءُ الدِّيْنِ بنُ النَّحَّاسِ[1] النحويينَ في عَدَمِ دلالةِ الحرفِ على معنًى في نفسِهِ، وإنَّمَا دلالتُهُ على معنًى في غيرِهِ فقطْ، إذْ زَعَمَ أنَّ الحرفَ دالٌّ على معنًى في نفسِهِ[2]، نَقَلَ ذلكَ السيوطيُّ حاكيًا قولَ ابنِ النَّحَّاسِ: «والحقُّ أنَّ الحرفَ لهُ معنًى في نفسِهِ؛ لأنَّا نقولُ: لا يَخلُو المُخاطَبُ بالحرفِ مِن أنْ يَفْهَمَ موضوعَهُ لُغَةً أوْ لا، فإنْ لمْ يَفهَمْ موضوعَهُ لغةً فلا دليلَ في عدمِ فهمِهِ المعنَى أنَّهُ لا معنَى لهُ؛ لأنَّهُ لو خُوطِبَ بالاسمِ والفعلِ وهو لا يَفهَمُ موضوعَهُمَا لغةً كانَ كذلكَ، وإنْ خُوطِبَ بهِ مَن يَفهَمُ موضوعَهُ لغةً فإنَّهُ يَفهَمُ مِنهُ معنًى عَمَلاً بفَهمِهِ موضوعَهُ لغةً، كمَا إذا خَاطَبْنَا إنسانًا بـ(هلْ) وهو يَفهَمُ أنَّهَا موضوعةٌ للاستفهامِ، وكذا باقِي الحروفِ، فإذنْ عَرَفْنَا أنَّ لهُ معنًى في نفسِهِ ... فإنْ قيلَ: أيُّ فرقٍ بينَ معنَى الاسمِ والفعلِ وبينَ الحرفِ على ما ذَكَرْتَ؟ قُلْنَا: الفرقُ بينَهُمَا أنَّ كُلَّ واحدٍ مِن الاسمِ والفعلِ يُفهَمُ مِنهُ في حالِ الإفرادِ ما يُفهَمُ مِنهُ عندَ التركيبِ، بخِلافِ الحرفِ؛ لأنَّ المعنَى المفهومَ مِن الحرفِ في حالِ التركيبِ أَتَمُّ مِمَّا يُفهَمُ مِنهُ عندَ الإفرادِ»[3].

ويَرَى الباحثُ أنَّ هذهِ المُنازَعةَ شَكلِيَّةٌ؛ لأنَّ ابنَ النحاسِ أَقَرَّ بأنَّ المعنَى الذي يدلُّ عليهِ الحرفُ لا يَتَّضِحُ إلاَّ بمَا بعدَهُ، فهو مُفتَقِرٌ إلى مَا بعدَهُ افتقارًا شديدًا، وعلى كِلاَ القولَيْنِ لا يَخلُو الحرفُ مِن الإبهامِ في دلالتِهِ على المعنَى.

فافتقارُ حروفِ المعانِي إلى غيرِهَا في بيانِ المعنَى، وتَنَقُّلِهَا مِن مُسمًّى إلى آخَرَ، وعدمُ اختصاصِهَا بمُسمًّى مُعيَّنٍ، جَعَلَهَا مِن المُبهَمَاتِ.

---

[1] هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس الحلبي، أخذ العربية عن ابن عمرون، من تلاميذه: أبو حيان الأندلسي، لم يصنف شيئا إلا ما أملاه شرحا لكتاب المقرب، توفي سنة ٦٩٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/١٣-١٤.

[2] ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٩، ٣/٧٥-٧٦، وهمع الهوامع ١/٢٤.

[3] الأشباه والنظائر ٣/٧٥-٧٦.

وقد خصَّ النحويونَ بعضَ حروفِ المعانِي بالنَّصِّ علـــى إبهامِهَـــا موازنـــةً بغيرِهَا مِن الأدواتِ في بابِهَا، كنَصِّهِمْ على إبهامِ حرفِ الشرطِ (إنْ)[1]؛ لأنَّهَا تَعُـــمُّ مَا كانَ ذاتًا، أو زمانًا، أو مكانًا[2]، موازنةً بغيرِهِ مِن أدواتِ الشرطِ الجازمةِ، التي تختصُّ بمعانٍ مُحدَّدَةٍ، كاختصاصِ (مِن) بالذات العاقلةِ، واختصاصِ (مَا) بالـــذاتِ غيرِ العاقلةِ، واختصاصِ (متى) بالزمانِ، واختصاصِ (أينَ) بالمكانِ. وكذلكَ جُعِلَ الإبهامُ أَحَدَ معانِي حرفِ العطفِ (أو)[3]؛ لدلالتِهِ على أحدِ الأمرَيْنِ أوِ الأمورِ مِـــن غيرِ تعيينٍ.

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٦٠/٣، والمقتضب ٥٥/٢-٥٦، ، ٥٣٠، وعلل النحو ٤٣٥، واللباب ٥٠/٢، وشرح المفصل ٤/٩، شرح كافية ابن الحاجب ٩٦/٤، وارتشاف الضرب ٥٤٩/٢، والبحر المحيط ١٦٦/١، ٤٧٩/٢، ١٠٥/٦، والمساعد ١٣٣/٣.

[2] ينظر: المقتضب ٥٣/٢، وعلل النحو ٤٣٥، واللباب ٥٠/٢، وشرح ألفية ابن معط ٣٢٠/١، والمساعد ١٣٣/٣، والأشباه والنظائر ١٣١/٢، وأُمَّات الأبواب النحوية ٥٩.

[3] ينظر: النكت ٨٠٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٧/١، وشرح التسهيل ٢٥/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٢١/٤، وارتشاف الضرب ٢٣٤/٢، ومغني اللبيب ٨٧، والمساعد ٤٥٧/٢، وشرح التصريح ١٤٥/٢، وهمع الهوامع ١٧٣/٣.

الخَاتِمَةُ

الإبهامُ موضوعٌ دلالِيٌّ، أَفادَ مِنهُ النحويونَ في تعليلِ كثيرٍ مِنَ المسائلِ، ولا يَكادُ مُؤلَّفٌ نحويٌّ يَخلُو مِن الإشارةِ إليهِ. وقد حاولَ البحثُ إظهارَ التَّعانُقِ القويِّ بينَ النَّحوِ والدلالةِ، فقد كانَ النَّحوُ العربِيُّ منذُ نَشأتِهِ الأُوْلَى مُهتمًّا بالمعنَى، ولَمْ يَكُنْ مُقتصِرًا على تَمييزِ صحيحِ الكلامِ مِن فاسدِهِ.

وبتأثيرِ مِن الإبهامِ وُضِعَتْ كثيرٌ مِنَ الأبوابِ النَّحويَّةِ، كالتمييزِ، والحالِ، والإضافةِ، والتوابعِ؛ لأنَّ الغرضَ الرَّئِيْسَ مِن وضعِهَا التَّخلُّصُ مِن الإبهامِ بإزالتِهِ أو بتقليلِهِ.

وقد سَعَى البحثُ إلى الكشفِ عن حقيقةِ الإبهامِ كَمَا يَراهُ النحويونَ، فأبانَ أَوَّلاً عنِ المعانِي اللُّغويَّةِ للجذرِ (بَهَمَ)، مُوضِحًا اجتماعَهَا في دلالةٍ واحدةٍ هِي الخَفَاءُ وعدمُ الوضوحِ. وقد أفادَ النحويونَ مِن ذلكَ فأسبَغُوهُ علَى مُفرَداتِ وتَراكيبَ نَحويَّةٍ، رَأَوا أنَّ في دلالتِهَا خفاءً وعدمَ وضوحٍ.

ومِمَّا يَدلُّ على اهتمامِ النحويينَ بالإبهامِ أنَّهُمْ نَقلوهُ مِن عِلَّةٍ يُعلِّلُونَ بهَا في بعضِ المواضعِ إلى تَسميةِ بعضِ الألفاظِ النَّحويَّةِ بهِ، فقد سَمَّوا أسماءَ الإشارةِ والأسماءَ الموصولةَ الأسماءَ المُبهَمَةَ، وسَمَوا الفعلَ المضارعَ الفعلَ المُبْهَمَ، والمصدرَ المُؤكَّدَ المصدرَ المُبهَمَ.

وأَظهَرَ البحثُ أهمَّ السِّماتِ التي تَتْمَازُ بِهَا المُبهَمَاتُ، كشيوعِ دلالتِهَا، وأنَّهَا صالحةٌ لكُلِّ ما يُمكِنُ أنْ تُطلَقَ عليهِ، ونُقصانِ دلالتِهَا، واحتياجِهَا إلى ما يُكمِلُ هذا النقصَ، وكُلُّ ذلكَ يَجعلُهَا عُرضةً للاحتمالِ وعدمِ التعيينِ.

ومِن خلالِ تَتَبُّعِ المُبهَمَاتِ اتَّضحَ للباحثِ أنَّ مِنهَا ما يَقَعُ في المرتبةِ الوُسْطَى بينَ الوضوحِ والإبهامِ، ففي دلالتِهَا وضوحٌ مِن وجهٍ، وإبهامٌ مِن وجهٍ، كالنكرةِ المُخصَّصةِ بوصفٍ أو بإضافةٍ، والمُحَلَّى بـ(أَلِ) الجنسيَّةِ، وعَلَمِ الجنسِ، وأسماءِ

الأعدادِ الصريحةِ، وأسماءِ المقاديرِ، والضمائرِ، وأسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولةِ. واصْطُلِحَ عليهَا الشبيهُ بالمُبهَمِ.

وكشفَ البحثُ عن خَلْطِ النحويينَ الإبهامَ بوصفِهِ مُصطَلَحًا نحويًّا، بمُصطَلَحَاتٍ أُخرَ مُشابِهَةً لهُ في المعنَى اللغويِّ، مِنهَا: الإجْمَالُ، واللَّبْسُ، والشَّكُّ، والظَّنُّ، والوَهْمُ، والتَّوَهُّمُ، والإلغازُ، والغُمُوضُ. وسَعَى البحثُ إلى المَيْزِ بَينَهَا بمَا يُقْصِرُ كُلَّ واحدٍ مِنهَا على مَوضوعِهِ، وخَلُصَ إلى أنَّ الإبهامَ النَّحويَّ هو الخَفاءُ وعدمُ وضوحِ الدلالةِ الناشئانِ مِنَ احتمالِ الكلمةِ المُفرَدةِ أو التركيبِ دلالتينِ أو أكثرَ، ولا يتبادرُ إلى الذهنِ منهمَا أومنهَا شيءٌ، بسببِ الشيوعِ ونُقصانِ الدلالةِ، أو قَصدِ المُتكلِّمِ إخفاءَ الأمرِ عنِ المُتَلَقِّي.

ولأنَّ الإبهامَ خلافُ الأصلِ سَعَى البحثُ إلى حَصْرِ الأسبابِ المُنْشِئَةِ لهُ، وهي إجمالاً إمَّا مِن المُنْشِئِ، وإمَّا مِن المُتَلَقِّي، وإمَّا مِن تركيبِ الكلامِ. ثُمَّ استقرَى الأغراضَ التي يَحْسُنُ فيهَا استعمالُ الإبهامِ، كالتَّعظيمِ، والتَّحقيرِ، والتَّشويقِ، وسَتْرِ المُتَحَدَّثِ عنهُ.

كَمَا سَعَى البحثُ إلى إظهارِ الأحكامِ النَّحويَّةِ المُترتِّبَةِ على الإبهامِ، كعدمِ تَعَرُّفِ بعضِ المُبهَمَاتِ بإضافتِهَا إلى المعرفةِ، واختصاصِ بعضِهَا بالإضافةِ إلى الجُمَلِ، وهناكَ أبوابٌ نحويَّةٌ لا يَجوزُ فيهَا استعمالُ المُبهَمِ الباقِي على إبهامِهِ ما لمْ يَكُنِ الإبهامُ مَقصودًا، كالمبتدأ، وصاحبِ الحالِ، والمخصوصِ بالمدحِ أو بالذَّمِّ، والمنصوبِ على الاختصاصِ، والمَنْدُوبِ، وغيرِهَا. وأَظهَرَ البحثُ أنَّ قَصْدَ الإبهامِ يُبيْحُ كثيرًا مِن الأحكامِ المَحظُورَةِ، كالحذفِ مِن غيرِ دليلٍ، وتَقَدُّمِ ضميرِ الغائبِ على مَرجعِهِ، ونيابةِ المصدرِ المُبهَمِ عنِ الفاعلِ.

وقد سَعَى البحثُ إلى تقسيمِ المُبهَماتِ مِن حَيثيَّاتٍ مُختلِفةٍ، فهناكَ تَقسيمٌ مِن حيثُ قُوَّةُ الإبهامِ وضَعفُهُ، وتقسيمٌ مِن حيثُ أصالةُ الإبهامِ وعَرُوْضُهُ، وتقسيمٌ مِن حيثُ تفسيرُ الإبهامِ وتَرْكُهُ مِن غيرِ تفسيرٍ.

ولأنَّ واضِعَ اللُّغةِ حكيمٌ، لمْ يَتركِ الإبهامَ مِن غيرِ توضيحٍ وتَفسيرٍ، إلاَّ في مواضعَ يُقْصَدُ فيهَا الإبهامُ قَصْدًا. ولذلكَ احتاطَتِ اللُّغةُ بوجودِ ما يُخَلِّصُ مِن الإبهامِ، فأوجدَتْ وسائلَ تُعِيْنُ المُنْشِئَ والمُتَلَقِّيَ على الإفهامِ والفَهْمِ، وقد حاولَ البحثُ استقراءَ هذهِ الوسائلِ مُقسِّمًا إيَّاهَا على وسائلَ لفظيَّةٍ، وأُخرَى غيرِ لفظيَّةٍ، واللَّفظيَّةُ بِحَسَبِ موقعِهَا نوعانِ: ما يَسبقُ المُبهَمَ كـ(أل) المُعرِّفةِ، ومَرجعِ ضميرِ الغائبِ ــ بِحَسَبِ أصلِ الاستعمالِ ــ، وما يتأخَّرُ عنِ المُبهَمِ، كالتمييزِ، والحالِ، والمُضافِ إليهِ، والصلةِ، وغيرِهَا. والوسائلُ غيرُ اللَّفظيَّةِ نوعانِ: وسائلُ معنويَّةٌ، كقصدِ العُمومِ، والعَلَمِيَّةِ الشخصيَّةِ، ووسائلُ حاليَّةٌ، كالإشارةِ الحِسِّيَّةِ، وعِلْمِ المُخاطَبِ بملابساتِ الكلامِ، والحالِ التي يُقالُ فيهَا الكلامُ.

وأخيرًا سَعَى البحثُ إلى استقراءِ المُبهَماتِ، ولَمِّ أَشْتَاتِهَا في كتابٍ واحدٍ، وقَسَّمَهَا على قِسمَيْنِ رَئِيْسَيْنِ: مُبهَماتٍ في الدلالةِ التركيبيَّةِ، ومُبهَماتٍ في الدلالةِ غيرِ التركيبيَّةِ، فمِن مُبهَماتِ الدلالةِ التركيبيَّةِ ما هو أَصيلٌ، ومِنهَا ما هو عارضٌ، ومِن مُبهَماتِ الدلالةِ غيرِ التركيبيَّةِ ما هو في اللفظِ، ومِنهَا ما هو في الوظيفةِ.

Abstract

Ambiguity in the syntax lesson

As far as the subject is concerned,the study contains three chapters including seven researches preceded by a preface, an introduction and ended by a conclusion.

The study in the introduction dealt with three matters:

The first :the conception of ambiguity in language and terms showing that in language it means hiding and unclearness . However, in terms the prior grammarians and their followers did not give a specific term and mentioned only some of its positions .

The research referred to the incomplete attempts of some contemporary grammarians to give a fixed term for ambiguity and stated that ambiguity means hiding and unclearness of meaning as for the individual word or the compound speech may have more than one semantics with out understanding none of them .This is because some semantics are more common and some are less or the speaker wanted to hide the subject of the listener .

The second : distinguishing between the ambiguous and semi-ambiguous by distributing the semantics of speech into clear ,ambiguous and a third one in between .The research then tried to confine the positions of ambiguity in the syntax lesson.

The third : distinguishing between the ambiguity and some equivalent terms such as totality ,obscurity ,doubt ,suspicion ,

illusion and puzzles .The research balanced between these terms showing the agreeing and disagreeing aspects .

The first chapter of the study showed the causes, the purposes and the most important rules of ambiguity .It stated that the speech has at least one of the three semantics: clear semantics, ambiguous semantics ,clear and ambiguous semantics together and each one has its situation .

The causes that lead to the ambiguity are : the common ,the shortage or the variety of semantics or omitting of some parts of speech .The purposes in which ambiguity is used are : glorification ,stimulation , emphasis, interest and the hiding of matter of the listener .The research then showed the most important rules of ambiguity .

The second chapter showed the ways of getting rid of ambiguity –by omitting or by lessening it. With most positions of ambiguity there is a consort that helps in getting rid of ambiguity because the human self always prefers clearness to hiding .The consorts then were divided into two parts: verbal that preceded or followed by ambiguity and unverbal as the abstract and the adverbial .

All the information that concerned ambiguity was colleted in the third chapter and ambiguity was divided into two parts: ambiguity in the single semantics and ambiguity in the structural semantics.

The thesis ended by a conclusion showed the main ideas and results achieved.

الفَهَارِسُ العَامَّةُ

- فهرسُ الآياتِ القُرْآنيَّةِ.
- فهرسُ الأحاديْثِ النَّبَوِيَّةِ.
- فهرسُ الأمثالِ
- فهرسُ أبياتِ الشِّعْرِ والرَّجَزِ.
- فهرسُ الأعلامِ.
- فهرسُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ.
- فهرسُ المُحْتَوَيَاتِ.

فهرسُ الآياتِ القُرآنيَّةِ

ر.م	الآية الكريمة	السورة	رقم الآية	الصفحة
١.	﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	الفاتحة	٦-٧	١٩٧
٢.	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	الفاتحة	٧	١٠٤، ١٠٥، ١٤٢، ١٧١، ٢٩٧، ٣٧٢
٣.	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	البقرة	٢	١٩٥
٤.	﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾	البقرة	٥	٨٤
٥.	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾	البقرة	٢٦	١٨٩، ٣٤٩
٦.	﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾	البقرة	٤٩	٢٧٨
٧.	﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾	البقرة	١٢٤	٧٠، ١٥٣
٨.	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾	البقرة	١٣٥	٢٦٩
٩.	﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾	البقرة	١٤٤ ١٥٠	٩٢، ٣٤٠
١٠.	﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	البقرة	١٤٩ ١٥٠	١٠٨

١١.	﴿وَالَّذِيْنَ آمَنُوْا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾	البقرة	١٦٥	٢٦٨
١٢.	﴿وَمَثَلُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا كَمَثَلِ الَّذِيْ يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ﴾	البقرة	١٧١	١٨١
١٣.	﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيْهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوْفِ﴾	البقرة	١٧٨	١٢٧، ١٣٣
١٤.	﴿وَعَلَى الَّذِيْنَ يُطِيْقُوْنَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِيْنٍ﴾	البقرة	١٨٤	٣١٠
١٥	﴿وَمَا تَفْعَلُوْا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾	البقرة	١٩٧	٣٣٨
١٦.	﴿يَسْأَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيْهِ﴾	البقرة	٢١٧	١٩٨
١٧.	﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوْا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾	البقرة	٢٢٣	٨٠، ٣٤٠
١٨.	﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	البقرة	٢٣٠	١٠٥
١٩.	﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾	البقرة	٢٥٣	٨٨
٢٠.	﴿رَبِّيَ الَّذِيْ يُحْيِيْ وَيُمِيْتُ﴾	البقرة	٢٥٨	٦٣
٢١.	﴿قَوْلٌ مَعْرُوْفٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾	البقرة	٢٦٣	١٨٦
٢٢.	﴿فَأْذَنُوْا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُوْلِهِ﴾	البقرة	٢٧٩	٨٤
٢٣.	﴿وَاتَّقُوْا يَوْمًا تُرْجَعُوْنَ فِيْهِ إِلَى اللهِ﴾	البقرة	٢٨١	١٩٠
٢٤.	﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾	البقرة	٢٨٢	٢٦

٢٥.	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	آل عمران	٩	١٩٠
٢٦.	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	آل عمران	٩٧	٩١، ١٩٧، ٣١٠
٢٧.	﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	آل عمران	١٣٩	٢٣٣
٢٨.	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾	آل عمران	١٤٦	٨٧، ٣٧٥
٢٩.	﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾	آل عمران	١٥٤	١٩١
٣٠.	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	آل عمران	١٨٥	٢٣٧
٣١.	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾	النساء	١١	٢٣٠
٣٢.	﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾	النساء	١١	٢٣٠
٣٣.	﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾	النساء	١٥	١٨٠
٣٤.	﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾	النساء	١٦	٤٧
٣٥.	﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾	النساء	٢٨	٦٤، ١٥١
٣٦.	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء	٦٦-٦٧	١٠٩
٣٧.	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾	النساء	٧٨	٩٢، ٣٤٠

٣٨.	﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	النساء	٧٩	١٦٣
٣٩.	﴿وَإِذَا حُيِّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾	النساء	٨٦	٦٥، ٣٣٩
٤٠.	﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيْئَةً أَوْ إِثْمًا﴾	النساء	١١٢	٢٠٧
٤١.	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ﴾	النساء	١٢٣	٣٣٨
٤٢.	﴿وَتَرْغَبُوْنَ أَنْ تَنْكِحُوْهُنَّ﴾	النساء	١٢٧	٢٧، ٢٣٥
٤٣.	﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾	النساء	١٤٠	١١٦
٤٤.	﴿اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ﴾	المائدة	٣	١٤٩
٤٥.	﴿اعْدِلُوْا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾	المائدة	٨	١٥٥
٤٦.	﴿لِكُلٍّ مِنْكُمْ جَعَلْنَا شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾	المائدة	٤٨	٢٠٧، ٢٧٦
٤٧.	﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾	المائدة	٩٥	١٦٩
٤٨.	﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِيْنَ﴾	المائدة	٩٥	١٩٤
٤٩.	﴿قَالَ عِيْسَى بْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُوْنُ لَنَا عِيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾	المائدة	١١٤	١٥٢، ٣٥٤
٥٠.	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِيْ بِهِ أَنِ اعْبُدُوْا اللَّهَ رَبِّيْ وَرَبَّكُمْ﴾	المائدة	١١٧	٢٠٦
٥١.	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ﴾	المائدة	١١٩	١١٨، ٣١٤
٥٢.	﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾	الأنعام	٢	١٨٦

٥٣.	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾	الأنعام	٢٧	٦٥، ٨٣، ٢٢١
٥٤.	﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾	الأنعام	٢٩	٧٢، ٣٦٣
٥٥.	﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾	الأنعام	٤٨	١٦٢
٥٦.	﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾	الأنعام	٧٣	٣١٤
٥٧.	﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾	الأنعام	٩٤	١١٧
٥٨.	﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	الأنعام	١٤٩	٢٣١
٥٩.	﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾	الأعراف	٣١	٦٣
٦٠.	﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	الأعراف	١٣٢	٢١٠، ٣٣٩
٦١.	﴿فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ﴾	الأعراف	١٣٦	٢٠٧، ٢٧٦
٦٢.	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾	الأنفال	٢٦	١٧٧
٦٣.	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	التوبة	٦	٦٧، ٢٠٩، ٢٧٧، ٣٠٦
٦٤.	﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾	التوبة	٣٦	٢٣٦
٦٥.	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	التوبة	٣٦	١٥٩
٦٦.	﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾	التوبة	٤٠	١٠٨

٦٧.	﴿إِذْ هُمَا فِي الغَارِ﴾	التوبة	٤٠	١٥٠
٦٨.	﴿وَآخَرُوْنَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وإِمَّا يَتُوْبُ عَلَيْهِمْ﴾	التوبة	١٠٦	١٦، ٩٥
٦٩.	﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ﴾	يونس	٣	٢٤٤
٧٠.	﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ﴾	يونس	١٠	٢٧٦
٧١.	﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾	يونس	٢٤	١٦، ٩٥
٧٢.	﴿أَلْقُوْا مَا أَنْتُمْ مُلْقُوْنَ﴾	يونس	٨٠	٩٠
٧٣.	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيْعًا﴾	يونس	٩٩	١٦٣
٧٤.	﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾	هود	٤٦	١٩١
٧٥.	﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا والَّذِيْنَ آمَنُوْا مَعَهُ﴾	هود	٦٦	١٠٩
٧٦.	﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾	هود	٦٦	١١٥
٧٧.	﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾	يوسف	٢٦	١٥٥
٧٨.	﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُوْنَنِي إِلَيْهِ﴾	يوسف	٣٣	٢٦٨
٧٩.	﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِيْنَ﴾	يوسف	٤٢	٣٧٨
٨٠.	﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيْعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِيْنَ﴾	يوسف	٩٠	٢٠٨، ٣٥٧
٨١.	﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُوْنَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ﴾	الرعد	٢٣	٢٣٢
٨٢.	﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾	الرعد	٣٥	٢٣١

٨٣.	﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾	إبراهيم	١٦	١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٣١٣
٨٤.	﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾	الحجر	٦	٥٦، ١٨٠
٨٥.	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	الحجر	٣٠	٢٠٣
٨٦.	﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	النحل	٩	٦٧
٨٧.	﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	النحل	٣٠	٢٣١
٨٨.	﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	النحل	٥١	٢٩٩
٨٩.	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾	الإسراء	٩	٦٦
٩٠.	﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ﴾	الإسراء	٨٣	١٠٨
٩١.	﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾	الإسراء	٨٤	٢٣٢
٩٢.	﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾	الإسراء	١٠٠	١٠٩
٩٣.	﴿إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾	الإسراء	١٠٧	١٠٨
٩٤.	﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	الإسراء	١١٠	٥٥، ٩٢، ١٣٦
٩٥.	﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾	الكهف	٣١	٢١٠
٩٦.	﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾	الكهف	٣١	٣٠٤
٩٧.	﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾	الكهف	٣٤	١٥٨
٩٨.	﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾	الكهف	٣٤	٢٦٠

٩٩.	﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾	الكهف	٥٠	٧١
١٠٠.	﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾	الكهف	٥٦	١٦٢
١٠١.	﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾	الكهف	٧٩	١٩٢
١٠٢.	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	مريم	٤	١٥٨، ٢٥٨
١٠٣.	﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾	مريم	٢٦	٢٥٨
١٠٤.	﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾	مريم	٦٢	٢٢٦
١٠٥.	﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾	مريم	٦٣	٢٤٤
١٠٦.	﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	مريم	٦٩	١٢١
١٠٧.	﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ﴾	مريم	٧٤	٢١٠
١٠٨.	﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا﴾	مريم	٧٤	٧٧
١٠٩.	﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾	طه	٢٥-٢٦	٩٢
١١٠.	﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾	طه	٣٨-٣٩	٩٣، ٢٧٥
١١٣.	﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	طه	٧٨	٨٢، ١٨٠
١١٤.	﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾	طه	١٢٠	٢٧٨
١١٥.	﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾	الأنبياء	٣	٢٠٨
١١٦.	﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	الأنبياء	٣	٧٢، ٢٠١، ٣٦٢

١١٧.	﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ﴾	الأنبياء	١٧	٦٨
١١٨.	﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾	الأنبياء	٣٠	١٥١
١١٩.	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	الأنبياء	٣٥	٢٣٨
١٢٠.	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	الحج	٣٠	٢١٠، ٣٠٤
١٢١.	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾	الحج	٤٦	٧١، ٢٠٨، ٣٥٧
١٢٢.	﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾	المؤمنون	٢٧	٢٠٦، ٢٧٥
١٢٣.	﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾	المؤمنون	٣٧	٧٢، ٣٦٣
١٢٤.	﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾	المؤمنون	٨١-٨٢	٢٧٨
١٢٥.	﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾	النور	٤	٢٢٠
١٢٦.	﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾	النور	٣١	١٠٥
١٢٧.	﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾	النور	٣١	١٠٥
١٢٨.	﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾	النور	٣٥	٣١٣
١٢٩.	﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾	النور	٣٦-٣٧	٦٨
١٣٠.	﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾	الفرقان	١٩	٩٧
١٣١.	﴿يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾	الفرقان	٢٨	٣٢٣
١٣٢.	﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾	الفرقان	٥٥	١٢٠

١٣٣.	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	الفرقان	٦٨-٦٩	١٩٨، ٣١١
١٣٤.	﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾	الشعراء	١٣٢ ١٣٣ ١٣٤	١٩٩، ٢٧٨
١٣٥.	﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾	النمل	١٩	١٦٣
١٣٦.	﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾	النمل	٢٢	٩٤
١٣٧.	﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾	النمل	٤٢	٣٧٦
١٣٨.	﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾	النمل	٨٧	٥٥
١٣٩.	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	القصص	٧٩	١٦٤
١٤٠.	﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾	القصص	٨٢	٨٥
١٤١.	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	العنكبوت	٥٧	٢٣٨
١٤٢.	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾	العنكبوت	٦٠	٣٧٦
١٤٣.	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	الروم	٤	٥٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٧٦
١٤٤.	﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾	الأحزاب	٣٧	٨٧، ١٧٧، ١٨٠
١٤٥.	﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾	سبأ	٧	٨٩
١٤٦.	﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	سبأ	٢٤	٩٧
١٤٧.	﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾	فاطر	٢	٢١٠

١٤٨.	﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾	فاطر	١٠	٧٣
١٤٩.	﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾	فاطر	٣٧	١٠٢، ١٤٣
١٥٠.	﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾	يس	٨	١٥٥
١٥١.	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾	يس	٣٦	٨٧
١٥٢.	﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾	يس	٣٧	٣٣١
١٥٣.	﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾	الصافات	٧٥	٢١٦، ٢٣٣
١٥٤.	﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾	الصافات	١٠٤	٢٧٥
١٥٥.	﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾	ص	٣١	١٥٥، ٢٣٠
١٥٦.	﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾	ص	٣٢	١٥٥، ٢٣٠
١٥٧.	﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾	ص	٤٤	٢١٦، ٢٣٣
١٥٨.	﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾	الزمر	٤	٦٨
١٥٩.	﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	الزمر	٩	٦٣
١٦٠.	﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	الزمر	٣٢	٤٧
١٦١.	﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	الزمر	٧٣	٦٦
١٦٢.	﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾	غافر	١٦	١١٠، ٣١٥
١٦٣.	﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾	غافر	٣٦-٣٧	٩١، ٩٣
١٦٤.	﴿فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾	غافر	٣٧	٧٤
١٦٥.	﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾	فصلت	١٠	١٧٣

١٦٦.	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ * صِرَاطِ اللهِ الَّذِيْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾	الشورى	٥٢-٥٣	٢٠٠
١٦٧.	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِيْ لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِيْنَ * فِيْهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيْمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾	الدخان	٣-٥	١٨٦
١٦٨.	﴿فَإِذَا لَقِيْتُمُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوْهُمْ فَشُدُّوْا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾	محمد	٤	٢٨١
١٦٩.	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِيْ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾	محمد	١٣	٣٧٦
١٧٠.	﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾	محمد	٣٨	١٠٥
١٧١.	﴿وَإِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ﴾	الذاريات	٢٣	١١٤، ١١٩
١٧٢.	﴿وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾	الذاريات	٤٨	٦٩
١٧٣.	﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾	النجم	١٠	٨٢، ١٨١
١٧٤.	﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾	النجم	١٦	٨٧
١٧٥.	﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى * فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾	النجم	٥٣-٥٤	٤٧
١٧٦.	﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوْنًا﴾	القمر	١٢	٧٧، ١٥٨، ٢٥٩
١٧٧.	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلاَّ آلَ لُوْطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾	القمر	٣٤	٢٢٦
١٧٨.	﴿فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتِ الحُلْقُوْمَ﴾	الواقعة	٨٣	١٥٥، ٢٥٢

١٧٩.	﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾	الواقعة	٨٣-٨٤	١٠٩، ١٧٥
١٨٠.	﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾	الحديد	٢٧	١٢٨
١٨١.	﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا﴾	المجادلة	١١	٩٨
١٨٢.	﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾	الصف	١٠	٢٠٨
١٨٣.	﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾	الجمعة	٥	١٩٠
١٨٤.	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	الجمعة	١١	٧٤
١٨٥.	﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾	المنافقون	٨	٣٣٢
١٨٦.	﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾	الملك	١١	٣٠٥
١٨٧.	﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾	القلم	٦	٩٧
١٨٨.	﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾	المعارج	١١	١١٦
١٨٩.	﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	نوح	١٧	٣٢١
١٩٠.	﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾	الجن	١١	١١٧
١٩١.	﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾	القيامة	٢٦	٢٥٢
١٩٢.	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾	النازعات	٤٢	٨٧
١٩٣.	﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾	عبس	١٨	٨٩
١٩٤.	﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾	الانفطار	٦	٥٦، ٣٤٦

١٩٥.	﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾	الفجر	٢٧	٣٤٦
١٩٦.	﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾	الليل	٥	٦١، ٦٤
١٩٧.	﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾	التين	٧	١٧٦
١٩٨.	﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	العلق	١٥-١٦	٢٠٠
١٩٩.	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	القدر	١	١٥٥
٢٠٠.	﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	الزلزلة	٤	٥٥، ١٠٩
٢٠١.	﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَالَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	الزلزلة	١-٤	١٧٥، ٢٣٢
	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإخلاص	١	٧١، ٨٥، ٢٠٨، ٣٥٧

فهرسُ الأَحَادِيْثِ النَّبَوِيَّةِ

ر.م	طرف الحديث النبوي	الصفحة
١.	إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوْا الذِّبْحَةَ، وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوْا الْقِتْلَةَ.	٦٣، ٢١٨
٢.	أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَمْرَيْنِ خَفِيْفَةٍ مَؤُنَتُهُمَا، عَظِيْمٍ أَجْرُهُمَا، ... الصَّمْتُ وحُسْنُ الخُلُق.	٩١
٣.	إنا مَعَشَرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُوْرَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ.	١٣٠، ١٦٦
٤.	إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُوْنَ.	٣٥٩
٥.	أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ	٢٠٤
٦.	خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ.	١٧٢
٧.	صَلَّى رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا.	١٢٥
٨.	فيها ما لا عيــنٌ رأَتْ، ولا أُذُنٌ سمعتْ، ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ.	٨٨
٩.	لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِيْنَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْــرَ حِــيْنَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ.	١٥٥، ٢٣١
١٠.	لَيْسَ مِنَ امْبِر امْصِيَام فِي امْسَفَر.	١٥٢
١١.	مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ.	١١٨
١٢.	وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا.	٢٠٤، ٢٧٩
١٣.	يُؤْتَى بالرَّجُلِ يومَ القيامةِ، فيُقالُ: أَعْرِضُوْا عليهِ صِغَارَ ذُنُوْبِهِ، قالَ: فَتُعْرَضُ عليهِ، ويُخَبَّأُ عنهُ كِبَارُهَا، فيُقالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وكَذَا، كَذَا وكَذَا، وهوَ مُقِرٌّ لا يُنْكِرُ.	٣٢٦

فهرسُ الأمثالِ

ر.م	المثل	الصفحة
١.	سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً.	٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤
٢.	لأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيْرٌ أَنْفَهُ.	٨٦، ٩٢، ١٨٩، ٣٤٩

فهرسُ أبياتِ الشِّعْرِ والرَّجَزِ

أَوَّلاً: الشِّعْرُ:

ر.م	البـــيـــــت الشـــعـــري	القائل	الـــبحر	الصفحة
١.	إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيْسَةَ يَوْما يَلْقَ فِيْهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ	الأخطلُ	الخفيف	٣٦٠
٢.	نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءِ	ــ	البسيط	١٦٠
٣.	أَعَبْدًا حَلَّ فِيْ شُعَبَى غَرِيْبًا أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا	جَريرٌ	الوافر	٢٤٦
٤.	مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِيْ أَرْنَبَا	امرؤُ القيسِ	المتقارب	٩٠، ٢٣٧
٥.	لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيْلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ	ــ	البسيط	٢٩٠
٦.	رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُوْرِثُ المَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوْا	ــ	الخفيف	٧١
٧.	فَكُنْ لِيْ شَفِيْعًا يَوْمَ لا ذُوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيْلا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	سَوادُ بنُ قارِبٍ	الطويل	١١٠
٨.	وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا اَسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ	طُفيلُ بنُ عوفٍ الغِنوِيُّ	الطويل	٣٦٥

٩.	وَلَقَــدْ رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيْرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتَـــيَّا وَالَّتِيْ	سلمى بنُ ربيعةَ	الكامل	١٤، ٩٧، ١٨٣
١٠.	جَاءَكَ سُلَيْمَانَ أَبُوْ هَاشِمَا فَقَدْ غَدَا سَيِّدَهَا الحَارِثُ	ــ	السريع	٣٩
١١.	مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِيْ دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا	عُبيدُ اللهِ بنُ الحرِّ	الطويل	٣١٢، ٣٣٩
١٢.	لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ	لبيدُ بنُ ربيعةَ، أو الحارثُ بنُ نُهَيكٍ	الطويل	٦٩
١٣.	تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا	جَريرٌ	الوافر	١٥٩
١٤.	لاَ لاَ أَبُوْحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُوْدَا	جميلُ بنُ معمرٍ	الكامل	٢٠٤
١٥.	عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِيْ صَبَاحٍ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ	ــ	الوافر	٨٦، ٣٤٩
١٦.	وَرُبَّ أَسِيْلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيْدُ	المُرقَّشُ الأكبرُ	الوافر	٢٥٤
١٧.	وَإِنَّ الَّذِيْ حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ	الأشهبُ بنُ رُميلةَ	الطويل	٤٨

١٨.	أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ احْضُرِ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِيْ	طَرفةُ بنُ العبدِ	الطويل	٢٤٨
١٩.	تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيْمَةً بِنَهْكَةِ ذِيْ قُرْبَى وَلاَ بِحَقَلَّدِ	زُهيرُ بنُ أبي سُلمى	الطويل	٢٨٦
٢٠.	مِنَ القَوْمِ الرَّسُوْلُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِيْ مَعَدِّ	—	الوافر	١٨٢
٢١.	لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ	البُحتُرِيُّ	الكامل	٦٨
٢٢.	يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ	الفرزدقُ	المنسرح	١٧٦، ٢٣٣
٢٣.	تَمَنَّى ابْــنَتَايَ أَنْ يَعِيْشَ أَبُوْهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ	لبيدُ بنُ ربيعةَ	الطويل	٩٥
٢٤.	أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا	—	البسيط	٣٣٩
٢٥.	مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاَكِلاً وَصُدُوْرَا	جَريرٌ	الكامل	٢٥٩
٢٦.	فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ	الفرزدقُ	البسيط	١١٤، ١١٦

٢٧.	لَمَّا رَأَى طَالِبُوْهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوْا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُوْرُ يَنْتَصِرُ	أحدُ أصحابِ مُصعب	البسيط	٧٣، ٣٥٦
٢٨.	لُذْ بِقَيْسٍ حِيْنَ يَأْبَى غَيْرُهُ تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيْضًا خَيْرُهُ	ــ	الرمل	١١٦، ١١٩
٢٩.	رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِيْ فَأَعْرَضْنَ عَنِّيْ بِالخُدُوْدِ النَّوَاضِرِ	مُحمدٌ العُتْبِيُّ أو مُحمدُ بنُ أُميَّةَ	الطويل	٣٦٢
٣٠.	أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوْفًا بِهَا نَسَبِيْ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ	سالمُ بنُ دارةَ	البسيط	١٦٣
٣١.	أَضَاعُوْنِيْ وَأَيَّ فَتًى أَضَاعُوْا لِيَوْمِ كَرِيْهَةٍ وَسِدَادِ ثَغْرِ	العرجِيُّ	الوافر	٨٦
٣٢.	وَمُرَّةُ يَرْمِيْهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوْا وَيَطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسَا	عبَّاسُ بنُ مَرْداسٍ	الطويل	٢٥٨
٣٣.	إِذْمَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ	عبَّاسُ بنُ مرداسٍ	الطويل	١٣٦، ٣٣٩
٣٤.	فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِيْ أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُوْنَ احْبِسِيْ احْبِسِيْ	ــ	الطويل	٢٠٤، ٢٧٩
٣٥.	عَلَى أَنَّهَا تَعْفُوْ الْكُلُوْمُ وَإِنَّمَا نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِيْ	أبو خِراشٍ الهُذَلِيُّ	الطويل	٣٥٧
٣٦.	رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ	سُويدُ بنُ أبي كاهلٍ	الرمل	٣٤٤

٣٧.	عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ	النابغةُ الذُّبيانيُّ	الطويل	١٠٧، ١١٨
٣٨.	إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ	العُجَيرُ السلوليُّ	الطويل	٣٥٨
٣٩.	وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيْلٍ تَقْنَعُ	أبو ذُؤيبٍ الهُذليُّ	الكامل	١٧٧
٤٠.	سَقَى الأَرَضِيْنَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا فَنِيْطَتْ عُرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ	—	الطويل	٢٣٢
٤١.	وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ	—	الطويل	١٢٢، ١٧٥
٤٢.	والتَّغْلِبِيُّوْنَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيْقُ	جَريرٌ	البسيط	١٦٠
٤٣.	فَقَدْ مَضَى مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ البَاقِيْ	—	البسيط	٤٧
٤٤.	أَيُّـــهَذَانِ كُـــلاَ زَادَيْكُمَا وَدَعَانِيْ وَاغِلاً فِيْمَنْ وَغَلْ	—	الرمل	٥٦، ٢٤٧
٤٥.	فَارِسًا مَا غَادَرُوْهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلا نِكْسٍ وَكِلْ	علقمةُ الفحلُ	الرمل	١٢٩
٤٦.	دَعَوْتُ امْرَأً أَيَّ امْرِئٍ فَأَجَابَنِيْ فَكُنْتُ وَإِيَّاهُ مَلاَذًا وَمَوْئِلاَ	—	الطويل	٣٤٨

٤٧.	يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِيْ إِبْعَادِهَا الأَمَلا	رجلٌ مِن طَيِّءٍ	البسيط	٢٣٨
٤٨.	جَفَوْنِيْ وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِيْ لِغَيْرِ جَمِيْلٍ مِنْ خَلِيْلِيَ مُهْمِلُ	ــ	الطويل	٧٢، ٣٦٥
٤٩.	أَرْجُوْ وَآمُلُ أَنْ تَدْنُوْ مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيْلُ	كعبُ بنُ زُهيرٍ	البسيط	٣٥٩
٥٠.	إِذَا مَا لَقِيْتَ بَنِيْ مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ	غسَّانُ بنُ وعْلَةَ	المتقارب	١٢١
٥١.	وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا رُسُوْمُ الدِّيَار وَسِتُّوْكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ	الكُمَيتُ بنُ زيدٍ	المتقارب	١٦١
٥٢.	خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِيْ تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ	امرؤُ القيسِ	الطويل	٧٦
٥٣.	وَتَرْمِيْنَنِيْ بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيْنَنِيْ لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِيْ	ــ	الطويل	٢٠٥، ٢٧٥
٥٤.	لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِيْ غُصُوْنٍ ذَاتِ أَوْقَالِ	أبو قيسٍ الأسْلَتُ	البسيط	١١٩
٥٥.	مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُوْمَتُهُ وَلا الأَصِيْلِ وَلا ذِيْ الرَّأْيِ وَالجَدَلِ	الفرزدقُ	البسيط	١٨٢
٥٦.	للهِ دَرُّ أَنُوْ شِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّوْنِ وَالسِّفَلِ	ــ	البسيط	٢٦٠

٥٧.	رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوْسُ مِنَ الأَمْـــ ـــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ	أُميَّةُ بنُ أبي الصَّلْتِ	الخفيف	٥٤، ٣٤٤
٥٨.	وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا	حسَّانُ بنُ ثابتٍ	الطويل	٧٣
٥٩.	أَقُوْلُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا	ـــ	الطويل	١٩٩
٦٠.	ذَاكَ خَلِيْلِيْ وَذُوْ يُوَاصِلُنِيْ يَرْمِيْ وَرَائِيَ بامْسَهْمٍ وَامْسَلَمَهْ	بُجيرُ بنُ عَنَمَةَ	المنسرح	١٥٢
٦١.	وَيَسْعَى إِذَا أَبْنِيْ لِيَهْدِمَ صَالِحِيْ وَلَيْسَ الَّذِيْ يَبْنِيْ كَمَنْ شَأْنُهُ الْهَدْمُ	ـــ	الطويل	٤٧، ١٨٠
٦٢.	لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيْشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِيْ سَاقَهُ قَدَمُهْ	طَرفةُ بنُ العبدِ	المديد	١٠٨، ١٧٧
٦٣.	تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوْسِ حِمَامُهَا	لبيدُ بنُ ربيعةَ	الكامل	٨٨
٦٤.	وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِيَ خَالِدٌ وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيْعَ الأَلائِمِ	ـــ	الطويل	٢٧
٦٥.	عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُوْدِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ	الفرزدقُ	الطويل	٧١
٦٦.	لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِيْ تَحَلُّمًا عَلَى حِيْنَ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيْمِ	ـــ	الطويل	١٢٠

٦٧.	فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلا أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الحَمِيْمِ	يزيدُ بنُ الصَّعِق	الوافر	١٢٢، ١٧٦
٦٨.	لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ	قَطَرِيُّ بنُ الفُجَاءَةِ	الكامل	٢٣٨
٦٩.	يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا	جريرٌ	البسيط	١٦٩
٧٠.	نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِيْ فُلْكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُوْنَا	ــ	البسيط	١٨٦
٧١.	فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُــبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا	كعبُ بنُ مالكٍ	الكامل	٥٤، ٣٤٤
٧٢.	وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا	أبو طالبٍ	الكامل	١٥٩
٧٣.	نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوْ عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا	عَبيدُ بنُ الأبرصِ	مجزوء الكامل	٢٥٢
٧٤.	عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ	رجلٌ مِن طَيِّءٍ	الطويل	٤٦
٧٥.	أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٍ وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِيْنِ	عبدُ اللهِ بنُ همام	الطويل	٥٤
٧٦.	تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِيْنَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ	ــ	الوافر	٨٨، ١٠٧، ١٢١

٧٧.	أَلاَ أَبْلِغْ بَنِيْ خَلَفٍ رَسُوْلاً أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِيْ	النابغةُ الجَعديُّ	الوافر	٢٤٢
٧٨.	وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِيْ فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِيْ	رجلٌ مِن سلولٍ	الكامل	١٩١، ٣٣١
٧٩.	حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـــــــ ـــــهُ نَجَاحًا فِيْ غَابِرِ الأَزْمَانِ	ــ	الخفيف	١٠٧، ١٣٦
٨٠.	أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاَهُ ولا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ لَــكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ لَــكَ اللهُ لَكَ اللهُ	ــ	الهزج	٢٧٩
٨١.	فَأَوْمَأَتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى	الرَّاعي النُّميريُّ	الطويل	٣٤٨
٨٢.	بَدَا لِيَ أَنَّيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا	زهيرُ بنُ أبي سُلمى	الطويل	٣٧
٨٣.	لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى الأَدِيْبُ فَلاَ تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيْدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا	ــ	الطويل	٥٤، ٣٤٤

ثانيًا: الرَّجَزُ:

ر.م	الــرجز	القائل	الصفحة
١.	بِنَا تَمِيْمًا يُكْشَفُ الضَّبَابْ	رُؤبةُ بنُ العجَّاجِ	١٣٠، ١٦٦
٢.	فَلْيَكُنِ المَغْلُوْبُ غَيْرَ الغَالِبِ وَلْيَكُنِ المَسْلُوْبُ غَيْرَ السَّالِبِ	أبو طالبٍ	١٠٥، ١٧١

٤.	وَاللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْـــــــلَمَتْ مِـــــنْ بَعْدِمَا وبَعْدِمَا وبَعْدِ مَتْ	أبو النَّجمِ العجلِيُّ	١٥، ٩٧
٥.	مِـــنَ اللَّوَاتِيْ والَّتِيْ واللَّاتِيْ زَعَمْـــــــنَ أَنِّيْ كَبُرَتْ لِدَاتِيْ	—	١٤، ١٨٣، ٢٣٠
٦.	بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِيْ إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ	العجَّاجُ	٦٣، ٨٣
٧.	وَحَذْفُهَا فِيْ قَصْدِ الابْهَامِ اسْتَبِحْ وَحَيْـــــثُ دُوْنَهَا الْمُرَادُ مُتَّضِحْ	ابنُ مالكٍ	١٥
٨.	أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ	رؤبةُ بنُ العجَّاجِ، أو عبدُ اللهِ بنُ كَيْسبةَ	٨١، ١٤٤، ١٩٥
٩.	وقد أصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا	—	٧٢
١٠.	بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنْسِسِ	—	٢١٦
١١.	إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيْءَ طَائِعَا	—	١٩٩، ٣١١
١٢.	يَالَيْتَنِيْ كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا	—	٢٩٠

١٣.	مَنْ لا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيْشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ	—	١٨٣
١٤.	نَحْنُ بَنِيْ ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ	الحارثُ الضَّبِّيُّ	١٣٠
١٥.	كَأَنَّ خِصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوْزٍ فِيْهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ	خِطَامُ المُجَاشِعِيُّ، أو جَندلُ بنُ المُثنَّى	٢٩٩
١٦.	فِيْ لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنًا عَنْ فُلِ	أبو النَّجمِ العجليُّ	٣٢٤
١٧.	أَوْعَدَنِيْ بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِيْ فَرِجْلِيْ شَثْنَةُ المَنَاسِمِ	العُديلُ بنُ الفرخِ	٢٠١
١٨.	مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا	—	٢٣٧

فهرسُ الأعلامِ

الاسم	الصفحة
الأَخْفَشُ	١٧٨، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥١.
الأَشْمُوْنِيُّ	٢٦٢.
ابنُ أبِي الإصْبَعِ	٥.
الأَعْلَمُ الشَّنَتْمَرِيُّ	١٤٦، ١٨٤، ٢٤٨، ٣٥٣.
بَدْرُ الدِّينِ بنُ مالكٍ	١٥٦، ١٦٠، ١٩٤، ٢٢٨، ٣٤٨.
أبو البَرَكاتِ الأَنْبَارِيُّ	١٥٦، ١٩٣، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٧٢، ٣٥٢، ٣٧٤.
بَهَاءُ الدِّينِ بنُ النَّحَّاسِ	٣٨٢.
تَمَّام حَسَّان	١٨، ٣٢، ٢٨٠.
ابنُ جُمْعَةَ المَوْصِلِيُّ	١٣٨، ٢٦٣، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٤٣.
ابنُ جِنِّيٍّ	٥١، ٦٢، ١٣٦، ١٩٤، ٢٤٩، ٢٥٣، ٣٣٦، ٣٤١.
ابنُ الحَاجِّ	٣٣.
ابنُ الحَاجِبِ	١٨٧، ٢١٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٤، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٥٧.
ابنُ حَمدونَ	٣٢٠.
أبو حيَّان	٦٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٠٦
خالدٌ الأزْهَرِيُّ	٣٥، ١٣٣، ١٩٦، ٢٢٨، ٢٦١، ٢٧٢، ٣٦٩.
الخُضَرِيُّ	١٧٧، ٢٤٦، ٣١٥، ٣٧٠، ٣٨٠.
الخليلُ بنُ أحمدَ	١٠٤، ٢٩٦، ٣١٢، ٣٥٢، ٣٦٢.
ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ	٣٥١.
الدَّمَامِيْنِيُّ	٢١١.
ابنُ أبِي الرَّبِيعِ	١٤٤، ٢٣٩، ٣٦٧.
ابنُ رَشِيْقٍ القَيْرَوانِيُّ	٣٨.

رَضِيُّ الدِّيْنِ الاسْتَرَابَاذِيُّ	٩١، ١٠٠، ١٥٤، ١٩٥، ٢١١، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٦٤، ٢٧٠، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٧٠، ٣٧٥.
الزَّجَّاجُ	٢٧٢.
الزَّجَّاجِيُّ	٣٨١.
الزَّرْكَشِيُّ	٦٥، ٩٧، ٣٠٤، ٣٢٨.
الزَّمَخْشَرِيُّ	١٩٣، ١٩٤، ٢٥٧، ٣٠٤، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٦٣.
ابنُ السَّرَّاجِ	٣٣، ٤٦، ٦١، ٢٤٦، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٣٧، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٣.
أبو سعيدٍ السِّيْرَافِيُّ	١٧، ١٨، ١٥٩.
السُّهَيْلِيُّ	٢٠٣، ٢٦٩.
سِيْبَوَيْهِ	٦، ٨، ١٧، ١٨، ٣١، ٣٨، ٤٣، ٤٤، ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٦٩، ٧٠، ٧٨، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٣٠، ١٣٢، ١٤١، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٦، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٦.
السّيُوْطِيُّ	٢٥، ٣٩، ١١٤، ٢٣٦، ٣٠٠، ٣٢٧، ٣٧٨، ٣٨٢.
الشَّاطِبِيُّ	٣٦٩.
الشَّلَوْبِيْنُ	١٨٧، ٣٠٢.
الصَّبَّانُ	٣٢، ٣٥، ٩٠، ٢٦٢، ٣٧١.
عبدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ	٦١، ١٥٠، ٢٨٧.
ابنُ عُصْفُوْرٍ	١٦٠، ١٧٨، ١٩٤، ٣٠٨، ٣٨١.
ابنُ عَقِيْلٍ	١٥٧.
العُكْبُرِيُّ	٢٧، ٣٧٢.

أبو عليٍّ الفارِسِيُّ	١٦٠، ١٧٨، ١٩٤، ٢٧٣، ٢٩٤، ٣٦١.
الغَزَالِيُّ	٢٤.
ابنُ فارسٍ	١، ٢٨، ٣٠، ٣٦، ٤٠.
الفَرَّاءُ	١٨٧، ٢٥٨، ٣٥٠.
القَزْوِيْنِيُّ	٢٨٠.
ابنُ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ	٢٢٩، ٣٧٢.
الكِسَائِيُ	٣٦٤.
الكَفَوِيُّ	٢٠٧.
اللَّقَانِيُّ	٢٦.
المَالِقِيُّ	٢٩، ٢٢٦، ٣٧٥.
ابنُ مالكٍ	١٥، ٣٥، ٧٤، ٨٧، ١٠٢، ١١٤، ١٦٠، ١٨٨، ١٩٤، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣١٥، ٣٣٤، ٣٦٦، ٣٧٩.
المُبَرِّدُ	٩، ٣١، ١٠١، ١٠٣، ١٥٩، ١٧٧، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٧١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧١.
مُصطفَى الغلاييِنيُّ	٣٢٠، ٣٣٧.
ابنُ مَنْظُورٍ	١٧١.
ابنُ هشامٍ الأنصارِيُّ	١٨٧، ٢٣٦، ٢٦٨، ٢٨٥، ٣٢٠.
ابنُ وَلَّادٍ	٢٢١.
ياسينُ العَلِيْمِيُّ	٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٣٥، ٢١١، ٢٦٧.
ابنُ يَعِيْشَ	١٧، ٢٩، ٤٨، ٥٨، ١١٢، ١٧٢، ١٧٤، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٩١، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣١٠، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣.
يونسُ بنُ حبيبٍ	١٠٣، ١٠٤، ٢٩٦.

فهرسُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ

أوَّلاً: القرآنُ الكريمُ.

ثانيًا: المخطوطاتُ:

• أُمَّات الأبواب النحوية. (رسالة ماجستير)، محمد أحمد عبدالله الأشولي، المكلا، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، ٢٠٠٥م.
• الحمل على غير الظاهر في الدراسة النحوية. (أطروحة دكتوراه)، عبداللطيف سالم محفوظ باخبازي، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ٢٠٠١م.
• اللبس في الدرس النحوي، دراسة نحوية دلالية. (أطروحة دكتوراه)، حسين علوي سالم الحبشي، صنعاء، جامعة صنعاء، كلية اللغات، ٢٠٠٩م.
• نزع الخافض في الدرس النحوي. (رسالة ماجستير)، حسين علوي سالم الحبشي، المكلا، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، ٢٠٠٤م.
• نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه. (أطروحة دكتوراه)، سعيد أحمد البطاطي، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٢م.

ثالثا: الكتب المطبوعة:

• ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، (ت:٨٠٢هـ)، تحقيق: د/ طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
• الإبهام والمبهمات في النحو العربي. د/ إبراهيم إبراهيم بركات، المنصورة، دار الوفاء، (غ.ط)، ١٩٨٧م.
• إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا، (ت:١١١٧هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٧٨م.

- الإتقان في علوم القرآن. لجلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٨٧م.
- اجتهادات لغوية. د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، الجزء الأول: القاهرة، مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٩٨٤م، والجز الثاني: القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٧م، والجزء الثالث: القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٩م.
- إرشاد الفحول، تحقيق الحق من علم الأصول. لمحمد بن علي الشوكاني، (ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق وتعليق: سامي بن العربي الأثري، قدم له: الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، والشيخ سعد بن ناصر السثري، الرياض، دار الفضيلة، ط١، ٢٠٠٠م.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة، (غ.ط.ت).
- أسرار البلاغة. لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، (ت:٤٧٤هـ)، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.
- أسرار العربية. لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، صيدا ــ بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٩م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد، عبدالله بن محمد البطليوسي، (ت:٥٢١هـ)، تحقيق: حمزة عبدالله النشرتي، الرياض، دار المريخ، ط١، ١٩٧٩م.

- الأصول في النحو. لأبي بكر، محمد بن سهل بن السراج، (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء، عبدالله بن الحسين العكبري، (ت:٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦.
- إعراب القرآن. لأبي جعفر، أحمد بن محمد النحاس، (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب ــ مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٨م.
- الأعلام. لخير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٤، ١٩٩٩م.
- الإغراب في جدل الإعراب. لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١هـ) تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد عبدالله بن محمد البطليوسي، (ت:٥٢١هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- أمالي ابن الحاجب. لأبي عمرو، عثمان بن عمر بن الحاجب، (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، بيروت، دار الجيل ــ عمان، دار عمار، (غ.ط)، ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات، علي بن حمزة بن الشجري، (ت:٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.

•	الانتصار لسيبويه على المبرد. لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد، (ت:٣٣٢هـ)، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.
•	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
•	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م.
•	الإيضاح. لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.
•	إيضاح شواهد الإيضاح. لأبي علي، الحسن بن عبدالله القيسي، (ت: في القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق: د/ محمد حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.
•	الإيضاح في شرح المفصل. لأبي عمرو، عثمان بن عمر بن الحاجب، (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: د/ موسى بناي العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط١، ١٩٨٢م.
•	الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم، عبدالرحمن بن إسحق الزجاجي، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م.
•	الإيضاح في علوم البلاغة. لأبي عبدالله، محمد بن عبدالرحمن القزويني، (ت:٧٣٩هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية (غ٠ط٠ت).
•	البحر المحيط. لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ)، عناية: زهير جعيد، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٢م.

- البحر المحيط في أصول الفقه. لبد الدين، محمد بن بهادر الزركشي، (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: د/ محمد محمد تامر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
- بدائع الفوائد. لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد الجمال، بإشراف سعيد عبد الفتاح، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٦.
- البرهان في علوم القرآن. لبد الدين، محمد بن بهادر الزركشي، (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسين، عبيدالله بن أحمد بن أبي الربيع الإشبيلي، (ت:٦٨٨هـ)، تحقيق: د/ عيّاد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. لمجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، المكتبة العلمية، (غ٠ط٠ت).
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح. لعبد المتعال صعيدي، القاهرة، مكتبة كلية الآداب، (غ.ط)، ١٩٩٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا ــ بيروت، المكتبة العصرية، (غ.ط.ت).
- البلاغة وقضايا المشترك اللفظي. د/ عبدالواحد حسن الشيخ، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، (غ.ط)، ١٩٨٦م.
- تاج العروس من جواهر القاموس. لأبي الفيض، محمد مرتضى الزبيدي، (ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٤م.

- تأويل مشكل القرآن. لأبي محمد، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت،المكتبة العلمية، (غ.ط.ت).
- التبصرة في القراءات السبع. لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد غوث الندوي، بومباي، الدار السلفية، ط٢، ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء، عبدالله بن الحسين العكبري، (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ.ط)، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البقاء، عبدالله بن الحسين العكبري، (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٠م.
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن. لأبي محمد عبدالعظيم بن عبدالواحد بن أبي الأصبع، (ت:٦٥٤هـ)، تحقيق: د/ حفني محمد شرف، القاهرة، دار التعاون، ط١، ١٩٩٥م.
- التحرير والتنوير. لمحمد الطاهر بن عاشور، (ت:١٣٩٣هـ)، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، (غ.ط)، ١٩٩٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه. لأبي محمد، عبدالله بن جعفر بن درستويه، (ت:٣٤٧هـ)، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، طبع وزارة الأوقاف المصرية، مطابع الأهرام، (غ.ط)، ١٩٩٨م.
- تصريف الأسماء والأفعال. د/ فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة المعارف، ط٢، ١٩٨٨م.
- التطور النحوي للغة العربية. برجشتراسر، (ت:١٩٣٣م)، إخراج: د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٩٧م.

- التعريفات. للشريف، علي بن محمد الجرجاني، (ت:٨١٦هـ)، حققه، وقدم له، ووضع فهارسه: إبراهيم الإبياري، بيروت،عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٧م.
- تفسير البيضاوي، المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل. لعبدالله بن عمر البيضاوي، (ت:٦٨٥هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
- تفسير أبي السعود، المسمى:إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. للقاضي أبي السعود محمد بن محمد العمادي، (ت:٩٨٢هـ)، وضع حواشيه:عبد اللطيف عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- تفسير الفخر الرازي. لفخر الدين، محمد بن عمر الرازي، (ت:٦٠٦هـ)، قدم له: خليل محيي الدين الميس، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٤م.
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، لأبي بكر، محمد بن عبدالملك الشنتريني، (ت:٥٤٩هـ)، تحقيق: د/ معيض بن مساعد العوفي، جدة، دار المدني،ط١، ١٩٨٩م.
- تهذيب اللغة. لأبي منصور، محمد بن أحمد الأزهري، (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: د/ رياض زكي قاسم، بيروت، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠١م.
- التوطئة. لأبي علي، عمر بن محمد الشلوبين الإشبيلي، (ت:٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ط٢، ١٩٨٠م.
- جامع الدروس العربية. مصطفى محمد الغلاييني، (ت:١٣٦٤هـ)، صيدا ـــ بيروت، المكتبة العصرية، ط١٢، ١٩٧٣م.
- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت:٢٥٦هـ)، حققه: محب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، المكتبة السلفسة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- الجملة العربية والمعنى. د/ فاضل صالح السامرائي، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٠م.

- جمهرة الأمثال. لأبي هلال، الحسن بن عبدالله العسكري، (ت:٣٩٥هـ)، ضبطه، وكتب هوامشه: د/ أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: محمد سعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني. للحسن بن قاسم المرادي، (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. لعلاء الدين بن علي الإربلي، (ت: في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩١م.
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك. لأبي العباس، أحمد بن محمد بن حمدون، (ت:١٢٣٢هـ)، تحقيق: محمد صدقي، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٥م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لمحمد الخضري الدمياطي، (ت:١٢٨٧هـ)، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى. لأحمد بن أحمد السجاعي، (ت:١١٩٧هـ)، القاهرة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، (غ.ط)، ١٩٢٥م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي. لشهاب الدين، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، (ت:١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. لمحمد بن علي الصبان، (ت:١٢٠٦هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ.ط.ت).
- حاشية ياسين على ألفية ابن مالك. لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي، (ت:١٠٦١هـ)، فاس، المطبعة المولوية، (غ.ط)، ١٣٣٧هـ.

- حاشية ياسين على شرح التصريح. لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي، (ت:١٠٦١هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ.ط.ت).
- حاشية ياسين على شرح الفاكهي، المسمى: مجيب الندا على قطر الندى، لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي، (ت:١٠٦١هـ)، القاهرة، مطبعة التقدم العلمية، (غ.ط)، ١٣٤٧هـ.
- حجة القراءات. لأبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، (ت: في القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م.
- الحذف في الأساليب العربية. لإبراهيم عبدالله رفيدة، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ط١، ٢٠٠٢م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- الخصائص. لأبي الفتح، عثمان بن جني، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، (غ.ط.ت).
- الخلاصة النحوية. د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٥م.
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم. د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٦م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. لمحمد عبد الخالق عظيمة، (ت:١٤٠٤هـ)، القاهرة، دار الحديث، (غ.ط)، ١٩٨٠م.
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، د/ سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، (غ.ط.ت).
- درة الغواص في أوهام الخواص. لأبي محمد، القاسم بن علي الحريري، (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، (غ.ط)، ١٩٩٧م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، (ت:١٣٣١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م.
- دلائل الإعجاز. لأبي بكر، عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، (ت:٤٧٤هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط٣، ١٩٩٢م.
- دلالة السياق. د/ ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ديوان الأخطل. شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٩٤م.
- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي. بيروت، دار صادر، (غ.ط.ت).
- ديوان البحتري. شرحه وعلق عليه: د/ محمد التونجي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٤م.
- ديوان جرير. بيروت، دار صادر ــ دار بيروت، (غ.ط)، ١٩٦٤م.
- ديوان حسان بن ثابت = شرح ديوان حسان بن ثابت.
- ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير.
- ديوان شعر الخوارج. جمع وتحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت، دار الشروق، ط٤، ١٩٨٢م.
- ديوان طرفة بن العبد البكري. بيروت، المطبعة اللبنانية، (غ.ط)، ١٨٨٦م.
- ديوان الفرزدق. بيروت، دار صادر، (غ.ط)، ١٩٦٦م.
- ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري. دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، بغداد، مكتبة النهضة ــ مطبعة المعارف، ط١، ١٩٦٦م.

•	ديوان الكميت بن زيد الأسدي. جمع، وشرح، وتحقيق: د/ محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠٠م.
•	ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد بن ربيعة.
•	ديوان النابغة الذبياني. تحقيق وشرح: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، (غ.ط)، ١٩٦٣م.
•	ديوان أبي النجم العجلي، شعره ورجزه. صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، الرياض، النادي الأدبي، (غ.ط)، ١٩٨١م.
•	الرد على النحاة. لأبي العباس، أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء القرطبي، (ت:٥٩٢هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢م.
•	رصف المباني في شرح حروف المعاني. لأحمد بن عبد النور المالقي، (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (غ.ط.ت).
•	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. لأبي الثناء، محمود بن عبدالله الآلوسي، (ت:١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.
•	سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح، عثمان بن جني، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٩٩٣م.
•	سر الفصاحة. لأبي محمد، عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي، (ت:٤٦٦هـ)، تحقيق: علي فوده، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م.
•	سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.
•	السنن الكبرى. لأبي عبدالرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.

•	السيرة النبوية. لأبي محمد، عبدالملك بن هشام المعافري، (ت:٢١٨هـ)، علق عليها، وخرج أحاديثها: عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي ط٣، ١٩٩٠م.
•	شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى (إيضاح الشعر). لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دمشق، دار القلم ــ بيروت، دار العلوم الثقافية، ط١، ١٩٨٧م.
•	شرح أشعار الهذليين. لأبي سعيد، الحسن بن الحسين السكري، (ت:٢٧٥هـ، أو:٢٩٠هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، (غ.ط) ١٩٦٥م.
•	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. لأبي الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، (ت:٩٢٩هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ.ط.ت).
•	شرح ألفية ابن مالك. لابن الناظم، بدر الدين، محمد بن محمد بن مالك، (ت:٦٨٦هـ)، عناية: محمد سليم اللبابيدي، بيروت، منشورات ناصر خسرو، (غ.ط)،١٣١٢هـ.
•	شرح ألفية ابن معط، المسمى: المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية. لعبدالعزيز بن جمعة القواس الموصلي، (ت:٦٩٦هـ)، تحقيق: د/علي موسى الشوملي، الرياض، مكتبة الخريجي، ط١، ١٩٨٥م.
•	شرح التسهيل. لابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد ــ د/ محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
•	شرح التصريح على التوضيح. لخالد بن عبدالله الأزهري، (ت:٩٠٥هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ.ط.ت).
•	شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير). لابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م.

•	شرح جمل الزجاجي. لابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، بيروت، عالم الكتب ــ مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٦م.
•	شرح الحدود النحوية. لعبدالله بن أحمد الفاكهي، (ت:٩٧٢هـ)، تحقيق: د/ محمد الطيب الإبراهيم، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩٦م.
•	شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبطه وصححه: عبد الحمن البرقوقي، بيروت، دار الأندلس، (غ.ط)، ١٩٧٨م.
•	شرح ديوان الحماسة. لأبي علي، أحمد بن محمد المرزوقي، (ت:٤٢١هـ)، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، (١٩٥١-١٩٥٣م).
•	شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. صنعة: أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب، (ت:٢٩١هـ)، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، (غ.ط)، ١٩٦٤م.
•	شرح ديوان كعب بن زهير. لأبي سعيد، الحسن بن الحسين السكري، (ت:٢٧٥هـ، أو:٢٩٠هـ)، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ط٣، ٢٠٠٢م.
•	شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: إحسان عباس، الكويت، وزارة الإرشاد، (غ.ط)، ١٩٦٢م.
•	شرح شافية ابن الحاجب. لرضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط)، ١٩٨٢م.
•	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، (ت:٧٦١هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦.

•	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لبهاء الدين، عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
•	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. لابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٧م.
•	شرح عيون الإعراب.لأبي الحسن،علي بن فضال المجاشعي، (ت:٤٧٩هـ)، تحقيق: حنا جميل حداد، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٥م.
•	شرح قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد)، في مدح رسول الله ﷺ ، لابن حجة الحموي، (ت:٨٣٧هـ)، تحقيق: د/ علي حسين البواب، الرياض مكتبة المعارف، (غ.ط)، ١٩٨٥م.
•	شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، (غ.ط)، ١٩٩٨م.
•	شرح كافية ابن الحاجب. لرضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
•	شرح الكافية الشافية. لابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.
•	شرح كتاب سيبويه. لأبي سعيد، الحسن بن عبدالله السيرافي، (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: محمد عوني عبد الرؤوف، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، (غ.ط)، ٢٠٠٣م.
•	شرح المعلقات السبع. للحسين بن أحمد الزوزني، (ت:٤٨٦هـ)، اعتنى به: محمد مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م.

•	شرح المفصل. لموفق الدين، يعيش بن يعيش، (ت: ٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب، (غ.ط.ت).
•	شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. لأبي عمرو، عثمان بن عمر بن الحاجب، (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: د/ جمال عبد العاطي مخيمر، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٧م.
•	شرح المكودي على ألفية ابن مالك. لأبي زيد، عبدالرحمن بن علي المكودي، (ت:٨٠٧هـ)، تحقيق: محمد صدقي، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٩٥م.
•	شروح التلخيص. وهي: مختصر سعد الدين التفتازاني، (ت:٧٩٣هـ)، على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، (ت:٧٣٩هـ)، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي، (ت:٧٦٤هـ)، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي، (ت:١١١٠هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط.ت).
•	الشعر والشعراء. لأبي محمد، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ط٢، ١٩٩٨م.
•	شفاء العليل في إيضاح التسهيل. لأبي عبدالله، محمد بن عيسى السلسيلي، (ت:٧٧٠هـ)، تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط١، ١٩٨٦م.
•	الشكل والدلالة. د/ عبد السلام السيد حامد، القاهرة، دار غريب، (غ.ط)، ٢٠٠٢م.
•	شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. لابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

•	الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. لأبي الحسين أحمد بن فارس، (ت:٣٩٥هـ)، علق عليه وضبط حواشيه:أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
•	الصحاح. لأبي منصور، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت:٣٩٨هـ)، اعتنى به مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١، ١٩٩٩م.
•	صحيح البخاري = الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.
•	صحيح مسلم. لأبي الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري، (ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، (غ.ط)، ١٩٨٣م.
•	الصدارة في النحو العربي. لعبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي، القاهرة، النهار للطبع والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٩م.
•	الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. ليحيى بن حمزة العلوي اليمني، (ت:٧٤٩هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط)،١٩٨٠م.
•	ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. د/ أحمد سليمان ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (غ.ط)، ١٩٩٣م.
•	ظاهرة اللبس في العربية ــ جدل التواصل والتفاصل. مهدي أسعد عرار، عمّان، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٣م.
•	العربية والغموض. د/ حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٨م.
•	العقد الفريد. لابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي، (ت:٣٢٨هـ)، تحقيق: د/ عبد المجيد الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
•	علقمة بن عبدة الفحل، حياته وشعره. لعبد الرزاق حسين، بيروت، المكتب الإسلامي ــ الرياض، مكتبة فرقد الخاني، ط١، ١٩٨٦م.
•	علل النحو. لأبي الحسن، محمد بن عبدالله الوراق، (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٩٩م.

- علم الدلالة. د/ أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٦، ٢٠٠٦م.
- علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق. د/ فايز الداية، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٥م.
- علم الدلالة (علم المعنى). د/ محمد علي الخولي، عمّان، دار الفلاح، ط١، ٢٠٠١م.
- علوم البلاغة. لأحمد مصطفى المراغي، مكة المكرمة، دار إحياء التراث الإسلامي، ط١٠، ١٩٩٢م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. لأبي علي، الحسن بن رشيق القيرواني، (ت:٤٥٦هـ)، قدم له د/ صلاح الدين الهواري، وأ/ هدى عودة، بيروت، دار ومكتبه الهلال، ط١، ١٩٩٦م.
- العين. للخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت:١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار الهلال، (غ.ط.ت).
- الغوامض والمبهمات. لأبي القاسم، خلف بن عبدالملك بن بشكوال، (ت:٥٧٨هـ)، تحقيق وتخريج: محمود مغراوي، جدة، دار الأندلس الخضراء، ط١، ١٩٩٤م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. لمحمد بن علي الشوكاني، (ت:١٢٥٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه وفهرسها:سيد إبراهيم، القاهرة، دار الحديث، ط٢، ١٩٩٧م.
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان. لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (ت:٧٥١هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط.ت).
- في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق. د/ خليل أحمد عمايرة، جدة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤م.
- القاموس المحيط. لمجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت:٨١٧هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٩٩٧م.

- القراءات القرآنية في البحر المحيط، استخرجها، ونسقها، وقابلها، وعلق عليها: د/ محمد أحمد خاطر، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، (غ.ط.ت).
- كتاب سيبويه. لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، (غ.ط.ت).
- كشاف اصطلاحات الفنون. لمحمد بن علي التهانوي، (ت:١١٥٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. لأبي القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد مرسي عامر، القاهرة، دار المصحف، ط٢، ١٩٧٧م.
- الكليات. لأبي البقاء، أيوب بن موسى الكفوي، (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.
- الكواكب الدرية على متممة الآجرومية. لمحمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل، (ت:١٢٩٨هـ)، بيروت، دار الفكر، ط٥، ١٩٩٥م.
- اللامات. لأبي القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء، عبدالله بن الحسين العكبري، (ت:٦١٦هـ)، حقق الجزء الأول: د/ غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني: د/ عبدالإله نبهان، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م.
- لسان العرب. لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، (ت:٧١٠هـ)، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٩٤م.
- اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج. د/ سمير شريف ستيتية، إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٥م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية. د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط٤، ٢٠٠٦م.

• اللغة العربية معناها ومبناها. د/ تمام حسان، القاهرة،عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م.
• اللمع في العربية. لأبي الفتح، عثمان بن جني، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب ــ مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م.
• المبسوط في القراءات العشر. لأبي بكر، محمد بن الحسين الأصبهاني، (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ــ بيروت، مؤسسة علوم القرآن، ط٢، ١٩٨٨م.
• المتشابه. د/ حسين نصار، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٣م.
• مجمع الأمثال. لأبي الفضل، أحمد بن محمد الميداني، (ت:٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.
• مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه. اعتنى بترتيبه وتصحيحه: وليم بن الورد البروسيّ، مراجعة: لجنة إحياء التراث في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٠م.
• مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، (١٩٣٤م ــ ١٩٨٤م)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، القاهرة،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (غ٠ط)، ١٩٨٤م.
• المحصول في علم أصول الفقه. لفخر الدين، محمد بن عمر الرازي، (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: د/ طه جابر العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.
• المخصص. لأبي الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده، (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (غ.ط.ت).
• المدخل إلى علم اللغة. د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٥م.

•	المزهر في علوم اللغة وأنواعها. لجلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١هـ)، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
•	المسائل السفرية في النحو. لابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د/ حاتم الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م.
•	المسائل العسكرية. لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٢م.
•	المسائل العضديات. لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: شيخ الراشد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ط١، ١٩٨٦م.
•	المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (غ.ط)، ١٩٨٣م.
•	المسائل المنثورة. لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (غ.ط.ت).
•	المساعد على تسهيل الفوائد. لبهاء الدين، عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد بركات، دمشق، دار الفكر، (غ.ط)،١٩٨٠م.
•	المستصفى من علم الأصول. لأبي حامح، محمد بن محمد الغزالي، (ت:٥٠٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد سليمان الأشقر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م.

- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد. لأبي زرعة، أحمد بن عبدالرحيم العراقي، (ت:٨٢٦هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن عبدالحميد البر، المنصورة، دار الوفاء، جدة، دار الأندلس الخضراء، ط١، ١٩٩٤م.
- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٩م.
- مسند أبي داود الطيالسي. لسليمان بن داود بن الجارود، (ت:٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المحسن التركي، القاهرة، دارهجر، ط١، ١٩٩٩م.
- المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا. د/ توفيق محمد شاهين، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٩٨٠م.
- المصباح المنير. لأبي العباس، أحمد بن محمد الفيومي، (ت:٧٧٠هـ)، بيروت، مكتبة لبنان، (غ.ط)، ١٩٨٧م.
- المطالع السعيدة بشرح ألفية السيوطي (الفريدة في النحو والتصريف والخط). لجلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: طاهر سليمان حمودة،الإسكندرية،الدار الجامعية، (غ.ط)، ١٩٨٣م.
- معاني القرآن. لأبي الحسن، سعيد بن مسعدة الأخفش، (ت:٢١٥هـ)، تحقيق: د/ عبد الأمير الورد، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
- معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه. لأبي إسحاق، إبراهيم بن السري الزجاج، (ت:٣١١هـ)، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني النحو. د/ فاضل صالح السامرائي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٧م.
- المعجم الأوسط. لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت:٣٦٠هـ)، القاهرة، دار الحرمين،(غ.ط)، ١٩٩٥م.

- المعجم الكبير. لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت:٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، (غ.ت).
- معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة، اعتنى به وجمعه وأخرجه: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية. د/ إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٩م.
- المعجم المفصل في علوم البلاغة. د/ إنعام فوال عكاوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٦م.
- المعجم المفصل في النحو العربي. د/ عزيزة فوال بابتي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. لمحمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٩٨٦م.
- معجم مقاييس اللغة. لأبي الحسين، أحمد بن فارس، (ت:٣٩٥هـ)، اعتنى به: محمد عوض مرعب، والآنسة فاطمة محمد أصلان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.
- المعجم الوسيط. أخرجه: إبراهيم أنيس، وعبدالحليم المنتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، بيروت، دار الأمواج، ط٢، ١٩٩٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى). لبدر الدين، محمود بن أحمد العيني، (ت:٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٥م.
- مقالات في اللغة والأدب. د/ تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٦م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، (ت:٤٧٤هـ)، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.
- المقتضب. لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد، (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، (غ.ط.ت).
- المقرب ومعه مُثُلُ المقرب. لابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- مناهج البحث في اللغة، د/ تمام حسان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، (غ٠ط)، ١٩٩٠م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء. صنعة: أبي الحسن حازم القرطاجني، (ت:٦٨٤هـ)، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٦م.
- الموطأ. لأبي عبدالله، مالك بن أنس، (ت:١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، (غ.ط.ت).
- النابغة الجعدي، حياته وشعره. د/ خليل إبراهيم أبو ذياب، دمشق، دار القلم ــ بيروت، المنارة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٧م.
- نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو. لمصطفى حمزة الأطهوي، (من علماء القرن الحادي عشر الهجري)، دراسة وتحقيق: إبراهيم عمر زبيدة، الجماهيرية العظمى، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط١، ١٩٩٢م.
- نتائج الفكر. لأبي القاسم، عبدالرحمن السهيلي، (ت:٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، بيروت، مطابع الشروق، (غ.ط)، ١٩٧٨م.
- النحو الوافي. لعباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.
- النحو والدلالة. د/ محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩م.

• نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية. د/ خديجة محمد الصافي، القاهرة، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، ط١، ٢٠٠٨م.
• النشر في القراءات العشر. لأبي الخير، محمد بن محمد الجزري، (ت:٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ.ط.ت).
• نظم الفرائد وحصر الشرائد. لمهذب الدين بن حسن المهلبي، (ت:٥٨٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٠م.
• النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
• النكت في تفسير كتاب سيبويه. لأبي الحجاج، يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، (ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، ١٩٨٧م.
• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
• الواضح في النحو والصرف (قسم النحو). د/ محمد خير الحلواني، اللاذقية، مكتبة الشاطئ الأزرق، ط٣، ١٩٧٩م.

رابعًا: البحوثُ المنشورةُ في المجلاَّتِ والدَّوريَّاتِ:

• أسلوب التمييز في العربية. د/ حليمة أحمد عمايرة، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية ٢٨، الرسالة ٢٦٦، سبتمبر ٢٠٠٧م.
• ضمير الشأن والفصل دراسة ومقاربة لسانية. د/ فوزي حسن الشايب، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ٢٧، الرسالة ٢٤٩، سبتمبر ٢٠٠٦م.

فهرسُ المُحتوياتِ

الموضوع	الصفحة
الإهداءُ.	أ
الشكرُ والتقديرُ.	ب ــ د
المُقَدَّمَةُ.	هـ ــ يا
التَّمهيدُ: الإبهامُ وإشكالُ المُصطلَحِ:	١-٤٢
أوَّلاً: الإبهامُ في اللُّغةِ.	١
ثانياً: الإبهامُ في الاصطلاحِ.	٤
أُسُسُ الإبهامِ:	٨-١٨
ــ الشِّيوعُ في الدلالةِ.	٨
ــ الاحتمالُ مِن غيرِ ترجيحٍ.	١١
ــ نقصانُ الدلالةِ.	١٢
ــ إخفاءُ الأمرِ عنِ المُتلقِّي.	١٥
حَدُّ الإبهامِ النَّحويِّ.	١٩
ثالثًا: شِبْهُ الإبهامِ.	٢١
رابعاً: المُصْطَلَحَاتُ المُشابِهَةُ للإبهامِ:	٢٣-٤٢
ــ الإجمالُ.	٢٤
ــ الشَّكُّ، والتَّشْكِيْكُ، والظَّنُّ.	٢٨
ــ اللَّبْسُ.	٣٠
ــ الوَهْمُ، والإيْهَامُ، والتَّوَهُّمُ.	٣٥
ــ الإلغازُ.	٣٨
ــ الغموضُ.	٤٠
الفصلُ الأوَّلُ: أسبابُ الإبهامِ وأغراضُهُ وأحكامُهُ	٤٣-١٤٥
المبحثُ الأوَّلُ: أسبابُ الإبهامِ:	٤٣-٨١

ــ الشِّيوعُ في الدَّلالةِ.	٤٣
ــ نقصانُ الدَّلالةِ.	٥٣
ــ الحذفُ.	٦٠
ــ تَقَدُّمُ ضميرِ الغائبِ على مَرجِعِهِ.	٦٩
ــ أنْ يَسبِقَ الضميرَ أكثرُ مِنَ اسمٍ يصلُحُ كلٌّ مِنهَا أنْ يكونَ مرجِعًا	٧٣
ــ النِّسبةُ الحاصلةُ بينَ العاملِ والمعمولِ.	٧٦
ــ تَعدُّدُ الدَّلالةِ.	٧٨
ــ عدم الاشتهار.	٨١
المبحثُ الثانِي: أغراضُ الإبهامِ	٨٢–٩٨
ــ التَّعظيمُ.	٨٢
ــ التَّحقيرُ والتَّقليلُ.	٨٩
ــ التَّوكيدُ.	٩١
ــ التَّشويقُ.	٩٣
ــ إخفاءُ الأمرِ عَنِ المُتَلَقِّي.	٩٤
ــ عدمُ إثارةِ المُتَلَقِّي.	٩٧
ــ عدمُ قَصْدِ التَّعيينِ.	٩٧
المبحثُ الثالثُ: أحكامُ الإبهامِ ومراتبُهُ:	٩٩–١٤٥
أوَّلاً: أحكامُ الإبهامِ:	٩٩–١٣٤
ــ بعضُ المُبهَماتِ لا تتعرَّفُ بإضافتِهَا إلى المعرفةِ.	٩٩
ــ بعضُ المُبهَماتِ تُضافُ إلى الجُمَلِ.	١٠٦
ــ بعضُ المعرباتِ المبهَمةِ تُبنَى جوازًا إذا أضيفتْ إلى مُبهَمٍ.	١١١
ــ مواضعُ يُشترطُ فيهَا التعيينُ ويمتنعُ الإبهامُ.	١٢٣
ــ قصدُ الإبهامِ يُبيحُ كثيرًا من المواضعِ الممنوعةِ.	١٣٣
ثانيًا: مَراتبُ الإبهامِ:	١٣٤–١٤٥
ــ تقسيمُ المُبهَماتِ مِن حيثُ شدَّةُ الإبهامِ وضعفُهُ.	١٣٤

ــ تقسيمُ المُبهَماتِ مِن حيثُ أصالةُ الإبهامِ وعُروضُهُ.	١٤٢
ــ تقسيمُ المُبهَماتِ مِن حيثُ التفسيرُ وعدمُهُ.	١٤٤
الفصلُ الثانِي: سُبُلُ التَّخلُّصِ مِنَ الإبهامِ:	١٤٦–٢٥٥
مدخل.	١٤٦
المبحثُ الأوَّلُ: القرائنُ اللفظيَّةُ المُخلِّصةُ مِن الإبهامِ:	١٤٩–٢٣٥
أَوَّلاً: القرائنُ التي تَسبقُ المُبهَمَ:	١٤٩–١٥٥
ــ (أَلِ) المعرِّفةُ.	١٤٩
ــ مرجعُ ضميرِ الغائبِ بحسبِ الأصلِ في الاستعمالِ.	١٥٢
ثانيًا: القرائنُ اللاَّحِقةُ للمُبهَمِ:	١٥٣–٢٢٩
ــ التمييزُ.	١٥٣
ــ الحالُ.	١٦٢
ــ المنصوبُ على الاختصاصِ.	١٦٤
ــ المنصوباتُ الأخرَى.	١٦٦
ــ المُضافُ إليهِ في الإضافةِ المحضةِ.	١٦٨
ــ صِلةُ الموصولِ.	١٧٧
ــ التوابعُ:	١٨٣–٢٠٤
ــ النعتُ.	١٨٣
ــ عطفُ البيانِ.	١٩٣
ــ البدلُ.	١٩٦
ــ التوكيدُ.	٢٠٢
ــ أدواتُ التفسيرِ.	٢٠٤
ــ الجملةُ المُفسِّرةُ.	٢٠٨
ــ أحرفُ الجرِّ التي تُفيدُ التبيينَ.	٢٠٩
ــ (مِن) الجارَّةُ للمُفضَّلِ عليهِ.	٢١٣
ــ المرجعُ المُتأخِّرُ عن ضميرِ الغائبِ.	٢١٣

ــ المخصوصُ في أسلوبِ المدحِ والذمِّ.	٢١٤
ــ العلامةُ الإعرابيَّةُ.	٢١٧
ــ ما دلَّ على هيئةِ المصدرِ أو نوعِهِ.	٢١٨
ــ ما دلَّ على عددِ المصدرِ.	٢١٩
ــ الجوابُ.	٢٢٠
ــ لواحِقُ الضمائرِ المُنفصِلَةِ (أنْ، وإيَّا، والهاء).	٢٢١
ــ مُخلِّصاتُ الفعلِ المُضارعِ للزمنِ الحاضرِ أو المُستقبَلِ.	٢٢٣
ــ منعُ الاسمِ مِن التنوينِ.	٢٢٥
ــ السياقُ.	٢٢٩
ــ إعادةُ صياغةِ الكلامِ.	٢٣٣
المبحث الثاني: القرائنُ غيرُ اللَّفظيَّةِ المُخلِّصَةُ مِن الإبهامِ:	٢٣٦-٢٥٤
أوَّلاً: القرائنُ المعنويَّةُ:	٢٣٦-٢٤٢
ــ إرادةُ العُمومِ والاستغراقِ.	٢٣٦
ــ العَلَمِيَّةُ الشَّخصِيَّةُ التي لا اشتراكَ فيهَا.	٢٣٩
ــ العَلَمِيَّةُ بالغَلَبَةِ.	٢٤١
ثانيًا: القرائنُ الحاليَّةُ:	٢٤٢-٢٥٤
ــ الإشارةُ الحسِّيَّةُ في اسمِ الإشارةِ.	٢٤٣
ــ القَصْدُ في المُنادَى.	٢٤٥
ــ التَّكَلُّمُ والخِطابُ في ضميرَيِ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ.	٢٤٨
ــ التَّنْغِيْمُ.	٢٤٩
ــ عِلْمُ المُخاطَبِ بمُلابَساتِ الكلامِ، والحَالُ التي يُقالُ فيهَا.	٢٥١
الفصلُ الثالثُ: مَواضعُ الإبهامِ:	٢٥٥-٣٨٣
مدخل.	٢٥٥
المبحثُ الأوَّلُ: الإبهامُ في الدَّلالةِ التَّركيبيَّةِ:	٢٥٧-٢٨٤
أوَّلاً: مواضعُ الإبهامِ التركيبيِّ الأصيلِ:	٢٥٧-٢٧٣

ــ المُمَيَّزُ في تمييزِ النِّسبةِ.	٢٥٧
ــ النسبةُ بينَ الصِّفةِ المُشبَّهةِ ومرفوعِهَا.	٢٦٥
ــ النسبةُ التي يُوضِّحُهَا حرفَا التَّبيينِ (اللاَّمُ وإلَى).	٢٦٧
ــ نسبةُ المُبدَلِ منهُ إلى عاملِهِ في بدلِ بعضٍ، وبدلِ الاشتِمالِ	٢٦٩
ــ إسنادُ الفعلِ النَّاقصِ إلى اسمِهِ.	٢٧٠
ــ إسنادُ الفعلِ المقصودِ بهِ إنشاءُ المدحِ أوِ الذَّمِّ إلى فاعلِهِ.	٢٧١
ثانياً: مواضعُ الإبهامِ التركيبيِّ العارضِ:	٢٧٣-٢٨٤
ــ النسبةُ بينَ عاملِ الحالِ وصاحبِهَا.	٢٧٣
ــ المُفَسَّرُ إذا كانَ جملةً.	٢٧٤
ــ المُبدَلُ منهُ إذا كانَ جملةً.	٢٧٨
ــ المُؤَكَّدُ إذا كانَ جملةً.	٢٧٩
ــ الإسنادُ المُفَسَّرُ بالمفاعيلِ الخمسةِ.	٢٧٩
ــ نسبةُ المُستَثْنَى منهُ إلى عاملِهِ.	٢٨٢
ــ النسبةُ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ.	٢٨٢
ــ الاستفهامُ عنِ النِّسبةِ.	٢٨٣
المبحثُ الثانِي: الإبهامُ في الدَّلالةِ غيرِ التركيبيَّةِ:	٢٨٥-٣٨٣
مدخل.	٢٨٥
أوَّلاً: مَواضِعُ الإبهامِ في الدلالةِ الإفراديَّةِ:	٢٨٧-٣٣٥
ــ النكرةُ.	٢٨٧
ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على المُغايَرةِ والمُماثَلَةِ.	٢٩٣
ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على العددِ.	٢٩٨
ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على المقاديرِ وما أَشْبَهَهَا.	٣٠٠
ــ الاسمُ الذي تُفسِّرُهُ (مِن) البيانيَّةُ مَعَ مَجرُورِهَا.	٣٠٣
ــ المُفَسَّرُ إذا كانَ مُفرَدًا.	٣٠٥
ــ المتبوعُ إذا كانتْ دلالتُهُ إفراديَّةً غيرَ وظيفيَّةٍ:	٣٠٧-٣١٣

ــ المنعوتُ.	٣٠٧
ــ المُؤكَّدُ.	٣٠٩
ــ المُبدَلُ مِنهُ.	٣١٠
ــ المعطوفُ عليهِ عطفُ البيانِ.	٣١٢
ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على الزَّمانِ.	٣١٣
ــ الأسماءُ الدَّالَّةُ على المكانِ.	٣١٦
ــ المَصدَرُ.	٣٢١
ــ الكِناياتُ غيرُ العدديَّةِ.	٣٢٢
ــ فاعلُ المدحِ أوِ الذَّمِّ إذا كانَ مُحلًّى بـــ(أل) الجِنسيَّةِ.	٣٢٧
ــ الفعلُ المُضارِعُ مِن حيثُ دلالتُهُ على الزَّمَنِ.	٣٣٢
ثانيًا: مواضعُ الإبهامِ في الدَّلالةِ الوظيفيَّةِ:	٣٣٥-٣٨٣
ــ الإبهامُ في دلالةِ الأسماءِ:	٣٣٥-٣٨٠
ــ أسماءُ الاستفهامِ.	٣٣٥
ــ أسماءُ الشرطِ.	٣٣٧
ــ (مَن، ومَا) النكرتَانِ الموصوفتَانِ.	٣٤٣
ــ (أيٌّ) الندائيَّةُ.	٣٤٥
ــ (أيٌّ) الكماليَّةُ.	٣٤٧
ــ (مَا) الإبهاميَّةُ.	٣٤٩
ــ (مَا) التعجُّبيَّةِ.	٣٥٠
ــ الضميرُ.	٣٥٣
ــ اسمُ الإشارةِ.	٣٦٦
ــ الاسمُ الموصولِ.	٣٦٩
ــ الكناياتُ العَدَدِيَّةِ.	٣٧٢
ــ الإبهامُ في دلالةِ حُروفِ المعانِي.	٣٨٠
الخاتمة.	٣٨٤

الملخص باللغة الإنجليزية.	٣٨٧
الفهارس العامة.	٣٨٩-٤٤٩
ــ فهرس الآيات القرآنية.	٣٨٩
ــ فهرس الأحاديث النبوية.	٤٠٣
ــ فهرس الأمثال.	٤٠٤
ــ فهرس أبيات الشعر والرجز.	٤٠٥
ــ فهرس الأعلام.	٤١٦
ــ فهرس المصادر والمراجع.	٤١٩
ــ فهرس المحتويات.	٤٤٣